حاشية ملا عبدالله

على التهذيب

تعليق

السيد مصطفى الحسيني الدشتي

مؤسسه مطبوعاتى اسماعيليان

ايران – قم تلفن ۲۵۲۱۲

- الكتاب: حاشيه ملاعبدالله على التهذيب
- المؤلف: مصطفى الحسينى الدشتى
- الناشر: مؤسسه مطبوعاتى اسماعيليان تليفون ٢٥٢١٢
- الفيلم و الزينگ و المطبعه: اسماعيليان
- الطبعه: الخامسة
- عدد النسخ: ٣٠٠٠ جلد

⁘ ح حج لا الا اااح ⁘

بسم الله الرحمن الرحيم

حمدك اللهم كلامي منذ الابد بحياطة علمك بي وثنائك يارب منطقي بلا حد وأمد لتمام حجتك عليّ والصلواة على من انتجبته دليلا للفطرة في الفترة وعلى آله خير عترة .

وبعد فعذراً الى اخواني ارباب الادب والعلم والقلم اني مذ عنيت لتحرير هذه الوجيزة خدمة للناشىء في طلب علم مالايسعه جهله الا وهو التفقه في اصول الدين وأحكامه حسب مايسعني ظروفي القاسية حاولت أن تكون موضحة لغوامض المتن شارحة لعوايصه تقريباً لذهن المبتدى ابان دراسته اليها ـ فكان غاية جهدي تعبيد الطريق دون تعويره فانتقيت من بين التعابير اوضحها وأقربها للفهم وان كانت فاقدة لجمال الادب ثم لم اكن بصدد التحقيق للمباني المنطقية ونقدها كي اطالب بذلك .

ولله درّ سلفنا الصالح حيث انتخبوا من المتون المنطقية للناشىء بدء دراسته للمنطق متناً جامعاً في وجازته كاملا في اختصاره طائلا في قصره مهذباً من الزوائد مغنياً لاصول المنطق وقواعده فالرجاء من المدرس الكريم الغالي ان يراعي

حين تدريسه حال الطالب الذي هو يباب علم من اصعب العلوم و اغمضها ومن الطالب العزيز أن لاينسى ان العلم نور يقذفه الله في قلب من يشاء وانه مما لاينال الا بشق الانفس وليجعل حياته كلها لله وحده ولايشركه فيها احداً وأخيراً ارجوا السماح للغفلات والشطحات والحمدلله اولا وآخراً.

مصطفى الحسينى
الدشتي

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيمِ

قوله : (الحمد لله) افتتح بحمدالله بعد البسملة : [1] ابتداءاً [2] بخير

وآثر الحمد على الشكر لأنه يعم الفضائل والفواضل بخلاف الشكر فإنه مختص بالأخير

---

(١) البسملة بفتح الباء مصدر جعلى لقول بسم الله الرحمن الرحيم كما ان الحوقلة مصدر لقول لاحول ولا قوة الا بالله يقال بسمل فلان أى قال بسم الله الرحمن الرحيم .

(٢) مفعول له لقوله افتتح يعنى انما بدء المصنف بالحمد بعد البسملة لامرين أحدهما ان الحمد أحسن كلام فينبغي الابتداء به والثانى العمل بحديث الرسول صلى الله عليه وآله وهو قوله صلى الله عليه وآله كل أمر لم يبدء فيه بحمد الله فهو أبتر.

الكلام واقتداءاً (١) بحديث خير الانام، عليه وآله الصلوة والسلام .

فان قلت : (٢) حديث الابتداء مروي في كل من التسمية و التحميد فكيف التوفيق .

قلت : (٣) الابتداء في حديث التسمية محمول على الحقيقي ، وفي حديث التحميد على الاضافي، أوعلى العرفي، أوفي كليهما على العرفي .

---

(١) الصحيح أن يقال عملا لان الاقتداء يكون بالعمل لا بالحديث ثم يساعد ذلك رعاية السجع لابتداء .

(٢) روى عن النبي صلى الله عليه وآله ان كل أمر ذى بال لم يبدء فيه ببسم الله فهو أبتر وروى مثله أيضاً فى الحمد ومعلوم ان الابتداء بكل واحد منهما يمنع الابتداء بالاخر لانك ان ابتدأت بالبسملة فقد أخرت الحمد وكذا العكس فكيف يمكن العمل بالحديثين .

(٣) حاصله ان التنافى بين الابتدائين انما يكون اذا كان الابتداء منحصراً فى الابتداء الحقيقى ولكنه ليس كذلك لوجود الابتداء الاضافى والعرفى أيضاً .

والابتداء الحقيقى معناه أن يكون الشيء متقدماً حقيقة بحيث لايكون شيء مقدماً عليه والاضافي أن يكون مقدماً بالنسبة الى شيء ومتأخراً عن شيء آخر والعرفى ما كان متقدماً عرفاً أى بالنظر المسامحي العرفى سواء كان ابتداء حقيقة أوكان فى أوائل مجموع كأوائل الكتاب مثلا فقد يعد العرف المطلب المندرج فى الصفحات الاولى من كتاب ان ذلك المطلب فى ابتداء الكتاب .

فالنسبة بين الابتداء الحقيقى والعرفى هى العموم والخصوص المطلق لان كل حقيقى فهو ابتداء عرفى أى بنظر العرف دون العكس اذ المطلب المندرج فى الصفحة الثانية من الكتاب ابتداء فى نظر العرف لكونه فى أوائل الكتاب ولكنه ليس ابتداءاً حقيقياً .

وبين الابتداء الحقيقى والاضافى هو التباين لاشتراط تقدم شيء فى الاضافى واشتراط عدمه فى الحقيقى فلاشيء من الاضافى بحقيقى ولاشيء من الحقيقى باضافى .

- وأما بين الاضافى والعرفى فهى العموم والخصوص من وجه لافتراق العرفى عن —

. . . .

—الاضافي في الابتداء الحقيقي وافتراق الاضافي فيما اذا وقع في أواخر المجموع وكان مقدماً على جزء منه ولا يصدق عليه العرفي حينئذ لوقوعه في الاواخر واجتماعهما في الاضافي الواقع أوائل المجموع .

هذا على القول باشتراط سبق شيء في الاضافي وأما على القول بعدم اشتراط ذلك فالاضافي أعم من كليهما فان كل حقيقي وعرفي فهو اضافي بهذا المعنى دون العكس فان الاضافي اذا وقع أواخر المجموع لا يصدق عليه شيء منهما كما لا يخفى .

اذا عرفت ذلك فيمكن الجمع بين الحديثين بوجوه ثلاثة (الاول) أن يحمل الابتداء في حديث التسمية على الحقيقي وفي التحميد على الاضافي لان الحمد مبتدء به بالنسبة الى ما بعده (الثاني) أن يكون الابتداء في حديث التسمية محمولا على الحقيقي وحديث التحميد على العرفي لان العرف بنظره المسامحي يرى الحمد في الابتداء لكونه في الاوائل وان كان بعد البسملة (الثالث) أن يحمل الحديثان على العرفي لان العرف يراهما في الابتداء وان كان أحدهما متأخراً عن الاخر .

وهذه الصور الثلاث صحيحة كما عرفت ومعتبرة أيضاً أي مقبولة عندهم .

وهناك في الجدول المندرج صور ثلاث صحيحة غير معتبرة وهي (١) اضافية البسملة والحمد كليهما (٢) اضافية البسملة مع عرفية الحمد (٣) عرفية البسملة مع اضافية الحمد .

وصحة هذه الثلاثة مبنية على عدم اشتراط تقدم شيء في الابتداء الاضافي وأما على القول بالاشتراط فالصورة الاولى والثانية غير صحيحة كما لا يخفى .

وأما وجه عدم اعتبار هذه الثلاثة فلان المفروض فيها عرفية الابتداء بالبسملة أو اضافيتها مع انه يصدق عليها الابتداء الحقيقي حقيقة وما أمكن تسميته بالحقيقي يقبح أن يسمى بغيره .

وفي الجدول صور ثلاث غير صحيحة ووجه عدم صحتها فرض الابتداء بالحمد ابتداءً حقيقياً فيها مع ان الواقع خلافه فيكون كذباً محضاً وذلك الجدول .—

والحمد : هو الثناء [١] باللسان [٢] على الجميل الاختياري [٣] نعمة كان ، أوغيرها [٤] كـ[كرم الأخلاق]

الحمد لله لغة [illegible] عرفي	الحمد لله لغة [illegible] عرفي	الحمد لله لغة [illegible] اضافي	صحيحة و [illegible] غير معتبرة
الحمد لله لغة [illegible] اضافي	الحمد لله لغة [illegible] اضافي	الحمد لله لغة [illegible] عرفي	صحيحة و [illegible] غير معتبرة
الحمد لله لغة [illegible] حقيقي	الحمد لله لغة [illegible] حقيقي	الحمد لله لغة [illegible] حقيقي	غير صحيحة [illegible] وغير معتبرة

(١) الثناء هو الذكر بالخير يقال أثنيت على فلان أى ذكرته بخير .

(٢) وبهذا يفترق الحمد عن الشكر لان الشكر قد يكون باللسان وقد يكون بالجوارح كطاعة العباد ربهم فانها شكر له عملا .

(٣) أى ثناء أحد على خصاله الحسنة التي تصدر عنه باختياره كالسخاء وبذل المعروف وعون الضعيف لا ما كان بغير اختياره كجماله واعتدال قامته ونحو ذلك مما هو منسوب الى خلقته .

وبهذا يفترق عن المدح فانه يقع على الصفات الاختيارية وغيرها كمدح أحد على جماله ومدح ماء على صفائه .

(٤) أى سواء كان ذلك الجميل نعمة بأن يكون خيراً متعدياً الى الغير كحمد الله على رازقيته أوغير نعمة أى غير متعد الى الغير كحمد الله على علمه .

الذى هدانا..

والله : علم علي الأصح (١) للذات الواجب الوجود المستجمع لجميع صفات الكمال « الصفات الكمالية » ولدلالته (٢) على هذا الاستجماع صار الكلام في قوة ان يقال الحمد مطلقاً منحصر في حق من هو مستجمع لجميع

← وهذا اشارة الى خلاف الرازى حيث خص الحمد بالجميل الذى هو نعمة ومتعد الى الغير.

(١) لاخلاف فى ان لفظ الله خاص بخالق العالم عز شأنه ولاخلاف أيضاً فى ان معناه الذات الواجب الوجود المستجمع لجميع صفات الكمال .

وانما الخلاف فى ان اختصاصه بخالق العالم بالوضع بمعنى ان الواضع تصور شخص خالق العالم ووضع له هذا الاسم كما هو شأن وضع الاعلام وعليه فيكون الله جزئياً وضعاً ومصداقاً أو ان وضعه عام بمعنى ان الواضع وضعه لكل ذات وجب وجوده وكان مستجمعاً لجميع صفات الكمال ولكن لعدم وجود ذات كذلك غير خالق العالم انحصر هذا الكلى فى فرد واحد فهو (الله) كلى وضعاً وجزئى مصداقاً .

رجح المحشى القول الاول (العلمية) ونقل فى وجهه أمران الاول انه لاشك فى ان لااله الا الله كلمة التوحيد ولولم يكن الله علماً لما أفاد التوحيد فان مقتضى الجنسية الكثرة وهى تنافى التوحيد .

الثانى ان كلمة الله كلى فان كان المراد به فى لا اله الا الله كل معبود سواء كان بحق أو بغير حق لزم الكذب فان المعبود بغير حق موجود قطعاً فلامعنى لنفيه وان كان المراد به المعبود بالحق لكان مساوياً مع الله على القول بالجنسية فيلزم استثناء الشيء من نفسه .

(٢) لتوضيح ذلك ينبغى بيان امور ـ ١ ـ الالف واللام فى الحمد للجنس فمعناه جنس الحمد أى مطلق الحمد لا الحمد من أجل صفة خاصة فى المحمود ـ ٢ ـ لام لله للاختصاص أى الحمد المطلق مختص بالله فقط ـ ٣ ـ علمت ان معنى الله هو ←

صفات الكمالات من حيث هو كذلك ، (١) فكان (٢) كدعوى الشيء ببينة وبرهان ، ولايخفى لطفه (٣) .

قوله: (الذي هدانا) الهداية ، قيل : هي الدلالة الموصلة : أي الايصال الى المطلوب (٤) ، وقيل : هي ارائة الطريق ، الموصل (٥) الى المطلوب والفرق بين (هذين) المعنيين : ان الاول يستلزم الوصول الى المطلوب

المستجمع لصفات الكمال وعلمت ان الحمد هو الثناء بالجميل أى على صفة كمال فى المحمود فاذا كان فى المحمود صفة واحدة فالحمد مقيد بتلك الصفة وأما اذا كان فيه جميع الصفات كما فى الله فيكون الحمد له مطلقاً فالنتيجة ان قول المصنف (الحمد لله) تقديره الحمد المطلق (الاطلاق بدلالة ال الجنسية وسبب الاطلاق وجود جميع صفات الكمال فى الله) منحصر (بدلالة لام الاختصاص) فى حق من هو مستجمع لجميع صفات الكمال وهو الله سبحانه .

(١) يعني انحصار الحمد المطلق فى الله لكونه مستجمعاً لجميع صفات الكمال وذلك لان تعليق الحكم (والحكم هنا الحمد) بالوصف (وهو هنا الاستجماع للصفات الذى هو معنى الله) مشعر بالعلية أى بعلية الوصف لذلك الحكم وهذا كقولك انما اخضع للاستاذ معناه ان خضوعى منحصر فيه لكونه استاذاً لى .

(٢) يعنى فبناء على ماذكر فى معنى الحمد ومستحق الحمد ومعنى الله انه المستجمع لصفات الكمال كان كلام المصنف (الحمد لله) كادعاء شيء مع الدليل الادعاء هو اختصاص الحمد بالله والدليل هو كون الحمد على الجميل وكون الله مستجمعاً للجميل كله فالحمد المطلق منحصر فى الله سبحانه .

(٣) أى لطف كلام المصنف لان ظاهره صرف الادعاء وحقيقته الادعاء مع الدليل .

(٤) يقال هديت الاعمى أى أوصلته الى مقصده .

(٥) أى الطريق المنتهى الى المطلوب كأن يصف له الطريق .

ـه كأنه من قبيل ذكر الخاص وارادة العام اعنى الدلالة على الطريق الموصل كما يشعر به قوله الآتى فإن الدلالة على ما يوصل آه فان الدلالة قد تكون بغير الأرائة كأن يكون بالتعريف تدبر بنجويني وجهه ان الأرائة بمعنى الأعلام فلا حاجة الى القول بالتجوز

سـ وبان الناس مختلف فى الهداية فبعضهم مهدى وبعضهم لا والدلالة
على ما يوصل يعم الكل وبأن فلان مهدى يقال فى مقام المدح مع انه لا مدح
اذا كان المهدى بمعنى المبين له طريق الحق واجيب عن الكل بأنه انما
يرد اذا كان المراد إراءة ذات الطريق واما اذا اريد اراءته من حيث انه
موصل وصواب فلا وصل الا بمحض خلق الله تعالى بنجويني

٢ المستفاد من كلمة من وفيه بنجويني قيل اذا حمل الكلام على عموم

٣ اى عقبه كما هو لول الفاء بنجويني السلب لا سلب العموم مسح

٤ واجيب بانه يجوز ان يقع الضلالة بعد الوصول الى الحق باغواء الشيطان
و التشكيك كما فى المرتد مسح

٥ وهو اراءة الطريق منقوض بلا يجوز قرنلى

ص ١١

سواء الطريق وجعل لنا التوفيق

بخلاف الثاني ، فان الدلالة على ما [1] يوصل الى المطلوب ، لايلزم ان تكون موصلة الى مايوصل [2] ، فكيف توصل الى المطلوب .

والأول : منقوض [3] بقوله تعالى :

فأما ثمود فهديناهم فاستحبوا العمي على الهدى (٤) .

اذ لايتصور الضلال (له) بعد الوصول الى الحق .

والثاني : منقوض [5] بقوله تعالى :

انك لاتهدى من أحببت ولكن الله يهدي من يشاء (٦) .

فان النبي ﷺ كان شأنه ارائة الطريق لا الايصال اذ الموصل الى المطلوب لايكون الا الله

والذي يفهم من كلام المصنف في حاشية الكشاف ، هو ان الهداية لفظ

---

(١) أي على طريق .

(٢) أي الطريق اذ كثيراً مايتفق انك تصف الطريق لشخص ومع ذلك يخطىء ويتيه .

(٣) يعنى ان قلنا ان الهداية بمعنى الايصال انتقض بهذه الاية لان معنى هديناهم على هذا القول أوصلناهم ولو كانوا واصلين لما استحبوا العمى والضلال على الهدى اذ لايتصور الضلال بعد الوصول .

(٤) سورة فصلت : آية ١٦ .

(٥) يعنى ان قلنا ان الهداية بمعني ارائة الطريق ينتقض بهذه الاية وذلك لانها تنفى الهداية عن النبى مع ان الهداية لو كانت بمعنى ارائة الطريق لما صح نفيها عن النبى لان النبى شأنه ووظيفته ارائة الطريق .

(٦) سورة القصص آية ٥٦ .

مشترك بين هذين المعنيين (١) ، وحينئذ يظهر اندفاع كلا النقضين ، فيرتفع الخلاف من البين .

ومحصول كلام المصنف في تلك الحاشية ان الهداية لفظ يتعدى الى المفعول الثاني تارة بنفسه نحو :

اهدنا الصراط المستقيم (٢) .

وتارة بالى نحو :

والله يهدى من يشاء الى صراط مستقيم (٣) .

وتارة باللام نحو :

ان هذا القرآن يهدى للتي هي أقوم (٤) .

فمعناها على الاستعمال الاول (٥) هو الايصال، وعلى الثاني (٦) «الثانيين» اراءة الطريق.

قوله: (سواء الطريق) أي وسطه (٧) الذي يفضي سالكه الى المطلوب البتة،

---

(١) أى الايصال والاراءة فقد تستعمل فى الايصال وقد تستعمل فى الاراءة .

(٢) سورة الحمد آية ٦ .

(٣) سورة النور آية ٤٥ .

(٤) سورة بنى اسرائيل آية ٩ .

(٥) أى عندما تتعدى بنفسه .

(٦) أى اذا تعدى بالحرف سواء تعدى بالى أو باللام .

(٧) أى وسط الطريق الذى يوصل السالك الى المطلوب قطعاً . وذلك فان الطريق الاصلى واحد وهو طريق الفطرة الى الله ثم يتشعب الطرق الباطلة منه والانبياء يهدون الناس الى وسط الطريق ليأمنوا من الوقوع فى الشعب لان الشعب تتشعب من طرفى الطريق الاصلى وحافتيه عادة فمن سلك وسط الطريق فقد سلك الصراط المستقيم والطريق السوى ومن كان فى الطريق المستقيم فهو فى وسط الطريق وهذا هو المراد ←

ط اى بلا تجوز ٥ اى بلا احتياج الى التجوز بالتجريد فى الآية الأولى والحمل على الفرد الكامل فى الآية الثانية ابو بكر

هـ لأن الهداية فى الآية الأولى بمعنى إرائة الطريق فهما ها

ح اما ثمود فهديناهم الطريق ولم يوصل الى الحق فلا تناقض وفى الآية الثانية بمعنى الإيصال الى المطلوب فلا تناقض ايضا لأن معناها انك توصل الى المطلوب وهو الحق لأن شأن النبى صلعم هو إرائة الطريق لا الإيصال الى المطلوب

ص ١٢

هـ وتقدير الآية الأولى واما ثمود فهديناهم الى الطريق او للطريق وتقدير الآية الثانية انك لا تهدى من احببت الطريق قرنجى

وذلك لأنه لو كان المراد بوسط الطريق معناه الظاهر ربما كان معنى هذا الكلام متعارفا كما لا يخفى بنجوينى

فى هذا التفسير اشارة الى ان فى كلام المص صنعة التلميح
الى قوله تعالى اهدنا الصراط اه وان الاستواء ليس
مقابلا للارتفاع والانخفاض بل مقابل للاعوجاج فيخرج
الغرض من هذا الكلام دفع ما اورد على الفاضل الدوانى حيث فسره
بذلك من ان المفهوم من هذا التفسير انه جعل السواء
بمعنى الاستواء ثم استعمل بمعنى اسم الفاعل اى المستوى
كما يستعمل المصدر كذلك ثم جعل الاضافة من باب جرد
قطيفة واخلاق ثياب وهو تكلف ظاهر والوجه ان يفسر
بوسط الطريق الذى يفضى سالكه الى المطلوب البتة
كما فى كتب اللغة بأن سواء الشئ وسطه الا انه فسره
بذلك تنبيها على ان وسط الطريق كناية عنه لكونه ملزومه
فما ذكره بيان لحاصل المعنى لا ترجمة اللفظ عند اللفظ

اضافة المتعلق بالفتح الى المتعلق بالكسر لأن الجملة من
النسب التامة من حيث انها تكتب والاسلام هو الاعتقاد
للمعتقد بهما جاء به النبى صلعم پنجوینی
للإدراك اعنى النسب بين القضايا كما قولنا الصلوة واجبة
والصوم كذلك ونحوهما قوله من حيث انها تكتب بناء على
ان الملة من الاملاء بمعنى الكتابة حاصله من حيث انها ترسم
اى ترجيح كما فى ما مر پشته ى
اى وان كان التلميح المذكور يرجح الثانى واللام فى البراعة
عوض عن المضاف اليه اى براعة الاستهلال واصله من
برع الرجل اذا فاق اقرانه والاستهلال الابتداء مأخوذ من
قولهم استهلت السحاب اذا نزل او قطر منها فاصل معناها
اللغوى تفوق الابتداء وكماله سمى بها كون الابتداء مناسبا ←

وهذا كناية عن الطريق المستوي، والصراط المستقيم اذ هما متلازمان، وهذا(١) مراد من فسّره بالطريق المستوي، والصراط المستقيم .

ثم المراد به (٢) اما نفس الامر عموماً ، أوخصوص ملة الاسلام ، والاول اولى لحصول البراعة الظاهرة ، بالقياس الى قسمي الكتاب .

← بقوله (اذ هما متلازمان) .

(١) فسر الفاضل الدواني قول المصنف (سواء الطريق) بالطريق المستوى والصراط المستقيم فتوهم بعض ان مراد الفاضل بقوله المستوى توضيح لتعبير المصنف لفظاً بأن قول المصنف سواء الطريق أصله الطريق المستوى تغير المستوى الى الاستواء ثم بدل الاستواء الى سواء ثم أضاف الصفة الى الموصوف ثم اعترض المتوهم الى الفاضل بأنه ارتكب التكلف بهذه التقادير في كلام المصنف .

فأجاب عنه المحشي بقوله (وهذا مراد ...) يعني ان الدواني لايريد بذلك ان الطريق المستوى وسواء الطريق متحدان معنى ولفظاً وانما الاختلاف في تركيب اللفظ كما توهم بل المراد ان سواء الطريق الذي هو بمعنى وسط الطريق كناية عن الطريق المستوى والصراط المستقيم فسواء الطريق له معنى غير معنى الطريق المستوى نعم بين المعنيين تلازم كما تقدم بحيث يمكن أن يكون أحدهما كناية عن الآخر كما هو شأن المتلازمين في المعنى .

كما ان الناطق يجوز أن يكون كناية عن الضاحك لتلازمهما في المعنى وان استقل كل منهما بمفهومه الخاص .

(٢) أي مراد المصنف بقوله سواء الطريق أما نفس معناه وما يفهم من لفظه وهو وسط الطريق بمعناه العام من دون اختصاصه بدين الاسلام فان طريق الحق له معنى عام في جميع الموارد حتى في المحاورات العادية فقد يسلك الانسان في دعوى مع صاحبه طريقاً حقاً مستدلاً بدلائل صحيحة وقد يتوسل بالمجازفات والمغالطات الباطلة لاهواء نفسانية فيكون المعنى هدانا الله طريق الحق لنتخذه طريقاً في جميع امورنا كما قال تعالى انا هديناه النجدين .

وأما ان مراده به خصوص دين الاسلام بقرينة الحمد لله الذي هدانا دين الاسلام. ←

خير رفيق والصلوة على من أرسله هدى هو بالاهتداء حقيق

قوله ، (وجعل لنا) الظرف (١) اما متعلق بجعل، واللام للانتفاع، كماقيل في قوله تعالى :

الذي جعل لكم الارض فراشا (٢) .

واما برفيق، ويكون تقديم معمول المضاف اليه على المضاف (٣) ، لكونه ظرفاً ، والظرف مما يتوسع فيه (٤) ، والاول اقرب لفظاً ، والثاني معناً (٥) .

والاول أولى وأنسب بمراد المصنف لان المتعارف عند المصنفين العمل ببراعة الاستهلال وهى الاشارة فى خطب كتبهم الى المطالب المندرجة فى ذلك الكتاب والكتاب الحاضر فى الاصل مشتمل على قسمين المنطق والكلام وان كان الموجود منه المنطق فقط.

فان كان المراد به مطلق طريق الحق يكون براعة واضحة لكلا القسمين فان المنطق والكلام كلاهما طريقان للحق .

بخلاف ما اذا كان المراد ملة الاسلام فقط فانه يصدق على القسم الاخير وهو الكلام فقط لانه العلم المدون للاستدلال على اصول الدين ولايشمل المنطق الا من حيث انه مقدمة للكلام فتكون البراعة بالنسبة الى المنطق خفية .

(١) يعني (لنا) ويعبر عن الجار والمجرور بالظرف لان حكمه حكم الظرف من حيث احتياجه الى المتعلق فهو ظرف حكماً .

(٢) سورة البقرة . آية ٢٠ .

(٣) لان رفيق مضاف اليه لخير .

(٤) فيجوز فيه مالايجوز فى غيره فلوكان معمول رفيق غير الظرف لما عمل فيه لكونه مضافاً اليه والمضاف اليه لايتقدم معموله على المضاف .

(٥) أما أقربية الاول لفظاً فظاهر لاتصال العامل بمعموله وعدم ارتكاب خلاف الاصل وهو تقديم معمول المضاف اليه على المضاف وان كان جائزاً فى الظرف الا انه خلاف الاصل .

٧ لأن اللفظ لا يساعده لامتناع تقديم ما في حيّز المضاف إليه عليه
ولأن المحمول لا يقع إلا حيث يصح وقوع العامل فيه جلال الدين
٧ لأنه يدل على أن ليس لنا غير التوفيق من الرفيق بخلاف ما إذا
كان ظرفا لجعل فإنه لا يفيد هذا التحقيق كما لا يخفى على من له نبذة
التدقيق ابن آدم ٧ إذ المقصود رفاقة التوفيق للمتكلم
وعلى تقدير تعلقه بجعل لا نعلم رفاقة له مصلح الدين
والا فالمحمول لا يقع إلا حيث يصح وقوع العامل فيه بنجريني
.:. وهنا لا يصح ذلك لامتناع تقديم المضاف إليه على المضاف
اللازم التقديم جرنستاني .

ص ١٤

وقيد به دفعاً لما قيل ان من لم يقيد تعريف التوفيق بالخير غلط
لانه لا يستعمل في الشر ولذا فسر بعض الفضلاء بخلق قدرة
الطاعة قرنجى

قوله معنى الطلب مدلول تضمنى كالرحمة لان الطلب المقيد
مدلول مطابقى حتى يكون الرحمة مدلولا التزاميا كالبصر للعمى
والا لزم التجريد عن المعنى المطابقى پنجويني

هـ الدعاء لغة الطلب وهنا طلب الرحمة اه اى الدعاء بالخير بقرينة
التفسير پنجويني

ص ١٥

خرج التوفيق عن المطلوب الشر فان الشر ليس بتوفيق منه
بل هو خذلان ومذلول

د منقول له لترك المستثنا من قوله لم يصرح قرنجى

خطبة الكتاب

قوله : (التوفيق هو توجيه الاسباب نحو المطلوب الخير) (١).

قوله: (والصلوة) هي بمعنى الدعاء أي طلب الرحمة (٢) ، واذا اسند الى الله (٣) تعالى تجرد عن معنى الطلب ، ويراد به الرحمة مجازاً .

قوله: (على من ارسله) لم يصرح باسمه (٤) تعظيماً، واجلالاً وتنبيهاً على

وأما أقربية الثاني (التفق برفيق) من حيث المعنى فقيل فيه وجوه أوجبها ان التعلق بجعل يستلزم كون اللام للانتفاع فيكون المعنى الحمد لله الذى جعل التوفيق خير رفيق لنفعنا وهذا سوء أدب منا الى ساحة الربوبية بأن نهتم بنفعنا عند من هو أعطف بناوأعرف بنفعنا منا وان حسن ذلك ان كان من جانبه جلت عظمته كقوله تعالى وجعل لكم الارض فراشاً .

يخلاف ما اذا كان متعلقاً برفيق فان اللام حينئذ للاختصاص وهو معنى صحيح لان توفيق الله سبحانه خاص بنا أى بالمؤمنين دون الكافرين .

(١) كمن يأمر ابنه بتعلم الكتابة ثم يهيىء له المعلم والقلم واللوح فيهيء شى من الاسباب الموجهة الى المطلوب الخير أى الكتابة فأمرنا الله سبحانه بعبادته ويسر لنا بلطفه العميم أسبابها من ارسال الرسل وانزال الكتب وتقديم هداة معصومين وغير ذلك .

(٢) وفيه أولا ان الصلاة ذات الركعة صلاة مع ان الدعاء الموجود فيها ليس ركناً فيها فتصح بدونه وتصدق عليها الصلاة من غير تجوز وثانياً ان عرف اللغة لا يرى فرقاً بين الصلاة من الله ومن غيره لتكون مجازاً في الله وحقيقة في غيره بل يراها على نسق واحد وثالثاً لا يقال لمن يصلى على النبى صلى الله عليه وآله أنه يطلب الرحمة له نعم قد يتفق أتحادهما مصداقاً كالصلاة على الميت .

فالصحيح أن يقال ان الصلواة نوع تعظيم من المصلى الى المصلى عليه ويتخلص من التجوز المخالف للاصل أيضاً .

(٣) أسند الى الله : كقولنا صلى الله عليه .

(٤) أى لم يقل على محمد صلى الله عليه وآله لامرين أحدهما التعظيم والاجلال

انه فيما ذكر من الوصف بمرتبة لايتبادر الذهن منه الا اليه ، واختار من بين الصفات هذه لكونها مستلزمة لسائر الصفات الكمالية (١) مع مافيه من التصريح بكونه مرسلا (٢) فان مرتبة الرسالة فوق النبوة فان المرسل هو النبي الذي أرسل اليه دين ، وكتاب (٣) .

قوله : (هدى) اما مفعول له لقوله ارسله و حينئذ يراد بالهدى هدى الله حتى يكون فعلا لفاعل الفعل المعلل به (٤) ، أو حال عن الفاعل بل عن المفعول به (٥) وحينئذ (٦) فالمصدر بمعنى اسم الفاعل أو يقال اطلق (٧) على ذى الحال .

احضرته بعدم التصريح باسمه كما ان دلالة الكنية على التعظيم لذلك أى لعدم التصريح والثانى التنبيه على انه صلى الله لكماله فى الصفة المذكورة أى الرسالة لايتبادر الذهن عند ذكر هذه الصفة الا اليه فلاحاجة الى ذكر اسمه .

(١) لان الرسول لايكون الا معصوماً منتخباً من أكمل الناس فيلزم أن يكون متصفاً بجميع الاوصاف الكمالية .

(٢) والرسل على ماروى هم ثلاثمائة وثلاثة عشر .

(٣) فالنبى أعم منه لشموله لمن يبلغ شريعة الرسول قبله أيضاً .

(٤) وهو أرسله وذلك لاشتراط اتحاد فاعل المفعول له مع فاعل عامله كما هو مقرر فى النحو .

(٥) فالمعنى على الاول أرسله الله حال كون الله هادياً وعلى الثانى أرسل الله الرسول حال كون الرسول هادياً والثانى أنسب بقرينة قوله بالاهتداء حقيق ونورا به الاقتداء يليق لان المراد بهما الرسول كما لايخفى ولذا عطفه بل الدالة على الترقى .

(٦) يعنى على الحالية فهدى مؤول بهاد وذلك للزوم أن يكون الحال متحداً مع ذى الحال ولايمكن اتحاد اسم الذات مع اسم المعنى ولذلك اشترط فى محله أن يكون الحال مشتقاً أومؤولا بالمشتق وعلى هذا فالمجاز يكون فى الكلمة أى فى كلمة هدى لانه استعمل بدل هاد مجازاً .

(٧) يعنى اريد بهدى ذات الله سبحانه أو الرسول مبالغة فى هدايتهما يعنى ان الله ـ

ونوراً به الاقتداء يليق

مبالغة نحو زيد عدل .

قوله : (هو بالاهتداء حقيق) مصدر مبني للمفعول أي بأن يهتدي به ، والجملة صفة لقوله : (هدى) أو يكونان [١] حالين مترادفين ، أومتداخلين ، ويحتمل الاستيناف [٢] ايضاً ، وقس على هذا قوله : (نوراً) مع الجملة التالية له [٣] .

قوله: (به) متعلق بالاقتداء [٤] ، لايليق ، فان اقتدائنا به انما يليق بنا لابه، فانه كمال لنا لاله ، وحينئذ تقديم الظرف [٥] لقصد الحصر، والاشارة الى ان

←أو رسوله لفرط هادويتهما فكانهما نفس الهداية. فيكون مجازاً فى الاسناد يعني ان الهدى استعمل فى معناه الحقيقى لكنه أسند الى الذات مجازاً .

(١) أى يكون هدى وهو بالاهتداء حقيق حالين من فاعل أرسله أو مفعوله فهما مترادفان أى حال بعد حال لذى حال واحد أو متداخلين بأن يكون هدى حالا لاحد الضميرين المذكورين وجملة هو بالاهتداء حقيق حالا من الضمير المستتر في هدى.

(٢) فلاتكون حالا بل جملة مستقلة .

(٣) فتطرق فيه الوجوه المحتملة فى هدى وهو بالاهتداء حقيق فيحتمل أن يكون نوراً مفعولا له لارسله وان يكون حالا لاحد الضميرين في أرسله فيكون مؤولا بمنوراً أو من باب المبالغة وان يكون الاقتداء مصدراً مبنيا للمفعول أى بأن يقتدى به وتكون الجملة صفة لنوراً ويحتمل أن يكون نوراً وبه الاقتداء يليق حالين مترادفين أو متداخلين أوتكون الجملة مستأنفة .

(٤) فيكون المعنى ان الرسول نور يليق بنا ان نقتدى به أى يستحق أن نتشرف بالاقتداء به وأما على فرض تعلقه بيليق فيكون المعنى انه نور يليق به ويستحق أن يتشرف باقتدائنا به ومن الواضح ان الاقتداء به شرف وكمال لنا لا له .

(٥) قد ثبت فى محله ان تقديم ما حقه التأخير يفيد الحصر كما فى اياك نعبد←

وعلى آله وأصحابه الذين سعدوا في مناهج الصدق بالتصديق وصعدوا معارج الحق بالتحقيق

ـــ اضافة المناهج الى الصدق بيانية قرنلي

اى بالشريعة المصطلحة العرفية قرنلي ....

ملته ناسخة لملل سائر الانبياء .

واما الاقتداء بالائمة (١) عليهم السلام ، فيقال انه اقتداء به حقيقة ، أويقال الحصر اضافي بالنسبة الى ساير الانبياء .

قوله: (وعلى آله) اصله اهل بدليل تصغيره على اهيل ، خص استعماله في الاشراف (٢)، والاهل اعم منه (٣) ، وآل النبي صلى الله عليه وآله عترته المعصومون عليهم السلام .

قوله : (وأصحابه) هم المؤمنون الذين ادركوا صحبة النبي صلى الله عليه وآله مع الايمان (٤) .

قوله : (مناهج) جمع منهج ، وهو الطريق الواضح .

وعلى هذا فتقديم به على متعلقه وهو الاقتداء يفيد حصر الاقتداء برسول الله صلى الله عليه وآله فلايصح الاقتداء بغيره أى بشريعة غيره من الانبياء كشريعة موسى وعيسى فينتج هذا الحصر ان شريعته ناسخة للشرايع .

(١) هذا دفع توهم وهو انه اذا كان الاقتداء منحصراً فى رسول الله فلا يجوز الاقتداء بالائمة عليهم السلام أيضاً ندفع ذلك بأمرين أحدهما ان الاقتداء بالائمة اقتداء بالرسول حقيقة لانهم أوصيائه وهم يبلغون شريعته فالاقتداء بهم لاينافى حصر الاقتداء فى الرسول ثانيهما ان الحصر أضافى أى ان الاقتداء منحصر به بالنسبة الى سائر الانبياء لا مطلقاً فلايشمل الاقتداء بالائمة لعدم كونه حقيقياً .

(٢) وهو ذوو الشأن والعظمة فى العلم والدين والعقل أو المال والجاه .

(٣) لصدق الاهل على المال والعيال عموماً .

(٤) فالقيد الاول يخرج المؤمنين الذين لم يدركوا صحبته والثانى الكفار والمنافقين الذين أدركوها بغير ايمان به وبدينه .

ح س د فع لما يتوهم من أن الحصر غير مستقيم ٥

اد قلبت الهاء همزة ثم ابدلت الهمزة الفا فإن قلت فهلا قلبت

الهاء الفا ابتداء قلت لأنه لم يجرى ذلك فى موضع حتى يقاس ذلك عليه.

بخلاف قلبها همزة فإنه شايع كثير وكذا قلب الهمزة الفا محمد على.....

لها من بين ذوى العقول واما تصغيره المستلتزم لعدم الفضل للملاطفة.

قزلجى لما يريد ان فيه تخصيصين احدهما انه لا يضاف الا لذوى.

العقول فلا يقال ال مصر وآل البلد والثانى انه لايضاف من

بين ذوى العقول الا لذوى الأشراف عبد اللطيف

لها والمراد بالأشراف اعم من ان يكون بحسب المرتبة الدينية والدنيوية

فلا يرد بالأعتراض ادخلوا آل فرعون اشد العذاب پنجوينى.

س وفيه نظر لأن العترة خاصة بالأئمة المعصومين والأول اعم اذ

هو شامل لغيرهم كفاطمة عليها السلام والطلاق الخاص على العام

غير جائز منه

العصمة ان لايخلق الله تعالى الذنب مع بقاء قدرته واختياره شرح عقايد

لما يشمل من ادرك صحبته صلى الله عليه وسلم كافرا وامن زمن خلافة الخلفاء..

رضى الله عنهم مع انه ليس بصحابى ثم قوله مع الايمان احترازعنه ولم

يكتف به عن قوله المؤمنون لئلا يشمل المرتد فلا اشتراك وهذا مثل ماقاله

الجلال المحلى من ان الصحابى من اجتمع مؤمنا بمحمد صلى الله عليه وسلم

ومات على دين الاسلام پنجوينى

ص وآل النبي على مذهبنا عترته الطاهرة وقيل بنو هاشم وقيل بنو المطلب

وقال المحقق الدوانى كل من كان من أهل التقوى واستدل بحديث كل

تقى ونقى آلى

س العترة بكسر العين نسل الرجل وعشيرته قاموس ص ١٨

ـها وفي مناهج الصدق استعارة بالكناية ابن آدم ان لم يرد باضافة
المناهج الى الصدق الاضافة البيانية واما ان اريد فهى من اضافة
الموصوف الى الصفة لكن الاولى اولى لاحتياج الثانية الى تعسف لايخفى
من ذكر الجمع وارادة المفرد و المأخذ وارادة المأخوذ شـ شه ى

ـها اى القضية المعقولة الملحوظة باللسان قرنلى

القضية في الاصل اسم للقضية المعقولة وسميت الملفوظة قضية
تسمية للدال باسم المدلول ابن خزانة

....

عا هذا التحقيق لدفع اعتراض وارد على المصنف بان يقال الصدق والحق
بمنزلة واحد فجمعهما غير مستحسن

ص وقد يطلق على المعنى المصدرى فلا يلزم الدور في تفسير الخبر بكلام
يحتمل الصدق والكذب لانه مشتمل على الصدق بالمعنى المصدرى لا بمعنى
الكلام المطابق للواقع حتى يلزم الدور وقوله الآتى ايضا اى كما يطلق
الصدق والحق على معروض المطابقة وهو الخبر والاعتقاد كذلك يطلق على
نفس المطابقية بالكسر والمطابقية بالفتح بنجريني

عا اى القضية المعقولة الحقيقية قرنلى وهى التى يحكم فيها بوقوع
الثبوت الخارجى اولا وقوعه للموضوع باعتبار امكانه ووجوده
في الخارج مقدرا او محققا كما كل نار حارة سميت حقيقية
لانها حقيقة القضية المستعملة في الكلام كلمبنوى

قوله : (الصدق) الخبر والاعتقاد (١) اذا طابق الواقع كان الواقع ايضاً مطابقاً له ، فان المفاعلة (٢) من الطرفين ، فمن حيث انه مطابق للواقع بالكسر يسمى صدقاً ، ومن حيث انه طابق له بالفتح يسمى حقاً (٣) ، وقد يطلق الصدق والحق على نفس المطابِقية والمطابَقية ايضاً (٤) .

(١) اعلم ان لحصول شيء لشيء وجودات ثلاثة الوجود الخارجي والذهني والدلالي مثلا اذا قام زيد فقد حصل القيام لزيد خارجاً سواء علمت به أو لم تعلم فهذا وجوده الخارجي ولما علمت بهذا القيام فقد حصل وجوده الذهني ولما أخبرت به لاحد بلفظ أو باشارة فهو وجوده الدلالي .

وكما يحصل التطابق بين الدال والمدلول أى بين الخبر والواقع الخارجي فكذا بين الوجود الذهني أى الاعتقاد والخارج فقد يحصل التطابق وقد لايحصل فلهذا ذكر الاعتقاد بعد الخبر.

(٢) يعنى اذا قلنا طابق هذا ذاك لزم أن يطابق ذلك مع هذا أيضاً كما ان قولنا ضارب زيد عمرواً يدل على صدور الضرب من كليهما وان كان أحدهما فى اللفظ فاعلا والاخر مفعولا .

وهذا المعنى (كون الفعل من الطرفين) كما يستفاد من هيئة طابق (أى كونه من باب المفاعلة) فكذا يستفاد من مادته أى (طبق) فانه مثل شرك يدل على وقوع الفعل من اثنين وان لم يقع فى باب المفاعلة .

(٣) فالفرق بين الصدق والحق اعتبارى فقط وهذا كاف لعدم وقوع التكرار فى كلام المصنف .

(٤) يعنى مضافاً الى معناهما السابق وهو الخبر المطابق بالكسر (للصدق) والخبر المطابق بالفتح (للحق) لهما معنى آخر أيضاً وهو نفس المطابقية بالكسر (للصدق) ونفس المطابقية بالفتح (للحق) وفرق بين مطابقية الشيء والشيء المطابق فان الاول وصف الذات والثانى هو الذات المتصف والاولى (المطابقية) تعم تطابق كل شيء مع مطابقه لاخصوص الخبر بخلاف الثانى (الخبر المطابق) لاختصاصه بالخبر فقط فاذا طابق حجر مجهول الوزن مع حجر معلوم الوزن فقد حصل المطابقية فمطابقية (بالكسر)←

وبعد فهذا

قوله : (بالتصديق) متعلق بقوله : (سعدوا) أي بسبب التصديق ، والايمان بما جاء به النبي ﷺ .

قوله: (وصعدوا معارج الحق) يعني بلغوا اقصى مراتب الحق، فان الصعود على جميع مراتبه (١) يستلزم ذلك (٢)

قوله : (بالتحقيق) ظرف لغو متعلق بصعدوا كما مر ، (٣) أو مستقر خبر لمبتداء محذوف ، أي هذا الحكم متلبس (٤) بالتحقيق أي متحقق .

فى تعريف هذا الكتاب ، وعلل تاليفه

قوله: (وبعد) هو من الغايات(٥). ولها(٦) حالات ثلث ، فانها اما ان يذكر

← الحجر المجهول صدق ومطابقيته (بالفتح) حق.

وهذا المعنى للصدق والحق لم يؤخذ الخبر فيه فلايلزم الدور وهذا الدور يأتى ذكره فى تعريف القضية فلاحاجة الى ذكره هنا مفصلا .

(١) كما هو مقتضى الجمع المضاف (معارج الحق) فانه يفيد العموم والاستغراق .

(٢) وذلك واضح فان من جملتها المعرج الاخير أى الدرجة الاخيرة ومن صعد الدرجة الاخيرة فقد بلغ الاقصى .

(٣) أى مثل مامر فى قوله بالتصديق وقلنا انه متعلق بسعدوا .

(٤) وهو عام مثل الوجود والثبوت ينطبق على كل فعل .

(٥) الغايات هى الظروف التى تدل على حد الشىء كقبل وبعد فوق وتحت وعل .

(٦) أى لبعد .

دس والمعنى سعد واجميع معارج اى جميع مراتب الحق وهذا كناية عن بلوغهم الى نهاية الحق

ظ فالباء هنا ايضا للسببية والمراد بالتحقيق الاعتقاد بما جاء به النبى صلى الله عليه وسلم پنجوينى

م اشارة الى ان الاضافة نفسها للاستغراق او الى ان الجمع اذا اضيف يفيد العموم كذا افادنى مولاى البانى رحمه الله قزلجى

د واستفادة الجميع مستفاد من اضافة الجمع الى المعرف باللام وهو الحق فتامل

١٢ ويحقله الاستفادة والمعنى هذا الحكم متحقق لاريب فيه فتامل پنجوينى

عه فتشبه الحق بما لا يوصل اليه الا بالمعراج اى السليم فذكر الحق استعارة بالكناية والمعارج جمع المعراج بالكسر من عرج الدرجة والسليم اذ الرتبة. ابن آدم

٠٠ فالحكم بأن الظرف لالغو مبنى على اختيار المحشى مذهب السيد من انه جعل التلبس من الافعال العامة والا فكونه لغوا تحكم كما لا يخفى فتدبر پنجوينى

لا كانه لم يذكر الحالة الرابعة لاندراجها فيما اذا ذكر المضاف اليه اذ المقدر كالملفوظ عبد اللطيف

مه اى حقيقة او حكما ليشمل ما اذا كان المضاف اليه مقدرا فانها معربة صرح به صاحب مغنى المحتاج پنجوينى صـ ٢٥

هه اى لم يقصد فى الكلام قره‌لجى هه اى بأن يكون مراداً فى نفسه ولا ينوى
معناه فى المضاف لأنه لا معنى ان لا يكون مراداً فى نفسه اذ هو باطل سعد الله
هه النسى بالكسر وبالفتح اما بمعنى ما نسى او بمعنى ما تلقيه
المرأة من خرق اعتلالها كذا فى القاموس فعلى الأول منسياً تأكيد وعلى
الثانى صفة والكلام مبنى على حذف اداة التشبيه اى كنسى منسيا.
پنجوینى
....
هه اى يذكرهما المضاف اليه او يحذف نسياً منسياً اى مطروحاً بالكلية
اى كما لا يكون فى اللفظ لا يكون فى التقدير بخلاف المنوى فإنه وان لم يكن
فى اللفظ لكن فى التقدير يرد على هذا فافهم قره‌لجى
حتا اى بطريق التعريض على القول بامتناع اجتماع الواو واما فى امثال
هذا المقام او لا بطريقه على القول بجوازه پنجوینى
حمه بطريق الأستعارة المفردة المصرحة الأصلية التحقيقية حيث شبه
الشئ المعقول المرتب الحاضر فى الذهن بالشئ المحسوس الحاضر
فى الخارج فى كمال الظهور والأمتياز عنده بحيث لا شبهة فيه له
واستعارة هذا الموضوع للثانى للأول وستعمل فيه وغاية هذا المجاز
ترغيب الطلبة فى تحصيل الكتاب المشار اليه المستعار الجورى ---
حما وح يكون الفاء قرينة دالة على ثبوت اما وعوضاً عن اما ومع ذلك
يكون لقطع ما بعدها عما قبلها كمال ص ٢١
والفرق بين توهمها وتقديرها ان معنى التوهم حكم العقل بواسطة
الوهم انها مذكورة فى النظم بواسطة اعتباره فى امثال هذا المقام
فيكون حكماً كاذباً ومعنى التقدير انها مقدرة فيه ويجعل فى الأحكام
كالمذكورة فهو حكم مطابق للواقع اه عبد اللطيف

معها المضاف اليه ، اولا ، وعلى الثاني، فاما ان يكون نسياً منسياً(١) اومنوياً، فهى على الاولين(٢) معربة ، وعلى الثالث مبنية على الضم (٣).

قوله: (فهذا) هذا الفاء(٤) اما على توهم اما، اوعلى تقديرها في نظم الكلام وهذا اشارة الى المرتب الحاضر(٥) في الذهن من المعاني المخصوصة المعبر عنها بالفاظ مخصوصة ، اوتلك الالفاظ الدالة على المعاني المخصوصة سواء كان (٦) وضع الديباجة قبل التصنيف ، او بعده اذ لاوجود للالفاظ المرتبة ولا

---

(١) أى غير منوى للمتكلم .

(٢) أى على تقدير ذكر المضاف اليه وتقديره بعدم الذكر مع عدم النية والثالث هو عدم الذكر مع النية وما نحن فيه من القسم الثالث أى نية المضاف اليه لان التقدير (وبعد ما ذكر من الحمد وغيره) .

(٣) وبنائها للشبه الافتقارى كما ذكر فى النحو .

(٤) الفاء لاتكون عاطفة لعدم وجود معطوف عليه فى الكلام فلابد من أن يكون جواباً للشرط فيقتضى فرض أداة من أدوات الشرط والمناسب فى المقام هو أما لاستعماله غالباً مع بعد فيقال أما بعد والتقدير أما بعد فهذا ليصح جوابية الفاء للشرط .

(٥) أى المطالب المندرجة فى هذا الكتاب ولابد للمشار اليه من وجود أما خارجاً أو ذهناً والاول غيرممكن هنا لعدم وجود للالفاظ ولا للمعانى خارجاً أما الالفاظ فلعدم ثبات وبقاء لها ليمكن الاشارة اليها حساً بل توجد وتنعدم وأما المعانى فلكون المنطق قواعدكلية عقلية لاموطن لها الا العقل وليست معانى شخصية لتكون لها وجود فى الخارج .

ولايصح أن تكون النقوش أى الخطوط الموجودة مشاراً اليها بقوله (هذا غاية تهذيب الكلام ومعلوم ان الخط ليس بكلام اذ الكلام أما اللفظ الدال على المعنى أو المعنى المدلول باللفظ ولاثالث لهما .

فلامناص من أن يكون المشار اليه هى المعانى أو الالفاظ بوجودهما الذهنى .

(٦) اشارة الى دفع ما يتوهم فى المقام وهو أن الديباجة الموجودة التى

للمعاني في الخارج .

فان كانت الأشارة الى الالفاظ، فالمراد بالكلام الكلام اللفظي [١] ، وانكانت الى المعاني، فالمراد به الكلام النفسي [٢] ، اى المعنوى الذي يدل عليه الكلام اللفظي .

قوله: (غاية تهذيب الكلام) حمله [٣] على هذا اما على المبالغة نحو: زيد

من جلتنا قوله (هذا غاية ...) ان كانت مدونة قبل تصنيف الكتاب فيتم ما ذكرتم من ان (هذا) اشارة الى ما في الذهن لعدم وجود للمعانى ولا للالفاظ عند الاشارة وأما ان كانت الديباجة دونها المصنف بعد أتمام الكتاب فالمشار اليه موجود حساً وهو الكتاب الحاضر
وحاصل الجواب ان الموجود فى الخارج انما هو النقوش والخطوط لا الالفاظ ولا المعانى كما ذكر.

(١) يعنى ألفاظ الكلام حين تكلم المتكلم .

(٢) يعنى المعانى التى فى نفس المتكلم ويعبرعنها بألفاظ .

(٣) أى حمل (تهذيب) مع انه مصدر واسم معنى على (هذا) وهو اسم ذات لا يصح الا بار تكاب التجوز أما في الاسناد نحو زيد عدل بأن يكون تهذيب مستعملا فى معناه الحقيقى المصدرى وانما التجوز فى اسناده الى هذا بادعاء ان هـذا الكتاب من شدة تهذبه وخلوصه من الحشو فكانه نفس التهذيب كالادعاء فى قولنا زيد عدل انه من فرط عدالته فكانه نفس العدل وأما فى الحذف أى حذف الخبر وهو مهذب فالاسناد حقيقية لاسناد اسم الذات وهو اسم المفعول الى الذات وهو هذا وانما التجوز فى الحذف لان الحذف خلاف الحقيقة والحقيقة هو الذكر .

بقى شيء وهو ان الخبر بحسب الظاهر هو غاية لا تهذيب فلماذا يبحث عن تهذيب مع انه المضاف اليه للخبر فأقول ان كلمة غاية من الكلمات التى تقوم مقام المضاف اليه فى الاعراب مثل غير فاعرابه فى الاصل اعراب للمضاف اليه ففى قولنا أدبته غاية الادب يكون المفعول المطلق هو الادب حقيقة وانما استناب عنه غاية فى النصب .

(٧) لقائل ان يقول ان تهذيب الكلام تنقيحه وتطهيره من المعايب و
الزوائد فكيف يوصف به هذا الكتاب مع اشتماله على بعض الزوائد كما
سيجي الأشارة الى بعضها عبداللطيف
٨ نسبة الفرد الى الكلي قرنجي او نسبة الكلي الى وصف اجزائه كما
في عبدالحكيم الخ
(٠) في فيه اذ هذه الأشارة استفيدت من تهذيب اه قرنجي
كا اي الباري عز اسمه وسمي لأنه مبدأ الأشياء قرنجي
٩ احتراز عن الحكمة فانه وان كان يبحث عن احوال المبدأ والمعاد ولكن
لا بنهج قانون الأسلام مر
(١١) قيل مجاز من اطلاق اسم المعبر عنه على المعبر وقيل ان الحق تقدير
التفسير في المجهول اى هذا يعتبر بغاية تهذيب الكلام ويمكن ان
يوجد بأن غاية منصوب بنزع الخافض والمعنى فهذا كلام حاصل من غاية
التهذيب ولا يخفى ان التكلف فيه اقل تأمل ابن آدم
١٣ وعطفه على التهذيب دون التحرير مع تساويهما في جواز العطف كما ان
التقريب له مناسبة لفظية مع التهذيب دون التحرير وايضا يقع
التحرير اول الفقرة الثانية كما ان التحرير كذلك وهما متناسبان ايضا
بخلاف ما اذا عطف على التحرير محمد وسيم ص ٢٣
(٥) اشارة الى ان المرام مصدر ميمي بمعنى اسم المفعول قرنجي
حا والفرق بين الطبيعة والطبع والطباع ان الأول عبارة عن قوة مخلوقة
يصدر منه الشئ على نهج الشعور والاول الثاني عدل عبارة عن قوة مخلوقة

ـــه ـ اى تهذيب الكلام وليس الكلام الأول بدلاً من هذا الكلام وفى
بعض النسخ بحذف الخبر وصفته وهذا هو الصواب فى ان يمكن ـ
ان يقال ح ضمير مقامه راجع الى الصفة باعتبار كسب التذكير من ـ
المضاف إليه كما قاله الفاضل البيرونى او باعتبار النعت كما قاله ......
المولا الجامى فى بحث الجمع وكما قال المحشى فى حاشيته على الجلال هذا .
كلام مهذب غاية التهذيب فيه حذف الموصوف والصفة ثم اقيم معمولها
مقامها ان جوزنا كون المعمول من غير لفظ العامل ومن غير معناه والا ....
قلنا بحذف المصدر ايضا كما فى خبر متقدم قرنجى
لا كقوله تعالى واسئل القرية وجاء ربك • ص ١٣ ﺩ ١
٥ التحرير البيان الخالى من الحشو والزيادة ولذا قال فى تحرير المنطق ـ
ولم يقل فى بيان المنطق

تعصم مراعاتها اشارة الى ان المنطق وان كان له مدخل فى العصمة ـ
الا انه ليس مما لا تنفك العصمة منه عادة بخلاف المراعات وان جاز
ذلك عقلا. عبد اللطيف حامى قبيل ذكر الحال وارادة المحل يعنى الذهن بتجربو ـ
ح يعد بصفة الشئ لا على نهج الشعور والثالث اعم منهما ميبدى

١٤

اضافة المتعلق بالفتح الى المتعلق بالكسر لأن الجملة من
النسب التامة من حيث انها تكتب والأسلام هو الأعتقاد
للمعتقد بما جاء به النبي صلعم پنجوتيني
المراد بها هي النسب بين القضايا كما قولنا الصلوة واجبة
والصوم كذلك ونحوهما قوله من حيث انها تكتب بناء على
ان الجملة من الاملا بمعنى الكتابة حاصله من حيث انها تفرض
اى ترجيب كما في ما مر پشته ى
اى وان كان التلميح المذكور يرجح الثاني واللام في البراعة
عوض عن المضاف اليه اى براعة الأستهلال واصله من
برع الرجل اذا فاق اقرانه والأستهلال الأبتداء مأخوذ من
قولهم استهلت السحاب اذا نزل او قطر منها فاصل معناها
اللغوى تفوق الأبتداء وكماله سمى بها كون الأبتداء مناسباً ← للمقصود ... باسم المسبب تنبيهاً على كمال السبب في السببية

عبد اللطيف

وتقريب المرام من تقرير عقايد الاسلام

عدل ، اوبناء علي ان التقدير هذا الكلام مهذب غاية التهذيب ، فحذف الخبر واقيم المفعول المطلق (١) مقامه ، واعرب باعرابه على طريقة مجاز الحذف .

قوله: (في تحرير المنطق والكلام) ولم يقل في بيانهما لمافي لفظ التحرير (٢) من الاشارة الى ان هذا البيان خال عن الحشو والزوايد ، والمنطق آلة قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن الخطاء في الفكر ، والكلام هو العلم الباحث عن احوال المبدء والمعاد على نهج قانون الاسلام (٣) .

قوله: (وتقريب المرام) بالجر عطف على التهذيب، اى هذا غاية تقريب المقصود الى الطبايع ، والافهام، والحمل (٤) اما على طريقة المبالغة او التقدير هذا الكلام مقرب غاية التقريب (٥) .

قوله: (من تقرير عقايد الاسلام بيان (٦) للمرام، والاضافة في عقايد الاسلام بيانية ان كان الاسلام عبارة عن نفس الاعتقادات (٧) وان كان عبارة عن مجموع

---

(١) هو تهذيب حقيقة وغاية نيابة .

(٢) فان التحرير هو البيان الخالى من الحشو والزوائد .

(٣) وأما الحكمة فانها وان كانت باحثة عن اثبات المبدء والمعاد لكنها تعم الاديان السماوية كلها لكونها محضة بالادلة العقلية المحضة ولا يستدل فيها بآية أو رواية اسلامية .

(٤) أى حمل تقريب على هذا .

(٥) فالاول هو التجوز فى الاسناد والثانى التجوز فى الحذف كما مر فى تهذيب .

(٦) يعنى ان كلمة من بيانية أى المرام الذى هو تقرير عقائد الاسلام .

(٧) فيكون الاسلام متحداً مع العقائد كاتحاد الفضة مع الخاتم فى خاتم فضة

جعلته تبصرة لِمن حاولَ التبصر لدى الافهام

الاقرار باللسان ، والتصديق بالجنان والعمل بالاركان او كان عبارة عن مجرد الاقرار باللسان ، فالاضافة لامية (١).

قوله : (جعلته تبصرة) اي مبصراً ، ويحتمل التجوز في الاسناد(٢) وكذا قوله : (تذكرة)(٣).

قوله: (لدى الافهام) بالكسراى تفهيم الغير اياه، اوتفهيمه للغير (٤) والاول للمتعلم ، والثاني للمعلم .

قوله : (من ذوي الافهام) بفتح الهمزة ، جمع الفهم والظرف (٥) اما في

---

(١) للزوم المغايرة بين المضاف والمضاف اليه فى اللامية والمغايرة على القول الاخير وهو كون الإسلام عبارة عن الاقرار باللسان واضحة لان الاعتقاد أمر قلبي والاسلام على هذا القول لساني ظاهرى وأما على القول الاول أى مجموع الاقرار .
فلكون المضاف أى العقايد جزءاً من المضاف اليه لان من أجزائه التصديق بالجنان وهو الاعتقاد والجزء بما هوجزء مغاير مع الكل بما هو كل .

(٢) أى اسناد تبصرة إلى الضمير الغائب فى جعلته لكونها فى الاصل مبتدء وخبراً قبل دخول الناسخ (جعل) عليهما والمراد من التجوز فى الاسناد أن تكون تبصرة بمعناها المصدرى واسنادها الى الذات بادعاء ان هـذا الكتاب من شدة مبصريته فكانـه نفس التبصرة وأما على تقديرها بمبصر فهومجاز فى الكلمة .

(٣) فأما انها مؤولة بمذكرعلى المجاز فـى الكلمة أو انها باقيـة على مصدريتها والتجوز فى الاسناد .

(٤) ففاعل المصدر ومفعوله كلاهما محذوف أحدهما الغير والاخر الضمير الغائب العائد الى الموصول (من حاول) .

(٥) أى الجار والمجرور (من ذوى الافهام) وعلى فرض كونه حـالا فهو مستقر ومتعلق بالمحذوف أى يتذكر من أراد حال كونه كائناً من ذوى الافهام .

٣ او انما كانت الاضافة بيانية اذ كان المراد به الاعتقادات المعتقدات لا التصديقات او كان المراد بالعقائد التصديقات والا
فالاضافة لامية من قبيل اضافة المتعلق بالفتح الى المتعلق بالكسر فان العقائد جمع عقيدة وهى بمعنى النسب التامة الخبرية
والاسلام بمعنى التصديق فالمتبادر النسب لا التصديقات ويجوز ان تكون الكلام على حذف المضاف اى عقائد اهل
الاسلام بنجوينى له وديوه في صحيفة ٢٣

٤ مع انه لا يلزم ظرفية الشيء لنفسه وما ذكره من الجواب لاثبات المغايرة بين المظروف والظرف لا لصحة الظرفية
واما توجيه الظرفية فهو ما ذكروا من ان الظرفية مجازية تشبيها للشمول العرضى بالشمول الظرفى واستعير
لفى الموضوعة للثانى للاول كما قاله امير ابو الفتح ابن خياط له وديوه في صحيفة ٢٧

٥ على ان الاسلام الاقرار بما جاء به النبى او على ان العقايد بمعنى المعتقدات الجورى

٦ اى بحذف المضاف وتقديره عقايد اهل الاسلام حذف المضاف واقيم المضاف إليه مقامه واعرب باعرابه كما في قوله
تعالى واسئل القرية منه

٥٩ مجاز على بنجوينى هـ المعنى تفهيم الغير الكتاب اياه الضمير راجع الى من والغير فاعل التفهيم فيكون
من حاوله متعلما محمد وسيم

٤٥ الضمير راجع الى من فاعل للتفهيم والمعنى اى تفهيم المتناول الخ الكتاب للغير فيكون معلما فلا تتبع الاوهام
محمد وسيم

٤٦ اى اذا صح كون الظرف حالا او متعلقا بيتذكر فهذا اى لفظ من يحتمل ايضا المعلم كالمتعلم قال المحشى في حاشية
الجلال فان أريد بمن اراد ان يتذكر من يحفظ اخذا او متعلما من ذوى الافهام كان تذكرة للمبتدى والظرف لغوا
او اريد بمن اراد ان يتذكر حالكونه من ذوى الافهام كان ظاهر الانطباق على المنتهى والظرف مستقر وقال ولكن لا يخفى
ان التبصرة انسب بالمبتدى والتذكرة بالمنتهى فلذا قدم المتعلم فى الاول والمعلم فى الثانى فى هذه الحاشية
قره لجى طا اى كونه للعلم او المتعلم اما الاول فباعتبار كون الظرف فى موضع الحال والثانى فباعتبار التضمين م
ن واصل سيما سيما ومعناه لا مثل اى نفى المثل فقط ان كان ما زائدة او مع شىء آخر ان كانت موصوفة او م
وصولة وهى منصوبة على انه اسم لا والخبر محذوف للعلم به وجوبا ان التزم حذفه بناء على اللغة التميمية وجوازا
ان لم يلتزم بناء على الحجازية عبد اللطيف

ف السى صفة مشبهة من سوى يسوى سواء بمعنى المثل واصله سوى بسكون الواو وقلبت ياء وادغمت
فى ياء الاخرى فصار سى وما فيه بمعنى شىء محشى

ص ٢٤

لئ من حيث الجمل فإنه نصب سيّ بلا والمعنى فإنه ان استعمل فى معناه الأصلى من نفى المثل فظا او
فى معنى التخصيص فلأن المنقول اليه مجموع لا سيما لا سيما فقط اذ المناسبة بينهما لا بينه وبين
التخصيص منه

هـ اى نكتة تامة حتى يتأتى قوله فيما بعد ثلثة اوجه اذ على تقدير انحصارها فيما ذكره لا يصلح النصب فيما بعده
فتنبهر ـ پنجوينى

حده الرفع والنصب والجر اما الرفع فلأنه خبر مبتدأ محذوف والجملة صلة او صفة لما لكن صدر الصلة والصفة قليل
واما النصب فلأنه تمييز لما التامة وهو لا يقع بعده الا النكرة على ما نقل عن الأندلسى ومنهم من جعله مفعولا
لأعنى فلا يجب النكرة واما الجر فلأنه المضاف لسيّ وما زائدة كما فى غير ما جرم وجوزوا كون ما تامة وزيد بدلا
كذا قال عصام الدين فى شرح الكافية فى بحث المستثنى ابن آدم

ـهـ ومعنى العبارة جعلته تذكرة لمن اراد ان يتذكر آخذاً من ذوى الأفهام وقد يجعل بالعكس وللمعنى جعلته
تذكرة لمن اراد ان يأخذه حاصلا من ذوى الأفهام فعلى الأستقرار يكون بالنسبة الى المعلم وعلى الثانى يكون بالنسبة
الى المتعلم منه

ـنا يعنى ان القوام اسم الآلة وكذا الكلام فى العصام پنجوينى

ص ٢٥

وتذكرة لمن أراد أن يتذكر من ذوى الأفهام سيما الولد الأعز الحفي الحري بالاكرام سمي حبيب الله عليه التحية والسلام لازال له من الله التوفيق قوام

موضع الحال من فاعل يتذكر اومتعلق بيتذكر بتضمين(١) معنى الاخذ او التعلم (اى) يتذكر آخذاً(٢) او متعلماً من ذوي الافهام وهذا ايضاً يحتمل الوجهين(٣).

قوله : (سيما) السي بمعنى المثل يقال هماسيان اى مثلان ، واصل سيما لاسيما حذفت لافي اللفظ لكنه مراد ومازائدة اوموصولة او موصوفة(٤) هذا اصله ثم استعمل بمعنى خصوصاً وفيما بعده ثلثة أوجه(٥).

قوله : (الحفى) الشفيق .

قوله : (الحرى) اللائق .

قوله : (قوام) اي مايقوم به امره(٦).

---

(١) لان يتذكر بدون التضمين لايناسب تعديته بمن اذ لامعنى للتذكر من الاشخاص بل المناسب هو الاخذ منهم أو التعلم منهم .

(٢) اسم فاعل من أخذ .

(٣) فعلى تقدير كون الظرف حالا يكون فاعل يتذكر معلماً أى يتذكر من هذا الكتاب حال كونه من ذوى الافهام فهو ذو فهم وعلم يفيد غيره وعلى تقدير تعلقه بيتذكر فهو للمتعلم لان المعنى انه يأخذ ويتعلم من ذوى الافهام .

(٤) وعلى الاخيرين فمابعده صلة أو صفة لما .

(٥) الرفع ليكون خبر المبتدء محذوف تقديره هو الولد والنصب على الاستثناء والجرعلى اضافة شيء اليه ولايضر فصل (ما) بين المضاف والمضاف اليه لكونهازائدة.

(٦) فالمعنى أرجوا أن يقوم التوفيق بأمره دائماً .

ومن التأييد عصام وعلى الله التوكل وبه الاعتصام .

القسم الاول فى المنطق

قوله : (التأييد) اي التقوية من الايد بمعنى القوة .

قوله : (عصام) اي مايحفظ به امره من الزلل .

قوله : (وعلى الله) قدم الظرف[1] ههنا لقصد الحصر ، وفي قوله : (به) لرعاية السجع ايضاً[2] .

قوله : (التوكل) هو التمسك بالحق والانقطاع عن الخلق :

قوله : (الاعتصام) هو التثبت والتمسك .

فى رسم المنطق ، وبيان الحاجة اليه

قوله : (القسم الاول) لما علم[3] ضمناً من قوله : (في تحرير المنطق

(١) أى قدم على الله على متعلقه (التوكل) لقصد الحصر يعنى التوكل منحصر فى الله سبحانه لاينبغى أن يتوكل على غيره .

(٢) يعنى فى تقديم به على الاعتصام فائدتان الحصر ورعاية السجع وهو توافق اعتصام مع عصام ولو قال الاعتصام به لفات السجع والحصر.

(٣) هذا دفع دخل عن المصنف وهو ان الالف واللام الداخل على القسم لايناسب هنا الا أن يكون للعهد الذكرى مع ان المصنف لم يذكر سابقاً قسماً أى لم يقل هذا الكتاب على قسمين ليكون معهوداً .

فدفع بأن الذكر لايجب أن يكون صريحاً بل الذكر الضمنى بقوله (فى تحرير المنطق والكلام) كاف فى تعريف القسم بالعهد وان لم يذكر كلمة القسم صريحاً .

(اى بدون
و واسطة فى العروض مساواة
وجهات واسطة فى الثبوت اولا لا بالواسطة
فى الاثبات والاولى هو بعدم كون الواسطة
متصفا بالوصف الذى اتصف به الشئ بخلاف الثانية
جزئى حقيقى ـــــ اعلم ان عنوان الموضوع والموضوع الذكرى بالفتح
و مثل الموضوع عبارات عن المفهوم المنتقل من الموضوع الذى فى قضية
كل انسان حيوان مثلا وذات الموضوع عبارة عن الافراد المندرجة تحت المفهوم المار
والموضوع الذكرى بالكسر عبارة عن اللفظ ووصف المحمول عبارة عن مفهوم المحمول واما القول
بان عنوان الموضوع عبارة عما ينتقل من الموضوع اولا وبالذات فمسامحة والاضافات فى كل واحد من هذه
الاقسام بيانية فافهم ـــ اجد ٧ قيل عليه ان العارض للشئ لا بد ان يكون محمولا عليه خارجا عنه والتعجب
ليس محمولا على الانسان بل المحمول هو المتعجب الذى اشتق من التعجب ولذا قيل المصدر لا يقع محمولا
واجيب بان القوم كثيرا ما يذكر المشتق منه كالتعجب والكاتب والناطق وانما لم يذكر المحشى رحمه الله
ما يعرض الشئ بجزئه الاعم لعدم الاعتداد به لا عرضيته من ان الاعراض المطلق للموضوع ما يكون مميزا له
والامر الذى يلحق الشئ بواسطة الجزء الاعم لا يحمل عليه منفردا بل يحمل عليه وعلى غيره فلا يكون مميزا له
ومما ينبغى ان يعلم فى هذا المقام هو ان المراد بالتعجب هو ادراك امور غريبة لا الكيفية الكاملة للانسان
بعد هذا الادراك والا لكان من قبيل العارض للشئ بواسطة امر مساو كما هو مراد شارح المطالع
ورد مناقشة فى الاول ايضا بان ذلك الادراك اما ان يعرض للناطقة فيكون من قبيل العارض
للانسان بجزئه واقول فى هذا المقام مع انه مناقشة فى المثال بحث اذ مراد القوم
من العارض للشئ بجزئه الاعم او الاخص كما عرفت والناطقية ليس
بجزئه والا لزم ان يصدق على ماهية غير ماهية الانسان
لتحقق الاعمية والاخصية والا لزم صدق
الانسان على ماهية غير الناطق
لتحقق الاخصية

الأخفية وازالم
يكن من التسيين المذكورين
فتعين ان يكون من قبيل العارض للمساوي
تدبر احمد

٨ جنه كان او خارجا في المحل او في الوجود فيشمل التعريف اللون اللاحق
للجسم بواسطة السطح المباين له في المحل المساوي له في الوجود بنجريني

٩ الضحك هو الابتهاج الكامل عقيب التعجب والتعجب هيئة انفعالية تحصل من ادراك
الامور الغريبة وقد يطلق على نفس الادراك ايضا فالتعجب العارض لذات الانسان هو التعجب بالقوة
بالمعنى الثاني ولذي يعرضه الضحك حقيقة هو التعجب بالمعنى الاول فالتعجب بكلا المعنيين واسطة

١٠ عروض الضحك للانسان وكانه اشار الى هذا بقوله فافهم عبد اللطيف
لعل وجهه انه لما تعرض للاول اللاحق بالشيء بواسطة الجزء الاعم او المساوي بنجريني
اشار الى المبادي بالمجاز ليس تسميته بالمبادي النسبة بالواسطة مفهوم عبد القادر ص ٦١

عا في اللغة عبارة عن رباط القربة كما في القاموس لكن المراد به هنا هو العاصم عن الخصومات المهلكات قزلجي

٨٠ايعنى ان تقديم الظرف في قوله به لرعاية السجع لقصد الحصر ايضا بخلاف الاول فانه لقصد الحصر فقط

هما والفرق بين التشبث والتمسك ان بينهما عموما وخصوصا مطلقا لان التشبث بالشيء الاخذ والاعتصام به والاعتصام لا يكون بالشيء الا ان يكون محكما والتمسك يكون بالشيء المحكم لا غير كقوله تعالى استمسك بالعروة الوثقى والتشبث اعم من التمسك والاعتصام لانه يكون بالشيء المحكم وغيره وهما متساويان ابهري

لا ولا يخفى ما في خطبة المصنف من الحسن حيث جعلها على عبارتين وختم آخر كل فقرات الاولى بالقاف والثانية بالميم ليكون في اول الكلام اشارة الى قسمي الكتاب وهما المنطق والكلام ابن الكازروني

كا في كلامه اشارة الى ان التقسيم الضمني معتبر وال لام العهد ابن الخيالي

عه ويحتمل ان يكون المراد بالمعاني مجموع المسائل او القدر المعتد به لاخراج المبادي بين حيث لم يذكر المنطق بهذا المعنى في التفصيل لاكن كلامه على الاول مبني على المبالغة للاشارة الى اشتمال كتابه على مهمات المسائل والا فليست تلك الالفاظ في بيان جميع المسائل وقس على هذا فيما اذا كان المراد من المنطق العلم بجميع المسائل ينجوبني تلك المفهومات المخصوصة وان كان المنطق عبارة عن الملكة او العلم بجميع المسائل او بالقدر المعتد به بقدر التحصيل او الحصول سواء كان التقسيم الاول الفاظا او معانيا او نقوشا او مركبا من الاثنين او الثلاثة في تحصيل تلك الادراكات

لا اى بالتقسيم صريحاً بان قال ان كتابه على قسمين الاول فى المنطق والثانى فى الكلام ابن آدم رتب الكتاب على قسمين الاول فى المنطق والثانى فى الكلام ورتب القسم الاول على خمسة اقسام لان المبحوث عنه اما من المبادى وهو المقدمة اومن المقاصد المتعلقة بالمفردات وهو التصورات اومن المقاصد المتعلقة بالمركبات الخبر المقصود بالذات وهو التصديقات اومن المقاصد المتعلقة بالمركبات المقصود بالذات من حيث الصورة وهو القياس اومن المقاصد المتعلقة بالمركبات المقصود بالذات مطلقاً وهو مدار الاقيسة واجزاء العلوم

ثلاثة احادية وثلثة ثنائية وواحدة ثلاثية جلال ....

٧ والفرق بين الالفاظ والعبارات على ما يستفاد من كلام الاصحاب ان بينهما عموماً وخصوصاً مطلقاً لان اللفظ ما يتلفظ به والعبارة الكلام وهو ما يفيد

٨ والفرق بين النقوش والالفاظ من انه يكتب يسمى بالنقوش ومن حيث انه يتلفظ به يسمى باللفظ ع ب ص ٧ د ٩

اى ان كان القسم الاول عبارة عن الالفاظ او النقوش او المركب منهما والمنطق عبارة عن نفس المسائل جميعاً او القدر المختص به منهما فيقدر البيان ومعناه ان هذه الالفاظ او النقوش او المركب منهما فى بيان تلك المفهومات المخصوصة وان كان للمنطق عبارة عنهما والقسم الاول عن المعانى او المركب من الالفاظ والمعانى او المركب من المعانى والنقوش يقدر التحصيل او الحصول ومعناه ان هذه المعانى او المركب من الالفاظ والمعانى او المركب من المعانى والنقوش فى تحصيل او حصول

والكلام) ان كتابه على قسمين لم يحتج الى التصريح بهذا فصح تعريف القسم الاول بلام العهد لكونه معهوداً ضمناً وهذا بخلاف المقدمة فانها لم يعلم وجودها سابقاً فلم تكن معهودة فلهذا نكرها وقال مقدمة .

قوله: (في المنطق) ان قيل: ليس المراد بالقسم الاول الا المسائل المنطقية فما توجيه الظرفية[1] قلت : يجوز ان يراد بالقسم الاول الالفاظ والعبارات و بالمنطق المعاني فيكون المعنى ان هذه الالفاظ في بيان هذه المعاني ويحتمل وجوه اخر .

والتفصيل ان القسم الاول عبارة عن احد معان ثلثة الالفاظ او المعاني او النقوش او المركب من الاثنين[2] او الثلثة والمنطق عبارة عن احد معان خمسة اما الملكة[3] او العلم بجميع المسائل او بالقدر المعتد به الذي يحصل به العصمة[4] او نفس المسائل[5] جميعاً او نفس القدر المعتد به فيحصل من ملاحظة الخمسة مع السبعة خمسة وثلثون احتمالاً يقدر في بعضها البيان وفي بعضها التحصيل او الحصول حيث ماوجده العقل السليم مناسباً[6] .

---

(١) يعني انه يلزم اتحاد الظرف والمظروف وهو باطل فانه لايصح أن يقال هذا الشيء في هذا الشيء نفسه فلابد من توجيه لبيان التغاير بين القسم الاول والمنطق لتصح الظرفيـة .

(٢) وهي ثـلاث صور الاول الالفاظ والمعانـي الثاني الالفاظ والنقوش الثالث المعاني والنقوش .

(٣) الملكة هي صفة التسلط على القواعد صفة ثابتة لاتزول .

(٤) أي العصمة عن الخطاء في النظر كما يأتي في بيان فائدة المنطق .

(٥) من دون النظر الى العلم بها .

(٦) فان كان المراد من المنطق الملكة فالمناسب هو الحصول سواء كان المراد من القسم الاول الالفاظ أو المعاني أو النقوش أو المركب من اثنين أو ثلاثة وذلك لان ــــ

(مقدمة) العلم ان كان اذعاناً للنسبة فتصديق

قوله : (مقدمة) اي هذه مقدمة يتبين فيها امور ثلثة : رسم المنطق(١) وبيان

أى تعريف المنطق به قبلي

← الملكة أمر يحصل بنفسه بعد تحصيل العلم ومزاولته فيقال القسم الاول فى حصول ملكة المنطق .

وان كان المراد من المنطق العلم سواء كان العلم بجميع المسائل أو البعض فالمناسب هو التحصيل لان العلم أمر اكتسابي وتحصيلي فيقال القسم الاول فى تحصيل علم المنطق .

وان كان المراد من المنطق المسائل سواء كان جميعها أو القدر المعتدبه فالمناسب هو البيان كما هو واضح فيقال القسم الاول فى بيان المسائل المنطقية .

[illegible]	نفس معاني	[illegible]	الفاظ [illegible]	[illegible]	معاني	[illegible]	القسم الاول
حصول	ذهني	حصول	ذهني	حصول	ذهني	حصول	ملكة
ذهني	تحصيل	ذهني	تحصيل	ذهني	تحصيل	تحصيل	علم بجميع مسائل
تحصيل	ذهني	تحصيل	ذهني	تحصيل	ذهني	تحصيل	علم بقدر معتد به
ذهني	بيان	ذهني	بيان	ذهني	بيان	ذهني	نفس المسائل جميعاً
بيان	ذهني	بيان	ذهني	بيان	ذهني	بيان	نفس قدر معتد به

(١) أى تعريفه بالرسم لا بالحد وسيأتى بيان الرسم والحد فى مطاوى الكتاب فلا حاجة الى ذكره هنا وتعريفه كما سيجيء (انه قانون تعصم مراعاتها الذهن عن الخطاء فى الفكر).

نا

ذهب جمهور المتكلمين المنكرين الوجود الذهني الى ان العلم اضافة مخصوصة بين العالم والمعلوم وهي المسماة بالتعلق وبعضهم الى انه صفة حقيقية ذات تعلق واما القائلون بالوجود الذهني من الحكماء وغيرهم فاختلفوا اختلافا ناشيا من ان العلم ليس حاصلا قبل حصول الصورة في الذهن بداهة واتفاقا وحاصل عنده بداهة واتفاقا والحاصل معه امور ثلثة الصورة الحاصلة وقبول الذهن لها في المبدأ الفياض واضافة مخصوصة بين العالم والمعلوم فذهب بعضهم الى ان العلم هو الاول فيكون من مقولة الكيف وبعضهم الى الثاني فيكون من مقولة الانفعال وبعضهم الى انه الثالث فيكون من مقولة الاضافة واما انه نفس حصول الصورة في الذهن فلم يقل به احد كما لا يخفى على من تتبع كلامهم والاصح من هذه الثلثة هو الاول ميرابو الفتح

والمشهور ان المعلوم هو الامر الخارجي كزيد باعتبار وجوده الخارجي لا الصورة العقلية وليس بتحقيق اذ قد يتعلق العلم بالمعدومات في الخارج كالعنقاء فلو كان المعلوم هو الامر الخارجي لكان العلم بها علما بلا معلوم وهو باطل مستلزم لتحقق احد المتضايفين هو العالمية بدون الآخر وهو المعلومية ولهذا شنعوا على ابي هاشم حيث اثبت علما بلا معلوم بل المعلوم في التحقيق هو الصورة العقلية ايضا لكنها باعتبار قيامها بمطلق الذهن مطلق العلم واما مثلا بذهن زيد علم زيد وبذهن عمرو علم عمرو ومع قطع النظر عن ذلك القيام معلوم فالعلم والمعلوم متحدان بالذات متغايران بهذين الاعتبارين لا باعتباري الوجودين الذهني والخارجي گلنبوي رحمه الله

٦

نا

ذهب جمهور المتكلمين المنكرين الوجود الذهني الى ان العلم اضافة مخصوصة بين العالم والمعلوم وهي المسماة بالتعلق وبعضهم الى انه صفة حقيقية ذات تعلق واما القائلون بالوجود الذهني من الحكماء وغيرهم فاختلفوا اختلافا ناشيا من ان العلم ليس حاصلا قبل حصول الصورة في الذهن بداهة واتفاقا وحاصل عنده بداهة واتفاقا والحاصل معه امور ثلثة الصورة الحاصلة وقبول الذهن لها في المبدأ الفياض واضافة مخصوصة بين العالم والمعلوم فذهب بعضهم الى ان العلم هو الاول فيكون من مقولة الكيف وبعضهم الى الثاني فيكون من مقولة الانفعال وبعضهم الى انه الثالث فيكون من مقولة الاضافة واما انه نفس حصول الصورة في الذهن فلم يقل به احد كما لا يخفى على من تتبع كلامهم والاصح من هذه الثلثة هو الاول ميرابو الفتح

والمشهور ان المعلوم هو الامر الخارجي كزيد باعتبار وجوده الخارجي لا الصورة العقلية وليس بتحقيق اذ قد يتعلق العلم بالمعدومات في الخارج كالعنقاء فلو كان المعلوم هو الامر الخارجي لكان العلم بها علما بلا معلوم وهو باطل مستلزم لتحقق احد المتضايفين هو العالمية بدون الآخر وهو المعلومية ولهذا شنعوا على ابي هاشم حيث اثبت علما بلا معلوم بل المعلوم في التحقيق هو الصورة العقلية ايضا لكنها باعتبار قيامها بمطلق الذهن مطلق العلم واما مثلا بذهن زيد علم زيد وبذهن عمرو علم عمرو ومع قطع النظر عن ذلك القيام معلوم فالعلم والمعلوم متحدان بالذات متغايران بهذين الاعتبارين لا باعتباري الوجودين الذهني والخارجي گلنبوي

علم ان للتوم هنا نزاعا فی ثلاث مطالب الاول ان الحاصل فی العقل هی
الاشباح او الذات والثانی ان العلم والمعلوم متحدان بالذات متغایران
بالاعتبار او متغایران بالذات الثالث ان العلم من مقولة الکیف او الانفعال
او الاضافة او العلم بکل مقولة عین تلک المقولة حتی ان العلم بالجوهر یکون جوهرا
وبالاضافة یکون اضافة الی آخر المقولات فمن قال ان الحاصل فی العقل هو الذات
قال ان العلم والمعلوم متحدان بالذات وقال العلم بکل مقولة عین تلک المقولة
لاینحجب علیک ان القول بکل واحد منها یستلزم القول بالاخیرین ومن قال
الشبح والمثال قال بالتغایر بالذاتی بین العلم والمعلوم وتردد بین ان یکون
من مقولة الکیف او الاضافة او الانفعال والقول بکل واحد منها یستلزم
القول بالاخیرین فمن قال بالاثنین منها ولم یقل بواحد ولم یقل بالاثنین
فهو جاهل او مکابر قرنلی

قال عبد الحکیم ان ما فی الذهن من الصورة علم ومع قطع النظر عنه
معلوم

والفرق بین التصدیق والقضیة ان القضیة من قبیل المعلوم والحصول
فی الذهن شرط لها والتصدیق من قبیل العلم وان اطلاق التصدیق
علیها اما علی التجوز باعتبار انها متعلق التصدیق او علی ارادة المصدق
به عن التصدیق عبد الحکیم

قوله العلم هو الصورة الحاصلة من الشیء الخ انما قال عند ولم یقل فی لان
علم الانسان بالکلی عند المبادی العالیة علم اذ الانحصار لا یسمی علما تأمل
قرنلی

لعل وجهه ان ما قاله المحشي تعريف لمطلق العلم و ما قاله الفاضل القرنجلي لليقينيات ولعل وجهه ايضا ان التعريف للعلم الكاسب وهو قبل الاعمار ليس كاسبا ولا ملتبسا وانه يلزم على هذا استعمال المشترك في معنييه والايخرج علم الانسان تدبر مصطفى البيتروشي

قوله واما لان العلم بديهي التصور على ما قيل احتيج هذا القائل بوجهين الاول ان غير العلم لا يعلم الا بالعلم فلو علم العلم بغيره لزم الدور واجيب بان توقف تصور غير العلم على حصول العلم بغيره لا على تصوره فلا دور الثاني ان كل احد يعلم وجود نفسه ضرورة و اجيب بانه لا يلزم من حصول امر تصوره كذا قال ابن الحاجب و لو اكتفى بالجواب الاخير لكان اولى اذ مرجع الجوابين الى متغايرة التصور والحصول وعدم الملازمة بينهما فتأمل عبد اللطيف

قوله العلم ان كان اذعانا الخ العلم قيل حصول الشيء في العقل و قيل هو الصورة الحاصلة من الشيء عند العقل و قيل قبول النفس تلك الصورة فعلى الاول من مقولة الاضافة وعلى الثاني من مقولة الكيف وعلى الثالث من مقولة الانفعال والثاني اختيار الحكماء والمصنف لم يتعرض لتعريفه اما لكمال شهرته او لانه بديهي التصور على ما قيل فان قيل لم يعرف المصنف ماهية المنطق قلنا لان تعريفه لما علم في ضمن اثبات الاحتياج الى المنطق فلا حاجة الى ذكره على حدة

عه بكسر الدال وفتحها بمعنى ما يذكر قبل الشروع في المقصد لارتباطها به
وننحه فيها وهي مقدمة الكتاب واما مقدمة العلم فهي ما يتوقف عليه
الشروع في المسائل وهي معرفة حده وغايته وموضوعه اما توقفه على
معرفة تصور العلم فلأنه لو لم يتصور ذلك العلم لكان طالبا للمجهول المطلق
وهو محال اما غايته فلأنه لو لم يعلم غايته والغرض منه لكان طلبه عبثا واما
موضوعه فلأن تمايز العلوم بحسب تمايز الموضوعات فلو لم يعرف الشارع
في العلم ان موضوعه اى لشئ هو لم يتميز العلم عنده ولم يكن له في طلبه
بصيرة

لك اعلم ان التصديق يتوقف على تصور المنتسبين هما الموضوع
كزيد والمحمول كقائم وتصور النسبة وربط القيام بزيد وهذه
التصورات شرط للتصديق خارجة والتصديق هو مجرد الحكم هذا
مذهب الحكماء وهو الحق واما عند الامام فالتصديق عبارة عن مجموع
هذه الثلث

ف الاذعان هو ان يعتقد ان المعنى الذي حصل في الذهن مطابقا لما عليه
نفس الامر وهذا اعم من ان يكون مطابقا للواقع اولا لان الاعتقاد
لا يوجب ان يكون الشئ المعتقد مطابقا فيشترك الصناعات الخمس
داود

٦.١٦ اى الادراك تصوراً هو او تصديقاً ينجرينى

هه اى المدرك سواء كان عقلاً او واجباً او نفساً كا زاوى

د العلم بكونه شيئاً من الاشياء .

ع اى تقسيم العلم الى التصور والتصديق .

د . بان غير العلم لا يعلم الا بالعلم فلو علم العلم بغيره لزم الدور او التسلسل

ه العلم قسمان حضورى وحصولى الاول حضور العلم عند العلم والثانى

ارتسام الصورة المعلوم فى الذهن عند العالم وقوله عند العقل شامل للقسمين

عبد الغفار

هه العقل فى الاصطلاح المشهور جوهر مجرد غير متعلق بالبدن فلا يشمل

التعريفان علم الانسان وعلم الواجب ولو اريد من العلم العقل النفس وهو جوهر مجرد

متعلق بالبدن لم يشمل علم الواجب والعقول العشرة وحمله على مطلق

المدلول بعيد جداً فلو قال هو الصورة الحاصلة من الشئ عند الذات

المجردة كما اختاره بعض المحققين لكان اظهر وابعد من المسامحة

مير ابو الفتح

هه وانما قال عند العقل ولم يقل فى لان علم الانسان بالكلى عند المبادى

العاليه على اذا الاحضار لا يسمى علما تامل ملا قرا چلبى رحمه الله

عليه واحتج القائل بان تصديق كل احد بان وجوده معلوم ضرورى وهنا

التصديق متوقف على تصورات منها تصور العلم فيكون بديهيا ولجيب بان

التصديق يتوقف على تصور الطرفين بالوجه واما بالكنه فلا ينجرينى

اعلم ان للقوم هنا نزاعا في ثلاث مطالب الأول ان الحاصل في العقل هي
الأشباح او الذات والثاني ان العلم والمعلوم متحدان بالذات متغايران
بالاعتبار او متغايران بالذات الثالث ان العلم من مقولة الكيف او الانفعال
او الاضافة او العلم بكل مقولة عين تلك المقولة حتى ان العلم بالجوهر يكون جوهرا
وبالاضافة يكون اضافة الى آخر المقولات فمن قال ان الحاصل في العقل هو الذات
قال ان العلم والمعلوم متحدان بالذات وقال العلم بكل مقولة عين تلك المقولة
لا يذهب عليك ان القول بكل واحد منها يستلزم القول بالأخيرين ومن قال
الشبح والمثال قال بالتغاير بالذاتي بين العلم والمعلوم وتردد بين ان يكون
من مقولة الكيف او الاضافة او الانفعال والقول بكل واحد منها يستلزم
القول بالأخيرين فمن قال بالاثنين منها ولم يقل بواحد ولم يقل بالاثنين
فهو جاهل او مكابر قرنلى.

قال عبد الحكيم ان ما في الذهن من الصورة علم ومع قطع النظر عنه
معلوم

والفرق بين التصديق والقضية ان القضية من قبيل المعلوم والحصول
في الذهن شرط لها والتصديق من قبيل العلم وان اطلاق التصديق
عليها اما على التجوز باعتبار انها متعلق التصديق او على ارادة المصدق
به عن التصديق عبد الحكيم

قوله العلم هو الصورة الحاصلة من الشيء الخ انما قال عنه ولم يقل في لان
علم الانسان بالكلي عند المبادي العالية علمه اذ الاحضار لا يسمى علما تأمل
قرنلى

ـ لعل وجهه ان ما قاله المحشي تعريف لمطلق العلم و ما قاله الفاضل الترجلي
لليقينيات ولعل وجهه ايضا ان التعريف للعلم الكاسب وهو قبل الاكتساب
ليس كاسبا ولا ملتبسا وانه يلزم على هذا استعمال المشترك في معنييه
والايخرج علم الانسان تدبر مصطفى البيتروشي

قوله اما لان العلم بديهي التصور على ما قيل احتيج هذا القائل بوجهين
الاول ان غير العلم لا يعلم الا بالعلم فلو علم العلم بغيره لزم الدور واجيب
بان توقف تصور غير العلم على حصول العلم بغيره لا على تصوره فلا دور
الثاني ان كل احد يعلم وجود نفسه ضرورة و اجيب بانه لا يلزم من حصول
امر تصوره كذا قال ابن الحاجب و لو اكتفى بالجواب الاخير لكان اولى اذ مرجع
الجوابين الى متغايرة التصور والحصول وعدم الملازمة بينهما فتأمل
عبد اللطيف

قوله العلم ان كان اذعانا الخ العلم قيل حصول الشئ في العقل و قيل هو
الصورة الحاصلة من الشئ عند العقل و قيل قبول النفس تلك الصورة
فعلى الاول من مقولة الاضافة وعلى الثاني من مقولة الكيف وعلى الثالث
من مقولة الانفعال والثاني اختيار الحكماء و المصنف لم يتعرض لتعريفه
اما لكذا بشهرته او لانه بديهي التصور على ما قيل فان قيل لم يعرف المص
ماهية المنطق قلنا لان تعريفه لما علم في ضمن اثبات الاحتياج الى المنطق
فلا حاجة الى ذكره على حدة

الحاجة اليه وموضوعه(١).

وهي مأخوذة من مقدمة الجيش، والمراد منها(٢) هيهنا ان كان الكتاب عبارة عن الالفاظ والعبارات طائفة من الكلام(٣) قدمت امام المقصود لارتباط المقصود بها ونفعها فيه(٤) وان كان عبارة عن المعاني فالمراد من المقدمة طائفة من المعاني يوجب الاطلاع عليها بصيرة في الشروع وتجويز الاحتمالات الاخر في الكتاب(٥) يستدعي جوازها في المقدمة التي هي جزئه لكن القوم لم يزيدوا على الالفاظ والمعاني في هذا الباب شيئاً.

قوله : (العلم) هو الصورة الحاصلة من الشيء عند العقل والمصنف لم يتعرض بتعريفه(٦) اما لكفاية التصور بوجه ما في(٧) مقام التقسيم واما لان تعريف العلم(٨) مشهور مستفيض واما لان العلم بديهي التصور(٩) على ما قيل(١٠)

---

(١) وهو المعلوم التصوري والتصديقي.

(٢) مراده ان المقدمة جزء من الكتاب أي القسم الاول فكلما ذكر في المراد من القسم الاول يأتي في المقدمة لانها جزئه.

(٣) أي طائفة من الالفاظ من جملة ألفاظ الكتاب وعباراته.

(٤) أي نفع هذه الطائفة من الكلام في المقصود.

(٥) كالنقوش أو المركب من اثنين أو الثلاثة.

(٦) مع انه في مقام تقسيم العلم فكان ينبغي أن يعرفه ثم يقسمه.

(٧) أي بالاجمال وهو مايقابل الجهل وهو حاصل لكل أحد فلاحاجة الى ذكره.

(٨) وهو (الصورة الحاصلة من الشيء عند العقل) فاذا كان مشهوراً فبيانه توضيح للواضح.

(٩) وبداهته أما لانه من الكيفيات الوجدانية كالجوع والعطش بحيث اذا سئل كل فرد حتى الاطفال انك تعلم الشيء الفلاني فيقول لا أو نعم بلا تأمل.

وأما لاستلزامه الدور وذلك لان معرفة كل شيء متوقف على العلم فاذا احتاج العلم الى التعريف يلزم توقفه على نفسه.

(١٠) عن الفخر الرازي

قوله : (ان كان اذعاناً) اى اعتقاداً بالنسبة الخبرية (١) الثبوتية كالاذعان بان زيداً قائم او السلبية كالاعتقاد بانه ليس بقائم .

فقد اختار المصنف(٢) مذهب الحكماء حيث جعل التصديق نفس الاذعان والحكم دون المجموع المركب منه ومن تصور الطرفين(٣) كما زعمه الامام الرازي .ومن تبعه من المتكلمين .

واختار مذهب القدماء(٤) ايضاً حيث جعل متعلق(٥) الاذعان والحكم الذي

---

(١) انك قد تطلع على خبر كاطلاعك بأن فلاناً قدم من السفر أو ان فلاناً مات فهذا العلم تصديق وقد يتعلق علمك بمفرد من المفردات كما اذا لم تكن تعرف الفيل فعرفته فذلك التصور ومعنى اذعان النسبة ادراكها على وجه يطلق عليه التسليم والقبول والادراك على هذا الوجه يسمى حكماً .

(٢) اختلفوا فى ان التصديق هل هو بسيط أم مركب فذهب الرازى الى انه مركب من أربعة أجزاء تصور الموضوع وتصور المحمول وتصور النسبة بينهما والرابع الاذعان والحكم وذهب الحكماء الى انه بسيط وهو الاذعان بالنسبة فقط وأما التصورات الثلاث فهى شرائط للتصديق لا اجزاء له .

واختار المصنف مذهب الحكماء لانه قال العلم ان كان اذعاناً للنسبة فتصديق ولم يقل ان كان تصوراً للطرفين والنسبة واذعاناً لها .

(٣) أصل مذهب الرازى كما ذكره هو تربيع الاجزاء ولم يذكر المصنف هنا الا ثلاثة والظاهر رعاية الاختصار .

(٤) اختلفوا فى أجزاء القضية انها ثلاثة أو أربعة فذهب القدماء الى انها ثلاثة الموضوع والمحمول والنسبة بينهما ثبوتاً أو سلباً والمتأخرون الى انها أربعة هى الثلاثة المذكورة والرابع وقوع النسبة الاضافية (التقييدية) أو لا وقوعها والمراد منها اضافة المحمول بعد تأويله بالمصدر الى الموضوع فقضية زيد قائم أجزاؤها الاربعة هى زيد وقائم والنسبة الخبرية بينهما والرابع وقوع قيام زيد وفى زيد ليس بقائم رابعها عدم قيام زيد والمصنف اختار مذهب القدماء وهو تثليث القضية .

(٥) بفتح اللام يعني ان الدليل على ان المصنف اختار مذهب القدماء هو قوله اذعاناً

٧

هو ادراك النسبة على وجه الرجحان كما في الظن والجزم اللامطابق كما في الجهل المركب والمطابق الممكن الزوال كما في التقليد او اللاممكن الزوال كما في التيقين قرنجي بنسبة العام الى الخاص اذ الثبوت هنا اما بمعنى اتحاد المحمول مع الموضوع على راى الشارح او بمعنى اتحاد بين نسبة بين بين ينجرييني

١٦ وان لم يقل العلم ان كان اذعانا فتصديق ولم يقل للنسبة التامة الخبرية اذ المقصود والمشار اليه حاصل بدون التصديق اما الأول فبالإذعان واما الثاني فبقوله للنسبة حيث لم يقل لوقوع النسبة او لا وقوعها فافهم قرنجي

١ه هذه الحاشية مبنية على كون الذى صفة الحكم فيكون الحكم بمعنى النسبة التامة الخبرية وليس كذلك فان الذى صفة المعلق والحكم تفسير للاذعان كما يشهد به قوله المار نفس الاذعان والحكم ينجربيني

ه عطف على متعلق الاذعان لا على الاذعان والا لكان المعنى جعل متعلق النسبة الخبرية لأن الجزء الأخير منها ليس الا النسبة التامة الخبرية وذلك فاسد كما لا يخفى على المتأمل ابن آدم

ص ٣٠

٥٥ هذا على تقدير ان يكون الذى صفة الحكم فافهم

٣ لا يقال هذا تقسيم للشئ الى نفسه والى غيره لأن التصور عين العلم لأنا نقول الحضور الذهنى المعبر عنه بالعلم والتصور مما ان يعتبر بشرط شئ اى الحكم وهو التصديق او بشرط لا شئ وهو التصور الساذج او لا بشرط وهو التصور المطلق المنقسم اليهما فالمقسم هو الثالث والقسم هو الثاني فلا يرد شئ ابن الخياط ر وانما فسر الشارح الاقتسام بمعنى القسمة لأنه قد يجئ ويكون المزيد فيه بمعنى المجرد =

١

ط فيه ان المتأخرين ايضا يجعلون متعلق الاذعان والحكم الذى كذلك
النسبة الخبرية فلا يظهر اختيار المصنف مذهب القدماء فيمكن ان يكون
المراد بالاذعان النسبة او ادراك النسبة التى هى عبارة
عن الوقوع او اللاوقوع كما هو مذهب المتأخرين وان يكون المراد به ادراك النسبة
التى هى عبارة عن ثبوت المحمول للموضوع واتحاده معه الا ان يقال هذه
العبارة ليست من عبارة المتأخرين بل عبارتهم اذعان وقوع النسبة فيكون
مبنا فى المذهب المتقدمين فليتأمل ابن ادم

ص ٣١

ععه اعترض عليه بان المتعلق بالامور المتعددة سواء كانت بدون النسبة او
معها ادراكات لا ادراك واحد فكيف يصدق عليه القسم الثانى مع ان الوحدة
معتبرة فى المقسم اجيب عنه بان المعتبر فيه الوحدة النوعية فلا ينافيها التعدد
الشخصى وقد يجاب عن الثانية بان المتعلق ادراك واحد بالتشخص
من حيث حصل لها الوحدة بحيث صار المجموع مركبا بحصرمنا تامل ينجوينى
س يريد ان الاقتسام لازم وهو قد يتعدى الى المفعول به اعنى الضرورة
والاكتساب بنفسه نوهمه بانه قد اتى بمعنى المتعدى بنقله الى المجرد
كما فى الاساس فالمراد بالاقتسام القسمة فلا محذور فالمعنى ويقتسمان
الضرورة والاكتساب فظهر ان المنقسم صريحا هو الضرورة والاكتساب
ويعلم منها كناية انقسام التصور والتصديق اليهما وهو المطلوب لان
التصور والتصديق ملزوم والضرورة والاكتساب لازم واذا وجد
اللازم وجد الملزوم لاستحالة تخلف اللازم عن الملزوم عبد اللطيف

مكان حاشية على عبد الله يزدى ص ٣٠

الآلة واسطة بين الفاعل والمنفعل فى وصول اثر الفاعل
الى المنفعل كالمنشار للنجار فى قطع الخشب والقانون
لفظ يونانى او سريانى موضوع فى الأصل لمسطر الكتابة
سمى به المنطق لأنه يعصم الذهن عن الخطأ فى
الفكر كما ان المسطر يعصم الكاتب عن الزلل فى الكتابة و
فى الأصطلاح القانون الأمر الكلى من حيث انطباقه على
جميع الجزئيات وقولهم تعصم مراعاتها اشارة الى ان
المنطق وان كان له مدخل فى العصمة الا انه ليس ممّا
لا تنفك العصمة عنه عادة بخلاف المراعاة فإنها لا تنفك
العصمة عن الخطأ عنها بحسب الظاهر وان جاز ذلك
عقلا. عبد اللطيف

اعترض عليه بأن المتعلق [illegible] المتعددة سواء كانت
بدون النسبة او معها ادراكات لا إدراك واحد فكيف
يصدق عليه القسم الثانى مع ان الوحدة معتبرة فى
المقسم اجيب عنه بأن المعتبر فيه الوحدة النوعية
فلا ينافيها التعدد الشخصى وقد يجاب عن الثانية بأن
المتعلق ادراك واحد بالتشخص من حيث حصل لها الوحدة

فزعم الامام الرازى ان التصديق مركب من تصور الموضوع
والمحمول وتصور النسبة ونفس الحكم فيكون التصديق
عنده عبارة عن الأجزاء الأربعة وعند الحكماء لاجزء له بل
بسيط مفرد بمعنى نفس الحكم والتصورات الثلاثة
شرط له لا شطر فالمصنف اختار مذهب الحكماء
اعلم ان اجزاء القضية عند المتأخرين هو الامام الرازى
ومن تبعهم اربعة نفس المحكوم عليه وبه والنسبة بين بين
والنسبة الثبوتية الخبرية او السلبية والتصديق
عندهم عبارة عن ادراك هذه الثلثة الأول وادراك الوقوع
واللاوقوع هو الجزء الأخير من القضية وعند الحكماء
ثلاثة نفس المحكوم عليه وبه والنسبة الخبرية التى
هى الوقوع واللاوقوع والتصديق عندهم عبارة عن ادراك
الجزء الأخير فقط وادراك الجزئين الأولين شرط التصديق
لا شطره كما هو مذهب المتأخرين وانما سمى المنطق
القدمنطقا لأنه واسطة بين القوة العاقلة والمطالب
الكسبية وانه به يزداد القوة فى المنطق باطنا اوظاهرا
ولأنه تسمية للسبب باسم المسبب ان كان هو المنطق
ميميا او تسمية للسبب باسم مكان المسبب ان كان اسم

والا فتصور ويقتسمان بالضرورة الضرورة والاكتساب

هو الجزء الاخير للقضية هو النسبة الخبرية الثبوتية اوالسلبية لاوقوع النسبة الثبوتية التقيدية او لاوقوعها.

ويشير المصنف الى تثليث اجزاء القضية في مباحث القضايا .

قوله : (والا فتصور) سواء كان ادراكاً لامر واحد كتصور زيد اولامور متعددة بدون نسبة كتصور زيد وعمرو وبكراومع نسبة غيرتامة اى التي لايصح السكوت عليها كتصور غلام زيد اوتامة انشائية كتصور اضرب اوخبرية مدركة بادراك غير اذعاني كما في صور التخييل (١) والشك والوهم (٢) .

قوله :(ويقتسمان) الاقتسام بمعنى القسمة (٣) على مافي الاساس (٤) اى يقسم (٥) التصور والتصديق كلاً من وصفى الضرورة اى الحصول بلا نظر

للنسبة تعلق الاذعان بالنسبة وربطه بهاوالاذعان يتعلق دائماً بالجزءالاخيرفيكشف ذلك عن ان مذهبه هو التثليث ولوكان مذهبه التربيع لقال اذعاناً بوقوع النسبة التقييدية .
وذكر الحكم بعد الاذعان للتأكيدلانهما مترادفان.

(١) التخييل حصول صورة شيء لاأساس له فى النفس يوجب انبساط الروح أوانقباضها .

(٢) فبقى القطع والظن والادراك بهما اذعانى .

(٣) دفع توهم وهو ان الاقتسام من باب الافتعال وهو لازم والمصنف استعمله متعدياً الى الضرورة (بلاواسطة) فأجاب بأن الاقتسام هنا بمعنى القسمة من الثلاثى المجرد فجاز أن يتعدى بنفسه .

(٤) أى أساس اللغة (كتاب فى اللغة) .

(٥) أصل مراد المصنف ان التصور والتصديق ينقسمان الى قسمين التصوروالتصديق من قبيل الضرورى والتصور والتصديق النظرى ولكن ظاهر عبارته ان التصوروالتصديق يقسمان

فيكون التصديق بسيطاً بمعنى انه لايتركب مع الأجزاء الغير المحمولة
وان كان مركباً من الأجزاء المحمولة من الجنس والفصل

بالنظر وهو ملاحظة المعقول كتصور العقل والنفس . . . . .

والاكتساب اى الحصول بالنظر فيأخذ التصور قسماً من الضرورة فيصير ضرورياً وقسماً من الاكتساب فيصير كسبياً وكذا الحال في التصديق . اى هو الحصول بلا نظر

فالمذكور في هذه العبارة صريحاً هو انقسام الضرورة والاكتساب (١) ويعلم انقسام كل من التصور والتصديق الى الضروري والاكتسابي ضمناً وكناية (٢) وهي ابلغ واحسن من التصريح .. المعلومة بطريق الكناية =

قوله: (بالضرورة) اشارة الى ان هذه القسمة بديهية لايحتاج الى تجشم (٣) الاستدلال كما ارتكبه القوم . اى كون انقسام التصور والتصديق بديهياً ثابت لانا الخ

وذلك لانا اذا رجعنا الى وجداننا وجدنا ان من التصورات ماهو حاصل لنا بلانظر كتصور الحرارة والبرودة ومنها ماهو حاصل لنا بالنظر والفكر كتصور حقيقة الملك (٤) والجن .

الضرورة والنظر والنتيجة واحدة فانهما اذا قسما الضرورة والنظر بينهما أخذ التصور قسماً من الضرورة فيصير ضرورياً وقسماً من النظر فيصير نظرياً وكذا التصديق فيصير تصديقاً ضرورياً وتصديقاً نظرياً فانقسما الى الضرورى والنظرى.

وهذا كتقسيم الاسم والفعل الى المعرب والمبنى فكما يصح أن نقول ينقسمان الى المعرب والمبنى كذا يصح أن يقال هما يقسمان المعرب والمبنى .

(١) لانهما فى عبارة المصنف مفعولان ليقتسمان الذى هو بمعنى يقسمان فهما مقسومان ومقتسمان .

(٢) وذلك للملازمة بين الامرين كما شرح فى كلام المحشى آنفاً .

(٣) التجشم هو التكلف .

(٤) قالوا ان الملك جسم نورى علوى يتشكل بأشكال مختلفة سوى الكلب والخنزير والجن جسم نارى سفلي يتشكل بأشكال مختلفة حتى الكلب والخنزير والروح جوهر مجرد يتعلق بالبدن كتعلق ماء الورد بالورد .

بالنظر من نتيجة الاكتساب اصطلاحاً فبالنظر الى المتن تصريح
بها علم ضمناً توطئة لتعريف النظر او تجديد او تذكيراً وحمل الاكتساب
على المعنى اللغوى اعنى مطلق التحصيل قره جى ط هذا التفسير مستغنٍ
اليه ضرورة ان الاكتساب يتضمن النظر اصطلاحاً الا ان يقال انه
كما اراد تمهيد حد النظر فذكره تصريحاً بما علم ضمناً او اشعاراً بحمله
على معناه اللغوى لكنه غير مناسب للاختصار المطلوب فى هذه
الرسالة . پنجوينى ص ٣٧

١ كان هذا مبنى على ما اشتهر استعماله فيه والا فالجزئى فى التصديق ايضاً
على الاصح معقولة ثم اعلم ان نسبة التصديقية فى مطلق القضية كلية
فلا يرد هذا زيد وزيد عالم تعرف بالتأمل قره جى رحمه الله
٢ وذلك لان الجزئى انما يكون بالاحساس اما بالحواس الظاهرة او
الباطنة وليس الاحساس مما يؤدى بالنظر الى احساس آخر بان
يحس محسوسات متعددة وترتب على وجه يؤدى ذلك الاحساس
بمحسوس آخر بل لا بد لذلك المحسوس الاخير من احساس ابتداء
وذلك كله لمن يرجع وجدانه كذلك وليس ترتيب المحسوسات مؤدياً
الى ادراك كلى وذلك اظهر فالجزئى مما لا يقع فيه نظر وفكر اصلاً ولا هو
مما يحصل بنظر وفكر فلا يكون كاسباً ولا مكتسباً كذا حققه السيد
عبد اللطيف ٣ اى لا يعرف الجزئى بعنوان الجزئية فان زيداً لا يعرف
بعنوان الزيدية لان الجزئى ما دام فى قالب الجزئى لا يكون كاسباً ولا مكتسباً
بل انما يعرف بالانسانية فلا يعرف الجزئى الا بعنوان الكلى منه

وذلك لان الجزئى بسبب اختلافه
الاوضاع والاماكن لا يمكن
تصوره بعلم اجمالى
بل بالتفصيل
ص ٣٧

سواء كان الأمر المعلوم او المجهول تصوراً او تصديقاً واحداً كان

التصور كما في الجنس والفصل وحده والخاصة وحدها واكثر كما

في غيرها وفي التعبير عن المجهول في قول المص بالمعلوم اشارة الى

الانسب بمقابلة المجهول ذكر المعلوم الآن في العدول فوائد اشار

اليها المحشي عبد اللطيف

٤) هذا التوجيه لو وجب انما يجب لو كان الاطلاق على اليقين كالاطلاق

على مطلق الادراك من اوضاع هذا الفن اما لو كان اطلاقاً لغوياً او من

اطلاق فن آخر فلا قاله عصام پنجوینی

٥) بين مطلق الادراك الشامل للتصور والتصديق باقسامه وبين

اليقين پنجوینی

٦) قد يقال كما ان العلم مشترك لفظي كذلك الجهل فلو كان فائدة

العدول التحرز عن استعمال المشترك لوجب العدول عن لفظ

المجهول پنجوینی اجيب بان القرينة اذا دلت على تعيين المراد من

العلم تعين معنى الجهل ايضاً فلذا لم يتعرض بسواله وجوابه هكذا

افادني الاستاذ الفاضل پشدری

٥) وان امكن الجواب بان استعماله عند وجود القرينة جائز وهنا قد وجدت

اذ المعلوم سابق من كلام المص هو العلم بمعنى مطلق الادراك

پنجوینی

٦) ان اللفظ قد يقع فيه الخطأ وانما كان المنطق محتاجاً اليه بواسطة

هذه المقدمة هي وقوع الخطأ في النظر فيحتاج الى المنطق لدفع

الخطأ منه

٣٧

١٠ ١٢ جـ

٥ اى قيد بالضرورة بناء على انه جهة القضية چنجوينج

١١ بديهية انقسام التصور الى الضرورى والنظرى مسلمة كانقسام التصديق
اليهما بخلاف انقسام الاول الى الضرورى والمكتسب ولذا ذهب الامام
الرازى الى ان بعض التصورات بديهى وبعضها ممتنع الاكتساب
استدلالاً بقياس مقسم مؤلف من منفصلة ذات جزئين ومن حمليتين هو ان
قال المطلوب التصورى اما مشعور به واما غير مشعور به وكل مشعور به
يمتنع تصوره وكل غير مشعور به يمتنع طلبه فالمطلوب التصورى
يمتنع طلبه چنجوينى

للتجشم الاخذ على غير طريق الصواب واما الاستدلال فهو انه لو كان
كل من الكل منهما بديهياً لما احتجنا فى شئ منهما الى فكر ونظر
ان كان كل منهما نظرياً لدار ان رجع او تسلسل ان لم يرجع فتعين ان يكون
بعضه نظرياً وبعضه بديهياً وما هو نظرى يستفاد مما هو بديهى كتصور
الانسان من تصور الحيوان الناطق فى التصورات وكالتصديق بان العالم
حادث من المقدمتين فى التصديقات عبد اللطيف

بالوجه المستفاد من الاحساس

تمثيل الشارح لابديهى بتصور الحرارة والبرودة ليس بجيد فتامل
ى وردى لانه ان اراد بهما حقيقتهما لا نسلم ان حقيقتهما بديهى وان
اراد بهما حصولهما لا نسلم ان حصولهما علم لان العلم تصورى والحصول فى
الاجسام من الحرارة والبرودة ليس بعلم الوردى

٩ المشهور ان النظر والفكر مترادفان وقيل الفكر هو الانتقال من المبادى
الى المطالب والنظر ملاحظة المعقولات الواقعة فى ذلك الانتقال وكلام
المصنف ناظر الى هذا حيث فسره بالملاحظة وقال المحقق الطوسى
اطلاق النظر على مجاز مشهور النظر والفكر مترادفان على ما قاله فاقد
المحصل حيث قال والمشهور فى تعريفهما ترتيب امور معلومة للتادى
عبد اللطيف

١٠ اى المجهول واعترض عليه بأنه يخرج منه التعريف بالمفرد كالفصل وحده
والخاصة وحدها واجيب بان التعريف بالمفرد انما يكون بالمشتقات وهى
مركبة منجهة اشتمالها على الذات والصفة اشتمال الدال على المدلول او
منجهة انها اعم بحسب المفهوم من المعرف پنجوينى

٥ هذا ظاهر فى ان النظر هو الحركة الاولى لا مجموع الحركتين كما هو مذهب
المتقدمين ولا الترتيب اللازم للحركة الثانية كما هو مذهب المتأخرين
ولا الامور المترتبة كما هو عند الامام الرازى فلا بد ان يسند
اخراج الحدس الى القصد پنجوينى

لا بطريق كما هو المتبادر منها وقد قيل بالتدريج فلا ينتقض بتعقل
المبادى المترتبة دفعة واحدة فى الحدس لانه ليس بقصد النفس
واختياره بل يسنح لها بغير اختيارها عبد الرحيم

ص ٢٣

لتحصيل المجهول وقد يقع فيه الخطأ

وكذا من التصديقات مايحصل لنا بلانظر كالتصديق بان الشمس مشرقة والنار محرقة ، ومنها مايحصل لنا بالنظر كالتصديق بان العالم حادث والصانع موجود .

قوله : (وهو ملاحظة المعقول) اى النظر توجه النفس (١) نحو الامر المعقول اي المعلوم لتحصيل امرٍ غيرِ معلوم وفي العدول (٢) عن لفظ المعلوم الى المعقول فوائد :

منها : التحرز عن استعمال اللفظ المشترك في التعريف .

ومنها : التنبيه على ان الفكر انما يجري في المعقولات اى الامور الكلية الحاصلة في العقل دون الامور الجزئية فان الجزئي لايكون كاسباً ولامكتسباً (٣)

(١) أى قصد الانسان نحو الامر الموجود فى عقله الحاصل عنده ليصل بسببه الى المجهول .

(٢) يعنى لم يقل المصنف ملاحظة المعلوم بل قال ملاحظة المعقول لفوائد منها ان المعلوم لفظ مشترك لان العلم كما يطلق على اليقين فقد يطلق على الظن والجهل المركب أيضاً أوكما يطلق على الصورة الحاصلة من الشيء فى العقل كذا يطلق على حصول صورة الشيء فى العقل فنتحرز عن استعمال اللفظ المشترك فى مقام التعريف .

ومنها ان المعلوم قد يكون جزئياً والجزئى لايصلح أن يقع فى طريق الاستدلال فبملاحظة المعلوم اذا كان جزئياً لايحصل جزئياً .

بخلاف المعقول فان المعقول لايكون الاكلياً .

(٣) المراد من هذه العبارة ان الجزئى لايصلح أن يكون كاشفاً ودليلا ولا أن يكون مكشوفاً ومدلولا لدليل قيل لان الجزئى أما أن يكون محسوساً بالحواس الظاهرى التى هى الباصرة والشامة والذائقة واللامسة والسامعة أو الحواس الباطنى التى هى الحس المشترك والخيال والوهم والمتصرفة والحافظة فلايحصل من ترتيب المحسوسات المتعددة

ومنها : رعاية السجع (١) مع تحصيل المجهول

قوله: (قانون) هولفظ يوناني أو لفظ سرياني موضوع في الاصل لمسطر الكتابة (٢) وفي الاصطلاح قضية كلية تعرف منها احكام جزئيات موضوعها كقول النحاة : كل فاعل مرفوع فانه حكم كلي يعلم منه احكام جزئيات الفاعل.

قوله: (وقد يقع فيه الخطاء) بدليل ان الفكر قدينتهى الى نتيجة كحدوث العالم وقد ينتهي الى نقيضها كقدم العالم فاحد الفكرين خطاء حينئذ لامحالة والالزم اجتماع النقيضين فلابد من قاعدة كلية لو روعيت لم يقع الخطاء في الفكر وهو المنطق.

فقد ثبت احتياج الناس الى المنطق في العصمة عن الخطاء في الفكر بثلث مقدمات: اثنان بديهيتان

احساس جزئي ولاادراك كلي وأما الثاني فلانه لوكان مكتسباً لايخلو أما أن يكون مكتسباً بالجزئي أو بالكلي .

الاول باطل لمامر ان الجزئي لايكون كاسباً وكذلك الثاني لان ضم كلي الى كلي آخر لايفيد الجزئية واذا لم تكن الجزئيات كاسبة ولامكتسبة فلايجرى فيها الفكر.

لايقال ان المحسوسات الجزئية تكسب وتكشف بالحواس الجزئية فربما تعرف طعاماً بذائقتك أو تعرف شخصاً بباصرتك وكذا سائر الحواس فالحس الجزئي كشف عن المحسوس الجزئي .

فانه يقال انهذاالنوع من الكشف يعد من الكشف الضروري ومرادهم من الكاشفية والمكشوفية ماكان بأعمال الفكر والنظر على الاصول العقلية والقواعد المدونة كما هو واضح للمتدبر .

(١) ليطابق كلمة (المجهول) الواقع بعده .

(٢) المسطرهو اللوح المنصوب عليه خيوط يوضع عليه القرطاس ويمسح عليه لتثبت في القرطاس نقش الخيوط فيصون الخط عن الاعوجاج في سطوره .

تخرج المسئلة

وهي التي ان يكون مو-

عنها موضوع العلم او نوعه اوصنفه

اوعرضه الذاتي او الاكثر منهما والقضية اعم

مطلقا من المسئلة لصدقهما في قولنا الكلمة اما معرب اومبني

وصدق القضية فقط في قولنا زيد منصرف و القانون والمسئلة

بينهما عموم من وجه لصدقهما في قولنا كل كلمة اما معرب او مبني وصدق القانون

فقط في قولنا كل فاعل مرفوع وصدق المسئلة فقط في قولنا بعض الكلمة معرب اما مل وقيل

فتوقف في الثبوت او لا كالو التسلسل في الاثبات والاولى هو عدم

اي لا دور و التسلسل في الدور سواء وجبت والتسلسل في الثبوت ... تا هذا الذي متوجه الى التبديل تغطيه بجوري

ن الواسطة متمتعا بالوصف الذي اتصف به الشيء علاقة التابعة بجوري مستر

لحل جزء الاشتراك على الكل بجوري على النسبة فان الحكم يطلق على النسبة غالبا

كتمتع من ملح التتي بجوري ... بديهة العقل بتمييز النسيج عن الناسك وعدم امكان عد اكثر ذلك

اكثر العقد فان السطوحيان وجماعة وفاة ... البجوري رحمه الله ابن التانتاي

الماهيتها كما قال الله مولانا فاضل

حيث قال وهذا مقدمتان مطويتان في حاشيته على الكلنبوي من اوائله

صح

وهذه في قوة مقدمتين احديهما اي كلا

منهما ضروري ونظري والثانية ان

النظري يحصل من الضروري فاثبات الاحتياج

حينئذ فاربع مقدمات بل بخمس خامسها ان بديهته غير كافية

لافة الخطأ في الفكر بجريني

كان هذا من المجهول والثاني من التحصيل ولذا لم يقل او النظر بجريني بدون

ذكر يحصل بالتشديد بمعنى يكون فيه يحصل بالتعين من جهة العطف تلك او يحصل ليثبت

مغايرة الجملتين لمغايرة التصورين بهما لان الاول ناظر الى البديهي والثاني الى النظري

بجريني ١١١ اي التصديق بموضوعية الموضوع فمن الضمير استخدام بجريني

١١١ الناعلة لتولدت احتياج الناس ١١١٨ الى الى الصدر تحت موضوع تلك

القوانين تذكر بجريني

ها و انما قال التعصم مراعاتها ولم يقل نفسها لان المنطق ليس نفسها عاصما للذهن عن الخطأ

في الفكر والا لم يعرض للمنطقي خطأ محشي على

ها وقع نسخة الجلال يحصم عنه بصيغة المذكر الراجع الى القانون وكنا باعتباره في هذا الكتاب بعونا

اما باعتبار ان القانون مرادف التصديق الاصطلاح حيث قال المحشي وفي الاصطلاح

قضية كلية الخ وانما من قال الناس والاول اقرب والثاني ابعد فهذا ما خطر بالي

والله اعلم عبد الحكيم وانما سميت المنطق قانونا لان

مسائله قوانين كلية منطبق على جميع جزئياتها من قبيل تسمية الكل باسم

الجزء بجريني الى العلم بمعنى مطلق الادراك ليشتمل تصور

٢ بالرسم والتصديق بالاحتياج بجريني

٢ اي التي مهد ذلك بجريني

مـ اي لا بد لها تصورا او

تصديقا بجريني

ص ٢٥

٢١

٢ موضوع العلم ما يبحث
فيه عن عوارضه الذاتية اى
يرجع البحث فيه اليها وهى الخارج
المحمول الذى يلحق الشئ لذاته اولما يساويه
على ما ذكره المتأخرون وذلك البحث اما بان يجعل موضوع العلم
بعينه موضوع المسئلة واثبت له ما هو عرض ذاتى له كالجسم الطبيعى
فى قولهم كل جسم طبيعى فله حيز طبيعى او بان يجعل نوعه موضوع المسئلة واثبت
له ما هو عرض ذاتى له كالحيوان فى قولهم كل حيوان فله قوة اللمس والثالث فى قولهم كل فلك
لا يقبل الخرق والالتيام او اثبت له ما يعرضه لامر اعم بشرط ان لا يجاوز فى العموم عن موضوع العلم
كقول الفقهاء كل مسكر حرام انتهى كلام الجلال قدس سره وقال الفتح رحمه الله المشهور ان المتأخرين ذهبوا الى
ان اللاحق للشئ بواسطة جزئه الاعم من اعراضه الذاتية المبحوث عنها فى العلوم وعرفوا العرض الذاتى بالخارج المحمول
الذى يلحق الشئ لذاته او بجزئه او للخارج يساويه واما المتقدمون فقد ذهبوا الى ان اللاحق للشئ بواسطة جزئه الاعم
ليس منها اذ عرفوا العرض الذاتى بالخارج المحمول الذى يلحق الشئ لذاته او لما يساويه فظهر ان ما جعله المحشى مذهب
المتأخرين انما هو مذهب المتقدمين وما هو الا غلط او ضبط الا ان يأول كلامه بان يجعل قوله على ما ذكره المتأخرون
متعلقا بتعريف الموضوع العلم لا بتعريف العرض الذاتى وفيه بعد مير ابو الفتح صـ ٢٥
٢ اقول من مقدمات الشروع فى العلم ان يعلم موضوعه لانه تمايز العلوم بحسب تمايز الموضوعات فاذا علم
انه اى شئ موضوعه يتميز ذلك العلم عند الطالب فضل تميز حتى كانه لما طالعه
ابوابه احاطة ما كان ولما كان التصديق بالموضوعية مسبوقا بالتصور وجب
تصدير الكلام بتعريف موضوع العلم فموضوع كل علم ما يبحث
فيه عن عوارضه الذاتية كبدن الانسان لعلم الطب
فانه باحث عن احواله من جهة ما يصح
ويزول عن الصحة و
كافعال المكلفين

...السكليين لعلم التفقه
فائدة ناظر فيها من حيث تحل وتحرم
وتصح وتفسد . وهذا التعريف لا ينفع حتى
انضامه الا بعد بيان امور ثلاثة فالأول العرض وهو المحمول
على الشيء الخارج عنه الثاني العرض الذاتي وهو الذي يلحق الشيء لما
هو هو اي لذاته كالحرقة ادراك الأمور الغريبة للانسان بالقوة او يلحقه بواسطة
جزئه سواء كان اعم كالحرقة التعجيز لكونه حيا او مساويا كالحرقة التكلم لكونه ناطقا او يلحقه
بواسطة امر خارج مساو كالحرقة التعجب لادراك الأمور الغريبة المستغربة واما ما يلحق الشيء بواسطة
اما اخص كالحرقة السعال للحيران لكونه انسانا او بواسطة امر اعم خارج كالحرقة الحركة للأبيض لأنه جسم فلا تسمى
٥ ايضا ذاتية بل اعراضا غريبة فظ • حيثية اقسام للعرض . شرح المطالع
وانما قرر مفهوم الموضوع لكونه عنوان مفهوم القضية فيكون موقوفا عليه للتصديق به والفهم القضية الكاملة من طرف
التعريف الى صغرى هي المعلوم التصوري والتصديق ما يبحث في المنطق عن عوارضه الذاتية فيحصل قياس من الشكل الاول
ثبت لذلك التصديق فيجري به لانه في مرتبة الرابع حاصل بان يتصور الموضوع والمحمول والنسبة ثم التصديق فثبت
ان المفهوم موقوف عليه للتصديق ومتى العلم والنتج والحد فيقال كلما صدق عليه المعرف صدق عليه المعرف
لا . اي بموضوعية الموضوع لهذا العلم ه . ص ٢٠٥

فاحتيج الى قانون تعصم مراعاتها عنه وهو المنطق وموضوعه المعلوم

المقدمة الاولى : ان العلم اما تصور واما تصديق .

المقدمة الثانية : ان كلا منهما اما ان يحصل بلا نظر او يحصل بالنظر .

المقدمة الثالثة : ان النظر قد يقع فيه الخطاء .

فهذه المقدمات الثلث تفيد احتياج الناس في التحرز عن الخطاء في الفكر الى قانون وذلك هو المنطق وعلم من هذا تعريف المنطق ايضاً بانه : قانون تعصم مراعاتها الذهن عن الخطاء في الفكر .

فبهنا علم امر ان [1] من الامور الثلثة التي وضعت المقدمة لبيانها وبقي الكلام في الامر الثالث وهو تحقيق ان موضوع المنطق ماذا فاشار اليه بقوله (وموضوعه) الى آخره .

موضوع المنطق

قوله : (وموضوعه) موضوع العلم ما يبحث فيه عن عوارضه [2] الذاتية

(١) تعريف المنطق وبيان الحاجة اليه .

(٢) مثلا موضوع علم النحو هو الكلمة والكلام فيبحث فى النحو دائماً عن عوارضهما من بناء واعراب أو تقديم أو تأخير وغير ذلك وموضوع علم الفقه هو أفعال المكلفين فيبحث فيه عن وجوب فعل من أفعاله أو حرمته أو غير ذلك .

وموضوع المنطق هو المعلوم التصورى والمعلوم التصديقى فيبحث فى المنطق عن عوارض الاول من كونه نوعاً أو جنساً كلياً أو جزئياً وغير ذلك وعن عوارض الثانى (المعلوم التصديقى) من كبرويته وصغرويته أوكون القضية حملية أو شرطية وغير ذلك .

التصوري والتصديقي من حيث انه يوصل الى مطلوب تصوري فيسمى معرفاً أو مطلوب تصديقي فيسمى حجة

والعرض الذاتي ما يعرض الشيء[١] اما أولا وبالذات[٢] كالتعجب اللاحق للانسان من حيث انه انسان واما بواسطة امر مساو لذلك الشيء كالضحك الذي يعرض حقيقة للتعجب ثم ينسب عروضه الى الانسان بالعرض والمجاز فافهم[٣].

قوله: (المعلوم التصوري) اعلم[٤] ان موضوع المنطق هو المعرف والحجة.

---

(١) العرض على قسمين ذاتي وغريبة لان العرض قد يكون سبب عروضه نفس المعروض يعني ان الشيء قد يقتضي ذاتاً أن يعرضه عارض كالتعجب للانسان فان انسانية الانسان تقتضي أن يكون متعجباً وكذا اذا كان سبب العروض أمراً مساوياً المعروض كالضحك للانسان فان عروضه للانسان بسبب التعجب و التعجب مساو للانسان لان كل انسان متعجب وكل متعجب انسان فهذا القسم من العرض (العارض بذات المعروض أو العارض بأمر مساو للمعروض) عرض ذاتي .

وقد يكون سبب العروض أمراً أعم من المعروض أو أخص منه أو مبايناً له فهو عرض غريبة فالاعم كالتحيز (حلول الشي في المكان) العارض للابيض (كالحجر الابيض) لكونه جسماً فالواسطة هي الجسمية والجسم أعم من الابيض المعروض .

والاخص كالضحك العارض للحيوان لكونه انساناً فالواسطة وهو الانسان أخص من الحيوان المعروض .

والمباين كالحرارة العارضة للماء بواسطة النار والنار مباين الماء .

(٢) أي باقتضاء ذات المعروض لابسبب آخر.

(٣) يحتمل أن يكون اشارة الى ان المجازية هنا انما هو بالدقة العقلية لابنظر العرف فان العرف يرى ان الضاحك هو الانسان حقيقة من دون حاجة الى قرينة ولا يتبادر ذهنه الى ان الضاحك هو المتعجب كما لايخفى .

(٤) مراده ان تقييد المصنف المعلوم التصوري وكذا المعلوم التصديقي بقوله من حيث انه ... كان أمراً لازماً وذلك لانه ليس كل معلوم تصوري ولا كل معلوم تصديقي موضوعاً

ليزول تحدد
الموضوع بتدد الأمكان
فاندفع ما قاله الدواني بأن بحث المنطقي
في التصورات والتصديقات لا يختص بالموصل القريب
الذي هو المعرف والحجة بل يبحث عن الإيصال البعيد فيهما
والأبعد في التصديقات ينبوع

ص ٢٠٧

١١ اى من حيث
يصح ان يوصل والا فلا الايصال
الايصال بالنظر فلا يرد التنبيهات
على المعرف والحجة قوله
١١ اى يستعد لان يوصل الخ فظهر مغايرة القيد للمجهول وكذا قوله
الآتى تأمل بتحريرى سواء كان تحققا او انتفاء فالقول بان التعريف
بالاعم لا يوصل بذلك فى مسائل المنطق منه
١١ اى من حيث صحة الايصال و الا فالايصال وما يتوقف عليه الايصال اعراض ذاتية للموضوع
العلم يبحث عنه فى العلم والحال ان الموضوع قيده يجب ان يكون مسلم الثبوت فى العلم فافهم
زين السيدين ١٢ بتحريرى ١٢ او يوصل لا من تلك
١٢ اى امثاله كمثال المحشى او ايساغوجى كالكليات الخمس بتحريرى
الحيثية بل من حيث انه موجود فى الذهن مصورة وانه فى الذهن مطابق او لا مطابق للخارج
بتحريرى
اى ايساغوجى والا فيمكن ان يجعل صغرى قياس هكذا الناسخة وكل ساعة محققة عبد الحكيم
١٢ اى بكل منهما الى الخ ١٢ فيه اشارة الى ان شأن المنطق ان يبحث عن
١٢ اى يركبا ١٢ اشارة الى ان المفرد والمركب حقيقتان للالفاظ سواء كانا
صورة المعرف والحجة لا عنهما باديها فانهما حقيقتان للمعانى قوله
حقيقتين للمعانى اولا بخلاف الكلى والجزئى (المدلول) لانه ما يعرف ماهية الانسان فى
عليه فيكون من باب تسمية الدال باسم المدلول ليس الا مدلولها والا لوجب ان يعرف التعريف
الانسان حيوان ناطق ليس كذلك بتحريرى
متخيل بالوضع ايضا وليس يشعر بانه ملحظ الايصال
١٢ قوله معرفا وحجة يشعر بانه ملحظ الايصال
التقريب لا مايعم البعيد والابعد
كما هو ملحوظ غيره
ليزول

امـا المعرف : فهو عبارة عن المعلوم التصورى ولكن لامطلقاً بل مـن حيث انه يوصل الى المجهول التصورى كالحيوان الناطق الموصل الى تصور الانسان وامـا المعلوم التصورى الذي لايوصل الى المجهول التصورى فـلا يسمى معرفاً والمنطقى لايبحث عنه كالامور الجزئية المعلومة نحو زيد وعمرو .

واما الحجة : فهي عبارة عن المعلوم التصديقي لكن لامطلقاً ايضاً بل من حيث انه يوصل الى المجهول التصديقي كقولنا العالم متغير وكل متغير حادث الموصل الى التصديق بقولنا العالم حادث واما ما لايوصل كقولنا النار حارة مثلا فليس بحجة والمنطقى لاينظر فيه بل المنطقى يبحث عن المعرف والحجة من حيث انهما كيف ينبغي ان يترتبا (١) حتى يوصل (يوصلا) الى المجهول.

قوله : (معرفا) لانه يعرف ويبين حال المجهول التصورى .

قوله : (حجة) لانها تصير سبباً للغلبة على الخصم والحجة في اللغة الغلبة فهذا من قبيل تسمية السبب باسم المسبب (٢) .

للمنطق بل ما كان موصلا الى مجهول فان موضوع المنطق هو المعرف والحجة ولايكون الشيء معرفاً الا اذا كان موصلا الى مجهول وكذا الحجة لاتتحقق الا اذا كانت كاشفة عن مجهـول .

(١) كتقديم الجنس على الفصل في المعرف وتقديم الصغرى على الكبرى في الحجة وهكـذا .

(٢) يعنى ان الحجة فى الحقيقة اسم للغلبة كما فى اللغة فتسمية المعلوم التصديقى بالحجة من باب تسمية السبب (المعلوم التصديقى) باسم مسببه (الغلبة) لان المعلوم التصديقى سبب للغلبة .

(المقصد الاول) في التصورات دلالة اللفظ على تمام ماوضع له

الدلالات

قوله: (دلالة اللفظ) قد علمت ان نظر المنطقي بالذات انما هو في المعرف والحجة وهما من قبيل المعاني (١) لا الالفاظ الا انه كما تعارف ذكر الحد والغاية والموضوع في صدر كتب المنطق ليفيد بصيرة في الشروع كذلك تعارف ايراد مباحث الالفاظ بعد المقدمة ليعين على الافادة والاستفادة (٢) .

---

(١) وذلك لان مايعرف ماهية الانسان مثلا انما هومعنى الحيوان والناطق لا لفظهما ولولا ذلك لكان التعريف مفيداً بالنسبة الى من لايعرف معنى الحيوان والناطق .

وكذا الحجة فان المثبت للنتيجة انما هومعنى الصغرى والكبرى لا ألفاظهما ولذا لو أمكن تفهيمهما بالاشارة لانتج النتيجة قطعاً بلاحاجة الى اللفظ .

(٢) أى لامن حيث كيفية مادة الكلمة أو من حيث الاعراب والبناء كما في الصرف والنحو بل من حيث انه كيف يفيد المتكلم معانيها وكيف يستفيد السامع منها والافادة والاستفادة انما تحصلان بدلالة اللفظ فلذا بدء المصنف بذكر الدلالة .

م وانما قدم الدلالة
على اللفظ مع ان الدلالة صفة
اللفظ واللفظ موصوف ومرتبة الموصوف
قبل مرتبة الصفة لأن اللفظ قسم من الدال ومعرفة
الدال موقوف على معرفة الدلالة لأن معرفة المشتق منه مقدم
على معرفة المشتق وانما قدم الدال على المدلول لأن العلم بالدال علة للعلم
بالمدلول والعلة مقدم على المعلول ويجوز ٧ ولم يتكلم على جميع ما وضع له لاشعاره بالتركيب
ولا على عين ما وضع له مع انه اخصر تنبيها على ان التمام لا يشعر بالتركيب لأن مقابله التضمن عبارة عن
الجميع فان مقابله البعض بخلاف الدوال ٥٥ وايضا لم يكتف بتركه لما وضع له مع انما وضع له لا يبعد في الا على
تمام ما وضع له قصدا الى التأكيد او رعاية لما يتضمنه من التقابل بجزء ما وضع له بحسب الفرق كذا في شرح المطالع
يرد ابو الفتح اراد به دفع توهم ان مباحث الالفاظ مقاصد بالذات لايرادها في فصل التصورات وافادة انها مقصودة بالعرض و
ايرادها فيه لشدة الاتصال بين الالفاظ والمعاني عبارة الحكيم الدلالة كون الشيء بحيث يلزم منه شيء آخر وانما انحصر بالاستقراء
فعقلي وهو ما يجد العقل بين الدال والمدلول علاقة ذاتية ينتقل لاجلها منه اليه كدلالة الاثر على المؤثر او احد اثري المؤثر الواحد
على الاثر الآخر والمراد بالعلاقة الذاتية بين الدال والمدلول استلزام تحقق الدال في نفس الامر تحقق المدلول فيها مثلا
سواء كان استلزام المعلول للعلة كاستلزام الدخان للنار او بالعكس كاستلزام النار للحرارة او استلزام
احد المعلولين للآخر كاستلزام الدخان للحرارة فالدلالة العقلية دلالة يجد العقل بين الدال
والمدلول علاقة ذاتية بالمعنى المذكور ووضعي وهو ما كانت العلاقة بينهما
جعل الجاعل اياه له وطبيعي وهو ما كانت العلاقة بينهما احداث
الطبيعة الاول لعروض الثاني كأح أح على السعال و
اصوات البهائم عند دعاء بعضها بعضا و
صوت استغاثة العصفور
عند القبض عليه

عليه فإن العلية
ثم يبحث بأحوال ذلك
الدول عنه موضوعه تلك المعاني في الدلالة
بين الدال والمدلول هنا هو الطبع كما أنها في
الأول هو الوضع وهو لا تنحصر في اللفظ فإن دلالة الحمرة
على الخجل والصفرة على الوجل منها بل دلالة حركة النبض على المزاج المخصوص
جلال الدواني مع مير ابو الفتح
٢ فإن ما يوصل إلى التصور ليس لفظ الجنس والفصل بل معناهما وكذا ما يوصل إلى التصديق مفهوم
القضايا لا الألفاظ منه ٣ يبحث عنها في إيراد مباحث الألفاظ بعد المقدمة للمعاني ونقل الإفادة والاستفادة
فإنه يبحث عن الألفاظ بالذات بعد المقدمة ميرزاجان ٤ يريد أن تحصيلهما بغير اللفظ كالإشارة والكتابة والوحي ممكن
إلا أنه لما جرت العادة بالإفادة والاستفادة من اللفظ حتى لو أريد ذلك بدونه كان متعذرًا أو جدًا احتاجوا إلى بيان المعاني
المصطلحة إعانة عليهما ٣ أي المستعمل في محاوراتهم للإفادة والاستفادة هنا الاستعمال الألفاظ هو وجد ذكرهم تلك
الألفاظ في صدر كتبهم وإلا فلا وجه فيه سيد ٥ وهو ما يبحث فيه عن عوارضه وهو آلة قانونية
٩ قدمه على التصديق وضعا لتقدمه عليه طبعا كذا قيل أقول هذا إشارة إلى الصغرى والكبرى مطوية بيانه أن التصور
متقدم على التصديق طبعا وكل ما هو متقدم كذلك وجب تقدمه وضعا توافقا بين الوضع والطبع ينتج أن التصور
متقدم على التصديق وضعا ميرزاجان ص

اى الدلالة الوضعية ٦ بنجريني

٧ كدلالة لفظ آه بنجريني

اى الدلالة الغير اللفظية دلالة آه

٨ بنجريني

من نسبة الصفة الى مقتضى موصوفها بالكسر بنجريني

اى الباد بالصفة الدلالة و بالمقتضى الطبع وبالموصوف لفظ اح اح

٨ منه اى ادية طبع اللافظ لانه يقتضى ان يتلفظ بذلك اللفظ عند عروض المعنى

له ويحتمل ان يكون المراد بطبع السامع فانه طبعه يتأدى الى فهم ذلك المعنى عنده من

اللفظ لاجل العلم بالوضع ٩ وأما اح عبد اللطيف هو بفتح الهمزة وضمها مع تخفيف الخاء المهملة وتشديدها

١٠ يقال اح الرجل اذا اسعل وأما اح بفتح الهمزة وسكون المعجمة دال على الوجع مطر عبد اللطيف

وهو حرف فى عنق الحرف الذى استواء الابهام من النزاع من بدنه يسرى وذلك الوجع قريب الكرع حتى تركه عكاف

متخلفة كل حكمتها تدل على مرض مخصوص ١١ لا يخفى عليك انه ليس المراد بالدلالة العقلية ما كان للعقل

مدخل فيه حتى يحتاج الى دفع انتقاضه بتعريفها بالباقيين لاجل كون العقل واسطة على كونه علة تامة لا على العلة

لنا قصد كما فى الباقيين هذا بنجريني ١٢ فيه بحث لتمحض الدلالة العقلية لان ذكر زيد

هو متلون بزيد برهم الدلالة الوضعية والالفاظ فى حقه الدلالة بين المهملات والموضوعات

وقيل يتولد من ورائه الجدار لانه يسمع هذا اللفظ حال المشاهدة ثم يعلم الامتحرها

بتمة الله ١٣ فان دلالة الدخان على وجود النار ليس مطردا بل مقيد

بالنهار واما فى الليل فالدلالة بالعكس بنجريني صد ٣

٥ في عدم ورود الاعتراض
بالكلي والجزئي منه
أي بحث المنطقي عن الألفاظ ليس من
حيث انه مقصود بالذات بل بالتبع فما قاله الفاضل
عبد اللطيف هذا لا في الهندي ٥
ذكر المظهر موضع المضمر اشارة الى ان تلك الدلالة غير الدلالة
الامارة الموقوف عليها الافادة والاستفادة لانها خاصة بالدلالة اللفظية الوضعية
ص ٣٠٩
اذ هي المستعملة في الفن كما لا يخفى تحرير
بل قال صاحب الخيالي كلمة من للتفريق بين لازم متعد باللام وبين لازم متعد بين لأن الأول غير مشروط
بكون الملزوم سببا للازم كالعمى والبصر فان البصر لازم له مع انه ليس بسبب له بخلاف الثاني فانه
مشروط بكون الملزوم كذلك كالدال والمدلول ولذا قالوا بالفرق بين اللازم للشيء واللازم من الشيء
ملا سيد عبد الله ٣٠ فيه انه ان اريد كون الدال مجرد اللفظ يخرج عن الدلالة اللفظية دال يكون مجموع الهيئة
والمادة فان المجموع ليس لفظا لعدم كون الهيئة والمادة لفظا وان اريد مدخلية اللفظ يكون المجموع
المركب من اللفظ والخط منه دلالة اللفظية وكذا ان تمنع وجوب كون جزء اللفظ لفظا لعصام الدين
أي من نسبة الموصوف الى الصفة ع والمشهور انحصار الدلالة اللفظية الوضعية في
المطابقة والتضمن والالتزام على ضرورة ان حصر المدلول في
نفس الموضوع له وجزئه والخارج عنه عقلي بجزم العقل بمجرد
٥ ملاحظة مفهوم هذه التسمية ميرالفتح
اشارة الى ان التخصيص المفسر به الوضع
بمعنى التصديق ٥ من نسبة المسبب الى السبب تبريزي

ط
والالفاظ كلها
بمناسبة ان المنطق لما
كان آلة للعلوم ناسب ان يذكر فيها
يعين على الافادة والاستفادة في جميع العلوم كما
قيل تأمل قوله ؟ المراد بالكلي ما هو منقسم المتواطئ و
المشكك وبالجزئي ما يقابله وليس المراد بهما ما هو قسم المفهوم
بيجوريني. مر بحيث يلزم من العلم به العلم بشيء آخر قد يقال ان اريد انه يحصل من كل
علم به العلم بشيء آخر لزم ان لا يدل شيء على شيء اذ لا يحصل من العلم بشيء بالوجه العام كالشيئية
مثلا العلم بآخر وان اريد انه يلزم من العلم به بوجه العلم بآخر يلزم ان يدل كل شيء على كل شيء لانا اذا تصورنا السماء
بانه غير الارض استلزم تصور الارض واللازم مستبعد جدا ويجاب باختيار الثاني مع اعتبار الحيثية التمادقد في
التعريفات ولا شك ان كل ما يحصل من العلم به بوجه العلم بآخر يكون دالا على الآخر من هذا الوجه هذا والمراد من العلم
ههنا مطلق الادراك لا التصديق اليقيني كما هو الشائع عبد اللطيف مر اي البحث عنها من هذه الحيثية ق
فيه اشارة الى ان الحيثية المأخوذة في قولهم لا نظر للمنطقي من حيث هو منطقي بالبحث عن الالفاظ ليست
للاحتراز عن كونه نحويا كما يتوهم من ظاهر الكلام ضرورة ان مباحث الالفاظ ليست من فن اصلا
منطقا كان او غيره بل التقييد بها انما هو للاحتراز عنه من حيث كونه مبدءا او مستفيدا
اذ له من هذه الحيثية مشتغل بذلك فالبحث عن الالفاظ من حيث الافادة
والاستفادة. فافهم عبد اللطيف مر اي الالفاظ المصطلحة التي ٣٦
معانيها من احوال الالفاظ فلا يرد ان ينبغي ان ص
اثبتين معنى لفظ الجنس واخواتها
ومعنى لفظ القضية ونحوها
في مبحث الالفاظ
تأمل بيجوريني ⊙ سنه

وذلك بان يبين معاني الالفاظ المصطلحة المستعملة في محاورات اهل هذا العلم من المفرد والمركب والكلي والجزئي والمتواطي والمشكك وغيرها .

فالبحث عن الالفاظ من حيث الافادة والاستفادة وهما انما يكونان في الالفاظ بالدلالة فلذا بدء بذكر الدلالة وهي كون الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم بشيء آخر والاول هو الدال والثاني هو المدلول .

والدال ان كان لفظاً فالدلالة لفظية والا فغير لفظية وكل منهما ان كان (١) بسبب وضع الواضع وتعيينه الاول بازاء الثاني فوضعية كدلالة لفظ زيد على ذاته ودلالة الدوال الاربع (٢) على مدلولاتها وان كان بسبب اقتضاء الطبع كحدوث الدال عند عروض المدلول فطبعية كدلالة : (أح ، أح) على وجع الصدر ودلالة سرعة النبض على الحمى (٣) وان كان بسبب امر غير الوضع والطبع فعقلية كدلالة لفظ ديز المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ (٤) وكدلالة الدخان على النار (٥) .

---

(١) أي كل من الدالين اللفظية وغير اللفظية ان كان دلالتهما بسبب وضع الواضع لانه عين الدال المخصوص ليدل على المعنى المخصوص فوضعية .

(٢) هي الخطوط والعقود والاشارات والنصب كما مر وهذا مثال للوضعية غير اللفظية .

(٣) فحدوث اح اح وسرعة النبض انما هو بعد عروض وجع الصدر والحمى والاول مثال للطبعية اللفظية والثاني للطبعية غير اللفظية .

(٤) اذ العقل يحكم بأنه لولا وجود اللافظ لماكان لفظ وليس ذلك بالوضع لان ديز غير موضوع بل هو من المهملات وهذا مثال للعقلية اللفظية .

(٥) لان العقل يرى الملازمة بين النار والدخان وهذا مثال للعقلية غير اللفظية .

حاشية ملا عبدالله

مطابقة وعلى جزئه تضمن وعلى الخارج التزام ولابد فيه من اللزوم عقلاً اوعرفاً ويلزمهما المطابقة

فاقسام الدلالة ستة (١) والمقصود بالبحث هيهنا منها هي الدلالة اللفظية الوضعية اذ عليها مدار الافادة والاستفادة (٢) وهي تنقسم الى مطابقة وتضمن والتزام لان دلالة اللفظ بسبب وضع الواضع اما على تمام ما وضع له او على جزئه او على ما هو خارج عنه لازم له (٣) .

قوله : (ولابد فيه) اى في دلالة الالتزام — الأظهر عقلياً وكذا قوله الآتي اوعرفاً ع

قوله: (من اللزوم) اى كون الامر الخارج بحيث يستحيل تصور الموضوع له بدونه (٤) سواء كان هذا اللزوم الذهني عقلاً كالبصر بالنسبة الى العمى (٥)

اى الذى بين اللازم والملزوم ع

لعدم انضباطهما واختلافهما بحسب اختلاف العقول والطبايع بخلاف الوضعية فان العقول كلها مستوية الاقدام فيها بعد العلم بالوضع ع

(١) الوضعية والطبعية والعقلية وكل منها لفظية وغير لفظية فتكون ستة .

(٢) يعنى ان المتعارف فى المحاورات فى مقام التفهيم والتفهم انما هو الاستفادة من الدلالة اللفظية الوضعية .

(٣) مثلا الانسان يدل على الحيوان الناطق مطابقة وعلى الحيوان وحده أو الناطق وحده تضمناً وعلى التعجب اللازم له الخارج عن ماهيته التزاماً .

(٤) أى بدون تصور الامر الخارج .

(٥) لان العقل يحكم بأن العمى لايتحقق الا ممن هو قابل للبصر فيستحيل عقلا أن يتصور العمى بدون تصور البصر ولايخفى عليك ان البصر هنا ليس بمعنى العين بل هو مصدر أى القدرة على الرؤية .

وما يتوهم من ان دلالة العمى على البصر تضمنية لا التزامية لان معنى العمى عدم البصر فالبصر أحد جزئي معنى العمى .

مدفوع بأن معنى العمى هو العدم المضاف الى البصر لا العدم والبصر فان المضاف اليه خارج عن حكم المضاف دائماً فان قلت كاتب غلام زيد كان الكاتب هو الغلام وحده لا الغلام مع زيد كما هو ظاهر .

٣ والعمى هو العدم المقيد بالبصر فيستحيل تصوره بدون تصور البصر لان تصوره من حيث انه مضاف بدون المضاف اليه محال والبصر خارج عنه للقطع بعدم المضاف ... عن المضاف اليه عبداللطيف

حه بان يمتنع
عقلا تصور الملزوم بدون تصور
اللازم كما بين العمى والبصر فان العمى
موضوع لعدم المقيد بالبصر و البصر خارج عنه
فان اسناده الى البصر شايع بدون القرينة المجازية قال الله
تعالى فانها لا تعمى الابصار ولكن تعمى القلوب التى فى الصدور وقال
تعا. فاعمى ابصارهم و الاصل الحقيقة — جلال الدين ۳ اى من الدلالة الالتزامية
ته. اوعرفا بان يمتنع عادة وعرفا تصور الملزوم بدون اللازم كما بين الحاتم والجود فاختار منصب
اهل العربية اذ لا شك فى فهم هذا المعنى فاسقاطه عن درجة الاعتبار غير مستحسن فكيف و اكثر المجازات
والكليات من هذا القبيل مع ان مناطهم الافادة والاستفادة بهما واعلم انه ليس المراد بهذا الامتناع مطلقا بل فى الجملة
وكذا بسبب التضمين او نحوه. عبد اللطيف ٤ اى حاصلة من ضرب التاكيد و الغير اللفظية فى الوضعية و العقلية و الطبيعية فانحصر
استدراك على ٥ اى المقصود و التانيث باعتبار الخبر منه ١٦ المصدر يسمى لا اسم مكان لمانع العقل بجوريني
١٧ لاختلاف الدلالة العقلية او الطبيعية لاختلاف العقول و الطبائع فيهما فان بعض العقل لا يجوز دلالة الاثر على المؤثر بخلاف العكس
و ان بعض الطبائع يعرضه التنحنح من غير ان يعتريه السعال و بعضه يتصف به فكان عدم انفكاكهما بديهيا بخلاف الدلالة
الوضعية فانضباطها بعد العلم بالوضع ح يتحد عند الذكى و الغبى و البليغ و البليد هذا شيخ الاسلام
١٨ انتقل عيسى عن الخلج المطابقة بالكسر موافقة كردن و ان التضمن در ميان گرفتن و ان الالتزام
در بر گرفتن فلا اشتمال الدلالة الثلث على المعانى اللغوية للالفاظ الثلث سميت تلك الالفاظ
وذلك الاشتمال من اشتمال المسبب على السبب كما ذهب اليه داود او اشتمال
المجاور للمجاور بالكسرتين او الكسر والفتح كما ذهب اليه عصام او
الموصوف على الصفة كما هو المتبادر قرنجي
١٩ المجموع لا ككتاب العلم اولا كالمنابع والمضروب
والاولى زيادة و يلازمه بجوريني

٤ للزوم العرفي حاتما بالجود

علل الذي يكون ذلك اللفظ بدون

هو الذي لا يستعمل للحاتم فانه لا يتصور بدون

العرفي اي الجود للحاتم بان منع في مجرى العادة تصور الملزوم

اللازم مثل الجود بحسب العرف ما بين منع في مجرى والحاتم وان لم يمنع بحسب

الجود اي بحسب العلاقة وارتباط بينهما كالجود والحاتم شرح شارح

بدون اللازم يتصور الملزوم بدون اللازم انهم صرحوا بان النعل مستقل في

العقل بل يجوز ان اشارة الى جواب سؤال مقدر تقديره انهم صرحوا بان الفعل لا يعقل الا تبعية الفاعل

٥ يريد ان قوله ولو تقديرا الجواب بتشاله على النسبة التي هي معنى حرفي لا يعقل الا بلا زمه كالشمس

الدلالة على معناه التضمني بدون المطابقة لاشتماله على المطابقة وكذا الواشتهر لفظ بلا زمه ولو

فلو للفظ بالفعل تحقق التضمن بدون المطابقة لزوما لهما فاجاب بقوله ولو

شرح عبد اللطيف ٦ قال عبد الحكيم فيه ان التحقيق لزوم مما على فهم الكل الآن فهو من

تقديرا عبد اللطيف منه يجوز بالنعل المطابقة لم يتحقق لزوما فهي تشبه وان كان متعلقا على فهم الكل الآن فيه من

اللفظ تابع لفهم الكل منه موضوع له وان لم يكن بالفعل لكنها تكون بالقوة في حين اشتهار اللفظ في الجزء

٧ اي دلالة اللفظ على الموضوع له مطابقة لعدم تعقله بدون ذكر

واللازم حاشية قيل ان ضرب مثلا يدل على الحدث والزمان تضمنا على تقدير عدم

٨ اشارة الى جواب سؤال مقدر كانه لا دلالة له على الموضوع له فكذلك التوقف الى ما ازلا

اسناده الى فاعل ما والمعين مع انه لا دلالة له على ما التزاما فكذلك ان ضرب بدون

الفاعل التوقفه عليه واما دلالته على فاعل الجزاء انا نقول ان لم له تحققا فالمطابقة

تحقق له بدون المطابقة وحاصل الجواب وان لم تحقق تقديرا هذا يجوز في

الفاعل له دلالة مطابقية تقديرا والتقديري هذا يكفي في نفي

اعم من التحقيقي والتقديري لانه يكفي في نفي

٩ انتفى بالجواز لانه لم يوجد

اللزوم لا لانه لم يوجد

وقوعه كيف

ولو تقديرا ولا عكس والموضوع ان قصد بجزء منه الدلالة على جزء المعنى فمركب اماتام

او عرفاً كالجود بالنسبه الى الحاتم (١) وكالتحقيق بالنسبة الى موسى عليه السلام وكالأبطال بالنسبة الى فرعون

قوله: (ويلزمهما (٢) المطابقة) ولو تقديراً (٣) اذ لاشك ان الدلالة الوضعية على جزء المسمى ولازمه فرع الدلالة على المسمى (٤) سواء كانت الدلالة على المسمى محققه بان يطلق اللفظ ويراد بـه المسمى ويفهم منه الجزء او اللازم بالتبع او مقدرة كما اذا اشتهر اللفظ في الجزء او اللازم فالدلالة على الموضوع له وان لم يتحقق هناك بالفعل (٥) الا انها واقعة تقديراً بمعنى ان لهذا اللفظ معنى لو قصد من اللفظ لكان دلالته عليه مطابقة والى هذا اشار بقوله : (ولو تقديراً) .

قوله : (ولاعكس) (٦) اذ يجوز ان يكون للفظ معنى بسيط لاجزء له ولا اللازم كالنقطة والواجب .

(١) فـان العرف الـذى يعرف حاتماً بالجود يتصور الجود فور تصور الحاتم فالملازمة عرفية لاعقلية .

(٢) يعنى ان دلالـة المطابقة لازمة لدلالـة التضمن والالتزام فهى معهما دائماً بمعنى انهما لاتتحققان الا بالمطابقة وذلك لان معنى التضمن انـه ضمن المعنى المطابقى والالتزام أى اللازم للمطابقى فلابد من وجود معنى مطابقى ليتحقق مطابقته والتزامه .

(٣) أى ولـو لم تكـن الدلالة المطابقية حـاضرة عند التكلم لاشتهار اللفظ فى الجزء أو اللازم .

(٤) أى تـمام الموضوع له .

(٥) لصرف اللفظ عن معناه المطابقى بسبب شهرة استعماله فى الجزء أو اللازم .

(٦) أى لايلزمان المطابقة بمعنى انه لايجب وجودهما مع المطابقى فيمكن وجود المطابقى بدونهما .

لازم له فيتحقق حينئذ المطابقة بدون التضمن والالتزام ولو كان له معنى مركب لالازم له تحقق التضمن بدون الالتزام ولو كان له معنى بسيط وله لازم ذهني تحقق الالتزام بدون التضمن فالاستلزام غير واقع في شيء من الطرفين (١).

اى للازمية والملزومية

المفرد والمركب

قوله : (والموضوع) اى اللفظ الموضوع (٢) ان اريد الدلالة بجزء منه على جزء معناه فهو المركب والا فهو المفرد فالمركب انما يتحقق بتحقق امور اربعة:

الاول : ان يكون للفظه جزء حقيقة كزيد قائم اوحكما كيضرب

الثاني : ان يكون لمعناه جزء متصور اوغير متصور

الثالث : ان يدل جزء لفظه على جزء معناه .

الرابع : ان يكون هذه الدلالة مرادة .

فبانتفاء كل من القيود الاربعة يتحقق قسم من المفرد، فالمركب قسم واحد (٣)

والمفرد اقسام اربعة : باعتبار عدمها   باعتبار وجود القيود

الاول ما لاجزء للفظه نحو : همزة الاستفهام.

الثاني : مالاجزء لمعناه نحو : لفظ : الله (٤) .

---

(١) أى لامن طرف التضمن ولامن طرف الالتزام بالنسبة الى المطابقة بل يجوز وجود المطابقة بدونهما .

(٢) لاالموضوع غير اللفظ كالدوال الاربع .

(٣) وهو الواجد للشرائط الاربعة .

(٤) فان لفظه مركب من حروفه المتعددة لكن معناه بسيط لان المركب يحتاج الى وجود أجزائه قبل وجوده ثم الى انضمام الاجزاء بعضها مع بعض وكلا الاحتياجين مستحيل فى الوجود الغنى بالذات .

حد الكلمة بها لاخراج ما يدل على الزمان لا بالهيئة فقط بل بحسب جوهره ومادته كالزمان والامس واليوم والصبوح والغبوق فان دلالتها على الزمان بموادها لا بهيئتها بخلاف الكلمات

هذا مبني على ان
الدلالة غير تابعة للارادة على
خلاف ما ذهب اليه الشيخ الرئيس فان
الدلالة تابعة للارادة عند الشيخ
ابن ابراهيم

٩ وفيه ان الدلالة تابعة للقصد والارادة في المفرد والمركب
لان التركيب انما يعرض للفظ حين الاستعمال وهو عبارة عن ذكر اللفظ
وارادة المعنى باعتبار القصد في حصول التركيب وايضا لما كان الافراد عبارة عن عدم
التركيب كان معناه عدم القصد المخصوص فالدلالة تابعة للارادة مطلقا فافهم حاشيه
لا وانما قيد بقوله انسان لانه لو كان علما للشخص الفرس او الشجر او الحجر لكان
حاله كحال عبد الله علما حاشيه

٨ اي لا يكون مستدعيا للفظ آخر استدعاء المحكوم عليه المحكوم به او بالعكس فلا يرد
النقض بنحو ضربت عبد الله عبد اللطيف

١ اشارة الى ان الاحتمال بمعنى الاتصاف من احتمل اللغوي اي برباشت وقوله ما يقال
٢ في العرف انه صادق. اشارة الى ان المراد بالاتصاف هو الاتصاف الجعلي لا النسبي الامر مخرج
كلام النائم والمجنون فانه لا يقال له خبر ولا قضية وقوله كاذب إشارة الى ان الوصف
باحد الامرين كان في الخبرية فلا حاجة الى جعل الواو بمعنى او فتأمل وتجلي ٥
٢ زاد الاستاذ قيد في الدفع عدمه في المتن اشعارا بانه المتبادر وبلاخراج
قول النائم والشاك والمجنون لعدم التبادر فيه في الوصف بالصدق
والكذب بحوريني ٣ والامر يحتاج الى قيد من شانه كما
لا يخفى بحوريني ٤ لعدم تجرد الاذعان بحوريني
٥ لعل وجهه ان الاحتياج الى ذلك
انما يكون ان لو اريد
بالاتصاف

٢ ونماثل
بمثالين لان جزء اللفظ اما
ان يكون مستقلا اولا يكون والاول
هو الثاني والثاني هو الاول
٤ اي في الجملة سواء كانت الدلالة في ضمن احد الجزئين فقط نحو الحيوان
الحاصل علما للشخص الانساني او في ضمن الجزئين نحو الحيوان الناطق علما له
كما مثل به المحشي فلا يرد ما قيل ان ههنا قسما خامسا محتملا هو ما يكون له داخل في المسمى
وجزء خارج عنه كالحيوان المتفرس علما للشخص الانساني فان مثل هذا لا يدخل في قسم
الاربعة المذكورة اما في الاولين فقط واما في الثالث فلدخول احد الجزئين في المسمى واما في
الرابع فلخروج جزء الآخر عنه فعلى ما قررنا يكون من القسم الرابع ما يكون له جزء ومعنى دال
عليه في الجملة ويكون من القسم الثالث ما يكون له جزء ومعنى لا يدل عليه اصلا فيكون
ما يرد داخلا في القسم الرابع لا الثالث فان لم يدخل في القسم الثالث قلت لان الرابع
مفهوم وجودي فهو اليق بالتعميم ويمكن ان يدخل في القسمين باعتبارين مختلفين الا
ان التقابل بينهما يكون اعتبارية لا حقيقية كما هو الظاهر بين الاقسام فتفطن.
يوسف الاصم ٥ فان مدلول الماهية الانسانية مع التشخص شرح
فلفظ الحيوان مثلا باعتبار المعنى التركيبي يدل على معناه وهو الجزء المعنى المادي
وهو الماهية الانسانية فيكون جزء للشخص الانساني الذي هو المعنى المراد لان
جزء الجزء جزء لكن دلالته غير مرادة فان المراد من الحيوان الناطق
في الوضع العلم هو الشخص الانساني مع قطع النظر عن
الماهية. عماد الدين ذي بالانساني الا
تماني النفس الامري بتجريدي

(١) لايخفى ان
عدم استلزام المطابقة
للالتزام غير متيقن كعدم استلزام
التضمن له مع ان المصنف جزم به هذا وان المصنف
سوى بين عدم استلزام التضمن للالتزام وبالعكس
مع ان بينهما فرقا بنجويني
(١) الشارح لما لم يتعرض له المصنف لظهوره بنجويني
(٢) لكن ممنوع كيف لا يكون كذلك مع تصورنا كثيرا من الاشياء بماهياتها ولم يخطر بالنا
سويها فضلا عن تلك الغيرية عنها فتدبر بنجويني
(٣) يعني لانه كلما صدق عليه الالتزام صدق عليه التضمن وكلما صدق عليه التضمن صدق الالتزام تركي
(٤) التامل ان يقول ان اريد بالقصد القصد بالفعل لم يصدق التعريف على المركبات فلا يكون جامعا وان اريد
امكان القصد دخل نحو عبد الله علما فلا يكون مانعا اجيب بان المراد امكان القصد ويخرج نحو عبد الله اذ لا يمكن
قصد الدلالة بجزء منه على الجزء المعنى العلمي فتامل. قول احد
(٥) لا يخفى ان المراد بالجزء الجزء المتبادر السمع لئلا ينتقض التعريف المثنى بالكلمة الدالة بمادتها على الحدث
وبهيئتها على الزمان فان المادة والهيئة مسموعتان معا وكذا قيل والمذهب المنصور على ان الهيئة
من الامور الاعتبارية وليست جزء اللفظ تامل بنجويني
(٦) بعد تحقق اللفظ واصل المعنى والدلالة والقصد بنجويني
(٧) ولا يذهب عليك ان المفرد والمركب كما يطلقان على الالفاظ
يطلقان على المعاني فهما معنيا اللفظ المفرد والمركب
كما يشعر به التقسيم وان الفرق بينهما
بحسب الاعتبار كما في مادة
يكون اللفظ

كما اللفظ ... معناه ..

معنى باعتبار انه معناه غيره مركب

مفرد وباعتبار انه معناه منحيث انه معناه مفرد

كالانسان. فان معناه منحيث انه معنى الحيوان الناطق مركب فح الاقسام

ومن حيث اربعة المفرد فقط والمركب كذلك او مع المفرد او بالعكس

المتصورة اربعة ... المثال الرابع ومثال الاولين زيد وزيد قائم

فمثال الثالث مر وعكس المثال الرابع مع ان عكسه انسب لأن مفهوم الاول وجودي والثاني عدمي

بجريني ١٧ تقدم المركب على المفرد مع ان عكسه انسب لأن معرفة الاعدام بعد معرفة ملكاتها بجريني

والوجود اشرف لأن معرفة الاعدام بعد معرفة ملكاتها بجريني

١٦ مثل له بما مر الحجارة وعلل له بان الامي قصد منه الدلالة على من هو منسوب الى محل ما والحجارة

قصدت الدلالة منها على الجسم المعين ومجموع المعنيين معنى بجموعهما لكن اعترض عليه

بانه ان اريد بالتعيين ما هو الشخصي فلا نسلم دلالة الحجارة عليه وان اريد ما هو النوعي

سلمنا تلك الدلالة لكن لا نسلم ان الحجارة النوعية هي المعينة وانما كانت هي الشخصية

واقول باختيار الثاني بانه لما كان النوع لم يتحقق في الخارج الا في ضمن الاشخاص كان

سميها مستلزما لها من النوع هذا بجريني

٢ اي ما صدق عليه همزة الاستفهام وهو الملفوظ ويجوز ان يراد بها اللفظة الاستفهام

١٧ فيكون له جزء قبلي وقائما بسيطا وكذا معناه وهو طلب الفهم فانا انشئ واحد

قبلي ٥ لعل وجه ان يجعل الواو الداخلة بمعنى او التامة للاشارة

التردد في المقول لا في جزئه فلابد كلام الله تعالى

والنبي عم والد يشتدي

٢٠

وهو التام الذى ليس بصادق ولا كاذب جلال

التصورات

خبرا وانشاء واما ناقص تقييدى اوغيره والافمفردوهو ان استقل فمع الدلالة بهيئته على احد الازمنة الثلاثة

الثالث: ما لادلالة لجزء لفظه على جزء معناه نحو : زيد وعبدالله (١) علماً.

الرابع : ما يدل جزء لفظه على جزء معناه، لكن هذه الدلالة غير مقصودة كالحيوان الناطق علماً ، للشخص الانسانى (٢)

قوله : (اما تام) اى يصح السكوت عليه كزيد قائم

قوله : (خبر) ان احتمل الصدق والكذب ، اى من شأنه ان يتصف بهما بان يقال له صادق او كاذب (٣) وهو التام الصادق والكاذب جلال

قوله : (او انشاء) ان لم يحتملهما (٤).

---

(١) فان لفظ زيد أجزائه هى الزاء والياء والدال وكذا معناه متجزء بأجزاء هى رأسه ويده ورجله وسائر أجزائه ولكن لادلالة لجزء لفظه على جزء معناه وكذا عبدالله والفرق بينه وبين زيد ان أجزاء لفظ زيد لادلالة لها على معنى أصلا وأما عبدالله علماً فلكل من جزئيه معنى لو استعمل فيه لدل عليه الا ان ارادة العلمية منه منعت من تلك الدلالة ففى عبدالله مقتضى الدلالة موجود ولكن المانع يمنعها .

(٢) أى اذا كان علماً لفرد من الانسان كـ اذا سمى زيد ابنه بالحيوان الناطق فالمدلول وهو ابن زيد حيوان ناطق حقيقة لانه انسان فالدلالة واقعة لكنها ليست مرادة للمتكلم لان مراده هوهذا الشخص من دون نظر الى حيوانيته أو ناطقيته .

(٣) فيشمل الخبر المقطوع صدقه والمقطوع كذبه لصحة القول فى الاول بأنه صادق وفى الثانى بأنه كاذب .

(٤) فلايقال هذا الامرصادق أو هذا المعنى كاذب لان الصدق والكذب هو المطابقة وعدم المطابقة مع الواقع وذلك انما يتحقق فيما اذا فرض واقع وكان الكلام حكاية عنه لانى الانشاء والايجاد كما هو واضح .

قوله : (وأما ناقص) ان لم يصح السكوت عليه .

قوله (تقييدي) ان كان الجزء الثاني قيداً للاول نحو : غلام زيد ، ورجل فاضل ، وقائم في الدار (١) .

قوله : (او غيره) ان لم يكن الثاني قيداً للاول نحو : في الدار، وخمسة عشر (٢) .

قوله : (والا فمفرد) اى وان لم يقصد بجزء منه الدلالة على جزء المعنى .

قوله : (وهو ان استقل) اى في الدلالة على معناه بان لايحتاج فيها الى ضميمة .

قوله: (بهيئته)(٣) بان يكون بحيث كلما تحققت هيئته التركيبية في ضمن مادة موضوعة متصرف فيها فهم واحد من الازمنة الثلاثة، مثلا هيئة نصر وهي مركبة من ثلثة حروف مفتوحة متوالية كلما تحققت فهم الزمان الماضي لكن بشرط ان يكون تحققها في ضمن مادة موضوعة متصرف فيها ، فلا يرد النقض بنحو جسق وحجر (٤) .

قوله : (كلمة) في اصطلاح المنطقيين وفي عرف النحاة فعل .

قوله : (والا) اى وان لم يستقل في الدلالة (٥) فاداة في عرف المنطقيين وحرف عند النحاة .

---

(١) ففى الاول المضاف اليه قيد للمضاف وفى الثانى الصفة قيد للموصوف وفي الثالث المتعلق (بالكسر) قيد للمتعلق (بالفتح) .

(٢) فليس الدار قيداً لفى ولاعشر قيداً لخمسة كما لايخفى .

(٣) فخرج نحو أمس وغد فان دلالتهما على الزمان ليس بهيئتهما بل بمادتهما .

(٤) أما جسق فلانتفاء الوضع لانه من المهملات وأما حجر فلكونه غيرمتصرف لانه من الجوامد .

(٥) فان الحرف مثل من والى اذا استعملت وحدها لاتدل على معنى الا اذا انضم

٢ اشارة الى دفع ما يتوهم
من سياق الكلام من انه اذا كان
الدال على احد الازمنة منحصرا في الهيئة فوجب
ان تكون تلك الدلالة في اي مادة تحققت الهيئة فيها تبرله
(صح يرد النقض على التعريف المنفي لكا
لكن اه يتشبه وجر وجر مراد منه بانه ماخوذ بشرط شيء صح
بنحو جسق وجر
٥ جواب سؤال مقدر كانه قيل حينئذ كل واحد من جسق وجر مركبة من ثلاثة احرف مفتوحة
متوالية مع انها اذا تحققت تلك الهيئة لم يفهم زمان من الازمنة البرزنجي
٦ والمراد بالجر المباين للشجر والعادي لا الماخوذ من الجر بمعنى المنع والاستمرار تام ابن آدم
٧ يفهم منه ان كل ما يسمى بداراة عند المنطقيين يسمى به حرفا عند النحاة وليس كذلك فان بعض ما يسمى
اداة عند المنطقيين يسمى فعلا عند النحاة كالكلمات الوجودية ككان الناقصة فان كان مثلا لا يدل على الكون
في نفسه بل على الكون الذي نسبة لم يذكر بعد فالصواب ان يقول وحرف وفعل عبد اللطيف ٢ والدليل على ان الادوات
والكلمات الوجودية نواقص الدلالة انك اذا قلت مثلا في ابتداء او في جواب سؤال او كان كذلك لم يتفن الذهن بها
على محصل لهما فهما يشتركان في انهما لا يدل لان بانفرادهما على معنى مقصود بل انما يدلان على نسبة لا تعقل الا
بعد تعقل ما هي نسبة بينهما فلا يصح افرادهما لانه لا يوضح او يحمل الا ان يقترن بهما لتنظيم بقيا بها ع
يصح ان يخبر بهما او عنهما جلال الدواني

صـ ٤٤

١٢ سواء كان القيد او
وصفا او مضافا اليه والاول للثاني
غيرهما فالثاني للاول والنشر المشوش
والثالث للثالث على اللف ٥ كان يكون تحليا
والمآب بيشته ى
بيا وبخو الذى قام لان الموصول مع صلته كالموصوف مع صفته
٤) والمراد بالاول والثاني بحسب المرتبة ليشمل ما قدم فيه القيد على المقيد منه
٥) ابل الدار بغير لفظ في فانه مركب من لام التعريف والدار قبلي وهو ما لا يكون السكوت عليه
١) اى مركبا تاما وكذا فيما ياتي لاعتبار القسم في جميع اقسامه تلميذ
كالسكوت على المسند اليه بدون المسند او بالعكس او كالسكوت على الادوات التي هي من نواقص الدلالة قبلي
ومن بخلاف الرابطة المركبة ح ليس هو فانه مركب ليس السكوت عليه كالسكوت على المسند اليه بدون المسند قبلي
او بالعكس بل كالسكوت على الرابطة بدون المسند اليه والمسند جلال مع مير ابو الفتح ٣ اى المطابقي في الاسم والتضمني في الفعل قبلي
٣ اى المطابقي او التضمني فيدخل الافعال التامة دون الناقصة اذ كان معناه المطابقي غير مستقل كذلك التضمني فان مثلا يدل
على انتقال مخصوص معتبر من حيث انه حالة بين المحكوم عليه والمحكوم به فهي داخلة في الاداة عندهم ويجوز فان قيل
ان الافعال الناقصة وان لم يكن مستقلة باعتبار الحدث كالنسبة الا انها مستقلة باعتبار الزمان قلنا ان الزمان
المعتبر فيها قيد النسبة وتابع لها فهو كالنسبة في عدم الاستقلال مصرح به عصام في كتبه
ثم المراد بالدلالة بهيئته ان يكون نوع تلك الهيئة موضوعا للزمان ولا بعد في اشتغال الكون في
مادة موضوعة متصرفة فيها فلا يرد ان الهيئة النوعية في مادة جستق غير دالة على
الزمان ولا مادة تجئ وقيد الدلالة بالهيئة مخرج عن قيد التحصيص
في الزمان وكذا عن قيد الاقتران اذ لا يوجد في غير الكلمة
دلالة بالهيئة على الزمان جلال الدواني
ثم قيد بالهيئة ليخرج ما يدل بالمادة
والجمع كالامس واليوم والان وغدا ونحوها

ـل وجه
التسمية بالكلمة لانها
من الكلم بسكون اللام بمعنى الجرح
لانها لما دلت على الزمان وهو متجدد
لكلم الخاطر بتشبير معناها والخاطر في الاصل ما يختلج
في القلب ثم اطلق على القلب من اطلاق الحال وارادة المحل وبالاسم
لانه من اعلى مرتبة على اخويه فيكون مشتملا على معنى العلو والسمو وبالاراده
فلانها الة في تركيب الالفاظ بعضها مع بعض عليه مع يوسف الاصم ٥ تقسيم آخر لمطلق المفرد
جلال ٨ اقول انه هذا اشارة الى تقسيم آخر لمطلق الدوال ايضا ان اتحد معناه على ان استقل في تقسيم
المفرد الى التقسيم مطلق الموضوع انعطف على ان قصد بجزء منه الدلالة على جزء المعنى ويؤيد الثاني جعل الشيخ
الاسم متسما في هذا التقسيم وقوله بأن المراد منه هنا كل اللفظ دال على المعنى الا ان يقال حمل كلامه على الاول اظهر لقرب
ما عطف عليه على ان يؤيد موافقة كلام بعض الافاضل في جعل المقسم في هذا الفن لمطلق المفرد على ان المركب الموضوع
لمعنى مشخص كزيد العالم لا يسمى علما اذ المركبات باعتبار معانيها لا تسمى حقائق ولا مجازات سواء كانت حقيقية
او مجازية ينجويني ٩ فيه رد على الكاتبي حيث جعل المقسم في هذا المقام الاسم الذي هو احد اقسام المفرد تبعا
للمتقدمين القائلين بأن المقسم هنا هو الاسم المتبادر منه المعنى المشهور لعدم توقفه على تفسير الشيخ ينجويني
على ما نقله عنه آنفا واما ما قاله السيد قدس سره في توجيه الكلام الكاتبي فلا ينفع ذ اجد
١٠ فاذا لم يتصفا بالكلية لم يكونا من المتواطئ ولا من المشكك اذ هما قسمان من الكلي
واذا لم يتصفا بالجزئية فلا يكونان من العلم ايضا ينجويني ١١ ايان التامل ان مناط
الكلية والجزئية على استقلال المعنى والحرف لا يكون معناه مستقلا
والفعل ايضا باعتبار المعنى المطابقي لا يكون مستقلا فلا
يتصف معناهما بالكلية والجزئية
١٢ لعل وجه التامل انه لما كان الفعل
والحرف مشاركين للاسم
في كونه مشتركا

مشتركا

ومنقولا وحقيقة ومجازا

فان الفعل قد يكون مشتركا

كعسعس بمعنى اقبل او ادبر وقد يكون

منقولا كصلى وقد يكون مجازا كقتل بمعنى الضرب

الشديد وكذا الحرف ايضا يكون مشتركا كالباء للاستعانة

والالصاق وقد يكون مجازا كفي اذا استعمل بمعنى على اذ الحقيقة فيه

ان يستعمل بمعنى الظرفية فجعل هذا التقسيم لمطلق المفرد اذ لا يجوز تقسيم الاسم

وحده الى هذه الاقسام ومع هذا فلا يخلو عن تعسف فالاولى ان يجعل التقسيم الى العلم والمطلق

والمشترك لمطلق الاسم وحده والتقسيم الى البواقي لمطلق المفرد احمد دوحي

صرحه

١٢ سواء كان القيد او والاول للثاني
وصفًا او منافيًا اليه والنشر المشوش
غيرهما فالثاني للاول والثالث على اللف و ٥ كان يكون تحلقا ١٣
والثالث للثالث يشتله ى لان الموصول مع صلته كالموصوف مع صفته على التقييد منه
والمطلب قام لان بحسب المرتبة ليشتمل ما قدم فيه القيد على التقييد
١١ ونحو الذي والثاني مركب من لام التعريف والداب قبلى ا وهو ما لا يكون السكوت عليه
٤) والمادة بالاول فانه المقسم في جميع اقسامه تلميذ   الدلالة تكفى
٥) ابل الداب بغير لتلط في لاعتبار المسند اوبالعكس اوكالسكوت على الادوات التى هى من نواقص
١) اى مكتسب تام وكذا فيما يأتي بدون المسند ليس السكوت عليه كالسكوت عليه كالسكوت على المسند اليه بدون المسند
كالسكوت على المسند اليه بدون اليه هو كانه مركب ليس جلال مع مبر ابو الفتح ١٢ اى المطابقى والالتزامى والتضمنى فى الفعل قبلى
ومن بخلاف الرابطة المركبة ٣ ليس هو كانه والمسند جلال مع الناقصة اذ كان معناه المطابقى غير مستقل كذلك التضمنى فان مثلا يدل
او بالعكس بل كالسكوت على الرابطة بدون الافعال التامة دون الناقصة اذ كان معناه فيها داخلة فى الاداة عند هم ويجوز قان قيل
١٢ اى المطابقى او التضمنى فيدخل الافعال التامة بين المحكوم عليه والمحكوم به فيها مستقلة باعتبار الزمان فلنا ان الزمان
على انتقال مخصوص معتبر من حيث انه حالة بين المحكوم عليه والمحكوم به فيها الا انها مستقلة باعتبار فى كتبه
ان الافعال الناقصة وان لم يكن مستقلة باعتبار الكدث كالنسبة فى عدم الاستقلال مصرح به عصام فى اطول فى
المعتبر فيها قيد النسبة وتابع لها فهو كالنسبة فى عدم الاستقلال ولا يبعد فى اشتقاق الفعل
١٢ المادة بالدلالة بهيئته ان يكون نوع تلك الهيئة موضوعا للزمان مادة جسمانية والتعين
مادة موضوعة متصرفة فيها فلابد ان الهيئة النوعية مجردة عن قيد التعين
الزمان ولا مادة تجى وقيد الدلالة بالهيئة بحث ان الاقتران اذ لا يوجد فى غير الكلمة
فى الزمان وكذا عن قيد الاقتران اذ لا يوجد الدواخ
بدلالة بالهيئة على الزمان جلال الدواخ
١٢ قيد بالهيئة ليخرج ما يدل بالمادة
والجوهر كالامس واليوم
والان وغدا
ونحوها

٣ اشارة الى دفع ما يتوهم
من سياق الكلام من انه اذا كان
الدال على احد الازمنة منحصرا في الهيئة فيجب
ان تكون تلك الدلالة في اى مادة تحققت الهيئة فيها تترلد
لكن اه يشتبه
غير يرد النقض على التعريف الفعلي لكن
بنحو جسق وجر وجر يراد منه بأنه مأخوذ بشرط شئ مع
٥ جواب سؤال مقدر كأنه قيل حينئذ كل واحد من جسق وجر مركبة من ثلاثة احرف مفتوحة
متوالية مع انه اذا تحققت تلك الهيئة لم يفهم زمان من الازمنة البرزنجي
٦ والمراد الجر المباين للشجر والمدر لا المأخوذ من الجر بمعنى المنع والاستمرار فتأمل ابن آدم
٧ يفهم منه ان كل ما يسمى باداة عند المنطقيين يسمى به حرفا عند النحاة وليس كذلك فان بعض ما يسمى
اداة عند المنطقيين يسمى فعلا عند النحاة كالكلمات الوجودية ككان الناقصة فان كان مثلا لا يدل على الكون
في نفسه بل على الكون الشئ شيئا لم يذكر بعد فالسوال ان يقول وحرف وفعل عبد اللطيف ٢ والدليل على ان الادوات
والكلمات الوجودية نواقص الدلالة انك اذا قلت مثلا في ابتداء او في جواب سؤال او كان كذلك لم يتبين الاخر منهما
على محصل لهما فهما يشتركان في انهما لا يدلان بانفرادهما على معنى مقصود بل انما يدلان على النسبة لا تعقل الا
بعد تعقل ما هي نسبة بينهما فلا يصح افرادها لان يخبر او يجعل الا ان يقترن بهما النظيم ثم بعضا نهاج
يصح ان يخبر بهما او عنهما جلال الدواني

كلمة وبدونها اسم والافادة وايضا ان اتحد معناه فمع تشخصه وضعا علم

في المفرد أيضاً

قوله : (وأيضاً) مفعول مطلق لفعل محذوف ، اى آض ايضاً اى رجع رجوعاً، وفيه اشارة الى ان هذه القسمة أيضاً لمطلق المفرد لا للاسم وحده ،

وفيه (١) بحث فانه يقتضى أن يكون الفعل والحرف اذاكانا متحدى المعنى (٢) داخلين في العلم أوالمتواطىء أوالمشكك مع انهم لايسمونها بهذه الاسامي (٣) بل قد تحقق في موضعه أن معنييهما لا يتصفان بالكلية والجزئية (٤) فتأمل فيه (٥) .

---

(١) أى فى كون هذه القسمة لمطلق المفرد بحث فانها حينئذ تشمل الفعل والحرف اذا كانا متحدى المعنى مع انهما لايكونان علماً ولامتواطياً ولامشككاً .

(٢) فان هذا التقسيم للمتحد المعنى كما فى المتن والمراد من اتحاد المعنى مقابل الاشتراك والحقيقة والمجاز فان الفعل والحرف أيضاً قد يكونان مشتركين وقد يستعملان مجازاً كالاسم .

(٣) فلايقال هذا الفعل أو هذا الحرف علم الا أن يخرجا عن معنى الفعلية والحرفية كيزيد مثلا وكذا لايقال فعل متواط أو حرف مشكك فى مقام الدلالة .

(٤) مع ان التشكيك والتواطى فرعان عن الكلية فاذا لم يتصفا بالكلية لم يتصفا بالتواطى والتشكيك كما ان العلمية فرع عن الجزئية .

وأما عدم اتصافهما بالكلية والجزئية فلانهما من صفات الامور المستقلة الثابتة الوجود بحيث يصلح لان يكون محكوماً عليه والفعل والحرف لا استقلال لهما بهذا المعنى .

(٥) أى فى أنهما كيف لايتصفان بالكلية والجزئية ، وقد بين اجمالا .

قوله: (ان اتحد) أى وحد معناه(١).

قوله: (فمع تشخصه) اى جزئيه. تفسير لقوله وضعاً.

قوله: (وضعاً) أى بحسب الوضع(٢) دون الاستعمال فان مايكون مدلوله

---

(١) أنما فسر اتحد بوحد لان ظاهرمعنى الاتحاد هو انضمام شيئين أو أشياءمتعددة بعضها مع بعض، مع ان المراد هنا أن يكون المعنى واحدا وغير متعدد.

(٢) بأن يتصور الواضع شخصاً معيناً ويضع اللفظ لذلك الشخص فقطكما هوشأن الاعلام.

ولابد هنا من اشارة الى أقسام الوضع فنقول ان الوضع على قسمين خاص وعام لان الواضع قد يضع لفظاً لمعنى خاص كالعلم فانك عندما تسمى ابنك بأحمد مثلا تخصص هذا اللفظ بهذا المولود الخاص، وقد يضعه لمعنى عام كالحيوان الموضوع لكل متحرك بالارادة.

واختلفوا فى بعض الالفاظ كأسماء الاشارة والموصولات وكل معرفة غير العلم انها من القسم الاول أو الثانى والسر فى الاختلاف ان التشخص فى معانى هذه الالفاظ مسلم لكونها معارف ولاتكون المعرفة معرفة الا بأن تكون مشخصة المعنى ولكن اسناد هذا التشخص الى الواضع غير واضح لعدم امكان تصور الواضع قبل مئات السنين التشخص الحاصل الان عند استعمال هذه الالفاظ بالاشارة أو غيرها.

فذهب بعضهم الى ان الوضع فى هذه الالفاظ خاص، بيان ان الواضع وان لم يمكنه تصور اشخاص موارد استعمال هذه الالفاظ تفصيلا «بأن يتصور الواضع المشار اليه فى زماننا» لكن يمكنه ذلك بالاجمال بأن يتصوركلى المشار اليه ويقول انى وضعت لفظ الاشارة لاشخاص هذا الكلى فيكون الوضع «أى تصور الكلى» عاماً والموضوع له «أشخاص الكلى» خاصاً.

وعلى هذا القول لافرق بين العلم وغيره من المعارف فى أصل الوضع لكون الموضوع له فى كلا الموردين خاصاً وانما الفرق بالاجمال والتفصيل لكون معنى العلم متصوراً تفصيلا لحضوره عند الواضع وأما معانى سائر المعارف فلكونها غائبة عن الواضع يكون تصورها عنده بالاجمال.

١٢١ اى وحدة
شخصية او نوعية فلا
يرد عليه شئ فتأمل ح
١٢٢ اى بالعدد بمعنى انه لايكون له معنيان . جلال
الدين الدواني
١٢٣ لان معنى اتحد في بعض الأحيان صيرورة الشيئين بشئ واحد
ولدفع هذا التوهم فسر اتحاد بوحد . ابن قزلجى ١٢٤ و فائدة التفسير ان الاتحاد
بمعنى الوحدة لا بمعنى العينية كما يقال وجود الله تعالى مع ذاته متحد اى عينه قزلجى
١٢٥ يعنى ليس الغرض من اتحاد المعنى اتفاقه مع اللفظ في العدد كما هو المتبادر والا لزم ان لايكون
الأعلام المحققة الموضوعة لمعنى واحد علماً لعدم اتفاق اللفظ والموضوع ح مع انها ليست كذلك مجاز على
١٢٦ اقول المراد بالمعنى في قوله ان اتحد معناه الموضوع له حقيقياً كما هو المتبادر وضمير كثر انه لم يكن معناه بعده
من المتن انه يرجع الى المعنى السابق بطريق الاستخدام فان المراد به ما استعمل فيه اللفظ سواء وضع له
حقيقياً او تأويلاً او المراد بالمعنى بعد كثر هذا المعنى الأعم ان كان من المتن فان وضع الظاهر مع المضمر
لايكون الا لنكتة هى ذلك . ابن كمال زاوي
ص ٦

١) متعلق بالمماثلة
المستفاد من كاف كأسماء
الإشارة [illegible] ص ٤٧
٢) فإن ذيست الا معنى واحدا عن المفهوم الكلي
الموضوع له فمن الخطاطات او الى المتعدد اعنى المفهوم
والماصدقات فمن الحقيقة والمجاز بتجويزي

كلياً في أصل الوضع ومشخصاً في الاستعمال كأسماء الاشارة على رأي[1] المصنف لايسمى علماً[2]، وديهنا كلام (١) وهو ان المراد

اي في اتحاد المعنى ق . . . .

وذهب آخرون ومنهم المصنف الى ان الموضوع له في هذه الالفاظ « أسماء الاشارة و...» عام ولم يلاحظ فيها خصوصية وتيخص من ناحية الواضع وانما يتحصل التشخص من ناحية المستعمل عند الاستعمال وعلى هذا القول فالتشخص في العلم بالوضع وفي هذه الالفاظ بالاستعمال فصح للمصنف أن يخرج هذه المعارف عن العلم بقوله وضعاً لاشتراكهما في التشخص وامتياز العلم عنها بكون تشخصه بالوضع .

ولايخفى عليك ان المعنى الموضوع له لاسماء الاشارة على هذا القول واحد عام وانما تتعدد المعاني عند الاستعمال بتخصيص كل مورد بخصوصية خاصة يمتاز عن مورد آخر وأما على القول الاول فالمعنى الموضوع له متعدد بتعدد موارد استعمالها لان الواضع « على هذا القول » وضع اللفظ لكل مورد مورد بخصوصه ولو بالتصور الاجمالي كما مر .

(١) ينبغي لتوضيح اشكال المحشي من تقديم مقدمة وهي ان المعنى على قسمين أ ـ المعنى عند الواضع « أي المعنى الموضوع له » ب ـ المعنى عند المستعمل بتصرف منه عند الاستعمال سواء كان التصرف بالتجوز كجعل الرجل الشجاع معنى للاسد أو بلحاظ خصوصية المورد كجعل المشار اليه الخاص معنى لاسم الإشارة .

مع ان معنى الاسد عند الواضع هو الحيوان المفترس ومعنى اسم الاشارة عنده هو كلي المشار اليه على رأي المصنف فكون الرجل الشجاع معنى للاسد وكون المشار اليه المعين معنى اسم الاشارة انما هو بتأويل وتصرف من المستعمل .

اذا عرفت هذا فان كان مراد المصنف من المعنى في قوله اتحد معناه وضمير المعنى في قوله كثر هو القسم الاول « المعنى الموضوع له » يرد عليه ان المعنى الموضوع له في الحقيقة والمجاز واحد هو الحقيقي فقط اذ المجازي ليس بموضوع له فجعل الحقيقة والمجاز من متكثر المعنى كما يأتي في كلام المصنف غير صحيح .

وان كان مراده من المعنى هو كل ما كان معنى عند المستعمل أعم من أن يكون المعنى الموضوع له أو كان معنى بتصرف المتشكل وتأويله فيرد عليه ان اسماء الاشارة على رأي ←

وبدونه متواط ان تساوت افراده ومشكك ان تفاوتت باولية اواولوية وان كثر فإن وُضع لكل فمشترك والافان اشتهر فى الثانى

بالمعنى (١) في هذا التقسيم أما الموضوع له تحقيقاً أو ما استعمل فيه اللفظ سواء كان وضع اللفظ له تحقيقاً أو تأويلا (٢)، فعلى الاول لايصح عد الحقيقة والمجاز من أقسام متكثر المعنى (٣)، وعلى الثاني (٤) يدخل نحو أسماء الاشارة على مذهب المصنف في متكثر المعنى ويخرج عن متحد المعنى، فلاحاجة في اخراجها (جه) الى التقييد بقوله : (وضعاً).

قوله: (ان تساوت) أي يكون صدق هذا المعني الكلي على تلك الافراد على السوية (٥).

ـه المصنف «من ان معناها الموضوع له واحدعام وأما عند المستعمل فمتعدد بتعدد موارد استعماله» من أقسام متكثر المعنى لتكثرها فى الاستعمال فخرجت بقوله اتحدولايحتاج لاخراجها بقوله وضعاًكما لايخفى.

(١) فى قوله اتحد معناه وضمير المعنى فى قوله وان كثر.

(٢) التأويل من الاول والمآل فان المعنى المجازى وكذا المعنى المستعمل فيه في اسم الاشارة وان لم يكونا معنى اللفظ حقيقة ولكنها يؤلان ويعودان اليه لوجود المناسبة بينهما وبينه فى الشبه أو العموم والخصوص.

(٣) لان المعنى الحقيقى فى الحقيقة والمجاز واحد وهو المعنى الحقيقى فقط فليس من المتكثر.

(٤) أى على أن يكون مراد المصنف من المعنى المعنى المستعمل فيه وعليه فأسماء الاشارة على مذهبه داخل فى المتكثر ولم يكن داخلا فى المتحد ليحتاج الى اخراجه بقيد وضعاً.

(٥) بأن لايسبق بعض أفراده الى الذهن قبل بعض آخر كصدق الانسان على أفراده فاذا قلت رأيت انساناً لايسبق ذهن السامع الى الابيض قبل الاسود مثلا.

ان المعنى

يطلق عليهما كما حققه ابن

قاسم في حاشيته فنلجي

٤ فقلنا المراد بالمعنى الموضوع له المعنى الوضعي

فيدخل الحقيقة والمجاز في اقسام متكثرة المعنى كما يدخل

اسماء الاشارة على مذهب المصنف في المتحد المعنى تأمل بنجويق

٥ واما ان تقول المراد بالمعنى الموضوع لدفع الاول واحتيج الى قوله ان كثر معناه

المستعمل فيه فيكون الحقيقة والمجاز من باب متكثر المعنى وهذا من باب الاستخدام

وهو ان يراد من اللفظ معنى ومن ضميره معنى آخر سنه ثاه

٦ الا ان يقال بالاستخدام في ضميره وان كثر على نسخة ليس فيها لفظ معناه او يقال بان نكتة اقام المظهر

مقام المضمر اي ان هذا المعنى غير المعنى السابق على نسخة فيها ذلك بنجويقي

٧ اقول فيه بحث لانه ان اراد انها داخلة بالقياس الى الموضوع له والجزئيات فالموضوع له ليس مستعملا فيه وان اراد

انها داخلة بالقياس الى الجزئيات فقط فنسلم فان المراد من متكثر المعنى ان لا يكون تلك المعاني داخلة في مرآة واحدة

على ان لكثر معناه لا ينافي قياسها الى معنى واحد فاذا قيس الى معنى واحد يكون من قسم متحد المعنى فيحتاج الى

قيد وضعا الا ان يقال ان المراد باتحاد المعنى اتحاده في الواقع لا بحسب الاعتبار فيلزم ان لا يكون نحو العين باعتبار

شيء من معانيه متواطئا ولا مشككا وان لا يكون الاعلام المشتركة داخلة في العلم بنجويق

٨ ويمكن الجواب بان المراد بالمتحد المعنى المعنى الواحد الحقيقية او الحكمية بان اتحاد الموضوع فلا كالاخراج

فنلجي ٩ وفيه ان المراد ما هو اعم من الموضوع له والمستعمل فيه فيخرج عنه الحقيقة والمجاز

من اقسام متكثرة المعنى واحتيج الى التقييد بقوله وضعا في اخراجها بنجويق

١٠ قلنا المراد بالمعنى الموضوع له المعنى العام للوضع فنحو اسماء

الاشارة على راي المصنف اذا قيد لا يجمع الموضوع له

الحقيقي والجزئيات فمن متكثرة المعنى

او الى الموضوع له او احد من

الجزئيات فقط فمن متحد المعنى فقيد وضعا محتاج اليه بنجويقي

ان المعنى
يطلق عليهما كما حققه ابن
قاسم في حاشيته قدس
٤ قلنا المراد بالمعنى الموضوع له المعنى الوضعي
فيدخل الحقيقة والمجاز في اقسام متكثرة المعنى كما يدخل
اسماء الاشارة على مذهب المصنف في المتحد المعنى تأمل بتحريري
٥ واما ان نقول المراد بالمعنى الموضوع له في الاول واحتيج الى قوله ان كثر معناه
المستعمل فيه فيكون الحقيقة والمجاز من باب متكثر المعنى وهذا من باب الاستخدام
وهو ان يراد من اللفظ معنى ومن ضميره معنى آخر شه شاه
٦ الا ان يقال بالاستخدام في ضميره ان كثر على نسخة ليس فيها لفظ معناه او يقال بأن نكتة اقام المظهر
مقام المضمر اي ان هذا المعنى غير المعنى السابق على نسخة فيها ذلك بتحريري
ص ٨٤
٧ اقول فيه بحث لانه ان اراد انها داخلة بالقياس الى الموضوع له والجزئيات فالموضوع له ليس مستعملا فيه وان اراد
انها داخلة بالقياس الى الجزئيات فقط فمسلم فان المراد من متكثر المعنى ان لا يكون تلك المعاني داخلة في مرآة واحدة
على ان لا كثر معناه لا ينافي قياسها الى معنى واحد فاذا قيس الى معنى واحد يكون من قسم متحد المعنى فيحتاج الى
قيد وضعا الا ان يقال ان المراد باتحاد المعنى اتحاده في الواقع لا بحسب الاعتبار فيلزم ان لا يكون نحو العين باعتبار
شئ من معانيه متواطئا ولا مشككا وان لا يكون الاعلام المشتركة داخلة في العلم بتحريري
٨ ويمكن الجواب بأن المراد بالمتحد المعنى المعنى الواحد الحقيقية او الحكمية ثم ان اضافة الموضوع فلا حرج
قدس ٩ وفيه ان المراد ما هو اعم من الموضوع له والمستعمل فيه فيصح عد الحقيقة والمجاز
من اقسام متكثرة المعنى واحتيج الى التقييد بقوله وضعا في اخراجها ابو بكر
١٠ قلنا المراد بالمعنى الموضوع له المعنى العام للوضع فنحو اسماء
الاشارة على رأي المصنف اذا قيد الى جميع الموضوع له
الحقيقي والجزئيات فمن متكثرة المعنى
او الى الموضوع له او واحد من
الجزئيات فقط فمن متحد
المعنى فتدبر وتأمل
بتحريري

اى ذاتية لا
زمانية فقط فالاولى كالعلة
التامة فانها متقدمة ذاتا على المعلول
لا زمانا كان المتقدمة على المعلول لها الذي هو الاحراق
واما التقدم ذاتا وزمانا فهو العلة الآن ناقصة كحركة اليد بواسطة
الثاني اذ لا تأثير لها حتى يتسلسل الى الآباء جداتها وجدها ابوبكر
١٢ والمراد من الاولوية ما يشمل الاولية كالوجود في الواجب فانه اليق منه في الممكن
لانتفاء العدم السابق واللاحق والازيدية كالطول في الكميات والاشدية كالبياض في اللون
تجريدي ج اى طريق التمثيل لكن الاولى ان يقول مثل ما قلته لانه اضبط تجريدي
علم ما حاصله ان المشهور في التشكيك اعتبار التفاوت باحد الوجوه الثلاثة الاولية بمعنى التقدم بالذات اعنى العلية
والاولوية بمعنى الانسبية في نظر العقل والاشدية بمعنى الكثرية الآثار كما في الابيض بالنسبة الى الثلج والعاج
والمصنف اكتفى بالاولين منها لان الثالث يستلزم الثاني فيتجه عليه ان الاول ايضا مستلزم فلو اعتبر تغاير
المفهومات كان عليه ان يورد الاشدية ايضا ولو لاحظ استلزام بعضها البعض واكتفى بالاعم الاعم كان عليه
بان يترك الاولوية ايضا واما ما قيل من استلزام الاشدية الاولوية ظاهر بخلاف استلزام الاولية لها فنبه انه
انما اريد بالاولوية الاولوية من جميع الوجوه فالاشدية لا يستلزمها فان اريد الاولوية بوجه ما فاستلزام
الاولية لها ظاهر ايضا ايضا ميرابو الفتح ٥ لى الشيء ومقابلا هنا وفيما يأتي من غير ايهام التفضيل استغناء للبحث
وتنبيها على عدم التفاوت بين التفضيل وغيره الا بحسب المقال تجريدي
١٦ والفرق بين الزيادة والنقصان والشدة والضعف ان الاولين يطلقان على الكميات كالطول
والقصر والآخرين يطلقان على الكيفيات كالسواد والبياض عبد الله ١٦ او قد مثل
بالوجود فان الوجود في الواجب اقدم منه في الممكنات لانه تعالى علة
الممكنات والعلة متقدم على المعلول وكذا في الاولوية فان
صدق الوجود على الواجب اولى من صدقه على الممكنات
وكذا في الزيادة والنقصان والشدة
والضعف فان الوجود فيه
ازيد واكثر واقوى
والكل منه في
الممكنات
ابجد

٤٩

قوله : (ان تفاوتت) أي يكون صدق هذا المفهوم على بعض الافراد مقدماً على صدقه على بعض آخر بالعلية (١) أويكون صدقه على بعض أولى (٢) وأنسب من صدقه على بعض آخر وغرضه بقوله: (ان تفاوتت بأولية أوأولوية) مثلا(٣) فان التشكيك لاينحصر فيهما، بل قديكون بالزيادة والنقصان أو بالشدة والضعف (٤) .

قوله : (وان كثر) أي اللفظ المفردان كثر معناه المستعمل هو فيه (٥)

---

(١) تفسير لقول المصنف بأولية فان العلة أول ومقدم والمعلوم ثان ومؤخرو يمثل لذلك بالوجود فان صدقه على وجود الله سبحانه مقدم على صدقه على وجود غيره لاولية وجود الله أى عليته بالنسبة الى وجود المخلوقين .

(٢) تفسير لقوله أو أولوية وذلك كالعلم فان صدقه على الطب أسرع فى الذهن من صدقه على الخياطة لشرف الاول بعظم منافعه على الثانى .

(٣) أى من باب المثال لاالحصر.

(٤) مثال الاول كلفظ الفقيه فان صدقه على من هو محيط بالفقه مقدم على صدقه على العالم بمسئلة وان كان الثانى أيضاً فقيهاً لكونه عالماً بتلك المسئلة عن أدلتها لزيادة الاول « المحيط بالفقه » ونقص الثانى « العالم بمسئلة » .

والثانى كالنور فان صدقه على نور الشمس مقدم على صدقه على نور السراج لشدة الاول وضعف الثانى.

(٥) جعل المحشى المراد بالمعنى « المضمر فى كثر » المعنى المستعمل فيه فان اريد بالمعنى فى قوله اتحد معناه المعنى الموضوع له على طريقة الاستخدام (وهوكون المراد من الضمير غير المراد من مرجعه) يرتفع الاشكال المتقدم اذ بجعل المعنى فى المرجع « اتحد معناه » المعنى الموضوع له يدخل نحو أسماء الاشارة .

على رأى المصنف فى متحد المعنى لان معناها على رأيه متحد عام لعموم الموضوع له فيها فيحتاج لاخراجها عن العلم بقيد وضعاً ، وبجعل المراد بالمعنى المضمر فى كثر المعنى المستعمل فيه يدخل الحقيقة والمجاز فى متكثر المعنى فيرتفع الاشكال بشقيه .

فلا يخلو (١) أما أن يكون موضوعاً لكل واحد من تلك المعاني ابتداءاً (٢) بوضع على حدة أو لايكون كذلك ، والاول يسمى مشتركاً كالعين للباصرة وللذهب وللذات، وعلى الثاني (٣) فلا محالة أن يكون اللفظ موضوعاً لواحد من تلك المعاني اذ المفرد (٤) قسم من اللفظ الموضوع ، ثم انه ان استعمل في معنى آخر (٥) فان اشتهر في هذا المعنى الثاني وترك استعماله في المعنى الاول بحيث يتبادر منه المعنى الثاني اذا أطلق مجرداً عن القراين فهذا يسمى منقولا (٦) وان لم يشتهر في الثاني ولم يهجر في الاول بل يستعمل تارة في الاول واخرى في الثاني ، فان استعمل في الاول أي المعنى الموضوع له يسمى اللفظ حقيقة، وان استعمل في الثاني الذي هو غير الموضوع له يسمى مجازاً .

---

(١) حاصل هذا التقسيم ان المفرد المتكثر المعنى على ثلاثة أقسام أ ـ مشترك ب ـ منقول ج ـ حقيقة ومجاز .

لان المعاني الكثيرة أما أن يكون كلها موضوعاً له اللفظ مستقلا فهو المشترك أو بعضها كذلك وهو ان اشتهر في المعنى الغير الموضوع له بحيث ترك الموضوع له فهو المنقول وان لم يكن بتلك الشهرة في غير الموضوع له فهو حقيقة ومجاز .

(٢) أى من غير ملاحظة مناسبة بينه وبين معنى آخر كما في المجاز والمنقول .

(٣) أى بألا يكون موضوعاً لجميع المعاني .

(٤) يعني لما كان هذا التقسيم للمفرد لقوله سابقاً (والا فمفرد وهو ...) والمفرد قسم من أقسام الموضوع لقوله فيما تقدم (والموضوع ان قصد ...) فالمقسم الاصلي هو اللفظ الموضوع فيجب تحقق الوضع في جميع أقسامه ومن جملة أقسامه أقسام متكثر المعنى فلوكان واحد من المعاني الكثيرة غيرموضوع كان خارجاً من المقسم .

(٥) غير الموضوع له .

(٦) لانتقال اللفظ من المعنى الأصلي « الموضوع له » الى المعنى الاخر بالشهرة.

ـد بوضع اللفظ
ن واحد ابتداء ان لا يكون النقل
خلا لابينا وضاعها وحاصله ان اللفظ الموضوع
ا ة معان متعددة لم يتخلل النقل بينها مشترك
نسبة اليها وان كان لهذا اللفظ معنا اخرى تخللها النقل بينها فيكون
و لا بالنسبة اليها او حقيقة او مجاز فان التقسيم اعتباري لاعتبار الاقسام ام الا
عتبار قيد الحيثية فلا اشكال ولا التحكم بكنجر بالنسبة الى النهر الصغير والشخص الانساني
المسمى به وبزيد وانحل من المشترك على ما حققه بعض المحققين مير ابو الفتح
احتراز عن نحو اسماء الاشارة على مذهب غير المصنف واسماء الاجناس على رأي من قال بوضعها للجزئيات فتامل
بتجريني ١ احتراز عن المنقول بتجريني (اي من غير تخلل النقل بين الاول والثاني بالمعنى الاعم فافهم منه لجي
الكلمة او رفع الايجاب الكلي فيكون حاصل العبارة ليس كل من تلك المعاني موضوعا له شرح
فقال المصنف في شرح الملخص ان الواضع ان وضع اللفظ بازاء كل واحد من تلك المعاني على السواء فمشترك بسواء كانت من لغة واحدة كلها او مختلفة
معناه ان اللفظ الواحد اذا كان له معان كثيرة يقال له المشترك سواء كان وضعه لتلك المعاني من وضع واحد ومن لغة واحدة كالعين فانها لمعان كثيرة في لغة
للعبارة او وضع في لغة بازاء احد من تلك المعاني وآخر في لغة اخرى بازاء معنى آخر كالسير فانه موضوع في العربية لمعنى معروف وفي التركية لواحد من العدد
عماد الدين ٥ على سبيل منع الخلو انه يجوز الجمع كما في المنقول بتجريني ٦ جواب عن سؤال مقدر يقال ان قولك او لا يكون كذلك وهو في قوة او لا يكون موضوعا
لكل واحد من تلك المعاني ابتداء كما يحتمل رجوع النفي الى القيد كذلك يحتمل رجوعه الى المقيد اعني قولك موضوعا فكيف يصح قولك لا محالة وتوجيه الجواب
انه وان احتمل ذلك ظاهرا الا ان كون المراد قسما من اللفظ الموضوع للمعنى قرينة مانعة عن هذا الاحتمال واقول قد صرح الشيخ عبد القاهر بانه اذا
النفي على كلام فيه قيد يرجع النفي الى القيد فقط فاذا قلت ما جاءني القوم اجمعون كان نفيا للاجتماع عبد اللطيف سواء لم يجئ القوم اصلا او
لا بالاجتماع لان الصدق هنا لا يتوقف على وجود الموضوع شرح ٩ اما الحقيقة فلانها من حق فلان الامر اي اثبته
حقيقته اذا كنت فيه على يقين اذا كان اللفظ مستعملا في موضعه الاصلي فهو شيء مثبت في مقامه ومعلوم الدلالة في تلك
وهذا اشارة الى ان المختار عندي المعنى الثاني واما المجاز فمن جاز الشيء الامر اذا تعداه واذا استعملوا
المجاز فتعمل بمكانه الاصلي فنقول فيجعل الحقيقة فعيلة بمعنى المفعول مأخوذة من حق
باحد المعنيين الماضيين وصب ان نجعل التاء للنقل من المعنى الوصفية الى الاسمية
الذبيحة او نجعل الحقيقة في الاصل جارية على الموصوف المؤنث لا لا مذكر
في موت بمنزلة بين اسماء فقولنا شيء مثبت في مقامه اذ
الى اختيار المعنى الاول كالتيراثاني الى الاث
متروقولنا قد جاز مكانه ا
الى المجاز معد
بعد

اسم الفاعل
الى اللفظ المذكور وما كان
من انه يمكن ان يكون اسم مكان بناء
انا المتكلم جاز في هذا اللفظ عن معناه الاصلي الى م
آخر فهو محل الجواز لا يوجد عبد اللطيف
الا كالاسد فانه وضع اولا للحيوان المفترس ثم نقل منه الى الرجال
فاستعماله في الاول بطريق الحقيقة وفي الثاني بطريق المجاز منه
او المراد بالمجاز اعم من الكناية والمجاز اما بطريق عموم المجاز او باصطلاحهم في المجاز
الى هنا اي مرة ٥
١٢ قوله فهذا الناقل اما اهل الشرع الخ احسن واولى من تفسير البعض لما قاله المصنف ينسب الى الناقل حيث قا
فيه ينسب الى الناقل سواء كان شرعيا او عرفا عاما كان او خاصا مع انه لا يخلو من الكدشة الا ان يقال انه اراد الناقل مجازا ابدا ه
ان الشرع وما عطف عليه من مقابليه ليست بنواقل في نفس الامر الا انها قد ينسب النقل اليها مجازا لكونها محال النقل بتجويزي
١٣ كالصلوة فانها في اللغة الدعاء فنقله الشارع الى الاركان المخصوصة منه ١٧ فلا يقال ان الناقل للمنقول الشرعي لكونه اشرف
١١ اقل من حيث انه من الشرع غير الناقل للخيره وان العرف لكونه متبادرا منه العرف العام لا يصح تسميته الا بالاصطلاح
فعلى هذا يتوجه التسامح صحيحا جدا ١ سنه دى ١١ بتبنه وهو النقل من اللغة الى اللغة كالحقيقة اللازمة للفظ الايمان
المستعمل في التعريف طرهو مجاز او مشترك او منقول فالصواب ليس الا الثالث لملاحظة المعنى الاول اعني الامنية
فيه واما على ما قاله بعض في تعريف المنقول ان يكون اللفظ مستعملا في اصطلاح بين بمعنيين حقيقيين ونقل من احدهما الى الآخر
لمناسبة بينهما فيخرج ذلك من المنقول لنخرج عند العلم المرتجل يختص لمعنى غير ولتشخص انسلاخ الا ان يقال بتجويزي
الاصطلاح من الحقيقي والاعتباري ويأخذ المناسبة في المرتجل مع عدم ملاحظة ما هو شأن الارتجال والتعبير والرسم
١٤ كالدابة فانها في اصل اللغة لكل ما يدب على الارض ثم سماه العام اذات القوائم الاربع من البغال والحمير منه
١٥ كالنقل فانه في اللغة لما صدر عن الفاعل كالاكل والسير ونقله النحوي الى الكلمة المخصوصة منه
١٦ اى الى التفصيل المار من قوله اعلم ان اللفظ اما ان يكون المستنبط اه سنه دى ص ٥١
فتح بذلك تنبيها على ان النبهم من اللفظ غير محصور في مفهوم الجزئي والكلي
عبد اللطيف منه اى من حيث هو والا فان كان مفهوم الجزئي تقسيم الى الجزئي
الكلي تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره او بالعكس فكذلك او
احدهما حقيقة وفي الآخر مجاز فيلزم اجتماع الحقيقة
المجاز او في كليهما حقيقة فيلزم استعمال
مشترك في معانيه والكامل ان ...

فمنقول ينسب الى الناقل والا فحقيقة ومجاز (فصل) المفهوم ان

ثم اعلم : ان المنقول لابد له من ناقل من المعنى الاول المنقول منه الى المعنى الثاني المنقول اليه، فهذا الناقل أما أهل الشرع (١)، أوأهل العرف العام (٢)، أوأهل العرف الخاص واصطلاح خاص (٣) كالنحوي مثلا فعلى الاول يسمى منقولا شرعياً، وعلى الثاني عرفياً وعلى الثالث اصطلاحياً، والى هذا أشار بقوله ينسب الى الناقل (٤) .

فى الكلى والجزئى

قوله: (المفهوم) أي ما حصل عند العقل (٥)، اعلم ان ما استفيد من اللفظ (٦)

---

(١) كلفظ الصلاة الموضوع فى الاصل للدعاء ثم نقله أهل الشرع الى الركعات المخصوصة والحج الموضوع للقصد ثم نقلهاهل الشرع الى المناسك المخصوصة فيكون منقولا شرعيــاً .

(٢) أى أهل اللسان عموماً كالعرب مثلا نحو دابة فانها موضوعة فى الاصل لكل مايدب « يتحرك » فى الارض ثم نقله أهل اللسان « العرب عموماً » الى الجاموس خاصة فيكون منقولا عرفياً .

(٣) الاصطلاح من الصلح لتصالح جماعة وتسالمهم واتفاقهم على أمر كتوافق النحاة مثلا على أن يكون المبتدأ اسماً لما وضع أولا ليحكم عليه : عطف بيان للعرف الخاص ومنه لفظ الفعل الموضوع فى اللغة للمصدر ثم اصطلح الصرفيون على أن يكون اسماً للحدث المقترن بالزمان فهو منقول صرفى ومنه المبتدء الموضوع لغة لكل مايبتدء به ثم نقله النحاة الى المبتدء الخاص فهو منقول نحوى وهكذا .

(٤) فيقال منقول شرعى أو صرفى أو نحوى .

(٥) عند اطلاق اللفظ .

(٦) كلفظ زيد بالنسبة الى شخصه الخارجى فمن حيث ان شخصه يفهم ويأتى فى ــ

امتنع فرض صدقه على كثيرين. فجزئي والا كلي امتنعت افراده أو أمكنت ولم توجد أو وجد الواحد فقط مع امكان الغير أو امتناعه.

باعتبار انه فهم منه يسمى مفهوماً، وباعتبار انه قصد منه يسمى معنى وباعتبار ان اللفظ دال عليه يسمى مدلولا.

قوله : (فرض صدقه على كثيرين) الفرض ههنا بمعنى تجويز العقل لا التقدير فانه لايستحيل تقدير صدق الجزئي على كثيرين[(١)].

قوله: (امتنعت أفراده) كشريك الباري عز اسمه[(٢)].

الذهن عند اطلاق لفظه فهو مفهوم له ومن حيث ان لفظ زيد يدل على الشخص فهو مدلول له ومن حيث ان الشخص معنى ومقصود للمتكلم عند اطلاق لفظ زيد فهو « شخص زيد » معنى لفظ زيد فالمدلول والمعنى والمفهوم شيء واحد والفرق بالاعتبار كالفرق بين الصدق والحق.

(١) فان الفرض بمعنى التقدير يتمشى في المحالات أيضاً فيمكن أن نفرض ان الضدين يجتمعان مثلا.

واعلم ان مراد المصنف من هذا الفصل ان الجزئي والكلي الذين هما مدار البحث في المسائل المنطقية ما كان جزئياً أو كلياً بحسب ما يستفاد ويفهم من اللفظ لا بحسب الوجود الخارجي فاذا أطلق لفظ و لم يجوز العقل بحسب الفهم من اللفظ صدقه على كثيرين كلفظ زيد مثلا فهو جزئي لكونه علماً وان لم يكن له وجود خارجاً وطير العنقاء مفهوم كلي لكونه نوعاً من الطير وان لم يوجد له فرد في الخارج أو كان له فرد واحد فقط كما لو انعدم جميع أفراد الانسان ولم يبق منها الا واحد لم يخرج الانسان عن كونه كلياً لتجويز العقل صدقه على كثيرين حتى لو كان وجوده محالا عقلا كشريك الباري ففهم الكلية والجزئية من اللفظ لاعلاقة له بوجود معناه في الخارج وعدم وجوده.

(٢) وكالضدين المجتمعين فانها كليات مفهوماً وان كانت ممتنعة وجوداً.

ای من السامع بنجوینی

ای من المتکلم بنجوینی

ای فی مقام تقسیم المفهوم الی الجزئی والکلی بنجوینی

فی الخارج

عه ١

فائدة اعلم ان

الجزئي يباين الكلي فلا يجامع

شيئا من اقسامه وان المتواطئ ......

والمشكك متباينان فلا يجتمعان في شيء واحد

والمشترك فقد يكون جزئيا بحسب كلا معنييه كزيد

واما المشترك فقد يكون كليا بحسبهما كالعين وقد يكون كليا

اذا سمي به شخصان وقد يكون كليا بحسب احد معنييه وجزئيا بحسب الآخر كلفظ الانسان اذا جعل علما لشخص واذا

اعتبر معناه الكلي يكون متواطئا وقس على ذلك حال المنقول فانه يجري فيه هذه الاقسام

فيه فيجوز ان يكون المعنيان المنقول عنه والمنقول اليه جزئيين او كليين او احدهما جزئيا والآخر كليا

نعم المنقول والمشترك متباينان ولا يجتمعان وكذا الحقيقة والمجاز د سيد

سه والكلي ينقسم الى الذاتي والعرضي وهما الى الكليات الخمس الآتية كما يعلم من بيان تلك شـ ٨

م. بان امتنع بحكم العقل بعد قد يصدق بعد تصوره على الكثرة من الافراد بمعنى ان سبب الامتناع ليس الا مجرد تصوره ومعرفة ذلك

بتعيين العقل عن الخصوصيات العقل المقارنة له وبانحصار النظر في الصورة العقلية بان يجعل الامتناع المار فهو المطلق لا يقال ان فرض صدقه

على الكثرة ممكن كالكلي لكونه واقعا بالمقدم والتالي للقياس الشرطي كما في ان كان زيد صادقا على الكثرة لم يكن جزئيا لان الفرض

كما افصح به المحشي بمعنى التجويز لا التقدير ويجوز ٥ اي التصور ٤ امتنعت موجبة كلية وقوله

بل كما تقدر وتقول ان كان زيد كليا فهو متواطئ تامل [redacted] سلب الجزئي ا مير سيد

امكنت افراده بحيثها ورفع الايجاب الكلي يتحقق في ضمن سلب الجزئي ا مير سيد

كما باستغراق المجموعي قيل او مايقال من ان ذكر الفرض مستدرك لان ثبوت

الفرض في نفس الامر انما هو اعتبار ثبوت المفروض كذلك فالاخص

ان يقال ان امتنع صدقه على كثيرين في جزئي اي عند العقل

بمجرد النظر اليه فنفيه لان الفرض في نفس الامر

انما يتحقق ثبوته بفرض الفارض

لا غير ميرجرجاني

وقيل ان اريد
بالامكان الامكان العام و
بسلب الضرورة عن احد الطرفين فلا
قسم منه وقد جعل قسيماً له فيلزم ان يكون
قسم الشئ قسيماً له او الامكان الخاص وسلب الضرورة
عن الطرفين فالواجب قسيم له وقد جعل قسماً منه فيلزم ان يكون قيد
الشئ قسماً منه واللازمان باطلان فكذا التقسيم واجيب بان المراد بالامكان
العام المجيب وهو سلب الضرورة من طرف المخالف اعني جانب العدم فيكون شاملاً للواجب
والممكن الخاص لان ما لا يكون عدمه ضرورياً اما ان يكون وجوده ضرورياً وهو الواجب اولا وهو الممكن
الخاص وانما يكون الامتناع قسيماً منه اذا الخاص مطلقاً اعم من الايجاب والسلب فتامل بتحريرين
٥ في التقسيم فالنتان احدهما ان الامكان ليس بمعنى الامكان العام مطلقاً حتى يلزم كون قسيم الشئ قسيماً ولا
بمعنى الامكان الخاص حتى يلزم كون تقسيم الشئ قسماً از الواجب قسيم له مع ان الممتنع جعله قسماً منه بل
بمعنى الامكان العام المقيد بجانب الوجود والاخرى ان الامكان لكونه بمعنى عدم الامتناع يفيد رفع الايجاب
الخ فلا يرد ان الواجب ليس جميع افراده ممكناً بتحريرين هله كما قال بعض امكان الشئ سلب امتناعه
كزيد كاتب بالامكان العام بمعنى ان الكتابة غير مستحيلة له او بمعنى سلب الضرورة كما قاله جمهور العلماء
امكان الشئ سلب ضرورة خلافه بمعنى ان سلب الكتابة عنه ليس ضرورياً فكل محتمل معنا منه
٧ وكالجبل من ياقوت جلال ٧ وكالنهر من عسل او لبن لكاتبه
صر ١٥

قوله: (أو أمكنت[١]) أي لم يمتنـع أفراده في الخارج ، فيشمل الواجب والممكن الخاص كليهما .

قوله: (ولم يوجد) كالعنقاء[٢] .

(١) الممكن الخاص ما لايمتنع وجوده ولا عدمه كالعالم ما سوى الله والممكن العام ما لم يمتنع وجوده سواء لم يمتنع عدمه أيضاً كالممكن الخاص أو امتنع عدمه كالواجب فالممكن العام يشمل الممكن الخاص والواجب كليهما بمعنى ان الممكن الخاص ممكن عام وكذا واجب الوجود أيضاً ممكن عام .

وان شئت فقل ان الممكن الخاص ما سلب عنه الضرورة فى الطرف الموافق والمخالف والممكن العام ماكانت الضرورة مسلوبة عنه فى الطرف المخالف فقط سواء كان الطرف الموافق مسلوب الضرورة أم لا « والمراد من سلب الضرورة عدم الوجوب».

والمراد بالطرف الموافق هو الوضع الموجود فى القضية فعلا والمخالف خلافه فان كانت القضية موجبة فالموافق لها هو الايجاب و المخالف السلب و ان كانت سالبة فالموافق هو السلب والمخالف هو الايجاب .

فالممكن الخاص نحو قولنا الانسان موجود بالامكان الخاص فان الطرف الموافق لها وهو وجود الانسان غير ضرورى كما ان الطرف المخالف « عدم وجود الانسان » أيضاً غير ضرورى .

ونفس هذا المثال « الانسان موجود » ممكن عام أيضاً لعدم ضرورة الطرف المخالف كما ذكر ويكفى ذلك لصدق الامكان العام وان كان الطرف الموافق أيضاً غير ضرورى .

كما انه « الممكن العام » صادق على الواجب أيضاً كقولنا الله موجود فان طرفها المخالف وهو عدم وجود الله غير ضرورى لعدم امتناع وجوده وهذا المقدار كاف لصدق الممكن العام وتفصيل ذلك فى باب القضايا .

(٢) طائر خيالى لم يوجد منه فى الخارج فرد ولكن مفهوم لفظه كلى ويمكن عقلا وجوده فى الخارج أيضاً .

أو الكثير مع التناهي أو عدمه والكليان ان تفارقا كلياً فمتباينان والا فان تصادقا كلياً من الجانبين فمتساويان ونقيضاهما كذلك

قوله: (مع امكان الغير) كالشمس (١) .

قوله: (أوامتناعه (٢)) كمفهوم واجب الوجود .

قوله: (مع التناهي) كالكواكب السبع السيارة (٣) .

قوله: (أوعدمه) كمعلومات الباري (٤) عز اسمه ، وكالنفس الناطقة (٥) على مذهب الحكماء .

---

(١) فان لفظ الشمس ليس علماً للشمس الموجودة في عالمنا بل اسم جنس لكل كبير غني بنوره فهي مفهوم كلي يجوز العقل صدقها على كثيرين ولا يمتنع وجود أفراد كثيرة منها من الخارج ، لكن لم يوجد منها الا فرد واحد فقط .

(٢) أي امتناع الغير فان مفهوم الواجب كلي أي كل ما وجب وجوده و لكن لم يوجد منه الا فرد واحد هو الله سبحانه ويمتنع وجود فرد آخر منه عقلا لانه يلزم منه تعدد الالهة وهو محال (ولو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا) .

(٣) فان الكوكب السيار مفهوم كلي يجوز العقل أن يكون له أفراد كثيرة ووجد منه الكثير وهو السبعة لان الكثير في مقابل الواحد لكنه متناه أي محدود بسبعة لا أكثر .

(٤) لانها غير محدودة بحد فلا يقال انه سبحانه يعلم ألف شيء أو ألفين مثلا وذلك لان علمه سبحانه متعلق بالمستقبل كتعلقه بالماضي والحال فمعلوماته أبدى كعلمه بخلاف مخلوقات الباري فان المخلوق يصدق على ما خلق في الماضي والحال فقط ولا يصدق مالم يخلق بعد .

(٥) لاشك في ان النفس الناطقة أي الانسان مجرداً عن الجسم شيء مغاير للجسم وانما هي حالة في الجسم حلولا دقيقاً يوهم الجاهل اتحادهما أو تركيبها والحال انه لا هذا ولا ذلك بل هما مصاحبان كمصاحبة الجسم للثوب ولهذا نضيف اليناأجسامنا فنقول رأسي ورجلي ويدي ولا يضاف شيء الى نفسه بل الى غيره —

في النسب الاربع

قوله: (والكليان ان تفارقا كلياً من الجانبين فمتباينان) أي كل كليين لابد من أن يتحقق بينهما احدى النسب الاربع التباين الكلي، والتساوي، والعموم المطلق، والعموم من وجه.

وذلك لانهما اما أن لا يصدق شيء منهما على شيء من أفراد الاخر، أو يصدق فعلى الاول فهما متباينان، كالانسان والحجر (١)، وعلى الثاني فاما أن لا يكون بينهما صدق كلي من جانب أصلا (٢) أويكون (٣)، فعلى الاول فهما أعم مطلقاً وأخص من وجه كالحيوان والابيض (٤) ؛ وعلى الثاني (٥) فاما أن يكون الصدق الكلي من الجانبين أو من جانب واحد، فعلى الاول فهما متساويان ؛

وانما اختلفت الفلاسفة في انها أي النفوس الناطقة هل لها وجود قبل أن تحل الابدان أو انها توجد عند وجود المحل أي البدن.

فذهب الحكماء منهم على الاول وأضافوا ان وجودها نحو وجود لايحد بحد ولا يعد بعد فهي موجودة غير محدودة وهذا الذي أشار اليه المحشي.

وأما المتألهون منهم فذهبوا الى الثاني وانها محدودة بخلق أول انسان وموت آخر انسان وتفصيل الكلام في محله.

(١) لعدم صدق الانسان على شيء من أفراد الحجر ولا الحجر على شيء من أفراد الانسان.

(٢) بل الصدق من الجانبين جزئي.

(٣) أي الصدق الكلي.

(٤) فانه يصدق الحيوان على الابيض وكذا الابيض على الحيوان لكن جزئياً لا كلياً لوجود الحيوان غير الابيض والابيض غير الحيوان كالبقر الاسود والثلج.

(٥) أي فيما اذا كان بينهما صدق كلي.

أو من جانب واحد فأعم وأخص مطلقاً ونقيضاهما بالعكس

كالانسان والناطق (١) وعلى الثاني (٢) فهما أعم وأخص مطلقاً ، كالحيوان والانسان .

فمرجع التساوي الى موجبتين كليتين نحو: كل انسان ناطق، وكل ناطق انسان .

ومرجع التباين الى سالبتين كليتين نحو: لاشيء من الانسان بحجر ولا شيء من الحجر بانسان .

ومرجع العموم والخصوص مطلقاً الى موجبة كلية موضوعها الاخص ومحمولها الاعم وسالبة جزئية موضوعها الاعم ومحمولها الاخص نحو: كل انسان حيوان، وبعض الحيوان ليس بانسان .

ومرجع العموم من وجه الى موجبة جزئية وسالبتين جزئيتين نحو : بعض الحيوان أبيض (٣) ، وبعضه ليس بأبيض (٤) ، وبعض الابيض ليس بحيوان (٥) .

قوله : (ونقيضاهما كذلك) يعني ان نقيضي المتساويين (٦) أيضاً

(١) فان كل انسان ناطق وكل ناطق انسان .

(٢) أي فيما اذا كان الصدق الكلى من جانب واحد .

(٣) كالبقر الابيض .

(٤) كالبقرة السوداء والانسان الاسود .

(٥) كالثلج والقرطاس .

(٦) كاللاانسان واللاناطق .

١٢) التفصيل المذكور
بالتناقض ليس بشئ
في باب التناقض ليس بمجرد الاصطلاح اذ لكل احد
لكن الاعتبار الصادر منا مجرد الاصطلاح ولا مشاحة في الاصطلاح
وان كان مبرهنا ولا مشاحة ، تجريني
ان يصطلح على ما يشاء اذ كما اختلف ذات صدق ومنه الموضوع على ذاته
مطلقتين او ممكنتين اذ كما اختلف كذلك اختلف في الجهة من باب النسب بين الكليات
والانصاف به حل هو بالفعل او بالامكان كذلك والكل موجه ومبرهن كما في محله عبد اللطيف
لان الشيخ على الاول والنارابي على الثاني والكل موجبتين آ . وكذا البداق تجريني
٢) اي ماتحقق حين تحقق التساوي والمراد به الموجبتين شرطيتين كليتين وعليه فقس تجريني
٢) اي حمليتين اذ كلامنا في المفردات واما التساوي بين النقيضين بالنسب بين النقيضين ليس الا التحقق واما المنظور اليه
٥) خر كلما تحقق هذه القضية تحقق هذه التنبيه لان المتطلع اليه في النسب بين احدهما ونقيض الآخر مباينة كما ان بين عين الاخص المطلق
بين المفردات فالكل ليس الا تجريني منه ٥ مطلقتين عامتين تجريني ٥ وبينهما عين احدهما ونقيض الانسان انما يحمل بان يكون المراد منه النطق الخلقي
ونقيض الاعم مباينة تجريني ٥ ولا يذهب عليك ان الناطق اذا كان من النطق الظاهري فمساو وانه مع الانسان في الطير الذي يسمى بالطوطي فان له النطق
المسمى بالنطق الطبع والنطق بالقوة وان لم يعتبر بذلك اذا افترق الناطق عن الانسان الاكبر لانه لا نطق له بحسب الظاهر ويجتمعان في زيد الناطق فان بينهما عموما وخصوصا
التعلمي لا الخلقي وافترق الانسان عن الناطق في الانسان الاكبر لانه لا نطق له بحسب الظاهر ويجتمعان في زيد الناطق والدوام مرجح
منوجه تجريني ولا يخفى عليك ان اعتبار الاطلاق العام لجهة النسبة في جميع مرجح الموجبة كلية او جزئية والدوام مرجح
السالبة كذلك انما هو لان الموجبة من لوازمها الفعل اذ يكفيها تحققه واحدة لصدقها كما في زيد مناسب فهذه القضية
صادقة بثبوت الضرب لزيد ولو آن فتقيد بتقيد الفعل واما السالبة فلان لازمها الاستغراق في جميع الازمنة
كشهادة زيد لعمرو في امس وقوله اشهد ان عمرا ليس مدينا لبكر فيلزم لصحة تلك الشهادة برائة
عمرو في جميع الازمنة عن دين بكر فتقيد بالدوام وما يقال انه اختلف في الجهة في النسب
وما قيل من اعتبار التناسب بين الموجبة والسالبة والفعل والدوام
لان النقيض للاول الثاني وللثالث الرابع وبالعكس ١٢)
٧ مطلقة عامة من احد الطرفين وبالجزئية
من الطرف الآخر تجريني
ص ٥٦

ـه لان العول
تا عنا جميع
ا ذا الان مسلوتا عنا وصفه
افراد الاكبر كان للوصف ومنا ثبوته للوصف
ايضا والا يلزم الاكبر لان العرض مجردا عن الافراد ليس
يلزم ثبوته لذات الافراد فيلجى ٦ فاكاملة من ضرب الكبريات
بموجود بل موجود في ضمن الافراد الممكنتين والدائمتين ستة وستون
الممتنع احد عشر منتجات من ماعدا المذكورة فيها والساقطة من ضرب الكبريات التسعة
ضربا منتجا لحصول المنافاة ستة وثلاثون ضربا يتشدى
في المقدمات الاربعة ليس بانسان بالفعل وكل ناطق انسان دائما فبعض الحجر ليس بناطق دائما هذا
م نحو بعض الحجر ليس الرابع المركب من سعتي السالبة الجزئية والكبرى الموجبة الكلية لا دركا ـم اما اذا
من الشكل الثالث من المشروطتين اي الخاصة والعامة فظروا اما اذا كانت ضرورية مطلقة فلعدم انفكاك الضرورية الوصفية
كانت الكبرى احدى ب مثل ذلك ينجرني ـم التي من جملة السوالب المنعكسة فان السوالب المذكورة ثلثة
عن الذاتية والكلام في دوام الايجاب والمشروطتان وثلثة منا دائمة وهي الدائمة المطلقة والعرفيتان
منا ضرورية وهي ضرورية المطلقة والمشروطة عامة او مشروطة خاصة او ضرورية مطلقة فان الضرورة الذاتية وصفتيه بالاولى فيلجى
ـه كما اذا كانت الكبرى مشروطة
ص ١٨٦

ای ذا الذات
الکبری ضروریة او مشروطة
عامة او خاصة ٣ اذ کانت الکبری
دائمة او عرفیة عامة او خاصة وتلخی
اذ فان الدوام الذاتی دوام وصفی ایضا منه
عم ای فعلیة السلب ای مطلقة عامة وهو ماعداها من الموجهات
الباقیة وتلخی ٤ اشارة الی الامر الاول من الشرط الثانی من شرطی الشکل
الثالث فی باب التنافی تبیین ٥ نحو کل کاتب متحرک الاصابع بالامکان ولا شئ من ساکن
الاصابع متحرک الاصابع بالضرورة مادام ساکن الاصابع. حد امثال الشکل الثانی ومن ضربه الاول
لا ادری ٦ هذا هو الثانی من الثانی من شرطی الشکل الثالث وتلخی ٦ فهذه ستة ضروب حاصلة من ضرب المغروب
الممکنتین فی الکبریات الثلثة تبیین ٧ مثاله کل انسان کاتب بالامکان ولا شئ من ساکن الاصابع بکاتب بالضرورة
مادام ساکن الاصابع ینتج لاشئ من الانسان بساکن الاصابع بالامکان تبیین . الا ان الحکم فی المشروطة ضرورة
الوصف بخلاف الضروریة لان الحکم فیها بضرورة الذات فیحتاج الی التاویل لیتحقق تنافی الوصفین فی المتدامتین مبادر
[ای وصف الاوسط ووصف الاکبر تبیین]
لسلب ضرورة الوصف فی ذات الوصف العنوانی تبیین
٢ لان تحقق الوصف مسبوق بتحقق الذات لا تحیز. ووجوده تابع لتحیز. ووجوده فکلما تحقق الوصف فقد تحقق قبله
الذات لان جمیع انحاء الوصف بعض من انحاء الذات فالذات لازم للوصف وهو ملزومه تبیین
صب ١٨٧

٩ وههنا مباحثة

تقديره ان يتراءى ان المدعي الذي..

هو الموجبة الكلية القائلة بأن نقيضي

المتساويين متساويان بطلانه ظاهر بالمفهومات الشاملة

لانها متساوية مع ان نقيضها ليست كذلك كاللاشئ واللاممكن

لانه اذا قلنا بعض اللاشئ ليس بلاممكن يستلزم بعض اللاشئ ممكن

الايقال بتخصيص الدعوى بغير نقائضها ينجر هـ لان هذه القضية سالبة

معدولة محمولها وهي تقتضي الموجبة المحصلة فالمراد باللاممكن المساوي للاشئ اللاممكن

العام. والالم يصدق في جميع الافراد والمراد بان بعض اللاشئ ممكن هو مفهوم اللاشئ لصدق تعريف الممكن

عليه يشترط ا-وهو اللاانسان مع الانسان مثلا ينجريني ٢ اى صدق احد النقيضين مع عين الآخر يرجح آه منه

هذه مثلا يصدق كل لاانسان لاناطق وكل لاناطق لاانسان والا فيصدق بعض اللاانسان ليس بلاناطق وبعض اللاانسان ناطق فبعض

الناطق لاانسان ان هف وههنا شك مشهور وهو ان بعض اللاانسان ليس بلاناطق لايستلزم بعض اللاانسان ناطق لان السالبة المعدولة المحمول

اعم من الموجبة المحصلة لصدق الاول بانتفاء الموضوع بخلاف الثاني فربما كان نقيض المتساويين لا وجود له بحسب نفس الامر كنقائض المفهومات

الشاملة كاللاشئ واللاممكن فان قيل بعض اللاشئ ليس بلاممكن يستلزم بعض اللاشئ ممكن وزيد عليه المنع المذكور وقد يجاب بتخصيص

الدعوى بنفي تناقض الامور الشاملة فان تناقض غيرها يعد لامحالة على شئ ما فيكون الموضوع موجودا وعند وجود الموضوع متلازم السالبة

المعدولة المحمول والموجبة المحصلة وما يترى منه انه يجب عموم قواعد الفن فانما هو بحسب الطاقة ولا طاقة لنا بادخالها في القواعد

لاختلافهما في احكامها مع احكام غيرها ولا غرض من يعتد به في البحث عن تلك النقائض حتى يبحث عنها استقلالا فلا بأس

باعتبارها وقد يجاب بان القضية المذكورة ليست معدولة المحمول بل سالبة المحمول والموجبة السالبة

المحمول في قوة السالبة فيصدق بانتفاء الموضوع فيكون السالبة السالبة المحمول في الموجبة

ومستلزمة لها جلال ٢ اى بعكس الـ ـن لا بعكس الاعم والاخص والا

فنقيضاهما ايضا اعم واخص ادم ٢ اشارة الى ان مرجع الاول الى الموجبة

الكلية والثاني الى السالبة الجزئية ينجريني ٥ لصدق نقيض

الاخص عن عين الاعم كالانسان فانه يصدق على

عين حيوان ولا يصدق عليه اللاحيوان

والا لزم اجتماع النقيضين

صـ٧

متساويان أي كلما صدق عليه أحد النقيضين (١) صدق عليه نقيض الاخر (٢) اذ لو صدق أحدهما بدون الاخر لصدق مع عين الاخر (٣) ، ضرورة استحالة ارتفاع النقيضين (٤) فيصدق عين الاخر بدون عين الاول (٥) لامتناع اجتماع النقيضين (٦)، وهذا يرفع التساوي بين العينين، مثلا لو صدق اللاانسان على شيء ولم يصدق عليه اللاناطق لصدق عليه الناطق ، فيصدق الناطق عليه هيهنا بدون الانسان ، هذا خلف (٧).

قوله: (ونقيضاهما بالعكس) أي نقيضا الاعم والاخص مطلقاً أعم وأخص مطلقاً لكن بعكس العينين فنقيض الاعم أخص ونقيض الاخص أعم بمعنى ان كلما صدق عليه نقيض الاعم صدق عليه نقيض الاخص وليس كلما صدق عليه نقيض الاخص صدق عليه نقيض الاعم .

---

(١) كاللاانسان .

(٢) كاللاناطق .

(٣) يعني اذا صدق اللاانسان مثلا ولم يصدق معه اللاناطق يجب أن يصدق هناك الناطق لان اللاناطق والناطق نقيضان لايمكن ارتفاعهما فصدق اللاانسان مع الناطق فصدق أحد العينين « الناطق » بدون العين الاخر « الانسان » لوجود نقيضه هنا وهو اللاانسان والنقيضان لا يجتمعان وصدق أحدالعينين بدون الاخر ينافي التساوي المفروض بينهما .

(٤) وهما اللاناطق والناطق مثلا اذ لايخلو الشيء من كونه ناطقاً أو لاناطق .

(٥) أي الناطق بدون الانسان .

(٦) يعني مع صدق اللاانسان لا يمكن صدق الانسان لكونهما نقيضين ويستحيل اجتماعهما .

(٧) يعني صدق الناطق بدون الانسان خلاف لفرض تساويهما .

أما الاول(١) : فلانه لو صدق نقيض الاعم على شيء بدون نقيض الاخص لصدق مع عين الاخص فيصدق عين الاخص بدون عين الاعم ، هذا خلف(٢) مثلا لو صدق اللاحيون على شيء بدون اللاانسان (٣) لصدق عليه الانسان و يمتنع هناك صدق الحيوان لاستحالة اجتماع النقيضين فيصدق الانسان بدون الحيوان .

وأما الثاني(٤) : فلانه بعدما ثبت (٥) ان كل نقيض الاعم نقيض الاخص(٦) لو كان كل نقيض الاخص نقيض الاعم لكان النقيضان متساويين فيكون نقيضاهما وهما العينان متساويين كما مر وقد كان العينان أعم وأخص مطلقاً

---

(١) وهو كلما صدق عليه نقيض الاعم صدق عليه نقيض الاخص .

(٢) أى خلاف الفرض اذ الفرض ان هذا أخص من ذلك ومقتضى ذلك أن يصدق الاعم فى كل مورد صدق الاخص .

(٣) المدعى انه لو صدق اللاحيوان « نقيض الاعم » على شيء لصدق اللاانسان « نقيض الاخص » على ذلك الشيء فان لم يصدق اللاانسان وجب صدق الانسان لانهما « الانسان واللاانسان » نقيضان والنقيضان لا يرتفعان .

فصدق اللاحيوان مع الانسان و لا يمكن هنا صدق الحيوان لوجود نقيضه « اللاحيوان » و النقيضان لايجتمعان فحصل صدق الانسان بدون صدق الحيوان و هذا خلاف الفرض اذ الفرض ان الانسان أخص من الحيوان ويستحيل صدق الاخص بدون صدق الاعم .

(٤) أى ليس كلما صدق عليه نقيض الاخص صدق عليه نقيض الاعم .

(٥) فى الشق الاول .

(٦) يعنى أثبتنا فى المقدمة الاولى ان كل نقيض الاعم نقيض الاخص « كل لاحيوان لاانسان مثلا » فلو كان كل نقيض الاخص نقيض الاعم « كل لا انسان لا حيوان » أيضاً لكان النقيضان متساوين لان الصدق من الجانبين هو شأن المتساوين .

واذا كان النقيضان متساوين يلزم أن يكون نقيض النقيضين أيضاً متساوين ونقيض النقيض هو العين مع ان الفرض كون العينين أعم وأخص مطلقاً فيكون خلاف الفرض .

٦ نا اشتمل قوله يعني على دعويين
ان كلما صدق الخ والثانية وليس
احدهما قوله كلما صدق الخ والاول بقوله اما الاول والثاني بقوله
كلما الخ اشار الى البيان الاول بقوله لكن صدق نقيض الاعم على شيء مع عين
واما الثاني فبعد اللطيف ٧ لكن صدق نقيض الاعم على شيء بدون عين الاعم ح وذلك
الأخص باطل اذ يصدق عين الأخص على شيء بدون عين الاعم كذلك لانه من لازمه
خلاف ما تقرر من انه لا يتحقق الأخص اصلياً او ظلياً ما لم يتحقق الأعم ٩ اى حين صدق اللاحيوان ان
الماهي فكذا المتقدم يتجوين ٨ لامتناع ارتفاع النقيضين ق بقرينة السابق وترك العلة فيه
على شيء بدون آه ١١ الايخفى ان في الكلام احتباكاً لانه حذف في اللاحق كلمة عليه
بقرينة اللاحق تامل يتجوين اشارة الى ان الثاني في الكلام ١٢ دعوى الاحتباك صريحاً غير مسلم بعد التامل الان يدعي مطلق العلة
١٠ هذا دليل الرافعة المذكورة في كلام المحشي ٣ من الدعويين ١٣ الى اما الثانية الجزئية يتجوين ٨ ق
١٤ اى كلما صدق عليه نقيض الاعم صدق عليه نقيض الأخص منـ ١٥ مقدم الشرطية المسبوقة لاثبات السالبة الجزئية المارة برفع التالي يتجوين
واعلم ان بين نقيض الاعم صدق عليه نقيض كل واحد من المتساويين وعين الآخر مباينة كلية اذ لو اجتمعا لصدق احد المتساويين بدون الآخر وكذا بين
نقيض الاعم وعين الأخص والالزام وجود الخاص بدون العام وبين عين الاعم ونقيض الأخص عموم من وجه وبين نقيض كل من
الأمرين اللذين بينهما عموم من وجه وبين الآخر ايضاً عموم من وجه او عموم مطلق كما في الحيوان مع نقيض الأبيض
اى اللاحيوان مع نقيض الانسان وبين نقيض كل من المتباينين وعين الآخر عموم مطلق كالانسان
والفرس واعلم ان النسب تعتبر تارة بحسب الصدق كما في المفردات او ما في حكمها
معناه الحمل ويستعمل بعلى وتارة بحسب الوجود والتحقق كما في القضايا او اذا
استعمل فيها الصدق كان بمعنى التحقق ولذا عدي بكلمة في وتارة
بحسب المفهوم كما بين المفهومان ان لم تتشاركا في ذاتي
فمتباينان والا فان تشاركا في جميع الذاتيات
فمتساويان وان تشارك احدهما الآخر
في ذاتياته دون العكس فبينهما
عموم مطلق وان تشاركا
في بعضها فبينهما
عموم من وجه

قوله من الجانبين
ما عطف عليه من تقديم الحد
المبين اعني قوله اصلا بناء على وجوده.
في آخر النسخ واما على قيد • فلا تامل بتجريدي
٢ من قبيل فغشيهم من اليم ما غشيهم قرآن
اى وان لم يتصادقا كليا لا من الجانبين و لا من جانب. جلال
٢ وهو ان يتفارقا في الجملة سواء تصادقا في الجملة وهو العموم من وجه او لم يتصادقا اصلا
وهو التباين الكلي فالتباين الجزئي انما يتحقق باحد الامرين ولذلك لم يذكره في نسب الكليات اذ التقييد
ههنا حصر انواع النسبة وهذا حسن يتحصل باحد النوعين وانما كان بين النقيضين تباين جزئي لان العينين
يصدق كل منهما بدون الآخر فالنقيضان ايضا كذلك اذ حيث لا يصدق عين احدهما يصدق نقيضه جلال الدين
٣ وهو ان يتفارقا في الجملة سواء كان يتصادقا في الجملة فح يكون بينهما عموم من وجه او لم يتصادقا اصلا لا في الجملة ولا بالجملة
ح يكون تباين كلي لا غير بجزئين ٦ اى اعم من التباين الكلي لان مرجع التباين الكلي سالبتان كليتان ومرجع الجزئي
جزئيان و كلما صدق الكليان صدق الجزئيان بدون العكس محي الدين
٨ والامران اللذان بينهما عموم من وجه ليس بين نقيضيهما عموم اصلا اى لا مطلقا و لا من وجه لان هذا العموم اى العموم
من وجه يتحقق بين عين الاعم مطلقا ونقيض الاخص وليس بين عموم لا مطلقا و لا من وجه اما تحقق العموم من وجه بينهما
فلانهما يتصادقان ......
اى في احد آخر ويصدق الاعم بدون نقيض الاخص في ذلك الاخص وبالعكس في نقيض الاعم
كالحيوان واللا انسان فانهما يجتمعان في الفرس والحيوان يصدق بدون اللا انسان في الانسان
واللا انسان بدون الحيوان في الجماد واما انه لا يكون بين نقيضيهما عموم اصلا
اى لا مطلقا و لا من وجه فللتباين بين نقيض الاعم كاللاحيوان وبين عين
الاخص كالانسان لامتناع صدقهما على شيء فلا يكون
بينهما عموم اصلا اى لا مطلقا و لا من وجه
شرح شمسي
ص ٩

والا فمن وجه وبين نقيضيهما تباين جزئي كالمتباينين .

هذا خلف

قوله : (والا فمن وجه) أي ان لم يتصادقا كليا من الجانبين ولا من جانب واحد أصلا(١) فمن وجه .

قوله : (تباين جزئي) التباين الجزئي هو صدق كل من الكليين على شيء بدون الآخر في الجملة (٢) فان صدقا معاً أيضاً (٣) كان بينهما عموم وخصوص من وجه وان لم يتصادقا معاً أصلا ، كان بينهما تباين كلي فالتباين الجزئي يتحقق في ضمن العموم والخصوص من وجه وفي ضمن التباين الكلي أيضاً .

ثم ان الامرين اللذين بينهما عموم من وجه فقد يكون بين نقيضيهما أيضاً : عموم من وجه كالحيوان والأبيض فان بين نقيضيهما وهما اللاحيوان

---

(١) بل الصدق في الجانبين بنحو الجزئية كالحيوان والابيض فان بعض الحيوان أبيض وبعض الابيض حيوان .

(٢) التباين الجزئي ليس من النسب المعروفة بل هو تعبير جامع عن التباين الكلي والعموم من وجه ليشمل صورتي نقيض العموم من وجه أعني التباين الكلي والعموم من وجه بلفظ جامع وهو « التباين الجزئي » عبارة عن أن يكون الكليان بحيث يكون بينهما تنافر وعدم اجتماع سواء كان التنافر كلياً فيكون تباينا كلياً أو جزئياً فعموم من وجه .

وقوله في الجملة أي غير مقيد بكونه كلياً أو جزئياً ليشملهما .

(٣) يعني مع كونهما غير مجتمعين في مورد كانا مجتمعين في مورد أيضاً كما هو شأن العموم والخصوص من وجه فالحيوان والابيض غير مجتمعين في الثلج والحيوان الاسود ومجتمعان في الحيوان الابيض .

واللاأبيض أيضاً عموماً من وجه(١) وقد يكون بين نقيضيهما تباين كلي كالحيوان واللا انسان (٢) فان بينهما عموماً من وجه وبين نقيضيهما وهما اللاحيوان و الانسان مباينة كلية(٣) .

فلهذا(٤) قالوا ان بين نقيضي الاعم والاخص من وجه تبايناً جزئياً لا العموم والخصوص من وجه فقط ولا التباين الكلي فقط .

قوله : (كالمتباينين) أي كما ان بين نقيضي الاعم والاخص من وجه مباينة جزئية كذلك بين نقيضي المتباينين تباين جزئي ، فانه (٥) لما صدق كل من العينين مع نقيض الاخر صدق كل من النقيضين مع عين الاخر ،

(١) لاجتماعهما في الحجر الاسود وافتراقهما في الحيوان الاسود لصدق اللاأبيض عليه دون اللاحيوان وفي الثلج لصدق اللاحيوان عليه دون اللاأبيض .

(٢) لاجتماعهما في البقر وافتراقهما في الانسان لصدق الحيوان عليه دون اللا انسان وفي الحجر لصدق اللاانسان عليه دون الحيوان .

(٣) اذ لاشيء من اللاحيوان بانسان ولاشيء من الانسان بلاحيوان .

(٤) أي لاجل ان نقيض العموم والخصوص من وجه لم يكن على نسق واحد بل قد يكون هذا وقد يكون ذاك فأتوا بلفظ جامع ليشمل كلا قسميه .

(٥) هذا استدلال لاثبات صدق أحد نقيضي المتباينين بدون النقيض الاخر في الجملة وهو معنى التباين الجزئي وحاصل الاستدلال ان شأن المتباينين عدم اجتماع أحدهما مع الاخر فلما لم يجتمع مع الاخر لزم اجتماعه مع نقيض الاخر لاستحالة ارتفاع النقيضين وفي هذا الاجتماع (اجتماع عين مع نقيض عين الاخر) حصل صدق أحد النقيضين بدون النقيض الاخر (لكونه مجتمعاً مع عين الاخر) وهو المطلوب .

مثلا الحجر والانسان متباينان لايصدق الحجر على الانسان ولا الانسان على الحجر فلابد أن يصدق الانسان على اللاحجر ضرورة استحالة ارتفاع النقيضين وكذا العكس ففي هذا المورد (مورد صدق الانسان مع اللاحجر) صدق أحد النقيضين (اللاحجر) بدون النقيض الاخر (أي بدون اللاانسان) لوجود الانسان ولايجتمع النقيضان .

٩ اللاحيوان واللا[ابيض] من حيث انهما

ـفاللاحيوان اذا اعتبر من حيث بينهما العموم من وجه

ـابيض اذا اعتبر النسبة بينهما التباين الجزئي بتجويزي ...

ـعينان يقال ان النسبة فالتباين والجمادات فقط بخلاف

ـاومن حيث انهما نقيضان فيصدق على النباتات والجمادات والحيوانات ولا اجتماعهما

١٠ الا ان اللاحيوان يصدق على النباتات والجمادات والحجر الابيض مثلا ... في الشجر مثلا لا تدبر منه

ـاللاابيض لانه يصدق على الفرس الاسود والحجر الابيض مثلا والثاني من الاول في الشجر مثلا ...

ـفي الحجر الاسود وافتراقهما في الانسان والثاني في الفرس الاسود والثاني من الاول في الجماد بتجويزي

١١ يصدق معا في الفرس ومادة الافتراق الاول ان النسبة بينهما التباين الخ اومن حيث انهما نقيضان فالتباين

١٢ ـمادة الاجتماع الفرس ومادة الافتراق الاول افراد الانسان والثاني الجماد ومن وجه وقد يكون بينهما تباين كلي

١٣ فاللاحيوان والانسان اذ الوحظا من انهما عينان يقال ان النسبة بينهما عموم من وجه وقد يكون بينهما تباين كلي

ـالجزئي بتجويزي ٢ اي لا حال ان الامرين المذكورين فلا يكون بينهما اي بين نقيضيهما التباين الخ والمشبه بحسب الظاهر

ـبل يجعل التباين الجزئي في ضمن كليهما فتامل ٣ يعني ان هذا التشبيه يعلم منه حال المشبه به من المشبه والمشبه بحسب الظاهر ابن عبد الله

ـفي هذا التشبيه مشبه به بحسب الحقيقة والمشبه به بحسب الظاهر مشبه بحسب الحقيقة لانه يعرف حاله من المشبه بحسب الظاهر مادة افتراق

٣ وهو الحيوان والابيض مثلا ونقيضاهما وهو اللاحيوان واللاابيض ٤ مادة الاجتماع الشجر ومادة افتراق الاول الفرس

ـالتابع الحجر ٤ هذه صغرى لكبرى مطوية قوله فيصدق الناطقة داخلة على مجهول النتيجة بتقريره هكذا الماصدق كل من النقيضين

ـالعينين الخ صدق كل من النقيضين مع عين الآخر ولما صدق كل من النقيضين مع عين الآخر يصدق كل من النقيضين

ـبدون الآخر في الجملة ١ بتجويزي ٥ كالانسان والفرس فان الانسان يصدق نقيض الآخر وهو اللافرس

ـفي زيد وبالعكس في الفرس ٦ وليس بين نقيض الاعم والاخص من وجه ولا بين نقيض

ـالمتباينين تباين كلي اما الاول فلتحقق العموم من وجه بين الحيوان والابيض مع ان

ـنقيضيهما وهما اللاحيوان واللاابيض عموم من وجه واما الثاني

ـفلتحقق المباينة الكلية بين الحجر والحيوان مع ان بين اللاحجر

ـواللاحيوان عموما من وجه وكذا ليس بين نقيضي المتباينين

ـالاعم والاخص من وجه ولا بين نقيض المتباينين

ـعموم من وجه اما الاول فلما مر من

ـاللاحجر واللاحيوان واما الثاني

ـفلان بين الانسان

٢٥

والتباين الكلي
عبارة عن صدق كل منهما بدون
الآخر في جميع الصور بحيث لا يكون بينهما
تصادقا اصلا ٧ لا اجتماعهما في النفس وافتراقهما
في الحجر والانسان تأمل ابن عبد الله ٨ الكلي او في ضمن عموم
وخصوص من وجه فانه يصادق على كلا التقديرين التباين الجزئي بنحويه
اي سواء كان في ضمن تباين ٩ مع ان مرتبة ذكره السبق تأمل بنحويه

فيصدق كل من النقيضين بدون الاخر في الجملة، وهو التباين الجزئي .

ثم انه قد يتحقق في ضمن التباين الكلي كالموجود والمعدوم فان بين نقيضيهما وهما اللاموجود واللامعدوم أيضاً تبايناً كلياً (١) ، وقد يتحقق في ضمن العموم من وجه كالانسان والحجر فان بين نقيضيهما وهما اللاانسان واللا حجر عموماً من وجه(٢)، فلهذا قالوا ان بين نقيضيهما مباينة جزئية حتى يصح في الكل هذا (٣) .

واعلم أيضاً ان المصنف اخر ذكر نقيضي المتباينين(٤) لوجهين :

الوجه الاول : قصد الاختصار بقياسه (٥) على نقيضي الاعم والاخص من وجه .

الوجه الثاني: ان تصور التباين الجزئي من حيث انه مجرد(٦) عن خصوص

(١) فانه لاشيء من اللاموجود بلامعدوم ولاشيء من اللامعدوم بلاموجود لان اللا معدوم هو الموجود فكيف يكون لاموجوداً .

(٢) لاجتماعهما فى الشجر وافتراقهما فى الإنسان والحجر لصدق اللاحجر على الاول « الانسان » دون اللاانسان وصدق اللاانسان على الثانى « الحجر » دون اللاحجر.

(٣) كلمة هذا يمكن أن يكون فاعلا ليصح أى ليكون هذا التعبير (التباين الجزئى) صحيحاً وصادقاً فى كل صور نقيض المتباينين ويحتمل أن يكون بمعنى خذذا .

(٤) مع انه « المصنف » بين حكم نقيضى الثلاثة الاخر بعد العينين بلافصل .

(٥) متعلق بالاختصار يعنى أراد بتأخيره الاختصار فى الكلام بسبب القياس بقوله كالمتباينين فانه لو ذكر نقيضى المتباينين بعد العينين بلافصل لكان عليه أن يكرر قوله (وبين نقيضيهما تباين جزئى) مرة بعد التباين ومرة بعد العموم والخصوص من وجه فيوجب الاطالة فلهذا أخره ليمكن له القياس .

(٦) يعنى ان التباين الجزئى مفهوم منتزع من التباين الكلى والعموم من وجه وجامع لهما وحيث ان المصنف فى مقام بيانه بوصف جامعيته للفردين ليتصوره المتعلم من هذه

وقد يقال الجزئي للاخص وهو أعم .

فرديه موقوف على تصور فرديه اللذين هما العموم من وجه ، والتباين الكلي فقبل ذكر فرديه كليهما لايتأتى(١) ذكره .

قوله : (وقد يقال) يعني ان لفظ الجزئي كما يطلق على المفهوم الذي يمتنع أن يجوز صدقه على كثيرين(٢) كذلك يطلق على الاخص من شيء(٣) وعلى الاول يقيد بقيد الحقيقي(٤) ، وعلى الثاني بالاضافي والجزئي بالمعنى الثاني(٥) .

الحيثية فكان بيان هذا الامرمتوقفاً على ذكرالفردين ليعرف ما يشتركان فيه ليصح ذكر الجامع لهما نعم لوكان المصنف في مقام بيانه بخصوص أحد فرديه لجاز له ذكره بعد التباين الكلي لانه فرد منه ولكن لم يكن يحصل غرضه بذلك (لان غرضه وصفه مجرداً عن خصوص الفردين أي بوصف الجامعية لهما) .

(١) أي لايمكن ولايصح ذكره هناك لجهل القارىء بمعنى التباين الجزئي «المركب من جزئين » بذكر جزء واحد منه .

(٢) ومر بقوله (المفهوم ان امتنع فرض صدقه على كثيرين فجزئي) نحو زيد .

(٣) يعني المفهوم الذي تحت مفهوم اخر والجزئي بهذا المعنى شامل للجزئي بالمعنى الاول « الممتنع فرض صدقه على كثيرين » وللكلي الذي تحت كلي اخر كالانسان تحت الحيوان لانطباق الاخص من شيء على كليهما .

(٤) أي يقال للجزئي بالمعنى الاول « الممتنع فرض صدقه على كثيرين» الجزئي الحقيقي ويقال للجزئي بالمعنى الثاني « الاخص من شيء » الجزئي الاضافي .

(٥) يعني الجزئي الذي بمعنى الاخص من شيء أعم من الجزئي بمعنى الاول « مايمتنع فرض صدقه على كثيرين » أي يصدق الجزئي الاضافي على الجزئي الحقيقي أيضاً لان الجزئي الاضافي بمعنى الاخص من شيء وكل جزئي حقيقي فهو تحت كلي كزيد بالنسبة الى الانسان

لمر ... لا يلتبس عليك

ـ انه لم يتعرض من لاطلاق الكلي على

ـ معنى غير ما مر تنبيهاً على انه ليس للكلي سواه

اعني الكلي الحقيقي بخلاف الجزئي فان له معنيين الحقيقي

ـ و الاضافي كما قال الرازي فهذا ثلاث مفهومات الكلي والجزئيات ويفهم

ـ مما قاله ان ما يطلق عليه الكلي واحد ليس الا تأمل بتحرير. لعل وجهه ما افاده

ـ السيد السند قدس سره في حاشية المطالع حيث قال ما هو الحق بالقبول ان ما يطلق عليه

ـ الكلي اما ان حقيقي واضافي كالجزئي كيف والجزئي الاضافي لا بد له من معنا ينه ليس عين الكلي الحقيقي

ـ إذ من البديهة ان المنظور اليه في الجزئي الاضافي اندراجه بالفعل تحت اما من مع امكان اندراجه تحت امر في نفس

الامر. ومن المعلوم ان مما تشهد هذا المفهوم ما كان امراً آخر مندرجاً تحته بالفعل او بالامكان والكلي الحقيقي اعم من ذلك

كما في الكليات الفرضية. پشتدى ... هذا تعريف لفظي للجزئي الاضافي قصد به تفسير مدلول اللفظ لا حقيقي اذ علم

بما مر معنى الاخص فسر المصنف الجزئي الاضافي به فاندفع ما قيل من انه تعريف الشيء بنفسه بتحرير

٣ هذا من قبيل ولست بالاكثر منهم حمصى بتحرير. اي يقيد بقيد الاضافي ٥ هذا بيان مرجع الضمير ٣ اي الاخص من الشيء

ابن آدم ... ٥ ومرجعهما موجبة شخصية من الجزئي وسالبة جزئية من الاضافي واما النسبة بينه وبين سائر الكليات الغير الصادقة

عليه فهو التباين كالانسان والحجر مثلاً ومرجعهما سالبة شخصية كذلك وسالبة كلية كذلك واما النسبة بين الجزئيين اما

التباين ان كان بينهما مباينة بالذات كزيد وعمرو ومرجعهما سالبة شخصية جزئية واما التساوي كما اذا

ـ اشير الى زيد بهذا الضاحك وهذا الكاتب فمرجعهما موجبتان شخصيتان فهذا الخ النسب

ـ بحسب الحمل بتحرير

٦ . اي فهو ابنا فيه

. ان هو منه ـ ح . قرنلي

. او منه يعلم ان الأخص ههنا اعم من

الأخص السابق . قرنلي ٧ . ذاتي او عرضي فلا يرد

. ان الله تعالى جزئي حقيقي وليس مندرجا تحت . اي تجريد

٨ والفرق بين المفهوم والشيء والأمر ان المفهوم يكون في المعقولات

والشيء في الكليات والأمر في المحكمات . ميلادي . بفتح الميم وسكون الكاف المهملة

وبعده فتح اعني المقابل للمتشابهات التي استأثره الله بعلمه ان وقف على كلمة الا الله . تستدي

٩ من قوله تام واخص مطلق في بيان النسب الاربع بين الكليين . قرنلي . ١٠ اشارة الى الموجبة قائلة بالحجج ... صـ ٦٣

للعموم والخصوص كما ان قوله الآتي ولا يصدق اه كذلك . فافهم . تجريد

أعم منه بالمعنى الاول ، اذ كل جزئي حقيقي فهو يندرج تحت مفهوم كلي عام وأقله المفهوم والشيء والأمر، ولاعكس(١) اذ الجزئي الاضافي قد يكون كلياً كالانسان بالنسبة الى الحيوان .

ولك(٢) أن تحمل قوله : (وهو أعم) على جواب سؤال مقدر كان قائلا يقول الاخص على ماعلم سابقاً(٣) هو الكلي الذي يصدق عليه كلي آخر صدقاً

←حتى لو لم يكن الجزئي الحقيقي تحت كلي من الكليات الخاصة « المعروفة » فانه وان لم يكن داخلا في كلي الحيوان أو الجسم أو الجوهر لكنه لا أقل داخل في الكليات العامة كالشيء فانه شيء من الاشياء والامر فانه أمر من الامور والمفهوم فانه مفهوم من المفاهيم .

(١) أي ليس كل جزئي اضافي جزئياً حقيقياً لان الجزئي الاضافي قد يكون كلياً تحت كلي آخر كالانسان تحت الحيوان ومعلوم ان الكلي لايمتنع فرض صدقه على كثيرين .

(٢) أي يصح أيضاً أن يعود ضمير هو في قوله وهو أعم الى الاخص يعني ان هذا الاخص أعم من الاخص الذي سبق ذكره في بحث النسب (أي الاخص مطلقاً أو الاخص من وجه) فان ذلك الاخص كلي وهذا الاخص قد يكون كلياً « كالانسان بالنسبة الى الحيوان » وقد يكون جزئياً حقيقياً .

وحاصل السؤال المقدر ان المصنف بقوله (وقد يقال الجزئي ...) في مقام بيان الجزئي الاضافي الشامل للجزئي الحقيقي أيضاً فكيف يقول ان هذا الجزئي يقال للاخص مع ان الاخص على ماعلم سابقاً هو الكلي الذي تحت كلي آخر والجزئي الاضافي لايكون كلياً دائماً بل قد يكون جزئياً حقيقياً .

فأجاب عنه بأن الاخص هنا « بقوله للاخص » ليس بمعناه السابق بل هو أعم وأوسع منه لشموله للجزئي الحقيقي .

(٣) في بحث النسب « الاخص مطلقاً والاخص من وجه » .

والكليات خمس الاول الجنس وهو المقول

كلياً (١) ولايصدق هو على ذلك الاخر كذلك والجزئي الاضافي لايلزم ان يكون كلياً بل قديكون جزئياً حقيقياً، فتفسير (٢) الجزئي الاضافي بالاخص بهذا المعنى تفسير الاعم بالاخص.

فأجاب بقوله : (وهو أعم) أي الاخص المذكور هيهنا أعم من الاخص المعلوم آنفاً ومنه (٣) يعلم ان الجزئي بهذا المعنى أعم من الجزئي الحقيقي فيعلم بيان النسبة (٤) التزاماً وهذا من فوايد بعض مشايخنا طاب ثراه .

الكليات الخمس (الجنس)

قوله: (والكليات) أي الكليات التي لها أفراد بحسب نفس الامر (٥) في

---

(١) أى صدقاً شاملا لجميع الافراد كالانسان الذى يصدق عليه الحيوان كلياً ولا يصدق الانسان على جميع أفراد الحيوان .

(٢) المفسر بالفتح الجزئى والمفسر به هو الاخص فقد فسر المصنف الجزئى الذى هو أعم من الاخص « لان الجزئى هنا يشمل الكلى والجزئى الحقيقى » بالاخص الذى هو أخص من مفسره « بالفتح » فكان المفسر بالكسر أخص من المفسر بالفتح وذلك غلط فى التعريف .

(٣) أى من جواب المصنف عن السؤال بقوله وهو أعم يعلم ان الجزئى هنا أعم من الجزئى السابق وذلك لان الجواب حامل للسؤال والسؤال هو أن الجزئى هنا أعم من الاخص .

(٤) أى النسبة بين هذا الجزئى والجزئى الحقيقى علم من لازم كلام المصنف لامن صريحه فان صريح كلامه على ماذكر هو أعمية هذا الاخص من ذلك الاخص وبما ان الاخص هنا مفسر للجزئى فيكون هذا الجزئى أيضاً أعم من ذلك الجزئى للزوم التساوى بين المفسر والمفسر .

(٥) مراده ان وجود أفراد الكلى لاينحصر بالخارج بل يتبع وجود ذلك الكلى

١١ بقوله قد يقال الجزئي
للأخص وهو اعم ابو بكر
١٢ وهو كلي يصدق عليه كلي آخر صدقا كليا
بلا عكس تفسير الخ ح
١٣ فلا يكون الحد مساويا للمحدود بل يكون اخص منه منجويني
١٤ اي في قول المصنف وقد يقال الجزئي للأخص قزلجي
١٥ اي في بيان النسب الاربع وهو الكلي الذي يصدق عليه الخ ابن ق
١٦ كأنه قيل المراد ههنا بيان النسبة بين الجزئي الاضافي والحقيقي لا بيان عمومية الأخص المذكور
هنا من الأخص المذكور في السابق فأجاب بقوله ومنه الخ
١٧ اي يعلم بيان النسبة بين الجزئيين اي الحقيقي والاضافي التزاما واما النسبة بين الأخصين اي
الأخص المذكور سابقا والأخص المذكور هنا صريحا
ص اقام بالقسم مقام المقسم تنبيها على ان القسم هو المقصود بالذات لانه المبادي صريحا والا فالواجب ان يقال
فصل في تقسيم الذاتي والعرضي الى الكليات وتعريفها وهي خمس منجويني
ـه كأنه نزل المذكر اللاعاقل في اطلاق اسم العدد كما في الجمع بالالف والتاء بمنزلة الاناث قزلجي
ص يعني ان الكليات جمع الكلي الاضافي لا الحقيقي والثاني اعم من الأول مطلقا منجويني
الكلي على قسمين افرادي هو عبارة عن شموله للافراد ومجموعي هو عبارة عن شموله للاجزاء والقضية المشتملة
على الثاني تشخصية لامتناع صدقه على كثيرين ذهنا وخارجا كل الرمان اكلته والفرق بينه وبين الكلي
واضح لا يحتاج الى البيان ابن آدم هذا قول لتقديم الجنس على النوع لكونه جزءا منه وهو متقدم
بالطبع فتقدم عليه بالوضع توافقا بينهما وعلى الفصل ايضا لكونه اعم واشهر وكل ما هو كذلك
متقدم على ما ليس كذلك ولذا جعل المتقدم جزء صدرها في الحد التام ولان منشاء
انتزاعه هو المادة ومنشأ انتزاع الفصل هو الصورة وعلى الخاصة والعرض
العام لكونهما جنسين خارجين وتقديم النوع على الفصل لانه
عين الحقيقة المجملة والحقيقة والفصل جزء الحقيقة
المفصلة وهذا كل وذاك جزء والكل اذا
لوحظ اجمالا متقدم على الجزء او
تفصيلا فبالعكس نظير
ذلك السكنجبين ح

السكنجبين انه مفهوم مركب

ـاذا السرخل اجزاء الثلثة اعني الماء والعسل

مقدم على التفصيل وتقديم الفصل على الباقين

بنجويني

واكمل بخلاف العام وامنح فان الكل الجزئي فيهما معا على ما صرح به التالي

والخامسة على العرض العام للكلي والجزئي فان الكل الجزئي ومايقال من ان الجزئي الحقيقي لا يقال ولا يحمل

عند المحمول وهو بما لا الشيخ في الشفاء ابضر وما يقال ان لا بد في الحمل الذي هو النسبة من امرين متغايرين

اي المدخل الاوسط بما على نفسه لا يتصور قطعا اذ لا بد في آخر متغاير له بحسب الاعتبار متحدا معه

في المدخل حقيقة لان حمله على نفسه فيه نظر اذ يجوز حمله على جزئي آخر بحسب المفهوم ومتحدا ان بحسب

على شيئ ممتنع فاقول وهذا الكاتب فانهما مختلفان بحسب ان زيد

وحمله على غيره ايجاب في هذا الانسان كلي آخر في جزئية كما في قولك بعض الانسان زيد

بحسب الذات كما في هذا الانسان وكذا يجوز حمله على ذات واحدة وقوله المختلفة الحقيقية يخرج

الذات فان ذاتهما زيد بعينه فالاعلى ان ما هو يخرج الفصول البعيدة والعرض

قوله على الكثرة يخرج الجزئيات فانها لا تصدق في جواب ما هو على الحرف حلال الذين الروائح

الانواع الحقيقة وفصولها القريبية وخواصها وقوله في جواب ما هو ينطبق المعرف على المعرف واجاز العكس ومنه

العام وقوله سائر الخواص فان شيئا منها لا يقال في جواب ما هو وبه للمؤنث وعدمها للمذكر واجاز الاضافية والحقيقية

اي الطوائف قال الامام ابوحيان اذا لم يلفظ بالمميز المبالتاء للمؤنث والسياق والنثر بين الاضافية والامكان

الاول فيلي ٢ المراد بالكليات الكليات الاضافية لا الحقيقية بقرينة الناس والحيوان او الانسان او باالامكان

بحثنا من السؤال فاذا محققا كافراد الجوهر والجسم الناس والكليات بالاضافية لان المنظور اليه في

لان الاول عبارة عما يكون له افراد بالفعل وانما تسمى هذه الكليات والثاني عبارة عما يكون له افراد بشرط

كافراد العنقاء فان له افرادا مفروضة فرض ممكن ومفروضة فرض ممكن والثاني وشريك الباري واجتماع

كونها كليات ما تحتها من الافراد محققة او مفروضة كافراد اللاشيئ لان المنظور اليه نفس

الموجودين او احد الموجودين ولا الا بالفرض المحال كافراد الانسان لان الافراد لها ولا وجودها

النقيضين وانما تسمى هذه الكليات بالحقيقية لان وجود الافراد لها ولا وجودها

حقيقة هذه الكليات بدون ملاحظة وجود الافراد او محال فالثاني ايم

وجودا محققا او مفروضا فهو ممكن او محال فالثاني ايم

مطلقا من الاول بنجويني

ص ٦٤

ما ليس بخارج عن
الماهية سواء كان عين الماهية.
كالماهية النوعية فإنها عين حقيقة أفراد
ملحقها أو جزئها كالماهية الجنسية فإنها جزء حقيقة
ملحقها والعرض ما ليس مطر ابن ادم
كالضاحك بالنسبة الى افراد الانسان. عبد اللطيف ص ٦٥

٤ بنفسه لنفس الامر

لانه اعم منهما ان بحث اعم

ثنى ٥ كاللاشئ وشريك فانهما كلى لا

مصداق لهما متحققة لاخارجا ولا ذهنا فلا يتعلق بالبحث

عنها فرض يتحد به الا لاستفادة البحث وسميت الافراد بالمصداق

لانها آلة للصدق عكس ٦ ولم يقل الجميع افراد. النامى الشاملة للحقيقة

والاعتبارية ليدخل الكنس كالكبر ان بالنظر الخارجى خصيته فى النوع فانه وان لم يكن عين حقيقته

جميع الافراد لكنه عين حصصه افراد. التى هى الحصص فهو بالنسبة اليها نوع بنوعه

جميع من الافراد مباين لذلك النوع بحسب النوع اى بعض كان فيكون اى ذا

اى بعض المشترك بين شئ من تلك الافراد وبين فردها وجزء تماما المشترك

ولحد تمام المشترك بين شئ آخر كالجسم فانه تمام المشترك بين زيد وجد

بين ذلك الشئ وبين شئ بين زيد وبين شجر مخصوص او بين فرس

مخصوص وجزء تمام المشترك بين زيد وبين شجر اوبلا كان نحة سواء كان

مخصوص بتجويه ٧ اى وان لم يكن تمام المشترك اعم مميزا فى الجملة

مساويا مميزا الماعن جميع ما عداها كالنا طقا او جزء اعم مميزا بجيد ٣

فهو الفصل الاول يسمى فصلا قريبا والثانى فصلا بعيدا كما فى

٨ الحساس مشتركة بين فرد نوع وفرد اخر مباين لذلك النوع اصلا كالمشترك

بلا لايكون مشتركة بين فرد اويكون مشتركة بينهما ولا يكون تمام المشترك

فصول الانواع اويكون بتجويه ٩ والمراد بالذاتى

ففصول الاجناس بتجويه والعرضى

ما يكون داخلا فى الماهية

ما يقابله وقد يقال الذاتى

على ما ليس

الذهن أوفي الخارج منحصرة في خمسة أنواع .

وأما الكليات الفرضية التي لامصداق لها لاخارجاً ولا ذهناً (١) فلايتعلق بالبحث عنها غرض معتد به .

ثم الكلي اذا نسب الى أفراده المحققة في نفس الامر (٢) فاما أن يكون عين حقيقة تلك الافراد وهو النوع أوجزء حقيقتها فان كان تمام المشترك (٣) بين شيء منها وبين بعض آخر ، فهو الجنس والا فهو الفصل ، ويقال لهذه الثلثة ذاتيات : أوخارجاً عنها (٤) ، ويقال له العرض ، فاما أن يختص بأفراد حقيقة واحدة، أولايختص فالاول هو الخاصة (٥) والثاني هو العرض العام (٦) .

فقد يكون الكلى خارجياً كالحيوان والانسان فوجود أفراده يكون فى الخارج وقد يكون ذهنياً فأفراده موجودة فى الذهن كالتلازم والزوجية فانهما كليان وانما أفراد فى الذهن كتلازم النهار مع طلوع الشمس وكزوجية الاربعة .

فقوله بحسب نفس الامر أى بحسب نفس ذلك الكلى فان كان خارجياً ففى الخارج وان ذهنياً ففى الذهن .

(١) كاللاشيء واللاممكن .

(٢) كل كلى له معنى يفهم منه وكل فرد من الكلى له حقيقة (جنس وفصل) يتشكل الفرد منها فاذا لاحظنا الكلى والفرد ورأينا ان معنى الكلى يفى بتمام حقيقة الفرد بأن يكون مفهوم الكلى مشتملا على جنس الفرد وفصله معاً فهو نوع لذلك الفرد كالانسان بالنسبة الى أفراده وان أدى جزء من حقيقة فرده فان كان جزئه المشترك فهو جنسه وان كان جزئه المختص فهو فصل له كالحيوان والناطق .

(٣) فان الحيوان مثلا يفهم تمام مايشترك فيه أفراده اذ الحالات والغرائز المشتركة بين الانسان والبقر وغيرهما من أفراد الحيوان هى معنى الحيوان وليس شيء مما يشترك فيه أفراده خارجاً عن مؤدى الحيوان .

(٤) أى عن حقيقة تلك الافراد بحيث لو حذف منها لم ينقص من حقيقتها شيء .

(٥) كالضاحك فانه مختص بالانسان فقط .

(٦) كالماشى فانه مشترك بين الانسان والحقايق الحيوانية الاخر من بقر وغنم وغيرهما .

على الكثرة المختلفة الحقايق في جواب ماهوفان كان الجواب عن الماهية وعن بعض المشاركات هو الجواب عنها وعن الكل فقريب كالحيوان والافبعيد كالجسم النامي

فهذا دليل(١) انحصار الكليات في الخمس .

قوله: (المقول) أي المحمول(٢) اى لفظ ماهو

قوله : (في جواب ماهو) ماهو سؤال عن تمام الحقيقة (٣) ، فان اقتصر في السؤال (٤) على ذكر امر واحد (٥) كان السؤال عن تمام الماهية المختصة به

---

(١) يعني هذا الحصر لانقسام الكلي بنحو المنفصلة الحقيقية الدائرة بين النفي والاثبات دليل على عدم وجود كلي غيرها وحاصله ان الكلي بالنسبة الى الفرد أما أن يكون حقيقته أو خارجاً عنها والاول أما تمام الحقيقة أو بعضها والاول النوع والثاني أما بعضه المشترك فهو الجنس أو بعضه المختص فهو الفصل والخارج أما مختص فهو العرض الخاص أو مشترك فهو العرض العام .

(٢) بأن تكون الكثرة المختلفة الحقايق موضوعاً والجنس محمولاً كقولنا البقر والغنم حيوان .

(٣) وذلك لان هو ضمير والضمير يعود الى تمام مرجعه فان كان السؤال عن فرد واحد فالضمير يعود الى تمام ذلك الواحد وان كان السؤال عن متعدد فقد فرض السائل المجموع واحداً وألغى خصوصيات الافراد فيبقى تمام المشتركات فالضمير يعود الى جميع المشتركات بين الافراد .

(٤) مطلوب السائل يختلف باختلاف كيفية سؤاله فان كان سؤاله عن أمر واحد كما اذا سئل ان البيت ماهو فمعلوم ان مطلوبه بيان تمام حقيقة البيت لماذكر من مرجع الضمير فيقال في جوابه بناء يعد للسكنى واذا سئل ان البيت والمسجد ماهوفقد فرضهما شيئاً واحداً وألغى خصوصيات كل واحد منهما وكان سؤاله عن تمام مشتركاتهما فيقال في جوابه بناء وهكذا .

(٥) سواء كان واحداً شخصياً كزيد أو واحداً كلياً كالانسان .

(١) مما يقع جوابا عن
السؤال بما هو اما ذاتي مختص
او ذاتي مشترك كذا منجويني. المتفقة
كالحقيقة النوعية او مختلفة كالحقيقة الجنسية ابن كمال
(٢) بان المسئول عنه زيدا فقط او انسانا فقط او حيوانا فقط
فان الامر الواحد يشتمل على الجزئي والكلي منجويني
(٣) اي المختصة به في السؤال وذا لا يقتضي عدم اشتراكها في نفس الامر فلا يرد
ان النوع المتعدد الافراد لا يمكن ان يكون ماهية مختصة بشخص عبدالحكيم
(٤) اي سواء كان الاختصاص بحسب السؤال كما اذا كان النوع جوابا او بحسب الحقيقة كما اذا كان الكل جوابا
منجويني
(٥) واعلم ان المراد بالكل الكل الافرادي لا المجموعي وان البعض والكل لا يستلزمان تعدد المشاركات حتى يقال
لا يصدق التعريف على الجنس الذي تحته نوعان ولو سلم لم يتحقق ولا بد لمادة النقض من تحقق ما نقض
به منجويني

ص ٦٦

١٥ مثلا اذا سئل عن
زيد بما هو كان الجواب بالانسان
وهو الحقيقة المجملة واذا سئل عن الانسان
بما هو كان الجواب بالحيوان الناطق وهو الحقيقة المفصلة
التي تسمى بالحد التام برسم الامام
١٦ اي مفهوما كليا سواء كان نوعا او جنسا قريبا او بعيدا بجزئيه
كان السؤال عن الانسان والبقر والغنم كان الجواب بتمام الماهية المشتركة بينها كالحيوان
او كان السؤال عن زيد وعمرو وبكر وخالد كان الجواب بالانسان او كان السؤال عن الانسان والشجر
وزيد كان الجواب بالجسم النامي او كان السؤال عن الانسان والحجر والشجر وزيد والبقر والغنم كان
الجواب بالجسم المطلق او كان السؤال عن الانسان والحجر والبقر والشجر والنقطة كان الجواب
بالجوهر تلميذ شرح
٢ من اقامة المظهر مقام المضمر دفعا لتوهم الارجاع الى القريب وتلبس
٣ كالانسان والفرس وزيد وهذا الفرس وهذا زيد وتلبس. صح ١٧/٦
٤ هذا في قوة التعليل لكونه جنسا على تقدير وهو الجنس بتجويز ٤ الثاء التفصيل وتوطئة لبيان تقسيم
الجنس اعم القريب والبعيد شرح

فيقع النوع في الجواب ان كان المذكور أمراً شخصياً (١)، أوالحد التام ان كان المذكور حقيقة كلية (٢)، وان جمع في السؤال بين امور كان السؤال عن تمام الماهية المشتركة بين تلك الامور (٣).

ثم تلك الامور ان كانت متفقة الحقيقة (٤) كان المسئول عنه (٥) تمام الحقيقة المتفقة المتحدة في تلك الامور فيقع النوع أيضاً في الجواب ، وان كانت مختلفة الحقيقة كان المسئول عنه تمام الحقيقة المشتركة بين تلك الحقايق المختلفة (٦) ، وقد عرفت ان التمام الذاتي المشترك بين الحقايق المختلفة هو الجنس فيقع الجنس في الجواب .

فالجنس لابد أن يقع جواباً عن الماهية (٧) وعن بعض الحقايق المخالفة

---

(١) فان سئل زيد ماهو فالجواب انسان لان الانسان تمام حقيقة زيد .

(٢) كالانسان فان السائل عنه يعلم بحقيقته اجمالا ولهذا يقول الانسان ماهو فمطلوبه تفصيل تلك الحقيقة والمتكفل للتفصيل هو الحد التام .

(٣) لانه من كيفية سؤاله بأرجاعه ضمير هو الى المتعدد يكشف عن الغائه للخصوصيات الفردية وفرض المجموع شيئاً واحداً والواحد المتصور هنا هو القدر المشترك تماماً .

فان كان تلك الافراد متحدة في حقيقتها بأن كان حقيقة كلها واحدة فالجواب هو النوع لانه المتكفل لبيان تمام الحقيقة ليكون الجواب مطابقاً للسؤال لان السؤال عن الافراد المتفقة الحقيقة سؤال عن الحقيقة التامة المشتركة .

(٤) مثل أن يقول زيد وعمرو وبكر ماهو .

(٥) أي مطلوب السائل بسؤاله .

(٦) لما ذكرنا من ان جمعه الامور المتعددة يكشف عن الغائه للخصوصيات المميزة فيبقى القدر المشترك ولما كان الامور الواقعة في سؤاله مختلفة الحقايق فالمشترك بينها لايكون تمام الحقيقة بل جزئها وجزء الحقيقة المشترك هو الجنس لاغير .

(٧) انما عبر بهذا التعبير « عن الماهية وعن بعض » مع ان تعبيره السابق « في

لها المشاركة اياها في ذلك الجنس، فانكان مع ذلك (١) جواباً عن الماهية وعن كل واحد من الماهيات المختلفة المشاركة لها في ذلك الجنس فالجنس قريب ، كالحيوان حيث يقع جواباً للسؤال عن الانسان وعن كل مايشاركه

تعليقه

السؤال عن الجنس »هو السؤال عن امور مختلفة الحقايق ، لانه فى مقام بيان الجنس القريب والبعيد ابدء بهذا التعبير ليربطه بكلامه الاتى « فان كان مع ذلك » .

واعلم انهم ذكروا فى ترتيب الانواع والاجناس كليات خاصة تقريباً لذهن المتعلم على نحو المثال وهى الانسان والحيوان والجسم النامى والجسم المطلق والجوهر ، فالانسان نوع حقيقى لوقوعه جواباً للسؤال عن امور متفقة الحقيقة كزيد وعمرو وبكر مثلا والبواقى أجناس للانسان أما الحيوان فلانه تمام المشترك بينه وبين البقر والغنم مثلا وأما لجسم النامى فلانه تمام المشترك بينه « الانسان » وبين النباتات وأما الجسم المطلق افلانه تمام المشترك بينه وبين الحجر وأما الجوهر فلانه تمام المشترك بينه وبين العقل .

اذا عرفت ذلك فاعلم ان الجنس أما قريب من الماهيات التى تحته أو بعيد عنها والقريب هو الجنس الذى يصح أن يقع جواباً عن كل واحدة من الماهيات التى تحتها اذا ازدوجت مع ماهية اخرى من تلك الماهيات كالحيوان فانه كذلك بالنسبة الى جميع الماهيات الحيوانية لكونه وافياً بجميع مشتركاتها ، مثلا اذا سئلت عن الانسان والبقر فيجاب حيوان وكذا اذا زوجت الانسان فى سؤالك مع أى فرد آخر من المشاركات كالغنم والابل .

وأما البعيد بخلاف ذلك كالجسم النامى مثلا فانك ان سألت بما هو عن الانسان والشجر يصح أن يقال جسم نام لان تمام المشترك بين الانسان والشجرهو الجسم النامى.

وأما اذا زوجت الانسان مع البقر لا يصح الجواب بالجسم النامى مع انهما « الانسان والبقر » من الماهيات التى تحت الجسم النامى ؛ وذلك لانه لا يفى بجميع مشتركاتهما اذ منها الحيوانية والجسم النامى لايدل على الحيوانية .

(١) أى ان كان مع وقوعه جواباً عن الماهية وعن بعض كذلك يقع جواباً عن هذه الماهية وعن البعض الاخر أيضاً يكان قريباً .

٥ اي صح ان يقع جوابا عن
الماهية وعن بعض الحقائق المختلفة.

الخ م

٦ المطلق فانظر الى ما قاله لعل هذا على نسخة كذا فتدبر بخويه

٦ لان الجسم المطلق تمام الجزء المشترك بين الانسان والحجر ولا يقع
جوابا عن الانسان والشجر والفرس بل الجواب عنها الجسم النامي عبد الرحيم

صح ٦٨

٥

فقط فلا يرد انه غير

مانع لدخول مثل الحيوان ان مقولا لا على

الكثرة المتفقة الحقيقة وعلى الماهية المختلفة

الكثرة زيد وبكر وخالد وفرس ماهو فى تعريفه او

لما تقول لنا نريد المقول على الكثرة بالذات لا بواسطة امر آخر كما فعله

بالذات اى وهو ــ اى للنوع معنيان احدهما النوع الحقيقى وهو الذى مر

يحمل البانع

التركيب وهو الذى قال المصنف فى تعريفه وقد يقال على الماهية الخ شرح

تعريفه والآخر النوع الاضافى وهو الماهية المقول عليها وعلى غيرها اى جنس من الاجناس فى جواب

س اللازم على الجنس للجنس اى يصلح على الماهية على الامر الكلى وعلى ما به الشيء هو هو

ماهو بالنسبة الى ذلك الجنس بلا فيجب ۱ وقد يطلق الماهية على الامر الكلية بتجوية وعلى ماهو لان

والاول هو المراد هنا فيجب ۱ وفسر الماهية بما ذكره اشارة الى الجواب تركت لفظ الكلية بتجوية فى جواب ماهو لان

٢ هذا دفع لايراد دخل المصنف فى تعريف النوع الاضافى فان قلت يخرج عنه بقول المصنف فى جواب ماهو لان

المصنف خاصة والخاصة لا يشتمل عليها بما هو لانه مقيد بقيد الحيوانية قلت الخاصة قسمان قسم يقال

عليه وعلى غيره الجنس فى جواب ما هو كان يقال الانسان والفرس ما هما فيجاب بانهما حيوان

وقسم ليس كذلك كالضاحك والصنف من القسم الاول كما قلنا ولا يخرج

بقول المصنف فى جواب ماهو بل بتفسير الماهية بتجوية

٦٩

والثانى النوع وهو المقول على الكثرة المتفقة الحقيقة فى جواب ماهو وقد يقال على الماهية المقول عليها وعلى غيرها الجنس فى

في الماهية الحيوانية [١]، وان لم يقع جواباً عن الماهية وعن كل مايشاركها في ذلك الجنس فبعيد كالجسم حيث يقع جواباً عن السؤال بالانسان، والحجر والفرس [٢] ولا يقع جواباً عن السؤال بالانسان ، والشجر ، والفرس [٣] مثلا .

النوع

قوله : (وقد يقال [٤] على الماهية) أي المقول [٥] في جواب ما هو ،

(١) فاذا سئل عن الانسان والبقر يصح أن يقع الحيوان فى الجواب وكذا اذا ازدوج الانسان مع الغنم أو أى فرد من الماهيات التى تحت الحيوان يصح ذلك أيضاً.

(٢) لان الامر المشترك بين هذه الثلاثة هو الجسمية فقط لا أكثر ولا أقل والجسم واف بذلك فالجسم تمام المشترك بين هذه الثلاثة .

(٣) لان هذه الثلاثة تشترك فى أكثر من الجسمية وهو النمو والحيوانية، والجسم لايفى بهما .

(٤) أى النوع يعنى ان النوع له معنى آخر غير المعنى السابق « المقول على الكثرة المتفقة الحقيقة فى جواب ماهو » وهو الكلى الذى تحت كلى آخر وهو المراد بقوله (المقول عليها وعلى غيرها الجنس) لان الجنس جواب عن السؤال بالكلى فالكلى الذى فى السؤال هو تحت كلى الجواب .

ويسمى النوع بهذا المعنى بالنوع الاضافى أى نوع بالنسبة الى الجنس الذى فوقه والنوع بهذا المعنى ينطبق على النوع الحقيقى كالانسان لكونه تحت جنس الحيوان وعلى الجنس الذى تحت آخر كالحيوان الذى هو تحت الجسم النامى .

(٥) يعنى ان قول المصنف يقال على الماهية يفهم منه ان النوع الاضافى لايكون

جواب ماهو ويختص باسم الاضافى كالاول بالحقيقي وبينهما عموم من وجه لتصادقهما على الانسان وتفارقهما فـى الحيوان والنقطة ثم الاجناس قدتترتب متصاعدة الى العالي كالجوهر

فلا يكون الا كلياً لا جزئياً، ذاتياً لما تحته لا عرضياً ، فالشخص والصنف كالرومي والزنجي مثلا خارجان عنها (١) ، فالنوع الاضافـي دائماً يكون اما نوعاً حقيقياً مندرجاً تحت جنس كالانسان تحت الحيوان ، واما جنساً مندرجاً تحت جنس آخر كالحيوان المندرج تحت الجسم النامـي ، ففـي الاول يتصادق (٢) النوع الحقيقي والاضافـي ، وفي الثاني يوجد الاضافـي بدون الحقيقي (٣) .

ويجوز أيضاً تحقق الحقيقي بدون الاضافي فيما اذاكان النوع بسيطاً لا جزء له حتى يكون جنساً له، وقد مثل (٤) بالنقطة وفيه مناقشة (٥) وبالجملة (٦) النسبة بينهما هي العموم من وجه .

الا كلياً ذاتياً لاشخصياً ولاعرضياً وذلك لمامرمن ان ماهو سؤال عن تمام الحقيقة فلابد أن يكون النوع الاضافى حقيقة أى كلياً ذاتياً .

(١) أى عن الماهية لعدم الكلية فى الاول « الشخصى » وعدم الذاتية فى الثانى « الصنف » .

(٢) لانطباق التعريفين عليه .

(٣) لعدم وقوعه جواباً عن الامور المتفقة الحقيقة .

(٤) المصنف .

(٥) سيبينها قريباً .

(٦) أى بصرف النظر عن المثال وانه مخدوش فاصل الطلب وهوكون النسبة بينها هي العموم من وجه صحيح .

٩ بناء على تعريف الثاني

للنوع وهو قوله وقد يقال على الماهية

الخ شرح تلميذ بل تفريع على المقول لانه يعني

الأمر الكلي المحمول وقوله ذاتيا تفريع على قوله في جواب ما

هو بتجويز ٣ لان الجزئي ما دام في ... قلب الجزئي لا يحمل على شيء الا

بالتأويل بان يقال هذا زيد في قوة مسمى بزيد لاختلافه باختلاف الازمان والامكنة

فخرج بقوله لا جزئيا الشخص وبقوله ذاتيا العنف ابن آدم ٤ السواب تركه لا جزئيا لان النفي

لا يجامع النفي والاستثناء كما في علم البيان قرتلي ٤ كالحيوان فانه جزء مفهوم للتحته وهو الانسان

والفرس وغيرهما من سائر الانواع ٤ وانما كان الانسان كليا لانه منسوب الى الكل وهو زيد لان مفهومه

الحيوان الناطق مع التشخص والانسان جزء لمفهومه وانما كان زيد جزئيا لانه منسوب الى الجزء وهو الانسان لانه جزء

لمفهومه كما قلنا وكذا الكل الحيوان بالنسبة الى زيد كذا افاده الاستاذ ٥ اعلم ان المنطقيين اختلفوا في النسبة بين الاضافي

والحقيقي فالقدماء قالوا ان النسبة بينهما عموم ومطلقا والمتاخرون قالوا ان بينهما عموما من وجه وتبعهم المصنف ومثلوا بمادة افتراق الحقيقي

عن الاضافي بالحقائق البسيطة كالنقطة والعقل والنفس فانها انواع حقيقية لا اضافية واستدلوا على ذلك بانها لا جزء لها في الخارج فلا يكون لها جنس

والا لكانت مركبة من الجنس والفصل فاشار المحشي الى هذا الاستدلال ٦ لانه لا يلزم من كونها بسيطة في الخارج ان تكون بسيطة في العقل ولا يلزم

من عدم كونها مركبة في الخارج عدم كونها مركبة في العقل لانه لا يمكن ان يوجد نوع بسيط لا جنس له ابن آدم

٦ والجسم النامي تحت الجسم المطلق والجسم المطلق تحت الجوهر والجوهر تحت الوجود عند بعض الحكماء تلميذ

٧ كالانسان فانه بالنظر الى الحيوان نوع اضافي لانه صادق انه نوع تحت جنس وبالنظر الى الافراد المندرجة صـ ٧٠

تحته نوع حقيقي لانه صادق انه مقول على الكثرة المتفقة الحقيقة تلميذ

٨ اي في وجود نوع البسيط او في كون النقطة مثالا مناقشة اذ كونها بسيطا باعتبار

ما صدقها لا باعتبار مفهومها وهو عرض لا يقبل القسمة محمد البابي

٩ والمصنف تبع في ذلك المتأخرين واما القدماء فقد ذهبوا

الى ان الاضافي اعم مطلقا من الحقيقي وهذا انما يتم

لو ثبت ان كل نوع فله جنس ولم يثبت

لجواز ان يكون نوع بسيط

لا جنس له جلال الدواني

٤

١٠ المراد بالجسم
الجسم التعليمي وما في جوفه
ولو بالواسطة كذلك او الجسم الطبيعي
فافهم بنجريخ ١١ ينتج هذه النتيجة المصرحة من
١ هذا القياس المركب من الحملية والشرطية المتصلة اللزومية قرنلي
لا انه لا جزء لها الا خارجيا ولا ذهنا ابن قرنلي
لا قوله والجنس اى الجنس الطبيعي من حيث انه معروض للجنس المنطقي قوله ليس جزءا
خارجيا وفاقا امثلا او المراد ان الجنس الطبيعي مع قطع النظر عن تلك الحيثية ليس جزءا خارجيا
ممتازا في الحس وفاقا والا فالجنس جزء خارجي عند من قال بوجود الطبايع في الخارج بنجريخ
ب الجزء العقلي هو ما يكون داخلا في الكل ولا يكون وجوده متميزا عن وجوده والجنس والفصل من الاجزاء العقلية ولكن الشئ لا تركيب
منهما اذا لم يكن له وجود خارجي من حيث التركيب لانهما مأخوذان من الاجزاء الخارجية فانه قد حكى عن الشيخ انه قال ان العقل ينظر
الى الموجود الخارجي فيأخذ اعم اجزائه فيجعله جنسا وما يخص فيجعله فصلا فح اذا لم يكن للنقطة تركيب خارجي فلا يكون لها تركيب عقلي
ايضا عبدالحكيم ٥ كالطرف فانه نهاية المشترك بين السطح والخط. النقطة ماهيتها الى الجواب طرف فاذا كانت النقطة طرفا لا يتبدل
التسمية امثلا فالطرف هنا جنس لها ولا تتبدل التسمية امثلا فنبل لها وهذا مراد المحشي وان علمت اجود من هذا فات به يرسف الامم
٤ فعلى هذا يكون بينهما عموم وخصوص مطلقا ٦ كالحيوان فانه جنس للانسان والجسم النامي جنس للحيوان والجسم المطلق
جنس للجسم النامي والجوهر جنس للجسم المطلق فالجسم النامي اعم من الحيوان مطلقا وهكذا الى الجوهر فهو اعم من الكل
بنجريخ ـ في اللام ابطلت الجمدية فلا يرد انه لا يشتمل على ما له جنس فقط قوله وما بينهما الخ اى ان كانت
متوسطات وكنا الكلام مع الانواع على انه يجوز ان لا يلتفت المصنف اليه لقلة او لعدم تيقن وجوده
كما لم يلتفت الى الجنس المفرد والنوع المفرد كذلك في بيان الجنس والنوع قرنلي ص١٠٧

قوله : (والنقطة) النقطة طرف الخط (١) والخط طرف السطح والسطح طرف الجسم فالسطح غير منقسم في العمق (٢) والخط غير منقسم في العرض والعمق والنقطة غير منقسم في الطول والعرض والعمق فهي عرض لايقبل القسمة أصلا، واذا لم يقبل القسمة أصلا لم يكن لها جزء، فلا يكون لها جنس.

وفيه نظر ، لان هذا يدل على انه لاجزء لها في الخارج، والجنس ليس جزء خارجياً ، بل هو من الأجزاء العقلية، فجاز أن يكون للنقطة جزء عقلي (٣) وهو جنس لها، وان لم يكن لها جزء في الخارج .

قوله: (متصاعدة) (٤) بأن يكون الترقي من خاص الى عام ، وذلك لان جنس الجنس يكون أعم من الجنس ، وهكذا (٥) الى الجنس الذي لا جنس له فوقه وهو العالي، وجنس الاجناس كالجوهر .

---

(١) أى آخره .

(٢) لانـه آخر الجسم لكنه منقسم فى الطول والعرض .

(٣) كالطرف لصحة وقوعه « الطرف » جواباً عنها فى قولنا النقطة ماهى فيقال طرف فيكون الطرف جنساً لهاكما يكون جنساً للخط والسطح .

(٤) قول المصنف قد ترتب أى يتعاقب بعضه بعضاً على نحو الاضافة ففى الاجناس يكون المضاف فوق المضاف اليه كترتب الاباء فاذا قلنا جنس الجنس فمعناه كلى فوق الكلى مثلا نقول الحيوان جنس وله جنس هو الجسم النامى وللجسم النامى جنس هو الجسم المطلق كما نقول أب وأبو الأب وأبو أبى الاب وهكذا فالترتب فى الاجناس تصاعدى يتصاعد الى ما لاجنس فوقه .

وأما الترتب أى التعاقب فى سلسلة الانواع فتنازلى فان النوع يضاف الى أعلى منه كترتب الابناء فاذا قلنا نوع الجسم المطلق نعنى بذلك الكلى التى تحته هو الجسم النامى واذا قلنا للجسم النامى نوع نعنى به الحيوان وهكذا فقولنا نوع النوع نعنى به الكلى الذى تحت الكلى الاخر .

(٥) أى جنس جنس الجنس مثلا .

ويسمى جنس الاجناس، والانواع قدتترتب متنازلة الى السافل ويسمى نوع الانواع ومابينهما متوسطات

قوله : (متنازلة) بأن يكون التنزل من عام الى خاص وذلك لان نوع النوع (١) يكون أخص من النوع وهكذا الى أن ينتهي الى نوع لا نوع تحته وهو السافل ونوع الانواع كالانسان .

قوله: (ومابينهما متوسطات) أي مابين العالي والسافل في سلسلتي الانواع والاجناس يسمى متوسطات (٢) فمابين الجنس العالي والجنس السافل أجناس متوسطة (٣) ومابين النوع العالي والنوع السافل أنواع متوسطة (٤) هذا (٥)

---

(١) كالجسم النامى الذى هو أخص من الجسم المطلق الذى هو نوع للجوهر .

(٢) أى أجناس متوسطة وأنواع متوسطة .

(٣) كما بين الجوهر والحيوان وهى الجسم النامى والجسم المطلق .

(٤) كما بين الجسم المطلق والانسان وهى الحيوان والجسم النامى .

(٥) يعنى ماذكرنا فى تفسير المتوسطات من انها عبارة عن الاجناس المتوسطة والانواع المتوسطة مبنى على أن يكون ضميرهما فى بينهما عايداً الى العالى والسافل فقلنا ان بين عالى الجنس وسافله أجناس متوسطة وبين عالى النوع و سافله أنواع متوسطة اذ على ذلك ينتظم سلسلتان سلسلة للاجناس بين الجنس العالى والجنس السافل وسلسلة للانواع بين النوع العالى والنوع السافل .

وأما بناء على عودة الضمير (هما) الى عالى الجنس وسافل النوع فالسلسلة واحدة والمتوسطات فى كلامه غير مقيدة بالجنس والنوع بل قد يكون المتوسط جنساً متوسطاً وقد يكون نوعاً متوسطاً وقد يكون جنساً متوسطاً ونوعاً متوسطاً معاً وعلى هذا الوجه فالمتوسطات واقعة بين الجنس العالى والنوع السافل فالجنس السافل والنوع العالى أيضاً من جملة المتوسطات لكونهما فى وسط السلسلة فيكون الجنس السافل نوعاً متوسطاً والنوع العالى جنساً متوسطاً .

عه
اشارة الى
.... ماقيه لكن بالنظر الى النوع
عكس ماهو للجنس فتفطن بتجريد
ط التسمية اما باعتبار الاغلب او اللام مثال ص٢٦
الجمعية وكذا اما مر من قوله في الاجناس بتجريد
٥ كالعقل ان كان تمام المشترك بين العقول وكان الجوهر عرضا عاما بتجريد
٥ الجنس المفرد وهو ما يكون مباينا للاجناس خصوصا وعموما بان لا يكون جنسا
اخص من جنس آخر ولا اعم منه فيه لطافة تامل لكاتبه سعيد
٥ كالعقل اذا لم يجعل الجوهر جنسا له بل عرضا له فان العقل تحته انواع كالعقول العشرة فان كل واحد منها
نوع له كالانسان والفرس للحيوان فالعقل جنس للعقول العشرة لان حقيقة كل واحد منها مختلفة وليس فوقه
ولا تحته جنس فيكون مفردا F اقول والنوع المفرد ايضا كالعقل ان قلنا ان الجوهر جنس له فان العقل تحته العقول العشرة وهي
في حقيقتها الخ ... هي مجرد العقل متفقة فهو مقول على الكثرة الخ وهو لا يكون اعم من نوع اذ ليس تحته نوع بل اشخاص ولا اخص اذ ليس
فوقه نوع بل جنس وهو الجوهر فهو ايضا يكون مفردا F فما هذا الا تحرير الزمن ابن آدم
٦ كالعقل اذا كان عين حقيقة العقول بان كان تحته افراد لا انواع وكان الجوهر جنسا له بتجريد
٦ وهو ما يكون مباينا للانواع خصوصا وعموما بان لا يكون نوعا اخص من نوع آخر ولا اعم منه
٧ اي الكلام المذكور من النوع السافل والجنس العالي هـ لعدم مساس الحاجة الى المفرد الغير
المرتب بل لمبدا ما جنسا او نوعا كما فهم منا الملاقه ١٧ الاشارة الى ان المصنف ان اراد بقوله
وقد يترتب انه للتحقيق ومزايا المحشي عليه يرد الاعتراض بانه لم يتعرض وان اراد
انه للتعليل فمسلم ردة تعرض لان المنوى المشار اليه في حكم الملفوظ
وما قاله بعض الافاضل من ان السكوت في معرض البيان يفيد
الحصر متعرض بانه لم يسكت هنا بعد التامل
مع ان المعتبر عند القوم ذلك
بتجريد

٧ ديحي منغير
تقييد العالي والسافل بالجنس
او النوع واما ان قيدا بهما فحكمه ما ذكره
المحشى من ان ترجيح المنير في قول النص
وما بينهما الا هنا تأمل

٨ المذكور صراحة هو الجنس العالي والنوع السافل واما الجنس السافل
والنوع العالي فهما مذكوران مفهوما فان قوله ثم الاجناس قد تترتب متصاعدة بعضها
منه صراحة الجنس العالي ومفهوما الجنس السافل لان العالي لا يكون بدون السافل وكذا الحال
في قوله الانواع اه. جلال الدين الدواني في المنطق

٩ والفرق بين المعنيين ان المتوسطات على الاول من حيث انها واقعة بين الجنس العالي والجنس السافل لا يقال
لها انواع متوسطة بل يقال لها اجناس متوسطة ومن حيث انها واقعة بين النوع العالي والنوع السافل لا تسمى
اجناسا متوسطة بل انواعا متوسطة بخلافها على المعنى الثاني فانها عليه يكون بعضها نوعا متوسطا وبعضها
جنسا متوسطا وبعضها نوعا وجنسا متوسطا معا كما صرح به المحشى ويسيم

١ والنسبة بين نوع العالي والجنس المتوسط الخصوص المطلق مادة الاجتماع الجسم المطلق مادة الافتراق
الجسم النامي بجيرمي ٢ والنسبة بين النوع المتوسط والجنس السافل العموم المطلق مادة الاجتماع
الحيوان فمادة الافتراق الجسم النامي بجيرمي ٣ قوله او جنس متوسط او نوع متوسط معا اه. والنسبة
هذين العموم من وجه مادة الاجتماع الجسم النامي ومادة الافتراق الجنس المتوسط الجسم المطلق مادة.
افتراق النوع المتوسط الحيوان بجيرمي ٤ اي بعد ان علمت الاجناس المترتبة والانواع
كذلك اعلم الخ فهذا اعتذار للمصنف حيث لم يتعرض من الخ ابن ادم ٤ فيه انه تعرض
له بقوله قد يترتب تأمل قليوبي لعل وجه التأمل مع قوله تعرض له بالاشارة اليه
ولو سلم ان المراد بالتعرض الاشارة لورد عليه انه انما يشير اليه
اذا كان قد للتحليل فيفيد ان غير المرتب اكثر من الاجناس
والانواع من الاجناس والانواع الترتيبي
وهو في غاية الفساد وكما لا
يخفى ولعله انه لاحل هذا
قال تعرض له ص
اتى كان اداي

ان رجع الضمير الى مجرد العالي والسافل وان عاذ الى الجنس العالي والنوع السافل المذكورين صريحاً (١) كان المعنى ان مابين الجنس العالي والنوع السافل متوسطات أما جنس متوسط فقط كالنوع العالي (٢) أو نوع متوسط فقط كالجنس السافل (٣) أو جنس متوسط ونوع متوسط معاً كالجسم النامي (٤).

ثم اعلم : ان المصنف لم يتعرض للجنس المفرد (٥) والنوع المفرد اما لان الكلام (٦) فيما يترتب والمفرد ليس داخلا في سلسلة الترتيب ، وأما لعدم تيقن وجودهما (٧).

(١) يعنى صريح عبارة المصنف ان المراد بالعالى فى كلامه هو الجنس العالى والنوع السافل لا العالى والسافل المطلق لان العالى فى كلامه مرتبط بالجنس لقوله ثم الاجناس... الى العالى، والسافل مرتبط بالنوع لقوله والانواع... الى السافل وهذا مؤيد لهذا الوجه.

(٢) مثل الجسم المطلق فانه نوع للجوهر ولانوع فوقه وجنس متوسط بين الجوهر والجسم النامى .

(٣) مثل الحيوان فانه واقع بين النوع السافل (الانسان) والجسم النامى الذى هو نوع للجسم المطلق وليس « الحيوان » جنساً متوسطاً اذ لاجنس تحته .

(٤) فانه واقع بين الحيوان وهو جنس ونوع والجسم المطلق وهو أيضاً جنس ونوع فهو « الجسم النامى » جنس بين جنسين ونوع بين نوعين .

(٥) أى الجنس الذى ليس فوقه ولاتحته جنس وكذا النوع المفرد أى الذى ليس فوقه ولاتحته نوع .

(٦) أى لان بحث المصنف فى الاجناس والانواع المتوالية والمفرد خارج عن بحثه فلهذا لم يتعرض له لا لعدم وجوده أو لغفلة المصنف عنهما .

(٧) فان القوم مثلو للجنس المفرد بالعقل على تقدير أن يكون العقول العشرة التى تحته مختلفة الحقيقة ولم يكن الجوهر جنساً له فهو «العقل الكلى» جنس للعقول العشرة وهى أنواع له ولما لم يكن نوقه كلى فهو جنس مفرد .

الثالث الفصل وهو المقول على الشيء في جواب اى شيء هو في ذاته فان ميزه عن المشاركات في الجنس القريب فقريب او البعيد .

الفصل

قوله : (أي شيء) (١) اعلم : ان كلمة أي موضوعة ليطلب بها مايميز الشيء عما يشاركه فيما إضيف اليه هذه الكلمة (٢) مثلا ، اذا أبصرت شبحاً

ومثلو للنوع المفرد بالعقل أيضاً لكن على تقدير ان يكون العقول العشرة التي تحته متفقة الحقيقة ويكون الجوهر جنساً له فتكون العقول العشرة بالنسبة الى العقل الكلي كأفراد الانسان بالنسبة الى الانسان فهو نوع للجوهر ولما لم يكن تحته نوع (لاتفاق حقيقة أفراده على الفرض) ولافوقه نوع لعدم كلي فوق الجوهر حتى يكون الجوهر نوعاً له فهو (العقل) نوع مفرد .

ولكن لما لم يرتض المحققون بهذا المثال لكونه مجرد فرض لا أساس له فلم يتيقن المصنف بوجودهما أي الجنس والنوع المفردين فلم يتعرض لهما .

(١) لابد من توضيح هنا لمتن المصنف وهو ان المراد بقوله (الفصل) الى قوله (في ذاته)ان الفصل هو الذي يحمل على الشيء(المراد بالشيءهنا مطلق الجنس المطلوب تميزه) في جواب أي شيءكقولنا أي حيوان هذا فيقال ناطق فيقال هذا الحيوان ناطق فحمل الفصل « الناطق » على الحيوان (وهو الشيء فيكلام المصنف) في جواب أي حيوان .

وقوله هو في ذاته ليس منكلام السائل بل بيان لمراده من أي فان أي يسأل بها عن المميز الذاتي والا فهذا التعبير « هو في ذاته » خارج عن المحاورات العرفية والمنطق تحليل عن محاوراتهم .

(٢) أي كلمة أي ومعناها بالفارسية (كدام) كقولنا أي كتاب هذا فالسائل يعلم انه كتاب لكنه جاهل بما يميزه عما يشاركه في كلي الكتاب (أي يميزه عن ساير الكتب) .

اى في الجملة اولا

سواء كان مميزا ذاتيا او عرضيا

وسواء كان عن الجميع او عن البعض فالحد والجنس

والفصل والخاصة والعرض العام واطلاق في ذلك تدبر

وانما اضيف اى لا يشتمل مع انه يقال اى جوهر او جسم هو الخ

غير ذلك لانه لعمومه وعدم صدقه للسؤال عن مميز الماهية مطرحا جعلوه مطلقا

لهذا الطلب فلقد احسن من قال لفظ شيء كناية عن الجنس المعلوم قريبا

او جنسا قريبا او بعيدا او فصلا قريبا او بعيدا تجريد

صح ٧

١/ القائل الامام الرازي
ونقل كلام المناطقة على ظاهره من
غير ملاحظة ما ادهم منه فغلطهم فيه تلبيد
١١/ في موضع الكمال عن حمل على ما جزء . بعض النحاة اى اى
شيء محتبرًا وملاحظًا في ذاته اى مع قطع النظر عن عوارضه تجريبي
١٢/ مفردًا او مركبًا كالحد فالذاتي اللغوي اعم من الذاتي الاصطلاحي قوله
١٢/ كالناطق او الحيوان ان الناطق او الجسم الناطق تجريبي ١٣/ فصل فقط ان لم يرد به الحيوان
هـ فلا يكون ما اشتهر من بين القوم رهوان المعتزل في جواب اي شيء هو في ذاته
١٣/ الناطق او الجسم الناطق * ابو البقاء ص ٧٥
منحصر في الفصل خاليًا عن الفساد
١٤/ اى اما اورد من اذا عرفت الى هنا

عن بعيد ، وأيقنت أنه حيوان ، لكن ترددت في انه هل هو انسان أو فرس أو غيرهما ، تقول أي حيوان هذا[1] فيجاب بمايخصصه ويميزه عن مشاركاته في الحيوانية ، كالناطق .

اذا عرفت هذا فنقول[2] اذا قلنا الانسان أي شيء هو في ذاته كان المطلوب ذاتياً من ذاتيات الانسان يميزه عما يشاركه في الشيئية ، فيصح أن يجاب بانه حيوان ناطق كما صح أن يجاب بانه ناطق ، فيلزم صحة وقوع الحد في جواب أي شيء هو في ذاته ، وأيضاً يلزم أن لايكون تعريف الفصل مانعاً لغيره لصدقه على الحد التام .

وهذا مما استشكله الامام الرازي في هذا المقام ، وأجاب عنه صاحب

(١) فالسائل يطلب مايميز هذا الحيوان عما يشاركه فى الحيوان « المضاف اليه لاى » .

(٢) شروع فى الايراد على تعريف الفصل وحاصله ان السؤال بأى ان كان مثل المثال السابق « أى حيوان هذا » فلاكلام .

وأما ان كان السؤال هكذا (الانسان أى شيء) بتقديم حقيقة نوعية على أى واضافة أى الى شيء نفسه لا الى جنس آخر فمطلوب السائل حينئذ تميز الانسان عن بقية الاشياء بتميز ذاتى .

والتميز هنا كما يصح أن يكون بالفصل « الناطق » كذا يصح أن يكون بالحد التام « الحيوان الناطق » لعدم ذكر الحيوان فى السؤال ليلزم التكراركما فى المثال السابق .

والحال ان المنطقيين قالوا ان الحد لايقع الا فى جواب ماهو فهذا « وقوع الحد جوابا لاى شيء » خرق لاجماعهم .

مضافاً الى ان ذلك يلزم أن لايكون تعريف الفصل مانعاً لغيره لصدقه على الحد التام لوقوعه جواباً عن أى شيء كما ذكر .

فبعيد واذا نسب الى مايميزه فمقوم والى مايميز عنه فمقسم والمقوم للعالى مقوم للسافل ولا عكس والمقسم بالعكس

المحاكمات بأن معنى أي وان كان بحسب وضع اللغة لطلب المميّز مطلقاً،(١) لكن أرباب المعقول اصطلحوا على انه لطلب مميز لايكون مقولاً في جواب ماهو، وبهذا يخرج الحد والجنس أيضاً(٢).

وللمحقق الطوسي (ره) ههنا مسلك آخر أدق وأتقن وهو انا لانسئل عن الفصل الا بعد أن نعلم (٣) ان للشيء جنساً بناءاً على ان ما لا جنس له لا فصل له، واذا علمنا الشيء بالجنس (٤) فنطلب مايميزه عن المشاركات في ذلك الجنس، فنقول الانسان أي حيوان هو في ذاته فتعين الجواب بالناطق لاغير(٥) فكلمة شيء في التعريف كناية عن الجنس المعلوم الذي يطلب مايميز الشيء(٦) عن مشاركاته في ذلك الجنس فحينئذ يندفع الاشكال بحذافيره(٧).

قوله: (فقريب) كالناطق بالنسبة الى الانسان حيث يميزه عن جميع المشاركات(٨) في جنسه القريب وهو الحيوان.

قوله: (فبعيد) كالحساس بالنسبة الى الانسان حيث يميزه عن المشاركات

(١) أى سواء كان فصلا أو حداً أو جنساً.

(٢) لانهما مقولان فى جواب ماهو.

(٣) لان الفصل فرع عن اتصال المسؤل عنه بشىء فى جامع والجامع هوالجنس.

(٤) أى بعد علمنا بالشىء جنساً نطلب مايميزه عما يشاركه فى ذلك الجنس.

(٥) أى لاالحد ولاالجنس للعلم بجنسه فلاجهل للسائل بالجنس ليجاب به.

(٦) المراد بالشىء هنا الامر المسؤل تميزه كالانسان.

(٧) أى بتمامه من المخالفة لقول المنطقيين وعدم تمامية تعريف الفصل.

(٨) كالبقر والغنم وغيرهما من الحيوانات.

فاندفع بهذا ١
الجواب الاعتراض الثالث الذي
هو ان تعريف الفصل غير مانع عن دخول
الاعياء ونفي الايراد الاول الذي هو لزوم منعه
وقوع الحد في جوابه اي شيء هو في ذاته تامل فتأمل
٢ لانهما متقولا لان في جواب ما هو هو ـه اي تقوله للطلب مميز لا يكون متقولا
في جوابما هو تلميذ بل غير محتاج الى القول بعدم بناء اي على معناه اللغوي بتجريني
٣ واما الحد الناقص فيخرج باعتبار الكل او المفرد في قوله هو المقول تامل فتأمل
وجه الارقية ان هذا الجواب يدفع الاشكال الذي اورده الامام من غير ان يرد عليه اشكال آخر بخلاف
٤ جواب صاحب المحاكمات فانه وان كان يدفع الاشكال لكن يرد اشكال آخر وهو انه يلزم ح ايراد اللفظ المستعمل في المعنى
المجازي من غير قرينة في التعريف وهو لا يصح والى هذا اشار المحشي في آخر حاشيته بقوله وح يندفع الاشكال بعد افيره انتهى
٥ والجواب ان كلمة اي شيء بالاستعمال صارت حقيقية عرفية ولا مجاز بلا قرينة تشتري ٦ لعل وجه الارقية انه لا يعرف هذا المعنى الاخص
الخواص ووجه الارقية ان هذا المعنى معنى لا يعلمه الا اصطلاح تلميذ ٥ اي عما يميز الشيء فيكون للمعنى اللغوي فكذا يندفع الاشكال
بجد افيره محمد الباقي ٦ فيخرج الحد والجنس بتقييد المقول بقوله في جواب اي شيء هو في ذاته اذ لا يمكن حملها فيه على ذلك التقييد
بالجرية ٧ لا يصح وقوع ذلك الجنس في الجواب ولا ما فيه ذلك الجنس من المحدود والاجناس الذي تحته للزوم اعلام المعلوم
بتجريني ٧ يمكن ان يقال ان اراد انه لا يجوز السؤال عند الابعد ذلك العلم فحكم لم لا يجوز ان يسئل عنه بعد العلم بانه شيء
مثلا او اراد ان مختار ذلك ان لا يسئل الخ فغير مفيد بتجريني ٨ كالاجناس العالية والانواع الحقيقية التي هي موارد
الافتراق عن النوع الاسنافي بتجريني ١ اي مثلا بجزء الانسان اي جوهر او اي جنس هو في ذاته
ففي الاول لا يجوز الجواب بالجسم ولا بالجسم النامي ولا بالحيوان وفي الثاني لا يجوز بالجوهر
القابل للابعاد الثلاثة ولا بالجزئين لاشتمال كل منهما على ما هو معلوم عند
العاقل بتجريني ١٠ لانا الانسان بالحيوان و بعد ذلك نسئل
منه اي نوع هو منه فتعين الجواب بالناطق
١١ لانه لو وقع في الجواب يلزم تحصيل الكامل
لانه علم قبل ولو وقع الحد يلزم مالا نه
في الجنس لانه جنس و فصل
فتعين الناطق للجواب
ابو بكر

اقول تحرير المحل

اعنى ما يميز الشئ عن

المشاركات فى الجنس البعيد ليس

مانعا ولا جامعا ان لم تعتبر فيه قيد فقط مرتين

اما الاول فلان الناطق يميز الماهية عن جميع المشاركات

فى الجنس البعيد كما يميزها عن المشاركات فى الجنس القريب

فلابد من اعتبار فقط قيدا لتميز فالمعنى ما يحصل به ذلك التميز دون تميز

آخر اعنى التمييز عن جميع المشاركات فى الجنس القريب واما الثانى فلان الحساس لا يميز

الانسان عن جميع المشاركات فى الجنس البعيد اذ من المشاركات فيه الفرس والتعرض لا فلابد

من اعتبار فقط مرة اخرى قيدا للجنس البعيد بنجوى ه واصل التقويم عبارة عن ازالة اعوجاج الشئ تقول

قومت الرمح اذا ازلت عوجه فكان الجنس بدون الجزء اعوج ويزيل ذلك الجزء عوجه محاكمات ص ٧٦

وانما فسره بهذا اى بمميز لان المقوم عند المحشى بمعنى الجزء للمميز على ما صرح به فى قوله الآتى فيكون جزء مميز وهو

معنى المقوم بنجوى ١ اشارة الى معنى آخر لكنه مشهور فافهم تبلى (اى غير ما هو المشهور من ان قيود متباينة بنجوى

متعالية حتى لا يرد انه كيف يكون الفصل مقسما لانه قيد لا قيود فيجاب بانه باعتبار الوجود قيد وباعتبار عدمه قيد آخر بنجوى

لعل هذا الجواب هو الوجه للامر بالفهم فيما قاله الفاضل التبلى بنجوى ٢ اى يقسم الفصل مطلقا اى قريبا او بعيدا الجنس

مطلقا اى قريبا او بعيدا ه بنجوى

من حيث العدم بنجوى

ص ٧٧

في جنسه البعيد(١)، وهو الجسم النامي .

قوله: (واذا نسب (٢) الى آخر) الفصل له نسبة الى الماهية التي هو فصل مميز لها (٣) ، ونسبة الى الجنس الذي يميز هو (٤) الماهية عنه من بين أفراده ، فهو بالاعتبار الاول(٥) يسمى مقوماً لانه جزء للماهية ، ومحصل لها (٦) وبالاعتبار الثاني (٧) يسمى مقسماً لانه بانضمامه الى هذا الجنس وجوداً يحصل قسماً وعدماً يحصل قسماً آخر كما ترى في تقسيم الحيوان(٨) الى الحيوان الناطق والحيوان الغير الناطق .

(١) ولا يميزه عن مشاركاته في القريب (الحيوان) لان مشاركاته في الحيوانية «كالبقر والغنم» كلها حساس .

(٢) يعني ان كل فصل كالناطق مثلا منسوب الى ماهيتين الماهية المميزة كالانسان فيقال الناطق فصل الانسان والماهية المميز عنها كالحيوان فيقال الناطق فصل الحيوان .

ولكن كونه فصلا للانسان معناه انه مقوم للانسان يعني ان قوام الانسان ووجوده بالناطق لان الناطق جزئه ولا يحصل الشيء الا بجزئه وان نسب الى المميز عنه فهو مقسم له كما سيجيء .

(٣) كالانسان .

(٤) أي الفصل وهو فاعل ليميز والماهية مفعول وضمير عنه يعود الى الجنس .

(٥) أي باعتبار نسبته الى المميز « بالفتح » كالناطق بالنسبة الى الانسان .

(٦) لان الانسان مثلا لايحصل الا بجزئيه الحيوان والناطق فالناطق محصل له كما ان السكنجبين لايحصل الا بالخل والسكر فهما محصلان له .

(٧) أي باعتبار نسبته الى المميز عنه كالناطق بالنسبة الحيوان .

(٨) فيقال الحيوان أما ناطق كالانسان أو غير ناطق كغيره من الحيوانات فلولا الناطق لما حصل للحيوان هذا التقسيم .

قوله : (والمقوم للعالي) اللام للاستغراق أي كل فصل مقوم (١) للعالي ، فهو فصل مقوم للسافل لان (٢) مقوم العالي جزء للعالي والعالي جزء للسافل ، وجزء الجزء جزء فمقوم العالي جزء للسافل ، ثم انه (٣) يميز السافل عن كل ما يميز العالي عنه فيكون جزء مميزاً له ، وهو معنى المقوم ، وليعلم (٤) ان المراد بالعالي ههنا كل جنس أونوع يكون فوق آخر سواء كان فوقه آخر أو لم يكن ، وكذا المراد بالسافل كل جنس أونوع يكون تحت آخر سواء كان تحته آخر أو لم يكن حتى ان الجنس المتوسط (٥) عال بالنسبة الى ماتحته

(١) يعنى اذا كان ماهيتان أحدهما عال والاخر سافل سواء كانتا جنسين أو كان أحدهما جنساً والاخر نوعاً فالاول كالجسم النامى والحيوان والثانى كالحيوان والانسان فالفصل الذى هو مقوم للعالى فهو مقوم للسافل قهراً كالحساس فانه فصل مقوم للحيوان فيكون مقوماً للانسان أيضاً .

(٢) يريد ان المقوم يتحقق بأمرين أحدهما الجزئية والاخر المميزية وكلا الامرين متحقق فى مقوم العالى بالنسبة الى السافل أما الاول فلان مقوم العالى جزء منه والعالى بنفسه جزء للسافل وجزء الجزء جزء مثلا الحساس مقوم للحيوان فهوجزئه والحيوان نفسه جزء للانسان فهو « الحساس » جزء للانسان قهراً .

وأما الثانى (المميزيه) فلان المميز للعالى مميز للسافل مثلا الحساس يميزالحيوان عن شركائه فى الجسم النامى كالشجر فكذلك يميز الانسان أيضاً عنها فكما اذا قلناالحيوان أى شىء فاجيب بأنه حساس فقد ميزه عن الشجر فكذلك اذا قلنا الانسان أى شىء فاجيب بأنه حساس فقد ميزه أيضاً عن الشجر الذى من مشاركات الانسان فى الجسم النامى وان لم يميزه عن مشاركاته فى الحيوان .

(٣) بيان للشرط الثانى للمقوم .

(٤) أى ليس المراد من العالى ماهو فوق الجميع ولامن السافل ماهو تحت الجميع بل العالى بالنسبة الى ماتحته والسافل بالنسبة الى مافوقه .

(٥) كالجسم النامى فانه عال بالنسبة الى الحيوان وسافل بالنسبة الى الجسم المطلق .

٥ اي تقسيم النسل
مط اي قريبا او بعيدا الجنس
مط اي قريبا او بعيدا قرنجلي يعني ذات
الحساس مقوم للحيوان فكذلك مقوم للانسان
ومقوم السافل لا يكون مقوما للعالي لان الناطق مقوم للانسان
فلا يكون مقوما للحيوان بل مقسم له
١ هذا قياس اقتراني يتعارف لان الاوسط محكوم عليه في احدى المقدمتين
ومتعلق المحكوم به في الاخرى فله نتيجتان وهو بالنظر الى النتيجة الثانية يسمى قياس
المساوات وبالنسبة الى الاولى بالقياس المستلزم لذاته لزوما نفسيا او عمليا على الاختلاف فبين عبد الحكيم
وعصام فذهب الاول الى الاول وهكذا او لكل وجه جرجوبي
٧ اما الصغرى فلان المقوم هو عبارة عن الفصل وقد تقدم ان الفصل جزء حقيقة ازاده ح وتقوم العالي فصله وفصل الاشيء
جزئه فمقوم العالي جزئه واما الكبرى فلان العالي جزء السافل وجنس كل شيء جزئه ينتج العالي جزء السافل وهو المطلوب
جرجوبي ٨ نتيجة القياس المؤلف من النتيجة اللازمة لقياس المساوات والمقدمة الاجنبية جرجوبي
٩ من المساوات ح ٩ اي الفصل المقوم للعالي كالحساس ذاته يميز الحيوان عن الشجر والحجر وكذلك يميز
الانسان عنهما ابن قرنجلي
١٠ اي كون الفصل جزءه مميزا ه
١١ كالجسم المطلق والجسم النامي والنوع المتوسط كالجسم النامي والحيوان ابن آدم
١٢ اي جنس ونوع عال ه
١٣ اي ما تحت الجنس والنوع المتوسطين ابن آدم

ای جنس و نوع
ای الاصطلاحی
سافل
و ا یعنی اذا ارید بالعکس معناه الاصطلاحی للموجبة الکلیة
لم ینتج نتیجة کما هو لان العکس الاصطلاحی لا یمکن صدقها بدون عکسها بل لا بد من
موجبة جزئیة لازمة لها فلا یمکن صدقها بدون عکسها بل لا بد من
تأویل مجازی هو حمل العکس علی المعنی الاعم من الکلی و الجزئی و تعبیره بالکلی
لیصح النفی هو ابو الفتح للسافل انه مقدم العالی ابن آدم
١٦ بل جزئیا ای یصدق علی انعکاس للنفی و المنفی جمیعا و اشارة الی ان قوله ای کلیا قید للنفی فان لیس کل
١٦ تفسیر لقوله النص و لا عکس للنفی و رفع الایجاب الکلی سلب جزئی محاجیل السافل قسیم من السافل و السافل قسیم
من السالبة الجزئیة کما سیجیء و مساوات و مبدأ مطریه هکذا اقسم السافل اشارة الی المقدمة الاجنبیة
٣ اشارة الی الکبری ای لیس المساوات ایضا المطلوب قوله لانی لان قسیم القسیم او اشارة الی العالی الذی هو الجسم النامی
من العالی ینتج من الغیر المتعارف العقسم للعالی مقسم للسافل کالناطق فانه مقسم للعالی فانه کما یقسم الجسم النامی
منجوبی انما قال کلیا لان بعض القسم قد یکون مقسم العالی مقسما للسافل کالناطق
و السافل الذی هو الحیوان ان الابن و قد یکون مقسم العالی الیهما تلمید له قسم من الحساس و قسم من غیره
الی الانسان و غیره کذلک یقسم الحیوان الیهما ان الحیوان لیس له قسم من الحساس و قسم من غیره
بل یکون الحساس مقوما للحیوان لانه من البدایة ان الخاصة المطلقة من الخاصة الحقیقیة التی لا تکون موجودة
ای بل یکون الحساس دائما و اعلم ان الخاصة و الاضافیة هی التی تکون موجودة فی بعض ما یخالف ذلک
بل هو حساس دائما ای بالنسبة الی الانسان فانه یکون خاصة لذلک النوع بالنسبة الی ما لا تکون موجودة
فی غیر ذلک النوع کالکتابة بالنسبة الی الانسان
النوع کالماشی بالنسبة الی الانسان
فیه کالاشیاء بعد ما الاین

ص ٧٩

وسافل بالنسبة الى مافوقه .

قوله: (ولا عكس) أي كلياً (١) بمعنى انه ليس كل مقوم للسافل مقوماً للعالي فان الناطق مقوم للسافل الذي هو الانسان وليس هو مقوماً للعالي الذي هو الحيوان .

قوله: (والمقسم بالعكس) أي كل مقسم للسافل مقسم للعالي ولاعكس (٢) أي كلياً .

أما الاول: فلان السافل قسم من العالي فكل فصل حصل للسافل قسماً (٣) فقد حصل للعالي قسماً لان قسم القسم قسم (٤) .

وأما الثاني (٥) : فلان الحساس مثلاً مقسم للعالي الذي هو الجسم النامي وليس مقسماً للسافل الذي هو الحيوان (٦) .

---

(١) بل العكس وهو كون مقوم السافل مقوماً للعالي جزئي أي في بعض الموارد كالحساس فانه مقوم للسافل « الانسان » ومقوم للعالي « الحيوان » أيضاً لا في جميع الموارد فان الناطق مقوم للسافل « الانسان » وليس مقوماً للعالي « الحيوان » .

(٢) أي ليس كل مقسم للعالي مقسماً للسافل .

(٣) كالناطق الذي يحصل للحيوان قسماً فيقال الحيوان أما ناطق أو غير ناطق فهو يحصل للجسم النامي أيضاً قسماً فيقال الجسم النامي أما ناطق أو غير ناطق .

(٤) يعني الذي هو قسم لقسم شيء فهو قسم لذلك الشيء أيضاً لانه المقسم العام فاذا قسمنا الجسم النامي الى الحيوان وغير الحيوان والحيوان الى الناطق وغير الناطق فالناطق كما هو قسم للحيوان قسم للجسم النامي أيضاً .

(٥) وهو عدم كون كل مقسم للعالي مقسماً للسافل .

(٦) لعدم انقسام الحيوان الى الحساس وغير الحساس اذ الحيوان لا يكون الا حساساً فقط .

(الرابع) الخاصة وهو الخارج المقول على ما تحت حقيقة واحدة فقط .

الخاصة

قوله: (وهو الخارج) أي الكلي الخارج فان المقسم[1] معتبر[2] في جميع مفهومات الاقسام .

واعلم: ان الخاصة تتقسم الى خاصة شاملة لجميع أفراد ماهي خاصة له كالكاتب بالقوة [3] للانسان والى غيرشاملة لجميع أفراد ماهي خاصة له كالكاتب بالفعل له [4] .

قوله: (حقيقة واحدة) نوعية أوجنسية فالاول[5] خاصة النوع كالضاحك[6] والثاني [7] خاصة الجنس كالماشي فالماشي خاصة للحيوان وعرض عام [8]

(١) يعني انما قلنا أي الكلي لان الخاصة قسم من الكلي لقوله « المصنف » سابقاً والكليات خمس ولماكان المقسم هو الكلي فلابد أن يكون جميع أقسامه كلياً ومنها الخاصة.

(٢) أي يجب لحاظه في جميع ...

(٣) أي من له استعداد الكتابة وجميع أفراد الانسان كذلك .

(٤) أي للانسان لان الكاتب بالفعل من كان مشغولا بالكتابة الان ولا يكون كذلك الا بعض أفراد الانسان .

(٥) أي المقول على ماتحت حقيقة نوعية فذلك يسمى خاصة النوع .

(٦) فانه مختص بالانسان وهو حقيقة نوعية .

(٧) وهو الخارج المقول على ما تحت حقيقة جنسية .

(٨) لان الماشي لايكون مختصاً بالانسان بل يشمل سائر الحيوانات أيضاً .

ه عند التعريف بعد وحذفه

تام والكل جنس فاحذفه باعتبار

غريبا ان في الحدود التام فاجاب بان التقسيم

معتبر في جميع الاقسام ومراد في التعريف فلذا ذكر

السميد وليس تذكيره باعتبار الجنس لان تذكيره باعتبار

مرجحة ولو كان تذكيره باعتبار الخبر لذا ويمكن ان يقال بانه حذفه لانه

ايراد التحديد بل اراد الرسم ابن ادم عن اضيف المزبورات الى الاقسام المحكي بال

الاستغراقية ثم اضيف اليها لتعد الجميع تأكيد ثم الاستغراق التي كالمؤكد لاستغراق ال اوال للجنس

و المزبورات هي المحدود التامة قبلي

حس ٨٠

في ان كما وصف زيد الفرد بالوصف الاعم كذا الحقيقة الواحدة المراد بها الفرد من النوع كالانسان صار وصف بالوصف الاعم

اعني النوعية الشاملة للحقيقة الواحدة كالانسان وغيره كالفرس اذ النوعية عبارة عما هو المتقول على الكثرة المتفقة الحقيقة يشتمل

[illegible]
كافعله [illegible]
الى الازم الماهية [illegible]
الى نفسه والى غيره. ويحتاج [illegible]
عن الماهية امتناعه اما بان يمتنع انفكاكه [illegible]
انها موجودة في الخارج او في الذهن فانهم ابن ادم
لانه بالنظر الى الماهية او لازم بالنظر الى الوجود الخارجي او الذهني [illegible]
عن الماهية ثم قسم لانها الى هاتين التبيين يلزمها التعريف الذي ذكره ابن ادم وان [illegible]
فارجع الى الشرح الشمسية منتهى ٧ لعل وجهه انه عد التعريف لابد له من اعتبار الجنسية [illegible]
خاصة وعرضا عاما كالماشي ابن ابراهيم ٧ اشارة الى ان الماشي ايضا خاصة الانسان بالنسبة الى البعض ماعداه
الا ان مراده من الخاصة هي ان تكون قسيمة للكليات الاربع وهي الخاصة المختصة بالحقيقة الواحدة كالضاحك مثلا
٧ اشارة الى انه قد يكون بشي واحد باعتبارين خاصة او عرضا عاما كالماشي زين العابدين ٧ وجه النظر هو ان العدول عن عبارة العموم
انما يكون جامعا ومانعا الا انه لو قال حقيقة نوع واحد يخرج الجنس وبالعكس يخرج النوع محمد ٢٢ اذ ليس هذا الازم ممتنع الانفكاك
عن الماهية بل ممتنع الانفكاك عن وجودها الخاص فهو ممتنع الانفكاك عن الماهية الموجودي لا عن الماهية مطلقا على ما سيجيء
بيانه خلخالي ٨ اشارة الى ان التقسيم انما يكون للماهية لا للافراد فلهذا قال بالجملة لانها انما تستعمل في الكثرة واما في الجملة تستعمل
في القلة حاصل الكلام ان التقسيم انما يكون للماهية لا للافراد والمراد بها هي لتلك الكل وبالافراد هي الخاصة والعرض
العام تلميذ سواء كان معقولا على ما تحت حقيقة واحدة كالخاصة او على غيرها كالعرض العام تلميذ
١ مثال اللازم العرض الخاص كالضاحك بالقوة للانسان ومثال المفارق كالضاحك بالفعل للانسان
ومثال اللازم العرض العام كالمتنفس بالقوة للحيوان ومثال المفارق العام
كالمتنفس بالفعل عبد الحكيم ٢ سواء كان الانفكاك وقع اولم يقع اصلا بل
امكن بنجويني ٣ اي اللازم لمعروضه منتهى
٤ اي مطلقا محمول لذاته اولا او لا او لا [illegible] ص ٨١

(الخامس) العرض العام وهو الخارج المقول عليها وعلى غيرها وكل منهما ان امتنع انفكاكه عن الشيء فلازم بالنظر الى الماهية او الوجود بين يلزم تصوره من تصور الملزوم

للانسان، فافهم (١).

العرض العام

قوله : (وعلى غيرها) كالماشي يقال على حقيقة الانسان وعلى غيرها من الحقايق الحيوانية .

قوله: (وكل منهما) أي كل من الخاصة والعرض العام ، وبالجملة الكلي الذي هو عرضي لافراده أما لازم ، واما مفارق ، اذ لايخلو اما أن يستحيل انفكاكه عن معروضه أولا، فالاول(٢) هو الاول ، والثاني هو الثاني، ثم اللازم ينقسم بقسمين (٣) :

أحدهما : انه اي لازم الشيء ، اما لازم له بالنظر الى نفس ماهيته مع

(١) قيل انه اشارة الى انه لامنافاة بين كون الشيء خاصة بالنسبة الى شيء وعرضاً عاماً بالنسبة الى آخر كما ان الفصل الواحد قد يكون بالنسبة الى شيء قريباً وبالنسبة الى آخر بعيداً كالحساس فانه قريب بالنسبة الى الحيوان وبعيد بالنسبة الى الانسان فالعناوين تختلف باختلاف الاعتبارات .

(٢) يعنى فالعرض الذى يستحيل انفكاكه عن المعروض هو العرض اللازم كالاحراق بالنسبة الى النار والثانى هو الثانى أي العرض الذى لايستحيل انفكاكه عن المعروض فهو عرض مفارق كالسواد بالنسبة الى الانسان .

(٣) أى بتقسيمين التقسيم الاول انقسامه الى لازم الماهية ولازم الوجود الخارجي ولازم الوجود الذهني والتقسيم الثانى انقسامه الى البين وغير البين .

قطع النظر عن خصوص وجوده في الخارج ، أو في الذهن (١) ، وذلك بان يكون هذا الشيء بحيث كلما تحقق في الذهن أو في الخارج كان هذا اللازم ثابتاً له وأما لازم له بالنظر الى وجوده اي الى خصوص وجوده الخارجي أو الذهني .

فهذا (٢) القسم بالحقيقة قسمان فاقسام اللازم بهذا التقسيم ثلثة :

الاول : لازم الماهية : كزوجية الاربعة .

الثاني : لازم الوجود الخارجي : كاحراق النار .

الثالث : لازم الوجود الذهني : ككون حقيقة الانسان كلية . وهذا القسم يسمى معقولا ثانياً (٣) ايضاً .

والقسم الثاني : ان اللازم اما بيّن أو غير بين والبين له معنيان :

احدهما : اللازم الذي يلزم تصوره من تصور الملزوم كما يلزم تصور البصر (٤) من تصور العمى ، وهذا يقال له البين بالمعنى الاخص (٥) ، وحينئذ فغير البين هو اللازم الذي لايلزم تصوره من تصور الملزوم ، كالكاتب بالقوة (٦)

---

(١) بل مطلق الوجود .

(٢) أي لازم الوجود قسمان لازم الوجود الخارجي ولازم الوجود الذهني .

(٣) لان تعقل كلية الانسان مثلا انما هو بعد تعقل نفس الانسان فان العرض هنا يعرض المعروض في الذهن فيجب حصول المعروض قبل عروض العرض والحصول في الذهن لايكون الا بالتعقل .

(٤) البصر هنا بمعنى حس الرؤية لا بمعنى العين وانما يلزم من تصور العمى تصور البصر لان العمى عبارة عن عدم البصر فالعمى عدم مضاف الى البصر فيلزم تصور المضاف اليه ثم اضافة المضاف .

(٥) بقرينة قوله قريباً عند قوله بالمعنى الاعم .

(٦) فانه وان كان لازماً للانسان لكن لايلزم تصوره بتصور الانسان فهو لازم غير بين .

٤) اي يكون

- الشيء الملزوم متصفا به

اتصافا انتزاعيا اذ لوازم الماهية امور

اعتبارية پنجويني اي انتزعه العقل

م - اي موجودا اصليا پنجويني

٧ و منشئيتها للنتائج ٧ فلذا الاربعة زوج فالزوجية لازم لماهية الاربعة

- سواء كانت في الذهن او في الخارج شرح

٨ اي نوعا للاشخاص العقلاء ٨ اعلم ان اللازم الذهني له معنيان احدهما ما يكون عارضا للشيء

لكن باعتبار ان الذهن ظرف لاتصافه وثانيهما ما يمتنع ادراك ملزومه بدون ادراكه والاول اعم من الثاني وكون

المعقولات الثانية لوازم ذهنية انما هو بالمعنى الاول كما لا يخفى والاول ينقسم الى البين وغير البين بالمعنيين

علاوة الثاني فانه بين بالمعنى الاخص ليس الا مسكن اراد بالقسم الثالث المعنى الثاني ادرج المعقولات الثانية في لوازم

الماهية بشرط الوجود الذهني ومن اراد المعنى الاول فقد ادرجها فيه پنجويني . والمعقولات الثانية هي الاشياء التي

تكون في المرتبة الثانية من المتعقل كالكلية والجزئية والذاتية والجنسية وغيرها كذلك من الاشياء التي لا يحاذى بها امر

في الخارج وانما تتعقل هذه الاشياء في المرتبة الثانية لانه يتعقل الماهية اولا ثم يتعقل هذه الاشياء في المرتبة الثانية

فتسمى معقولات ثانية حاشية

١) اشارة الى الفرق بين المعقولات الاول والمعقولات الثاني مثلا تصور الانسان والحيوان الناطق معقول اولنا الكلية

المتصور له معقول ثان فالمعقول الاول اي الحيوان الناطق لا يكون موجودا في الخارج اي بنفسه ويكون

موجودا بمصداقه مثلا في مادة زيد والمعقول الثاني اي الكلية لا يكون موجودا في الخارج اي لا

بنفسه ولا بمصداقه شرح مع فان قيل ما الفرق بين الوجود الاصلي والظلي قلنا ان ان

نفس وجود الشيء يسمى اصليا اي يطلق عليه انه منسوب الى الاصل اي ما

عليه الشيء وان الصورة المنتزعة من نفس وجود ذلك الشيء يسمى

ظليا اي يطلق عليه انه منسوب الى الظل قال سعد العلامة في

شرح المقاصد ان الفرق بينهما ثابت بان يقال للعاصي

المسلم ما الايمان فلا يعلم انه ما هو مع

ان نفس الايمان حاصل له و

يطلق عليه المؤمن

المؤمن وبان يقال للعالم
الكافر ما الإيمان فيجيب انه التصديق
بما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم من عند الله مع انه نفس
الإيمان للنبي صلى الله عليه وسلم لا بل سورته فالاول يسمى اصلياً والثاني
فلهذا تجريبي ١١) اي كما يسمى هذا القسم بالازم الوجود الذهني
١٢ هـ اي القسم الثاني من اللازم ص وهو الذي لا يحتاج الى الدليل
هو الذي يحتاج الى الدليل ٢٣) اشارة الى ان كلام المصنف يوهم ان يكون للازم البين
معنى واحد متردد بين التعيين والخبر البين معنى واحد وهو ما لم يتصف بشيء من شقي الترديد وليس
كذلك بل للبين معنيان احدهما الشق الاول والثاني الشق الثاني وللخبر البين ايضا معنيان الاول خلاف
الاول والثاني خلاف الثاني وللاخصيا يجمع بين معنى كل واحد منهما ٢) انتظار لا تمثيل لعدم كونه من الدمن
العام والخاصة لانه مثاله كلازم الطرفين للاغراض النسبة والنتائج للادلة البينة الاستنتاج ومن قال ان الباعث على
التعرض للتطبيق لا التمثيل حيث لم يطلع على مثال واقع له كما في صاحب الرسالة اللازمية فقد غفل تجريبي عن اللازم الذي
١٥ ويريد انه قد يطلق البين ويراد به البين بالمعنى الاعم فقط كما قال شارح الشمسية وقد يقال البين على اللازم البين وغير البين في الاخر
يلزمه من تصور ملزومه تصوره يكون غير البين هو اللازم الخ والانسان احد قسمين البين ابن ادم التضمنة الموئلة منه ومن
اذ يصدق على البين بالمعنى الاعم انه اللازم الذي لا يلزم تصوره من تصور الملزوم يعني هو لازم الذي تكون القضية الموئلة هنا
مثال الخبر البين بالمعنى الاخص ص ٨٢ يعني التمثيل بزوجية الاربعة تمثيل بالغلط اذ القضية في كلام المصنف اما بالتقدير
الملزوم والنسبة من الاوليات وبهذا يعلم ٢) اشارة الى ان النسبة ملحوظة في كلام المصنف تصور الاربعة بانها عدد
من القضايا قياساتها معها تجريبي تصور الطرفين تصور فافهم ٣) فان من تصور عددين لا ينفصل
وبالاستلزام تصور الطرفين والزوجية بانها اشتمال العدد على عددين بينهما حكم بلزوم الاولى للثانية
ملحوظة من اربع وحدات والنسبة بينهما لانه متى يكن تضمن الملزوم مع تصور
احدهما على الاخر والنسبة الثاني اعم
وهذا المعنى الثاني اعم لانه متى يكن تصوره
وجاء في اللزوم يلزم تصور الملزوم والنسبة بينهما
اللازم والنسبة بطريق اولى وليس كلما يكن التصورات الثلاثة يكفي تصور واحد

او من تصورهما والنسبة بينهما الجزم باللزوم وغير بين بخلافه والافعرض يدوم او يزول بسرعة اوبطوء.

للانسان .

والثاني: من معنى البين هو اللازم الذي يلزم من تصوره مع تصور الملزوم وتصور النسبة (١) بينهما الجزم باللزوم ، كزوجية الاربعة فان العقل بعد تصور الاربعة والزوجية ونسبة الزوجية اليها يحكم جزماً بان الزوجية لازمة لها، وذلك يقال له البين بالمعنى الاعم(٢) ، وحينئذ فغير البين هو اللازم الذي لايلزم من تصوره مع تصور الملزوم والنسبة بينهما الجزم باللزوم كالحدوث للعالم(٣) فهذا التقسيم (٤) الثاني بالحقيقة تقسيمان الا ان القسمين الحاصلين على كل تقدير (٥) انما يسميان بالبين وغير البين .

---

(١) بأن يتصورهما ثم ينظر فى ارتباط أحدهما بالاخر من انه هل يطلب ويجذب أحدهما الاخر أم لا فالطالب هو الملزوم والمطلوب هو اللازم .

(٢) لان البين بهذا المعنى مايحصل تصور اللازم بعد تصورات ثلاثة تصور اللازم وتصور الملزوم وتصور النسبة » والبين بالمعنى الاول يكفيه تصور واحد هو تصور الملزوم فقط وكلما يكفيه تصور واحد فهو يحصل بثلاثة تصورات بطريق أولى بخلاف ما يحتاج الى ثلاثة فهو لايحصل بتصور واحد فكل بين بالمعنى الثانى فهو بين بالمعنى الاول ولاعكس وهذا معنى الاعم والاخص .

(٣) فانه وان كان لازماً للعالم ولكن لايلزم تصوره من التصورات الثلاثة فقط بل يحتاج الى اقامة الحجة والدليل .

(٤) أى تقسيم اللازم الى البين وغير البين فى الواقع تقسيمان الاول البين بالمعنى الاخص وغير البين بالمعنى الاخص والثانى البين بالمعنى الاعم وغير البين بالمعنى الاعم .

(٥) أى القسمين على تقدير الاخص وهما البين بالمعنى الاخص وغير البين بالمعنى

قوله : (يدوم) كحركة الفلك فانها دائمة للفلك وان لم يمتنع(١) انفكاكها نظرا الى ذاته .

قوله : (بسرعة) كحمرة الخجل وصفرة الوجل (٢).

قوله : (اوبطوء) كالشباب (٣).

الاخص والقسمين بالمعنى الاعم وهما البين بالمعنى الاعم وغير البين بالمعنى الاعم لايسميان بالاخص والاعم بل في كلا الموردين يسميان بالبين وغير البين فقط من غير ضميمة قيد الاخص والاعم .

(١) يعني ان الحركة للفلك دائمي خارجاً وان كان انفكاكها عنه جايزاً عقلا اذ لا اقتضاء لذات الفلك عقلا أن يكون متحركاً كما تقتضي الاربعة أن تكون زوجاً بل يجوز عقلا أن يكون فلك غير متحرك .

(٢) أي الخايف .

(٣) فانه يزول عن الانسان لكن بعد سنين .

(خاتمة) مفهوم الكلي يسمى كلياً منطقياً ومعروضه طبيعياً والمجموع عقلياً وكذا الانواع

الخاتمة

في مفهوم الكلي

قوله : (مفهوم الكلي) اي مايطلق عليه لفظ الكلي [1] يعني المفهوم الذي لايمتنع فرض صدقه على كثيرين يسمى كلياً منطقياً لان المنطقي يقصد من الكلي هذا المعنى [2].

قوله : (ومعروضه) أي مايصدق عليه [3] هذا المفهوم كالانسان والحيوان

---

(١) وبعبارة اخرى مايفهم من كلمة الكلي « أي معناه » وهو المفهوم الذي لايمتنع فرض صدقه على كثيرين كما ذكر سابقاً فهذا المعنى « المفهوم الذي ... » كلي منطقي .

(٢) لامعروضاته كالانسان والحيوان اذ لانظر له في الموارد الخاصة .

(٣) أي مصاديق الكلي وأفراده كالحيوان والانسان .

الخمسة والحق ان وجود الطبيعى بمعنى وجود اشخاصه

يسمى كلياً طبيعياً لوجوده في الطبايع يعني في الخارج على ما سيجيء [(١)] والمجموع المركب من هذا العارض والمعروض كالانسان الكلي والحيوان الكلي يسمى كلياً عقلياً اذلا وجود له الا في العقل [(٢)].

قوله : (وكذا الانواع الخمسة) يعني كما ان الكلي يكون منطقياً وطبيعياً وعقلياً كذلك الانواع الخمسة يعنى الجنس والنوع والفصل والخاصة والعرض العام يجري في كل منها هذه الاعتبارات الثلثة مثلا مفهوم النوع اعنى الكلي المقول على كثيرين متفقين بالحقيقة في جواب ماهو يسمى نوعاً منطقياً ومعروضه كالانسان والفرس نوعاً طبيعياً ومجموع العارض والمعروض كالانسان النوع نوعاً عقلياً . وعلى هذا فقس البواقي [(٣)] بل الاعتبارات الثلث تجرى في الجزئي أيضاً فانا اذا قلنا زيد جزئي فمفهوم الجزئي اعني مايمتنع فرض صدقه على كثيرين

---

(١) من ان الكلى الطبيعى موجود بوجود أفراده على مااختاره الجمهور : محمد علي .

(٢) لان الكلى مع وصف كليته لايوجد خارجاً اذ الشيء مالم يتشخص لايوجد فالموجود من الكلى خارجاً هو ذات الكلى كذات الانسان والحيوان مع قطع النظر عن كليته .

(٣) مثلا مفهوم الجنس « أي معنى كلمة الجنس » وهو الكلى المقول على الكثرة المختلفة الحقيقة فى جواب ما هو جنس منطقى فاذا سئل ان الجنس عند المنطقين ما هو يجاب انه الكلى المقول ... ومعروضه « معروض الجنس المنطقى » أى الشيء الذى يكون كلياً مقولا على ... كالحيوان فهو جنس طبيعى ومجموع العارض والمعروض أى الحيوان الكلى المقول ... يكون جنساً عقلياً

١ ای فی الجملة ولا

فکل متقوم غیر مانع عن الشرکة

ای کلی طبیعی عدمیا کان او وجودیا

١ کما هو المشهور عصام الدین

من قال الکلی الطبیعی موجود فی الخارج اراد بهذا ان الکلی لا

مع وصف کونه کلیا طبیعیا لان الحیوان الموجود فی الخارج لیس بمعروض

للکلی ولا ما صدقا للمعروض له اذ مع عروض الکلی له او مع صلاحیته عروضه له لیس

٢ بموجود فی الخارج داود

من المذهبین فعلی المذهب الاول من قبیل نسبة الشیء الکلی الی ظرفه وعلی الثانی من نسبة الشیء

الی ظرفها ما صدقها خجندی

ای نفس مفهوم البواقی اعنی الجنس والفصل والخاصة والعرض العام علی مفهوم النوع

١٥ اعلم ان الطبیعة تطلق علی معان متعددة منها ما مر وهو الصورة النوعیة ومنها ما هو قوة من شأنها حفظ کمالات ما هی فیه

ومنها المبدء الاول لحرکة ما هی فیه بالذات علی نهج واحد من غیر ارادة ومنها النفس ومنها المفهوم لا یمتنع وقوع فیه اذا

اخذت من حیث هی هی وهذا الاخیر من مصطلحات المنطقیین ومنها الحقیقة جرجندی

ص ٨٦

عـ واختلف في وجود الطبيعي فقيل انه معدوم بمعنى ان وجوده بوجود الافراد

وقيل انه موجود حقيقة بمعنى كون وجوده هو الاشخاص وكونه موجودا

يكلي انه موجود المصنفا ومعنى كون الاخيرين وان كان الجزء عن الكل

والكن ما قال الموجود حقيقة هو الاشخاص اذا تخصص الماهية مع قيد والكن وجود الطبيعي

وجود اشخاصه ان الموجود الكلي الطبيعي دون الاخيرين فانه يحتاج وجزء الوجود

مجاز عبد اللطيف ثم بيان وجود الكلي الطبيعي يعرف بادنى توجه بخلاف البحث عن وجود الماهية مع قيد في الخارج

عـ وعلم انه جرت عادة الفرد بوجوده فائدة يعرف بانه جزء الاشخاص لا يجب وجوده في الخارج

خا تجاعين الفن لان للعلم بوجوده بين وجود الطبيعي ذهني لها والجزء الذهني التي اذا اعتبرت عروض الكلية لها كانت

الى زيادة تطويل ثم ان بعضهم يستدل بان الاستدلال بانه جزء كزيد وعمرو ويصدق عليها ماهية شيخ الاصلاحي وقال انه موجود هو

موجود بالضرورة اي بوجوده في الخارج واعتبارها موجودة فلا دليل عليه بوجوده حقيقة وقال ان نسب ذلك

معنى وجود اشخاصه الماهية مع اتصافها ثم ان القائلين بوجوده ان احدهما من قال بوجوده اثنين فان الموجود

كليا طبيعيا واما كون قوم بعدمه وقال الوجود حقيقة فكذا الكلي فيكون الوجود واحدا والموجود مجازا وقال الموجود والنظر

عـ فيه خلاف فقال الفرد موجود بذلك مع بالفرق بين النسبتين والثاني من قال بوجوده الفرد الذي هو متعلقه والمعنى

عين وجود الفرد مع وان نسب الكلي الى الماهية مع الشئ باعتبار متعلقة فان الموجود انما هو الفرد حيث ترك بحثها بمعنى

الموجود هو الفرد واما من حيث قال واكتفى الخ والموجود وصف اعتراض عن المصنف حيث تركهما المصنف

حقيقة هو الفرد مع الفرقة الثانية فيه الى التحرض عنه بتجريدي ٤ اي يقع الناظر في الشك مـ به فلذا تركهما الكلي الطبيعي

ان المصنف مع الاجابة لظهورها كذا مـ وهو الكلي المنطقي ليس بموجود في الخارج لان الكلي العقلي انما يحصل كذلك لان انتفاء الجزء

اله لغاية ٥ علة لما بعد كذا يستلزمها انتفاء الكل المنطقي والعقلي ايضا ٥ اي القوي قوله فالعقلي ايضا وانما قال الناظر بداهة النزاع

واذا كان الكلي في الخارج فهما موجودان في الخارج بدليل انهما في الذهن والذهن

موجود في قياس المساواة عليه وفيه ان وجودهما لصدق

حاصل في الكلي ووجود الذهن في الخارج

فيه ظلي وجود بتجريدي

اصيلي بتجريدي

صـ ٨٧

يسمى جزئياً منطقياً ومعروضه اعني زيداً يسمى جزئياً طبيعياً والمجموع العارض والمعروض اعني زيد الجزئي يسمى جزئياً عقلياً .

قوله : (والحق ان وجود الطبيعي بمعنى وجود اشخاصه) (١) لاينبغي ان يشك في ان الكلي المنطقي غير موجود في الخارج فان الكلية انما تعرض للمفهومات في العقل ولذا(٢) كانت من المعقولات الثانية وكذا في ان الكلي العقلي غير موجود فيه ، فان انتفاء الجزء(٣) يستلزم انتفاء الكل وانما النزاع في ان الطبيعي كالانسان من حيث هو انسان (٤) الذي يعرضه الكلية في العقل هل هو موجود في الخارج بوجود افراده(٥) أم لا بل ليس الموجود فيه الا الافراد ، والاول مذهب جمهور الحكماء ، والثاني مذهب بعض المتأخرين ومنهم المصنف ولذا قال الحق هو الثاني (٦) .

---

(١) لابمعنى وجود نفس الكلى .

(٢) أى لان الكلية يتعقلها الانسان عارضاً على المفهومات « كالحيوان » فى العقل فيتعقل الحيوان « المعروض » أولا ثم يتعقل كليته ثانياً فالمعقول الاول هو الحيوان والثانى كليته .

(٣) لان الكلى العقلى مركب من الكلى المنطقى والطبيعى وقلنا ان المنطقى لا وجود له فى الخارج فينتفى « العقلى » لانتفاء المركب بانتفاء جزئه .

(٤) لامن حيث انه كلى ليقال ان الكلية مانعة عن الوجود الخارجى وحيث ان الانسان معروض فى الذهن للكلية والمعروض متقدم على العارض فله وجود قبل عروض الكلية و هذا الوجود « المتحقق فى الذهن » لا مانع من تحققه فى الخارج أيضاً لان المانع هو صفة الكلية والمفروض وجوده « الانسان » قبلها « قبل الكلية » .

(٥) فزيد مثلا نفس الانسان لا انه فرد من كلى الانسان فقط .

(٦) لانه قال بمعنى وجود اشخاصه يعنى ان الموجود فى الخارج انما هو أفراده لانفس الكلى .

وذلك [١] لانه لو وجد الكلي في الخارج في ضمن الافراد لزم اتصاف الشيء الواحد [٢] بالصفات المتضادة ، ووجود الشيء الواحد في الامكنة المتعددة [٣] وحينئذ فمعنى وجود الطبيعي هو ان افراده موجودة، وفيه تامل [٤] وتحقيق الحق في حواشي التجريد .

(١) دليل لعدم وجود الكلى الطبيعي فى الخارج .

(٢) كالانسان فانه شيء واحد فان فرضنا وجوده فى زيد الابيض وعمرو الاسود يلزم أن يكون الشيء الواحد « الانسان » متصفاً بالصفات المتضادة « البياض والسواد ».

(٣) فـان زيـد مثلا فى الـدار وعمرو فى السوق والفرض انهما نفس الانسان والانسان شيء واحد فيلزم أن يكون الشيء الواحد فى الامكنة المتعددة .

(٤) الظاهر فـى وجهه ان هذا النوع من الوجود ليس وجوداً شخصياً كى يتنافى وحدته مع الصفات المتضادة والامكنة المتعددة بل هو وجود منسلخ عن الخصوصيات الشخصيـة .

فان معنى زيد انسان ان زيداً فيه تمام مفهوم الانسانية « الحيوانية والنطق » فهو بوجود هذا المفهوم انسان لا بما انه ابن فلان أو بلون كذا أو فى مكان كذا وهذا المفهوم بعينه موجـود فى عمرو أيضاً من دون لحاظ خصوصياته الشخصيـة وانما يجعل التضاد والتنافى اذا كانت الخصوصيات محققاً للمفهوم وقواماً له وأنت خبير بأن المفهوم المذكور لايحتاج تحققه الى شيء من الخصوصيات الفردية .

فالانسان مع حفظ وحدتـه موجود فى كل من فيه هذا المعنى لعدم احتياجه الى المشخصات ليتعدد، تأمل فيه .

ا د .
اى المصنف
سجع (قيل) اى لم يقل المصنف
خص والمساوى ليحصل الترقى من اد
ى الاخص الى الاعلى اى المساوى وانما كان الاخص
ن المساوى لان المراد من الاخص الاخص معرفة والمساوى
ون المساوى اعلى من الاخص باعتبارنا فلو قال والاخص والمساوى
ليحصل الترقى من الادنى الى الاعلى الا انه تركه لرعاية السجع مع قوله اجلى

(بن ر ر)
لا يقال ما يستلزمه تصوره تصور الشيء بالكنه يستلزم تصوره على وجه يمتاز
عند التعقل عن جميع ما عداه فلا يصح المقابلة لانا نقول المقصود بالذات في
القسم الاول هو الاطلاع على الذاتيات لا الامتياز اللازم له والمقابلة
بالنظر الى المقصود بالذات في كل منهما فان قلت الحد الناقص والرسم الناقص
خارج عنه لان تصور الجسم الناطق او الجسم الكاتب من غير ان ينسب
الى الانسان لا يستلزم تصوره الحقيقة او امتيازه عن كل ما عداه قلت
الشيء انما يكون معرفا اذا اعتبر نسبته الى المطلوب تحديدا
فمثل الجسم الناطق ان اعتبر نسبته الى الانسان فقد
افاد امتيازه عن كل ما عداه والا فلا نسلم انه معرف
انه معرف له (منه) د ب

٨٩

نا كما هو مذهب
الحكماء منجريني
وكان محتشر كالمبيرقا منجريني
اي الافراد والاشخاص لان كل فرد في
الوجود . زيد في البصرة وعمرو في الكوفة
مه اي حين اثبات عدم وجوده ||
مكان
وبكر في الشام
|| ويمكن ان يكون اشارة الى ما يرد على قوله وح فحين وجود الطبيعي امر انه
لو كان مراد من قال بوجود الطبيعي في الخارج وجود افراده لزم ان يرتفع النزاع
من البين بحسب المعنى واللفظ منجريني
|| وجه التامل انه يمكن ان يكون اشارة الى انه انما يلزم اتصاف شئ واحد
بالصفات المتضادة ووجوده في الامكنة المتعددة اذا كان الكلي واحدا
بالشخص لم لا يجوز ان يكون واحدا بالنوع
|| وجه التامل ان الواحد المأخوذ في الدليل ان اريد به الواحد الشخصي منعنا
الملازمة اي لا نم انه لو وجد الكلي لزم وجود الشئ الواحد في الامكنة المتعددة
ضرورة ان الكلي الطبيعي ليس واحدا شخصيا و ان اريد به الواحد
بالشخص سلمنا الملازمة ومنعنا التالي (بطلان مع) اي لا نم استحالة
وجود الامر الواحد لا بالشخص في الامكنة المتعددة
وهو ظاهر حاشية
ص ١٨٨

تعريف الانسان فان الحيوان ليس كنه الانسان لان الانسان هو الحيوان مع الناطق (١) ، وأيضاً لايميز الانسان عن جميع ماعداه لان بعض الحيوان دو الفرس وكذا الحال في الاعم من وجه (٢) واما الاخص اعني مطلقاً (٣) فهو وان جاز ان يفيد تصوره تصور هذا الاعم بانكنه أو بوجه يمتاز عماعداه كما اذا تصورت الانسان (٤) بانه حيوان ناطق فقد تصورت في ضمنه الحيوان باحد الوجهين لكن لما كان الاخص اقل وجوداً في العقل (٥) واخفى في نظره (٦) وشأن المعرف ان يكون اعرف من المعرف لم يجزان يكون اخص أيضاً وقد علم من تعريف المعرف بما يحمل على الشيء انه لايجوز (٧) ان يكون المعرف مبايناً للمعرف فتعين ان يكون مساوياً له في الصدق ثم ينبغي ان يكون

---

(١) لاالحيوان وحده .

(٢) كالابيض فى تعريف الانسان .

(٣) لا الاخص من وجه لان الاخص من وجه هو الاعم من وجه وقد سبق ذكره .

(٤) حاصله انك حينما تتصور الانسان فلابد لك من تصور الحيوان لان الحيوان جزء حقيقة الإنسان المركب من الحيوان والناطق فالنتيجة ان الانسان الاخص صار سبباً لتصور الحيوان الاعم فبهذا ثبت ان المعرف يمكن أن يكون أخص من المعرف .

أقول المعرف للاعم حقيقة هو أحد الوجهين المذكورين فى كلامه لا الاخص نعم تصور الاخص صار سببا لان يتصور الاعم بمعرفه والداعى الى التصور غير المعرف كما لايخفى .

(٥) لان تعقل الخاص يستلزم تعقل العام دائماً دون العكس اذ قد يتصور الكلى من دون وجود فرد له أو بدون اطلاع المتصور على فرده .

(٦) لان تصور الخاص يستلزم تصور خصوصياته العديدة من زمان ومكان ولون . وغيرها بخلاف العام فانه يكفى فى تصوره تصور الحقيقة المجردة عن جميع الخصوصيات فهو أظهر وأسهل تناولا .

(٧) لان الحمل يستلزم اتحاد المحمول والمحمول عليه ويستحيل ذلك فى المتباينين

(فصل) معرف الشيء مايقال عليه لافادة تصوره ويشترط ان يكون مساوياً واجلى فلا يصح بالاعم والاخص والمساوى معرفةً والاخفى والتعريف

المعرف

قوله: (معرف الشيء) بعد الفراغ عن بيان مايتركب منه المعرف[١] شرع في البحث عنه ، وقد علمت ان المقصود بالذات في هذا الفن هو البحث عنه وعن الحجة ، وعرفه بانه مايحمل على الشيء أي المعرف [٢] ليفيد تصور هذا الشيء ، اما بكنهه [٣] او بوجه يمتاز عن جميع ماعداه [٤] .

ولهذا[٥] لم يجز ان يكون اعم لان الاعم لايفيد شيئاً منهما كالحيوان في ...

---

(١) من الجنس والفصل والنوع والخاصة .

(٢) بفتح الراء .

(٣) كالتعريف بالحد التام .

(٤) كالتعريف بالحد الناقص وبالرسم .

(٥) أي لاجل ان الغرض من التعريف هو تصور المعرف « بالفتح » بأحد الوجهين لم يجز أن يكون المعرِّف أعم من المعرف اذ الاعم لايفيد التصور بالكنه ولا بوجه ...

عله
والكايط على ضربين
حقيقي واسمي فالاول ليس
الا اذا كان افراد المعرف موجودة معلومة
متصورة في الخارج كنحو — نف
الانسان بالحيوان الناطق والثاني يوجد اذا لم يكن الافراد
فقط اوكان ولكن لم يكن في الخارج كما في العنقاء اوكان في الخارج ولكن لم
يعلم بوجوده في الخارج اوكان في الخارج وعلم ولكن لم يتصور ولم يلاحظ كما اذا
فرضنا في الانسان والرسم ايضا على ضربين يعني انه حقيقي واسمي بعينه ولكن الاول بالذات
والثاني بغيره وكل من الاربعة تام وناقص فتعريف الاعتباريات كتعريف الكلمة والقضايا مثلا اما حد
اسمي او رسم اسمي (وفي عـ١) كتعريف الانسان بالبشر لانه بالنسبة الى الانسان اخفى فلا يجوز التعريف
به ابن آدم عـ١٤ و انما اخذ المساوي عن الاخفى لان الانسان اخصر اولى بالتقديم وعكس في المتن رعاية للسجع
مجاهد على عـ١٤ كالتضايف (قرينه) ٥١ ثم الاخفى قد يكون معرفته متوقفة على معرفة المعرف بمرتبة او مراتب
شرح تلميذ عـ١ بالاول كتعريف الحركة بما ليس بسكون فان السكون عدم الحركة عما من شأنه ان يتحرك
والثاني كتعريف الاب بمن له ابن [illegible]) هذا انما يتم اذا ان الحركة والسكون متضادين بان الحركة كون الشيء
في آنين في مكانين والسكون كون الشيء في آنين في مكان واحد واما اذا كان بينهما تقابل الملكة والعدم
بان يكون السكون عدم الحركة عما من شأنه الحركة فالتعريف دوري (بتحرير) م اي الامر الذي يخصه الخ
بم حاصله ان مدار الكتابية على كون المميز ذاتيا والرسمية على كونه عرضيا ومدار التمام فيهما الاشتمال
على الجنس القريب جلال الدواني ص (٩١) قوله لا ببان يشتمل الخ اي التعريف الملحوظ لا المتعقل الابد
ان يشتمل على امر الخ اشتمال الدال على المدلول صم اذا اشتمل ما لوله على ذلك الامر اشتمال الكل على الجزء
او كان عينه كتعريف الانسان مثلا بالفصل وحده وبهذا البيان اغلبي (بتحريري) قوله اشتمل على الجنس اه
قال ابو القاسم في حاشية المطول في بحث المسند اليه ان كان التعريف لاجل ان يترتب عليه
الاحكام فلا بد من المساوات في الصدق والا فيجوز التعريف بالاعم والاخص ايضا
وهذا هو الحق جامي (جيوري)

٢ اي كما لايجوزان
يكون المعرف اعم مطلقا كذلك
لم يجز ان يكون من وجه مثل الابيض
في تعريف الانسان فانه لايفيد شيئا منهما ايضا
فلم يجز التعريف كالاعم مطلقا
بل كالابيض في تعريف الانسان فانه لايفيد شيئا من الاطلاع على
كنه الانسان ولا يميزه عن جميع ما عداه لان بعض الابيض ليس بانسان
كما ان الانسان بعضه ليس بابيض پشدري
٣ كالانسان في تعريف الحيوان ولم يتعرض للاخص من وجه فانه داخل تحت الاعم من وجه حاشية
٤ اي لا الاخص من وجه اذ قد مر پنجويني ٤ الكاف للتمثيل اي التشبيه لا للتمثيل اي الاتيان
بالمثال فلا يرد ما اورده المحشي ابوبكر ٥ اي بعد ما تصورت الحيوان الذي كنت بصدد تعريفه بالانسان
پنجويني ٥ فيه تامل قزلجي اذ الصواب ان يقول كما اذا تصورت الحيوان بالانسان وتصور الانسان الذي هو حيوان
ناطق پنجويني ٥ لعل وجهه انه لو عرف الحيوان بالانسان وتصور الانسان بالحيوان الناطق كان تعريفا
للشيء بنفسه كما لايخفى فالظاهر ان يقول المحشي كما اذا تصورت الانسان بالجسم النامي الحساس
المتحرك بالارادة الناطق كان اظهر في بيان المراد. ابن كاتزاوي ٦ لان الحيوان جزء مفهوم الانسان الذي هو
الحيوان الناطق فاذا تصور الكل تصور الجزء من غير عكس پشدري
٧ قد يقال هذا مسلم اذا كان الاعم ذاتيا للاخص واما اذا كان عرضيا فلا پنجويني ٨ لان وجود الخاص في
العقل يستلزم وجود العام فيه وربما يوجد العام فيه بدون الخاص ابن ادم ٩ من حيث هو اخص حتى لو عرفنا
الحيوان بالضاحك لمن علمه بمفهوم الحساس مثلا صح وهذا ظاهر قزلجي
م هذا تفسير عبارة المصنف لا تفسيرها
عنه
١٠ لان احد المتباينين لا يحمل على الآخر لا يكون هو هو لا بذي هو كالانسان
او الحجر پشدري ١١ تفريع على ما سبق من نفي جواز جواز التعريف
بالاعم والاخص والمباين ابن كاتزاوي
١٢ اي في الصدق والتحقق لا المفهوم من حيث
هو حتى اذا عرف الانسان بالاشيء
لمن علم الاشيء بالحيوان
الناطق صح قزلجي

بالفصل القريب حد وبالخاصة رسم فان كان مع الجنس القريب فتام والا فناقص

المعرف اعرف من المعرف في نظر العقل لانه معلوم موصل الى تصور مجهول هو المعرف، لا أخفى منه ولا مساوياً له في الخفاء والظهور .

قوله : (بالفصل القريب حد) التعريف لابد ان يشتمل على امر يخص المعرف ويساويه بناءاً على ماسبق من اشتراط المساواة ، فهذا الامر(١) ان كان ذاتياً كان فصلا قريباً، وان كان عرضياً، كان خاصة لامحالة فعلى الاول(٢) المعرف يسمى حداً وعلى الثاني يسمى رسماً .

ثم كل منهما(٣) ان اشتمل على الجنس القريب يسمى حداً تاماً أو رسماً تاماً(٤) وان لم يشتمل على الجنس القريب سواء اشتمل على الجنس البعيد (٥) اوكان هناك فصل قريب وحده او خاصة وحدها (٦) يسمى حداً ناقصاً ورسماً ناقصاً .

(١) أى الامر المساوى مع المعرف ان كان ذاتيـاً للمعرف كان فصلا قريباً قهراً لان المساوى الذاتى منحصر من بين الكليات بالفصل القريب كما مر فى تعريفه .

وان كان الامر المساوى عرضياً فخاصة لامحالة لان المساوى العرضى لايكون غير الخاصة كما سبق .

(٢) أى على أن يكون المعرف مشتملا على الفصل القريب يسمى المعرف حداً وعلى الثانى أى على أن يكون المعرف مشتملا على الخاصة فهو رسم .

(٣) أى كل من الحد والرسم .

(٤) فالحد التام كقولنا الانسان حيوان ناطق والرسم التام كقولنا الانسان حيوان ضاحك .

(٥) كالجسم النامى الناطق والجسم النامى الضاحك فى تعريف الانسان .

(٦) كالناطق وحده والضاحك وحده فى تعريف الانسان .

هذا محصل كلامهم ، وفيه ابحاث لايسعها المقام (١).

قوله : (ولم يعتبروا بالعرض العام) قالوا الغرض من التعريف اما الاطلاع على كنه المعرف أوامتيازه عن جميع ماعداه والعرض العام لايفيد شيئاً منهما (٢) فلهذا لم يعتبروه في مقام التعريف، والظاهر ان غرضهم من ذلك (٣) انه لايعتبر في مقام التعريف انفراداً واما التعريف بمجموع أمور كل واحد منها عرض عام للمعرف لكن المجموع يخصه (٤) كتعريف الانسان بماش مستقيم القامة (٥) وتعريف الخفاش بالطاير الولود (٦) فهو تعريف بخاصة مركبة معتبرة عندهم كما صرح به بعض المتأخرين .

فأقسام المعرف على ماذكر ستة الحد التام والرسم التام والحد الناقص المشتمل على الفصل القريب والجنس البعيد والرسم الناقص المشتمل على الخاصة والجنس البعيد والحد الناقص المشتمل على الفصل القريب وحده والرسم الناقص المشتمل على الخاصة وحدها .

---

(١) ونحن أيضاً لانتعرض لها رعاية للمقام ولاينبغي للمدرس أيضاً أن يتعرض لها رعاية للطالب.

(٢) لان العرض العام ليس ذاتياً ليفيد المعرفة بالكنه ولامساوياً ليفيد امتياز المعرف عن جميع ماعداه .

(٣) أي من عدم اعتباره في التعريف .

(٤) أي يساوي المعرف بالفتح .

(٥) فان الماشي وحده عرض عام للانسان لشموله لبقية الحيوانات أيضاً وكذا مستقيم القامة لشموله للشجر أيضاً لكن المجموع منضماً يخص الانسان اذلايوجد شيء يمشي وهو مستقيم القامة غير الانسان .

(٦) فان الطائر وحده عرض عام للخفاش لشموله لساير الطيور وكذا الولود لشموله لكل حيوان ولود كالانسان والبقر ولكن مجموعهما منضماً يخص الخفاش لعدم وجود طائر ولود غيره .

اى ما فصلنا من

قوله التعريف لا بد ان يشتمل

على الامر الخ الى هنا ابن قره بلى

و ان يشترط الاطلاع عليها فارجع الى الحشية

٥ المقصود من هذا الكلام دفع لما يرد في هذا

شندى

المقام من انه قد يكون التعريف بالعرض العام جائزا وهذا اذا كان التعريف

بامرين كل منهما عرض للمعرف فكيف يصح قوله ولم يعتبروا الخ مير سيد

يعني ان التعريف بالعرض العام مع الفصل او مع الخاصة او بالفصل مع الخاصة لا يجوز لان العرض

من التعريف اما الاطلاع او التميز عن الذاتيات او عن جميع ماعداه و العرض العام لا يفيد شيئا منهما

فلا فائدة في ضمنه مع الفصل او الخاصة واما المركب من الفصل والخاصة فالفصل منه يفيد الاطلاع على الذاتيات

٦ والتميز عن جميع ماعداه فلا حاجة الى ضم الخاصة اليه و ان كانت مفيدة للتميز لان الفصل افاده مع شيء آخر شيخ نشمى

اى عن عرض عام آخر يكون المجموع خاصة بقرينة قوله واما التعريف بمجموع امور الخ فلا يرد ان الجنس مطلقا و الفصل البعيد كذلك

وانه لا فائدة في ذكر هذا بعد اشتراط المساوي صدقا تبريزى ٦ يريد انه لم يريد المصنف بالخاصة الخاصة المفردة

و بالعرض العام ما يكون ما يتركب منه عرضا عاما ايضا ام لا بل المراد بالخاصة العرض الذي يميز عن جميع الاغيار سواء كان مفردا او

مركبا و بالعرض العام خلافه ابن كمال زاده

ا اشارة الى قوة رأيهم والا لم يكن المنطق مجموع قوانين الاكتساب ولذا اختار المحقق الطوسي ره كمخرج بعض

مناطة الاكتساب على المنطق كالاعم والاخص ط وجهه ان مذهب المصنف من المطالب التصورية

لا التصديقية كما ذهب اليه المحققون قره بلى حيث قال الواضع تعريف اللفظي بسعادة بنت تصديقي وحكم

بثبوت البنت لسعادة كثبوت القيام لزيد في زيد قائم واما مذهب المصنف فالتعريف

اللفظي كسائر التعاريف تصوير فلذا قال كاللفظي والظاهر انه مشارك لهو

التصوير

ص ٩٢

حـ هذا التعريف اولى

مما قاله بعض الافاضل من انه

تعيين معنى مبهم بلفظ اوضح من التكلف

من جهة الدلالة لما فيه من المسامحة الكلية (شيدى)

٤ واما التعريف بالذاتي الاخص فلا يجوز للزوم الدور (تجريدي ص ٩٢)

كان فرضنا ان الحيوان ذاتي للجسم واخص منه فتعريف الجسم به دوري لتوقف

العلم بالاخص على العلم بالاعم لان الاخص لا يعلم بدون الاعم فلو عرف الاعم بالاخص

لا يعلم الاعم بدونه فتوقف معرفته على معرفته فيحصل الدور لكن هذه الحاشية غلط

يلزم ان لا يعلم الفاضل التجريدي قدس سره (شيدى) كتعريف الحيوان بالانسان ان قيل الانسان ليس بذاتي

وليس بلازم ان ذاتي له وكيف يصح قلنا ان المراد بالذاتي اما ان يكون ذاتيا للافراد ه اوكان المعرف ذاتيا للمعرف لكن كلاهما

الحيوان بالحيوان هنا تامل (شيدى) اي كالتعريف بالذاتي الاعم وبالعرضي العام ه الضاحك عرض للحيوان وايضا اخص من الحيوان

غير مقصود هنا ان كل اخص قسم من الاخفى وليس كذلك بل انما كان ذلك اذا كان الاعم ذاتيا للاخص فالمساوي

لا ادري ٦ نعم المصنف (تجريدي) قاله في شرح المقاصد وليس التعريف اللفظي هو ان لا يكون اللفظ واضح الدلالة على المعنى

فلذا قال المحشي على ذلك المعنى كقولك الغضنفر الاسد وليس هذا التعريف حقيقيا بل يراد به افادة ان هذا اللفظ موضوع

ويعرف باللفظ واضح الدلالة على ذلك المعنى فالدلالة موضوع لمعنى اللفظ الذي هو واضح الدلالة على ذلك المعنى فتحتاج الى التصديق

لهذا المعنى اي ان اللفظ الذي هو اوضح منه كقولك (شرح تهذيب) ٧ اي لا عند المتقدمين

بان هذا اللفظ موضوع لذلك المعنى فليس بتعريف يفيد تصورا آخر بل يفيد التصديق اي لا عند الفضلاء اصلا

ولا عند المتأخرين ٨ التعريف اللفظي هو ان اللفظ واضح الدلالة على المعنى فيفسر بلفظ اوضح منه كقولك الغضنفر هو ان

وليس المقصود تحصيل صورة جديدة بل تعيين من بين الصور المخزونة التعريفات الحقيقية غير معلومة

تقصد به تحصيل ما ليس بحاصل وهو ضربان احدهما ان تقصد به تصور مفهوم ما ت غير معلومة

الوجود في الخارج كالاصطلاحية ويخص تعريفا بحسب الاسم فاذا عرفت

الاسم فان قصد تصورها باجزائها كان حدا اسميا وان ذكر عوارضه

كان رسما اسميا والثاني ما يقصد به تصور حقائق موجودة

في الخارج ويسمى تعريفا بحسب الحقيقة

اما حدا او رسما على قياس الاول هذا

خلاصة ما ذكره السيد قدس سره

في شرح المواقف

جامع حبيبي

ط
يمكن ان يكون
اشارة الى دفع ما يقال من ان
التعريف اللفظي ابتنا من معروفات الحقيقة
لان فيه تحصيل مجهول من معلوم وفي الجملة فلا يصح
ان يقال ليس فيه التحصيل الخ وجه الدفع ان المراد بالمعرف
الحقيقي هو الذي كان فيه تحصيل المجهول بالكنه او بوجه يمتاز عن جميع
ما عداه كما هو رأى المتأخرين فظاهر ان التعريف اللفظي ليس كذا كان عبد اللطيف

ب — اعلم ان التعريف ينقسم الى الحقيقي واللفظي والاول اما التعريف بحسب الحقيقة سواء
كان حدا او رسما واما التعريف بحسب الاسم فالتعريف بحسب الاسم قسم من التعريف
الحقيقي القديم للفظي فلا يكون بحسب الاسم الا كما توهم بعض والحقيقي بتسليمه
تحصيل الصورة واللفظي لا تحصيلها بل يعينها فيكون مرجعه الى التصديق بان هذا اللفظ
موضوع بازاء هذا المعنى فلذلك كان قابلا للمنع فيحتاج الى النقل من اصحاب اللغة
والاصطلاح والفرق بين التعريف بحسب الحقيقة والتعريف بحسب الاسم الاول
تحصيل صورة ما علم وجوده في الخارج اما بالكنه او بوجه يمتاز عن جميع ما عداه
والثاني تحصيل صورة ما لم يعلم بوجوده في الخارج سواء علم عدمه اولا
ميرزا جان

ص ٩٣

ولم يعتبر وابالعرض العام وقد اجيز في الناقص ان يكون اعم كاللفظي وهو مايقصد به تفسير مدلول اللفظ

قوله : (وقد اجيز في الناقص) (١) اشارة الى ما اجازه المتقدمون حيث حققوا انه يجوز التعريف بالذاتي الاعم كتعريف الانسان بالحيوان فيكون حداً ناقصاً أو بالعرض الاعم كتعريفه بالماشي فيكون رسماً ناقصاً بل جوزوا التعريف بالعرض الاخص أيضاً كتعريف الحيوان بالضاحك لكن المصنف لم يعتد به لزعمه انه تعريف بالاخفى ، وهو غير جايز اصلا (٢).

قوله: (كاللفظي) أي كما اجيز في التعريف اللفظي ان يكون اعم كقولهم سعدانة نبت .

قوله : (تفسير مدلول اللفظ) أي تعيين مسمى اللفظ من بين المعاني المخزونة(٣) في الخاطر فليس فيه تحصيل مجهول من معلوم(٤) كما في المعرف الحقيقي فافهم (٥).

(١) يعنى ان المنطقين أجازوا التعريف الناقص وأجازوا في التعريف الناقص ان يكون المعرف أعم من المعرف سواء كان المعرف الاعم ذاتياً أى جنساً أو عرضياً أى عرضاً عاماً .

(٢) لافى التعريف التام ولافى الناقص لان التعريف بالاخص لايكون تعريفاً بزعم المصنف ليقال فيه انه ناقص .

(٣) فالمعانى مخزونة ومعلومة عنده وليست مجهولة ليحتاج الى المعرف وانما التفسير اللفظى يعين أحدها لذلك اللفظ .

(٤) بل تعيين معلوم من بين المعلومات .

(٥) أى افهم الفرق بين تعريف المعنى المجهول وبين بيان اختصاص اللفظ بأحد المعانى المعلومة وان الاول هو شأن المنطقى والثانى فهو شأن اللغوى .

(المقصد الثانى) فى التصديقات القضية قول يحتمل الصدق والكذب فان كان الحكم فيها بثبوت شىء لشىء او نفيه عنه فحملية

التصديقات

تعريف القضية ، وحصرها فى الحملية والشرطية

قوله : (قول) القول في عرف هذا الفن (١) يقال للمركب (٢) سواء كان مركباً معقولا(٣) أو ملفوظاً فالتعريف يشتمل على القضية المعقولة والملفوظة.

قوله : (الصدق) هو المطابقة للواقع (٤) والكذب هو اللامطابقة للواقع

---

(١) أى فن المنطق وأما فى عرف النحاة فهو لفظ مستعمل وفى اللغة بمعنى مطلق اللفظ على ما قيل .

(٢) المفيد التام .

(٣) فان القضية قبل أن يتلفظ بها ثابتة فى العقل والذهن فتلك القضية أيضاً تسمى قولا .

(٤) دفع لما يتوهم هنا من الدور وهو انهم أخذوا الصدق والكذب فى تعريف الخبر فقالوا الخبر مايحتمل الصدق والكذب ثم أخذوا الخبر فى تعريف الصدق والكذب فقالوا الصدق هو مطابقة الخبر للواقع والكذب هو عدم مطابقة الخبر للواقع وهذا دور صريح لتوقف الخبر على معرفة الصدق والكذب لكونهما معرفين له وتوقف الصدق

حـ والمراد باحتمال
الصدق والكذب ان يجوزهما
العقل بالنظر الى المفهوم مع قطع النظر
عن الواقع ان قيل اذا قطع النظر عن الواقع لم يحتمل
الكلام الوصف بالصدق ولا بالكذب لان معنى الصدق مطابقة
الكلام للواقع ومعنى الكذب مخالفته للواقع فاذا لم يلاحظ الواقع لم يمكن
وصف الكلام بشيء منهما قلنا ليس المراد بقطع النظر عن الواقع قطع النظر عنه
تصورا او تصديقا فان الذي يمنع العقل تجويزه على الكذب في قولنا الاربعة زوج علمه بانه زوج
حتى فرض انه ليس بزوج جوز وصفه بالكذب ولا شك ان هذا الفرض ليس منافيا لمدلوله وان كان منافيا
لمقوله وانه لا يجوز وصف المعقول بالكذب على بعض التقادير المتنافية فعلم انه في حد ذاته لا يمتنع عنه الوصف بالكذب

جلال اعلم انهم لما عرفوا القضية بانه قول يصح ان يقال لقائله انه صادق فيه او كاذب وكان انطباق هذا التعريف على القضية الملفوظة اظهر
من انطباقه على المعقولة ويجب حمله على المعقولة لان نظر المنطقي الى المعاني بالذات والى الالفاظ بالعرض والمراد بثبوت الشيء الوقوع وبالنفي اللاوقوع
وكذا الثبوت والسلب او المراد من الثبوت الايقاع ومن النفي والسلب الانتزاع والباء في الاول للصلة وفي الثاني للبيان وعلى التقادير فيه اشارة
الى مذهب القدماء احترازا من ان يبين طرفي القضية نسبة واحدة هي الوقوع او اللاوقوع لا النسبتين كما زعمه المتاخرون والا
فالظاهر ان يقال بوقوع ثبوت شيء لشيء او لا وقوعه ثم يرد عليه انه ان اراد بالثبوت القيام كما هو المتبادر خرج عن تعريف
الحملية الموجبة مثل قولنا زيد انسان اذ الحكم بالاتحاد لا بالقيام وان اراد الاتحاد خرج مثل قولنا ضرب زيد موجود
ان الحكم فيه بالقيام لا بالاتحاد الا ان يقال المراد مطلق النسبة الثبوتية سواء كانت على وجه الاتحاد
او القيام والمشهور في تعريف الموجبة والسالبة من الحملية انها ان حكم فيها بان احد طرفيها
هو الآخر فموجبة وان حكم فيها بان احدهما ليس هو الآخر فسالبة واورد
عليهما انهما لا يشملان مثل قولنا قال زيد ولم يقل زيد اذ ليس
الحكم فيهما باثبات الاتحاد ونفيه بل باثبات القيام ولم يقل زيد
عنه بان محصل معنى قولنا قال زيد قائل كما افاده
زيد قائل وليس زيد بقائل
المحقق الشريف
ميرابو الفتح

عدل المصنف عنه

الى قول يحتمل الصدق والكذب صح ؟

ابن كمال زاده. فسر الخبر بقوله والقضية

ليظهر وجه الدور ينجوي . ١ اعترض على تعريف الخبر

والقضية بما يحتمل الصدق والكذب بانه يستلزم الدور لانهم عرفوا

الصدق بانه مطابقة الخبر والقضية للواقع والكذب بانه عدم مطابقتها

للواقع فيلزم الدور فاجاب بان المطابقة واللامطابقة في تعريف الصدق والكذب ليس

المطابقة المضافة الى الخبر والقضية حتى يلزم الدور بل المطلوب الغير المضافة اليها فلا دور

فان قلت اللام في المطلوب اي المطابقة عوض عن المضاف اليه فيكون دورا ايضا قلت المعوض عنه

الحكم لا الخبر والقضية فالتقدير مطابقة الحكم للواقع لا مطابقة الخبر والقضية فلا دور محمود ٢| المحل اعتبار المتغايرين ذهنا

ان عطف المسبب على السبب وتسمية اللفظ الموصوف باسم وصفه واصله ينجوي

لا في الخارج يوسف الاصم ٣| اي مجوز لا على ظاهره فانهم ابن كمال زاده ١ هذا بناء على الأكثر والا فالرابطة قد تكون حركة عبد الحكيم

او على ان الحركة لفظ في هذا الحرف او على ان اطلاق الرابطة على الحركة على التشبيه في عدم الاستقلال ونحن ١ حقيقة او حكماً

ليشتمل الحركات الاعرابية ينجوي ٤| ان اراد به الدال بالمطابقة تخرج عنه الافعال الناقصة او اعم منه ومن الدال بالتضمن

يدخل فيه ايضا ضرب في ضرب زيد مع انه لا يسمى رابطة تأمل ينجوي ويجيء انه انما تصلح كون ضرب بعدم رابطية الاسم

قول القائل بان كل رابطة اداة واما اذا اجرى كون الشيء الواحد رابطة وطرفا من القضية بالاعتبار بسبب الحكم

بان تنقسم الكلمة الى الاقسام الثلاثة اعتباريا فلا محذور قطعا صح ؟

موجبة او سالبة ويسمى المحكوم عليه موضوعاً والمحكوم به محمولا والدال على النسبة رابطة

وهذا المعنى لايتوقف معرفته على معرفة الخبر والقضية فلادور .

قوله : (موضوعاً) لانه (١) وضع وعين ليحكم عليه .

قوله : (محمولا) لانه امر جعل حملا لموضوعه .

قوله : (والدال على النسبة) أي اللفظ المذكور في القضية الملفوظة الذي يدل على النسبة الحكمية(٢) يسمى رابطة تسمية الدال باسم المدلول فان الرابطة حقيقة هي النسبة الحكمية .

والكذب على معرفة الخبر لكونه معرفاً لهما .

فدفع المحشى ذلك بقوله (هو « أى الصدق » المطابقة للواقع والكذب هو اللامطابقة) بيان ذلك ان الصدق عبارة عن مطابقة كل شيء مع واقعه ولايختص بالخبر ، مثلا اذا رأينا علامة نصب فى الطريق يدل على اعوجاج الطريق بعد مسافة ثم حققنا فرأيناه كذلك كان تلك العلامة صادقة وان لم تكن كذلك فكاذبة أو رأينا صفنة فى وجه رجل تدل على كثرة سجوده ثم حققنا فعلمنا بكثرة سجوده كانت الصفنة صادقة لمطابقتها الواقع والافكاذبة وهكذا فالصدق والكذب لاينحصران فى الخبر ليحتاجا فى تعريفهما الى الخبر فلاتوقف من ناحية الصدق والكذب واذا ارتفع التوقف من جانب اندفع الدور .

(١) بيان لوجه تسمية المحكوم عليه بالموضوع وحاصله ان الوضع فى اللغة اثبات شيء فى مكان كقولك وضعت الكتاب فى الغرفة وهو هنا كذلك لانه وضع وأثبت ليحكم عليه .

(٢) النسبة الحكمية هى النسبة الخبرية وانما سميت حكمية لانها حصلت ونشأت من الحكم وذلك لان المخبر قبل أخباره بأن الانسان حيوان مثلا يتصور المحكوم عليه والمحكوم به والنسبة بينهما ثم يحكم بأن هذا ذاك (الانسان حيوان مثلا) فهذا الاتحاد بينهما الناشئ من الحكم هو النسبة الحكمية وهى الرابطة الواقعية بين الطرفين ثم بعد

وقد استعير لها هو والا فشرطية

وفي قوله : (والدال على النسبة) اشارة الى ان الرابطة اداة[1] لدلالتها على النسبة التي هي معنى حرفي غير مستقل .

واعلم: ان الرابطة قد تذكر في القضية الملفوظة وقد تحذف والقضية على الاول تسمى ثلاثية وعلى الثاني ثنائية .

قوله : (وقد استعير لها هو) اعلم : ان الرابطة تنقسم الى زمانية تدل على اقتران النسبة الحكمية باحد الازمنة الثلاثة وغير زمانية بخلاف ذلك[2] .

وذكر الفارابي ان الحكمة الفلسفية لما نقلت من اللغة اليونانية الى العربية وجد القوم ان الرابطة الزمانية في اللغة العربية هي الافعال الناقصة ولكن لم يجدوا في تلك اللغة[3] رابطة غيرزمانية تقوم مقام (است) في الفارسية و(استين) في اليونانية فاستعاروا[4] للرابطة الغير الزمانية لفظة هو وهي ونحوهما[5] مع كونهما في الاصل اسماء لا ادوات .

ذلك الحكم والاعتبار تبرز القضية النفسية بصورة اللفظ فتكون قضية ملفوظة واللفظ الدال على النسبة في القضية الملفوظة تسمى رابطة مجازا لان التي تربط بين الموضوع والمحمول هي الوحدة التي حصلت بالحكم قبل الاخبار والتلفظ نعم لما كانت هذه الرابطة دالة على الرابطة الاصلية صح اطلاق اسمها عليها لتناسب الدال مع المدلول.

(١) أي حرف : وحاصل كلامه ان النسبة معنى حرفي لكونها غير مستقلة بل هي في ضمن الموضوع والمحمول فاللفظ الدال عليها حرف .

(٢) أي لاتدل على اقترانها بالزمان .

(٣) أي لغة العرب .

(٤) أي استعملوها في غير ما وضع له .

(٥) كهما وهم وساير صيغ الضماير .

قوله وقد استجير

لما هو اه يشير الى انه ضمير يحتج

الى الموضوع فلا يكون رابطة في الكتبة

لان الرابطة انما تكون اداة والضمير اسم لانه عين

المرجع في المعنى فتمثيل القوم الرابطة به لانهم لم يجدوا في كلام العرب

ما يكون لتأدية الا على الرابطة الغير الزمانية نحو استي في الفارسية واستين في اليونانية

فاستعاروا لهذا المعنى لفظة هو ليصح تمثيلهم به هذا ما ذكره المصنف واقول قد صح

الشيخ في الشفاء على ان لفظة هو هيهنا اداة حيث قال واما لغة العرب فربما حذفت الرابطة فيها اتكالا

على شعور الذهن بمعناها وربما ذكرت والمذكور ربما كان في قالب الاسم كقولك زيد هو حي فان لفظة هو جاءت

هيهنا لا لتدل على معنى بنفسها بل لتدل على ان زيدا هو الذي لم يذكر بعد ما اداة يقال هو الى ان يصرح به فقد خرجت عن ان يدل

بذاتها دلالة كاملة فلحقت بالاداة لكنها شبيهة بالاسماء هذا كلامه مع انه قد جعله بعض ائمة النحو ايضا حرفا فان الرضي

قد نقل عن بعض البصريين واختاره حيث قال ثم لما كان الغرض من اتيان الفصل ما ذكرنا اعني دفع التباس الخبر بالوصف

وهذا هو معنى الحرف اعني افادة المعنى في غيره فصار حرفا وانخلع عنه لباس الاسمية فلم يستقم هي صيغة معينة لمعنى صيغة

ضمير المرفوع وان تغير ما بعده عن الرفع الى النصب لان الحرف عديم التصرف لكن بقي فيه تصرف واحد كما كان في

حال الاسمية اعني كونه مفردا مثنى مجموعا مذكرا مؤنثا متكلما مخاطبا غائبا لعدم تصرفه في الحرفية هذا كلامه

ولو فرضنا اجماع النحاة على انه اسم فلا يلزم عدم كونه اداة عند المنطقيين اجماعا وما ذكره المصنف من انه يحتج

الى الموضوع فيكون عينه بحسب المعنى انما يتم اذا سلم كونه اسما واما اذا قلنا بانه حرف اتى به

للربط فلا بل الازمنة يكون اداة في صورة الاسم شيخ جلال الدين الدواني رح ص ٩٦

۲ ص ٩٧ ← (اى في كلام الحكماء الصناعة على سبيل الاستعارة قوله

زيد مبتدأ ، وكاتب فاعله والحال خبره والا لزم ان يكون شيء واحد

وهو كاتب وحده ان يكون خبرا ورابطة في آن واحد وهو

محال وكذا موجود وسائر الاسماء المشتقة

كانت النسخة التي نسخت نسختي

منه

١ وانما تسمى
شرطية لانها مشتملة على الاشتراط
ثبوت التالي بثبوت المقدم صريحا في المتصلة
ومستلزمة لاشتراط ثبوت التالي بانتفاء المقدم
كمانعة الجمع او انتفاء ثبوته كما في مانعة الجمع او كليهما كما في المنفصلة
الحقيقية فسيظهر لك انشاء الله تعالى ويسمى الجزء الاول من الشرطية
وهو المحكوم عليه فيها مقدما لتقدمه في الذكر في القضية الملفوظة والذكر في المعقولة
والثاني تاليا لتلوه في الذكر او الذكر (جلال الدين الدواني) ٣ اعلم ان الرابطة انما تكون اداة لانها تدل على
معنى غير مستقل لتوقفها على المحكوم عليه وبه وبما يدل على معنى غير مستقل يكون اداة لكنها قد تكون في قالب الاسم
كهو في قولنا زيد هو قائم وتسمى ح الرابطة غير زمانية وقد تكون في قالب الكلمة كما في قولنا زيد كان قائما وتسمى
زمانية لدلالتها على الزمان شرح شمسي ٢ واعترض بان الدلالة على غير المستقل لا يكفي في كون الدال اداة لجواز كونه غير لفظ ومثال
ح ... الا على المستقل ايضا شرح تالفير اللفظ كالحركات الاعرابية ومثال المركب كليس هو على رأي العصام في القضية الحملية وكان والفاء الجزائية
في المتصلة واما واو في المنفصلة ومثال الدال على المستقل كالافعال الناقصة فان كان يدل على الزمان وكاصبح وامسى فانها
يدل لا على الحدث ايضا الذي هو معنى مستقل (ميرجويني) ٤ فكما ان معنى الحرف غير مستقل في المفهومية كذلك النسبة غير مستقل
لاحتياجها الى الموضوع والمحمول في الوجود (ميرجويني) ٥ من نسبة المصطلح بالنبح الى المصطلح بالكسر (شيء ی)
٦ فالناقل الحروف والرفع خاص * الفلسفية مأخوذ من الفيلسوفا واصله فلا سوفا بمعنى محب الحكمة
فالمراد بالحكمة الفلسفية الحكمة المنسوبة الى الجماعة المعجبين لها [illegible]
٧ هذا مشعر بان الحركات الاعرابية ليست رابطة في اللغة العرب الا ان يراد بها ما هو تام
الست واستيناجريانها في كل كلام سواء كان طرفاه مجتمعين اولا (ميرجويني)
٨ لا يخفى ان مواقفة المضاف للموضوع افرادا وتثنية وجمعا
وتذكيرا وتانيثا ينادي على عدم كونها مستعار للنسبة
فالحق ان يقال ان المستعار للنظاهر فقط
وانه يطابق كل مادة سواء كان موضوعها
مفردا اولا وسواء كان مذكرا اولا فكانه لفظ المستقبل
استعارة للظاهر (ب)

لا شرطية لازمة
الشرطية المتصلة والمنفصلة
مطلقا في الشيخ في الإشارات بل إنه
كما صرح به الشيخ في المستعملة في العلوم وقد
تنحصر فيهما الشرطية ، كما يقال العالم إما أن يعبد الله
اللغة مبتزا بو النسخ
يمنع الناس فإن هذه الشرطية ليست متصلة ولا منفصلة حقيقية
ولا مانعة الجمع ولا مانعة الخلو بل يجوز الجمع والخلو حادثية ديد ٩٧

بكسر الميم

الالف وفتح الاسم رجل

وبسكون الياء

معرب ابن ادم

كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود

ثم فيها بثبوت النهار على تقدير طلوع الشمس ومثال السالبة

المتصلة كقولنا ليس اذا كانت الشمس طالعة فالليل موجود فحكم

فيها بنفي وجود الليل على تقدير طلوع الشمس ومثال الموجبة المنفصلة كقولنا هذا

العدد اما زوج واما فرد حكم فيها بمباينة فردية العدد لزوجيته ومثال سالبتها كقولنا ليس اما

ان يكون العدد زوجا او منقسما بمتساويين حكم فيها بسلب مباينة الانقسام بالمتساويين

لزوجيته عبد اللطيف

هـ اي بوقوع اتصال النسبة چلبي على تقدير ذلك الثبوت

كقولنا ليس ان كانت الشمس طالعة فالليل موجود ١٢ اي ٥ اي بوقوع

المنافات ٥ وهو الانفصال چلبي ١٢ اي بين طرفي الشرطية

١٢ اي المقدم والتالي في الصدق والكذب معا او في احدهما

فقط او نفيه نحو هذا العدد اما ان يكون

زوجا او فردا نحو ليس البتة

اما ان يكون هذا الانسان

كاتبا او اسود

شرح شمسية

فهذا (١) ماأشار اليه بقوله : (وقد أستعير لها هو) وقد يذكر للرابطة الغير الزمانية اسماءمشتقة من الافعال الناقصة وغيرها (٢) نحو كائن وموجود في قولنا زيد كائن قائماً ، أو ميرس موجود شاعراً .

قوله : (والاشرطية) أي وان لم يكن الحكم بثبوت شيء لشيء أو نفيه عنه فالقضية شرطية سواء كان الحكم بثبوت نسبة على تقدير اخرى أو نفي ذلك الثبوت (٣) أو بالمنافات بين النسبتين أو سلب تلك المنافات (٤) فالاولى (٥) شرطية متصلة والثانية (٦) شرطية منفصلة

واعلم: ان حصر القضية في الحملية والشرطية على ماقرره المصنف حصر عقلي دائر بين النفي والاثبات (٧) واما حصر الشرطية في المتصلة والمنفصلة

---

(١) يعني كون الضماير في أصل الوضع أسماء وان استعمالها في النسبة وهي معنى حرفي استعمال في غير ماوضع له : هو الذي أشار اليه المصنف بقوله وقد استعير لان هذا النوع من الاستعمال استعارة .

(٢) من الافعال العامة كوجد وثبت .

(٣) فالاول موجبة والثاني سالبة والموجبة نحو كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود والسالبة نحو ليس كلما كان الانسان ناطقاً كان الحمار ناهقاً .

(٤) والاول موجبة نحو العدد أما زوج وأما فرد والثاني السالبة نحو ليس العدد أما زوج أو منقسم الى متساويين .

(٥) أي ماكان الحكم بثبوت النسبة أو نفيه .

(٦) أي ماكان الحكم بالمنافاة أو سلب المنافاة .

(٧) لان المصنف قال فان كان الحكم بثبوت شيء لشيء أو نفيه عنه فحملية والا فشرطية : أي ان لم يكن الحكم بثبوت ... فشرطية وكلما كان الحصر بين النفي والاثبات فذلك الحصر عقلي وذلك لان النفي والاثبات نقيضان والشق الثالث رفع لهما والنقيضان لايرتفعان .

ويسمى الجزء الاول مقدماً والثاني تالياً والموضوع ان كان مشخصاً سميت القضية شخصية ومخصوصة وان كان نفس الحقيقة فطبيعية والا فان بين كمية أفراده

فاستقرائي (1) .

قوله : (مقدماً) لتقدمه في الذكر .

قوله : (تالياً) لتلوه الجزء الاول .

تقسيم القضية الحملية باعتبار الموضوع .

قوله: (والموضوع) هذا تقسيم للقضية الحملية باعتبار الموضوع ولهذا لوحظ في تسمية الاقسام حال الموضوع فيسمى ماهو موضوعه شخص شخصية وعلى هذا القياس (2) .

ومحصل التقسيم ان الموضوع أما جزئي حقيقي كقولنا هذا انسان أو كلي وعلى الثاني فاما ان يكون الحكم على نفس حقيقة هذا الكلي أو على أفراده وعلى الثاني فاما ان يتبين كمية افراد المحكوم عليها بان يبين ان الحكم

---

(1) لان الحصر فيهما ليس عقلياً لعدم دورانهما بين النفي والاثبات لانهم لم يقولوا ان كان الحكم بثبوت ... فمتصلة والا فمنفصلة ولما لم يكن حصرهما عقلياً فالعقل يجوز قسماً آخر لهما ولكنهم لم يعثروا على قسم آخر غيرها بعد التتبع والاستقراء .

(2) أي فما كان موضوعه طبيعة يسمى طبيعية وما كان موضوعه محصوراً يسمى محصورة وهكذا .

١ وانما عبر عن الجزء
الاول في الحملية بالمحكوم عليه
وعن الثاني بالمحكوم به وفي الشرطية
عن لفظ الجزء الاول بالمقدم وعن لفظ الجزء الثاني
بالتالي لان اعتبار الحكم بين جزئيهما محل تردد ولذا اعتبر كثير من
ارباب العربية الحكم في الجزاء وحده وجعلوا الشرط قيدا له شيخ الاسلام
ومركبا فالانسان نوع والحيوان جنس ٧ القضية الطبيعية هي التي يحكم فيها على نفس الطبيعة
والمزبور كقولنا في الفرق فان الحكم بالجنسية والنوعية ليس على ما صدق عليه الحيوان والانسان من
الافراد بل على نفس طبيعتهما اي حقيقتهما ر ر ٨ وهو الذي لم يوجد مع الاستقراء والتتبع قسم آخر كمصدر
الاضافة المعتبرة في الانواع الثلثة اذ ربما يجوز العقل ان يكون الحكم في طرف الشرطية بوجه آخر غير الاتصال والانفصال
فيتوقف على التتبع والاستقراء بيجوري ٩ اي بالوضع فقالبا او بالطبع فذاتيا يوسف الاصم اشارة الى ان الاخير لانحلال مصادرة حرف ق
الشرط بتقدير اجزاء على الشرط عند المنطقيين لان نظرهم الى المعنى بخلاف النحويين فان نظرهم الى اللفظ بيجوري ٩ اي غالبا فانه قد يتأخر كما
في قولنا النهار موجود كلما كانت الشمس طالعة عبد اللطيف والقول بحذف الجزاء في مثل هذا مبني على مذهب النحاة صح ١٠ الماخوذ من تقسيم القضية
الحملية باعتبار النسبة الحكمية شرع في بيان تقسيمها باعتبار الموضوع وقال شيخ شمسية ١١ وقد يقال لها شاخصة لكون موضوعها شاخصا اي جزئيا
حقيقيا ان كانا او ح ١٢ اي الموضوع له للموضوع سواء كان بالكيفية او بالاستعمال لجعل هذا الانسان في القضية المشخصة على مذهب
المصنف ١٣ وكقوله جميع الناس يحمل الف من قرنلي فعلى هذا الكلام تصدق فجنسية قضية لكن اعتبار الطبيعية لا يلائمه
المحمول وح لا يكون لفظ الجميع سورا بل عنوان الموضوع كما في كل الرمان اكلته لا كقوله تعالى كل الطعام كان حلا لبني اسرائيل
ولا كقوله صرعر كل الطلاق واقع الا طلاق المعتوه والمغلوب على عقله والاولى لحضرة الاستاذ بد
ظله ذكر هذه الكاشية بتمامها م الاقسام تأمل بيجوري ط بالنظر لا بالكسر وهو متن نيرم
من لفظ الموضوع سواء كان في القضية المحصورة او المهملة او الطبيعية او الشخصية
وهو عنوان الموضوع ووصفه في الكل دون الشخصي والطبيعي واما الموضوع
الحقيقي وهو ما يتصف بالحكم عليه قوله باستخدام هذا اذا اريد
من قوله والموضوع الموضوع الذكري ومن ضمير كان
الموضوع الحقيقي عين الافراد اريد
الموضوع الحقيقي او بالعكس

١ ٢

فالعكس قوله اولا
بان ازيد من كليهما الذكرى او
الحقيقي في لاستخدام وفائدة هذه
الكائنية للمحشى اشارة الى ان الموضوع الذكرى
والموضوع الحقيقي في القضية الشخصية والطبيعية متحدان
ويعلقان في قضية قصد الحكم على ذات الموضوع اعنى الافراد نحو كل انسان
اوبعضه حيوان ١ اي ما بين فيها كمية الافراد نحو كل انسان حيوان و لاشيء من الانسان شرحي
٢ اي ما لم يبين فيها كمية الافراد نحو الانسان حيوان شرحي ص ٩٨ شرحي
نحو ان الانسان لفي خسر والانسان ليس بجنس وحيوان سميت مهملة لان الحكم فيها على افراد موضوعها
او قد اهملا بيان كميتها من الكل والبعض شخصية هذا اذا لم يكن الالف واللام للعهد الخارجي او الذهني او الجنس
والاستغراق لانه ان كان الاول فالقضية شخصية وان كان الثاني جزئية وان كان الثالث طبيعية وان كان الرابع فكلية
فالاحتمال في تلك التحتية هذا يوسف الاصم ٣ فالاقسام المحصورات اربع بضرب الاثنين في الاثنين شرحي
٤ سواء دخل على الموضوع او المحمول او على متعلقاتهما نحو غلام كل رجل كاتب عبد اللطيف هذا امثال دخول السور على متعلق
الموضوع ونحو الانسان ناطق كل الحكم ٣ هذا مثال دخول السور على متعلق المحمول وهما من القضايا المنحرفة الاسوار
وهما امثالهما فظاهر هكذا في عبد الحكيم شرحي وذلك في البعض غير ظاهر ولو قيل بنسبي سور التمييز والحكم عن الاحتمال
لكان ظاهرا في الكل حسام الدين قوله وما يفيد مؤداهما كلفظ الاثنين وثلاثة ونحوهما قوله وتاثيرهما كوقوع النكرة
في سياق النفي نحو ما احدهما جاءني قوله وما يساويهما كلا اثنين ولا ثلاثة ونحوهما والحملية كما يفهم منه بحسب
اللحقة من اللفتات ان الحكم على الكل والبعض سلبا او ايجابا هو سور عبد اللطيف ٥ بيان وجه تسمية الامر
بالسور قوله من افراد الموضوع اعم من ان يكون كلا او بعضا فالاضافة للجنس ابن كاز اوحي
٦ واعلم انحق السور ان يدخل على الموضوع الكلي فان دخل على المحمول او على الموضوع الجزئي
فقد انحرفت القضية عن الوضع الطبيعي وتسمى منحرفة لا يحرافها عنه مبدي
٧ اي الكل الافرادي لا المجموعي والا فالقضية شخصية اذا دخل على
عبد الحكيم ومهملة عند عصام وشخصية عند
المعرفة ومهملة اذا دخل على النكرة على ما في
بعض الحواشي الامير ابو الفتح
شرحي ص ٩٩

على كلها أوعلى بعضها أولايبين ذلك بل يهمل فالاولى شخصية والثانية طبيعية (١) والثالثة محصورة والرابعة مهملة (٢).

ثم ان المحصورة ان بين فيها ان الحكم على كل افراد الموضوع فكلية وان بين ان الحكم على بعض افراده فجزئية وكل منهما (٣) اما موجبة أوسالبة ولابد في كل من تلك المحصورات الاربع من امريبين كمية أفراد الموضوع و يسمى ذلك الامر بالسور اذ كما ان سور البلد (٤) محيط به كذلك هذا الامر محيط بما حكم عليه من أفراد الموضوع فسور الموجبة الكلية هو كل ولام الاستغراق ومايفيد معناهما من أي لغة (٥) كانت وسور الموجبة الجزئية هوبعض وواحد ومايفيد مؤداهما (٦) وسور السالبة الكلية لاشيء ولاواحد ونظائرهما (٧) وسور السالبة الجزئية ليس بعض وبعض ليس (٨) وليس كل ومايساويها (٩).

---

(١) كقولنا الاسم مستقل بالمفهوم والانسان نوع والحيوان جنس.

(٢) نحو الانسان لفي خسر وسميت مهملة لاهمال كمية أفراد الموضوع وعدم بيانها كلا أو بعضاً.

(٣) أى كل من الكلية والجزئية.

(٤) أى الحائط المحيط بالبلد.

(٥) كلفظة همه وهمگان بالفارسية.

(٦) كالنكرة فى سياق الايجاب كقولنا جاءنى انسان أوكلفظة بخش بالفارسية.

(٧) كلا يوجد رجل فى الدار.

(٨) كبعض الانسان ليس بكاتب بالفعل.

(٩) كقولنا قوم منهم لايعبدون الله.

كلا أوبعضاً فمحصورة كلية أو جزئية ومابه البيان سور والا فمهملة وتلازم الجزئية

المحصورات الاربع

قوله : (وتلازم الجزئية) (١) اعلم : ان القضايا المعتبرة في العلوم هي المحصورات الاربع لاغير، وذلك لان المهملة والجزئية متلازمتان (٢) اذ كل ما صدق الحكم على افراد الموضوع في الجملة(٣) صدق على بعض افراده (٤) وبالعكس (٥) لتمحض.

فالمهملة مندرجة تحت الجزئية والشخصية لايبحث عنها بخصوصها (٦) فانه لاكمال في معرفة الجزئيات لتغيرها وعدم ثباتها بل انما يبحث عنها في ضمن المحصورات التي يحكم فيها على الاشخاص اجمالا (٧) والطبيعية لايبحث عنها في العلوم أصلا فان الطبائع الكلية من حيث نفس مفهومها كما هو موضوع الطبيعية لامن حيث تحققها في ضمن الاشخاص غير(٨) موجودة في الخارج فلاكمال في معرفة احوالها.

فانحصر القضايا المعتبرة في المحصورات الاربع.

٨

(١) يعني ان المهملة تلازم الجزئية.

(٢) فليست المهملة قسماً آخر في الحقيقة.

(٣) كما هي معنى المهملة.

(٤) لان البعض قدر متيقن سواء كان الحكم في الواقع على الكل أو على البعض.

(٥) أي كلما صدق الحكم على بعض الافراد صدق عليها في الجملة وذلك واضح.

(٦) أي بصورة قضية جزئية مستقلة.

(٧) لانه اذا حكم على الكل أو على البعض فقد حكم على الاشخاص قهراً.

(٨) خبر لقوله فان.

٢ اشارة الى ان السور اعم
من اللفظ وغيره كوقوع النكرة في سياق
النفي الذي هو سور من اسوار السلب الكلي ولـ
انه يكفي مطلق بيان الكمية سواء بدلالة كلية معتبرة في
اصطلاح الفن او دلالة مجازية كما في لام الاستغراق او الاضافة الاستغراقية
فتفسير السور بهذا الوجه احسن من تفسيره باللفظ الدال على كمية الافراد على ما هو
المشهور من وجهين المذكورين هما الاعمية وكناية مطلق الكمية ملا ابو الفتح
٥ لاهمال كمية الافراد فربما ابنه ٤ اي اصالة لا بالتبع فلا يرد ان الشخصية ايضا معتبرة ضمنا
كما ذكره المحشي منه ١١ العلوم في اطلاق هذا الفن ينصرف الى العلوم الحكمية الخارج عنها المنطق كما هو عند
عصام الدين مع تصدق القضايا على الشخصيات او الى الكلج الموصلة ايصالا صحيحا كما هو المراد مما قاله الاستاذ المحقق
مدظله فلا تصادق عليها قطعا مجيب اي بالاجمال بان لا يتعين جزئياتها كما في الجزئية وكلياتها كما في الكلية قبلي
٢ ناظرا الى الجزئية كما ان على افراد الموضوع ناظرا الى الموصلة يشتهدي ٣ لان كلما صدق عليه بعض الانسان حيوان صادق عليه الانسان
حيوان منه ٤ الشخصية قد تقوم بحسب الظاهر مقام الكلية فيقع كبرى للشكل الاول نحو هذا زيد وزيد انسان فهذا انسان سيد
٤ اي مادام في قالب الجزئي هو ٣ لانها لا يكاد تنحصر في عدد اختلافها باختلاف العدد والاوضاع والاماكن كذا فهمت يشتهدي
عا لانه مثلا اذا صدق قولنا الانسان حيوان ناطق صدق ان زيدا حيوان ناطق وكذلك يصدق في عمرو وخالد وغيرهما كو[…]
حيوان ناطق مير سيد ٥ اي لا بخصوصها ولا في ضمن المحصورات وذلك لان المقصود من العلوم معر[…]
احوال الموجودات الفاصلة في الوجود والطبيعة لا تكون كذلك بل يوجد في ضمن الافراد التي هي
الموجودات الفاصلة مير سيد ع اي عن احوال موضوعها في العلوم اي في المسائل ا
في ولا تلك اصلا اي لا بخصوصها ولا في ضمن المحصورات لكن يرد انه […]
عنها في ضمن المحصورات في المنطق كما يقال الجنس موصل بعيد
وكل معرف اجلى على ما يستفاد من عبد الحكيم مجيب […]
فالجواب ان المراد بالعلوم العلوم الحكمية
الخارج عنها المنطق مجيب
ص ١٠٠

قال ظهر ان الكلية لا
تستدعي وجود الموضوع في الخارج
بل يجوز ان يكون موجودا وان لا يكون فاذا كان موجودا
في الخارج فالحكم فيها لا يكون مقصورا على الافراد الخارجية بل
يتناولها الافراد المقدرة الوجود بخلاف الخارجية فانها تستدعي
وجود الموضوع في الخارج والحكم فيها مقصور على الافراد الخارجية ثم تستعمله
حه اي وجودا محققا اي بالنطق في الخارج ه (ط) لانها اعتبرت بحسب الكلية كانها حقيقة التنافي
المستعملة في العلوم وانما اعتبرت بحسب الكلية لان كل قضية حقيقية وهي صدق المحمول على ما صدق عليه
الموضوع بالفعل او بالقوة فاذا اعتبرت كذلك بدون اعتبار شيء آخر كانت على حقيقتها محمد الهروي
ط وليس متعارفة ايضا لان المتعارف في العلوم استعمال القضية بهذا الاعتبار الشامل للافراد الغير المحققة
الوجود في الخارج في احد الازمنة بعد كونها ممكنة قوله او ذهنا بحيث لو وجد في الخارج محققا او مقدرا بل وجوده
انما هو في الذهن باختراعه فيه لامتناع تحقق وجوده في الخارج كقولنا شريك الباري ممتنع والممتنع معدوم
في الخارج ابن آدم (٩) والوجود الذهني ما يكون الذهن ظرفا له والوجود الخارجي ما يكون الخارج ظرفا له
قوله في الموجبة الى قوله فالذهنية لان صدق القضية الموجبة يستلزم وجود موضوعها ضرورة ان ما لا يوجد اصلا لا يثبت
له شيء اصلا فان ما ليس بموجود ليس شيئا من الاشياء حتى انه يصدق سلبه عن نفسه ثم الموجبة تارة تؤخذ خارجية
فيكون معنى قولنا كل ج ب موجود في الخارج ج وصدقها يستلزم وجود الموضوع في الخارج وقد تؤخذ حقيقية
وقد يشترطها المتأخرون بالحكم على الافراد الخارجية محققة كانت او مقدرة فتتناول الافراد التي ليست
بموجودة في الخارج اذا كانت بحيث لو وجدت في الخارج كانت متصفة بالمحمول كقولنا كل
عنقاء طائر فان معناه عندهم كلما لو وجد في الخارج لكان عنقاء فهو بحيث لو وجد كان
طائرا واما على الموضوع الموجود في الذهن نحو شريك الباري ممتنع
بمعنى ان كل ما لو وجد ويفرضه العقل شريكا له بالفرض المحال
فهو متصف بالامتناع في الذهن اه جلال الدواني
١٠ اي في احد الازمنة اي بالفعل او بالامكان الاول للفعلية والثاني
الخارجية للحقيقية تبريزي

ولابد فى الموجبة من وجود الموضوع اما محققاً وهى الخارجية اومقدراً فالحقيقية اوذهناً فالذهنية

اقسام الحملية

قوله : (ولابـد في الموجبة) أي في صدقها (١) ، وذلك لان الحكم في الموجبة بثبوت شيء لشيء وثبوت شيء لشيء فرع لثبوت المثبت له اعني الموضوع فانما يصدق (٢) هذا الحكم اذا كان الموضوع محققاً موجوداً أما في الخارج ان كان الحكم بثبوت المحمول له هناك او في الذهن كذلك .

ثم القضايا الحملية المعتبرة في العلوم باعتبار وجود موضوعها لها ثلثة اقسام .

لان الحكم فيها اما على الموضوع الموجود في الخارج محققاً (٣) نحو

(١) هذا دفع اشكال عن المصنف وهو ان القضية سواء كانت موجبة أو سالبة لابد فيها من وجود الموضوع وذلك لان المحمول عارض على الموضوع ولا يتعقل عارض بلا معروض فوجود الموضوع لااختصاص له بالموجبة .

والجواب ان ذلك « لابدية وجود الموضوع فى السالبة أيضاً » حق لكن فى عالم الحكم أى حينما يحمل المحمول على الموضوع لابد للمتكلم أن يتصور الموضوع ثم يحمل عليه المحمول موجبة كانت القضية أو سالبة وأما فى عالم الصدق أى التحقق فالسالبة قد تصدق مع وجود الموضوع كقولنا الحمار ليس بناطق وقد تصدق مع عدم الموضوع كقولنا شريك البارى ليس بحاكم علينا .

وأما الموجبة فلاتتحقق الا مع وجود موضوعه فى عالمه فلابدية وجود الموضوع فى عالم الصدق مختص بالموجبة فقط .

(٢) أى يتحقق له مصداق .

(٣) أى الموجود فعلا حقيقة لاتقديراً يعنى ان المتكلم فى هذا القسم يقصد ان ←

كل انسان حيوان بمعنى ان كل انسان موجود في الخارج حيوان في الخارج(١) واما على الموضوع الموجود في الخارج مقدراً (٢) نحو : كل انسان حيوان بمعنى ان كل مالو وجد في الخارج كان انساناً فهو على تقدير وجوده في الخارج حيوان (٣)، وهذا الموجود المقدر انما اعتبروه في الافراد الممكنة(٤) لا الممتنعة كافراد اللاشيء وشريك الباري وأما على الموضوع الموجود في الذهن كقولنا : شريك الباري ممتنع بمعنى ان كل مايوجد في العقل ويفرضه العقل شريك الباري فهو موصوف (٥) في الذهن بالامتناع في الخارج، وهذا انما اعتبروه في الموضوعات التي ليست لها افراد ممكنة التحقق في الخارج .

← هذا المحمول ثابت لهذا الموضوع الموجود فى الخارج فعلا ولايتعهد ثبوته له مطلقاً والاكثر استعمال هذا القسم « القضية الخارجية » فيما لايكون المحمول لازماً للموضوع ومثاله الواضح قولنا اللحم رخيص أى اللحم الموجود فعلا فى السوق رخيص .

وان جاز استعماله فى المحمولات اللازمة أيضاً كما مثل به المحشى بقوله الانسان حيوان يقصد المتكلم ان الافراد الموجود من الانسان فعلا حيوان ولانظر له بماسيوجد.

(١) يعنى ان قصد المتكلم حمل الحيوان على الانسان الموجود خارجاً ولانظر له بأفراده المقدرة وان كانت المقدرة أيضاً كذلك .

(٢) سواء كان موجوداً فعلا أم لا يعنى ان طبيعة هذا الموضوع انه اذا وجد فى الخارج يحمل عليه هذا المحمول كقولنا النار محرقة فطبيعة النار انها اذا وجدت فى الخارج تحرق ولولم يكن بالفعل وجود للنار وكمثال المحشى .

(٣) اذ يستحيل أن يوجد الانسان فى الخارج ولايكون حيواناً .

(٤) ليس مراده ان القضية الحقيقية ممتنعة فى الافراد الممتنعة كما توهمه بعض وذلك لان تقدير الوجود لامؤنة له بل مراده ان القوم لم يستعملوها الا فى الممكنات كما يتضح ذلك فى القسم الاخير « الذهنية » فانهم لم يعتبروها الا فى الممتنعات مع امكان تصور موضوع ممكن فى الذهن ثم يحكم عليه بمحمول كما هو واضح .

(٥) فالمحمول حقيقة هو الاتصاف وهو موجود ذهنى يصح حمله على الموضوع ←

(١) اما مادة اجتماع
عند الخارجية واما مادة
الحقيقية والخارجية فنحو كل عنقاء لاشر
افتراق الحقيقية فنحو كل حيوان انسان اذ ومن الخصاب
والخارجية فنحو كل حيوان
الحيوان في نوع الانسان تبجوري (١١) هذه المادة اجتماع الحقيقية
والخارجية واما مادة افتراق الحقيقية فنحو كل عنقاء ثابتر والخارجية ١٠٢
فنحو كل مركوب الملك فرس اذ المركب غير الفرس وكلا تبجوري
اي في الماضي او الحال او الاستقبال (٢) اعلم ان هذا نظير قول الحكماء في انه تعالى واجب الوجود
في الخارج فقد صرح العلامة الثاني في شرح المواقف ان الخارج ظرف لاتصافه تعالى بحالة هي منشأ انتزاع
الوجوب والقدم مثلا لا انه ظرف لاتصافه تعالى بنفس الوجوب واما ظرف اتصافه بالوجوب وما عطف عليه ليس الا
الذهن لان العقل اذا قيل له ان اما موجود في الخارج متصف بحالة هي القدرة على جميع الاشياء والعلم بها يحكم جزما ان هذا
الامر واجب الوجود وليس كذلك الا ما اعتبره العقل من عند نفسه فثبت ظرفية الذهن لذلك فهو متقول ثان صريحا وذهب صاحب المقاصد
الى ان الخارج ظرف لاتصافه تعالى بالوجوب وتسديده ليس الا ظرفه هو الذهن جوري (٣) لا يقال قولكم في الخارج اما ظرف لذات الموضوع او المحمول
بعينها او لصدق الوصف على الذات فان كان ظرفا لذات الموضوع والمحمول فقولكم ثانيا في الخارج مستدرك لان ذات الموضوع هي ذات
المحمول بعينها وان كان ظرفا للوصف مفهوما باطل لان الاوصاف ربما تتحد مع الخارج كما في المعدولة كقولنا كل انسان لا كاتب
وان كان ظرفا للصادق اي الاتصاف فهو باطل لان الحمل والوصف من الامور الاعتبارية فكيف يوجدان في الخارج لانا نقول فرق ما
بين قولنا يصدق عليه في الخارج وبين قولنا الصدق متحقق في الخارج ولا يلزم من بطلان هذا بطلان ذلك كذا
في شرح المطالع والفرق ان الموجود في الخارج ما يكون الخارج ظرفا لتحققه لا ما يكون ظرفا لنفسه
الايجي الى قولنا زيد موجود في الخارج فان زيدا موجود خارجي دون وجوده وبما ذكرنا ظهر
ان كونهما في الخارج لا ينافي كونهما من المعقولات الثانية عبد الحكيم
— اختيار للشق الثاني بها — لان الخارج ظرف لوجوده في هذا القول تبجريتي
تبجريتي ؛ لان الخارج ظرف لنفسه في هذا القول
٥ لان الخارج ظرف لنفسهما فيكونان من
الموجودات الاعتبارية التي لا يحاذي
بها امر في الخارج لا

لا لوجودهما
حتى يكونان من الموجودات
الحقيقية الخارجية التي يحاذي بها الامر
في الخارج حينئذ ٣ فيتناول الافراد التي ليست
موجودة في الخارج اذا كانت بحيث لو وجدت فيه كانت متصفة
بالمحمول كقولنا كل عنقاء طائر فان معناه كل ما لو وجد وكان عنقاء فهو
بحيث لو وجد لكان طائرا شيخ الاسلام ٤ يعني انه يمكن وجوده في الخارج منه
٤ فان افرادهما ممتنعة اما الاول فلانه لا افراد لان نقيضه شامل لجميع الاشياء حتى
اللاشئ لانه يصح ان يقال ان اللاشئ شئ عند اهل السنة واما الثاني فلا برهان لا ادري
٤ وانما قيدنا الافراد بالامكان لانا لو اطلقنا لم يصدق قضية كلية اصلا لا موجبة ولا سالبة وذلك لان لنا
على ذلك التقدير ان نفرض بعض افراد الانسان ليس بحيوان فلم يصدق كل انسان حيوان ولنا ايضا ان نفرض بعضها
حجرا فلا يصدق لا شئ من الانسان بحجر واذا قيدناها بالامكان صدقت القضية بقسميها كما لا يخفى امير سعيد
اي معدولة المحمول او الموضوع او كليهما ومن اعتبر السالبة المحمول فينبغي ان يتقيد بما ذكر في تعريف العدول بينتج محمولها
فان حرف السلب هنالك اي فيما جزء من المحمول وقد يقع في شرح المطالع ان السلب خارج عن المحمول في الشالية وسالبة المحمول
مما صرح تصريحه بان السالبة المحمول تعدل بعد سلب المحمول عن الموضوع ويحمل ذلك السلب على الموضوع وهل هذا الا تناقض يحتاج في
وقفه الى التكلف بان يحمل المحمول في عبارته على المحمول الاول الذي ورد عليه السلب جلال الدين رحمه الله ٤ اي القضية الموجبة
المحصلة التي وقعت محمولها بالقضية السالبة نحو زيد هو ليس هو بقائم فانه معدولة نظرا الى وجود هو الاولى
لانه ربط السلب لكن اصل هذه القضية زيد ليس هو بقائم هي موجبة محصلة سالبة المحمول واذا كرر
هو الاول تغير معدولة المحمول شرح ٤ اي قضية سالبة محمولها اعني زيد ليس بقائم
لان ليس هو بقائم بجزئه محمول لزيد وصورته شرح ٤ تعبيرية معدولة المحمول مع انه
محصلة ذو وجها من تعريف العدول لانه شرح ٤ وخ زيد ليس هو
بقائم شرح ٧ عن ليس هو بقائم لان مرجعه هو زيد شرح
٨ اشارة الى تصوير العدول اي يحمل ذلك السلب اي القضية
السالبة يحمل على زيد مثلا بزيادة هو نحو هو ليس
هو بقائم شرح ٧ فيه لطافة لا
فيعتبر ح قيد مثلا للفظ
لا يجوز بيني
صرادا

٨

١٩ اي كلامه في شرح المطالع حيث

قال الا لا ان السلب خارج عن الحكم نزد

قال الا لا ان المعدول تعدل فاعتبر السلب بعيد عنه

بان السالبة وجه انه ادفع شريف اه اشتاق الى تقسيم الحملية

اعتباره وجه المحصلة وفي تدريه مسامحة من وجوه احدها ان

الى المعدولة والمحصلة اصطلاح القوم ان يقال الاداة السلب وثانيها ان الظاهر انظر السلب

المقصور لاصطلاح القوم ان الحرف لا يكون جزءا الا للقضية المعدولة لا لازم من المعدولة

ليتناول غيره وثالثها ان الحرف لا يكون جزء الا للقضية فان قولنا زيد اعمى معدولة مع انه ليس

ان يكون لفظ القضية مشتملا على حرف السلب فان قولنا زيد وهو النسبة ومن بعدها ان السالبة

في لفظه حرف السلب فلا بد من تقدير مضاف اي معنى حرف السلب وهو النسبة فلا بد

المحصلة داخلة في التعريف لان معنى حرف السلب جزء من جزئها وهو الا ومنع ان يقال

من تخصيص الجزء باحد الطرفين كما اشار اليه المحشي فالاخصر ان يقال لان ليس

وقد يجعل السلب جزءا من طرف ميرابو الفتح ويجوز زيد ليس هو بصير فان ليس

اداة السلب وهو دال الرابطة اعني الحسنية وجعل جزءا منه شريف

ما هذا تقسيم ثالث للقضية الحملية باعتبار المحمول بتجريدي ح اعلم انه ربما يذهب

الوهم الى ان كل قضية تشتمل على حرف السلب تكون سالبة ولهذا ذكر المصنف ان القضية

المعدولة مشتملة على حرف السلب ومع ذلك قد تكون موجبة وقد تكون سالبة

لزم عليه ذكر معنى الايجاب والسلب حتى لا يقع الاشتباه بتجريدي

لان معناه زيد لا بصير شريف دا ووجه التسمية

ان حرف السلب اذا لم يكن جزءا من طرفيها فكلامه

الطرفين وجودي محصل شرح

ا د اي في التثنية
الملفوظة او معنا في التثنية والجمع
المعتولة فزيد اعمى معدولة والجمع
و محصلة لفظا و اللاحي انسان اذ الان
اللاحي علما لشخص انسانى معدولة لفظا محصلة
معنى واما اذا لم يكن علما فمعدولة لفظا و معنى فبين الملفوظة
و المعتولتين عموم من وجه فبتجربتي وفيه بذلك اللابد النقض
بالسالبة اذ حروف السلب جزء للرابطة على ما صرح به عصام لا شيء من الموضوع
و المحمول بتجربتي ٥ وليس ليس مثالا لانه ليس بحرف لكن له اريد بتقدير
المضاف اعني معنى حرف السلب فيكون مثالا الا باعتبار الاكثر ابن آدم
د وهو ان يكون حرف السلب جزء من المحمول منه ت بعد سر ١.
ا موجبة كقولنا زيد لا كاتب او سالبة كقولنا زيد ليس بلا كاتب منه
تر فانه نسب المحمول الى المحمول لانه المقتضي
حم سواء لم يجز بحرف السلب او كان لكن لم يجعل جزء وتسمى محصلة بالمعنى الاعم وقد يطلق
المحصلة على الاولى وتسمى الثانية ح بسيطة بتجربتي من جزء بلا يريد به سلب
الغسنة جرجاني ١٠٠ اي موجبة او سالبة جرجاني ز. وتسمى محصلة
بالمعنى الاخص جرجاني

وقد يجعل حرف السلب جزءاً من جزء منها فتسمى معدولة والا فمحصلة وقد يصرح بكيفية النسبة فموجهة وما به البيان جهة

المعدولة والمحصلة

قوله: (حرف السلب) كلا وليس وغيرهما مما يشاركهما في معنى السلب.

قوله: (من جزء) أما من الموضوع فقط أو من المحمول فقط أو من كليهما

فالقضية على الاول (١) تسمى معدولة الموضوع وعلى الثاني (٢) تسمى معدولة المحمول وعلى الثالث تسمى معدولة الطرفين (٣).

قوله: (معدولة) لان حرف السلب موضوع لسلب النسبة فاذا استعمل لافي هذا المعنى (٤) كان معدولا عن معناه الاصلي فسميت القضية التي هذا الحرف جزء من جزئها معدولة تسمية للكل باسم جزئه (٥) والقضية التي لايكون حرف السلب جزء من طرفيها تسمى محصلة (٦).

← الموجود في الذهن «كشريك الباري» لانفس الامتناع فانه في ظرف الخارج وما في الخارج لا يحمل على ما في الذهن.

(١) أي على أن يكون حرف السلب جزءاً من الموضوع نحو كل لاموجود معدوم

(٢) أي على أن يكون حرف السلب جزءاً من المحمول نحو كل موجود لامعدوم.

(٣) نحو كل لاحيوان لاانسان .

(٤) أي بنحو الجزئية لاجزاء القضية من دون أن يفيد سلباً للنسبة بل القضية معه موجبة الا أن يوجد اداة آخر لنفي النسبة .

(٥) لان المعدولة عن وضعها هي حرف النفي فقط وهو جزء القضية فتسمية القضية معدولة مجاز بعلاقة الكل والجزء.

(٦) لان الطرفين وجوديان وحاصلان .

الموجهات : البسائط والمركبات

قوله : (بكيفية (١) النسبة) أي نسبة المحمول الى الموضوع سواء كانت ايجابية أوسلبية تكون لامحالة مكيفة في نفس الامر والواقع بكيفية مثل الضرورة أو الدوام أو الامكان أو الامتناع أو غير ذلك(٢) فتلك الكيفية الواقعة في نفس الامر تسمى مادة القضية ثم قد يصرح في القضية بأن تلك النسبة مكيفة في نفس الامر بكيفية كذا(٣) فالقضية حينئذ تسمى موجهة (٤) وقد لايصرح بذلك فتسمى القضية مطلقة (٥) واللفظ الدال عليها(٦) في القضية الملفوظة والصورة العقلية(٧) الدالة عليها في القضية المعقولة تسمى جهة القضية فان طابقت الجهة (٨) المادة صدقت القضية

(١) يعنى ان كل محمول أما ضرورى لموضوعه فى الواقع أو دائم لـه أو ممتنع عنه كذلك .

(٢) مثل اللاضرورة واللادوام .

(٣) أى يذكر فى القضية صريحاً بأنها ضرورية أو دائمة أو غير ذلك .

(٤) لاشتمالها على الجهة .

(٥) لعدم تقيدها بالجهة .

(٦) أى على الكيفية مثل بالضرورة أو بالامكان .

(٧) فان العقل عند تصور القضية يدرك كيفية النسبة فيها انها ضرورية أو دائمة أو غير ذلك فذلك المدرك عند العقل أيضاً يسمى جهة القضية وهذه الجهة أيضاً غير المادة فان المادة هى الكيفية الواقعية الموجودة بين الموضوع والمحمول سواء تعقلت أم لا وسواء تلفظت بها أم لا فتلك التى فى الواقع هى المادة ، والمعقولة والملفوظة كلاهما جهتان للقضية .

(٨) اللفظية والعقلية .

بل اى نسبة المحمول
الى الموضوع اما ان تكون
ضرورية في نفس الامر او ممكنة الى
ذلك فتلك الكيفيات الثابتة في نفس الامر تسمى
مادة القضية والصورة المعقولة منها في القضية المعقولة
و اللفظ الدال عليها في القضية الملفوظة تسمى جهة وان كانت
القضية خالية عنها تسمى مطلقة من حيث الجهة وان كانت مشتملة عليها تسمى
موجهة جلال ٢ والفرق بين المحال بالفتح والمحال بالضم ان الاول بمعنى الشك والثاني
بمعنى المنع منه ٣ فمادة القضية لفظ مشترك بين الطرفين والنسبة والكيفية الثابتة في نفس
الامر لكون كل منهما جزءا وعنصرا لها ولكونها جزءا من القضية المرجحة جهة ٥ المادة حينئذ بمعنى الاصل اذ
المقصود من التعقل والتلفظ بالقضايا اداء ما في الواقع المصدق بالمادة و الاصل برهان ص ١٠
قلنا كل انسان حيوان بالضرورة فالضرورة هي كيفية نسبة الحيوان الى الانسان واذا قلنا كل انسان كاتب لا بالضرورة
فاللاضرورة هي كيفية النسبة الكتابية الى الانسان فتلك الكيفية الثابتة في نفس الامر تسمى مادة القضية
واللفظ الدال عليها في القضية الملفوظة او حكم العقل بان النسبة مكيفة بكيفية كذا في القضية المعقولة يسمى جهة القضية
تسمية ٧ اى يكون الكيفية في نفس الامر ممكنة بهذه الكيفيات ٨ القضية اما ان يذكر فيها الجهة او لا تذكر فيها الجهة
ذكرت فيها الجهة يسمى موجهة ومنوعة لاشتمالها على الجهة والنوع ورباعية لكونها ذات اجزاء اربع وان لم يذكر فيها ما يذكر فيها
ى مطلقة شرح ٦ و مهملة من حيث الجهة ٩ لعدم تقيدها بالجهة وتسمى مهملة ايضا لاهمال الجهة فيها نحو كل انسان
ان عبد الرحيم ١٠ اى اللفظ الذي مدلوله كيفية واقعة في نفس الامر بحسب الفهم فيتصور مخالفة الجهة للمادة في القضية
لاثبة فالعبد الحكيم خيرى مر وانما سميت بها لان الجهة منتهى الاشارة الحسية كما مر في موضعه ولما كانت
القضية كان المناسب تسميتها بها منه ١١ اى بالواسطة اذ اللفظ يدل على الصورة العقلية
تدل على الكيفية الواقعة في نفس الامر خيرى ١٢ الضمير راجع الى الكيفية بالمعنى
اى الثابتة بحسب نفس الامر وبحسب دلالة اللفظ لا بالمعنى الاخص اى
الثابتة بحسب نفس الامر كما قال عبد الحكيم جورى ١٣ وكذا يمكن ان
تجزئين واما على راى القدماء القائلين بان المادة هي الوجود شرح للمبادئ ١٤ هذا على راى
الامتناع والامكان والجهة هي ما اعتبره المعتبر
ية او اللفظ الدال عليه سواء كان عين
دة او اعم او اخص او مباينا
مخالفة الجهة للمادة
للقضية المادة

٤) ولا يذهب
عليك ان المادة هي الكيفية
الثابتة في نفس الامر فلو كانت الواجبة
الموجهة لم تكن دالة على الكيفية الثابتة
في نفس الامر فلم تكن جهة اذ قد سلف ان الجهة هي الامر
الدال على الكيفية الثابتة في نفس الامر تجريدي
م١) وقد تسمى ضرورية ذاتية وكذا الدائمة المطلقة وقد تسمى دائمة ذاتية
م٢) لاشتمالها على الضرورة ع ـ لعدم تقيدها بدوام او وصف ع
وقبلي ١) الاول من الوجوه الاربعة لامتناع الانفكاك ان النسبة لكونها ممتنعة الانفكاك ما دام اه
ضرورية بتجريدي ه هذه القضية صادقة لان ثبوت الجنس لنوعه ضروري ما دام النوع يكون موجودا ٣
٢) انما اعتبر في اسمها هذان اللفظان وانما اولنا بذلك لانه لم يتبع التسمية بكل واحد من اللفظين عبد الحكيم
٣) فيكون من قبيل تسمية المشتمل بالمشتمل عليه ٢) وان قيدت الضرورة بوجود ذات الموضوع فالاولى
اضافي [illegible] يعني انه في جميع الاوقات وليس تقييدا بل تحديدا لان معنى الضرورة عند الاطلاق هو استحالة الانفكاك
عن الذات وهو يعم جميع حتى لو قيل هي التي يحكم فيها بثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه عمت بمفهومها جميع الاوقات
ذكر مادام الذات لابقاء الضرورة على عمومها لا للتقييد وسميت القضية بالضرورة المطلقة تسمية لها باسم
جزئها اعني الضرورة عصام الدين ه اي يكون لوصف الموضوع دخل في تحقق الضرورة سواء كان الوصف مستثناه
ضرورة نحو كل متعجب ضاحك ع تسمى بالضرورة لاجل الوصف او لا نحو كل كاتب متحرك الاصابع ما دام كاتبا
عبد الحكيم على شرح الشمسية ٦ نحو ما حكم فيها بضرورة الوصف الخبر العنواني نحو كل انسان متحرك الاصابع مادام
كاتبا فانه قضية مشروطة غير معتبرة في باب الموجهات تجريدي ٧ فان تحرك الاصابع ليس ضرورة الثبوت لذات
الكاتب اعني افراد الانسان مطلقا بل ضرورة ثبوته انما هي بشرط اتصافها بوصف الكتابة شرح شمسية
٨ فان سلب سكون الاصابع عن ذات الكاتب ليس بضروري الا بشرط اتصافها بالكتابة تجريدي
٩ اعلم ان المشروطة تارة تؤخذ بمعنى ضرورة النسبة بشرط الوصف وتارة تؤخذ بمعنى ضرورتها في
جميع اوقات الوصف فيجب في الاول ان يكون للوصف دخل في الضرورة بخلاف
الثاني فكل كاتب متحرك الاصابع صادق بالمعنى الاول دون الثاني وكل كاتب حيوان
صادق بالمعنى الثاني دون الاول والمثال للمعنيين كل منخسف مظلم فبين
المعنيين عموم من وجه تجريدي ه فان تحرك الاصابع ليس
ضروريا لذات الموضوع بل بشرط الوصف منه
مرتشد ١٥

فان كان الحكم فيها بضرورة النسبة مادام ذات الموضوع موجوداً فضرورية مطلقة أو مادام وصفه فمشروطة عامة .

كقولنا : كل انسان حيوان بالضرورة [١] والا كذبت كقولنا : كل انسان حجر بالضرورة [٢] .

قوله : (فان كان الحكم فيها بضرورة النسبة) أي قد يكون الحكم في القضية الموجهة بان النسبة الثبوتية أو السلبية ضرورية أي ممتنعة الانفكاك عن الموضوع على اربعة أوجه [٣] .

الوجه الأول : انها ضرورية مادام ذات الموضوع موجودة نحو : كل انسان حيوان بالضرورة ، ولاشيء من الانسان بحجر بالضرورة ، فتسمى القضية حينئذ ضرورية مطلقة لاشتمالها على الضرورة وعدم تقييد الضرورة بالوصف أو الوقت [٤] .

الوجه الثاني : انها ضرورية مادام الوصف العنواني [٥] ثابتاً لذات الموضوع . نحو : كل كاتب متحرك الأصابع بالضرورة مادام كاتباً ، ولاشيء منه بساكن الاصابع بالضرورة مادام كاتباً فيسمى حينئذ مشروطة عامة لاشتراط [٦] الضرورة

---

(١) لان الحيوانية ضرورية للانسان واقعاً .

(٢) لان الحجرية ممتنعة للانسان حقيقة والاحسن المثال بقولنا الانسان كاتب بالقوة بالضرورة لان أصل الحمل صادق وانما الكذب في الجهة بخلاف مثال المحشى فان أصل الحمل كاذب فيه فلاتصل النوبة الى الجهة .

(٣) مادام الذات أو مادام الوصف أو في وقت معين أو غير معين كما سيأتي مفصلا .

(٤) كما في الصور الاتية .

(٥) أي الوصف الذي جعل عنواناً للموضوع وعلامة له مثل كاتب في المثال .

(٦) هذا وجه تسميتها بالمشروطة .

بالوصف العنواني (١) ولكون (٢) هذه القضية اعم من المشروطة الخاصة كما سيجيء .

الوجه الثالث : انها ضرورية في وقت معين نحو : كل قمر منخسف بالضرورة وقت حيلولة الارض بينه وبين الشمس (٣) ولاشيء من القمر بمنخسف بالضرورة وقت التربيع (٤) فتسمى حينئذ وقتية مطلقة لتقييد الضرورة بالوقت (٥) وعدم تقييد القضية باللادوام (٦) .

الوجه الرابع : انها ضرورية في وقت (٧) من الاوقات كقولنا : كل انسان متنفس بالضرورة وقتاً ما (٨) ولاشيء منه بمتنفس بالضرورة وقتا مافتسمى حينئذ منتشرة مطلقة لكون وقت الضرورة فيها منتشراً أي غير معين وعدم تقييد القضية

---

(١) فان تحرك الاصابع ضروري للكاتب بشرط أن يكون في حال الكتابة وأما اذا كان فارغاً عنها فلاضرورة وكذا سلب سكون الاصابع عنه مشروط بكتابته .

(٢) هذا وجه تسميتها بالعامة .

(٣) وذلك لان نور القمر مكتسبة من الشمس فاذا حال بينهما جسم كثيف كالارض أظلم المستنير (القمر) قهراً لاحتجابه عن المنير فيكون انكسافه ضرورياً حينئذ .

(٤) التربيع على ما قيل هو الاسبوع الاول والاسبوع الاخر من كل شهر حينما يكون القمر على نصف دائرته، وعدم انكسافه حينئذ ضروري لعدم محاذاة مسيره مع مسير الارض في ذلك الوقت حتى تحول الارض بينه وبين الشمس بل هو أما عن يمين الارض أو شمالها .

(٥) فتكون وقتية .

(٦) فتكون مطلقة .

(٧) غير معين .

(٨) أي وقت غير معين لان كلمة ما هنا للابهام وذلك لان الانسان زمان حياته يتنفس لحظة وينقطع نفسه لحظة وكلتا اللحظتين ضروريتان له لكونها لازم حياته ولايمكن تعيين وقت اللحظتين فانهما منتشرتان في مجموع أوقات عمره .

أو فى وقت معين فوقتية مطلقة أو غير معين فمنتشرة مطلقة أو بدوامها ما دام الذات فدائمة مطلقة أو مادام الوصف فعرفية عامة

باللادوام .

قوله : (فدائمة مطلقة) والفرق بين الضرورة والدوام ان الضرورة هي استحالة انفكاك شيء عن شيء (١) والدوام عدم انفكاكه عنه وان لم يكن مستحيلا كدوام الحركة للفلك (٢) ثم الدوام أعني عدم انفكاك النسبة الايجابية أو السلبية عن الموضوع اما ذاتي أو وصفي فان كان الحكم في الموجهة بالدوام الذاتي أي بعدم انفكاك النسبة عن الموضوع مادام ذات الموضوع موجودة سميت القضية دائمة لاشتمالها على الدوام ومطلقة لعدم تقييد الدوام بالوصف العنواني وان كان الحكم بالدوام الوصفي أي بعدم انفكاك النسبة عن ذات الموضوع مادام الوصف العنواني ثابتاً لتلك الذات سميت عرفية .

لان اهل العرف يفهمون (٣) هذا المعنى من القضية السالبة بل (٤) من الموجبة

---

(١) كالحيوانية للانسان اذ يستحيل انفكاكها عنه لكونها جزءاً من حقيقته .

(٢) اذ لا يستحيل عند العقل أن يكون الفلك ساكناً .

(٣) يعنى اذا كان موضوع القضية معنونة بوصف بأن يكون الموضوع إسم فاعل مثلا يفهم أهل العرف ان ثبوت هذا المحمول له دائر مدار ذلك الوصف فمادام متصفاً به كان المحمول ثابتاً له واذا زال عنه الوصف زال المحمول عنه .

فعدم دوام المحمول لمثل هذا الموضوع لا يحتاج الى قيد مادام كذا عند العرف « أى أهل اللسان » بل يفهمه ولو كانت القضية مطلقة عن هذا القيد كما مثل المحشي بقوله كل كاتب متحرك تقيد مادام توضيح لما يفهمه العرف .

(٤) انما أتى للموجبة ببل لان بعضهم توهموا ان فهم العرف ذلك انما يكون فى السالبة فقط فأفاد ان العرف يفهم ذلك من الموجبة أيضاً .

اوبفعليتها فمطلقة عامة اوبعدم ضرورة خلافها فممكنة عامة فهذه بسائط وقد تقيد العامتان والوقتيتان المطلقتان باللادوام الذاتي

أيضاً عند الاطلاق [١] فاذا قيل كل كاتب متحرك الاصابع [٢] فهموا ان هذا الحكم ثابت له مادام كاتباً وعامة لكونها اعم من العرفية الخاصة التي سيجىء ذكرها .

قوله : (أو بفعليتها) أي بتحقق النسبة بالفعل [٣] فالمطلقة العامة هي التي حكم فيها بكون النسبة متحققة بالفعل أي في أحد الازمنة الثلثة وتسميتها بالمطلقة لان هذا [٤] هو المفهوم من القضية عند اطلاقها وعدم تقييدها بالضرورة أوالدوام أو غيـر ذلك من الجهات وبالعامة لكونها اعم من الوجودية اللا دائمة واللا ضرورية [٥] على ماسيجيء .

قوله: (أو بعدم ضرورة الى آخره) اذا حكم في القضية بان خلاف النسبة

---

(١) أي حتى عند عدم قيد القضية بمادام كما دام كاتباً مثلا وهذا « عند الاطلاق » قيد لمطلق القضية لا للموجبة فقط .

(٢) من دون زيادة قيد مادام كاتباً .

(٣) مقابل بالقوة يعني ان هذه النسبة خارجة عن مرحلة القوة والاستعداد الى مرحلة الفعل والوقوع يعني ان هذه القضية عملي في زمان من الازمنة لا استعداد صرف ولا يفهم المطلقة العامة أكثر من ذلك « كضرورة الوقوع أو دوامه أو غير ذلك » .

(٤) أي تحقق النسبة بالفعل يفهم منها عند خلوها من قيد بالفعل بشرط عدم تقيدها بالضرورة والدوام يعني اذا قيل زيد قائم مثلا يفهم العرف ان قيام زيد متحقق وواقع لا ان زيداً له قوة القيام فقط فقيد بالفعل الموجود هنا توضيح لما يفهمه العرف .

(٥) لان هاتين القضيتين أصلهما هي المطلقة العامة مع تقييد الاولى بلا دائماً والثانية بلا بالضرورة وبهذين القيدين يكونان أخص من المطلقة العامة .

حه
اى خلاف النسبة
ونقيضها كقولنا الواجب موجود
بالإمكان العام اى ليس خلاف الحكم وهو
العدم ضروريا وان كان الحكم اى الوجود ضروريا
كقولنا شريك الباري ممتنع بالإمكان العام بخلاف الحكم وهو
الوجود ليس ضروريا وان كان الحكم وهو الامتناع ضروريا وكقولنا زيد
موجود بالإمكان العام فان عدمه ليس ضروريا كوجوده فالإمكان العام يشمل
الواجب والممكن والممتنع منه هـ والنسبة بين الممكنة العامة والمطلقة العامة
العموم المطلق لانه متى صدق فعلية النسبة ايجابية اوسلبية صدق امكانها امكانا عاما من غير عكس
كما في كل عنقاء موجود بالإمكان العام ولا شيء من الفلك بمتحرك بالإمكان العام وكذلك بينها وبين سائر البسائط
لكونها اخص من الممكنة العامة جرجاني وهي اخص من الممكنة العامة والاخص من الاخص اخص فسائر البسائط
اخص من الممكنة العامة منتهى ٦) اى عند عدم ذكر الجهة صح حتى لو قيل لا شيء من النائم بمستيقظ يفهم اهل العرف عند سلب الاستيقاظ
عن النائم ما دام نائما جلال الدواني ١) المراد بالفعل الخروج من القوة الى الفعل لا كونه في وقت ما لانه ح تسمى منتشرة مطلقة وهي اخص
من المطلقة العامة لصدقها على نحو الله عالم بخلاف المنتشرة المطلقة جرجاني ١) متعلق بتحققه لا بالحكم كما لا يخفى والمراد بالفعل
ما هو قسيم القوة وهو كون الشيء من شأنه ان يكون وهو غير كائن عبد الحكيم الا انه لو تعلق بالحكم يلزم سماجتان اللفظي والمعنوي
اما الاول فلانه يلزم تعلق الجارين بمعنى واحد بدون العطف بشيء واحد والثاني انه يلزم ان يكون الحكم بالفعل وذلك غير لازم
بالحكم ان كان دائما وهو نقيض بالفعل فجائز لان من الازل الى الابد مسافة لتحقق النسبة بان تتحقق في اى
جزء كان منها فح يجوز دوام الحكم بان لا يكون في احد من الازمنة بل في جميعه منتهى
م راجع الى القوة على نسخة غير كائن و الى ما على نسخة كائن ح د) كما في الاحوال الجسمانية
او متعاليا عن الزمان كما في الاحوال الثابتة للمجردات عن المادة كذا فهمت وسمعت
عن الفاضل الكامل المحقق حيدر منتهى م٢) اعلم ان القضية المطلقة
هي التي لم يذكر فيها الجهة بل يتعرض فيها لحكم الايجاب والسلب
اعم من ان يكون بالقوة او بالفعل فهي مشتركة
بين الموجبات الفعلية والممكنة
الا انها اذا اطلقت يفهم
منها فعلية

(فعلية النسبة باسم المطلق

ليس من المقيد فيه كذا افاده الشارح

فعلية استحالة ... ان الفعل والامكان

في شرح المطالع وبيتنا دمنه ان الفعل واخوان الفعل

كلاهما كيفيتان لان معناه ليس الا وقوع النسبة ثم قال والكيفية

ليس بكيفية الخمسة منافية لوقوع النسبة الذي هو الحكم وانما عدوا المطلقة في

لا بد ان يكون ذاتها انما هي منافية في الكليات والشرطيات وان الممكنة ليست قضية بالفعل

الموجبات بالمجاز كما عدوا السالبة في الكليات والشرطيات باعتبار اشتمالها على الموضوع والمحمول

لعدم اشتمالها على الحكم وانما هي قضية بالقوة التابعة من الفعل باعتبار اشتمالها مع انه لاحكم فيها بالفعل

النسبة وعدمها من القضايا التي يخترعها القوة المخترعة للشاعر وانما التركيب من هذه القضايا من

عبد الحكيم رضي الله عنه اي القضايا التي مطلوب للحاكم وانما المطلوب له الترغيب والترهيب بنحو الحكم كما ذكره

المتعارفات لعدم اشتمالها على الحكم اذ معاني مطلوب للحاكم الضرورة الذاتية عن الجانب المخالف للحكم في امكان

ضنالة يشتمل على الحكم افول الامكان العام يجتنبها بسلب معناه عدم امتناع الايجاب وكذا الحال في الطرفين

وتارة سلب الامتناع الذاتي عن الجانب الموافق فامكان الايجاب بمعناه سلب ضرورة احد الطرفين

السلب والتفسيران متساويان كما لا يخفى بسيد قدس سره ان اخص من القضايا بان تختص فان ضرورة ليكون

يستلزم امتناع الطرف الآخر فعدمها يستلزم عدمه عبد الحكيم ٣ ليرتبل لكونها اعم من القضايا بالمذكورة اقامة احد

العموم والخصوص من جميع القضايا على وتيرة واحدة وكذلك الممكنة العامة عبد الحكيم ٤ هذا من ان المحمول

مقام المعدود اذ المراد او بامكانها وهو عدم ضرورة خلافها يجري ٥ ليرتبل ما حكم فيها ثبوت المحمول

اوسلبه بالامكان اشارة الى ان الممكنة انما تشتمل على الحكم باعتبار الجهة لا بحسب الذات عبد الحكيم

ولانه حكم فيها بامكان ثبوت النسبة لا ثبوته باقامة الجزء الافضل والاقعد

١٠ اي وقوعا اولا وقوعا فقط ثم الحمل ادعائي من الايجاب او السلب بهما

٤ افاده المقصود مقام الكل ويجري ٨ من معنى القضية بل من

لا بالايقاع والانتزاع لانها للجسما من الحمل ادعائي اي حمل

اجزاء التصديق بحيث يبقى به قولا ثم الحمل ادعائي قوله

الايجاب والسلب على حقيقة القضية التامة الخبر

باقامة الجزء وهو النسبة السلب قوله

عنها بالايجاب الايقاع الانتزاع

الافعال م

ص ١٠٨

المذكورة فيها(١) ليس ضرورياً نحو قولنا : زيد كاتب بالامكان يعني ان الكتابة غير مستحيلة له بمعنى ان سلبها عنه ليس ضرورياً سميت القضية حينئذ ممكنة لاشتمالها على الامكان وهو سلب الضرورة وعامة لكونها أعم من الممكنة الخاصة (٢).

قوله : (فهذه بسايط) أي القضايا الثمانية المذكورة من جملة الموجهات بسايط .

أعلم : ان القضية الموجهة (٣) أما بسيطة وهي مايكون حقيقتها أما ايجاباً

---

(١) سواء كانت ايجابية أم سلبية فان كانت القضية موجبة فخلافها السلب وان كانت سالبة فخلافها الايجاب وأما الطرف الموافق أى نفس القضية بكيفيتها الحاضرة فيمكن أن يكون ضرورياً ولهذا تستعمل الممكنة العامة فى الواجب أيضاً .

(٢) التى يحكم فيها بعدم الضرورة فى الطرفين (الموافق والمخالف) كماسيأتي .

(٣) هنا حاشية للمرحوم عبدالرحيم لبيان النسب بين القضايا الموجهة بصورة الجدول لا بأس بالتعرض لها ولماكان مشتملا على بيوت فلنرسم علامات النسب فى البيوت.

فالعموم والخصوص مطلقاً علامته (مطلقاً) والعموم والخصوص من وجه (من) والتباين الكلى (ين) وعلامتا المشروطتين العامة والخاصة بشرط الوصف (ط) وفي أوقات الوصف (ف) ...

وإذا أردت أن تعرف النسبة بين القضايا الخمسة عشر فلاحظ .

القضية الاولى الفوقانية مع ماتحتها ومع ماتحت ماتحتها وهكذا الى آخره ثم لاحظ القضية الثانية كذلك ثم الثالثة وهكذا وإذا لاحظت كذلك فانظر الى ما فى مقابلة التحتانية من البيوت التى رسمنا فيها النسب حتى تجد ماهو المطلوب ثم القضية الفوقانية ان كانت أعم من التحتانية فرسم علامته (فم) وان كانت بالعكس فرسم علامته (حم)

وينبغى أن يعلم ان جريان النسب فى القضايا ليست كجريانها فى المفردات ومافى حكمها من المركبات التقييدية وانما هو بحسب الصدق بمعنى الحمل يستعمل على يقال صدق الحيوان على الانسان وأما فى القضايا فلا يتصور صدقها بمعنى حملها على شيء لان القضية ←

فقط أو سلباً فقط ركيباً مر في الموجهات الثمان واما مركبة وهي التي تكون حقيقتها مركبة من الايجاب والسلب بشرط ان لايكون الجزء الثاني فيها مذكوراً بعبارة مستقلة سواء كان في اللفظ تركيب كقولنا : كل انسان ضاحك بالفعل

ــــلاتحمل على المفرد ولاعلى قضية اخرى فالنسب انما يعتبر فى القضايا بحسب صدقها أى بحقيقتها فى الواقع فاذا استعمل فيها الصدق يراد به التحقق ويكون مستعملا بكلمة فى فيقال هذه القضية صادقة فى نفس الامر أى متحققة فيها حتى اذا قلنا (كلما صدق كل انسان حيوان بالضرورة صدق كل انسان حيوان دائماً) كان معناه انه كلما تحقق فى نفس الأمر مضمون القضية الأولى تحققت الثانية وقد يستعمل الصدق فى القضايا بمعنى آخر أعنى مطابقة حكمها للواقع وهو الذى أخذوه فى تعريفها والجدول هذا .

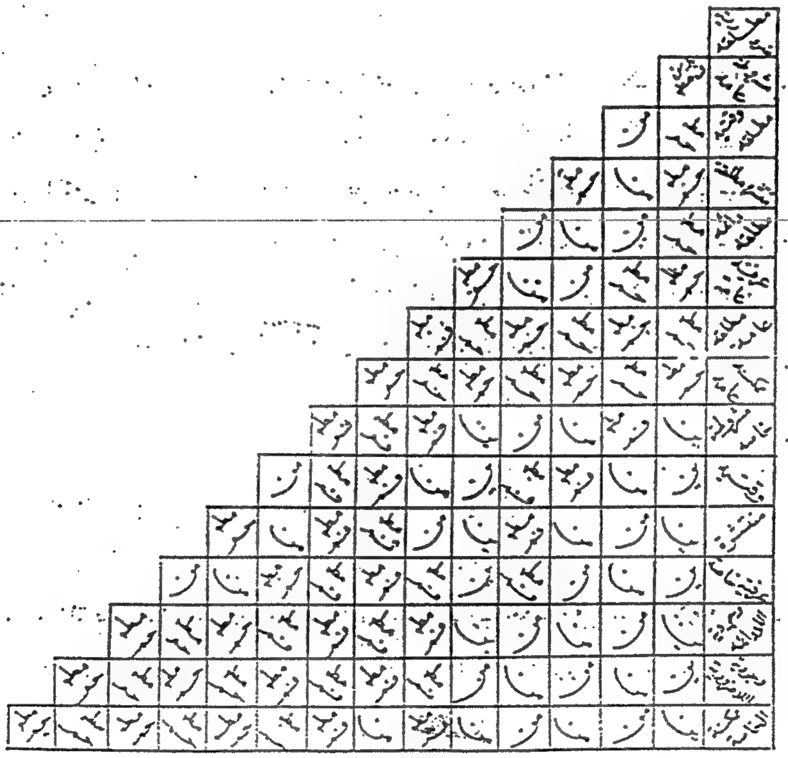

صـ ١١١

١١ ولا يرد نحو

لا شيء من الانسان بحجر

بالضرورة فانه تشتمل على حكم سلبي و

على حكم ايجابي وهو ان ذلك السلب ضروري للعدم

كون حكم الثاني من القضية بل هو مستفاد من تقييد الحكم

السلبي بقيد الضرورة بطريق اللزوم فلا حاجة الى التقييد بان يكون الطرفان

متحدين في الحكمين المختلفين وان صرح المصنف بذلك في جامع الحقائق كما صرح

بالتوافق في الكم توضيحاً عبد الحكيم قوله الكيفيتين وهم نشأ من عدم الفرق بين اعتبارها

مع اللادوام بطريق الجزئية و اعتبارها بطريق التقييد عبد الحكيم صـ ١١١

خلا منه ان قيد
الامكان لعدم اشتماله على
حرف السلب لابد له على حكم مخالف للاول
لننا بخلاف مثل اللادوام واللاضرورة لاشتمالهما
على حرف السلب يستتبعا دمنه سلب الحكم السابق سواء كان
ايجابا او سلبا فالقضية المشتملة عليها مركبة لننا عبد الحكيم
٢ اى قضية ممكنة عامة مقيدة باللاضرورة اذ قوله بالامكان الخاص اقيم مقام
قولنا بالامكان العام لا بالضرورة بجوريتى ٣ فائدة وان لم يكن فى اللفظ تركيب الا ان معناه
ان ايجاب الكتابة للانسان ليس بضرورى وهو ممكن عام سالب وان سلب الكتابة عنه ليس
بضرورى وهو ممكن موجب ابن آدم هـ هذا مفهوم من سلب الضرورة عن جانب الوجود ٣٣
٤ بمعنى الاعتبار بمعنى المعتبر فيه معا اذ ان ٥ اى فى ايجاب القضية المركبة وسلبها بايجاب
الجزء الاول وسلبه اصطلاحا فان الجزء الاول موجبا كانت القضية موجبة وان كانت سالبة فسالبة
والجزء الثانى مخالف له فى الكيف وموافق له فى الحكم شرح شمسى ٦ وانما اعتبر الجزء الاول دون
الثانى بحسب الاصطلاح لكون الاول مستقلا بالمفهومية بخلاف الثانى فانه اذا قلنا كل انسان
حيوان بالضرورة لا دائما فالجزء الاول مستقل بالمفهومية وقولنا لا دائما غير مستقل ولذا لم يعتبروه
جزءا فيها ابن آدم ٧ اى فى اللفظ لا فى المعنى فقط قره خليل
والمعنى ايضا تتمه ٨ يعنى ان اللادوام مثلا قيد لها لا جزء منها فلا ينافى
كون الجزء الاول مشروطة عامة لان كونها بسيطة انما يقتضى
ان لا يشتمل على حكم آخر بطريق الجزئية ولا يقتضى ان لا
يعتبر معها بطريق التقييد فما قيل ان اطلاق
المشروطة على الجزء الاول باعتبار انه كان
مشروطة عامة قبل التقييد باللادوام
لان المشروطة العامة حتى
المكيفة بالكيفيتين وا

فتسمى المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة والوقتية والمنتشرة وقد يقيد المطلقة العامة باللاضرورة الذاتية

لادائماً فقولنا لادائماً إشارة الى حكم سلبي أي لاشيء من الانسان بضاحك بالفعل[1] أولم يكن في اللفظ تركيب كقولنا كل انسان كاتب بالامكان الخاص فانه في المعنى قضيتان[2] ممكنتان عامتان أي كل انسان كاتب بالامكان العام ولاشيء من الانسان بكاتب بالامكان العام والعبرة[3] بالايجاب والسلب حينئذ بالجزء الاول الذي هو اصل القضية

وأعلم أيضاً ان القضية المركبة انما تحصل بتقييد قضية بسيطة بقيد مثل اللادوام واللاضرورة[4].

(١) لأن عدم دوام ضحكه يستلزم أن لايكون ضاحكاً في وقت من الاوقات.

(٢) لان الممكنة العامة تقيد سلب الضرورة من الجانب المخالف للقضية فقط وأما الخاصة فتسلب الضرورة من الجانبين فقولنا كل انسان كاتب بالامكان الخاص معناه ان عدم الكتابة غيرضروري « وهو الجهة المخالف لان القضية موجبة » وان الكتابة أيضاً غير ضرورية « وهو الجانب الموافق لها » فبالصورة الاولى « سلب الضرورة عن المخالف » تحصل ممكنة عامة هي كل انسان كاتب بالامكان العام وبالصورة الثانية «سلب ضرورة الموافق » تحصل ممكنة عامة اخرى هي لاشيء من الانسان بكاتب بالامكان العام لان مخالف هذه القضية « الاخيرة » ثبوت الكتابة له وقد انتفت ضرورته بالطرف الموافق « للممكنة الخاصة » .

(٣) دفع لما يتوهم من ان الممكنة الخاصة على ماذكر مركبة من موجبة وسالبة فما جهتها ؟ هل هي موجبة أو سالبة فقال ان العبرة بالجزء الاول لانه أصل القضية فان كانت موجبة فالقضية موجبة وان سالبة فسالبة ولاعبرة بالجزء الاخير المتولد منها .

(٤) سواء كان القيد ملفوظاً كما في أكثر المركبات أو مقدراً كما في الممكنة ـــ

قوله : (العامتان) أي المشروطة العامة والعرفية العامة .

قوله : (والوقتيتان) أي الوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة .

قوله: (باللادوام الذاتي) ومعنى اللادوام الذاتي أن هذه النسبة المذكورة في القضية ليست دائمة مادام ذات الموضوع موجودة فيكون نقيضها(١) واقعاً البتة في زمان من الازمنة فيكون اشارة الى قضية مطلقة عامة مخالفة للاصل في الكيف موافقة له في الكم فافهم(٢).

قوله: (المشروطة الخاصة) هي المشروطة العامة المقيدة باللادوام الذاتي نحو : كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتباً لادائماً أي لاشيء من الكاتب بمتحرك الاصابع بالفعل .

قوله: (والعرفية الخاصة) هي العرفية العامة المقيدة باللادوام الذاتي كقولنا: بالدوام لاشي(٣) من الكاتب بساكن الاصابع مادام كاتباً لادائماً أي كل كاتب ساكن الاصابع بالفعل .

قوله : (والوقتية والمنتشرة) لما قيدت الوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة

الخاصة فان قيد اللاضرورة مقدر فيها مستفاد من كلمة الخاص لان قولنا بالامكان سلب لضرورة المخالف والخاص يسلب ضرورة الموافق فتتولد منه « الخاص » القضية الثانية.

(١) ان كانت القضية موجبة فنقيضها سالبة وان كانت سالبة فنقيضها موجبة فقولنا كل كاتب متحرك الأصابع مادام كاتباً لادائماً نقيضها لاشيء من الكاتب بمتحرك الاصابع بالفعل وقولنا لاشيء من الكاتب ساكن الاصابع مادام كاتباً لادائماً نقيضها كل كاتب ساكن الاصابع بالفعل .

(٢) الظاهر انه اشارة الى ان النقيض هنا يغاير النقيض المصطلح الذى سيأتي قريباً فان النقيض المصطلح يشترط فيه اختلافه مع الاصل فى الكم والكيف كليهما والنقيض هنا كما ذكر مخالف مع الاصل فى الكيف فقط .

(٣) فى تمثيله فى المشروطة الخاصة بالايجاب وهنا بالسلب فائدة هي التوسعة على المتعلم فى المثال كي لايجمد فيه على نسق واحد .

٩ ونحو كل كاتب
متحرك الأصابع بالضرورة :
مادام كاتباً ـ
١٠ نحو كل قمر منخسف وقت حيلولة الارض ــ
صح اي للقضية المقيدة باللادوام بجزءه العكسي من بعد
هكذا ابن قزلجي ان اللادوام في المشروطة والعرفية الخاصتين انما يصدق
(٢) ولعل وجه النظم دائما لذاته كما في كل كاتب متحرك الأصابع اما اذا كان دائما لذاته
وصف الموضوع دائما بدوام وصف الموصوف كان وصف المحمول ليس دائما لذات الموضوع
اذا لم يكن وصف المحمول دائما وقد كان معنى اللادوام ان وصف المحمول ليس دائما لذات الموضوع وهذا خلف
اي مادام ذات الموضوع موجوداً
تجريبي ٥ نحو كل انسان حيوان وهو يصلح المشروطة بالمعنيين والعرفية العامة كما ان كل كاتب متحرك الأصابع يصلح للمشروطة
بالمعنى الاول والعرفية العامتين لشتى م ـ والنسبة بينها وبين الدائمتين التباين الكلي وبينها وبين المشروطة العامة الخصوص المطلق
لكون المقيد اخص من المطلق كالقضايا الخمس الباقية لكونها اعم مطلقا من المشروطة تجريبي (١ وهي التي حكم فيها بضرورة نسبة وصف
المحمول لذات الموضوع مادام وصف الموضوع ثابتا لذات الموضوع ـ (١ واعلم انه لابد في هذه والتي قبلها ان يكون الوصف العنواني وصفا مغايرا لذات
الموضوع ولا لم يمنع التقييد باللادوام وامرهما تجريبي ٢ في هذه العبارة احتباك اذا ترك في العرفية الخاصة مثال الوجهة كما انه ترك
المشروطة الخاصة مثال السالبة قزلجي ٢ والنسبة بينها وبين الدائمتين المباينة الكلية ايضا وبينها وبين المشروطة العامة
بالمعنيين العموم من وجه لتصادقهما في كل منخسف مظلم مادام منخسفا وصدق المشروطة العامة بدون الخاصة في مثل كل اد
حيوان وصدقها بدون المشروطة في مادة الدوام الوصفي من غير ضرورة وبين العرفية العامة الخصوص المطلق
كالمطلقة والممكنة العامتين لكونهما اعم منها وبين الوقتيتين العموم من وجه لتصادقهما في كل قمر
منخسف مظلم وصدقها بدونهما في كل كاتب متحرك الاصابع وصدقهما بدونها في كل منخسف مظلم وصد
وبين المشروطة الخاصة العموم المطلق لتصادقهما في مادة الدوام الوصفي من غير ضرورة
بدون المشروطة الخاصة في مادة متحرك ٥ .. اي العرفية الخاصة
تجريبي نحو كل فلك متحرك
و اي المعتبرة المطلقة والدائمة المطلقة
باعم من المشروطة العامة بالمعنى الثاني والدائمتين والوقتيتان ليس
فبين المشروطة العامة بالمعنى الاول وبينهما
العموم
م.

طو والنسبة
اي الوقتية
بينها وبين الدائمتين التباين
الكلي وبين العامتين العموم من وجه لتصادقهما
في كل منخسف مظلم وصدقهما بدونها في كل انسان
حيوان وصدقها بدونهما في كل قمر منخسف وبين الوقتيتين
المطلقتين الخصوص المطلق لكونها مقيدة باللادوام والمقيد اخص
من المطلق كالمطلقة العامة والممكنة العامة لكون كل اعم من الوقتيتين وبين
المشروطة الخاصة بالمعنى الاول والعرفية الخاصة العموم من وجه لتصادقهما في كل منخسف مظلم
وصدقهما بدونها في كل كاتب متحرك الاصابع وصدقها بدونهما ذي الوقتية في كل قمر منخسف اما بينها وبين المشروطة
الخاصة بالمعنى الاول فالعموم المطلق لانه متى تحققت الضرورة في جميع اوقات الوصف المغاير عن الذات تحققت في بعض اوقات
الذات من غير عكس لغويا بنجويني اي ليس متى تحققت الضرورة في بعض الاوقات للذات تحققت الضرورة في جميع اوقات الوصف
ثم كل قمر منخسف وقت حيلولة الارض لا دائما عبد الحكيم . اي الضرورية المطلقة والدائمة المطلقة .. اي المشروطة العامة والعرفية
العامة ... ا وقتية اي بحسب الصدق والتحقق لا بحسب المفهوم يشدى ما نحو بالضرورة كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتبا لا دائما بنجويني
للحكم اي للنسبة التي قيدت بالامكان او اللاذعان الذي توجه الى الامكان فالحكم على الاول بمعنى الوقوع واللاوقوع وعلى الثاني بمعنى ادراكهما بنجويني
م العموم من وجه لتصادقهما بدونهما في كل كاتب متحرك الاصابع فافهم منه ص ١١٢ لانه اذا ثبت الضرورة والدوام بحسب الوصف لا دائما ثبت
فعلية النسبة لا بالضرورة من غير عكس كما في كل انسان ممكن ٤ تسمية المستعمل بالكسر باسم المستعمل بالفتح يشدى
٤ و النسبة بينها وبين الضرورية المطلقة التباين الكلي وبين الدائمة المطلقة العموم من وجه لتصادقهما في كل فلك متحرك وصدق
الدائم بدونها في كل انسان حيوان وصدقها بدون الدائمة في انسان متنفس بالفعل كالعامتين لتصادق الثلث في مادة
المشروطة الخاصة وصدقهما بدونها في كل انسان حيوان وصدقها بدونهما في مادة اللادوام بحسب الوصف نحو
كل قمر منخسف وبين المطلقة العامة الخصوص المطلق لكونها مقيدة كالممكنة العامة التي هي اعم من
المطلقة العامة وبين الوقتيتين العموم من وجه لتصادقهما في كل قمر منخسف وصدقها بدونهما
في كل متحرك وصدقهما بدونها في كل انسان حيوان وبين الخاصتين العموم المطلق
لتصادقهما في كل منخسف مظلم وصدقهما بدونها في كل فلك متحرك كالوقتية بنجويني
والمنتشرة لصدقها مع كل وبدونه في كل فلك متحرك بنجويني
٢ اي معناه المطابقي لا معناه الالتزامي كما في
اللادوام هـ وهو الممكنة العامة يشدى
ص ١١٢

فتسمى الوجودية اللاضرورية أو باللادوام الذاتى فتسمى الوجودية اللا دائمة

باللادوام الذاتي حذف من اسميهما لفظ الاطلاق[1] فسميت الاولى وقتية والثانية منتشرة فالوقتية هي الوقتية المطلقة المقيدة باللادوام الذاتي نحو كل قمر منخسف بالضرورة وقت الحيلولة لادائماً أي لاشيء من القمر بمنخسف بالفعل والمنتشرة هي المنتشرة المطلقة المقيدة باللادوام الذاتي نحو لاشيء من الانسان بمتنفس بالضرورة وقتاً مالا دائماً أي كل انسان متنفس بالفعل .

قوله : (باللاضرورة الذاتية) ومعنى اللاضرورة الذاتية أن هذه النسبة المذكورة في القضية ليست ضرورية[2] ما دام ذات الموضوع موجودة فيكون هذا[3] حكماً بامكان نقيضها لان الامكان هو سلب ضرورة الطرف المقابل كما مر فيكون مفاد اللاضرورة الذاتية ممكنة عامة مخالفة للاصل في الكيف[4] .

قوله : (فتسمى الوجودية اللاضرورية) لان معنى المطلقة العامة هي فعلية النسبة[5] ووجودها في وقت من الاوقات ولاشتمالها على اللاضرورة[6]

(١) لتقيدها باللادوام .

(٢) فتسلب الضرورة عن الاصل .

(٣) أى فيكون معنى اللاضرورة الذاتية التى نتيجتها سلب الضرورة عن الاصل حكماً بامكان نقيضها لان الاصل طرف مقابل للنقيض والامكان هو سلب الضرورة عن المقابل فتتولد من اللاضرورة قضية ممكنة عامة .

(٤) وموافقة له فى الكم .

(٥) فلهذا سميت بالوجودية لان معنى كونها بالفعل انها موجودة وواقعة .

(٦) فلهذا سميت لاضرورية .

فالوجودية اللاضرورية هي المطلقة العامة المقيدة باللاضرورة الذاتية نحو كل انسان متنفس بالفعل لا بالضرورة أي لاشيء من الانسان بمتنفس بالإمكان العام فهي مركبة من مطلقة عامة وممكنة عامة احديهما موجبة والاخرى سالبة .

قوله : (أو باللادوام الذاتي) انما قيد اللادوام (١) بالذاتي لان تقييد العامتين باللادوام الوصفي غير صحيح ضرورة تنافي اللادوام بحسب الوصف (٢) مع الدوام بحسب الوصف (٣) نعم يمكن تقييد الوقتيتين المطلقتين (٤) باللادوام الوصفي أيضاً لكن هذا التركيب غير معتبر عندهم .

واعلم : انه كما يصح تقييد هذه القضايا الاربع (٥) باللادوام الذاتي

---

(١) أي اللادوام في جميع القضايا التى ذكر فى كلام المصنف تقييدها به من قوله وقد تقيد العامتان الى هنا وهى خمسة كما مر ومراده ان المصنف انما قيد اللادوام بالذاتى لعدم صحة تقييد هذه الخمسة باللادوام الوصفى .

أما فى العامتين « العرفية العامة والمشروطة العامة » فللزوم التنافى بين صدر القضية وذيلها لان صدرها يصرح بأن المحمول دائم أوضرورى للموضوع مادام الوصف وهذا لايجتمع مع اللادوام وصفاً .

وأما فى الثلاثة الاخر فانها وان لم يكن فيها هذا التنافى لكن المنطقيين لم يعتبروها أى لم يعدو هذا التركيب « تركيب أحد هذه الثلاثة مع اللادوام الوصفى » من جملة القضايا المعتبرة .

(٢) المستفاد من اللادوام الوصفى .

(٣) المستفاد من أصل العامتين .

(٤) لعدم دلالتهما على الدوام بحسب الوصف ليحصل التنافى المذكور .

(٥) هما العامتان « العرفية العامة والمشروطة العامة » والوقتيتان « الوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة » وأما المطلقة العامة فقد مر انها لاتقيد باللاضرورة الذاتية .

٥ هذا الكلام يناسب ان يذكر بعد قوله وقد تقيد العامتان باللادوام الذاتي لان التعليل بالنسبة اليهما الا انه اخر الى هنا ليتم بحث القضايا التي تقيد باللادوام الذاتي ينبوعي

٦ لانك اذا قلت كل كاتب متحرك الاصابع لا دائما واردت بها الوصف لا الذات يلزم ان يكون المعنى ان التحرك دائم ولا دائم وهو محال لانه اجتماع النقيضين لان ثبوت وصف المحمول لذات الموضوع باعتبار الوصف العنواني لا باعتبار الذات واما باعتباره فهو غير ثابت ينبوعي

هذا اعلام لاثبات الملازمة بين المقدم والتالي

ا اعلم الحينية المطلقة العامة والعرفية العامة والوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة ت

ص ١١٢

التقييد،
جلال ـه هذا الد
غير معتبر وان صح جلال ٢٠ و
العامة فلا يمكن تقييدها باللاضرورة الد
المشروطة العامة هي الضرورة بحسب الوصف فلا يبعد
بالاضرورة بحسب الوصف لاستحالة اجتماع النقيضين جلال
٤ لان المشروطة العامة مقيدة بالضرورة ما دام الوصف كما ذكر في تعريفه
للاضرورة فعلى هذا تقييدها باللاضرورة غير جائز ١٢ ٤ هي للدوام واللاضرورة الذاتية قرنجلي
٥ اى العامتان اذا قيدتا باللادوام الوصفي والمشروطة اذا قيدت باللاضرورة الوصفية قرنجلي
٦ هي المشروطة العامة والعرفية العامة والوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة اذا قيد كل منها باللادوام
الذاتي قرنجلي ٧ وهي العامتان والوقتيتان المطلقتان اذا قيدتا باللاضرورة الذاتي والعرفية العامة والوقتيتان
المطلقتان اذا قيدتا باللاضرورة الوصفي والوقتيتان اذا قيدتا باللادوام الوصفي قرنجلي
قوله فثلاثة مغاير صحيحة الى قوله غير معتبرة الثلاثة الخير المعتبرة بل هي تقييد المشروطة العامة باللاضرورة
واللادوام الوصفيتين اذ الحكم فيها بالضرورة بحسب الوصف فاللادوام واللاضرورة بحسبه ينافيان
ذلك ضرورة والعرفية العامة المقيدة باللادوام الوصفي ضرورة منافاته لما حكم فيها بخلافه اعني الدوام
بحسب الوصف والاربعة الصحيحة المعتبرة هي تقييد الاربعة باللادوام الذاتي والتسعة الباقية
تقييد الوقتيتين المطلقتين باللاضرورة الذاتي والوصفي واللادوام الوصفي لعدم منافاتها للحكم فيهما
اعلم الضرورة في وقت ما او معين والعرفية العامة المقيدة باللاضرورة الذاتية والوصفية
اذ لا منافاة بينهما وبين الدوام بحسب الوصف والمشروطة العامة باللاضرورة
الذاتية لجواز ان يكون الشيء ضروريا بحسب الوصف لشيء غير ضروري
له بحسب الذات وبما ذكرنا يظهر لك توجيه الاحتمالات الاتية
عبد اللطيف ٨ لان اللادوام واللاضرورة الوصفيتين
لا ينهمان اللادوام واللاضرورة الذاتيتين
فاعلم بتجربتي ١١٥

كذلك يصح تقييدها باللاضرورة الذاتية وكذلك يصح تقييد ماسوى المشروطة العامة(١) من تلك الجملة(٢) باللاضرورة الوصفية ، فالاحتمالات الحاصلة من ملاحظة كل من تلك القضايا الاربع(٣) مع كل من تلك القيود الاربعة(٤) ستة عشر(٥) ثلثة منها غيرصحيحة (٦) وأربعة منها صحيحة(٧) معتبرة والتسعة الباقية(٨) صحيحة غيرمعتبرة .

واعلم: أيضاً انه كما يمكن تقييد المطلقة العامة باللادوام واللاضرورة الذاتيتين كذلك يمكن تقيدها باللادوام واللاضرورة الوصفيتين وهذان أيضاً من الاحتمالات الصحيحة (٩) الغير المعتبرة وكما يصح تقييد الممكنة العامة باللاضرورة الذاتية (١٠) كذلك يصح تقييدها باللاضرورة الوصفية وكذا

---

(١) لان معناها الضرورة مادام الوصف وهى تنافى اللاضرورة الوصفية .

(٢) الاربعة .

(٣) أى العامتان والوقتيتان .

(٤) هى اللادوام الذاتى واللادوام الوصفى واللاضرورة الذاتية واللاضرورة الوصفية .

(٥) حاصلة من تقيدكل من القضايا الاربع بالقيود الاربعة فيحصل لكل قضية أربع صور .

(٦) هى العامتان المقيدتان باللادوام الوصفى والمشروطة العامة المقيدة باللاضرورة الوصفية .

(٧) هى العامتان والوقتيتان المقيدات باللادوام الذاتى كما مر مفصلا .

(٨) هى تقييد الوقتيتين باللادوام الوصفى وتقييد العامتين والوقتيتين باللاضرورة الذاتية وتقييد العرفية العامة والوقتيتين باللاضرورة الوصفية .

(٩) لعدم التنافى بين الوجود في وقت وعدم ضرورة الوجود أو عدم دوامه .

(١٠) فتحصل منها الممكنة الخاصة .

باللادوام الذاتي والوصفي (١) لكن هذه الاحتمالات الثلثة أيضاً غير معتبرة عندهم(٢).

وينبغي ان يعلم ان التركيب لاينحصر فيما أشرنا اليه بل سيجيء الاشارة(٣) الى بعض آخر ويمكن تركيبات كثيرة اخرى لم يتعرضوا لها لكن المتنبه بعد التنبيه بماذكروه يتمكن من استخراج أي قدر شاء.

قوله : (فتسمى الوجودية اللادائمة) هي المطلقة العامة المقيدة باللادوام الذاتي نحو : لاشيء من الانسان بمتنفس بالفعل لا دائماً أي كل

---

(١) لعدم تناف بين امكان الوجود وهذه الثلاثة كما لايخفى.

(٢) وهنا جدول لبعض المحشين رحمهم الله لابأس برسمها وترتيب الجدول ان القيود الاربعة واقعة فى أعلى الجدول والبسائط الثمانية عن يمين الجدول وبقية البيوت من الجدول بيان لحكم القضية عند تركبها بأحد القيود ويعرف حكم كل قضية فى ملتقاه مع القيد وهو البيت الذى يشكل زاوية كاللام المعكوس والجدول هذا.

صور التركيبات	الممكنة العامة	[illegible]	العرفية العامة	[illegible]	المنتشرة المطلقة	[illegible]	اللازمة العامة	[illegible]
اللاضرورة الذاتية	[illegible]	ص م	لد ب	صع غ م	لد ب	صع غ م	لد ب	ع ص
اللاضرورة الوصفية	صع غ م	لد ب	صع غ م	لد ب	صع غ م	لد ب	ع ص	لد و
اللادوام الذاتي	لد ب	ص م	و	ع ص	[illegible]	ص م	[illegible]	ع ص
اللادوام الوصفي	صع غ م	لد ب	ع ص	لد و	صع غ م	لد ب	ع ص	لد و

(٣) فى بحث العكس المستوى وهو الحينية اللادائمة والعرفية اللادائمة فى البعض.

٩ نحو كل انسان
كاتب بالامكان العام لا
بالضرورة الخ يتبدى صر ١١٦
٥ القول فان مراده اشارة الى ذلك ونقول ماده ٥
بهذا البعض الآخر اربع قضايا الخ صبيحة في فصل التناقض
وهي الحينية الممكنة والحينية المطلقة والممكنة الوقتية
والممكنة الدائمة تعديل ((كتقييد الضرورة المطلقة باللاضرورة الذاتية
والدائمة المطلقة باللاضرورة الذاتية واللادوام واللاضرورة الوصفيتين تشريف
ط و النسبة بينها وبين الدائمتين التباين الكلي كما مر من غير مرة وبين العامتين العموم من وجه
لتصادقها في مادة المشروطة الخاصة وصدقهما بدونها في كل انسان حيوان وصدقها بدونهما في قمر منخسف
كالوقتيتين لتصادقها في الثاني وصدقهما بدونها في الاولى وصدقها بدونهما في كل انسان ضاحك بالفعل وبين الكاتبتين
العموم المطلق لتصادقها في كل كاتب متحرك الاصابع وكل منخسف مظلم وصدقها بدونهما في كل قمر منخسف كالوقتية
والمنتشرة لتصادقهما في كل منخسف مظلم وصدقها بدونهما في كل انسان ضاحك بالفعل وبين الوجودية اللاضرورية الخصوص
المطلق لتصادقهما في كل انسان متنفس بالفعل وصدق الوجودية اللاضرورية بدونها في كل فلك متحرك كالمطلقة العامة
والممكنة العامة وذلك ظاهر بتجربتي ٥ اي الضرورية المطلقة والدائمة المطلقة ه ده وذلك ظاهر لمنافاة اللادوام
الضرورة والدوام ٥ وهي المشروطة العامة المقيدة باللادوام الذاتي كقولنا كل كاتب متحرك الاصابع
بالضرورة ما دام كاتبا لا دائما ـه ـ اي المشروطة العامة والعرفية العامة ٥ ـ اي في مادة
الضرورة والوصف العنواني ـه ـ اي الوجودية اللادائمة والوقتيتين المطلقتين في الثاني و
المراد به مادة الوقتية المطلقة نحو كل قمر منخسف وقت حيلولة الارض الخ ـه
واعلم ان قوله مخالفتي الكيفية حال بعد حال من مطلقة عامة وممكنة عامة او صفة
١٧ لهما وقوله موافقتي الكمية حال بعد حال عنهما او صفة بعد صفة
عنهما وقوله لتاكيد بهما متعلق بالمخالفة والموافقة على
سبيل التنازع وضمير التثنية عائد الى اللادوام
واللاضرورة او الى المطلقة العامة والممكنة
العامة على نظم ضميري حاليهما
و الكيفية عبارة عن الايجاب
والسلب والكمية عبارة
عن الكلية والجزئية
منه الوافع

هذه الحاشية في ص ١١٨

٢) اى كمات

الوجودية اللادائمة تركيبت

من مطلقتين عامتين بتجربتى

٣) ونفس تلك القضية لا فرق فيها بين

موجبتها وسالبتها في اللفظ بل في المعنى [redacted]

اى امكان طرف الموافق من الإيجاب والسلب للحكم الذى هو عند

المتقدمين هو ايقاع النسبة وانتزاعها يوسف الأمم ف فان قلت علة التركيب

لا تجرى في الإمكان الخاص لانه ليس فيه قيد اللادوام واللاضرورة اللذين هما اشارتان

الى قضيتين مذكورتين قلت يستفاد من قيد الإمكان الخاص اللاضرورة الذاتى لان امكان الخاص

معناه لا بالضرورة كما لا يخفى حشية واما ما قال بعض المحققين ان اللادوام يدل التزاما على المطلقة

العامة واللاضرورة يدل مطابقة على الممكنة العامة فلذا لم يدل معناهما المطلقة العامة والممكنة العامة اذ المتبادر من

المعنى عند الطلاقة هو المدلول المطابقى بل لا يستحيل لفظ الإشارة التى هى مشتركة بين الدلالتين ففيه نظر من وجهين

احدهما ان اللاضرورة ايضا لا يدل على الممكنة العامة مطابقة بل التزاما لان معنى اللاضرورة معنى افرادى ناقص ومعنى

الممكنة العامة معنى تركيبى تام ولو كان معناهما ممكنة عامة صريحا لكانت المركبة المشتملة عليهما قضيتين بالفعل لا قضية

واحدة مركبة على ما عرفت مير ابو الفتح على الجلال الدوانى ص ١١٧

وقد تقيد الممكنة العامة بلاضرورة الجانب الموافق أيضاً فتسمى الممكنة الخاصة وهذه مركبات

انسان متنفس بالفعل فهي مركبة من مطلقتين عامتين احديهما موجبة والاخرى سالبة .

قوله : (أيضاً) أي كما انه حكم في الممكنة العامة بلاضرورة الجانب المخالف فقد يحكم فيها بلاضرورة الجانب الموافق أيضاً فيصير القضية مركبة من الممكنتين العامتين ضرورة[1] ان سلب الضرورة من الجانب المخالف هو امكان الطرف الموافق وسلب الضرورة من الطرف الموافق هو امكان الطرف المقابل[2] فيكون الحكم في القضية بامكان الطرف الموافق وامكان الطرف المقابل نحو: كل انسان كاتب بالامكان الخاص فان معناه كل انسان كاتب بالامكان العام ولاشيء من الانسان بكاتب بالامكان العام .

قوله: (وهذه مركبات) أي هذه القضايا السبع المذكورة وهي المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة والوقتية والمنتشرة والوجودية اللاضرورية والوجودية

---

(١) دليل لانه كيف تكون ممكنة واحدة مركبة من ممكتين وحاصله ان معنى الممكنة العامة ان مقابل القضية الموجودة غير ضرورية يعنى ان كانت القضية موجبة فالسلب غير ضرورى وان كانت سالبة فالايجاب غير ضرورى وأما الموافق أى القضية بوضعها الموجود فيمكن أن يكون ضرورياً ولهذا قد تستعمل الممكنة العامة فى الواجب .

وأما اذا حكمنا فى ممكنة عامة ان الجانب الموافق منها أيضاً غير ضرورى حصلت منها ممكنة عـامة اخرى وهذه القضية أصلها الطرف المقابل ومخالفها الطرف الموافق للقضية الموجودة فعلا .

(٢) لان الطرف المقابل للطرف المقابل « وهو الطرف الموافق فعلا » حكم بعدم ضرورتـه .

لان اللا دوام اشارة الى مطلقة عامة واللا ضرورة الى ممكنة عامة مخالفتى الكيفية موافقتى الكمية لما قيد بهما

اللادائمة والممكنة الخاصة لان اللادوام(١) في الاربع الاولى وفي الوجودية اللادائمة اشارة الى مطلقة عامة واللاضرورة في الوجودية اللاضرورية وفي الممكنة الخاصة اشارة الى ممكنة عامة .

قوله : (مخالفتى الكيفية) اى في الايجاب والسلب وقد مر بيان ذلك(٢) في بيان معنى اللادوام واللاضرورة واما الموافقة في الكمية اى الكلية والجزئية فلان الموضوع في القضية المركبة امر واحد وقد حكم عليه بحكمين مختلفين بالايجاب والسلب(٣) فان كان الحكم في الجزء الاول على كل الافراد كان الحكم في الجزء الثاني أيضاً على كلها(٤) وان كان على البعض في الاول فكذا في الثاني .

(١) دليل لكون هذه القضايا مركبة من قضيتين .

(٢) أى بيان ان اللادوام اشارة الى مطلقة عامة مخالفة للاصل فى الكيف لان معنى اللادوام الذاتى ان هذه النسبة المذكورة فى القضية ليست دائمة فيكون نقيضها واقعاً . وان اللاضرورة الذاتية اشارة الى ممكنة عامة مخالفة مع الاصل فى الكيف لان معنى اللاضرورة الذاتية ان هذه النسبة المذكورة فى القضية ليست ضرورية مادام ذات الموضوع موجودة فيكون نقيضها « ان كان الاصل موجبة فنقيضها السلب وان كانت سالبة فنقيضها الايجاب » ممكناً لان الامكان عدم ضرورة الطرف المقابل والاصل طرف مقابل للنقيض فالنقيض ممكن لامحالة .

(٣) أحدهما صريحاً « بمقتضى الاصل » والاخر اشارة « بمقتضى اللادوام واللا ضرورة » .

(٤) اذ لو كان على البعض للزم تعدد الموضوع والفرض وحدته .

ـــ اي
اشارة الى ممكنة عامة
ولا ضير لاستعمال الاشارة في المطابق
وان كثر في غيره عبد الحكيم ـــ بحذف لفظ
! الاشارة عن الجملة الثانية كي لا يلزم العطف على معمولي
عاملين مختلفين من غير تقديم المجرور عبد الحكيم قوله من غير
تقدير المجرور اقول انه قضية سالبة وصدقها لا يتوقف على وجود الموضوع
لا نسلم انه كاف في الحكم اذ ليس في هذه العبارة المجرور حتى يحكم بان تقدمه على اسم ان اعتبارا
يجوز للعطف كما ان تقدم المجرور في قول النحاة في الدار زيد والحجرة عمرو مجوز للعطف الحجرة على
الدار بدون اعادة الجار على المجرور على مورد السماع كما قاله صاحب الفوائد الضيائية فان قلت قوله الى
مطلقة عامة مجرور فان تقدم على اسم ان لان ما عطف قوله الى ممكنة عامة عليه قلت سلمنا انه مجرور
لكن لا نسلم ان تقدمه مجوز للعطف قوله الى ممكنة فح لا مخلص الا الحكم بان القضية المارة سالبة
لا يتوقف على وجود الموضوع واما دفع سماجة العطف فيما قاله الناظر عبد الحكيم فتدبر ـــ يشعر
ه و النسبة بينها وبين الضرورية المطلقة تباين وبين الدائمة والعامتين والوقتيتين والمطلقة العامة
اي الممكنة الخاصة
العموم من وجه لصدقها مع كل فيما مر بدون كل في كل عنقاء موجود وصدق كل بدونها في كل
انسان حيوان وبين سائر المركبات العموم المطلق لصدق الممكنة الخاصة مع كل فيما صدق عليه وبدونه
في كل عنقاء موجود فالممكنة الخاصة اعم المركبات كما ان الممكنة العامة اعم البسائط
وكما ان المشروطة الخاصة على وجه اخص المركبات والضرورية اخص البسائط
وهو المشروطة بالمعنى الاول دون الثاني ه
ص ١١٨

هـ هذا هو
النسبة التامة الخبرية
في المتصلة التي هي عبارة عن مجموع
الشرط والجزاء جرستاني هـ ثبوتية او سلبية
وكذا الاخرى جرجاني هـ اي تامة خبرية بالوقوع التالي
جرجاني ١٢ مثال الثبوتيتين نحو ان كانت الشمس طالعة فالنهار
موجود فانه حكم فيهما بوقوع اتصال التالي على تقادير وقوع ثبوت المقدم ومثال
السالبتين نحو كلما لم يكن الشمس طالعة لم يكن النهار موجوداً فانه حكم فيهما بلاوقوع
اتصال التالي على تقادير لاوقوع ثبوت المقدم ومثال المختلفتين نحو ان كانت الشمس
طالعة فالليل ليس بموجود فانه حكم بلاوقوع اتصال التالي على تقدير وقوع ثبوت المقدم شتدى
هـ ويجوز ان يراد بهذه القضية ما يراد بقولنا كلما لم يكن زيد حيواناً الخ في انهما موجبة معدولة المحمول شتدى
والموضوع هـ ط هذا هو الحكم الوارد على القضية علماً او فعلاً جرجاني
اي قبول هذه الثلاثة الآلية شتدى
اي قبولاً فقط كما هو مذهب [illegible] شتدى
او بالمقدم منه
او التالي منه
اي العلم بالموضوع والمحمول والنسبة التامة الخبرية وعلى ما قاله البيجوري في مذهب الحكماء هذا دلالة العلم شتدى
بالنسبة التامة الخبرية فقط فالتصديق بسيط شتدى هـ اي اذعاناً فقط كما هو مذهب البعض شتدى
د اي بوقوع اتصال النسبة بنجوري اشارة الى ان المضاف محذوف والثبوت هنا بمعنى الاتصال
اي بوقوع اتصال النسبة والعماد نسبة بين بين شتدى م ـ ولا يذهب عليك انه يجري العدول
والتحصيل والجهة والحقيقية والخارجية في الشرطيات ايضاً اما العدول بان يكون حرف السلب
جزء من المقدم او التالي واما الجهة بان يتبين فيها اللزوم والاتفاق واما الحقيقية
والخارجية بان يجعل الحكم شاملاً لجميع التقادير الممكنة الاجتماع
او يقتصر على التقادير الواقعة الا ان القوم لم يلتفتوا اليها
واعرضوا عنها وكانهم استغنوا عن البحث عنها بالسهولة
معرفتها بعد البحث عنها في الحمليات
عصام الدين
صـ ١١٩

(فصل) الشرطية متصلة ان حكم فيها بثبوت نسبة على تقدير

قوله : (لماقيد بهما) اى القضية[1] التي قيدت بهما اى باللادوام واللاضرورة يعني لاصل القضية .

القضية الشرطية المتصلة والمنفصلة

قوله : (على تقدير اخرى)[2] سواء كانت النسبتان[3] ثبوتيتين او سلبيتين او مختلفتين فقولنا : كلما لم يكن زيد حيواناً لم يكن انساناً متصلة موجبة[4] فالمتصلة الموجبة ماحكم فيها باتصال النسبتين والسالبة ما حكم فيها بسلب اتصالهما[5] نحو ليس البتة كلما كانت الشمس طالعة كان الليل موجوداً[6] .

---

(١) تفسير لما الموصولة فالجار والمجرور « لما » متعلق بمخالفتي وموافقتي أي حال كون المطلقة العامة والممكنة العامة مخالفتين للاصل في الكيفية وموافقتين له في الكمية.

(٢) الشرطية مركبة في الاصل من جملتين أوبتعبير آخر من نسبتين يحكم فيها بثبوت احداهما على فرض ثبوت الاخرى بارتباط احدى النسبتين بالاخرى « ان كانت موجبة » وبنفي الارتباط بينهما « ان كانت سالبة » .

(٣) يعنى ان مدار الايجاب والسلب في الشرطية هو الحكم بالاتصال والارتباط بين النسبتين « في الايجاب » والحكم بعدم الاتصال والارتباط بينهما « في السلب » : لانفس النسبتين « الحمليتين » فقد تكونان « النسبتان » ثبوتيتين والشرطية سالبة وبالعكس .

(٤) مع ان النسبتين كما ترى سلبيتان وذلك لانه حكم فيها باتصال عدم الانسانية بعدم الحيوانية ومثال الموجبة مع ايجاب النسبتين كلما كانت الشمس طالعة كان النهار موجوداً والمختلفين نحو كلما كانت الشمس طالعة لم يكن الليل موجوداً ونحو كلما لم تكن الشمس طالعة كان الليل موجوداً .

(٥) وان كانت النسبتان ثبوتيتين .

(٦) للحكم فيها بسلب اتصال وجود الليل مع طلوع الشمس وعدم الارتباط بينهما ومثال

وكذلك اللزومية (١) الموجبة (٢) ما حكم فيها بان الاتصال لعلاقة والسالبة ما حكم فيها بانه ليس هناك اتصال لعلاقة سواء (٣) لم يكن هناك اتصال او كان لكن لا لعلاقة .

واما الاتفاقية فهي ما حكم فيها بمجرد الاتصال او نفيه من غير ان يكون ذلك مستنداً الى العلاقة نحو : كلما كان الانسان ناطقاً فالحمار ناهق (٤) او ليس كلما كان الانسان ناطقاً كان الفرس صاهلاً .

السالبة مع كون النسبتين سالبتين نحو ليس كلما لم تكن الشمس طالعة لم يكن الليل موجوداً ومع اختلاف النسبتين نحو ليس كلما كانت الشمس طالعة لم يكن النهار موجوداً ونحو ليس كلما لم تكن الشمس طالعة كان النهار موجوداً .

(١) كذلك خبر مقدم واللزومية مبتدء مؤخر يعني ان المدار في ثبوت اللزومية وسلبها انما هو على الحكم بلزوم الاتصال وعدمه لا على ثبوت النسبتين وسلبهما .

(٢) الموجبة مبتدء وماحكم خبره .

(٣) اذ كما ينتفي المركب بانتفاء جميع أجزائه ينتفي أيضاً ببعض أجزائه ففيما نحن فيه اللزومية مركبة من جزئين الاتصال وكون الاتصال لعلاقة بمعنى أن يكون وقوع التالي عقيب المقدم دائماً « وهذا معنى الاتصال » وأن يكون التالي مترتباً على المقدم ومسبباً عنه « وهذا معنى العلاقة » مثال عدم الاتصال هو مامثل به المحشي للسالبة المتصلة « ليس البتة كلما ... » لعدم اتصال بين طلوع الشمس ووجود الليل ومثال ماكان اتصال لكن لا لعلاقة نحو ليس البتة كلما كان الانسان ناطقاً كان الحمار ناهقاً فيما اذا كان اتصال بينهما خارجاً بمعنى ان الحمار ينهق كلما نطق الانسان فالسلب سلب للعلاقة والسببية .

(٤) لعدم ارتباط وعلاقة بين ناطقية الانسان وناهقية الحمار بحيث يستحيل انفكاكهما عقلاً كطلوع الشمس ووجود النهار نعم وقع خارجاً طوال تاريخ الخلقة انه كلما كان البشر على وجه الارض وكان ناطقاً كان بجنبه الحمار وكان ناهقاً من دون أن يكون بينهما ارتباط بسببية ومسببية .

٢ فالاول
كقولنا ليس البتة ان
كانت الشمس طالعة فالليل موجود
والثاني نحو ليس البتة ان كان الانسان
ناطقا فالحمار ناهق عبد اللطيف ٣ هو سواء لم يكن بينهما
اتصال او كان لكن كان مستنداً الى علاقة تقوله من غيره اه قيد قوله
او نتيه ويجوز ان يكون قيد ٤ لقوله بمجرد الاتصال ايضا پنجويني
٤ لا يمتنع اى يمكن بالامكان العام المقيد بجانب الوجود وسلب الضرورة من جانب عدمه
اى وجود هذا قيد لقوله بمجرد الاتصال اعم من ان يكون واجباً كما هنا او جائزاً كما في غيره ينتهي
٦ اى لزومية كاذبة واتفاقية صادقة واللزومية الصادقة التالي كقولنا ان كان زيد [illegible] كان حيوانا او الكلام
ايضا كقولنا ان كان زيد حيوانا كان جسماً فهي تسمى بالصادقة الطرفين پنجويني ٧ اعلم ان معنى هذا القول هو
الحاكم بنفي الاتصال المقيد بعدم الاستناد الى العلاقة وذلك صادق بامرين الاول ان لا يكون بينهما الاتصال مطلقا نحو
ليس البتة ان كانت الشمس فالليل موجود والثاني ان يكون ولكن مستنداً الى العلاقة نحو ليس البتة ان كانت الشمس طالعة
فالنهار موجود فانه صادق بالسالبة الاتفاقية لا مع [illegible] ٨ ومعنى هذا هو الحكم بنفي الاتصال المقيد بالاستناد
الى العلاقة وهو صادق بانه حكم بنفي الاتصال المقيد بعدم الاستناد الى العلاقة فيه وكما يقتضيه قانون استحالة ارتفاع
النقيضين ينتهي ٥ اى بالقوة وكذا في التالي پنجويني ص ١٢٠ ٩ نحو ليس البتة ان كانت الشمس طالعة كان
النهار موجودا امه

ما هو ينتج
المهملة تستعمل في المعـ[ـاني]
يقال علاقة الحب والخصومة وبالكسر
في الأعيان يقال علاقة الوالد وولده وعلاقة
المرأة وزوجها عبد اللطيف هـ اى وان لم يكن الحكم بالاتصـ[ـال]
او سلبه لعلاقة بل بمجرد الاتفاق بين المقدم والتالي فاتفاقية ه
ها اعلم ان الاتفاقية قسمان الاول بمعنى الاخص والثانية بمعنى الاعم فالاول ما
حكم فيها بصدق التالي على تقدير صدق المقدم لا لعلاقة بل لمجرد صدقهما ويتناول الاتفاقية
الكاذبة لجواز ان كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق والثاني ما حكم فيها بصدق التالي على تقدير صدق المقدم
لا لعلاقة ايضا بل لمجرد صدق التالي فقط فيجوز ان يكون المقدم صادقا وكاذبا انما كان الاول اخص والثاني
اعم لانه متى صدق المقدم والتالي فقد صدق التالي من غير عكس لانه ليس كلما صدق التالي فقد صدق المقدم والتالي
بل قد يصدق المقدم وقد لا يصدق كقولنا ان كان الخلاء موجودا فالانسان ناطق تلميذ هـ يجوز ان يكون قوله فقط قيدا للتنافي في الصدق
وان يكون قيدا للحكم بالتنافي فمعنى مانعة الجمع على الاول هي القضية التي حكم فيها بالمنافات بين جزئيها في مجرد الصدق لا الكذب وعلى الثاني ما
حكم فيها بالمنافاة بين جزئيها في جانب الصدق لا الكذب سواء كانت المنافات واقعيا او لا فهو بالثاني هـ قيد فقط قيد الانفصال في الصدق
فيكون التعريف مساويا لمانعة بالمعنى الاخص لا قيد الحكم والاتكان التعريف مساويا للمعنى الاعم الشامل للمنفصلة الحقيقية
كما ان مانعة الجمع بالمعنى الاخص اذ لا يلزم من عدم الحكم بالانفصال في الكذب عدم الانفصال فيه على ما اذا كان قيد للاتصال
في الصدق اذ معنى الانفصال في الصدق فقط عدم الانفصال في الكذب فيصير المعنى وان حكم بالانفصال في الصدق
وعدم الانفصال في الكذب سميت مانعة الجمع وكذا الكلام في الانفصال في الكذب فقط كما لا يخفى
منه على البرهان ط اى فيكون كل من الحكم والمحكوم به امرين كما في الحقيقية الا ان المحكوم به
فيها الاتصال في الصدق والانفصال في الكذب وفي مانعة الجمع بالمعنى الاخص الانفصال
في الصدق وعدم الانفصال في الكذب بخلاف مانعة الجمع بالمعنى الاعم
فان كلا من الحكم والمحكوم به امر واحد فظهر ان اعميته
مانعة الجمع بالمعنى الاعم من كل من قسميها
بحسب الصدق لا المفهوم بنجوري
صـ (١٢١)

(٢) ولبعض
الافاضل ههنا بحث شريف
وهو ان المراد بالمنافاة في الجمع ان لا
يصدقا على ذات واحدة لا انهما لا يجتمعان في الوجود
فانه لو كان المراد عدم الاجتماع في الوجود لم يكن بين الواحد
والكثير منع الجمع لان الواحد جزء الكثير وجزء الشيء يجامعه في الوجود
لكن الشيخ نص على منع الجمع بين الواحد والكثير اذ لا يكون شيء واحدا وكثيرا
من جهة واحدة ثم قال وعندي في هذا اي في عدم الاجتماع بحسب الحمل المراد به نظر اذ
يلزم من ذلك النص جواز منع الجمع بين اللازم والملزوم فان جزء الشيء من لوازمه وقد اجمعوا
على انه لا منع جمع بين اللازم والملزوم ولا منع خلو فانشاهم ان يعنوا بالمنافاة في الجمع عدم الاجتماع في الصدق
فان مانعة الجمع من اقسام المنفصلة والانفصال لم يعتبروه الا بين القضيتين فلا يكون منع الجمع الا بين القضيتين
فلو كان المراد عدم الاجتماع في الصدق لكان بين كل قضيتين منع الجمع لاستحالة ان تصادق قضية على ما صدقت عليه
قضية اخرى شرح شمسي ص ٢١١

مـه يجوز ان يكو

قوله فقد قيد التنافي في الشق

وان يكون قيداً للحكم فالمعنى الاول

لمانعة الجمع يباين الحقيقية مباينة كلية والمعنى

الثاني اعم مطلقا من الحقيقية باعتبار الصواد واعم مطلقا

من المنع الاول باعتبار الصواد والمفهوم جميعاً فتأمل

٧ اي يستلزم المقدم التالي او بالعكس او يستلزمهما شيء آخر كقولنا كلما كان

النهار موجوداً فالعالم مضيء وهما معلول علة واحدة وهي الشمس طالعة ١٢

٨ هذا العدد اما ان لا يكون زوجاً او يكون منقسماً بمتساويين منه

٩ كقولنا هذا العدد اما ان يكون زوجاً او فرداً فانه حكم فيها بان كون العدد زوجاً ينافي كونه فرداً او بالعكس

وهذا في قوة قولك ان كان زوجاً لم يكن فرداً وان كان فرداً لم يكن زوجاً ابن آدم ١ وانما سميت حقيقية لان التنافي بين

جزئيها اشد من التنافي بين جزئي الاخيرين لانه في الصدق والكذب معاً فهي احق باسم المنفصلة بالحقيقية الانفصال والثاني يسمى

مانعة الجمع لاشتمالها على منع الجمع بين جزئيها والثالث يسمى مانعة الخلو لان الواقع لا يخلو عن احد جزئيها شرح شمسي

هـ اي بوقوع النسبتين المتنافيين تحرير ١ يعني يحتمل ان يكون العدد زوجاً ومنقسماً بمتساويين وبين كما في الاربعة

ويحتمل ان لا يكون زوجاً ولا منقسماً بمتساويين فبين كما في الاحد منه ٢ فانه حكم بسلب المنافاة بين كون العدد زوجاً

ومنقسماً بمتساويين وبين ان يجوز ان العدد زوجاً ومنقسماً بمتساويين وبين معاً كالاربعة ابن كمال

٢ قوله والمنفصلة المانعة الجمع الخ الظاهر ان المراد بالمنافاة في الجمع عدم الاجتماع في الوجود كما تقرر واستشكل

بعض الافاضل حيث ان المراد بالمنافاة في الجمع ان لا يصدقا على ذات واحدة لا انهما لا يجتمعان في الوجود

فانه لو كان المراد عدم الاجتماع في الوجود لم يكن بين الواحد والكثير منع جمع لان الواحد جزء

الكثير وجزء الشيء يجامعه في الوجود ثم كلامه فاقول مدفوع بما قيل انه ليس المراد

بالمنافاة بين الواحد والكثير المنافاة في مفهومهما بل بين قولنا هذا

واحد بشرط لا وهذا الكثير بشرط لا فتدبر كشف الاستار

بجميع الـ... نحو ليس اما ان يكون هذا الشيء لا

شيئاً او لاجزءاً فانهما يصدقان ولا يكذبان

والا لكان الشيء لعدم زوجاً

معاً منه صـ ١٢١

اخرى اوبنفيها لزومية ان كان ذلك لعلاقة والا فاتفاقية ومنفصلة ان حكم فيها بتنافي النسبتين اولا تنافيهما صدقا وكذبا وهي الحقيقية اوصدقا فقط فمانعة الجمع

قوله : (لعلاقة) وهي امر بسببه يستصحب المقدم التالي (١) كعلية طلوع الشمس لوجود النهار في قولنا : كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود .

قوله : (بتنافي النسبتين) سواء كانت النسبتان ثبوتيتين او سلبيتين او مختلفتين فان كان الحكم فيها بتنافيهما فهي منفصلة موجبة وان كان بسلب تنافيهما فهي منفصلة سالبة .

قوله : (وهي الحقيقية) (٢) فالمنفصلة الحقيقية ما حكم فيها بتنافي النسبتين في الصدق والكذب كقولنا اما ان يكون هذا العدد زوجاً واما ان يكون هذا العدد فرداً (٣) او حكم فيها بسلب تنافي النسبتين في الصدق والكذب نحو قولنا : ليس البتة اما ان يكون هذا العدد زوجاً او منقسماً بمتساويين (٤).

والمنفصلة المانعة الجمع ما حكم فيها بتنافي النسبتين اولا تنافيهما في

---

(١) كما اذا كان المقدم علة لوجود التالي كما في مثال المحشي «كلما كانت الشمس» أو كانا معلولين لعلة اخرى نحو كلما كان النهار موجوداً كان العالم مضيئاً فكلاهما « وجود النهار وضياء العالم » معلولان لطلوع الشمس .

(٢) لان الانفصال فيها تام كامل صدقاً وكذباً فهي حقيقة في الانفصال بخلاف الاخرين فان انفصالهما أما في الصدق فقط أو في الكذب فقط .

(٣) فانهما « زوجية العدد وفرديته » متنافيات في الصدق أي لا يجتمعان ولا يصدقان في عدد ومتنافيان في الكذب أيضاً أي لايمكن ارتفاعها عن عدد اذ لا يتصور أن يكون عدد لايكون فرداً ولازوجاً .

(٤) لعدم التنافي بينهما بل هما متلازمان لان كل زوج فهو منقسم بمتساويين .

اوكذبا فقط فمانعة الخلو وكـل منها عِناديـة ان كان التنافى لـذاتى الجزئين والا فاتفاقية ثم الحكم فى الشرطيـة ان كان على جميع تقادير المقدم فكلية أو بعضها مطلقاً فجزئية أو معينا

الصدق فقط نحو هذا الشيء اما ان يكون حجراً واما ان يكون شجراً (١) .

والمنفصلة المانعة الخلو ماحكم فيها بتنافي النسبتين اولاتنافيهما في الكذب فقط كقولك اما ان يكون زيد في البحر واما ان لايغرق (٢) .

قوله : (او صدقاً فقط) اى لافي الكذب او مع قطع النظر عن الكذب(٣) حتى جازان يجتمع النسبتان في الكذب وان لايجتمعا ويقال للمعني الاول (٤) مانعة الجمع بالمعنى الاخص والثانى مانعة الجمع بالمعنى الاعم (٥) .

قوله : (اوكذبا فقط) اى لافي الصدق او مع قطع النظر عن الصدق(٦) والاول مانعة الخلو بالمعنى الاخص والثانى بالمعنى الاعم .

---

(١) اذ يستحيل أن يكون شيء واحد حجراً أو شجراً فيتنافيان فى الصدق وأمافى الكذب فلا لجواز أن يكون شيء غير حجر ولاشجر ومثال السلب نحو ليس البتة أماأن يكون هذا الشيء حجراً وأما أن لايكون شجراً لعدم المنافاة بين الحجرية وعدم الشجرية كنفس الحجر فانه حجر وليس بشجر .

(٢) فان كذبهما وهو عدم كونه فى البحر وان يغرق متنافيان اذ لايغرق من لايكون فى البحر ومثال السلب نحو ليس البتة أما أن يكون زيد فى البر أو يغرق لامكان كذبهما فيما اذا كان فى السفينة .

(٣) بأن نقول ان مانعة الجمع هى ماحكم فيها بتنافى النسبتين فى الصدق بدون قيد (فقط) فتجتمع بهذا المعنى مع المنفصلة الحقيقية أيضاً لان فيها أيضاً تنافى الصدق .

(٤) المقيد بقيد فقط .

(٥) لشمولها للمنفصلة الحقيقية أيضاً .

(٦) لتشمل المنفصلة الحقيقية .

٥ ينبغي
ان يحمل التحميع على الماء الغرق
او يحمل الغرق على التوغل في ماء البحر
المنافاة المذكورة والا فلا يجوز ان لا يكن
زيد في البحر ويغرق بان يغرق في ماء النهر مثلا فيجتمعان
على الكذب كما يجتمعان على الصدق ق ٥ باغى ٥ اى فيه فعلى هذا
لا يحتاج الى حمل البحر على الماء المغرق كما هو المشهور قرنلى
٤ اقول لكل واحدة من هذه المنفصلات الثلث اما عنادية واما اتفاقية كما ان المتصلة
اما لزومية او اتفاقية فنسبة العناد والاتفاق الى المنفصلات كنسبة اللزوم والاتفاق
الى المتصلات اما العنادية فهي التي يكون الحكم فيها بالتنافي لذات الجزئين اى فيها بان مفهوم احدهما مناف
للآخر مع قطع النظر عن الواقع كما بين الزوج والفرد للحقيقية والشجر والحجر لمانعة الجمع وكون زيد في البحر ولا
يغرق واما الاتفاقية فهي التي يحكم فيها بالتنافي لا لذات الجزئين بل بمجرد الاتفاق في الواقع لا يكون بينهما منافاة وان لم يتحقق
مفهوم احدهما منافيا لمفهوم الآخر كقولنا للاسود واللاكاتب اما ان يكون هذا اسود او كاتبا كانت القضية حقيقية اتفاقية
فانه لا منافات بين الاسود والكاتب ولكن اتفق تحقق السواد وانتفاء الكتابة فلا يصدقان لانتفاء الكتابة ولا يكذبان
لوجود السواد فلو قلنا اما ان يكون هذا الا اسود او كاتبا كانت مانعة الجمع لانهما لا يصدقان وقد يكذبان لانتفاء اللااسود
والكتابة معا في الواقع ولو قلنا اما ان يكون هذا اسود او لا كاتبا كانت مانعة الخلو لانهما لا يكذبان وقد يصدقان
لتحقق السواد واللاكتابة بحسب الواقع شرح شمسي ص ١٢٢ ز
بر هذا امثال الايجاب ومثال السلب نحو ليس البتة اما ان يكون زيد في البحر واما ان يغرق محمد علي
طـ فان عدم الكون في البحر مع الغرق يكذبان ولا يصدقان اذ الغرق مع الكون في البحر لا يمكن محي الدين

اقول لانا نشك

عن ذاتيهما ويعيزان

العنادية من الثلاث هي التي حكم فيها

بالتنافي لذات الجزئين اى حكم بان مفهوم احدهما

مناف للآخر مع قطع عن الواقع في اى مادة تحققا

كالمنافات الواقعة بين الزوج والفرد والشجر والحجر وكون زيد

في البحر وعدم غرقه

تعديل ١ اعلم ان سالبة كل واحدة من هذه القضايا

الثمانية فهي المتصلات الاولى لزومية والثانية اتفاقية والمنفصلات الست

ثلاثة منها عنادية وثلاثة منها اتفاقية هي التي ترفع ما حكم به في موجبتها فسالبة اللزوم تسمى

سالبة لزومية وسالبة العناد تسمى سالبة عنادية وسالبة الاتفاق تسمى سالبة اتفاقية

شرح تسمى

٣ والمراد بها اى منافع المقدم اى الاحوال العارضة له بالقياس الى ما عداه من الامور المقارنة له بالامكان او

بالفعل مراد الشرح

لم اى ان كان على جميع الازمان والاوضاع الممكنة الاجتماع مع المقدم وان كانت تلك ممتنعة في نفسها

كوضع ناهقية زيد في كما كان زيد حمارا كان حيوانا فان هذا الوضع وان كان ممتنعا في نفسه لكنه ممكن الاجتماع مع

المقدم

ص ١٣٢

بنجوينى

قوله: (لذاتي الجزئين) أي ان كان المنافاة بين الطرفين أي المقدم والتالي منافاة ناشئة عن ذاتيهما في أي مادة تحققا كالمنافاة بين الزوجية والفردية [١] لاعن خصوص المادة كالمنافاة بين السواد والكتابة في انسان يكون اسود وغير كاتب أو يكون كاتباً وغير أسود فالمنافاة بين طرفي هذه القضية المنفصلة واقعة لا لذاتيهما بل بحسب خصوص المادة اذ قد يجتمع السواد والكتابة في الصدق أو في الكذب [٢] في مادة اخرى فهذه منفصلة حقيقية [٣] اتفاقية .

قوله : (ثم الحكم الى آخره) كما ان الحملية تنقسم الى محصورة ومهملة وشخصية وطبيعية كذلك الشرطية أيضاً سواء كانت متصلة أو منفصلة تنقسم الى المحصورة الكلية والجزئية والمهملة والشخصية ولا يتعقل الطبيعية هيهنا [٤]

قوله : (على جميع تقادير المقدم) كقولنا : كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود .

---

(١) فانهما لاتجتمعان ولا ترتفعان فى أى مورد فرض لتنافيهما مفهوماً وذاتاً .

(٢) فالاول كالانسان الاسود الكاتب والثانى كالانسان الابيض الغير الكاتب .

(٣) وأما مثال مانعة الجمع الاتفاقية فكقولنا فى انسان أبيض غير كاتب هذا اما أسود أو كاتب ومانعة الخلو الاتفاقية كقولنا فى انسان أبيض كاتب هذا اما أبيض أو كاتب.

(٤) وذلك لان حاصل الشرطية هو التأثير والتأثر بين المقدمتين ففى المتصلة هو استصحاب احداهما الاخر كاستصحاب طلوع الشمس وجود النهار وفى المنفصلة هو التنافى والتدافع كتنافى الزوجية والفردية وذلك لايتحقق الا بتحقق الفرد فان الذى يستصحب النهار هو طلوع الشمس الخارجى لاطلوع الشمس الكلى وكذا الدافع للفردية هو الزوجية الواقعة فى الخارج لاالزوجية الكلية ومتى نقول ان مفهوم الزوجية ينافى مفهوم الفردية فهو منتزع من الخارج فافهم ولاتعتن بمايقال من ان كلما كان الشىء انساناً كان حيواناً شرطية طبيعية لانه خارج عن المحاورات العرفية لعدم استصحاب فى نظر العرف من الانسانية للحيوانية والنطق هو ما نطق به العرف لاالفرضيات الوهمية .

فشخصية والا فمهملة وطرفا الشرطية فى الاصل قضيتان حمليتان أو متصلتان أو منفصلتان أو مختلفتان الا انهما خرجتا بزيادة

قوله : (فكلية) وسورها في المتصلة الموجبة كلما ومهما ومتى ومافي معناها (١) وفي المنفصلة دائماً وأبداً ونحوهما هذا في الموجبة وأما في السالبة مطلقاً (٢) فسورها ليس ألبتة .

قوله : (أو بعضها مطلقاً) أي على بعض غير معين كقولك قد يكون اذا كان الشيء حيواناً كان انساناً .

قوله : (فجزئية) وسورها في الموجبة متصلة كانت أو منفصلة قد يكون وفي السالبة (كذلك) (٣) قد لايكون .

قوله : (فشخصية) كقولك ان جئتني اليوم اكرمك .

قوله : (والا) أي وان لم يكن الحكم على جميع تقادير المقدم ولا على بعضها بأن يسكت عن بيان الكلية والبعضية مطلقاً (٤) .

قوله : (فمهملة) نحو اذا كان الشيء انساناً كان حيواناً (٥) .

قوله : (في الاصل) أي قبل دخول اداة الاتصال والانفصال (٦) عليهما .

قوله : (حمليتان) كقولنا : إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فان

---

(١) من أى لغة كان .

(٢) متصلة أو منفصلة .

(٣) أى متصلة كانت أم منفصلة .

(٤) قيد للبعضية فقط أى البعضية المعينة والغير المعينة .

(٥) اذ لم يبين فيه ان ثبوت الحيوانية للشيء على جميع تقادير الانسانية أو على بعضها .

(٦) فأداة الاتصال كأداة الشرط « ان واذا ونحوهما » وأداة الانفصال كاما وأو .

عموم الأزمان لغة بخلاف نحو
الأوضاع اصطلاحا فان القضية المسلّمة
من وما واين وحيثما فانها لا يفيد الأزمان لغة لكن
بها مهملة بنحو بي للأوضاع اصطلاحا وحيثما كذلك وللأزمان
لفظ ابن يستعمل للأوضاع ليكون قوله هذا في الموجبة قيد للتسلسل
شيدى ٥ الا ترى قوله والمنفصلة وامافي السالبة مطلقا الخ ولا يحتاج الى التقدير
والمنفصلة ومعطوفا عليه لقوله وامافي المنفصلة انما يستفاد من العطف على قوله في المتصلة الموجبة
والمنفصلة في الموجبة اذا افادني شيدى ٦ امافي المتصلة فكقولنا ليس البتة اذا كانت الشمس
واما النقض اى نحتاج اليها هكذا امافي المنفصلة فكقولنا ليس البتة اما ان يكون اذا كانت الشمس طالعة واما ان يكون
فيكون قيد الهما ٧ مثال المتصلة كقولنا قد يكون اذا كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا
طالعة فالليل موجود واما في المنفصلة فكقولنا قد يكون اما ان يكون الشمس طالعة واما ان يكون الليل موجودا شرح شمسى
النهار موجودا شرح شمسى قد يكون اما ان يكون الشمس طالعة واما ان يكون الليل موجودا كقولنا قد لا يكون اذا كان الشئ حيوانا
وشال المنفصلة قد يكون اما ان يكون السالبة متصلة او منفصلة وسورهما قد لا يكون اما ان يكون العدد زوجا او منقسما بمتساويين
٨ اى سواء كانت السالبة متصلة او منفصلة الجزئية وقد لا يكون في معرض البيان يفيد الحصر فيلزم من هذا سور السالبة
كان حاما هذا اى المتصلة والمنفصلة وههنا بحث وهو ان السكوت في معرض البيان يفيد الحصر فيلزم من هذا سور السالبة
هذا اى المنفصلة وههنا بحث وهو ان يكون لا غير وهو باطل لان سور الجزئية فيها قد يكون سور الايجاب الكلى
الجزئية في الشرطيات فلا يكون كليس كلما وليس مهما وليس متى في المتصلة وليس اذا ما وليس
بادخال حرف السلب عليه كليس كلما وليس مهما وليس متى في الايجاب الكلى فاذا قلنا ليس كلما
ابدا في المنفصلة لانا اذا قلنا كلما كان كذا كان مفهوم الايجاب الكلى لا محالة واذا ارتفع الايجاب الكلى تحقق
يكون كذا معناه رفع الايجاب الكلى لا محالة واذا ارتفع الايجاب الكلى فقوله ان جزئي
السلب الجزئي على ما سبق في بحث الحمليات وفي قوله تعيين بعض الأزمان والأحوال
اليوم فاكرمتك فيه تعيين بعض الأزمان والأحوال
المفهوم من اليوم المعهود باللام العهدى كالمشار
بها الى تعيين بعض الأزمان والأحوال
تعديل الميزان ص ١٢٤

٣ مع المتصلة
نحو كلما كانت الشمس طالعة
فالنهار موجود فانها اما ان يكون
الشمس طالعة واما ان لا يكون النهار موجوداً ٣
وعكسه نحو ان كان دائماً اما ان يكون الشمس طالعة
واما ان لا يكون النهار موجوداً ٣ فكلما كانت الشمس طالعة
فالنهار موجود معه ٣ اما الحملية مع المتصلة نحو ان كان طلوع
الشمس علة لوجود النهار فكلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وعكسه نحو
كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فوجود النهار علة لطلوع الشمس واما الحملية
مع المنفصلة نحو ان كان هذا عدداً فهو اما زوج او فرد وعكسه نحو كلما كان هذا اما زوجاً او
فرداً كان عدداً ٣ واما المتصلة ٣ ٢. لان انتفاء اللازم وهو قوله النهار موجود مستلزم لانتفاء
الملزوم وهو قوله الشمس لان اللازم هنا لازم مساو للملزوم ■
٥. فالمتصلة الثانية هي الجزاء عن المتصلة الاولى وح فالمتصلة الاولى بمجموع المقدم والتالي هو
المقدم في هذه القضية والمتصلة الثانية ايضاً بمجموع المقدم والتالي هو التالي في هذه القضية
وهما كلام تام وان كان كل واحد منهما كلام تام قبل دخول الاداة عليه ابن آدم

ص ١٢٥

الاول
ان يكون المقدم حملية
والتالي متصلة كقولنا ان كانت
الشمس علة لوجود النهار فكلما كانت
الشمس طالعة فالنهار موجود والثاني عكسه
كقولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فوجود
النهار علة لطلوع الشمس والثالث ان يكون المقدم حملية والتالي
منفصلة كقولنا ان كان هذا عددا فهو اما ان يكون زوجا او فردا والرابع بعكسه
كقولنا ان كان هذا اما زوجا او فردا كان عددا والخامس ان يكون المقدم متصلة والتالي
منفصلة كقولنا ان كان كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فدائما اما ان يكون الشمس طالعة
واما ان لا يكون النهار موجودا والسادس عكسه كقولنا ان كان دائما اما ان يكون الشمس طالعة واما ان
لا يكون النهار موجودا فكلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وينبغي ان تذكر امثلة المنفصلات وهي تسعة
الاول منها هو المركب من الحمليتين كقولنا دائما اما ان يكون العدد زوجا او فردا والثاني منها هو المركب من المتصلتين
كقولنا دائما اما ان يكون ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود واما ان يكون ان كانت الشمس طالعة فلم يكن
النهار موجودا والثالث هو المركب من المنفصلتين كقولنا دائما اما ان يكون العدد زوجا او فردا فدائما اما
ان يكون العدد لا زوجا او لا فردا والرابع منها هو المركب من حملية ومتصلة كقولنا دائما اما ان يكون الشمس علة
لوجود النهار واما ان يكون كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود والخامس عكسه كقولنا كلما كانت
الشمس طالعة فالنهار موجود فطلوع الشمس علة لوجود النهار والسادس منها هو المركب من حملية ومنفصلة
كقولنا اما ان يكون هذا ليس عددا واما ان يكون العدد
زوجا او فردا فاما ان يكون ليس عددا والثامن من متصلة ومنفصلة كقولنا اما ان يكون ان كانت
الشمس طالعة فالنهار موجود فاما ان لا يكون الشمس طالعة واما ان يكون النهار
موجودا والتاسع عكسه كقولنا اما ان لا يكون الشمس طالعة واما ان يكون
النهار موجودا فاما ان يكون ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
تعديل الميزان ان لم صور المتصلة في المتصلة وفي
المنفصلة لفظ اما او او ه

صح ١٢٥

اداة الاتصال والانفصال عن التمام .

طرفيها وهما الشمس طالعة والنهار موجود قضيتان حمليتان .

قوله : (او متصلتان) كقولنا كلما ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فكلما لم يكن النهار موجوداً لم تكن الشمس طالعة فان طرفيها وهما قولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وقولنا كلما لم يكن النهار موجوداً لم تكن الشمس طالعة قضيتان متصلتان .

قوله : (أومنفصلتان) كقولنا: كلماكان دائماً اما ان يكون العدد زوجاً أو فرداً فدائماً أما ان يكون العدد منقسماً بمتساويين أو غير منقسم بهما .

قوله : (أومختلفتان) بأن يكون أحد الطرفين حملية والاخر متصلة (١) أو أحدهما حملية والاخر منفصلة (٢) أو أحدهما متصلة والاخر منفصلة(٣) فالاقسام ستة (٤) وعليك باستخراج ماتركناه من الامثلة (٥) .

قوله : (عن التمام) أي عن ان يصح السكوت عليهما ويحتملا الصدق والكذب مثلا قولنا: الشمس طالعة مركب تام خبري يحتمل الصدق والكذب ولانعني بالقضية الا هذا فاذا ادخلت عليه اداة الاتصال مثلا وقلت ان كانت

---

(١) نحو اذا كان طلوع الشمس مستلزماً لوجود النهار فكلما كانت الشمس طالعة كان النهار موجوداً .

(٢) نحو اذاكان الانسان مستلزماً للنطق فأما أن يكون الانسان ناطقاً أو ليس بناطق.

(٣) نحو ان كان كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فدائماً أما أن يكون الشمس طالعة أو لايكون وجود النهار .

(٤) أى أقسام الشرطية ستة ثلاثة متفقتان وثلاثة مختلفتان كما صرح بها المحشي ولتصريحه بها قبل ذلك قال فالاقسام بلفظ الفاء التفريعية فتنبه .

(٥) وقد ذكرناها .

(فصل) التناقض اختلاف القضيتين بحيث يلزم لذاته من صدق كل منهما كذب الاخـر وبالعكس ولابد من الاختلاف فى الكـم والكيف والجهة

الشمس طالعة لم يصح حينئذ ان تسكت عليه(١) ولم يحتمل الصدق والكذب بل احتجت الى أن تضم اليه قولك مثلا فالنهار موجود .

التناقض

قوله: (اختلاف القضيتين) قيد بالقضيتين أما لان التناقض لايكـون بين المفردات على ماقيل (٢) وأما لان الكلام في تناقض القضايا (٣).

(١) لانك بادخالك عليه أداة الاتصال أوجدت نسبة جديدة وارتباطاً جديداً بين قولك الشمس طالعة وجملة اخرى ، والنسبة لاتتم الابطرفيها فلذا لم يصح السكوت عليها ولم يحتمل الصدق والكذب بل احتجت الى ... لكونك بعد فى طى البيان ولم يتم كلامك .

(٢) اشارة الى ضعف متمسك هـذا القول فان الدليل على ذلك ان المفردات اذا كان بينها تناقض كالانسان واللاانسان فأمـا أن يعتبر ويقدر معها الحكم « بأن نقدر فى الانسان الانسان موجود وفى اللاانسان الانسان ليس بموجود » أم لا فان قدر الحكم فلا تكون مفردة لانها مع الحكم تكون جملة والا فلايتحقق السلب والايجاب « لان السلب والايجاب من أحكام النسبة والمفرد لانسبة فيـه » مع ان السلب والايجاب معتبران فى مفهوم التناقض .

ورد ذلك بأن اعتبار السلب والايجاب فى مفهوم التناقض فى حيز المنع ضرورة ان السلب والايجاب انما يعتبران فى تناقض القضيتين فقط لامطلقاً .

هذا والتحقيق ان النزاع لفظى فان من يقول انه لايجرى فى المفردات يريد بـه التناقض المعتبر فيـه السلب والايجاب ومن يقول بجريانه فيها لايريد بـه الا التناقض المطلق ـ محمد على ـ بتغيير توضيحى .

(٣) فلايريد المصنف بذلك ان التناقض لايجرى فى المفردات .

م — بلا فرق
المصنف من تعريف
النقضية واقسامها حتى في امكانها
الناقضة في الايصال وابتدا بالتناقض لان
بعض البيانات في العكوس يتوقف عليه والتناقض
اختلاف يشتمل التناقض وغيره من المنافاة بين المفردات
كما بين الانسان والفرس والتضاد كما بين السواد والبياض
ولما قيد بكونه بين القضيتين خرجت المنافات وبعض اقسام التقابل
اعلم ان الشيخ وغيره نفس التناقض باختلاف القضيتين بالايجاب والسلب على جهة تقتضى
لذاته ان يكون احدهما صادقة والاخرى كاذبة فالاختلاف بالايجاب والسلب داخل في مفهومه وعلى
هذا فقد تسامح المصنف حيث اسقطه عن التعريف وجعله من جملة الشرائط شرح تلميذ
م هذا في الكل من المحصورات والمخصوصات موجبات او لا جرى ه هذا في الموجبات خاصة ولكن يريد المحصورات
والمخصوصات جهتين ه ولا يبعد ان يراد بالاختلاف في الجهة عدم الاتحاد فيها سواء كانتا مختلفتين في الجهة او لم تكن
موجهتين ليشتمل الحمليات غير الموجهة والشرطيات ايضا وان يراد بالاختلاف في الكم عدم الاتحاد فيه سواء اختلفتا
فيه او لم تكونا محصورتين ليشتمل المشخصيات والطبيعيات كما ان المراد بالوحدة الثمانية عدم الاختلاف فيها مير ابو الفتح
ثم في لا يكون انشاء لانتفاء الاول ولا خبرا لانتفاء الثاني فلا ان الانشاء هو الذي يصح السكوت عليه ولكن لا يحتمل
الصدق والكذب معا والخبر مثله في صحة السكوت عليه وغيره في احتمال الصدق والكذب معا فيه دونه عبد الرحيم
٤ هذا في مادة المتصلة واما في مادة المنفصلة ان قلت اما ان يكون العدد زوجا لم يصح ان تتمسك عليه
حين ادخلت اداة الانفصال عليه اعني اما ان يكون ولم يحتمل الصدق والكذب بالحيثية الا ان تضم
اليه فردا واما ان يكون فردا ابن ادم ٥ فمطلق الاختلاف جنس بعيد للتناقض لا ان الجواب
عن الماهية التي هي التناقض وعن ما حيث ذكرها غير الجواب عنها وعن البعض الاخر
هذا لانه اذا سئل عن التناقض وعن النسبة بين عدول محصلة
وتحصيل الذي كان الجواب باختلاف القضيتين واذا سئل
عن التناقض وعن النسبة بين القضية
والمعدولة كان بالاختلاف في لا باختلاف في
القضيتين يوسف الامام

٥ وانما لان
الاختلاف جنسا .
والقضيتان فضلا لان التناقض
قد يكون بين القضيتين وقد يكون بين المفردين
كالسماء والارض وقد يكون بين قضية زيد قائم
وبين مفرد كزيد فبالقضيتين يخرج غيرهما ابن آدم
٦ والتحقيق انه ان فسر نقيضان بالتمانعين لذاتيهما لا يكون للتصو
نقيض اذ لا تمانع بين التصورات بدون اعتبار النسبة ولو فسر نقيضان بالتنافيين
لذاتيهما كان له نقيض ومن هنا قيل نقيض كل شيء رفعه اي سواء كان رفعه في نفسه او رفعه
عن شيء والاشهر هو الاول ، بيانه • كالاذعان واللااذعان في الخارج يشتهي ٥ـ اي المجرد ملاحظة
نفس مفهوميهما بدون ملاحظة الخارج كالانسان واللاانسان يشتهي ،، كما في التصديقات يشتهي
كما في التصورات يشتهي ٧ قوله ولما لان الكلام في تناقض القضايا اشارة الى دفع الاعتراض وهو ان التناقض
فيجري في المفردات التي هي اطراف القضايا كما سبق في مباحث النسبة الاربع من نقيضي المتساويين
وغيرهما كما سيأتي في عكس النقيض فلا تخصيصه بالقضايا فاجاب بان الكلام ههنا في تناقض القضايا
و اما تناقض المفردات الواقعة في اطراف القضايا فيعرف بالمقايسة فلا حاجة الى اندراجه في تعريف التناقض
فيكون التقييد بالقضيتين لادراج التناقض الواقع بين المفردات واما على عدم الاندراج فتناقض المفردات في تعريف
التناقض فيكون التقييد بالقضيتين لبيان الواقع تعديل الميزان ان قوله قيد القضيتين اه اشارة الى ه
جوابه ما يقال لم لم يذكر المصنف في تعريف التناقض ما يعم المفرد والقضية مع ان التناقض يجري في
المفردات كما في القضايا وهذا الجواب مشتمل على جوابين الاول قوله اما لان اه والثاني واما
لان الكلام اه ابن ادم
لاص ١٣٦

٨ اي بحالة هي سمية

الاتفاق في الوحدات الآتية

تبجويني ٩ من اضافة العام الى الخاص

تبجويني حاصله ان اضافة الذات الى الضمير

الراجع الى الاختلاف فمن اضافة البيانية للبيانيين

ومن ما قصد بالمضاف اليه بيان المضاف ولايراد بالمضاف في غير

المضاف اليه مع اشتراكهما عمومية الاول مطلق وخصوصية الثاني كذلك

بخلاف ما هو للتعويض فانه اشترط ان بين الاول والثاني عموماً وجهياً كما هو المعلوم

في محله مع اشتراطه بيان الاول بالثاني مع قطع النظر عن ان لايراد بالاول غير الثاني والاضافة

اللغوية اعم مطلقاً منها لا يتوهم ان لفظ الذات عبارة عن المركب من الجزء المادي والصوري

فيكون الاختلاف مادة وصورة بمعونة ان الذات نفس الاختلاف لان المراد من الذات ما هو اعم من المادة

والصورة فيلزم المحذور ولذلك زاد صاحب الشمسية قيد وصورته تشير ٢ لذاته شيئي هـ فلا يقتضي

ان يكون للاختلاف مادة وصورة على وهم بلا مادة يكون الاختلاف صورة لها وهي القضيتان عبد الحكيم ٩ احترازٌ عن

نحو زيد انسان وزيد ليس بناطق فان الاقتضاء بواسطة تساوي المحمولين تبجويني ١٠ بخلاف قولنا بعض الحيوان

انسان ولا شيء من الحيوان بانسان فان اختلافهما يقتضي لذاته وصورته ان يكون احدهما صادقة والاخرى كاذبة

حتى ان الاختلاف بين كل كلية وجزئية بالايجاب والسلب يقتضي ذلك شرح تلميذ ١٠ اي مطلقاً سواء كانتا صادقتين

او كانت احديهما صادقة والاخرى كاذبة اما اذا كانتا صادقتين فبقوله من صدق كل كذب بالاخرى واما

اذا كانت احديهما صادقة والاخرى كاذبة فبقوله لذاته تبجويني ١١ في كل مادة يكون الموضوع

اعم من المحمول ابن آدم ١ التحقق التناقض مطلقاً او مجازاً على ما عليه المحشي صـ ١٢٧

والتحقق خصوص التناقض الحقيقي على ما يقول التبيل الآتي جوري

٢ نحو كل انسان حجر وبعض الانسان حجر ونحو كل حيوان انسان

وبعض الانسان حيوان فيكذبان ويصدقان ابن آدم

٣ نحو لاشيء من الانسان بحيوان وبعض الانسان

ليس بحيوان فيكذبان ونحو لاشيء

من الفرس بانسان وبعض الفرس

ليس بانسان فيصدقان

شرح تلميذ

قوله : (بحيث يلزم لذاته من صدق كل كذب الاخرى) خرج بهذا القيد الاختلاف الواقع بين الموجبة والسالبة الجزئيتين فانهما قد تصدقان معاً نحو بعض الحيوان انسان وبعضه ليس بانسان فلم يتحقق التناقض بين الجزئيتين .

قوله : (وبالعكس) أي وكذلك يلزم من كذب كل من القضيتين صدق الاخرى وخرج بهذا القيد الاختلاف الواقع بين الموجبة والسالبة الكليتين فانهما قد يكذبان معاً نحو : لاشيء من الحيوان بانسان وكل حيوان انسان[1] فلايتحقق التناقض بين الكليتين أيضاً .

فقد علم [2] ان القضيتين لو كانتا محصورتين يجب اختلافهما في الكم كما سيصرح به المصنف .

قوله : (ولابد من الاختلاف) أي يشترط في التناقض أن يكون أحدى القضيتين موجبة والاخرى سالبة ضرورة ان الموجبتين وكذا السالبتين قد يجتمعان في الصدق والكذب [3] ، ثم ان كانت القضيتان محصورتين يجب اختلافهما في الكم أيضاً كما مرّ .

ثم إن كانتا موجهتين يجب اختلافهما في الجهة أيضاً فان الضروريتين قد

---

(١) فكلتاهما كاذبتان .

(٢) أي بعد ماعلم ان تعريف التناقض لاينطبق على المتفقتين فى الكم لصدقهما معاً فى الجزئيتين وكذبهما معاً فى الكليتين فقد علم ان القضيتين لوكانتا محصورتين يجب اختلافهما فى الكم .

(٣) فالموجبتان نحوكل انسان حيوان وبعض الانسان حيوان والسالبتان نحو لا شيء من الانسان بحجر وبعض الانسان ليس بحجر هذا فى الصدق وأما فى الكذب فكقولنا كل انسان حجر وبعض الانسان حجر وقولنا لاشيء من الانسان بحيوان وبعض الانسان ليس بحيوان .

والاتحاد فيما عداها والنقيض للضرورية الممكنة العامة وللدائمة المطلقة العامة وللمشروطة العامة ...

تكذبان معاً كقولنا: كل انسان كاتب بالضرورة ولا شيء من الانسان بكاتب بالضرورة(١) والممكنتين قد تصدقان معاً كقولنا : كل انسان كاتب بالامكان العام ولا شيء من الانسان بكاتب بالامكان العام(٢).

قوله : (والاتحاد فيما عداها) أي ويشترط في التناقض اتحاد القضيتين فيما عدا الأمور الثلثة المذكورة أعني الكم والكيف والجهة وقد ضبطوا هذا الاتحاد في ضمن الاتحاد في امور ثمانية قال قائلهم في الشعر الفارسي :

در تناقض هشت وحدت شرط دان ... وحدت موضوع ومحمول ومكان
وحدت شرط و اضافه جزء وكل ... قوه و فعل است در آخر زمان(٣)

---

(١) والمراد هو الكتابة بالفعل وأما كذبهما فلان الكاتب من الانسان بعض منه فلا كله كاتب ولا كله غير كاتب .

(٢) أما صدق الاولى فلان الطرف المقابل للقضية وهو عدم الكتابة للانسان غير ضروري فيكون الاصل ممكناً عاماً وأما الثانية فكذلك لان الطرف المقابل لها وهو ثبوت الكتابة له غير ضروري فأصلها وهو لاشيء من ... يكون ممكنة عامة .

(٣) اذ لو كانتا مختلفتين في الموضوع لما تناقضا مثل قولنا العلم نافع والجهل ليس بنافع وكذا لو اختلفتا في المحمول لعدم التناقض بين قولنا العلم نافع والعلم ليس بضار وكذا الزمان فلاتناقض بين قولنا (الشمس مشرقة في النهار) وقولنا (الشمس ليست بمشرقة في الليل) .

وكذا المكان فلاتناقض بين قولنا (الصلاة صحيحة في المسجد) و (الصلاة ليست بصحيحة في الدار الغصبية) .

وكذا في القوة والفعل بمعنى انه اذا كانت نسبة احدى القضيتين فعلية والاخرى بالقوة لاتناقض بينهما فلاتناقض بين قولنا (زيد كاتب بالقوة) و (زيد ليس بكاتب بالفعل).

(١) وقال بعض
المحققين والنقيض
للضرورية هو الممكنة العامة المخالفة
لها في الكيف وبالعكس ولا يخفى على هذا ان قيد
المخالفة في الكيف مستغنى عنه ولذا لم يتعرض له المصنف
في تعريف التناقض ولعل قائل هذا القيد انما تصدى له لدفع توهم
ان الممكنة العامة اعم الموجهات فكيف يكون متباينا للضرورية وحاصل الدفع
ان الاعم هو الممكنة الموافقة للضرورية في الكيف والنقيض هو الممكنة العامة
المخالفة لها في الكيف فلا منافاة بينهما وكذا الكلام في ان نقيض الدائمة هو المطلقة العامة الاعم من الدائمة
٢ فنقيض الانسان اللاانسان ونقيض (اللاانسان مع) اللالاانسان وتسمية الانسان نقيضا له مجاز لانه مساو
لنقيضه الحقيقي كما بحثه عبد الحكيم في حواشي حواشي الخيالية او التقدير نقيض كل شيء موجب رفعه ونقيض كل شيء
سالب ايجابه ويؤيده ان التناقض من الطرفين فتسمية اللالاانسان نقيضا للاانسان مجاز كذلك او النقيض
نقيض كل شيء رفعه حقيقة كاللالاانسان او حكما كالانسان ويؤيده ما ذكره السيد فالاولى ان يقال رافع كل
شيء نقيضه ترجمى ٤ سواء كانت مشروطة بشرط الوصف او في وقت الوصف فقوله الحينية الممكنة اى
الممكنة بشرط الوصف او في وقت الوصف الاولى للاولى والثانية للثانية پنجوینی هذه الحاشية في ص١٢٨
٣ سواء عن نفسه كما في تناقض المفردات كالانسان واللاانسان على مال بعض بوجود التناقض في التصورات
او عن شيء آخر كالموضوع كما في تناقض القضايا نحو زيد انسان وزيد ليس بانسان فمصداق هذه القاعدة
فالتناقض الحقيقي لا يتحقق الا في المفردات والقضايا المخصوصة واما في المحصورات مطلقة او
موجهة فمجازي ليس الا كما هو البين پشدری ٨ مثلا دائما لا شيء من الانسان بحجر
نقيضه الصريح ليس دائما لا شيء من الانسان بحجر ويلزمه بعض الانسان حجر بالفعل تأمل
ابن آدم ١ لعل وجهه ان قوله نقيضه الصريح مخالف لما يأتي من انه
ليس لنقيض الدائمة المطلقة مفهوم معتبر الخ لكن يوجه
بانه مسلم ليس له مفهوم مفهوم معتبر ولا نسلم
انه ليس للمفهوم مفهوم غير معتبر فهو منه
پنجوینی ص١٢٩

٩ فنقيض انسان حيوان
قولنا كل انسان بعض الأحيان
بالضرورة قولنا بالامكان العام ونقيض الانسان
ليس بحيوان بالامكان دائما قولنا بعض الانسان بسلب الضرورة
ليس انسان حيوان دائما ١ لان الامكان
قولنا كل انسان بالفعل شرح تلميذ
ليس بحيوان بالفعل للحكم ولا خفاء في ان اثبات الضرورة في جانب المخالف
عن الجانب المخالف للحكم متنافيتان قضيتان جزئيتان شرح شمسي
وسلبها في ذلك الجانب نقيضه رفع دوام السلب ويلزمه الملاقي للايجاب وهو المطلقة العامة
فان دوام السلب نقيضه رفع دائم السلب عن الموضوع لكان اما دائم الايجاب كالتحرك للفلك
الموجبة لانه اذا المحمول كتحرك الاصابع للكاتب دون البعض واما ما كان تحقق الملاقي الايجاب
اوثابتا في بعض الاوقات كتحرك الدائمة الموجبة بياقضه رفع دوام الايجاب واذا ارتفع دوام الايجاب
في الجملة وكذلك دوام الايجاب في بعض الاوقات دون بعض كالمتحرك للانسان
فاما ان يدوم السلب كالحجرية للانسان او يتحقق السلب في بعض الاوقات شرح شمسي
وعلى كلا التقديرين فالملاقي السلب لازم في الجملة جزما شرح شمسي

ص ١٢٩

قوله : (والنقيض للضرورية الى آخره) اعلم : ان نقيض كل شيء رفعه(١) فنقيض القضية(٢) التي حكم فيها بضرورة الايجاب أو السلب هو قضية حكم فيها بسلب تلك الضرورة و سلب كل ضرورة هو عين(٣) امكان الطرف المقابل(٤) فنقيض ضرورة الايجاب هو امكان السلب ونقيض ضرورة السلب هو امكان الايجاب ونقيض الدوام هو سلب الدوام .

وقد عرفت انه يلزمه فعلية الطرف المقابل فرفع دوام الايجاب يلزمه فعلية السلب ورفع دوام السلب يلزمه فعلية(٥) الايجاب فالممكنة العامة نقيض صريح للضرورية المطلقة والمطلقة العامة لازم لنقيض الدائمة المطلقة و لما لم يكن

وكذا الكل والجزء فلا تناقض بين قولنا الدار مظلمة والمراد غرفة منها والدار ليست بمظلمة والمراد كلها .

وكذا الاختلاف في الشرط فلا تناقض بين قولنا الانسان معذب بشرط المعصية والانسان ليس بمعذب بشرط الطاعة .

وكذا اذا اختلفنا في الاضافة فلا تناقض بين قولنا الذئب قوى بالاضافة الى الثعلب وليس بقوى بالاضافة الى الاسد .

(١) فكل قضية دلت على رفع مضمون قضية اخرى فهي نقيضها .

(٢) هذا دليل لكون نقيض الضرورية ممكنة عامة وحاصله انه اذا كانت قضية ضرورية نحو كل انسان حيوان بالضرورة فنقيض هذه القضية هي الممكنة العامة (بعض الانسان ليس بحيوان بالامكان العام) لان نقيض كل شيء رفعه والممكنة العامة ترفع الضرورة عن مقابلها ومقابلها هو قضية الاصل «كل انسان حيوان بالضرورة» فان الاصل موجبة وهذه سالبة وكذا العكس أي اذا كان الاصل سالبة فنقيضها الموجبة الممكنة .

(٣) لا انه لازم له كما في اللادوام .

(٤) كما ان امكان شيء هو عين سلب ضرورة الطرف المقابل .

(٥) لان فعلية الايجاب وقوعه في وقت فتنقض دوام السلب وفعلية السلب عدم الوقوع في وقت فتنقض دوام الايجاب .

الحينية الممكنة واللعرفية العامة الحينية المطلقة

لنقيضها(١) الصريح وهو اللادوام مفهوم محصل معتبر من بين القضايا المتعارفة

قالوا نقيض الدائمة هو المطلقة العامة

ثم اعلم: ان نسبة الحينية الممكنة الى المشروطة العامة كنسبة(٢) الممكنة العامة الى الضرورية فان الحينية الممكنة هي التي حكم فيها بسلب الضرورة الوصفية أي الضرورة مادام الوصف عن الجانب المخالف فتكون نقيضاً صريحاً لما حكم فيها بضرورة الجانب الموافق بحسب الوصف(٣) فقولنا: بالضرورة كل كاتب(٤) متحرك الاصابع مادام كاتباً نقيضه ليس بعض الكاتب بمتحرك الاصابع حين هو كاتب بالامكان ونسبة الحينية المطلقة وهي قضية حكم فيها بفعلية النسبة حين اتصاف ذات الموضوع بالوصف العنواني الى العرفية العامة كنسبة(٥) المطلقة العامة الى الدائمة.

وذلك لان الحكم في العرفية العامة بدوام النسبة مادام ذات الموضوع متصفاً بالوصف العنواني فنقيضها الصريح هو سلب ذلك الدوام ويلزمه وقوع الطرف

(١) الضمير يعود الى الدائمة المطلقة يعنى لما لم يكن لنقيضها الصريح «نقيضها الصريح هو اللادوام» اسم وعنوان بين القضايا أى لم يكن عندهم قضية باسم قضية اللادوام كما كان لنقيض الضرورية اسم وعنوان وهو الممكنة العامة اضطروا الى أن يقنعوا بلازمه وهو المطلقة العامة.

(٢) أى كما ان الممكنة العامة نقيض صريح للضرورية كذلك الحينية الممكنة نقيض صريح للمشروطة العامة.

(٣) وهو المشروطة العامة.

(٤) مثال للمشروطة العامة.

(٥) أى فى انها ليست نقيض العرفية العامة حقيقة بل هى لازم لنقيضها الصريح.

ا نحو بعض الكاتب ليس بمتحرك الاصابع حين هو كاتب دائما م

٢ نحو كل كاتب متحرك الاصابع ما دام كاتبا م

٣ لم يتعرض المصنف في مباحث الموجهات الى حينية ممكنة وحينية مطلقة مع انهما ذكرتا في باب التناقض تنزيها على انهما ليستا من القضايا المشهورة بخلاف باقي البسائط پنجوینی

٤ نحو ليس بعض الكاتب بمتحرك الاصابع حين هو كاتب بالفعل م م

ا اى يكون النسبة التامة متحققة في زمان من الازمنة ه حه في ان كل واحد منهما نقيض صريح ه

ا فان الضرورة ما دام الوصف هي المذكورة في المتن حسابقا لا المشروطة بشرط الوصف ولاجل الوصف پنجوینی

٢ فعلى هذه النسخة يكون الضمير في قوله فتكون اه راجعا الى الحينية اه وعلى نسخة لفظ المخالف بدل الموافق يكون الضمير راجعا الى المشروطة العامة الا انه يلزم على هذه النسخة الاخيرة تقدير لفظ السلب على ضرورة الجانب اه پنجوینی

٣ اى للمشروطة الدائمة وعلى نسخة المخالف الى الحينية الممكنة فما لهما واحد اذ الجانب المخالف لها موافق لها وبالعكس تأمل قرنلى

سه نحو كل انسان ضاحك بالفعل پنجوینی

٤ في انهما ليستا بنقيضتين صريحتين ه كتبنا دائما كل كاتب متحرك الاصابع ما دام كاتبا فنقيضه الصريح ليس كل كاتب متحرك الاصابع بالدوام ما دام كاتبا ويلزم من هذا النقيض بعض الكاتب ليس بمتحرك الاصابع حين هو كاتب بالفعل لان رفع الكل الايجاب يلزمه السلب الجزئي ابن ادم

صح ١٢١

ثم اعلم ان
الامكان منقسم الى ستة
اقسام لانه ان سلبت الضرورة
بمعنى الوجوب الذاتي عن الجانب المخالف
فالامكان ذاتي نحو كل انسان كاتب بالامكان الذاتي
يعني ان سلب الكتابة عنه ليس بضروري بمعنى الوجوب الذاتي
وان سلب مطلق الضرورة عنه فالامكان وقوعي نحو انسان كاتب بالامكان
الوقوعي يعني ان سلب الكتابة عنه ليس بمطلق الضرورة وان سلبت الضرورة
الذاتية عنه فالامكان عامي نحو انسان كاتب بالامكان العامي يعني ان سلب عنه ليس بالضرورة
الناشئة عن الذات بل يمكن ان يكون ثبوتها في طرف الموافق ضروريا او لا وان سلبت الضرورة الوصفية عنه
فالامكان حيني نحو كل انسان كاتب بالامكان الحيني يعني ان سلب الكتابة عنه ليس بضروري بشرط الوصف
او في وقت الوصف كما هو شأن المشروطة العامة وان سلبت الضرورة الوقتية المعينة فالامكان وقتي
نحو كل انسان كاتب بالامكان الوقتي يعني ان سلب الكتابة عنه ليس بضروري في وقت معين وان سلبت الضرورة في وقت
ما فالامكان دوامي نحو كل انسان كاتب بالامكان الدوامي يعني ان سلب الكتابة عنه ليس بضروري في وقت ما وا[illegible]
السالبة في الكل مادة ايضا ويجري في الكل المنتشرة (ص ٢) اشارة الى ما يرد عليه من الاحتياج الى بيان نقيض الوقتية
وتسميان بالممكنة الحينية وبالممكنة [illegible] العكوس فان المصنف صرح بان الوقتية والمنتشرة تنعكسان مطلقة عامة فلا بد
والمنتشرة المطلقتين في مباحث [illegible] فان المصنف تعرض لبيانهما احالة الى ما سبق من بيان نقيضي الامكان
من ذكر نقيضهما حتى يتم دليل الخلف الجواب ان الضرورية الذاتية الامكان الذاتي والضرورة الوصفية الامكان في وقت
والمشروطة العامة فاذا كان نقيض الممكنة يكون نقيض الضرورة الوقتية والمنتشرة الامكان
الوصف اعم [illegible] الممكنة [illegible] نقيضهما الوقتيتين المطلقتين الممكنة
معين والامكان في وقت ما فيكون نقيضهما الوقتيتين
الوقتية والممكنة المنتشرة

ص (١٢١)

المقابل[١] في اوقات الوصف العنواني وهذا (فهذا) معنى الحينية المطلقة المخالفة للقضية العرفية في الكيف فنقيض قولنا : بالدوام كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً[٢] قولنا : ليس بعض الكاتب بمتحرك الاصابع حين هو كاتب بالفعل.[٣]

والمصنف لم يتعرض لبيان نقيضي الوقتية والمنتشرة المطلقتين من البسايط اذ لايتعلق بذلك غرض فيما سيأتي من مباحث العكوس والاقيسة بخلاف باقي البسايط فتأمل[٤].

(١) فان كان الاصل موجبة فوقوع المقابل هو وقوع السلب وان كان سالبة فوقوع المقابل هو وقوع الايجاب فلفظ الوقوع يلائم الايجاب والسلب كليهما .

(٢) هذه هى العرفية العامة .

(٣) هذه هى الحينية المطلقة .

(٤) قيل فى وجهه انه اشارة الى انه كان ينبغى للمصنف أن يذكر نقيضهما كما ذكر عينهما وقيل فى وجهه امور اخر لاطائل تحته ولاينبغى للطالب اضاعة عمره فيما تركه المؤلف لغرض صحيح ولوكان لازم الذكر لصرح به ومع ذلك فدونك هذا الجدول المتكفل لنقيض جميع القضايا الثمانية:—

الضرورية المطلقة	المشروطة العامة	الوقتية المطلقة	المنتشرة المطلقة	الدائمة المطلقة	العرفية العامة	المطلقة العامة	الممكنة العامة
الممكنة العامة	الحينية الممكنة	الممكنة الوقتية	الممكنة المنتشرة	المطلقة العامة	الحينية المطلقة	الدائمة المطلقة	الضرورية المطلقة

صل المراد
بالمفهوم قضية معقولة
مشتملة على الترديد سواء كانت
منفصلة او حملية مرددة المحمول والاول
مردد الجزئين وهو احد الامر المصادق بهذا تارة
وباخرى اخرى وقوله بين نقيضي الجزئين اشارة الى بيان جزئي
ذلك المفهوم المراد فيه اى تردد بين نقيضي جزئي المركبة
ط لما كان المتبادر من نقيض جزئيها ان يوقع الترديد بين نفس النقيضين الذين هما
ولما كان ذلك كذلك في النقيضين لا لنقيضيهما بالنسبة الى موضوع قال وذلك الترديد في نقيض
قضيتان واقع لمحمولى النقيضين من حيث المجموع دون الجزئية هو كل فرد فرد من موضوع
المركبة الجزئية لاجميع افراده فان قلت فلم اطلق النقيضين على المحمولين قلت تنبيها على
تلك المركبة بايجابه في احدى النقيضين وسلبه في الآخر السالبة ينفى ويثبت لكل الافراد والمردد مع
ان المحمول بايجابه في القضية تامل (فتدبر) اشارة الى ان اطلاق القضية على المحمولين مجازى من
ايجابه وسلبه في قوه ما يؤول اليه تنبيه م كما في نقيض حاملها المراد الخ ط اشارة الى التوطئة
توصيف الشيء باسم الجزئية ه اى امل عبارة المتن المشار اليه كذلك الاول هو المتبادر من نقيض
كما في نقيض المركبة الجزئية في المتن الآتي كذلك الثاني بين نفس النقيضين الخ ط هـ في الجزئية مع
لذكر لفظ ولكن في الترديد وتقضية حتى يكون ان قلت الخ تنبيه ٥ اى من القضيتين قوله
جزئيها ان يرتفع او بتقضية المحمول هو وما عطف عليه خبر ان + من كل الافراد مع
انفصالها بنفسيتين ... ببناء المحمول وسلبه بواسطة نفي المحمول عنه في قوة القضية (٢٣١)
السالبة منفصلة الاخرى ... ترتيب النشر اللف تنبيه ص
ايجابه بواسطة ثبوت المحمول ولا يخفى ... منع الخلو يعني لا يجوز ان
المرددة ... تحليل لقوله على سبيل منع ... ولامانعة الجمع لجواز ان
هـ ... المركبة منفصلة حقيقية ... الجزئين فيجتمعان في الصدق
يكون يرتفع كلا الجزئين
فلا تصدق احدهما
عبد اللطيف

ص النادر

بالمفهوم قضية معقولة

مشتملة على الترديد سواء كانت والاشمل

منفصلة او حملية مرددة المحمول المصادقة وبعيدا تارة

مردد الجزئين وهو احد الامرين الجزئين اشارة الى بيان جزئي

وباخي اخرى وقوله بين نقيضي الجزئين وجه الى نقيضي جزئي المركبة

ذلك المفهوم المردد فيه اي ترديدا واقعا بين نفس النقيضين الذين هما

ولما كان ذلك من نقيض جزئيها ان يوقع الترديد بين الجزئية قال وذلك الترديد في نقيض

قضيتان وكان ذلك كذلك في نقيض المركبة الكلية دون الجزئية الى موضوع هو كل فرد فرد من موضوع

المركبة الجزئية واوضح لمحمول النقيضين لا لنفسهما بالنسبة الى موضوع المحمولين قلت نبيها على

تلك المركبة لا بجميع افراده من حيث المجموع فان قلت فلم اطلق النقيضين على المحمولين والمفرد مع

ان المحمول بايجابه في القضية احدى النقيضين ويسلبه في الآخر السالبة يبقى ويثبت لكل الافراد من

ايجابه وسلبه في قوة تامل وتدبر اشارة الى ان اطلاق القضية على المحمولين مجازي من

توصيف الشيء بانهم منه ما يؤول اليه لتبدى مر كما في نقيض المركبة الكلية او حملية مرددة المحمول

كما في نقيض المركبة الجزئية ه اي امل عبارة المتن اعني حاملها المردد الغ ط اشارة الى التوطئة

لذكر لفظ ولكن في الترديد في المتن الآتي لتبدى سه المشار اليه كذلك الاول هو المتبادر من نقيض

جزئيها ان يوقع بين نقيضين او تقضيه حتى يكون ان ... المشار اليه كذلك قلت الثاني بين نفس التضيين الغ ايء من القضيتين قوله

انهما لجنسيا نقيضين الاخرى ... بنباء المحمول هو وما عطف عليه خبر ان + من كل الافراد مع

السالبة منه الاخرى ... ثبوت المحمول له وسلبه بواسطة نفي المحمول عنه في قوة القضية

ايجابه بواسطة ثبوت المحمول ولا يخفى ترتيب النشر اللف لتبدى ص ١٣٢

المرددة المحمول ولا يخفى على سبيل منع الخلو يعني لا يجوز ان

هـ تحليل لقوله على سبيل حقيقية ولا مانعة الجمع لجواز ان

المركبة منفصلة حقيقية ولا مانعة الجمع لجواز ان

يكون برفع كلا الجزئين فيجتمعان في الصدق

فلا تصدق احدهما

عبد اللطيف

وللمركبة المفهوم المردد بين نقيضى الجزئين ولكن فى الجزئية بالنسبة الى كل فرد فرد

قوله : (وللمركبة) قد علمت ان نقيض كل شيء رفعه .

فاعلم : ان رفع المركب انما يكون برفع أحد جزئيه (١) لا على التعيين (٢) على سبيل منع الخلو اذ يجوز (٣) ان يكون يرفع كلا جزئيه فنقيض القضية المركبة نقيض أحد جزئيه على سبيل منع الخلو فنقيض قولنا : كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتباً لادائماً أي لاشيء من الكاتب بمتحرك الاصابع بالفعل قضية (٤) منفصلة مانعة الخلو وهي قولنا : امابعض الكاتب ليس بمتحرك الاصابع بالامكان حين هو كاتب واما بعض الكاتب متحرك الاصابع دائماً .

وأنت بعد اطلاعك على حقايق (٥) المركبات ونقايض البسايط تتمكن من

---

(١) اذ لولم يرفع شيء منهما كان المركب ثابتاً والحال ان نقيض كل شيء رفعه محمد على .

(٢) فان رفع أحدهما المعين يستلزم اجتماع النقيضين فى الكذب وهو محال مثلا قولنا كل انسان حيوان بالفعل لادائماً قضية كاذبة قطعاً فان حيوانية الانسان دائمى وأما نقيضها ان فرضنا رفع الجزء الاول فقط تكون هكذا بعض الانسان ليس بحيوان دائماً وهى أيضاً كاذبة وكذب النقيضين هو ارتفاع النقيضين وهو محال .

(٣) دليل لكون الرفع على سبيل منع الخلو لا على سبيل المنفصلة الحقيقية وحاصله ان المقصود وهو رفع المركب « لان نقيض كل شيء رفعه » وهو يحتمل بكلا الوجهين (رفع أحدهما ورفع كليهما) فلاموجب للتقيد برفع أحدهما فقط كما هو مقتضى المنفصلة الحقيقية .

(٤) قضية خبر لقوله فنقيض قولنا .

(٥) أى نفس المركبات .

استخراج التفاصيل (١) .

قوله : (ولكن في الجزئية بالنسبة الى كل فرد فرد) يعني لايكفي في أخذ نقيض القضية المركبة الجزئية الترديد بين نقيضي جزئيها وهما الكليتان (٢) اذ قد يكذب المركبة الجزئية كقولنا : بعض الحيوان انسان بالفعل لا دائماً (٣) ويكذب كلا نقيضي جزئيها أيضاً وهما قولنا (٤) لاشيء من الحيوان بانسان دائماً وقولنا : كل حيوان انسان دائماً وحينئذ فطريق أخذ نقيض المركبة الجزئية أن توضع (٥) أفراد الموضوع كلها ضرورة ان نقيض الجزئية هي الكلية ، ثم يردد بين نقيضي الجزئين بالنسبة الى كل واحد من تلك الافراد ويقال في المثال المذكور كل حيوان اما انسان دائماً أو ليس بانسان دائماً (٦) وحينئذ فيصدق النقيض وهي قضية حملية مرددة المحمول فقوله : (الى كل فرد فرد) أي من أفراد الموضوع .

---

(١) فان كل جزء من المركبة قضية بسيطة فتأتي بنقيضي الجزئين ثم تأتي بقضية منفصلة مانعة الخلو وتردد فيها بين هذين النقيضين فيحصل نقيض المركبة .

(٢) لوجوب الاختلاف في الكم فيكون نقيض الجزئيتين كليتين .

(٣) وهي كاذبة لان بعض الحيوان انسان دائماً .

(٤) بأن نرددهما على المنفصلة المانعة الخلو بقولنا اما أن لاشيء من الحيوان بانسان دائماً أو كل حيوان انسان دائماً وهذه أيضاً كاذبة فيلزم ارتفاع النقيضين .

(٥) أي أن نجعل الموضوع في قضية النقيض كل أفراد الموضوع الذي في الاصل يعني اذا كان الموضوع في الاصل بعض الحيوان تقول في النقيض كل حيوان ثم تحمل عليه نقيضي الجزئين مردداً .

(٦) فان الاصل بعض الحيوان انسان بالفعل وبعض الحيوان ليس بانسان بالفعل (الاخير معنى لادائماً) فيكون نقيضهما كما ذكره المحشي .

بدل صحيح
لان لايبعد انما
لا النفى والاكما يتبادر فيحث
لا النوع الامثا فى قرنجى . لان النفى فى انما
غير مصرح به كما يقال امتنع زيد عن المجىء لا
عمرو بيجوري . لان نشترط المنفى بلا ان لايكون منفيا قبلها
بغيرها لانك اذا قلت ما زيد الا قائم فقد نفيت عنه كل صفة وقع
فيه التنازع من القعود وابقاء الشىء فى النار والماء والنوم وغير ذلك واذا
لا قاعد فقد كلمت بما فيه نفى مانفى قبل هذا بيجوري . اى وقوع لا بعد المنفى حيث
قال لاتكون الا كليا لاجزئيا ذاتيا لما تحته لاعرضيا فالشخص الخ فهو غير صحيح بيجوري
للتوسع فى بيان عكوس القضايا ثلث طرق الخلف وهو ضم نقيض العكس الى الاصل لينتج المحال والافتراض
وهو فرض ذات الموضوع شيئا معينا وحمل وصفى المحمول والموضوع عليه ليحصل مفهوم العكس وهذا لايجرى
الا فى الموجبات والسوالب المركبة لوجود الموضوع فيهما بخلاف الخلف فانه يعم الجميع والثالث طريق العكس
وهو ان يعكس نقيض العكس ليحصل ماينافى الاصل قرنجى . اى الخلف المستعمل فى العكس واما الخلف مطرد فهو
اثبات المطلوب بابطال نقيضه صـ اذ السالبة لا يقتضى وجود الموضوع اى صدق السالبة
فلا مشاحة بيجوري ١٣٥ ـه ولو قال فالموجبة لا تنعكس ية لكان اشمل لعكس قولنا بعض
الانسان زيد فان عكسه زيد انسان او زيد بعض الانسان لا بعض زيد انسان الا ان يقال ان
الكلام فى القضايا المتعارفة والشخصية والمنحرفة ليستا منها بيجوري

اي كما يذكر اللفظ ويراد منه الملفوظ كذلك الخالق

يذكر ويراد منه المخلوق فهكذا العكس تشديدي

يذكر ويراد المعكوس مجازا عقليا لان العكس من لوازم الاصل بجواز

هـ وانما اعتبر بقاء الصدق لان العكس ولم يعتبر بقاء الكذب بحاله لان

ويمتنع صدق الملزوم مع كذب اللازم ولم يتعرض لتحول غيره بحاله لان العكس

ان يكون الصادق لازما للكاذب مبلدي ع كانه لم يتعرض الصدق كان العكس

معنى البقاء بحاله على ما قال عبد الحكيم انه اذا كان الاصل مفروض الصدق كان العكس

كذلك وان محقق الصدق كان العكس كذلك فيرد ان قولنا كل حيوان انسان لو فرض صدقه

كان عكسه مفروض الصدق لا محقق الصدق تدبر بنجوري ع وانما اعتبر بقاء الصدق لان العكس

من لوازم الاصل ويمتنع صدق الملزوم مع كذب اللازم ولم يعتبر بقاء الكذب لجواز ان الصادق

لازما للكاذب مبلدي ع بل لو فرض بعض انه مفروض للصدق ولو كاذبا لزم من صدقه صدقه

قوله اي المحقق لعدم وجدانهم مخالفا الكيف بنجوري لا نحو كل انسان حيوان فالعكس

موجبة جزئية نحو بعض الحيوان انسان تشديدي هـ ولا يخفى ان عطف الكيف على الصدق ولا يلائم

لان بقاء الكيف ليس بصحيح انه لو فرض الاصل ممكنا بكيفية يكون العكس كذلك بل على ظاهره اي

بقاء الكيف متحقق في الاصل عصام الدين ١ نحو لا شيء من الانسان بحجر فالعكس ايضا سالبة

كلية نحو لا شيء من الحجر بانسان تشديدي هـ ولا يذهب عليك ان قوله فالموجبة انما تنعكس

جزئية انما يجري في القضايا المتعارفة دون المنحرفات لان قولنا بعض الانسان زيد

موجبة جزئية لكن عكسه ليس كذلك بل شخصية اذ لا يقال بعض زيد انسان

ويقال زيد بعض الانسان او زيد انسان ع الاولى ان يقول انه لو لم فهو من المنحرفات

كما اوضحه المطالع بنجوري

يصدق العكس لصدق نقيضه وهو اذا اضم الى الاصل

ينتج سلب الشيء عن نفسه وهو محال

قوله اه هذا اشارة الى دليل

الافتراض ص ١٢٥

ـعا ثم فيما فينتقض
ـمة نحو كل كاتب متحرك
ـرورة ما دام كاتبا لادائما اى لا شئ
ـحرك الاصابع بالفعل قولنا اما بعض الكاتب
ـى الاصابع بالامكان حين هو كاتب واما بعض الكاتب متحرك
ـما ونقيض العرفية الخاصة نحو بالدوام لا شئ من الكاتب بمتحرك
ـا كاتبا لا دائما اى كل كاتب متحرك الاصابع بالفعل قولنا اما بعض الكاتب
ـابع حين هو كاتب بالفعل واما بعض الكاتب ليس بمتحرك الاصابع دائما ونقيض الوقتية
ـنخسف بالضرورة وقت الحيلولة لا دائما اى لا شئ من القمر بمنخسف بالفعل قولنا اما بعض القمر
ـسف وقت الحيلولة بالامكان واما بعض القمر منخسف وقت الحيلولة دائما ونقيض المنتشرة نحو لا شئ
ـن بمتنفس بالضرورة وقتا ما لا دائما اى كل انسان متنفس بالفعل قولنا اما بعض الانسان متنفس بالامكان واما بعض
ليس بمتنفس دائما ونقيض الموجودية اللاضرورية نحو كل انسان متنفس بالفعل لا بالضرورة اى لا شئ من الانسان بمتنفس
ـلامكان العام قولنا اما بعض الانسان ليس بمتنفس دائما واما بعض الانسان متنفس بالضرورة ونقيض الوجودية اللادائمة نحو لا شئ من
الانسان بمتنفس بالفعل لادائما اى كل انسان متنفس بالفعل قولنا اما بعض الانسان متنفس دائما واما بعض الانسان ليس
بمتنفس بالفعل ونقيض الممكنة الخاصة نحو كل انسان كاتب بالامكان الخاص اى كل انسان كاتب بالامكان العام ولا شئ من
الانسان بكاتب بالامكان العام قولنا اما بعض الانسان ليس بكاتب بالضرورة واما بعض الانسان
كاتب بالضرورة لسيد قدس سره ٩ واما في الممكنة الجزئية فلا بد ان يعتبر بالنسبة الى كل
وذلك لانا اذا قلنا بعض الانسان ضاحك بالفعل لادائما معناه ان بعض الانسان له
الضحك في وقت معين ولا يثبت له في وقت آخر فنقيضه ان ليس كذلك واذا
لم يكن افراد الانسان بحيث يكون ضاحكا في وقت آخر يكون واحد
من افراد الانسان اما ضاحكا دائما او ليس بضاحك
دائما وهو المراد بالترديد بين نقيضي الجزئي
بالنسبة الى كل فرد فرد اى واحد واحد
لا ادري قائله صح ١٣١

اى هو اخص قضية
لازمة للقضية بطريق التبديل
قال السيد قدس سره اقول والذى
يخطر بالبال هى التامس فى هذا المقام ان معنى قوله
هو اخص قضية انه القضية التى هى ذات اخصية قضية
اخرى وصاحبها وقوله لازمة مرفوع على انه اما صفة لخبرها هو او خبر بعد
خبر له فيحصل فى عكس قولنا كل انسان حيوان ثلث قضايا احديها هذه التى هى ان
والثانية بعض الحيوان انسان وهى العكس اللازم والثالثة كل حيوان انسان وهى التى
ليست بعكس بل اخص من العكس اللازم فان القضية الكلية اخص مطلقا من الجزئية ولو جعلت
قوله هو اخص قضية على ما هو وجعلت قوله لازمة بالجر صفة لقضية لزم ان يكون العكس اللازم اخص من الا
مع انه يجب ان يكون لازما واللازم اعم من الملزوم هنا هذا اما فهذه ذهن الناظر فى شرح كلام المحشى الماهر فان وجدت
العنوان الذى هو مخالف لما ذكرناه فعليك بالاصطلاح يوسف الاصم اى جعل الموضوع او المقدم موصوفا بالمحمولية او التالى
فلا يرد قضية قد محمولها او تاليها الموضوع او المقدم تجويزيا لكن لا مطلقا بل يشترط كونه اخص القضايا اللازمة من
التبديل المذكور بتجويزى لم وفى كلام السيد السند قدس سره اشار الى ان كلا المعنيين اصطلاحى على ما صرح به عبارة
ثم قال بل الاول اصلح بالنسبة الى الثانى وانه نقل منه اليه بتجويزى ∴ ويسمى عكس المستقيم ايضا ∴ وعرفا
بانه اخص قضية للاصل وقيل ∴ والعكس المستوى لفظ مشترك بين المعنى المصدرى والحاصل من المصدر
والسادس من الطرفين طرفا القضية فى الذكر لان طرفى القضية فى الحقيقة ذات الموضوع ووصف المحمول وفى العكس لا
يجعل ذات الموضوع محمولا فى الذكر فقط بل فيه بحيث يتغير المعنى والايلاء ان تكون فى المنفصلة تنعكس لا
عصام الدين الا مع انه لا انعكاس لعدم الامتياز بين المقدم والتالى بحسب المفهوم وذلك لان
مفهوم المقدم فيها المعاند بالكسر ومفهوم التالى المعاند بالفتح والمعاندة من الطرفين فلا
اعتبار الا فى الجملة وذلك هو المعول الله للطلب بخلاف المتصلات اللزومية فانه
مقتضيا الملزوم ومفهوم تاليها اللازم والفرق بينهما جلى وقد يكون الد
ملزوما لا لازما نحو كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
كلما كان هذا الشئ انسانا كان حيوانا وكذا الاتفاق
تمتاز بحسب المفهوم ايضا نحو كلما كانت
لان الفلك متحركا فان المقدم مستعد
كليا والتالى قد يوجد والمقد
بيت العادم بتجويزى
حمزه

(فصل) العكس المستوى تبديل طرفي القضية مع بقاء الصدق والكيف والموجبة انما تنعكس جزئية لجواز عموم المحمول والتالي

العكس المستوى

قوله : (طرفي القضية) سواء كان الطرفان هما الموضوع والمحمول او المقدم والتالي واعلم : ان العكس كما يطلق على المعنى المصدري المذكور (١) كذلك يطلق على القضية الحاصلة من التبديل وذلك الاطلاق (٢) مجازي من قبيل اطلاق اللفظ على الملفوظ والخلق على المخلوق .....

قوله : (مع بقاء الصدق) بمعنى ان الاصل لو فرض صدقه لزم من صدقه صدق العكس لانه يجب صدقهما (٣) في الواقع .

قوله : (والكيف) يعنى ان كان الاصل موجبة كان العكس موجبة وان كان سالبة كان سالبة .

قوله : (والموجبة انما تنعكس جزئية) يعنى ان الموجبة سواء كانت كلية نحو : كل انسان حيوان او جزئية نحو بعض الانسان حيوان انما تنعكس الى الموجبة الجزئية لا الى الموجبة الكلية اما صدق الموجبة الجزئية فظاهر ضرورة انه اذا صدق المحمول على ما صدق عليه الموضوع (٤) كلا او بعضاً (٥)

---

(١) في كلام المصنف بقوله تبديل طرفي ...

(٢) أي اطلاق العكس على القضية المعكوسة من قبيل اطلاق اللفظ على الملفوظ حيث يقال زيد لفظ مع انه ملفوظ حقيقة واللفظ الحقيقي هو فعل اللافظ .

(٣) أي الاصل والعكس .

(٤) وهذا مضمون الاصل فان معنى كل انسان حيوان ان كلما يصدق عليه الانسان كزيد عمرو بكر ... يصدق عليه الحيوان .

(٥) فكلا ككل انسان حيوان وبعضاً كبعض الحيوان انسان .

تصادق الموضوع والمحمول في هذا الفرد (١) فيصدق الموضوع على افراد المحمول (٢) في الجملة واما عدم صدق الكلية فلان المحمول في القضية الموجبة قد يكون اعم من الموضوع (٣) فلو عكست القضية صار الموضوع اعم ويستحيل صدق الاخص كلياً على الاعم فالعكس اللازم الصدق في جميع المواد هو الموجبة الجزئية.

هذا هو البيان في الحمليات وقس عليه الحال في الشرطيات (٤).

قوله : (لجواز عموم المحمول والتالي) بيان الجزء السلبي من الحصر المذكور(٥) واما الايجاب (٦) فبديهي كما مر.

قوله : (والا لزم سلب الشيء عن نفسه) تقريره أن يقال كلما صدق قولنا: لاشيء من الانسان بحجر صدق قولنا: لاشيء من الحجر بانسان والا لصدق

---

(١) يعنى ان هذا الفرد من الموضوع الذى صدق عليه المحمول (بحكم الاصل) يكون مصداقاً للموضوع والمحمول كليهما لان الحمل هو الاتحاد فى الصدق.

(٢) وهو مضمون العكس وقوله (فى الجملة) يعنى ان ماثبت بهذا الدليل هو صدق الموضوع على أفراد المحمول بنحو الصدق الاجمالى لا التفصيلى بأن يكون الصدق على الكل أو البعض معيناً.

(٣) مثل قولنا كل انسان حيوان فلو عكس صار الموضوع هو الاعم أى الحيوان فيصير كل حيوان انسان ويستحيل أن يصدق الانسان على كل أفراد الحيوان.

(٤) أى الشرطيات المتصلة وأما الشرطيات المنفصلة فلافائدة فى عكسها فان تقديم التالى وتأخير المقدم لايغير معنى فلاأثر له.

(٥) أى الحصر المذكور فى كلام المصنف وهو قوله انما تنعكس جزئية فان معناه ان الموجبة لاتنعكس كلية وتنعكس جزئية فقوله لجواز عموم المحمول والتالى بيان ودليل لعدم انعكاسها كلية لا لانعكاسها جزئية.

(٦) أى الجزء الايجابى للحصر وهو انها تنعكس جزئية فواضح كما مر مفصلا من المحشى.

٧ في بعض
نسخة فيصدق المحمول
الاولى ان يقال فيصدق والموضوع
على افراد المحمول في الحملية ليكون اشارة
الى العكس ولك ان تقول المراد بالمحمول والموضوع
هنا ما هو محمول وموضوع في العكس لا الاصل بتجريبي
نع بعض الاوقات اى بالجزئية ابن ه‍ ط وانما قيد به لان الاخص
يصدق في بعض الاحيان على الاعم نحو بعض الحيوان انسان بتجريبي
٨ اى في مادة عموم المحمول والتساوي والاخص مع الموضوع ابن ه‍
٩ يعني ان القضية الشرطية اذا كانت موجبة كلية كقولنا كلما كان هذا الشئ انسانا كان حيوانا لا
تنعكس كلية يعني لا يقال في العكس كلما كان هذا الشئ حيوانا كان انسانا لكون تاليها اعم من المقدم
بل تنعكس جزئية كما في الحمليات الموجبة كقولنا قد يكون اذا كان الشئ حيوانا بشرط النطق كان انسانا فقولنا بشرط
النطق اشارة الى بعض الاوقات بتجريبي ١٠ اى محمول الاصل وكذا التالي بتجريبي ١١ اعني قوله لا تنعكس موجبة كلية بتجريبي
١٢ اى الذي يفهم من الحصر المذكور اعني قوله انما تنعكس جزئية واما الجزء السلبي المصرح به بلا موجبة كلية فمزعوم مفهوما مخالفا
بتجريبي ١٣ يعني ان المص ترك بيان الجزء الايجابي لبداهته على انه يمكن ان يكون قوله الآتي والبيان في الكل ان نقيض العكس
مع الاصل ينتج المحال دليلا للايجابي كما هو دليل لانعكاس الموجبات وان الواجب ح ترك قوله والازم سلب الشئ
عن نفسه فافهم ١٤ من قوله اما صدق الموجبة الجزئية في العكس فظاهر ضرورة ح تحت قوله الآتي والبيان
١٥ قوله والازم سلب الشئ عن نفسه هو بالحذف اولى للدخول مفهومه ١٦ دليل عند بعض وتنبيه
في الكل ان نقيض العكس مع الاصل ينتج المحال بتجريبي ١٧ قوله والسالبة الكلية
عند آخر لمع قوله فالموجبة تنعكس جزئية ولمع قوله لجاز صدق نقيضه
تنعكس كلية تامل قوله ١٨ اى وان لم يجب صدقه وح ينتج المحال فيكون
ويضم الى الاصل على تقدير صدقه مستلزما لامكان امر محال عبد الحكيم
جواز صدق النقيض
ص ١٣٦

مـ اى من
السالبة لا الموجبة كلية او جزئية
لما ان الموجبة
تنعكس جزئية تشتدى
مه الا انه ستجيء في بابنعكس النقيض ان
المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة السالبتين الجزئيتين
تنعكسان موجبة جزئية تشتدى عنه حال من فاعل تنعكس وهو
الدائمتان والعامتان كما ان الكلية والجزئية المقدرتين حال منه ومقدم والفاء
في البعض داخلة على تنعكس اي واما بحسب الجهة فتنعكس الدائمتان والعامتان حالكونهما
من الموجبات كلية او جزئية حينية مطلقة موجبة جزئية حيدر الفاضل ادام الله لان ارتفاع النقيضين
محال وكذا الاجتماع وذلك مستثناء الكلن حـ والضابط في الموجبات على ماذكره انما لا يصدق عليه الاطلاق تشتدى
عمت اى [illegible] مـ اى الممكنة العامة والممكنة الخاصة جزئية مطلقا
وهو الممكنتان فحاله غير معلوم وما يصدق عليه الاطلاق فان لم يصدق عليه الدوام الوصفي انعكس موجبة
عامة سواء كان الاصل كليا او جزئيا وهو جنس قضايا وان صدق عليه الدوام الوصفي فان لم يقيدا باللادوام انعكس وهو قضيتان حـ
جزئية حينية مطلقة وهي اربع قضايا وان كانت مقيدا به انعكس موجبة جزئية حينية مطلقة لادائمة وهي المنتشرة المطلقة
قال ان فاق مـ المطلقة العامة والوجودية اللادائمة واللاضرورية والوقتية المطلقة والمنتشرة
والوقتية والمنتشرة فالاولى وهي تسع قضايا تشتدى حـ اى المشروطة والعرفية الخاصة = صـ ١٣٧

والسالبة الكلية تنعكس كلية والا لزم سلب الشيء عن نفسه والجزئية لاتنعكس اصلا لجواز عموم الموضوع او المقدم واما بحسب الجهة فمن الموجبات تنعكس الدائمتان

نقيضه (١) وهو بعض الحجر انسان (٢) فنضمه مع الأصل (٣) فنقول بعض الحجر انسان ولاشيء من الانسان بحجر فينتج بعض الحجر ليس بحجر (٤) وهو سلب الشيء عن نفسه وهذا محال منشأه هو نقيض العكس لان الاصل صادق والهيئة منتجة (٥) فيكون نقيض العكس باطلا فيكون العكس حقاً وهو المطلوب .

قوله : (عموم الموضوع) (٦) وحينئذ يصح سلب الاخص عن بعض الاعم

(١) لاستحالة ارتفاع النقيضين .

(٢) لان نقيض السالبة الكلية هو الموجبة الجزئية .

(٣) يعني نضم النقيض مع أصل القضية ونجعل النقيض صغرى لكونها موجبة ونجعل الاصل كبرى لكونه كلياً ويجب أن تكون الكبرى كلياً .

(٤) فان النتيجة سالبة مع الكبرى السالبة .

(٥) أي هيئة الشكل الاول تامة الشرائط والحاصل ان هنا اموراً ثلاثة الصغرى والكبرى وهيئتهما التركيبية أي كيفية تنظيم الشكل الاول أما الكبرى وهو أصل القضية مفروضة الصدق وأما الهيئة فتامة الشرائط فيبقى الصغرى وهو نقيض العكس فيعلم انها السبب لهذا المحال « سلب الشيء عن نفسه » واذا كان النقيض باطلا فيكون العكس « لاشئ من الحجر بانسان » صحيحاً والا لزم ارتفاع النقيضين وهو محال .

(٦) أي قد يكون الموضوع في السالبة الجزئية عاماً كقولنا بعض الحيوان ليس بانسان واذا كان كذلك يصح سلب الاخص « الانسان مثلا » عن بعض الاعم « الحيوان » كهذا المثال لكن لايصح العكس أي سلب الاعم ... كقولنا بعض الانسان ليس بحيوان لان ذلك خلاف فرض أخصيته .

واذا لم يصح عكس السالبة الجزئية في بعض الموارد « وهو ما اذا كان الموضوع أعم » فلا يمكن وضع عكس لها يتم انطباقه على الموارد كلياً .

لكن لايصح سلب الأعم عن بعض الأخص مثلا يصدق بعض الحيوان ليس بانسان ولايصدق بعض الانسان ليس بحيوان .

قوله: (أوالمقدم) مثلا يصدق قد لايكون اذا كان الشيء حيواناً كان انساناً (١) ولايصدق قد لايكون اذا كان الشيء انساناً كان حيواناً (٢) .

قوله : (واما بحسب الجهة) يعني ان ماذكرناه هو بيان انعكاس القضايا بحسب الكم والكيف واما بحسب الجهة الى آخره .

قوله: (الدائمتان) أي الضرورية والدائمة مثلا كلما صدق قولنا بالضرورة أودائماً كل انسان حيوان صدق قولنا : بعض الحيوان انسان بالفعل حين هو حيوان والا فيصدق نقيضه وهو دائماً لاشيء من الحيوان بانسان (٣) مادام حيواناً فهو (٤) مع الاصل ينتج لاشيء من الانسان بانسان بالضرورة أودائماً هذا خلف .

قوله : (والعامتان) أي المشروطة العامة و العرفية العامة مثلا اذا صدق بالضرورة أوبالدوام كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً صدق بعض متحرك الاصابع كاتب بالفعل حين هو متحرك الاصابع والا فيصدق نقيضه وهو دائماً

---

(١) كالبقر والغنم .

(٢) لانه اذا فرض كون الشيء انساناً فهو حيوان لامحالة ولايمكن سلبه عنه .

(٣) لان نقيض الموجبة الجزئية المطلقة هو السالبة الكلية اللادائمة .

(٤) أي فهذا النقيض مع الاصل وهو بالضرورة ... فيكون القياس على الشكل الاول هكذا بالضرورة أو دائماً كل انسان حيوان ودائماً لا شيء من الحيوان بانسان والنتيجة وهي الموضوع من الصغرى و المحمول من الكبرى سالبة (لان النتيجة تابعة لاخس المقدمتين) لاشيء من الانسان بانسان بالضرورة أو دائماً وهذا خلاف الواقع وانما لزم هذا الخلف من النقيض لان الاصل وهو الصغرى مفروض الصدق والشكل الاول واجد للشرائط فيكشف ذلك ان النقيض كاذب فينتج ان العكس وهو (بعض الحيوان انسان ...) وهو المطلوب .

لصدق نقيضه

وهو كل انسان حيوان

ينتجدي

ثم هذا التفسير اشارة الى ان الـ... علمنا على تقدير

اعلم ما ذكرنا من العكوس لازمة وغير لازمة ... سلب الحكم

والكيف واما بحسب الجهة اه ينتجدي دائمة لجواز ان يكون ... المحمول اعم

٤ ولا تنعكس الضرورية ضرورية ولا الدائمة دائمة لجواز ان يكون ... علمه وجه

من الموضوع والاخص لا يكون لازما للاعم ولا دائما له وهو كلد ويبادر ... اشيا ولا منتج

عدم عكس البواقي كنفسها منتج ينتمبس ٥ هكذا كل انسان حيوان بالضرورة او ... عرفية عامة والصغرى

من الحيوان انسانا ما دام حيوانا منتج الخ فاقول قد تقرر في محله ان الكبرى اذا كانت الضرورية ودائما اي ان

الدائمتين ينتج دائمة لا ضرورية قرابه قال بالضرورة اي ان كان الاختلاط مع الصغرى الضرورية ينتج دائمة والشروطة

كان مع الدائمة وذلك خلاف ما سيأتي في العامتين مع ان اختلاط الضروريتين مع العرفية العامة انما ينتج دائمة والمشروطة

العامة مع العرفية العامة انما ينتج عرفية عامة ولا ضرورة في شئ منهما لوجوب حذف الضرورة المختصة بالصغرى في مثل هذين

الاختلاطين كما هو المبرهن في المطولات فالصواب ترك قيد بالضرورة ينجرين ١٠ اعلم انه اذا رفع الضرورة من الدوام

واذا رفع الدوام نفي الفعل او الفعل نفي الامكان سواء كانت وصفيات او ذاتيات قرابه لاص ١٢٨ صـ ١٢٩ ... ولا يجب

هذا الدليل في الخاصتين الجزئيتين لكون جزئي الثاني لكل جزئيين سالبتين وموجبتين ان الجزئية لا تنتج لكبرى الشكل الاول

فان جعلته صغرى ونقيض العكس كبرى لا يكون القياس على هيئة الشكل الاول ولا بد من الخلف ان يكون القياس من الشكل الاول

كذلك بل لابد فيهما من دليل الافتراض مثلا اذا صدق بالضرورة او بالدوام بعض الكاتب متحرك الاصابع ما دام

كاتبا لا دائما اي بعض الكاتب ليس بمتحرك الاصابع بالفعل لصدق بعض متحرك الاصابع بالفعل حين هو

متحرك الاصابع لا دائما اي بعض متحرك الاصابع ليس بكاتب بالفعل والا لصدق نقيضه وهو

لا شئ من متحرك الاصابع بكاتب ما دام متحرك الاصابع وعوضنا شئ من جزئي

الثاني من الاصل لا ينتج لما مر فلا بد لاثباته العكس من دليل الافتراض

وهو ان نفرض ذات الموضوع زيد مثلا فكذا زيد متحرك الاصابع

وزيد كاتب بالفعل حين هو متحرك الاصابع ينتج من الشكل

الثالث الجزء الاول من العكس ويكون زيد متحرك الاصابع

وزيد ليس بكاتب بالفعل ينتج منه الجزء الثاني

منه كذا في التطبيق وعبد الحكيم اقول ايتي

ينتج وهو انتنا كلية احدى المقدمتين

في انتاج هذا الشكل الا ان

بيانه ١٥٥

طـ اعلم ان تلك
الاربع لكونها منعكسة
الى الكلية المطلقة لابد ان تنعكس
الى ماهو اعم منها ايضا الا انها لا تسمى عكسا
اصطلاحا لوجوب كون العكس الاخص قضية لازمة ولا تنعكس ماهو
اخص للنقيض في مادة من المواد وقس عليه ما يأتي مثلا يصدق
كل كاتب انسان بالضرورة او دائما وهكذا الى العرفية العامة ولا يصدق بعض
الانسان كاتب بالضرورة او دائما الى غير ذلك من الجهات الاخص من الكلية المطلقة بتجريد
مم يحتمل ان يكون اصل نسختي والوقتيات بالجمع تأمل بحريكي وجه انه لم يرى المحشى تلك
النسخة والا لما قال في التسيير اي هذه القضايا بالخصوص نعمة الله فا وانما لم تنعكس هذه الاربعة الى غير
الكلية المطلقة لاخصها وهي الزوجية لا تنعكس الى ماهو اخص من الكلية المطلقة كالعرفية العامة لجواز انعكاسه
وصف الموضوع مادام وصف العموم ... مادام وصف المحمول كقولنا كل كاتب انسان بالضرورة مع بعض الانسان
كاتب مادام انسانا دائما عبد اللطيف ب هكذا بالضرورة او بالدوام كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتبا
ودائما لا شيء من متحرك الاصابع بكاتب مادام متحرك الاصابع فالنتيجة كالصغرى فاقول قد قال صاحب الشمسية باب
المختلطات انه اذا كانت الكبرى احدى الوصفيات الاربع ٥ وهي المشروطة العامة والعرفية العامة
المخصوصة بها والنتيجة هنا العرفية العامة لا غير تأمل فرنجي او دائما كل كاتب بالفعل حين هو
والمشروطة الخاصة والعرفية الخاصة يشتدي لم فانه اذا صدق بالضرورة او دائما كاتب متحرك الاصابع
او بعض الكاتب متحرك الاصابع مادام كاتبا لا دائما صدق بعض متحرك الاصابع كاتب بالفعل حين هو
متحرك الاصابع لا دائما والا لصدق نقيضه وهو العرفية الخاصة ويأتي من المحشي تفصيل ذلك يشتدي
٥ والملازمة مسلمة بتجريني ٥ ضرورة ان العام لا يتحقق الا في ضمن الخاص فكلما تحقق صدقا
تحقق صدقا يشتدي مه اي في بيان ذلك في قوله والعامتان اي المشروطة العامة
والعرفية العامة الخ يشتدي لم ينتج كلما صدق الخاصتان صدق عكسهما
الكلية المطلقة فرنجي (من الشكل الاول ومزيد ابن فلاح ص ٢٩)
ح٩ ان يقال ان الشخصية في قوة الكلية من انهما مضبوطان
بمعونة ان مسائل الفن كليات فافهم بتجريني
ع١ لكن صدق النقيض بالمل لاستلزامه
المحال وكل ما يستلزم المحال
فهو محال اذ نقيض هذا
النقيض الخ
يشتدي
٦

ة مطلقة والخاصتان حينية لادائمة والوقتيان

لاصابع بكاتب مادام متحرك الاصابع وهو مع الاصل (١)

ـة أو بالدوام لاشيء من الكاتب بكاتب مادام كاتباً هذا خلف.

صتان) أي المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة تنعكسان الى

اللا دوام اما انعكاسهما الى حينية مطلقة فلانه كلما صدقت

امتان (٢) وقد مر انه كلما صدقت العامتان صدقت في عكسهما

اما اللادوام فبيان صدقه (٣) انه لولم يصدق لصدق نقيضه

لى الجزء الاول من الاصل فينتج نتيجة ونضمه الى الجزء

تج ماينافي تلك النتيجة (٤) مثلا كلما صدق بالضرورة أو

رورة أو بالدوام كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً (صغرى)

ك الاصابع بكاتب مادام متحرك الاصابع (كبرى) وأما النتيجة

(كاتب) والمحمول من الكبرى (كاتب أيضاً) وهي سالبة لكون

تيجة بالضرورة أو بالدوام لاشيء من الكاتب بكاتب مادام كاتباً

الكاتب كاتب حتماً ولا يسلب الشيء عن نفسه .

أ من انه اذا صدق الاخص صدق الاعم وهذه المقدمة الاولى

حينية المطلقة .

ن والعامتان حينية مطلقة فالنتيجة ان الحينية المطلقة هي العكس

صتين هما العامتان مع قيد ـ وقد مر ان عكس العامتين هو الحينية

اصتين .

ض اجتماع المتنافيين وهو باطل واذا كان النقيض باطلا كان

يحاً فثبت المطلوب .

والمطلقة العامة مطلقة عامة ولاعكس للممكنتين

بالدوام كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً لادائماً صدق في العكس بعض متحرك الاصابع كاتب بالفعل حين هو متحرك الاصابع لادائماً.

اما صدق الجزء الاول فقد ظهر مما سبق واما صدق الجزء الثاني اي اللا دوام ومعناه ليس بعض متحرك الاصابع كاتباً بالفعل (١) فلانه لولم يصدق لصدق نقيضه وهو قولنا: كل متحرك الاصابع كاتب دائماً (٢) فنضمه (٣) الى الجزء الاول من الأصل فنقول كل متحرك الاصابع كاتب دائماً وكل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً ينتج كل متحرك الاصابع متحرك الاصابع دائماً ثم نضمه الي الجزء الثاني من الاصل ونقول كل متحرك الاصابع كاتب دائماً ولاشيء من الكاتب بمتحرك الاصابع بالفعل ينتج لاشيء من المتحرك الاصابع بمتحرك الاصابع بالفعل.

وهذا ينافي النتيجة السابقة فيلزم من صدق نقيض لادوام العكس اجتماع المتنافيين فيكون باطلا فيكون لادوام العكس حقاً وهو المطلوب.

قوله : (والمطلقة العامة مطلقة عامة) أي هذه القضايا الخمس (٤) تنعكس كل واحدة منها الى مطلقة عامة فيقال لو صدق كل «ج» «ب» (٥) باحدى الجهات

---

(١) وهي مطلقة عامة.

(٢) وهي دائمة مطلقة وقد مر ان نقيض المطلقة العامة هو الدائمة المطلقة.

(٣) أي النقيض فتجعل النقيض صغرى والجزء الاول كبرى.

(٤) أربعة منها مركبة هي الوقتية والمنتشرة والوجودية اللاضرورية والوجودية اللادائمة وواحدة منها بسيطة هي المطلقة العامة.

(٥) انما تعارف بين المنطقيين التمثيل بحروف التهجي لأمرين رعاية الاختصار والتوسيع على المتعلم في المثال كي لايتقيد بالامثلة الخاصة المتداولة.

حـ قيل
ومامن صلاحية هذه
القضية عكساً لثلاث قضايا
واضحة وعدم صلاحيتها لاربعة كذلك
اذ من المعلوم ان الجزء الاخير من الوقتيتين
... والوجوديتين لا تنعكس لان اللادوام اشارة الى سالبة
مطلقة عامة واللاضرورة الى ممكنة عامة سالبة ولا عكس لهما لانهما
من القضايا التسع الغير المنعكسة السوالب كما يأتي فالصواب ترك الثلاثة
وترك الاربعة اوذكر كلام يشعر بما ياتيك مدفوع بكونه عكس المجموع من كل بعكس الجزء
الاول كما يعلم تفصيلا في باب عكوس السوالب تقريري ط لا يقال ان لا دائما في العكس جزئية
وهي عكس لا دائما الواقعة في الاصل وهي كلية وقد قالوا ان السالبة الكلية لا تنعكس الا كلية لان ذلك
في غير المركبات واما فيها فالكلية كما هنا تنعكس جزئية وقد يجري ذلك في عكس الخاصتين الى العرفية العامة اللادائمة
في البعض ايضا كما تراه عبد الله البيتوشي ١ اى بعض متحرك الاصابع كاتب بالفعل حين هو متحرك الاصابع تقريري
بل توضيحه اي من القياس الذي قررناه من قول المحشي كلما صدقت الخاصتان صدقت العامتان وقد مر انه كلما
صدقت العامتان صدق في عكسهما الخ تقريري ٢ اى الموجبة الكلية الدائمة المطلقة اعني وهو قولنا الخ ومفهوم
اللادوام اعني الجزء الثاني من العكس سالبة جزئية مطلقة عامة ابن آدم ٣ بان يجعل هذا النقيض لايجابه صغرى وجزء الاول
من الاصل لكليته كبرى وان امكن بالعكس لصلاحية كل الاتصاف بالصغروية والكبروية تامل تقريري اشارة الى ان
امكان العكس لصلاحية كل الاتصاف بالصغروية والكبروية لا يستلزم التحكم في ايثار المحشي الاول عكس
هذا العكس وذلك لا نجعل نقيض العكس كبرى وجزء الاول من الاصل صغرى لا يلائم قوله الآتي ٤ وهذا
ينافي النتيجة السالبة لان ما يحصل من الجعل المار عبارة عن كل كاتب كاتب دائما وما حصل من
الجعل الاخير عبارة عن لاشئ من متحرك الاصابع بمتحرك الاصابع بالفعل وعدم
المنافاة ح جلى لا يحتاج الى البرهان تقريري ٥ من الاول ومنه يد
٧ وهي كل متحرك الاصابع متحرك الاصابع دائما لا يقال ان المنافاة
ناشئة من ان الاولى نقيض للثانية مع عدم الشرط
التحقق للتناقض لانا قلنا ان المراد بالمنافاة
هي التي تستلزم المحال الذي
هو سبب العقم شرح تلميذ

٨ وهو
دائمة كلية مطلقة
موجبة نحو كل متحرك ا
كاتب دائماً شرح ٩ لان المراد منه
المقام اثبات انعكاس الكاسين الى الحيثية الـ
المقيدة باللادوام ه ١٠ اهذا مبني على ان يكون قول الـ
والوقتيتان بالتاء والنون كما هو المتبادر من النقش واما از
بالتاء بلا نون فجمع وقتية وح اشارة الى الوقتية المطلقة والمنتشرة المف
والوقتية والمنتشرة فالقضايا المنعكسة الى المطلقة العامة سبع فتامل فتدبر اشار
ان المحشي لم ير نسخة الجمع والا لما فسره كذلك فلا باس عليه نعمة الله ١١ بل السبع اذا كان الد
من الوقتيتين اعم من ان يكون بسيطتين او مركبتين يتجربي ابتداء ١٢ صدر(١٢/١-٢) ع اي بالضرورة في الوجودية اللاضرورية
لادائماً في الوقتية وبالضرورة في وقت غير معين لا دائماً في المنتشرة وبالفعل لا بالضرورة في الوجودية
وبالفعل لا دائماً في الوجودية اللادائمة وبالفعل مطلقاً اي بالاطلاق العام في المطلقة العامة لا ادري قائلة
٥ اي وان لم يصدق بعض بج بالفعل لصدق نقيضه وهو قولنا لا شئ من الخ م م ٥ لانه يلزم سلب الشئ
عن نفسه م م ٢ اشارة الى ان كلام البعض لا يصح على الا اذ يجوز انعكاسها على مذهب الفارابي الجعل ما قرره الشـ
الشمسية بل انما يصح على مذهب الشيخ ابن آدم ٢ اشارة اي ان الخلاف بين المتقدمين القائلين بانعكاس
الممكنتين والمتأخرين القائلين بعدم انعكاسها ١ سى فالمتقدمون قالوا بالانعكاس على رأي الفارابي والمتأخرون
فالرابعة معه على رأي الشيخ يتجربي ٣ ان كانت الاضافة بيانية فالمراد بالموضوع الموضوع الذكري والا فالحقيقي
يتجربين ٥ اي وان كانت لامية الخ وعلى هذا فالثانية لامية ان كان الضمير للمضاف وبيانية ان كان الضمير
للمضاف اليه هو مجاب

الخمس (١) لصدق بعض «ب» «ج» بالفعل والا لصدق نقيضه وهو لاشيء من «ب» «ج» دائماً وهو مع الاصل ينتج لاشيء من «ج» «ج» هذا خلف .

قوله: (ولاعكس للممكنتين) اعلم (٢) : ان صدق وصف الموضوع على

(١) هى اللادوام فى الوقتية والمنتشرة والوجودية اللادائمة واللاضرورة فى الوجودية اللاضرورية وبالفعل فى المطلقة العامة ودونك أمثلتها .

فالوقتية نحوكل قمر منخسف بالضرورة وقت الحيلولة لادائماً ـ عكسها بعض المنخسف قمر بالفعل ـ نقيض العكس لاشيء من المنخسف بقمر دائماً ـ القياس على الشكل الاول كل قمر منخسف بالضرورة ولاشيء من المنخسف بقمر دائماً فلاشيء من القمر بقمر دائماً .

والمنتشرة نحوكل انسان متنفس بالضرورة وقتاً ما لادائماً ـ عكسها بعض المتنفس انسان بالفعل ـ نقيض العكس لاشيء من المتنفس بانسان دائماً ـ الشكل الاول كل انسان متنفس بالضرورة ولاشيء من المتنفس بانسان دائماً فلاشيء من الانسان بانسان دائماً

والوجودية اللادائمة نحوكل انسان كاتب بالفعل لادائماً ـ العكس بعض الكاتب انسان بالفعل ـ نقيضه لاشيء من الكاتب بانسان دائماً ـ الشكل الاول كل انسان كاتب ولا شيء من الكاتب بانسان فلاشيء من الانسان بانسان دائماً .

والوجودية اللاضرورية نحوكل انسان كاتب بالفعل لا بالضرورة ـ عكسه بعض الكاتب انسان بالفعل ـ نقيض العكس لاشى من الكاتب بانسان دائماً ـ الشكل الاول كل انسان كاتب بالفعل ولاشيء من الكاتب بانسان دائماً فلاشيء من الانسان بانسان دائماً .

والمطلقة العامة نحوكل انسان كاتب بالفعل ـ العكس بعض الكاتب انسان بالفعل ـ نقيض العكس لاشيء من الكاتب بانسان دائماً ـ الشكل الاول كل انسان كاتب بالفعل ولا شيء من الكاتب بانسان دائماً فلاشيء من الانسان بانسان دائماً .

(٢) اختلفو فى ان المحمول فى القضايا المعتبرة فى العلوم (من الموجهات المعروفة) هل هو محمول على مايصدق عليه وصف الموضوع فعلا (أى مفروض الوجود فى ظرف الحمل ماضياً أو مستقبلا أو حالا) أو محمول على مايمكن صدق الوصف عليه وان لم يكن الصدق قطعياً مثلا فى قولنا الانسان حيوان هل الحيوان هو مايصدق عليه ←

ذاته في القضايا المعتبرة في العلوم بالامكان عند الفارابي وبالفعل عند الشيخ فمعنى كل «ج» «ب» (١) بالامكان على راي الفارابي هو ان كلما صدق عليه «ج» بالامكان صدق عليه «ب» ويلزمه العكس حينئذ وهو ان بعض ما صدق عليه (ب) بالامكان صدق عليه «ج» بالامكان وعلى راي الشيخ معنى كل «ج» «ب» بالامكان هو ان كل ماصدق عليه «ج» بالفعل صدق عليه «ب» بالامكان ويكون عكسه على اسلوب الشيخ هو ان بعض ماصدق عليه «ب» بالفعل (٢) صدق عليه «ج» بالامكان .

ولاشك انه لايلزم (٣) من صدق الاصل حينئذ صدق العكس مثلا اذا فرض

← الانسان فلا يعني ان الانسان الموجود فعلا حيوان أو مايمكن أن يكون انساناً ولو لم يفرض له وجود و الاول « الفعلية » قول الشيخ ابن سينا والثاني « امكان الصدق » قول الفارابي وهذا « اتصاف ذات الموضوع بوصفه » يسمى عقد الوضع كما ان اتصاف الموضوع بالمحمول يسمى عقد الحمل .

(١) كقولنا كل انسان ضاحك بالامكان فان معناه على قول الفارابي ان كلما صدق عليه الانسان بالامكان « ولو لم يكن موجوداً » صدق عليه الضاحك بالامكان وعكسه صادق دائماً في جميع الموارد لسعة الامكان .

(٢) للزوم أن يكون الموضوع فعلياً عند الشيخ سواء كان الموضوع موضوعاً للاصل أو العكس .

(٣) الا أن يكون المحمول في الاصل فعلياً واقعاً حين الحمل بجميع أفراده كما في المتساويين أو بعضها كما اذا كان الموضوع أخص كقولنا كل انسان بالفعل ناطق بالامكان أو كل انسان بالفعل حيوان بالامكان فيصح أن يقال بعض الناطق بالفعل انسان بالامكان وبعض الحيوان بالفعل انسان بالامكان .

بخلاف مالم يكن كذلك كمثال المحشي «كل حمار بالفعل مركوب زيد بالامكان» فان مركوب زيد حين حمله على الحمار لافعلية له لاكلا ولابعضاً وهذا هو السر في عدم انعكاسه .

منه هذا

عند الوضع وهو اتصافا فذات

الموضوع بوصفه واما عند الكل

وهو اتصافا ف ذات الموضوع بوصف المحمول فقد

يكون بالضرورة وبالامكان وبالفعل وبالدوام كما مر في الموجهات

عند المذهبين بسول رحمه الله عسه خبران يجيء ان المعتبر في عقد

الوضع الامكان ٢م حـ والمراد بالفعل الفعل الذي بمعنى الزمن بمعنى انه

يرضى ذلك الموضوع متمنا به بالفعل خ لافرق بين قول الفارابي والشيخ لان الزمن لاينافي

الامكان المذكور الان الفرق بينهما اي المذهبين باكتفاء الفارابي بالامكان باعتبار نفي الفعل والشيخ

بالفعل باعتبار وجوده وهو تكلف اعتبارهما عصام الدين ٤ ولا يذهب عليك ان النزاع بين ابي نصر وابي علي حسينا لفظي

بالنسبة الى الحقيقية والذهنية واما بالنسبة الى الخارجية فالنزاع معنوي ليس الا ينجوي ٤ لكن بحسب الزمن الى الاعتبار

على ما حققه بعض المحققين كما اذا رأيت شبحا من بعيد واعتقدت انه انسان فقلت هذا الانسان ضاحك وترك ٥ اي يلزم هذا

القول اعني كل ج ب ه ٢ اي تغير صدق الوصف العنوان على الذات بالفعل كما هو مذهب الشيخ صدق الاصل ان يصدق العكس شرح شمسيه

سه اي حين اختيار مذهب الشيخ من الاتصاف بالفعل لا بالامكان لايلزم من صدق هذا صدق ذلك لجواز ان يخرج ما هو الصادق ج في المثال

بالامكان الى الفعل ينجوي ص ١٤٣ مع وذلك لجواز ان يخرج الثابت بالامكان الى الفعل فلا يصدق عكس المثال المذكور عبد اللطيف

ص ١٤٤ ← ٣٤ ولا تنعكس المشروطة كنفسها اصلا سواء كانت بالمعنى الاول او بالمعنى الثاني لصدق قولنا لا شيء

من الحمار بجامد بالضرورة ما دام حمارا حين فرض ان لا حمار في الواقع الا الذائب وقولنا لا شيء من مركوب الملك بحمار بالضرورة

ما دام مركوب الملك فيما اذا فرض ان مركوبه في الواقع منحصر في الفرس مع كذب قولنا لا شيء من الجامد بحمار

بالضرورة ما دام جامدا وكذب قولنا لا شيء من الحمار بمركوب الملك بالضرورة ما دام حمارا لصدق

قولنا بعض الجامد حمار بالامكان حين هو جامد وقولنا بعض الحمار مركوب الملك

بالامكان حين هو حمار هذا كله على رأي الشيخ ينجوي

، ٥ السلطان
اذ هو متكافيا عند القوم
٩ لان نقيضه وهو ان لاشيء
مركوب زيد بالفعل بحمار بالضرورة صادق
من الفرض ان يكون مركوب زيد بالفعل منحصرا في الفرس
لان الفرس بحمار بالضرورة فلا شيء من مركوب زيد بالفعل بحمار بالضرورة
ولاشيء من الفرس ٤ لان نقيضه وهو لاشيء من الفرس بمركوب زيد اخص منها عبد الحكيم على التصديقات
بالضرورة صادق اذ مركوب زيد بالفعل بحمار بالضرورة وكذا في المكنة لكونها اخص منها نجريري وانما قال
بالضرورة من مركوب زيد بالفعل بحمار الى احد الموجهات الباقية لانه الاعتبار الاعم للعكس
فلاشيء من ... السلبة لم تنعكس في مادة ... ٤ اي اذا المراد العكس على مذهب الشيخ وهو المتبادر في العرف
٣ فاذا العم ينعكس اخص للنقض ... الاثنين ... ثالثه قضية لان مذهب الشيخ وهو المتبادر في العرف
المعتبر لا بد ان يكون العكس ... وذلك فان العرفية الخاصة المقيدة باللادوام لم يرتهم منه عرفا واخذ ثم لم يرتض بالسواد بالفعل
الا انه لا يستعمل عكسا مخالفا للعرف واللغة مع ان العرفية الكلية ولكن ثانيه عبدالله وهنا ليس كذلك بل هو مخالف لهما في الكلية
اذا الامكان ... في الامكان مخالف للعرف خاصة مع اتفاقهما في الكلية لان احديهما سالبة والاخرى موجبة نبه ٢٠ ٢١ ٢٩ ٢٠
بخلاف الامكان ... انما لم يتقيد بعرفية خاصة ... وان كان في الاصطلاح به كما مر منهما لاخرى بنجرين من مركوب زيد بحمار بالضرورة
وانما تصريح ... الكلية وقيده موجبة جزئية وان يجري الاصطلاح في المثال المفروض لا فهم بنجرين بالامكان كذا في القطبية
لان المقيد بسالبة كلية وقيده كما هو اخص ... لعدم ... لصدق قولنا في بعض الحمار مركوب زيد فافهم بنجريني ...
ط بم يتقيد بعرفية خاصة كما هو الضرورة المطلقة الى بسيطة لصدق بعض الحجر لحيث يجري في الضرورة لا يجاب صغرى له فينتج محال لا
ولا تنعكس الضرورة المطلقة مركوب زيد بالضرورة وبعض الحجر للقياس والنقيض وهذا المحال لازم من نقيض
وكذا بالاثنين من الحمار بمركوب زيد ... في الدائمة وبعض كبرى للقياس في الضرورية والاصل مفروض الحجر
نجريني ٢ بان يجعل الاصل الكلية او بالضرورة في المقدمتين صحيح ٢ هكذا بعض الحجر
العكس اي في الدائمة او تركيب العقد اشياء ... لاشيء من الانسان بحجر
فيكون انسان بالفعل ولاشيء من الانسان ... بعض الحجر
بالضرورة او بالدوام فينتج بالدوام في الدائمة
ليس بحجر بالفعل او بالضرورة في الضرورية
ولا يعقل عما قلنا فيها
ما نفعله غيره

ومن السّوالب تنعكس الدائمتان دائمة مطلقة والعامتان عرفية عامة والخاصتان عرفية لادائمة فى البعض

ان مركوب زيد بالفعل منحصر في الفرس صدق كل حمار بالفعل مركوب زيد بالامكان ولم يصدق عكسه وهو ان بعض مركوب زيد بالفعل حمار بالامكان .

فالمصنف لما اختار مذهب الشيخ اذ هو المتبادر (١) في العرف و اللغة حكم بأنه لاعكس للممكنتين .

قوله : (تنعكس الدائمتان دائمة) أي الضرورية المطلقة والدائمة المطلقة تنعكسان دائمة مطلقة مثلا اذا صدق قولنا : لاشيء من الانسان بحجر بالضرورة أوبالدوام صدق لاشيء من الحجر بانسان دائماً والا لصدق نقيضه وهو بعض الحجر انسان بالفعل وهو مع الأصل (٢) ينتج بعض الحجر ليس بحجر بالفعل، هذا خلف (٣) .

قوله : (والعامتان) أي المشروطة العامة والعرفية العامة تنعكسان عرفية عامة مثلا اذا صدق بالضرورة أوبالدوام لاشيء من الكاتب بساكن الاصابع

(١) يعنى ان المتبادر عند العرف عند اطلاق كل قضية هو أن المحمول انما حمل على الموضوع المتصف فعلا بوصفه مثلا اذا سمع ان المريض يحتاج الى الدواء يتبادر ذهنه الى ان الذى هو مريض فعلا يحتاج الى الدواء لاالذى يمكن أن يكون مريضاً واذا سمع ان الكاتب متحرك الاصابع يفهم ان المشغول بالكتابة متحرك أصابعه لاالذى يمكن أن يكون كاتباً كالطفل فى المهد مثلا .

(٢) فيكون الشكل الاول هكذا لا شيء من الانسان بحجر وبعض الحجر انسان ينتج بعض الحجر ليس بحجر لان النتيجة تابعة لاخس المقدمتين من السالب والجزئية .

(٣) لان هذه النتيجة خلاف فرض حجرية الحجر .

مادام كاتباً صدق بالدوام لاشيء من ساكن الاصابع بكاتب مادام ساكن الاصابع والا لصدق نقيضه وهو قولنا بعض ساكن الاصابع كاتب حين هو ساكن الاصابع بالفعل وهو مع الاصل ينتج بعض ساكن الاصابع ليس بساكن الاصابع بالفعل حين هو ساكن الاصابع ، هذا خلف .

قوله : (والخاصتان عرفية) أي المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة تنعكسان الى عرفية عامة سالبة كلية مقيدة باللادوام في البعض وهو[1] اشارة الى مطلقة عامة موجبة جزئية فنقول اذا صدق بالضرورة أو بالدوام لاشيء من الكاتب بساكن الاصابع مادام كاتباً لادائماً[2] صدق لاشيء من ساكن الاصابع بكاتب مادام ساكناً لادائماً في البعض[3] أي بعض ساكن الاصابع كاتب بالفعل .

اما الجزء الاول[4] فقد مر بيانه من انه[5] لازم للعامتين وهما لازمان للخاصتين[6] ولازم اللازم لازم[7] .

---

(١) أي اللادوام في البعض .

(٢) أي كل كاتب ساكن الاصابع بالفعل .

(٣) ولو لم يكن لا دائماً مقيداً بقولنا في البعض لكان معناه كل ساكن الاصابع كاتب بالفعل .

(٤) وهو لاشيء من ساكن الاصابع بكاتب مادام ساكناً وهي عرفية عامة وقد مر انها عكس العامتين بقول المصنف (والعامتان عرفية عامة) .

(٥) أي الجزء الاول وهو العرفية العامة لازم أي عكس للعامتين فان عكس القضية لازم لها .

(٦) لما مر من انه كلما صدق الخاصتان صدق العامتان .

(٧) أي العرفية العامة الذي هو لازم للازم الخاصتين (أي للعامتين) فهو لازم للخاصتين أي فيكون عكساً صادقاً للخاصتين وهو المطلوب .

٥ فنقول ساكن الاصابع
بعض ساكن الاصابع كاتب بالضرورة
كاتب حين هو ساكن الاصابع
او بالدوام لا شئ من الكاتب بساكن الاصابع
ما دام كاتبا ينتج بعض ساكن الاصابع ليس بساكن الاصابع
هذا خلف ٤ لم تتقيد بالضرورة او الدوام بيانا للنتيجة المشتركة
بين القياسين فانه اذا كانت الكبرى مشروطة عامة ينتج النتيجة المذكورة مقيدة
بقيد الضرورة واذا كانت عرفية عامة فينتجها مقيدة بقيد الدوام بناء على ان النتيجة فيهما الكبرى
عبد الحكيم لان قيد اللادوام في القضايا الكلية اذا لم يقيد مثلا يكون مشعرا بالمطلقة العامة
الكلية الموافقة لما قيد به في الكمية المخالفة لها في الكيفية وما هو المصطلح عند القوم في الاطلاقات قواعدهم كما
عرفت وكذا غيرها واما اذا قيد بالبعض كما هنا يكون اشارة الى المطلقة العامة الجزئية فتفطن يتجوز
أ النظر ان الاصابع سهو ونشأ من قلم الناسخ اذ هو مطرح بما قاله عبد الحكيم حيث علل بعدم ملائمته لما يأتي في البيان فالصواب تركه يوسف الامام
٦ اقول العلة لتركه عدم الملائمة لما يأتي والا فهذا المقام ذكره لا يخل شيئا بل الانسب الذكر يتبدي
٧ في انعكاس العامتين والحال انه كلما صدقت الخاصتان صدقت العامتان منه
اي المشروطة العامة والعرفية العامة للبشرى اي المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة
عممه حيث جعل تلك عكسا لهما بان العكس لازم للقضية وهما لازمتان للخاصتين لا انهما عامتان منهما مطلقا والاعم لازم للاخص ابن آدم
ص ١٤٤
١٧ اي نقيض الجزء الثاني اعني الدائمة المطلقة السالبة الكلية يتبدي ٢٣ اي هذا النقيض لكونه سالبة كلية تجعله
كبرى ومفهوم لادوام الاصل لكونه موجبة كلية تجعله صغرى ينتج من الشكل الاول وضربه الثاني ما هو محال يتبدي
٤ فنقول كل كاتب ساكن الاصابع بالفعل ولا شئ من ساكن الاصابع بكاتب دائما ينتج لا شئ من الكاتب بكاتب
دائما منشرط اي الذي العكس مع ان المصنف قال سابقا لان اللادوام اشارة الى مطلقة عامة
مخالفة الكيفية وموافقة الكمية لما قيد به وهنا غير موافقة الكمية وانما كان
الاولى ٢ ابن ابراهيم ٩ بان قال تنعكس الخاصتان الى العرفية العامة
المقيدة باللادوام في الكل منشر ٩ ومثلا اذا قلنا لا شئ من
الكاتب بساكن ما دام كاتبا لا دائما وفي عكسها لا شئ
من الساكن بكاتب ما دام ساكنا لا دائما
في الكل ليست صادقة يعني ليس كل
ساكن كاتبا بالفعل لان بعض
الساكن ليس بكاتب
دائما كالارض
ص ١٤٣

١ بعض ساكن

الاصابع كاتب بالفعل ه

٧ و اما اذا ضم الجزء الثاني من العكس

الى الجزء الاول من الاصل او الجزء الاول من العكس

الى الجزء الثاني من الاصل فلا يلزم سلب الشيء عن نفسه

لانتاج القياسين مطلقة عامة تقرير الاول بعض ساكن الاصابع كاتب

بالفعل ولا شيء من الكاتب بساكن الاصابع مادام كاتبا ينتج بعض ساكن الاصابع

ليس بساكن الا ابع بالفعل وتقرير الثاني كل كاتب ساكن الاصابع بالفعل ولا شيء من ساكن

الاصابع بكاتب مادام ساكن الاصابع ينتج لا شيء من الكاتب بكاتب بالفعل بتجويزي وانما لا يلزم ذلك

لان جهة القضية اعني بالفعل ناظرة الى احد من ازمان الموضوع الكلية فيكون في بعضها كذا ولذا اعلل الاستاذ

لذلك تبول لانتاج اه محشي لا اشارة الى بيان محترز قوله لا دائمة في البعض بتمامه

٥ اعني الاصل قيد بالضرورة او بالدوام ام بتجويزي ٨ يعني ان كلام المحشي يدل على انعكاس المجموع منوط بانعكاس الاجزاء الى

الاجزاء وليس كذلك والامكان الخاصتان تنعكسان الى الحينية الغير المقيدة باللادوام واما اذ لاعكس للجزء الاخير اصلا

ويمكن ان يجاب بانا لا نسلم ان المطلقة العامة السالبة لا عكس لها اصلا لان لها عكسا اذا كانت مركبة مع المشروطة العامة او

العرفية العامة لعل هذا وجه الامر بالتأمل وما قيل ان هذا الايراد على المصنف ليس بشيء ولا ينبغي ان يلتفت اليه بل واقع في البين ص ١٤٥ ص ١٤٤ الى

فليتأمل ابن آدم ٢ اي فيما قاله المصنف في العدمية لتوضيح المقام واثباته تأمل اذ ليس الخ ابن آدم

مه اشارة الى القياس الاقتراني الغير المتعارف وينتج نتيجتين يسمى بالنسبة الى الاولى المستلزم لذاته وبالنسبة الى

الثانية المساواة وكتب ايضا تكرر الجزء الاول لانهما اللازمتين للخاصتين انما يكون ذلك اي كون الجزء

الاول من احدى الخاصتين لهما لانه في موضع يكون ذا الموضوع موجودا لان الجزء الثاني من احدى الخاصتين

موجبة وصدقها متوقف على وجوده والا فالخاصتان ليست بلازمة للعامة بتجويزي (والمراد من

احدى الخاصتين هي النتيجة اعني العرفية العامة المقيدة باللادوام في البعض لانهما صادقة

باحدى الخاصتين لانهما عين العرفية العامة الاصلية الذي في البعض والكل وانما

يلزم وجود ان الموضوع في الخاصتين مع انهما سالبتان لان قيد

الوجود موجود فيها محشي مه اي من العكس اعني لاشيء

من ساكن الاصابع بكاتب مادام ساكن الاصابع

قد مر بيانه في الخاصية المشروطة على قوله

الدائمة السالبة والخاصتان عرفية

عامة بين انه لا ... لعكسها

ونعالله حيث

والبيان في الكل ان نقيض العكس مع الاصل ينتج المحال ولا عكس للبواقي بالنقض

وأما الجزء الثاني (١) فلانه لو لم يصدق لصدق نقيضه وهو لا شيء من ساكن الاصابع بكاتب دائماً وهذا مع لادوام الاصل (٢) وهو ان كل كاتب ساكن الاصابع بالفعل ينتج لا شيء من الكاتب بكاتب بالفعل ، هذا خلف .

وانما لم يلزم اللادوام في الكل لانه قد يكذب في مثالنا هذا كل ساكن كاتب بالفعل لصدق (٣) قولنا : بعض الساكن ليس بكاتب دائماً كالارض (٤) .

قال المصنف السر في ذلك ان لادوام السالبة (٥) موجبة كلية وهي لاتنعكس الا جزئية وفيه تأمل اذ ليس انعكاس المجموع الى المجموع منوطاً بانعكاس

---

(١) وهو بعض ساكن الاصابع كاتب بالفعل لو لم يصدق لصدق نقيضه ونقيض الموجبة الجزئية هو السالبة الكلية « لاشيء من ساكن الاصابع بكاتب دائماً » .

(٢) أى اللادوام الملحق بقضية الاصل « لاشيء من الكاتب ... » فيجعل اللادوام « كل كاتب ... » صغرى لكونها موجبة اذ يشترط فيها الايجاب .

(٣) أى الدليل على كذبه صدق نقيضه « بعض الساكن ... » .

(٤) فانها ساكنة وليست بكاتبة لايقال ان المفروض في أول المثال ساكن الاصابع و الارض لاأصابع لها فكيف تجرد الساكن في أواخر المثال عن الاصابع حتى شمل الارض .

فانه يقال حتى لو تجرد الساكن من الاصابع في أصل المثال لكان المثال صحيحاً وتاماً بأن يقال من أوله لاشيء من الكاتب بساكن مادام كاتباً الى آخر المثال فان الكاتب متحرك ولو بحركة جزء منه .

(٥) والمراد به اللادوام الملحق بقضية العكس « لاشيء من ساكن ... » فان لا دوامه معناه بعض ساكن الاصابع كاتب بالفعل .

الاجزاء الى الاجزاء(١) كما يشهد بذلك ملاحظة انعكاس الموجهات الموجبة على مامر فان الخاصتين الموجبتين تنعكسان الى الحينية اللادائمة مع ان الجزء الثاني منهما وهو المطلقة العامة السالبة لاعكس لها (٢) فتدبر .

قوله : (ينتج المحال) فهذا المحال أما أن يكون ناشئاً عن الاصل أو عن نقيض العكس أو عن هيئة تأليفهما لكن الاول مفروض الصدق والثالث هو الشكل الاول المعلوم صحة انتاجه فتعين الثاني وهو نقيض العكس فيكون النقيض باطلا فيكون العكس حقاً ، وهو المطلوب .

قوله: (ولا عكس للبواقي)(٣) أي في السوالب الباقية وهي تسع الوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة والمطلقة العامة والممكنة العامة من البسايط والوقتيتان والوجوديتان والممكنة الخاصة من المركبات .

قوله : (بالنقض) أي بدليل التخلف في مادة بمعنى أنه يصدق الاصل في مادة بدون العكس فيعلم بذلك ان العكس غير لازم لهذا الاصل وبيان التخلف في تلك القضايا أن اخصها وهي الوقتية(٤) قد تصدق بدون العكس فانه يصدق لاشيء من القمر بمنخسف وقت التربيع لادائماً مع كذب بعض المنخسف

---

(١) بل يلاحظ الى مجموع القضية لا الى كل جزء منها انه كيف يعكس .

(٢) لقول المصنف ولا عكس للبواقى ومنها المطلقة العامة السالبة .

(٣) أورد بعض المحشين رحمه‌الله على المصنف بان قوله ولا عكس للبواقى يجزى عن قوله ولاعكس للممكنتين فانهما تدخلان فى البواقى .

ولكنك خبير بأن عدم الانعكاس هنا « فى البواقى » ما كان لاجل النقض لالسبب أخروا ما عدم الانعكاس فى الممكنتين فهو بسبب اعتبار الفعلية فى عقد الوضع كما مر من المحشى . نعم يرد على المحشى هنا حيث أدرج الممكنتين فى البواقى مع ان المانع السابق يعم السالبة أيضاً .

(٤) اما كونها اخص من الوقتية المطلقة فلانها هى الوقتية المطلقة مع قيد اللادوام

م وجيه
انه وان سلم ان انعكاس
المجموع الى المجموع ليس منوطا
بانعكاس الاجزاء الى الاجزاء لكن فيما فيه
كذلك اذ المعتبر بصدده فلا غبار في كلامه بتجريتي
م لعل وجهه ان عدم انعكاس الجزء الثاني من الخاصتين من الموجبتين الخاصتين
لمانع لا يوجب عدم انعكاس الجزء الثاني من الخاصتين السالبتين لعدم المانع
لان الجزء الثاني منهما اشارة الى مطلقة عامة موجبة كلية وهي لاتنعكس كنفسها
كما مر عبد الله ٥ اعني المطلقة العامة الموجبة الكلية الصادقة بالدوام في الكل كما مر البحث عنه
فيما نحن فيه بل تنعكس الى المطلقة العامة الموجبة الجزئية الصادقة بالدوام في البعض وهو المطلق بخلاف
الجزء الثاني من الموجبتين الخاصتين المنعكستين الى الحينية اللادائمة فانه لكونه اشارة الى المطلقة العامة السالبة الكلية
لاتنعكس اصلا لمانع وهو كونها من القضايا التسع الآتية التي لاتنعكس بدليل التخلف الا ان يلتفت الى ما قاله المحقق ابن آدم في
الحاشية المنوطة على قول المحشي الاول اعني لاتنعكس الاجزئية شيخ زاده م لعله تدبير التحقيق او اشارة الى وجه عدم انعكاس المطلقة العامة
وتأمل وجهه وقيل اشارة الى ان قياس السالبتين على الموجبتين قياس مع الفارق فان الجزء الثاني من الاولين منعكس بخلاف الثانيين بتجريتي
الى الموجبة المطلقة العامة الجزئية شيخ زاده ٧ اي الجزء الثاني من الخ شيخ زاده م اي هيئة ان كان الشكل بمعنى الشكل بتجريتي اي محتاج
الى تقدير المضاف اعني الهيئة ان كان بمعنى ذلك لان الثالث عبارة عن الهيئة العارضة للمقدمتين والشكل ذو كذا اي ان كان معنى الشكل
في يكون الحمل بدون تقدير مضاف مثلا غلطا واما ان كان بمعناه اعني الشكل فلا حاجة اليه لانه هيئة فالحمل صحيح شيخ زاده
٥ الاخصر الاوضح فعلم بذلك ان لا عكس لهذا الاصل اما الاول فظاهر واما الثاني فلان قيل غير لازم لم يشعر بوجوده
مع انه غير موجود الا ان يقال ان التصريح باللزوم للاشعار بانه لازم في جميع المواد الا تلك المواد كذا قيل وفيه
لان مع تقدير رسالة من رسائل القوم لا يحتاج الى ذلك بتجريتي
٧ والا لما وجد بدونه لان اللازم ممتنع الانفكاك عن الملزوم كما لا يخفى بتجريتي
٨ اي تخلف العكس في الصدق عن الاصل فيه بمعنى يوجد الاصل بدون العكس
بتجريتي ص ٦٤١

أي الذي
هو اعم الجهات فالاخص
منه بالاولى تدبر

٥٥ أي ثبوت القمر المنخسف ليس لمنوري
تدبر ه‍ ١ اذ الاعشا فعندهم خاص بالقمر دون
الشمس وسائر الكواكب وهي الخمس الباقية من السيارات
بخلاف الانكساف ايضا فانه مختص بالشمس ليس الا تأمل فتدبر

٢ ضميره راجع الى التقادم مع فهو من قبيل اعدلوا هو اقرب للتقوى
منه ١٢٤٧
سندي

ليس بقمر بالامكان العام لصدق نقيضه(١) وهو كل منخسف قمر بالضرورة واذا تحقق التخلف وعدم الانعكاس في الأخص تحقق في الأعم اذ العكس(٢) لازم للقضية فلو انعكس الأعم لكان العكس لازماً للاعم والاعم لازم الأخص ولازم اللازم لازم فيكون العكس لازماً للاخص أيضاً وقد بينا عدم انعكاسه ، هذا خلف

واما أخصيتها من المنتشرة المطلقة والمطلقة العامة فلانهما تدلان على وقوع النسبة فى وقت غير معين أو على وقوع اجمالا ومن المعلوم ان الوقتية المطلقة التى تدل على الوقوع فى وقت معين تدل على الوقت الغير المعين والوقوع الاجمالي وقلنا ان الوقتية أخص من الوقتية المطلقة وأخص الاخص أخص واما كونها أخص من الممكنتين فلان الوقتية تدل على ضرورة الوقوع وماكان وقوعه ضرورياً فهو ممكن لامحالة .

واما أنها أخص من الوقتيتين فلانها أخص من الوقتيه المطلقة والمنتشرة المطلقة . وهما عين الوقتيتين مع قيد اللادوام .

واما أخصيتها من الوجوديتين فلانه متى صدقت الضرورة فى وقت معين لا دائماً « كما هو مفاد الوقتية » صدق الوقوع بالفعل لابالضرورة والوقوع بالفعل لا بالدوام كما هما مفاد الوجوديتين .

(١) ولايمكن اجتماع النقيضين .

(٢) من القواعد الكلية ان لازم الاعم لازم للاخص وذلك لان الاعم هو بنفسه لازم للاخص فلازمه لازم للاخص لان لازمه معه دائما مثلا الحساسية لازم للحيوان والحيوان لازم للانسان لكونه أعم منه فالحساسية لازمة للانسان لانها مع الحيوان أينما كان .

اذا عرفت هذا فقد تقرر آنفا ان الوقتية أخص من الثمانية الاخر فكل لازم لتلك الثمانية لازم للوقتية حسب القاعدة المذكورة ولوكان لتلك الثمانية عكس لكان لازماً للوقتية لان العكس لازم للاصل وكان الاصل « القضايا الثمانية » لازماً للوقتية .

وقد أثبتنا سابقاً ان الوقتية لاعكس لها فيكشف ذلك عن عدم العكس للثمانية الاخر اذ لوكان للثمانية عكس لكان ذلك عكساً للوقتية والفرض عدم وجود عكس للوقتية .

(فصل) عكس النقيض تبديل نقيض الطرفين مع بقاء الصدق والكيف او جعل نقيض الثاني اولا مع مخالفة الكيف

وانما اخترنا في العكس (١) الجزئية لانها اعم من الكلية والممكنة العامة لانها اعم من ساير الموجهات واذا لم يصدق الاعم لم يصدق الأخص بالطريق الاولى بخلاف العكس .

عكس النقيض

قوله : (تبديل نقيضى الطرفين) أي جعل نقيض الجزء الاول من الاصل جزءاً ثانياً من العكس ونقيض الجزء الثاني جزءاً اولا

قوله : (مع بقاء الصدق) أي ان كان الاصل صادقاً كان العكس صادقاً (٢) ومع بقاء الكيف أي ان كان الاصل موجباً كان العكس موجباً وان كان سالباً كان العكس سالباً مثلا قولنا(٣) : كل «ج» «ب» ينعكس بعكس النقيض الى قولنا

(١) أى فى عكس الوقتية أخترنا قضية جزئية ممكنة لانها أعم من جميع القضايا من حيث الكم والجهة واذا لم يصدق الاعم مع سعته فلايصدق الاخص بطريق أولى.

أما أعمية الجزئية من الكلية فلانه كلما صدقت الكلية صدقت الجزئية فى ضمنها دون العكس فقد تصدق الجزئية ولاتصدق الكلية وأما أعمية الممكنة فواضح لانها تصدق على كل جهة من الجهات اذ لايكون شيء ضرورياً أو دائماً أو فعلياً الا أن يكون ممكناً دون العكس فانه قد يكون ممكناً ولم يخرج عن حيز الامكان الى الفعل فضلا عن أن يكون ضرورياً أو دائماً .

(٢) أى لا انه يشترط الصدق مطلقاً حتى مع كذب الاصل بل ان كان الاصل صادقاً.

(٣) كقولنا كل انسان حيوان ينعكس بعكس النقيض الى قولنا كل ما ليس بحيوان ليس بانسان .

صه فان قلت عكس النقيض ليس بمستعمل في العلوم لعدم انتاجه فلم ذكره المصنف
في هذا الكتاب كما ذكر في المطولات قلت له فائدة
في بيان صدق القضية بواسطة صدق عكس نقيضها كذا
قالوا ابن آدم صه اي بالمعنى المصدري او بصحيح القضية الكاملة
من التبديل في عدم ذكره ذلك اما الاكتفاء بما افصح به كلام المصنف في العكس
المستوي وهو النظر او لعدم جرى الملاق ذلك في هذا المقام فافهم تنجيزه
صه اشارة الى ان مباحث عكس النقيض ايضا لا اختصاص لها بالحمليات ولا بالشرطيات بل يتحقق في
كل منهما ولذا لم يتل تبديل نقيضي المحمول والموضوع او المقدم والتالي مايرلتعقيد ص ١٢١
ط المراد بالمعينة اللازمة والمتبادر من اللزوم مالايكون بواسطة فيخرج القضية اللازمة التي هي اعم من عكسه
كالدائمة والمطلقة العامة اللازمين للضرورية عبدالح لماكان اللزوم المستفاد من اللازمة التي هي سنة المعينة اعم من لزوم عكس
النقيض للاصل بواسطة وبدونها والحال ان المراد هو الثاني اذ هو المتبادر قال والمتبادر من اللزوم الخ شيخي اي عكس نقيض الاصل
فالقضية اخرج الى الاصل لا الى العكس وذلك ظد وهو كالقضية الضرورية المطلقة فانها تنعكس بعكس النقيض الى الدائمة التي هي اعم منها ولا تنعكس
الى المطلقة العامة التي هي اعم من الدائمة التي هي العكس لها بان يقال ان الضرورية تنعكس الى الذاتية والدائمة تنعكس الى المطلقة
العامة ينتج بالقياس المتعارف ان الضرورية تنعكس الى ما هو اعم من عكسها كالمطلقة العامة وذلك غير المتبادر لان ذلك
العكس بالواسطة كما هو المعلوم شيخي تفريع على قوله والمتبادر من اللزوم اذ ذكره لا جاز ذلك كما لا يخفى شيخي
صه والمراد ببقاء الصدق بقاء الصدق المفروض في الاصل في الفرع لذاته فلا يرد ان التعريف يصدق على تبديل
الموجبة الجزئية في قولنا بعض الحجر لا انسان اذ يصدق بعض الانسان لا حجر مع ان الموجبة
الجزئية لا تنعكس بعكس النقيض ابن آدم متعلق بلفظ الصدق اي بلا واسطة
كما يشعر بذلك كلاو كلام فامثل عبعي شيخي ه لان صدقه مخصوص بخصوص
المادة [redacted] بل جواب سؤال مقدر كانه قيل لم اخترتم في عكس
لا ينتج من القياس بل بخصوص الخ السالبة الجزئية مع انهم
قرروا ان عكس السالبة الكلية سالبة كلية
ولم اخترتم المسكنة العامة دون غيرها
في عكس القضية المذكورة فاجاب
بقوله وانما الخ
عبد الرحمن

ت اى ليس
ازالم يصدق الاخص لم
يصدق الاعم مثلا لا يصدق الحيوان
على ما لا يصدق عليه الانسان فتأمل ~ فانه
اذا صادق الاخص صدق الاعم واذا لم يصدق بما يصدق
الاعم حين التحيل منع على قياسى لا يخلو موضع المنام آه = اى ليس
اذا لم يصدق الاخص لم يصدق الاعم اذ قد لا يصدق الاخص مع صدق
الاعم ابن آدم مثلا لا يصدق الحيوان على ما لا يصدق عليه الانسان فتأمل
فانه اذا صدق الاخص صدق الاعم واذا لم يصدق الاخص ربما يصدق الاعم للدارك
٨ لان العكس لازم للتقنية اذ لو فرض صدقها يلزم صدق العكس و الا لزم صدق الملزوم بدون صدق اللازم
وهو محال محى الدين صـ ١٤٨ ١. صـ ١٤٩ ← ٩ كلمة ليس بمعنى لا اخ كانت التقنية معدولة الطرفين هذا
مادة و او منع من مثاله هذا قولنا كل انسان ناطق ينعكس بعكس النقيض على طريق القدماء الى قولنا كل لا ناطق لا انسان لانها الايجابها
بقاء الكلم المحقق شرط كما ان بقاء الصدق المفروض والكيف المحقق شرط الا ان الثاني مطلقا فتدبر جرجانى ٥ اى جعل نقيض الجزء الاول من
الا مطلبه ثانيا من العكس مذهب القدماء ان لم يكن ليس لسلب الربط بل الربط السلبي يراد المفهوم من الاصل والعكس بحرمه الاصل
١١ وانما عدل المتأخرون عن طريق القدماء لعدم تمام ادلتهم على بيان انعكاس الموجبات والسوالب على عكوسها على اصطلاحهم لورود المنع عليها
لا نتقاضها في الحمليات بالموجبات التي محمولاتها من المفهومات الشاملة والسوالب التي موضوعاتها تناقض الامور الشاملة وليس محمولاتها
من المفهومات الشاملة كقولنا كل شيء او كل انسان ممكن عام فانه صادق مع كذب قولنا كل لا ممكن عام لا شيء او لا انسان
وكقولنا لا شيء من اللاممكن العام بلا شيء او بلا انسان او انسان مع كذب قولنا ليس بعض الشيء او
الانسان او اللا انسان ممكنا عاما يراد به الشيء صح و انما كذب ذلك لان اللاممكن العام
صادق باقسام المفهوم اعني الواجب والممتنع والممكن الخاص كما ان الممكن العام
صادق بها فان قيل كل لا ممكن عام لا شيء يخرج الواجب فانه لا ممكن بالامكان
المقيد بجانب العدم مع شيء بالمعنى الاخص لا لا شيء فثبت ان هذه
التقنية كاذبة سواء اريد من اللاشيء المعنى الاخص
او الاعم يستدعى (اي ان كان الاصل سالبا
كان العكس موجبا ابن آدم (مثلا اذا
صدق كل انسان حيوان صدق
لا شيء من اللاحيوان
بانسان

وحكم الموجبات هيهنا حكم السوالب في المستوى وبالعكس

كل ما ليس «ب» ليس «ج» وهذه طريقة القدماء.

وأما المتأخرون فقالوا عكس النقيض هو جعل نقيض الجزء الثاني أولاً وعين الجزء الاول ثانياً مع مخالفة الكيف (١) أي ان كان الاصل موجباً كان العكس سالباً وبالعكس ويعتبر بقاء الصدق كما مر فقولنا (٢): كل «ج» «ب» ينعكس الى قولنا: لاشيء مما ليس «ب» «ج».

والمصنف لم يصرح بقولهم وعين الاول ثانياً (٣) للعلم به ضمناً (٤) ولا باعتبار بقاء الصدق في التعريف الثاني لذكره سابقاً فحيث لم يخالفه (٥) في هذا التعريف علم اعتباره هيهنا أيضاً.

---

(١) فالطريقتان متفقتان في عدد السلب وانما تختلفان في محل استعمال السلب ففي طريقة القدماء كلا السلبين جزء من جزء القضية أحدهما جزء الموضوع والاخر جزء المحمول.

وأما على طريقة المتأخرين فأحدهما جزء لموضوع الاصل والاخر لسلب النسبة واما الجزء الثاني أي المحمول فخال عن السلب.

(٢) كقولنا كل انسان حيوان ينعكس الى قولنا لا شيء مما ليس بحيوان انسان.

(٣) بل اكتفى بقوله أو جعل نقيض الثاني أولا.

(٤) فانه لما جعل نقيض الثاني أولا فاما أن يجعل عن الاول ثانياً أو نقيضه فاذا انتقضت الصورة الثانية «جعل نقيض الاول ثانيا» للقطع بكونها غير مرادة والا لم يصح التقابل بين القولين بأو ولا اشتراط المخالفة في الكيف فلابد أن تتحقق الاولى «جعل عين الاولى ثانياً» ضرورة الانحصار في الصورتين ولا ثالث لهما.

(٥) أى حيث لم يخالف المصنف الصدق في تعريف العكس على القول الثاني أى لم يقل مع عدم بقاء الصدق علم ان بقاء الصدق معتبر في القول الثاني أيضاً.

ثم انه بين المصنف احكام عكس النقيض على طريقة القدماء اذ فيه غنية(١) لطالب الكمال وترك ما اورده المتأخرون اذ تفصيل القول فيه وفيما فيه(٢) لا يسعه المجال .

قوله : (ههنا) أي في عكس النقيض .

قوله: (في المستوى) يعني كما ان السالبة الكلية تنعكس في العكس المستوى كنفسها (٣) والجزئية لاتنعكس اصلا كذلك الموجبة الكلية في عكس النقيض تنعكس كنفسها والجزئية لاتنعكس اصلا لصدق قولنا : بعض الحيوان لا انسان وكذب قولنا : بعض الانسان لاحيوان (٤) وكذلك التسع (٥) من الموجبات اعني الوقتيتين المطلقتين والوقتيتين والوجوديتين والممكنتين والمطلقة العامة لاتنعكس والبواقي (٦) تنعكس على ماسبق تفصيله في السوالب في العكس المستوى .

قوله: (وبالعكس) أي حكم السوالب ههنا حكم الموجبات في المستوى

---

(١) بضم الغين وكسرها .

(٢) أى فى الايرادات الواردة عليه .

(٣) أى سالبة كلية .

(٤) فان الانسان نقيض اللا انسان واللا حيوان نقيض الحيوان فلو كان عكس نقيض الجزئية صحيحاً لكان صادقاً .

(٥) أى موجباتها لاتنعكس بالبيان السابق فى العكس المستوى وهو التخلف فى بعض الموارد مثلا فى الوقتية التى هى أخص القضايا التسع يصدق قولنا بالضرورة كل قمر لامنخسف وقت التربيع لا دائماً ويكذب عكس نقيضها بعض المنخسف لاقمر بالامكان العام ومتى لم يتعكس الاخص فالاعم بطريق أولى .

(٦) وهى الدائمتان والعامتان والخاصتان .

٥ اى فى عكس
النقيض بناء على طريق القدماء
٦ اذ المستعمل فى العلوم انما هو عكس
النقيض على طريق القدماء ، ابن آدم
٧ من السماجة و النقصان و الرد على فضلاء القدماء بالمزخرفات
الشاملة وثنا تقريبا بالدلائل و البرهان لا يسعه المجال لترجيحة اللسان
فلنطلب من مطالع البيان و شرح المطالع بدقة النظر و الامعان ثم ارجع البصر حل
ترى من فطور ينجويخة ٨ لانه لو لم تنعكس كنفسها يكون سلب الشئ عن نفسه كما اذا
صدق كل انسان حيوان صدق فى عكسه كل لاحيوان لا انسان و الا فيصدق نقيضه وهو بعض اللاحيوان ليس
لا انسان وهذا يستلزم بعض اللاحيوان انسان لان سلب السلب اثباة فاذا ركبنا بعض اللاحيوان انسان مع
مع القضية ينتج بعض اللاحيوان حيوان وهو سلب الشئ عن نفسه لانه اذا عكسنا القضية يكون بعض الحيوان
لاحيوان وهذا محال تامل شرح بالعكس المستوى يشتدى بان يجعل نقيض العكس سنخا على حجة ملاحية و الاصل
اعنى كل انسان حيوان يشتدى كبرى يشتدى ٩ كما لا عكس للتسع الغير المنعكسة السوالب كما يأتى تعداده ينجويخى
من المحشى لصدق قولنا كل قمر لا منخسف باحدى الجهات التسع مع كذب كل منخسف لا قمر لاحداها ينجويخى ١٠ لكن
١١ اى حكم القضايا الموجبات الموجبة الكلية فى عكس النقيض حكم السالبة الكلية فى عكس المستوى ه
احضها اعنى الوقتية لا تنعكس لصدق قولنا كل قمر لا منخسف بالضرورة وقت التربيع لا دائما وكذب بعض
المنخسف لا قمر بالامكان العام ينجويخة ١١ اى كما لا تنعكس القضايا التسع السوالب بالعكس المستوى
كذلك لا تنعكس تلك القضايا الموجبة بالنقيض لان اخصها وهو الوقتية لا تنعكس مثلا لصدق كل قمر
ليس بمنخسف وقت التربيع بالضرورة لا دائما مع كذب عكسه وبعض المنخسف ليس بقمر بالامكان
العام واذ لم يصدق الاعم لم يصدق الاخص كما مر عبد اللطيف ٦ اذ المستعمل فى العلوم
انما هو عكس النقيض على طريق القدماء لا المتأخرين اذ هو مهجور قرابل
٨ والا لزم سلب الشئ عن نفسه ١٢ اى ان السالبة مطلقا كلية او جزئية
تنعكس الا السالبة جزئية لان قولنا لا شئ من الانسان بحجر ينعكس
الى قولنا بعض اللاحجر ليس بلا انسان والا لصدق
نقيضه اعنى كل لاحجر لا انسان و نعكسه
عكس نقيض الى كل انسان حجر وهو
الاصل ولا يرجح فيه دليل الخلف
كما لا يخفى تامل ينجويخى

الى منه

م اشارة في بعض المراد بعكس

دليل الخلف اذا اريد من عدم جواز عكس قضية محصلة موجبة جزئية

كما اذا كان سالبة معدولة كما مر في قوله حين هو لا يحجب الى الانسان

نقيض الاصل لا نه له حيث قال بعد الخفاء عدم تكرار الحد الاوسط

وكلية لان لا نه هنا غيره وجه عدم الاصل لانه غير هذا الاكبر لا يحجب لا انسان

او كلية ابن آدم الخ ينتهي الى العكس والاحجب يحجب لان محمول الاصغر نقيض صريح

لذلك ابن آدم الخ من نقيض العكس من اللاحجب يحجب كانه قبل العلم ثبت هذه المقدمة بدليل

الافكل لاحجب الخلف من نقيض لا شيء من سؤال متبادر مثبت تباين منها الشكل الاول فاجاب

قوله الافكل لا حجب فلا ينتج على جواب عن المدعي هو اللاحيوان عن عين الاخص

ان تركيب القياس بحجب ينتهي من الثاني اذا نقيض الاعم قوام ماهيته بالحيوان حتى اذا

ولا شيء من الانسان لا يخفى الاول اولى سلب فطعا لان الانسان يحجب بالضرورة

لو منوع الاكبر كما لا يحجب ان الاول هو حيوان ويجوز ان من الانسان يحجب والافكل لاحجب

الخلف بل بدليل العكس ٥١ ان اذ هو حيوان لا شيء من الانسان

بيان ذلك ينتهي الاخص ٥١ من الانسان بالاحيوان مثلا قولنا بالفعل حين هو لاحجب والانسان

وهو الانسان بان يقال لا شيء من الانسان ولا يحجب ليس بلا انسان ولا شيء من الانسان

انتفى الحيوان انتفى الى قولنا بعض اللاحجب الاصل هكذا بعض الحجر انسان وقولنا بعض الانسان

ينعكس بعكس النقيض الحجر انسان فنقيضه الى المستوي الى قولنا لا كاتب ينعكس

لا انسان ويلزمه بعض الحجر ليس يحجب هذا خلف وبعكس بعكس الكاتب بساكن ما دام الكاتب ساكن

يحجب ينتج بعض من الاحسان ابن آدم ٤ مثلا لا شيء من الكاتب بساكن والافكل لا ساكن

حجر والاصل لا شيء من اللاساكن يحجب ابن آدم لا شيء من هو لا ساكن ينتج لا بعض الساكن

بعكس النقيض الى قولنا بعض الساكن كاتب ليس بكاتب بالفعل حين هو ساكن ينتج لا بعض الساكن

لا كاتب ويلزمه قولنا بعض الساكن ولا شيء من الكاتب بساكن بعكس المستوي الى قولنا بعض الكاتب بساكن

ليس بساكن هف او بعكس بعكس الكاتب بساكن ابن آدم

وقد كان الاصل لا شيء من الكاتب

ه مثلا
قولنا بالضرورة او
بالدوام لا شيء من الكاتب
بساكن ما دام ينعكس بعكس النقيض
لا قولنا بعض اللاساكن ليس بلا كاتب بالفعل
حين هو لا ساكن والا فكل لاساكن لا كاتب ويلزم قولنا بعض
الساكن كاتب ولا شيء من الكاتب بساكن هف او ينعكس بعكس المستوى
لا قولنا بعض الكاتب ساكن وقد كان الاصل لا شيء من الكاتب بساكن ابن ادم
عد مثلا قولنا بالضرورة او بالدوام لا شيء من الكاتب بمتحرك الاصابع ما دام كاتبا لا دائما
ينعكس بعكس النقيض الى قولنا بالدوام لا شيء من لا متحرك بلا كاتب ما دام لا متحركا لا دائما في
بعض اي بعض لا متحرك لا كاتب بالفعل اما الجزء الاول فلانه لو لم يصدق لصدق بعض اللامتحرك
كاتب حين هو لا متحرك بالفعل ويلزمه بعض المتحرك كاتب فنضمها الى الجزء الاول من الاصل هكذا
ض المتحرك كاتب ولا شيء من الكاتب بمتحرك ينتج بعض المتحرك ليس بمتحرك هف واما
الادوام في البعض فلانه لو لم يصدق لصدق نقيضه وهو لا شيء من اللامتحرك
كاتب ويلزمه بعض المتحرك ليس بكاتب فنضمه الى لادوام الاصل
ابعض المتحرك ليس بكاتب وكل متحرك كاتب بالفعل ينتج
من المتحرك ليس بمتحرك هف ابن ادم

ص ١٥١

٤

٣

والبيان هو البيان والنقيض هو النقيض وقد بين انعكاس الخاصتين

فكما ان الموجبة في المستوي لاتنعكس الاجزئية كذلك السالبة ههنا لاتنعكس الاجزئية لجواز ان يكون نقيض المحمول في السالبة اعم من الموضوع[1] ولايجوز سلب نقيض الاخص عن عين الاعم كلياً مثلا يصح لاشيء من الانسان بلاحيوان ولا يصح لاشيء من الحيوان بلاانسان لصدق نقيضه بعض الحيوان لاانسان كالفرس وكذلك بحسب الجهة الدائمتان[2] والثامنتان تنعكس حينية مطلقة والخاصتان تنعكسان حينية مطلقة لادائمة والوقتيتان والوجوديتان والمطلقة العامة مطلقة عامة ولاعكس للممكنتين على قياس الموجبات في المستوي

قوله: (والبيان هو البيان)[3] يعنى كما ان المطالب المذكورة في العكس

(١) أى فى قضية الاصل فان قولنا لا شيء من الانسان بلاحيوان نقيض محمـوله هو الحيوان وهو « الحيوان » اعم من الموضوع « الانسان ».

وفى العكس يكون الحيون موضوعاً واللا انسان « نقيض الانسان » محمولا وبما ان القضية سالبة يسلب نقيض الاخص أى نقيض الانسان وهو اللا انسان عن عين الاعم أى الحيوان لانه الموضوع.

فيقال لاشيء من الحيوان بلاانسان وهو غير صحيح لصدق نقيضه وهو بعض الحيوان لا انسان كالفرس ولايجتمع النقيضان فيعلم ان العكس باطل.

(٢) مثلا نقول كلما صدق قولنا بالضرورة أو دائماً لاشيء من الانسان بحجر صدق قولنا بعض اللا حجر ليس بلا انسان بالفعل حين هو لاحجر « كالانسان » والا فيصدق نقيضه وهو دائماً كل لاحجر لا انسان مادام انساناً مع انها كاذبة لان الانسان لاحجر ولكنه ليس بلا انسان بل انسان وكذا البواقى.

(٣) يعنى ان بيان اثبات عكس النقيض فى السوالب مثل اثبات العكس المستوى فى الموجبات فكما كنا نثبت العكس المستوى ببيان انه ان لم يكن العكس صادقاً فلا بد

المستوى كانت تثبت بالخلف وكذا ههنا .

قوله : (والنقيض هو النقيض) أي مادة التخلف ههنا هي مادة التخلف ثمة (١) .

قوله : (وقد بين (٢) انعكاس الخاصتين) أما بيان انعكاس الخاصتين من السالبة الجزئية في العكس المستوى الى العرفية الخاصة فهو ان يقال متى صدق (٣)

أن يصدق نقيضه وكنا نرى أن نقيضه كاذب فكذا هنا .

واثبات الخلف بأى طريق يمكن ولاينحصر بالشكل الاول .

(١) مثلا فى الوقتية الموجبة يصدق كل قمر لامنخسف وقت التربيع لا دائماً ولا يصدق بعض المنخسف لاقمر بالامكان العام .

(٢) قد مر سابقا فى العكس المستوى ان السالبة الجزئية لاتنعكس بالعكس المستوى وذكر هنا « فى عكس النقيض » أيضاً ان الموجبة الجزئية لاتنعكس بعكس النقيض فى جميع الموجهات .

ولكن بعض المنطقيين من المتأخرين بينو وجهاً لانعكاس السالبة الجزئية بالعكس المستوى والموجبة الجزئية بعكس النقيض فى خصوص قضيتين هما المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة وذلك بدليل الافتراض .

(٣) انما مثل بحروف التهجى ليفهم ان القاعدة كلية منطبقة على كل موضوع ومحمول فى هاتين القضيتين لالخصوص موضوع ومحمول خاص ولكنا لتفهيم الطالب نمثل بهذا المثال فنقول متى صدق بعض الكاتب ليس بساكن الاصابع بالضرورة أو بالدوام مادام كاتباً لادائماً أى بعض الكاتب ساكن الاصابع بالفعل .

فمتى صدق هذه صدق عكسها وهو بعض ساكن الاصابع ليس بكاتب مادام ساكن الاصابع لادائماً أى بعض ساكن الاصابع كاتب بالفعل واثبات صدق العكس بدليل الافتراض .

نقول هذه القضية « قضية العكس » مركبة من جزئين صدر ولادوام فأولا نثبت صدق لادوامها ببيان انا نفرض ذات الموضوع د « فد عبارة عن الشخص الذى بيده القلم ويكتب وأما بعض ج فهو وصفه فد هو ب بحكم لادوام الاصل اذ كان معنى لادوام

يعني قد سبق
في العكس المستوى
ان السالبة الجزئية لا تنعكس
وفي العكس النقيض ان الموجبة الجزئية
لا تنعكس وهذا الحكم ثابت لهما اذا لم تكونا خاصتين
واما اذا كانتا خاصتين فالحكم ثابت لهما بدليل الافتراض منه بلاول

الدين الدواني

وانما قدم بيان انعكاس الخاصتين في السالبة الجزئية في العكس المستوى الى الجزئية
الخاصة في العكس النقيض لان بحثه مقدم على بحثه ولانه محال عليه للموجبة في العكس النقيض واليه
اشار المصنف بقوله وحكم الموجبات الخ معروف

ح في الجزء الثاني من الاصل د اي بد ثم يحمل عليه جـ بالحكم
الذي كان مقصوراً في لادوام الاصل اعني الفعل فنقول زيد ساكن الاصابع بالفعل بدد ب بالفعل فهذه مقدمة الصغرى
ثم يحمل عليه جـ بحكم صادق عنوان الموضوع على ذاته اعني بالفعل على ما هو مذهب الشيخ فنقول كاتب بالفعل بدل وج بالفعل
فهذه مقدمة الكبرى ثم بعد بعد الترتيب يصدق القول بان بعض ساكن الاصابع كاتب بالفعل بدل جاج بالفعل
وذلك عين لادوام العكس فهذه مقدمة النتيجة الحاصلة من الشكل الثالث الذي اشترط فيه ايجاب الصغرى بفعليتها
المنتج الجزئية على ما سيأتي تفصيلاً فتلك المقدمات الثلاث تحصل الجزء الثاني من العكس ابن آدم
منه وهو بعض الكاتب ساكن الاصابع بالفعل ابن ادم

صر ١ ة ١

هـ اى مثلا
بالضرورة او بالدوام بعض
الكاتب ليس بساكن الاصابع مادام
كاتبا لا دائما اى بعض الكاتب ساكن الاصابع
بالفعل فينعكس المستوى الى قولنا بعض ساكن
الاصابع ليس بكاتب مادام ساكن الاصابع لا دائما اى بعض ساكن
الاصابع كاتب بالفعل وثبوت هذا العكس انما يكون بدليل الافتراض وهو
ان نفرض ذات الموضوع بزيد مثلا كما يأتي تفصيله بيّنه
ان نفرض ذات الجزء الاول من العكس بعد ان نفرض ذات الموضوع اعنى بعض ج بد ثم نحمل
٥ ثم نقول في اثبات الجزء الاول من الاصل اعنى السلب الفعلي فنقول زيد ليس بكاتب مادام ساكن الاصابع
عليه ج بالحكم الذي كان مقصودا في الجزء الاول من الاصل اعنى بعض ب بد ثم نحمل عليه ج
بد لد ليس ج مادام ج لزم صدقه بداهة ونعيد ان نفرض ذات الموضوع اعنى بعض ب بد ثم نحمل عليه ج
بالحكم الذي كان مقصودا في الجزء الاول من العكس اعنى السلب فنقول زيد ليس بكاتب مادام ساكن الاصابع
بد لد ليس ج مادام ج لزم صدق العكس واذا صدق العكس صدقت تلك المقدمة الاجنبية اذ هي عين
العكس للجزء الاول من الاصل فافهم ابن آدم كاتب ١٥

بعض «ج» ليس «ب» بالضرورة أو بالدوام مادام «ج» لادائماً أي بعض «ج» «ب» بالفعل صدق بعض «ب» ليس «ج» مادام «ب» لادائماً أي بعض «ب» «ج» بالفعل

وذلك بدليل الافتراض وهو ان يفرض ذات الموضوع اعنى بعض «ج» «د» «فد» «ب» بحكم لادوام الاصل[1] و«د» «ج» بالفعل لصدق الوصف العنواني على الذات بالفعل على ماهو التحقيق فصدق بعض «ب» «ج»[2] بالفعل وهو لادوام العكس.

ثم نقول[3] «د» ليس «ج» مادام «ب» والا لكان «ج» في بعض اوقات كونه

←الاصل (بعض ج ب) وفرضنا ان بعض ج هو د فد ب ومن جهة اخرى د ج بالفعل لان د ذات ج وج وصفه ووصف الموضوع صادق على ذاته بالفعل كما نقل عن الشيخ فدمصداق ج بالفعل فلما كان د من جهة ب « بحكم لادوام الاصل » ومن جهة ج بحكم صدق الوصف على الذات بالفعل كان د محلا لالتقاء ب و ج كما ان الانسان محل لالتقاء الناطق والضاحك فيكون بعض ب ج كما يصح أن يقال بعض الناطق ضاحك لتلاقيهما فى الانسان وهو « بعض ب ج » لادوام العكس وقد ثبت بالدليل فيبقى صدر العكس .

(١) لانه قال (أى بعض ج ب) وذكر ان د هو ذات بعض ج فد ب .

(٢) لتلاقيهما فى د فان د صدق على ب مرة وصدق على ج مرة اخرى .

(٣) شروع فى اثبات صدر قضية العكس وهو بعض ب ليس ج مادام ب وذلك بالاستفادة من ذات الموضوع المفروض د .

فنقول د ليس ج مادام ب (بعبارة اخرى زيد ليس بكاتب مادام ساكن الاصابع) اذ لولم يصدق هذا لصدق نقيضه وهو ان د ج فى بعض أوقات كونه ب (أو نقول زيد كاتب فى بعض أوقات كونه ساكن الاصابع) واذا كان د ج فى بعض أوقات كونه ب فقهراً يكون د ب فى بعض أوقات كونه ج .

وهذا مثل قولنا زيد متكلم في بعض أوقات كونه جالساً فلازم ذلك أن يكون جالساً في بعض أوقات كونه متكلما. ←

من الموجبة الجزئية ههنا ومن السالبة الجزئية ثمة الى العرفية الخاصة بالافتراض

«ب» فيكون «ب» (١) في بعض اوقات كونه «ج» لان الوصفين اذا تقارنا في ذات (٢) يثبت كل واحد منهما في زمان الاخر في الجملة وقد كان حكم الاصل انه ليس «ب» مادام «ج» هذا خلف (٣) فصدق ان بعض «ب» اعنى «د» ليس «ج» مادام «ب» وهو الجزء الاول من العكس فثبت العكس بكلا جزئية فافهم.

وأما بيان انعكاس الخاصتين من الموجبة الجزئية في عكس النقيض الى العرفية الخاصة فهو ان يقال اذا صدق بالضرورة أو بالدوام (٤) بعض «ج» «ب» مادام «ج» لادائما أي بعض «ج» ليس «ب» بالفعل لصدق بعض ماليس «ب» ليس

وهذا (كون د ب فى بعض أوقات كونه ج) ينافى قضية الاصل (بعض ج ليس ب مادام ج) لانا فرضنا ان د هو بعض ج .

(١) أى فيكون د . ب .

(٢) كما مثلنا بأن زيداً متكلم فى جلوسه فتقارن التكلم والجلوس فى زيد فيلزم من ذلك أن يكون جالساً فى وقت تكلمه .

(٣) يعنى كون د . ب فى بعض أوقات كونه ج . خلاف حكم الاصل .

(٤) فلنجعل المثال هكذا بعض الكاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً لادائماً أى بعض الكاتب ليس متحرك الاصابع بالفعل .

الادعاء انه ان كان هذا صادقاً يصدق عكس نقيضه أيضاً وهو بعض ماليس متحرك الاصابع ليس كاتب مادام ليس متحرك الاصابع لادائماً أى بعض ماليس متحرك الاصابع يكون ليس كاتب بالفعل .

كان وجه ٥
ان الجزء الاول منا
ثبت بطريق العكس لا بالافتراض
كان وجهه ان قول المصنف باد
فافهم ٥ لان هذا مبنيا على ما ذكره في
منع الجملة
المتعلقة بقوله فصدق ان بعض ب امن ان المقدمة غير
المطلوب والا فالذي ثبت بطريق المقدمة الاجنبية دون الجزء الاول
من العكس بجويني ب الافتراض امن مـ (ص غ ا ١) هـ ى ى ا ج ا الموجبة
المحمول والموضوع موجود فصدق قوله بحكم لادوام الاصل تأمل ٥٥٪ فتدبر ٥٥ وجهه عند
انه راجع الى عدم موافقة المنع للمنع عنه لان كون الصغرى موجبة معدولة المحمول انما هو لكون كلمة
فبالربط السلب كما هو شأن العدول لكونها صغرى قياس الشكل الثالث والحكم المقصود بلادوام الاصل صد
انما هو اذا كانت لسلب الربط كما هو شأن التحصيل فادعاء الموافقة بينهما ليس الا بمجرد الاعتبار في ان الموضوع
في كلاهما موجود والا فالموضوع في الصغرى وجوده مفروض في لادوام الاصل محقق بمعونة الجزء الاول منه
حينئذ ٥ الا ان ليس في لادوام الاصل للسلب وفي هذه المقدمة للعدول لانها صغرى قياس من الشكل الثالث
وسيأتي انه لا بد من ايجاب الصغرى آه بجويني ٢ اي ليس بعض ما ليس ب (وهو ليس ب بنة) (انسان) ليس ج (كاتب) بالفعل حينئذ متروك
الاصابع ٨ فنضم هذه المقدمة الاجنبية كبرى الى صغرى القياس الاول فيصدق وينتج بعض ما ليس ب ج
ليس ج مادام ليس
ب فينتج كما ذكره المحشي فقال بعد عكس الصغرى بعكسها (هذا مراد) الترتيب ليس ب دو د ليس ج مادام ليس
الشكل الثالث اعني ليس بعض ما ليس ب ج ٥ اي الذي هو مفاد النتيجة المالة في هذا القياس المكب من
ليس بعض ما ليس د ليس ج بالفعل وذلك عين لادوام العكس فثبت
بدلك القياس الافتراضي لادوام العكس وبقي الجزء الاول منه حينئذ
٩ هذه مقدمة اجنبية عامة بالكبرى ولا اثبات الجزء الاول من
العكس لكن منشأ تلك من لازم الجزء الاول من الاصل اعني عكس
نقيضه اذ لا بأس بكون المنشأ الكبرى السابقة من الجزء
الاول نفسه وتلك من لازمه اذ المدار على معرفة
المنشأ الهاتي لا يلزم القول باللفظ المجرد
سواء من نفس الشيء المذكور كما
في السابق او من اضافة الدال
عليها بالالتزام كما
هنا ابن آدم

بعض الأوقات ج

٧ اى نظرا الى الوقت الذى ثبت

بالموضوع في العكس للموضوع الذى في الاصل

يتجه بحث ٩ فيكون النقيض بالاطلاق والمقدمة الاجنبية حقا فاذا جعلت

كبرى لصغرى القياس الاول اعنى د ب يصدق د ا فينتج القياس ان بعض

ج ا يتجه بحث ٩ الثناء فصيحة اى فنقول د ب و د ليس ج مادام ب فينتج

بعض ب ليس ج مادام ب فصدق ان الاول اى ذكرت ان بعض ب اعنى د فهذا التفسير اشارة

بل ما قيل يجوز ان يكون الشئ بعبارة معلوما وباخرى مجهولا مثل كل ناطق حيوان وكل ضاحك حيوان فلا يرد على ما قالوا

من ان هذه المقدمة الاجنبية اعنى د ليس ج مادام ب مع احدى مقدمتى الاقتران اعنى د ه ب ينتج المطلوب اعنى

بعض ب ليس ج مادام ب ان المقدمة الاجنبية عين المطلوب وكان وجه الامر بالفهم وبالتامل فيما سيأتى الى هذه الدقيقة

والله اعلم ونكب اعنى النتيجة وهى الجزء الاول من العكس اعنى القياس الاقتراني ا اشارة الى اثبات الجزء الاول من العكس بالقياس المركب من

صغرى القياس الاول المنتج لجزئين من العكس اعنى القياس الاقتراني الى ومن المقدمة الاجنبية الموقعة لاثبات هذا الجزء يتبدى

X هذه هى الجزء الاول من العكس لفظا ومعنى يتبدى X جواب سؤال مقدر كانه قيل ما فائدة هذا التفسير في كلام المحشى حيث قال بعد

قوله ان بعض ب اعنى د لا اعنى ان الناطق عبارة عن زيد مثلا والضاحك كذلك فعند بعض المزبور الناطق الذى

هو زيد يجوز ان معلوم والضاحك الذى هو زيد ايضا انه مجهول فهنا بعض ب مجهول بليس ج لبعد معن

نظر الناطق و د ليس ج معلوم لعدم اثباته ٥ وهى الصغرى المارة في القياس الاقتراني

يتبدى K اعنى الجزء الاول من العكس الواقع بالنتيجة في القياس المركب من المقدمة

الاجنبية والصغرى المارة فيكون مصادرة وانما لا يرد لما قال سابقا في

قول ما قيل يجوز ان يكون الشئ بعبارة الخ يتبدى د لان د كما انه

ذات الموضوع كذلك ذات المحمول كانه قيل ب ليس ج

مادام ب يتجه بحث X الاجنبية عين المقدمة

يتبدى د ا اى بعض ب اعنى د

ليس ج مادام ب

ابن آدم

«ج»(١) مادام ليس «ب» لادائماً أي ليس بعض(٢) ماليس «ب» ليس «ج» بالفعل. وذلك بدليل الافتراض وهو ان يفرض ذات الموضوع(٣) اعنى بعض «ج» «د» «فد» «ج» بالفعل(٤) على مذهب الشيخ وهو التحقيق. و «د» ليس «ب» بالفعل بحكم لادوام الاصل(٥) فصدق بعض ماليس «ب» «ج» بالفعل(٦) وهو ملزوم لادوام العكس(٧) لان الاثبات يلزمه نفي النفي(٨) ثم نقول «د» ليس «ج» مادام ليس «ب»(٩) والا لكان «ج»(١٠) في

---

(١) كالانسان الساكن الاصابع فانه ليس متحرك الاصابع وليس كاتب ولكن ذلك مادام ليس متحرك الاصابع وأما اذا تحركت أصابعه فهو كاتب بالفعل وهذا معنى اللادوام.

(٢) معنى هذه الجملة انه ليس بعض ساكن الاصابع «وهو معنى ليس . ب .» كاتب «وهو معنى ليس . ج» بالفعل بل هو كاتب فعلا .

(٣) في الاصل .

(٤) لان . د . ذات الموضوع على الفرض و . ج . وصفه فهما متحدان .

(٥) فان لادوام الاصل بعض ج . ليس ب . بالفعل وفرضنا ان د . هو بعض ج فد ليس ب . بالفعل .

(٦) يعني فصدق ان بعض ليس ب . «وهود اذ قلنا انه ليس ب بحكم لا دوام الاصل» ج . بالفعل لان د . ذات الموضوع وج . وصفه فهما متحدان .

(٧) فان لادوام العكس هو ليس بعض ماليس ب . ليس ج . بالفعل فسلبت هنا ليس ج . عن بعض ماليس ب . وفي قبلنا بعض ماليس ب . ج . أثبت ج . لنفس الموضوع في اللادوام أي لبعض ماليس ب — ومعلوم ان سلب لا ج . عن شيء لازم لاثبات ج له كما ان سلب لاحيوان عن الانسان لازم لاثبات الحيوان له .

(٨) فالى هنا ثبت صدق لادوام العكس وبقى الجزء الأول من العكس يبينه بقوله ثم نقول .

(٩) كما نقول زيد ليس بكاتب مادام ليس بمتحرك الاصابع .

(١٠) أى لكان د . ج . يعني ان لم يصدق هذا لصدق نقيضه وهو ان د . ج . في بعض أوقات كونه ليس ب . (ان الوصفين اذا تقارنا في ذات يثبت كل منهما في

بعض اوقات كونه ليس «ب» فيكون (١) ليس «ب» في بعض اوقات كونه «ج»
كما مر وقد كان حكم الاصل انه «ب» مادام «ج» هذا خلف .
فصدق (٢) ان بعض ماليس «ب» وهو «د» ليس (ج) مادام ليس (ب) وهو
الجزء الاول من العكس فيثبت العكس بكلا جزئيه .

←زمان الاخر) كمامر فيكون د . ليس ب في بعض أوقات كونه ج . وهذا يلزم الخلف فانه خلاف مضمون الاصل فان الاصل (بعض ج . ب . مادام ج .) وفرض ان د ج .

(١) أي فيكون د . ليس ب .

(٢) يعني لماصدق د ليس ج مادام ليس ب وثبت من لادوام الاصل ان د ليس ب فيصح أن نضع ليس ب مكان د في هذه القضية فنقول بعض ليس ب ليس ج مادام ليس ب وهذا هو الجزء الاول من العكس .

امن ان
الوصفيتين اذا اعتبرنا
في ذات آه ١١ فيكون النقيض
باطلا والمقدمة الاجنبية حقا بخ بخ
٩ وجه التأمل قدم من الفاضل الترنجي في حاشية المنوطة
على قوله فافهم فتدبر رشده ى صح ٦ ١٥١

ح البيان

بما فرق الواحد منهما

كانتا مذكورتين او احد ايهما

داخ وذكر الضمير ليرجع الى القول المؤلف

ولم يؤنثه ليرجع الى القضايا الدقة وهى الاشارة الى ان لزوم

القول الآخر ليس عين المقدمات فقط بل بعينها وعين التأليف فيكون

للصورة مدخل في الانتاج كما ان للمادة مدخلا فيه بيجوبيجز

١٢ اى بلا واسطة في الثبوت فان هناك واسطة في الاثباة كما في الشكل الاول وما عداه بيجوبي

(اى الواسطة في الوجود لان القول لازم للقضايا في النفس من غير دليل واما ان العلم بها يستلزم العلم به كما

هو عند من اشترط اللزوم العلمي واما ان القول يستلزم القول الآخر في نفس الامر كما هو عند من اشترط اللزوم

النفس لكن الواسطة في العلم اى الاثباة موجودة في الشكل الاول عند ما قيل وفي ما عداه بالرد اليه بالخلف وعكس الترتيب

بيتنقدى ١٣ اى القصد الاعلى والمطلب الاقصى من هذا الفن الكلام في القياس لانه العمدة في استحصال المطالب التصديقية

شرح شمسي ١٤ وذلك لان المنطق آلة للعلوم وحقيقتها التصديقات بالمسائل والتصورات مبادؤ ووسائل اليها ولاشك

ان تعلق القصد بالآلة بحسب تعلق القصد بذى الآلة فيكون مباحث الموصل الى التصديق ادخل في القصد بالنسبة الى مباحث

التصور ثم العمدة في القياس لانه المفيد للعلم اليقيني لا الاستقراء والتمثيل فيكون مباحثه اقصى بالنسبة الى ماعداها

عبد الحكيم ١٥ اى لابد لكل تصديق من ثلث تصورات تصور المحكوم عليه وبه وتصور النسبة التامة بينهما

ملا ١٦ اطلاق هذا القول على اللفظ المركب اصطلاح لاهل هذا الفن واما عند غيرهم فيتناول اللفظ مطلقا

عبد اللطيف ١٧ قيل هذا العموم انما هو بحسب ظاهر المفهوم واما بالنظر الى الوجود الخارجي فهما متحدان

اذ كل مركب في الخارج لابد ان يكون بين اجزائه تناسب عبد اللطيف ١٨ اى قال في تلك الحاشية

التأليف جمع اشياء متناسبة كما يرشد اليك اشتقاقه من الالفة انتهى

بيجوبيجز ١٩ المفسر بالمركب الاعم من المؤلف ينتج بالقياس الغير

المتعارف القول اعم من المؤلف شيتهدى ص ١٥٧

٢٠ اشارة الى جواب سؤال يورد ههنا وانه

ما الفائدة في ذكر الخاص بعد العام فاجاب

بقوله ودع اعتبار الخ

ملا سعيد

(فصل) القياس قول مؤلف من قضايا يلزم لذاته

تعريف القياس

قوله : (القياس قول) أي مركب (١) وهو اعم من المؤلف اذ قد اعتبر في المؤلف المناسبة بين اجزائه لانه مأخوذ من الألفة صرح بذلك المحقق الشريف في حاشية الكشاف وحينئذ فذكر المؤلف بعد القول من قبيل ذكر الخاص بعد العام (٢) وهو متعارف في التعريفات وفي اعتبار التأليف (٣) بعد التركيب اشارة الى اعتبار الجزء الصوري في الحجة

والقول جنس يشمل المركبات التامة وغيرها كلها (٤) وبقوله : (مؤلف

(١) فيكون تقدير عبارة المصنف القياس مركب مؤلف من قضايا .

(٢) فلايكون مؤلف تكراراً لـ(قول) وهذا دفع لتوهم التكرار كما قيل .

(٣) يعني ان المصنف انما قال مؤلف ليشير الى ان تركيب الحجة (من قضايا) غيركاف بل يشترط أن يكون على هيئة خاصة بشكل خاص « هي الأشكال الاربعة » بحيث تأتلف القضايا في الحجة وهذه « الهيئة الخاصة » تسمى جزءاً صورياً للحجة كما ان لها أجزاء مادية تأتي مفصلا .

(٤) قضية كان أو غيرها .

من قضايا) خرج ماليس كذلك كالمركبات الغير التامة والقضية الواحدة (١) المستلزمة لعكسها أوعكس نقيضها (٢) أما البسيطة فظاهر (٣) وأما المركبة فلان المتبادر (٤) من اطلاق القضايا الصريحة والجزء الثاني من المركبة ليس كذلك (٥) أو لان المتبادر من القضايا ما يعد في عرفهم قضايا متعددة (٦)

وبقوله: (يلزمه) يخرج الاستقراء والتمثيل اذ لايلزم منهما شيء (٧) نعم يحصل منهما الظن بشيء آخر وبقوله: (لذاته) خرج مايلزم منه قول آخر بواسطة مقدمة خارجية كقياس المساوات (٨) نحو: (الَف) مساو (لب) و(ب) مساو (لج) فانه يلزم من ذلك ان (الف) مساو (لج) لكن لالذاته بل بواسطة مقدمة خارجية هي ان مساوي المساوي مساو وقياس المساوات مع هذه المقدمة الخارجية يرجع الى قياسين (٩) وبدونها ليس من أقسام الموصل بالذات (١٠) فاعرف ذلك.

---

(١) لان قضايا يطلق على المتعدد أي أكثر من قضية واحدة.

(٢) فيكون العكس أو عكس النقيض قضية ثانية لكنها غير صريحة.

(٣) لعدم اطلاق قضايا عليها لعدم تعددها لاصريحاً ولااشارة.

(٤) عند العرف العام.

(٥) أي ليس قضية صريحة وان كانت قضية بالتحليل.

(٦) فما لايكون كذلك لايكون متعدداً وان عده العرف العام متعدداً.

(٧) أي نتيجة (قول آخر) كما سيجيء في أواخر الكتاب.

(٨) هذا القياس كما يعرفه اسمه قياس مبتن على التساوي وهو ما اذا تساوى شيئان وكان أحدهما مساوياً مع شيء ثالث فيعلم ان الشيء الآخر «المزدوج مع الاول» أيضاً مساو لذلك الثالث.

(٩) وكلامنا في ما اذا كان القول الآخر (النتيجة) ناتجا من قياس واحد لامن قياسين.

(١٠) لاحتياجه الى ضميمة قياس آخر.

صه اى

بواسطة الاتفاق كما في

العنوب القضية بتجربي المراد بالاتفاق

خصوص المادة والمراد ببعض الضروب العقيمة

كان انتفى ايجاب الصغرى وكلية الكبرى في الشكل الاول

مع استلزامه لنتيجة صادقة فذلك لا لذاته بل لخصوص المادة نحو

لاشيء من الانسان بحجر وبعض الحجر ليس بماء ينتج بعض الانسان ليس

بماء مثلا ينتفي ٦ بيان الرجوع انه ينتج لنتيجة ويجعل تلك النتيجة صغرى والمقدمة

الخارجة كبرى ينتج المطلوب مثلا قولنا ا مساو لب و ب مساو لج ينتج ان ا مساو لمساو ج

فيجعل هذه النتيجة صغرى والمقدمة الخارجة كبرى هكذا ا مساو لمساو ج وكل مساو لمساو ج مساو لمساو والشئ

مثلا ولذلك الشئ فا مساو لج منه ٧ اشارة الى بحث اورده المحشي في بعض تعليقاته من ان القياس المساوات

مع هذه المقدمة يرجع الى قياسين احدها ا مساو لب و ب مساو لج ينتج ان ا مساو لج وثانيهما ا مساو لمساو ج مساو

لج ينتج ان ا مساو لج والنتيجة الاولى يخرج بقيد لذاته والثانية ليست من لوازم القياس الاول فخرج بقيد يلزم لذاته

عبد الغفار ص ١٥٨ ص ١٥٩ ٨ النتيجة فعلة بمعنى المفعول اى منتجة وبمعنى الناتج اى ناتجة واصل الناتج ثمرة

الحيوان من حيث ان ذلك يحصل من الدليل يسمى بالاول ومن حيث انه يطلب بالدليل يسمى بالثاني عبد اللطيف ٩ من حيث يطلب بالدليل

يسمى مطلوبا ومن حيث يحصل به يسمى نتيجة شرح المطالع ١٠ اى القياس لا بد ان يشتمل على المدعا بمجموع المطلوب او لاجزائه فالاول

من القياس الاستثنائي كما سيأتي ولا بد فيه من المقدمتين والثاني هو القياس الاقتراني ولا بد فيه من ان يكون له نسبة الى كل واحد

من طرفي المطلوب وتحصل به المقدمتان قطعا مبادي ١١ الدفع سؤال مقدر وهو انا لا نسلم ان القول الاخر هنا مذكور

في القياس بمادته وهيئته بل المذكور نقيضه عبد اللطيف ١٢ الدفع لما يمكن ان يتوهم من ان النتيجة

قد لا تكون مذكورة في القياس بل المذكور نقيضه كما يدل عليه تعريف بعضهم القياس الاستثنائي

بما يكون النتيجة او نقيضها مذكورة فيه بالفعل عبد الرحمن هـ وكقولنا اما ان يكون

العدد زوجا او ليس بمنقسم لكنه ليس بزوج فليس بمنقسم ولكنه

زوج فهو منقسم تركي ١٣ اذا اثبتت المقدم الذي هو هذا

انسان ع

منه كل السمين ... ان

في قولنا كل انسان حيوان فانهما

لقولنا بعض الحيوان انسان شرح شمسي حيوان لقولنا كلما ليس

لا يسمى قياساً مستلزم قولنا كل انسان حيوان فانها لا يسمى قياساً لعدم صحة

آخ كالمستلزم هذا على طريق القدماء الاول من قيدي الناظر البيجوري اعني حقيتة

بيوان ليس بانسان ... واخ ناظر الى القيد الثاني منهما اعني حكماً ولله در ه حيث قدر الاجمال لتنميل

انتاجه اننا ... الى القيد ناظر الى التيد كما لا يخفى ششتهى در اى اما خروج البسيط في الموجبات اولا

وقوله واما المركبة ناظر الى عبارته وتمثيل فاذا اوردا على هيئة القياس فاللزوم متحقق عبد الحكيم

كلام المحشي والافوكان عبارته استقراء وتمثيل فاذا اوردا على هيئة القياس ازا اللزوم النفس

ششتهى ط اى من حيث انه استقراء مطلقاً تاماً او ناقصاً ازا لم يورد على هيئة القياس ودون الاستقراء الناقص الغير

فظاهر الاستقراء اللزوم العلمي يخرج الاستقراء مطلقاً تاماً او ناقصاً ازا لم يورد على هيئة القياس اما اذا

ط اقول اذا كان المراد باللزوم اللزوم الذي يختلف الحكم فيه في بعض الموارد دون الاستقراء التام ودون التمثيل على هيئة القياس اما اذا

الامكن يخرج مجرد الاستقراء الناقص الذي يحصل بالجماعة مثلاً ششتهى ما لامكان تخلف مدلولهما عنهما اذا كانا غير واردين على هيئة القياس والظن بالقول الآخر ششتهى

المتخلف بيجوري كقولنا كل عالم البلد ... ثابت قوله اولا كما في مادة الاستدراك عن النقص اذ ... في قوة انهما لا يلزمهما شيء من اليقين والظن بالقول الآخر

كما كذلك فاستلزامهما لقول آخر ثابت قوله اولا كما في مادة النقيضة قوله ب اى المقدمة الخارجية التي هي العنين للاجنبية والنسبية

بلا سواء كانت صادقة كما في مادة المساوات اولا لعدم تركن المقدمات فان لم تكن لازمة لها كما في قياس المساوات تسمى اجنبية والاغربية

بلا اجنبية صد اوغريبة وهي ما لم تكن الطرفا اطراف المقدمات فان لم تكن لازمة لها كما في قياس المساوات تسمى اجنبية والاغربية

فحسب كما في القياس المساوات المبين بعكس النقيض قوله كقولنا كل انسان حيوان وكل لاجسم لاحيوان المنتج

لقولنا كل انسان جسم بواسطة عكس نقيض الكبرى اعني كل حيوان جسم بيجوري لعل مغايرة لكل من تلك الاقوال

ع اى قياس المساوات من الشكل الاول ينتج لذاته نتيجة اذا ضمت مع مقدمة خارجية حملت نتيجة

اخرى هي المطلوب فقولنا ا مساو ب وب مساو لج ينتج لذاته ان ا مساو لج اذا ضم

الى هذه النتيجة قولنا كل مساو للمساو مساو لذلك الشيء هكذا ا مساو لمساو

ج وكل مساو المساوي للشيء مساو لذلك الشيء ينتج ا مـ

فاستلزام قياس المساوات للنتيجة الاولى استلزام لذ

لا بواسطة مقدمة اجنبية نعم استلزام النتيجة الثانية

استلزام لا لذاته بل بواسطة مقدمة اجنبية

منه

ـه اى وحلة

ـعقيقية كالقضايا البسيطة

ـمطلقة كقو: اذا كل انسان حيوان الشتائم

ـبعض الحيوان انسان او موجبة كقولنا بالضرورة

و د انما كل انسان او بعضه حيوان المستلزم لبعض

ـحيوان ان انسان بالفعل حين هو حيوان او وحلة حكمية وذلك لا يكون

لأ فى القضايا المركبة الموجبة لما مر كالمشروطة الكاملة مثال المنعكسة الى

ـجزئية المطلقة اللادائمة وقد مر مثالها هذا تفصيل قاله المحقق التجريبي نور الله

م قوله يشتدى ـه الاحتياج الى اخراجها انما هو اذا كان المراد باللزوم اللزوم النفس

الامكى لا العلمى والا فلا حاجة الى اخراجها بهذا القيد ـ التجريبي ط اى الكلى الثانى فى القضية

المركبة قيد للاول يستفاد منه القضية باعتبار نفى الحكم السابق عبدالحكيم ص ١٥٨

لم واعلم ان
القياس الاستثنائي مركب
اما من مقدمتين اوليهما شرطية
وثانيهما واضعة او رافعة فالواضعة استثناء عين
المقدم والنتيجة عين التالي والرافعة استثناء نقيض
التالي والنتيجة نقيض المقدم فان كانت المقدمة الثانية واضعة
فالنتيجة موجبة وان كانت الثانية رافعة فالنتيجة سالبة كقولنا ان كانت
الشمس طالعة فالنهار موجود هذه شرطية لكن الشمس طالعة هذه مقدمة
واضعة فالنتيجة وهي فالنهار موجود مذكورة في القياس الذي ركب من شرطية ومقدمتوا
بالفعل اي بصورتها اذ هي لتالي المقدمة الاولى او يتبدل المقدمة رافعة لكن النهار ليس بموجود
هذه مقدمة رافعة فالشمس ليست بطالعة هذه نتيجة نقيض النتيجة وهو الشمس طالعة
مذكور في القياس بالفعل عبد الحكيم ٤ وانما قدم الاستثناء في التقسيم واخره في البيان
لان مفهومه وجودي سابق الى الفهم في التعقل ولكثرة وقوعه استحق للتقديم
عصام
ه هذا اصطلاح عندهم والا فهو حرف لاستدراك عند غيرهم
فلا يجوز التسمية بهذا بل الظاهر ان يسمى بالاستدراك
عبد اللطيف
ح ١٥١

قول آخر فان كان مذكورا فيه بمادته وهيئته فاستثنائى والافاقترانى اماحملى او شرطى وموضوع المطلوب من الحملى يسمى اصغر ومحموله اكبر والمتكرر اوسط

والقول الاخر اللازم من القياس يسمى نتيجة ومطلوباً .

اقسام القياس

قوله : (فان كان) أي القول الآخر الذي هو النتيجة والمراد بمادته طرفاه المحكوم عليه وبه والمراد بهيئته الترتيب الواقع بين طرفيه (١) سواء تحقق (٢) في ضمن الايجاب أو السلب فانه (٣) قد يكون المذكور في الاستثنائي نقيض النتيجة كقولنا : ان كان هذا انساناً كان حيواناً لكنه ليس بحيوان ينتج ان هذا ليس بانسان والمذكور في القياس هذا انسان (٤) وقد يكون المذكور فيه عين النتيجة كقولنا : في المثال المذكور لكنه انسان ينتج ان هذا حيوان (٥).

قوله : (فاستثنائي) لاشتماله على كلمة الاستثناء اعنى لكن .

---

(١) من دون تقديم وتأخير .

(٢) أى الترتيب الخاص .

(٣) يعنى انما قلنا ان المراد بهيئته هو الترتيب بين الطرفين فقط لا السلب والايجاب لانه قد تكون نتيجة الاستثنائى موجبة مع انها مذكورة فى القياس سالبة « نقيض النتيجة » فلذا لم يعتبر ذكر الايجاب والسلب .

(٤) فالهيئة من حيث الترتيب مذكورة فى القياس وان كان المذكور فى القياس سلباً والنتيجة ايجاباً .

(٥) فان المذكور فى القياس كان حيواناً وهو متفق مع النتيجة فى الترتيب والايجاب .

قوله : (والا) أي وان لم يكن القول الاخر مذكوراً في القياس بمادته وهيئته وذلك(١) بان يكون مذكوراً بمادته لا بهيئته اذ لا يعقل وجود الهيئة بدون المادة كذا لا يعقل قياس لا يشتمل على شيء من اجزاء النتيجة المادية والصورية ومن هنا (٢) يعلم انه لو حذف قوله : (بمادته) لكان اولى .

قوله : (فاقتراني) لأقتران (٣) حدود المطلوب فيه وهي الاصغر والاكبر والاوسط (٤).

قوله : (حملي) أي القياس الاقتراني ينقسم الى قسمين حملي وشرطي لانه ان كان مركباً من الحمليات الصرفة فحملي نحو : العالم متغير وكل متغير

---

(١) أى عدم ذكر القول الاخر « النتيجة » فى القياس واعلم ان الصور المتصورة من عدم ذكر القول الاخر « النتيجة » فى القياس ثلاثة وذلك ان النتيجة مركبة من جزئين مادة وهيئة وانتفاء المركب كما يكون بانتفاء جميع اجزائه يكون بانتفاء أحد أجزائه أيضاً لكن المعقول منها واحدة فقط وهى صورة عدم ذكرهيئتها بأن كانت مذكورة بمادتها فقط وأما عدم ذكرها بمادتها وصورتها فغير معقول لان النتيجة متولدة من القياس فكيف يخلو منه القياس وكذا صورة عدم ذكرها بمادتها فقط بأن تكون الهيئة مذكورة فى القياس وذلك لان الهيئة عارض على المادة فكيف يعقل وجود العارض بدون المعروض.

(٢) أى مما ذكرنا من عدم تعقل عدم ذكر المادة وحدها أو مع الهيئة يعلم ان المصنف لو قال فان كان مذكوراً بهيئته لكان أولى لان الهيئة هى التى قد تذكر وقد لا تذكر وأما المادة فهى أمر لابد منها فى كل قياس ولا يعقل عدم ذكرها .

(٣) أى لعدم انفصال بعضها عن بعض بشيء آخر كما ترى فى مثال العالم متغير وكل متغير حادث فان المطلوب وهو (فالعالم حادث) بحدوده الثلاثة مزدوجة فى المقدمتين من دون فصل فاصل .

(٤) فان المطلوب « النتيجة » محدود بحدود ثلاثة الحد الاول هو الاصغر والاخر هو الاكبر والمحيط هو الاوسط فان الاوسط لم يكن مذكوراً فى المطلوب بلفظه ولكنه الرابط بين الاصغر والاكبر فهو مذكور بأثره ونسميه بالحد المحيط .

ط وانما الترتيل المنتج

والهيئة الاجتماعية الكاملة

من الصغرى والكبرى يعني ان الغاية عند

وضع الحد الاوسط بين الاصغر والاكبر بان يكون

محمولا فيهما او موضوعا فيهما او محمولا في احدهما وموضوعا في

الاخر او بالعكس يسمى تشكلا واقتران الصغرى بالكبرى في الايجاب والسلب

والكلية والجزئية يسمى قرينة وضربا كما هو دأب في حد المختصر لان مالم تقله بيزم

منها قال الشيخ عند تركيب المقدمتين من مقدمات الاشكال فافهم وانما نقلنا الهيئة على هيئة النتيجة

تشبيها لها بالهيئة المحسوسة تشبيه المعقول بالمحسوس حد الاصغر الاسلام لكونهما طرفين للقضية جمال الدين

الاصغر وهو في اللغة الطرف وتسمية الموضوع والمحمول واما في الموجب والسلب الكثيرين فهو اعم منه الى

الاحد المطلوب وهما الموضوع اقل افرادا ينتج ان الموضوع اقل افرادا ونظم هذه النتيجة

في الكلي والسلب الكلي فالموضوع اخص من المحمول و يحتمل ان يكون تسمية الموضوع

الاصغر لتشبيه المذكور كثير الافراد بكثير الاجزاء وفي الجملة ان الاصغر في اللغة

صغيرا قليل الافراد وكلما هو اكثر افرادا فهو اعم في الغالب وكلما هو اعم من موضوعه

ايضا تسمية المحمول الاكبر لتشبيه الاكبر بانه اعم من الغالب اكثر الافراد

وهنا حصلت مقدمات ثلاث مقدمات وهو ان المحمول اكثر افرادا فهو اكبر ينتج ان المحمول

مقدمة هكذا الاصغر قليل الاجزاء وايضا تسمية النتيجة في التشبيه وكلما هو اكثر افرادا ينتج الافراد

ما يكون اجزائه قليلا والاكبر ما يكون اكثر افرادا الا انهما فان يكونان متساويان باعتبار الافراد

الاعم اكثر افرادا من الاخص وكلما هو اكثر افرادا فهو اكبر فيحصل لنا ثلاث مقدمات واعلم ان

افراد ينتج ان المحمول الاكبر في التشبيه وضمها الى الثالثة هكذا المحمول بالغالب لانها ان كانت وهما متساويين التالي او

وكذلك ما دام المصدر انا اطلق وكلما كانت موضوع الشكل الاول كما انسان كانت باعتبار محمول لا تنكر في

كقولنا كل انسان ناطق وكل ناطق حيوان ينتج التالي كونه اكثر افرادا الا ووسط فلنا الماد

اقل افرادا باعتبار موضوع المقدم والتالي ق س ٥ قيل الا المقدم محمول الا وموضوع

الاصطلاح جار في الجملية ثم نقل الى المقدم بالموضوع الذات وبالمحمول محمول دائما على الموضوع

الشكل الاول والرابع لان المادة والمادة ان يحمل الدال على المعنى ما دام من الموضوع

متكرر الاوسط للموضوع اي يجعل المحمول في الصغرى ماد من محمول

عنوانا للموضوع من المحمول يلزم جعل المفهوم موضوع الاكبر

لاجعل المادة الكبرى في الاصغر ومن

في الاصغر ومنها نتيج الاسلام

١ هذا دفع اعتراض
تقديره لم لايجوز ان يكون
القول مذكوراً في القياس لا بمادته بل
بهيئته فقط ع ب ع كانه قيل ارتفاع المجموع
اما بارتفاع احد الجزئين لا على التعيين او بمجموعهما فلم قلت ذلك
يجوز او جبت ذكر المادة ولم يرتفع المجموع برفع المادة دون الهيئة
فاجاب بقوله اذ لا يعقل اه عبد الرحمن ٧ ا ح حتى لا يكون القياس مشتملاً عليهما اى
على شئ منهما كما يفهم من قوله والا للغى ابن آدم ٨ والظاهر في وجه الاولوية ان قوله والا
ح لا يحمل على ما بين بقوله وذلك بان يكون الخ بخلاف ما ذكره فانه يحتمل ثلاثة اوجه لكن ينحصر في الذى بينه
ابراهيم ٨ لعل وجه الاولوية انه اخص وايضا فيه الاشارة الى ان الهيئة مستلزم المادة عبد الرحمن
٩ ولو حذف في المطلوب لكان اولى قرنى وانما قال اولى لانه يمكن ان يقال بين اولا حدود المطلوب وثانيا مطلق الحد ووسط طريق
الا يستخدام في منبارحى افاد في الاستاذ يشتدى . ١ المانع من تعريف القياس وتنبيه الى الاقتراني والاستثنائي في شرح في تقسيم
من القسمين والمحاكمة في القياس الاقتراني مشتمل اشتمال الكل على الاجزاء على ثلاثة موضوع المطلوب ومحموله والتكرر بينهما وهذا تقسيم بحسب
الهيئة ابن آدم كذا ١٦٥ صـ ١٦٦ عـ و التوسط في الشكل الاول ظاهر واما في الاشكال الباقية فعند الرد الى الشكل الاول وعند
اخذ النتيجة ولو قال في التعليل لانه وسيلة نسبة الاكبر الى الاصغر فيكون في المعنى وصفاً لكان انسب بنظمهم لوجهين احدهما ان نظمهم
في المعنى اولا وبالذات وثانيهما انه يشتمل جميع الاشكال بلا تكلف هـ ٧ و انما المرتبل المحشى والمتكرر او سط التوسطه بين مقدمتى
القياس كما قاله بعض اذ المراد من المقدمتين ههنا الصغرى والكبرى والمتكرر ليس بينهما لانه جزء منهما فلا يصح ذلك
الا ان يرتكب المجاز بان لفظ بين بمعنى في ولما ذكرنا عدل عما قاله البعض الى ما قاله الاسلام

وما فيه الاصغر الصغرى والاكبر الكبرى والاوسط اما محمول في الصغرى وموضوع في الكبرى فهو الشكل الاول أو محمولهما

خادث فالعالم حادث والا(١) فشرطي سواء تركب من الشرطيات الصرفة نحو كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وكلما كان النهار موجوداً فالعالم مضيىء فكلما كانت الشمس طالعة فالعالم مضيىء أو تركب من الحملية والشرطية نحو كلما كان هذا الشيء انساناً كان حيواناً وكل حيوان جسم فكلما كان هذا الشي انساناً كان جسماً .

والمصنف قدم البحث عن الاقتراني الحملي لكونه ابسط(٢) من الشرطي .

قوله : (من الحملي) أي من الاقتراني الحملي .

قوله : (اصغر) لكون الموضوع في الغالب(٣) اخص من المحمول واقل افراداً منه فيكون المحمول اكبر واكثر افراداً .

قوله : (والمتكرر اوسط) لتوسطه(٤) بين الطرفين .

قوله: (وما فيه الاصغر) اى المقدمة التي فيها الاصغر وتذكير الضمير نظرا الى لفظ الموصول(٥) .

قوله : (الصغرى) لاشتمالها على الاصغر .

---

(١) أي ان لم يكن مركباً من الحمليات الصرفة .

(٢) أي أقل تركباً من الشرطي لان الشرطي اجزائه أكثر من الاقتراني .

(٣) وان كانا متساوين أحياناً كقولنا فالانسان ناطق .

(٤) أي لكونه واسطة ورابطة بين الموضوع والمحمول .

(٥) وهو ما الموصولة في قوله وما فيه .

فالثانى أو موضوعهما فالثالث أو عكس الاول فالرابع ويشترط فى الاول ايجاب الصغرى وفعليتها مع كلية الكبرى

قوله : (الكبرى) لاشتمالها على الاكبر .

الاشكال الاربعة

قوله : (الشكل الاول) يسمى اولا لان انتاجه بديهى وانتاج البواقي نظري يرجع اليه فيكون اسبق واقدم في العلم .

قوله : (فالثاني) لاشتراكه مع الاول في اشرف (١) المقدمتين اعنى الصغرى .

قوله : (فالثالث) لاشتراكه مع الاول في اخس (٢) المقدمتين اعنى الكبرى .

قوله : (فالرابع) لكونه في غاية البعد (٣) عن الاول .

قوله : (وفعليتها) ليتعدى الحكم (٤) من الاوسط الى الاصغر وذلك لان

---

(١) انما كانت الصغرى أشرف لاشتمالها على الموضوع فى النتيجة .

(٢) من الخسة أى أنقصهما ادونهما لكونها مشتملة على محمول النتيجة .

(٣) لمخالفته مع الاول فى كلتا المقدمتين لان الاوسط فى الاول محمول فى الصغرى وموضوع فى الكبرى وأما الرابع فالاوسط فيه موضوع فى الصغرى ومحمول فى الكبرى .

(٤) أى الحكم فى الكبرى وذلك لان الغرض من الشكل الاول هو اعطاء حكم الكبرى لموضوع الصغرى بواسطة الاوسط مثلا فى قولنا العالم متغير وكل متغير حادث

منها عم منان لا
يحكم بثبوت الاوسط للاصغر
ل السلبية كقولنا لا شئ من الانسان بفرس
وكل فرس حيوان او يحكم بثبوته له لكن لا بالفعل
كقولنا كل حمار مركوب الملك بالامكان وكل مركوب الملك فرس
ينجر بي احد ه قيد مقدمتين شرطية للصغرى القياس وكبراه مطوية هكذا
فلو لم يحكم في الصغرى بان الاصغر ثبت له بالفعل لم يلزم اه وان لم يلزم تعدي الحكم من الاوسط
اه لم يحتمل النتيجة ينتج من الشكل الاول فلو لم يحكم في الصغرى اه لم يحتمل النتيجة عبد الحكيم
بل يحتمل كل حمار مركوب زيد بالامكان وكل مركوب زيد بالضرورة م ـ يعني يشترط في الشكل الاول ايجاب
الصغرى والا لم يتعد الحكم بالاكبر في الكبرى من الاوسط الى الاصغر في الصغرى وكلية الكبرى والا احتمل ان يكون
البعض المحكوم عليه بالاكبر غير البعض المحكوم به بالاصغر كذا في شرح الشمسية شريف م ـ قال صاحب الشمسية اما الاول
فشرطه ايجاب الصغرى والا لم يندرج الاصغر تحت الاوسط وكلية الكبرى والا احتمل ان يكون البعض المحكوم عليه بالاكبر غير
البعض المحكوم به على الاصغر.
اي الحكم على بعض الحيوان بالانسانية لا يتعدى الى البعض المحكوم عليه بالانسانية شرح ص ١٦٢

مه بان كان......

الاوسط موضوعا في الصغرى

ومحمولا في الكبرى ش

٩ الشكل هنا عبارة عن نفس تلك الهيئة الصغرية

الحاصلة من التقديم والتأخير مبتدى

الانه وارد على نظم الطبيعي فان الطبيعة في الانتقال من الشيء الى الواسطة

بان يتعقل ذلك الشيء اولا ثم يحكم عليه بالواسطة ثم يحكم على الواسطة بشيء آخر

حتى يلزم من الحكمين الحكم بشيء بالواسطة فانك اذا حكمت على الجسم بانه مؤلف فتحكم

بانه قديم ومن افاد المؤلف ثم اذا حكمت على جميع افراد المؤلف بانه محدث يلزم منه الحكم على الجسم بانه محدث ومنها الى

لان الجسم قديم ومن افاد ما حكمت عليه بانه محادث فيكون الانتقال من موضوع المطلوب الى الواسطة

محموله على مقتضى الطبع جامع (١) اما جميع انتاج الشكل الثاني الى فينعكس كبراه والثالث فينعكس صغراه والرابع فينعكس

صغراه وكبراه معا. اجمالا (٢) والاشرف والاخس هنا مستثنان مشتهيتان لا لاجله

موضوع المطلوب الذي هو اشرف من المحمول اذ المحمول انما يطلب لاجله اما ايجابا او سلبا شرح شمسي

ه لعدم اشتراكه مع الشكل الاول في شيء من المقدمتين فان (٣) المراد من فعلية الصغرى ان يكون المحمول ثابتا بالفعل للموضوع

كالضرورية والدائمة المطلقتين والمشروطة العامة سواء بشرط الوصف او في جميع اوقات الوصف والعرفية العامة والعرفية المطلقة

والمنتشرة المطلقة لا غير وذلك معلوم بتجربى + علة لاشتراط كل من الايجاب والفعلية للصغرى بتجربى

(٤) ان قلت لم نقل المصنف بعد قوله ايجاب الصغرى وفعليتها وعدم صدق الدوام عليها اذا كانت الكبرى احدى

الخاصتين فان اذا كانت الصغرى احدى الدائمتين والكبرى احدى الخاصتين فالقياس عقيم كما قال البعض قلت

ذلك منه تسامح بالقياس ينتج الا انه لا يتركب من المقدمات الصادقة لعدم صدق النتيجة

ح اذ صح اما ضرورية لا دائمة او دائمة لا دائمة و كذب اللازم يوجب كذب الملزوم (راعي المقدمات) (راعي النتيجة تنتهى) شيندى

فافهم قبلى لعل وجه الامر بالفهم الاشارة الى ان

عدم صدق جميع مقدمات القياس المستلزم لعدم صدق النتيجة

لا يوجب العقم لانه كما يأتي لا يحصل بذلك بل باختلاف

النتيجة تارة بالايجاب وتارة بالسلب مع

وجه التسامح لما قلنا فتأمل

شيندى

صح ١٦٢

الحكم في الكبرى ايجاباً كان او سلباً انما هو(١) على ما ثبت له الاوسط بالفعل(٢) بناء على مذهب الشيخ فلو لم يحكم فى الصغرى بان الاصغر ثبت له الاوسط بالفعل لم يلزم تعدى الحكم(٣) من الاوسط الى الاصغر .

قوله : (مع كلية الكبرى) ليلزم اندراج الاصغر في الاوسط فيلزم من الحكم على الاوسط الحكم على الاصغر(٤) وذلك لان الاوسط محمول هينا(٥) على الاصغر ويجوز ان يكون المحمول اعم من الموضوع فلو حكم في الكبرى على بعض الاوسط لاحتمل ان يكون الاصغر غير مندرج في ذلك البعض فلا يلزم من الحكم على ذلك البعض الحكم على الاصغر كما يشاهد في قولك كل انسان حيوان وبعض الحيوان فرس(٦) .

ــ نريد أن نعطى الحادث للعالم بواسطة متغير وحيث ان الحادث للمتغير بالفعل فيجب أن يكون العالم متغيراً فعلا ليثبت له الحادث .

(١) يعنى ان المحمول فى الكبرى انما يكون اما يصدق عليه موضوعه فعلا « لا امكاناً » فالحادث فى المثال يكون لما هو مصداق للمتغير بالفعل ــ والعالم انما يكون مصداقاً للمتغير فعلا اذا كان حمل المتغير عليه فى الصغرى فعليا وأما اذا كان الحمل فى الصغرى امكانياً فلا يكون العالم مصداقاً فعلياً للمتغير فلا يثبت له الحادث .

(٢) ليكون الاصغر مصداقاً فعلا وذاتاً فعلياً للاوسط .

(٣) أى حكم الكبرى لان الحكم انما هو المصداق الفعلى لموضوعه (على رأى الشيخ) .

(٤) واذا كان الموضوع فى الكبرى جزئياً لا يلزم ذلك لامكان أن يكون الاصغر فى البعض الاخر غير البعض الذى ثبت له الاكبر « محمول الكبرى » .

(٥) أى فى الشكل الاول .

(٦) فالانسان غير مندرج فى بعض الحيوان المحمول عليه الفرس ولهذا لم يكن القياس منتجاً .

لينتج الموجبتان مع الموجبة الموجبتين ومع السالبة الكلية السالبتين بالضرورة وفي الثاني اختلافهما في الكيف

قوله : (لينتج الموجبتان) الكلية والجزئية واللام فيه للغاية اي اثر هذه الشروط (١) ان ينتج الصغرى الموجبة الكلية والموجبة الجزئية مع الكبرى الموجبة الكلية الموجبتين (٢) ، ففي الاول (٣) تكون النتيجة موجبة كلية ، وفي الثاني (٤) موجبة جزئية ، وان ينتج الصغريان الموجبتان مع السالبة الكلية الكبرى السالبتين الكلية والجزئية على ما سبق (٥) وامثلة الكل واضحة (٦) .

قوله : (الموجبتين) اى ينتج الكلية والجزئية .

قوله : (السالبتين) اى ينتج الكلية والجزئية .

قوله : (بالضرورة) متعلق بقوله : (لينتج) والمقصود منه الاشارة الى

(١) وهى ايجاب الصغرى وفعليتها مع كلية الكبرى .

(٢) أى النتيجتين الموجبتين .

(٣) أى فى الصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى الموجبة الكلية .

(٤) أى فى الصغرى الموجبة الجزئية مع الكبرى الموجبة الكلية .

(٥) فى الكبرى الموجبة ـ ففى الصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى السالبة الكلية تكون النتيجة سالبة كلية وفي الصغرى الموجبة الجزئية مع الكبرى السالبة الكلية تكون النتيجة سالبة جزئية .

(٦) فمثال الصغرى الموجبة الجزئية مع الكبرى الموجبة الكلية بعض الحيوان انسان وكل انسان ناطق ينتج بعض الحيوان ناطق ـ والصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى الموجبة الكلية كل انسان ناطق وكل ناطق حيوان فكل انسان حيوان ـ والصغرى الموجبة الجزئية مع الكبرى السالبة الكلية بعض الحيوان انسان ولاشىء من الانسان بحجر فبعض الحيوان ليس بحجر ـ والصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى السالبة الكلية كل انسان ناطق ولاشىء من الناطق بحجر فلاشىء من الانسان بحجر .

اي لا للعلة فان علة
الاشتراط ما مر من الحشو
من قوله لا يتعدى اه او من قوله ليلزم
الاندراج اه فتدبر ابن كازراوي

هـ نحو كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث ينتج موجبة
كلية وهي كل جسم محدث وعكس بعض الجسم مؤلف وكل مؤلف حادث
ينتج موجبة جزئية لان النتيجة تتبع اخس المقدمتين وهي بعض الجسم حادث
اما بيان الصغرى فلانه قد ثبت ان كل جسم مركب من اجزاء لا تتجزى على ما هو عليه اهل الحق
او من الهيولى والصورة على ما هو عليه الفلاسفة واما الكبرى فلان كل مؤلف مسبوق بعدمه وكل ما هو
مسبوق بعدمه لم يكن فكان ينتج ان كل مؤلف لم يكن فكان واما ان كل مؤلف مسبوق بعدمه فلان كل مؤلف يحتاج
في تأليفه الى الغير وكل ما هو محتاج في تأليفه الى الغير يكون مسبوقا بعدم التأليف والا لكان الاحتياج الى الغير في التأليف
تحصيلا للحاصل واما ان كل مسبوق بعدمه لم يكن فكان فلان كل مسبوق بالعدم وان كان بالتأليف يكون عدمه متقدما على وجوده
بالسبق الزماني فيكون عدمه في وقت لا يكون وجوده في ذلك الوقت فكان لم يكن في وقت ثم يوجد في وقت آخر فكان لم يكن فكان ثم تنضم نتيجة القياس
الاول الى مقدمة صادقة في نفس الامر هكذا كل مؤلف لم يكن فكان وكل ما لم يكن فكان فهو محدث ينتج ان كل مؤلف محدث وهذه هي كبرى القياس
بجنبها قيست كبرى القياس الاول بثلاثة اقيسة فاذا صدقت الصغرى والكبرى حصل المطلوب وهو كل جسم محدث حاشية شرح مسلم
مه يعلم بيان الضرب الثالث من بيان الضرب الاول لان كبراه بعين كبراه. واما صغراه فموجبة جزئية وصغرى الاول موجبة كلية وهذان
الضربان متحدان من جهة الموضوع والمحمول فيلزم من ثبوت صغرى الاول ثبوتها لانها اخص وهي اعم ومعلوم ان ثبوت الاخص
يستلزم ثبوت الاعم ولا عكس وليعلم ان العلم بالنتيجة بطريق العادة عند الاشعري وبطريق الوجوب عند الفلاسفة وبطريق
التوليد عند المعتزلة وبطريق اللزوم العقلي عند الامام الرازي اما الاول فلان عادة الله تعالى جرت على خلق العلم
بالنتيجة عقيب العلمين بالمقدمتين وان لم يجب خلقه عليه تعالى واما الثاني فلان الله تعالى يجب عليه
خلق العلم بالنتيجة عقيب العلمين بالمقدمتين لانهما جهتان الذهن تهيأ تاما فلو لم يخلق
العلم بها يلزم البخل وهو من المبدأ الفياض وهو لله تعالى ان اريد تحقق مدحهم
والعقل الفعال ان اريد ظاهره محال لذاته اي ممتنع عقلا وعادة كما امتنع
قلب الحقائق ويجمع بين الضدين واما الثالث فلان حصول الفعل
من فاعله انما يكون بتوسط فعل اخر منه كحركة المفتاح
بحركة اليد وكلاهما صادران عنه الاول
بالمباشرة والثانية بالتوليد
وليستا مخلوقين لله
تعالى عندهم ... عمه

عمى عندهم وكذ

العلم الكامل بالمباشرة تحر

كذلك العقل يتولد منه فعل آخر وهو الد

بالنتيجة واما الرابع فلان انفكاك العلم بالنتيجة

عن العلمين بالمقدمتين محال في نفس الامر عادة وهو ابطل قسمى

الحال لغيره • كما ان انفكاك الجوهر عن العرض محال عادة وعلى تحقق اللزوم

يلى بعض افعاله تعـ اى آثاره • كلزوم المحل للعرض كل من المطوم الثلثة مخلوق له اهـ

تحر بلا واسطة عنده ابن الزكى ٩ كقولنا كل جسم مؤلف ولا شيء من المؤلف بقديم ينتج

سالبة كلية هي فلا شيء من الجسم بقديم وكقولنا بعض الجسم مؤلف ولا شيء من المؤلف بقديم سالبة جزئية

فبعض الجسم ليس بقديم اما الصغرى فقد مر بيانها واما الكبرى فلانها لازمة لنتيجة الضرب الاول لانه مع ثبت

ان كل جسم محدث لم يكن شيء منه قديما فصدق ان كل شيء من الجسم ليس بقديم حاشية شرح مسلم ص١٦٤

ص١٦٥ ← (١ اى الموجبة الكلية والجزئية كما في نتيجة الضرب الاول والثالث والسالبة الكلية والجزئية كما في الثاني والرابع

٢) اى يتبين بداهته بحيث لا يحتاج الى البرهان من الخلف والعكس والافتراض جرجاني ١ه واعلم ان تقديم الضرب الاول على الباقي من

الضروب انما هو باعتبار النتيجة لانه ينتج اشرف المحصورات اعني الموجبة الكلية وانما كانت اشرفها لاشتمالها على الشرفين الايجاب

والكلية والثالث منها ينتج موجبة جزئية وانما كانت اشرفها غير الاول لاشتمالها على الايجاب الذي هو اشرف من السلب ولذا قدم على الثاني

فتامل والثاني منها ينتج سالبة كلية وهي اشرف من السالبة الجزئية لاشتمالها على الكلي وانما كان اشرف لكونه مضبوطا في العلوم

من حيث اشتمالها على جميع الافراد ولذا قدم على الرابع واما هو فليس فيه من الشرفين شيء فيه اى الايجاب والكلية فحقه التأخير

شريف .. لعل وجهه ان اشرفية الموجبة الجزئية من جهة واحدة وهي الايجاب والشرف السالبة الكلية من الوجوه

المتعددة لكونها شاملة لجميع الافراد ومضبوطة ونافعة في العلوم فيكون تقديم ما هو ينتج للثاني

على ما هو منتج للاول اولى [illegible] اى لانتاج الشكل الثاني شرطان بحسب الكيفية

والكلية كما ان لانتاج الشكل الاول شرطين اى ايجاب الصغرى وكلية الكبرى

شريف ٥ يدل على ان النتيجة ليست لازمة لذاته لاستحالة التلاف

منتفي الذات فناري ٥ قوله وهو يدل اى صدق القياس

يدل قوله على ان النتيجة ليست لازمة لذاته

اى للذات القياس مع ان تلك النتيجة لازمة

له لذاته قوله لاستحالة الخ لتلازم صر

منتفي الذات اى لا ينتفي

الذات لا يختلف ابدا

شرح

الكون احد...

الإيجاب في كل موجبة...

كان الأعم والأكبر غير متباينين

سواء كانا متساويين H او كان احدهما اعم

اذا كان الأعم اعم A كان الحق موجبة جزئية بنحوين

كقولنا كل فرس حيوان وكل انسان حيوان في كان الحق السلب اذ

لا شيء من الفرس بانسان ينتهي H كما في مثال المحشي كان الحق الإيجاب

لزم سلب الشيء عن مساويه وذلك باطل ينتهي A نحو كل حيوان جسم وكل انسان

فالحق الموجبة الجزئية اعني بعض الحيوان انسان هذه هي الصورة الثانية التي اشرنا اليها

قلنا ينتهي ٩ فهو صادق بالصورتين مثال الاولين فرضنا ان الأكبر اعم نحو بعض الكاتب انسان و

الحيوان انسان في كان الحق الإيجاب والإلزم سلب الأعم عن الأخص وهو باطل ينتهي

٧ والاختلاف في النتايج تارة بالإيجاب وتارة بالسلب دليل قاطع على عقم المقدمتين اذ قواعد

العلوم سيما المنطق والحكمة مطردة في جميع المواد بحيث لا يتطرق اليها

ما يهدمها فلا تغفل بنحوين ١١ في النتيجة اي بعض الانسان

ليس بصاهل والإلزم حمل احد المتباينين على الاخر

ص ١٦٥

ان انتاج هذا الشكل للمحصورات الاربع بديهي بخلاف انتاج ساير الاشكال لان نتايجها نظرية كما سيجيء تفصيلها .

قوله : (وفي الثاني اختلافهما) اي يشترط في هذا الشكل بحسب الكيف اختلاف المقدمتين في السلب والايجاب وذلك لانه لو تألف هذا الشكل من الموجبتين يحصل الاختلاف في النتيجة وهو ان يكون الصادق في نتيجة القياس الايجاب تارة والسلب تارة اخرى فانه لوقلنا كل انسان حيوان وكل ناطق حيوان كان الحق الايجاب(١) ولو بدلنا الكبرى بقولنا : كل فرس حيوان كان الحق السلب(٢).

وكذا الحال لو تألف من سالبتين كقولنا: لا شيء من الانسان بحجر ولا شيء من الناطق بحجر كان الحق الايجاب (٣) ولو قلنا ولا شيء من الفرس بحجر كان الحق السلب (٤) والاختلاف دليل عدم الانتاج فان النتيجة هو القول الاخر الذي يلزم من المقدمتين فلو كان اللازم من المقدمتين الموجبة لما كان الحق في بعض المواد هو السالبة (٥) ولو كان اللازم منهما السالبة لما كان الحق في بعض المواد الموجبة.

قوله : (وكلية الكبرى) أي يشترط في الشكل الثاني بحسب الكم كلية الكبرى اذ عند جزئيتها يحصل الاختلاف كقولنا: كل انسان ناطق وبعض الحيوان ليس بناطق كان الحق الايجاب (٦) ولو قلنا: بعض الصاهل ليس بناطق كان الحق

---

(١) أى النتيجة كل انسان ناطق .

(٢) وهو لاشيء من الانسان بفرس.

(٣) وهو كل انسان ناطق .

(٤) يعنى ان النتيجة لاشيء من الانسان بفرس .

(٥) لان اللازم لاينفك عن ملزومه .

(٦) وهو بعض الانسان حيوان .

وكلية الكبرى مع دوام الصغرى اوانعكاس السالبة الكبرى وكون الممكنة مع الضرورية أو كبرى مشروطة السلب (١).

قوله: (مع دوام الصغرى) أي يشترط في هذا الشكل بحسب الجهة أمران:

الاول: أحد الامرين (٢) اما أن يصدق الدوام على الصغرى بأن تكون دائمة أوضرورية (٣) واما أن يكون الكبرى من القضايا الست (٤) التي تنعكس سالبتها لا من التسع (٥) التي لاتنعكس سوالبها.

والثاني: أيضاً أحد الامرين (٦) وهو ان الممكنة لاتستعمل (٧) في هذا الشكل الا مع الضرورية سواء كانت الضرورية صغرى أو كبرى أومع كبرى مشروطة عامة أوخاصة وحاصله ان الممكنة ان كانت صغرى كانت الكبرى ضرورية أومشروطة عامة أوخاصة وان كانت كبرى كانت الصغرى ضرورية لا غير ودليل

(١) بعض الانسان ليس بجاهل.

(٢) على سبيل منع الخلو فلامانع من اجتماعهما.

(٣) فان كانت الصغرى دائمة أو ضرورية جاز أن تكون الكبرى من التسع التي لاتنعكس سالبتها.

(٤) وهي الدائمتان والعامتان والخاصتان بان كانت الكبرى من هذه الست جاز أن تكون الصغرى غير دائمة.

(٥) وهي الوقتيات الاربع والوجوديتان والممكنتان والمطلقة العامة كما سبق.

(٦) على سبيل المنفصلة الحقيقية لعدم امكان اجتماعهما عقلا وارتفاعهما في حصول نتيجة متفقة كما لايخفى.

(٧) يعني اذا وقعت الممكنة في هذا الشكل فلتكن معها أما الضرورية أواحدى المشروطتين فان كانت مع الضرورية جاز أن تكون الممكنة صغرى والضرورية كبرى أو بالعكس وأما ان كانت مع احدى المشروطتين فلابد من أن تكون الممكنة صغرى والمشروطة كبرى.

الضرب الاول نحو
كل انسان حيوان ولاشيء من
الحجر بحيوان فلاشيء من الانسان
بحجر نقيض النتيجة بعض الانسان حجر ولاشيء
من الحجر بحيوان فبعض الانسان ليس بحيوان هذا خلف
الضرب الثاني نحو لاشيء من الحجر بانسان وكل ناطق انسان فلاشيء من
الحجر بناطق نقيض النتيجة بعض الحجر ناطق وكل ناطق انسان فبعض الحجر
انسان وهذا خلف الضرب الثالث بعض الحيوان انسان ولاشيء من الحجر بانسان فبعض
الحيوان ليس بحجر ونقيض النتيجة كل حيوان حجر ولاشيء من الحجر بانسان فلاشيء من الحيوان بانسان
هذا خلف الضرب الرابع نحو بعض الحيوان ليس بانسان وكل ناطق انسان فبعض الحيوان ليس بناطق نقيض
النتيجة كل حيوان ناطق وكل ناطق انسان فكل حيوان انسان هذا خلف شرح تلميذ
ص ١٦٧

ع فصل الاختلاف

الموجب لعقم القياس وانما
كان الاختلاف باعتباره فلانه لما كان
صادقا مع الايجاب لم يكن منتجا للسلب ولما كان
صادقا مع السلب لم يكن منتجا للايجاب لان المقصود بالانتاج
استلزام القياس لاحد من الايجاب والسلب على التعيين كذا في شرح
شمسية شريف ط دليل اشتراط صدق الدوام على الصغرى وكون الكبرى من
القضايا الست المنعكسة السوالب لانا اذا قلنا لا شيء من المنخسف بمضيء باحدى الجهات
الساقطة في الصغرى وكل قمر مضيء باحدى الجهات الساقطة في الكبرى كان الحق الايجاب واذا قلنا بدل
الكبرى وكل شمس مضيئة كان الحق السلب وذلك دليل العقم ليس الا تجريبي
ص ودليل اشتراط عدم استعمال الممكنة الا مع الضرورية الى آخره اما في الصغريين الممكنتين مع ماعدى الدوائم الثلث اعني
الدائمة المطلقة والعرفية العامة والخاصة من الكبريات الساقطة فللمثال المذكور في الامر الاول فتدبر اليه واما مع الدائمة والعرفية العامة
بينهما فلانا اذا قلنا كل رومي اسود بالامكان ولا شيء من الرومي باسود باحدى الجهتين لتلك القضيتين فالحق الايجاب ولو قلنا بدل الكبرى
لا شيء من التركي باسود فالحق السلب لان التركي غير رومي واما مع العرفية الخاصة فلانها عرفية عامة مع قيد اللادوام وقد قالوا ان
انتاج المركبة الكبروية مع قضية ممكنة ضرورية كما هنا منوطة بانتاج احد جزئي تلك المركبة مع تلك القضية وقالوا ايضا انعدم
انتاجها منوطة بعدم انتاج شيء من جزئيها معها والحال ان العرفية العامة قد عرفت حالها مع الممكنة في انها لا تنتج معها واللادوام
موافقة للممكنة الضرورية كيفا ولا دخل للانتاج الصحيح للمتنفستين كما في الشكل الثاني كما مر واما في الكبريين
الممكنتين مع ماعدا الدائمة من الصغريات الساقطة فللمثال المذكور في الامر في الحاشية
الاولى فتدبر ايضا واما مع الدائمة فلانا اذا قلنا كل رومي ابيض دائما ولا شيء من الرومي
بابيض بالامكان فالحق الايجاب ولو قلنا بدل الكبرى لا شيء من الهندي بابيض فالحق
السلب وهل هذا الا دليل العقم تجريبي ٧ نحو كل انسان كاتب بالامكان
ولا شيء من الحجر بكاتب بالضرورة ما دام حجرا فلا شيء من
الانسان بحجر بالضرورة محمد رحمه الله ٨ نحو كل فلك
ساكن بالامكان ولا شيء من الكاتب بساكن
الاصابع بالضرورة ما دام كاتبا لا
دائما فلا شيء من الفلك
بكاتب بالضرورة
تم

ص ١٦١

لينتج الكليتان سالبة كلية والمختلفتان فى الكم أيضاً سالبة جزئية بالخلف

الشرطين انه لولاهما لزم الاختلاف [١]. والتفصيل لايناسب هذا المختصر [٢].

قوله : (لينتج الكليتان) [٣] أي الضروب المنتجة في هذا الشكل أيضاً أربعة حاصلة من ضرب الكبرى الكلية الموجبة في الصغريين السالبتين الجزئية والكلية وضرب الكبرى الكلية السالبة في الصغريين الموجبتين.

فالضرب الأول : هو المركب من كليتين والصغرى موجبة نحو [٤] كل (ج) (ب) ولاشيء من (الف) (ب).

والضرب الثاني : هو المركب من كليتين والصغرى سالبة كلية [٥] نحو لاشيء من (ج) (ب) وكل (الف) (ب) والنتيجة فيهما سالبة كلية نحو لاشيء من (ج) (الف) واليهما [٦] أشار المصنف بقوله: (لينتج الكليتان سالبة كلية).

والضرب الثالث: هو المركب من صغرى موجبة جزئية وكبرى سالبة كلية نحو بعض (ج) (ب) ولاشيء من (الف) (ب) [٧].

(١) أى الاختلاف فى النتيجة فقد تكون موجبة وقد تكون سالبة.

(٢) ونحن أيضاً نتبعه فى عدم التعرض له ونرجوا من المدرس المحترم أيضاً أن لايتعرض له للعلم بعدم جدوى فى هذه التفاصيل للطالب المبتدىء.

(٣) أى القسمان من الكليتين أحدهما الصغرى الموجبة الكلية والكبرى السالبة الكلية ثانيهما الصغرى السالبة الكلية والكبرى الموجبة الكلية.

(٤) كقولنا كل انسان حيوان ولاشيء من الحجر بحيوان فلاشيء من الانسان بحجر.

(٥) نحو لاشيء من الحجر بحيوان وكل انسان حيوان فلاشيء من الحجر بانسان.

(٦) فالكليتان فى كلام المصنف مشتمل على قسمين من الاربعة.

(٧) نحو بعض الانسان حيوان ولا شيء من الحجر بحيوان فبعض الانسان ليس بحجر.

والضرب الرابع: هو المركب من صغرى سالبة جزئية وكبرى موجبة كلية نحو بعض (ج) ليس (ب) [١] وكل (الف) (ب) والنتيجة فيهما سالبة جزئية نحو بعض (ج) ليس (الف).

واليهما أشار المصنف بقوله: (والمختلفتان في الكم أيضاً) أي كما انهما مختلفتان في الكيف بناء على ماسبق [٢] في الشرائط سالبة جزئية [٣].

قوله: (بالخلف) يعني دليل انتاج هذه الضروب لهاتين النتيجتين [٤] امور: ثلاثة

الاول: الخلف وهو ان يجعل نقيض النتيجة [٥] لايجابه صغرى وكبرى القياس لكليتها كبرى لينتج من الشكل الاول ماينافي الصغرى وهذا جار في الضروب الاربعة كلها.

---

(١) نحو بعض الجسم ليس بحيوان وكل انسان حيوان فبعض الجسم ليس بانسان.

(٢) بقول المصنف (وفي الثاني اختلافهما في الكيف).

(٣) بنصبهما فسالبة مفعول لينتج وجزئية صفة لها محكية من متن المصنف.

(٤) أي السالبة الكلية في الاولين والسالبة الجزئية في الاخيرتين.

(٥) فنقيض السالبة الكلية موجبة جزئية ونقيض السالبة الجزئية موجبة كلية فنقول في الضرب الاول بعض الانسان حجر ولاشيء من الحجر بحيوان فبعض الانسان ليس بحيوان وهي نقيض لصغرى الاصل «كل انسان حيوان».

وفي الضرب الثاني نقول بعض الحجر انسان وكل انسان حيوان فبعض الحجر حيوان وهو نقيض صغرى الاصل «لاشيء من الحجر بحيوان».

وفي الضرب الثالث نقول كل انسان حجر ولاشيء من الحجر بحيوان فلاشيء من الانسان بحيوان وهو نقيض صغرى الاصل «بعض الإنسان حيوان».

وفي الضرب الرابع نقول كل جسم انسان وكل انسان حيوان فكل جسم حيوان وهذا نقيض لصغرى الاصل «بعض الجسم ليس بحيوان».

درا الخلف
الباطل وفي الاصطلاح اد
الدليل على ابطال نقيض المطلوب ليد
المطلوب تذكر (ان كانت سالبة كلية تنقيضها مو
جزئية وان كانت سالبة جزئية فنقيضها موجبة كلية لما تنبه الا
سم مثلا كل ج ا وكل ا ب فينتج كل ج ب وهذا اينا في صغرى الشكل الثالث
وهو بعض ج ليس ب ما دياك ٤ من قبيل الكليات المحض تذكر لحل هذا القيد
في نسخة الاربع بدل الاربعة والا لم يصح هنا يقتضى بناء على ان نتائج هذه
سالبة كلية او جزئية ونقيضها اما موجبة كلية او جزئية ز ل ص ١٦٨

ه وهما الثاني
الذي يركب من كليتين صغرى
سالبة وكبرى موجبة والرابع الذي
يركب من صغرى سالبة جزئية وكبرى موجبة كلية
قوله ه‍ — لان شرط الشكل الاول ايجاب صغراه ينتهي
ع اى انعكاس الصغرى فيصير شكلا رابعا ثم يعكس الخ ع اى قوله
ان ينعكس الخ ه‍ ولا يخفى عليك ان الضرب الثاني بعكس الترتيب يرجع الى
الضرب الاول من هذا الشكل وهو اجلى تأمل قوله اى الضرب الاول من هذا الشكل اجلى من الضرب
الثاني منه فارجاع الضرب الثاني الى الضرب الاول ثم منه الى الشكل الاول اولى من ارجاعه الى الشكل الرابع
ثم منه الى الشكل الاول اولى من ارجاعه الى الشكل الرابع ثم منه الى الشكل الاول والى هذه الدقة
اشار بقوله تأمل تغمد الله عليه بجزري. ص ١٦٩

أو عكس الكبرى أو الصغرى ثم الترتيب ثم عكس النتيجة وفي الثالث ايجاب الصغرى وفعليتها مع كلية أحديهما لينتج الموجبتان

والثاني: عكس الكبرى ليرتد الى الشكل الاول لينتج النتيجة المطلوبة(١) وذلك انما يجري في الضرب الاول والثالث (٢) لان كبريهما سالبة كلية تنعكس كنفسها، وأما الأخريان (٣) فكبريهما موجبة كلية لاتنعكس الا الى موجبة جزئية ولاتصلح لكبروية الشكل الاول مع ان صغريهما أيضاً سالبة لاتصلح صغرى للشكل الاول.

والثالث: أن ينعكس الصغرى فيصير شكلا رابعاً، ثم ينعكس الترتيب يعني يجعل عكس الصغرى كبرى والكبرى صغرى فيصير شكلاأولا ينتج نتيجة تنعكس الى النتيجة المطلوبة، وذلك انما يتصوز فيما يكون عكس الصغرى كلية ليصلح لكبروية الشكل الاول وهذا انما هو في الضرب الثاني (٤) فان

---

(١) فيكشف ذلك من ان النتيجة المتخذة من الاصل صحيحة فان صدق العكس مستلزم لصدق الاصل.

(٢) ففي الضرب الاول نقول كل انسان حيوان ولاشيء من الحيوان بحجر فلا شيء من الانسان بحجر وهذا هو المطلوب.

وفي الضرب الثالث نقول بعض الانسان حيوان ولاشيء من الحيوان بحجر فبعض الانسان ليس بحجر فكانت موافقة مع نتيجة الاصل.

(٣) أي الثاني والرابع.

(٤) فانظر الى المثال الذى مثلنا به للضرب الثاني وأعكس الصغرى وقل لاشيء من الحيوان بحجر وكل انسان حيوان ثم أعكس الترتيب وقل كل انسان حيوان ولاشيء من الحيوان بحجر فلاشيء من الانسان بحجر وعكس النتيجة لاشيء من الحجر بانسان وهذه عين نتيجة الاصل

مع الموجبة الكلية أو بالعكس موجبة جزئية ومع السالبة الكلية أو الكلية مع الجزئية سالبة جزئية

صغراه سالبة كلية تنعكس كنفسها، وأما الاول والثالث فصغريهما موجبة لاتنعكس الا جزئية .

وأما الرابع : فصغراه سالبة جزئية لاتنعكس أصلا ولو فرض (١) انعكاسها لايكون الا جزئية فتدبرا .

قوله: (ايجاب الصغرى وفعليتها) لان الحكم في كبراه سواء كان ايجاباً أوسلباً على ماهو أوسط بالفعل كما مر (٢) فلو لم يتحد الاصغر مع الاوسط بالفعل بأن لايتحد أصلا و (٣) يكون الصغري سالبة أويتحدا لكن لا بالفعل و (٤) يكون الصغرى موجبة ممكنة لم يتعد الحكم (٥) من الاوسط بالفعل الى الاصغر .

قوله: (مع كلية احديهما) لانه لو كانت المقدمتان جزئيتين لجاز أن يكون البعض من الاوسط المحكوم عليه بالاصغر غير البعض المحكوم عليه بالاكبر فلايلزم تعدية الحكم من الاكبر الى الاصغر مثلا يصدق بعض الحيوان انسان وبعض الحيوان فرس ولايصدق بعض الانسان فرس .

قوله : (لينتج الموجبتان) الضروب المنتجة في هذا الشكل بحسب الشرايط

---

(١) اشارة الى ما تقدم في آخر بحث عكس النقيض من أنه بين انعكاس الخاصتين من السالبة الجزئية الى العرفية الخاصة الجزئية بدليل الافتراض .

(٢) في بيان شرائط الشكل الاول .

(٣) عطف تفسير على أن لايتحدا فان السلب هو عدم الاتحاد .

(٤) عطف تفسير على يتحدا فان الاتحاد لابالفعل هو الامكان .

(٥) مع ان المطلوب هو تعدى الحكم أى الاكبر بواسطة الاوسط الى الاصغر فتكون النتيجة .

منه بان تكون الفعلية

الخاصتين فبيانه اما

كما قال وقد بين انعكاس الخاصتين متى نى الجزئية

بالخلف او بالافتراض اذا كانت السالبة الجزئية

شرح شمسى (ولعل وجه التدبر انه يفهم من قوله ولو فرض

انعكاسها لا يكون الا جزئية انها لو انعكست الى الكليات لا يمكن اندراجها

من هذا الضرب مع انه ليس كذلك اذ القياس من الضرب الثاني لا من هذا الضرب.

عبد الرحمن ٥ اى في كبرى قياس الثالث ٥ هـ لان انتفاء المجموع يصدق بانتفاء جزء منه

هـ مثل بعض الحيوان ان ليس بحجر وكل حجر ان جسم او لا شئ من الحيوان بحمار قزلجى

مثلا لو فرض ان زيدا يركب الفرس فقط وعمرا راكب الحمار فقط يصدق قولنا كل مركوب عمرو مركوب زيد بالامكان

وكل مركوب عمرو حمار ولا ينتج ان مركوب زيد بحمار تأمل قزلجى الاشارة الى انه كما اشترط فعلية الصغرى هنا كذلك في الشكل الاول

فكما انه لا تتعدى ولا سراية من جانب الاكبر الى الاصغر اذا انتفى هذا الشرط فكذلك هنا شمسى لم كقولنا كل حمار مركوب زيد

بالامكان وكل حمار ناهق بالضرورة مع كذب بعض مركوب زيد بالامكان ناهق قزلجى لان الكبرى تدل على ان كل ما هو اوسط المحكوم عليه بالاكبر

ليس مما هو بالفعل بل بالامكان شرح في اسقط من بان الصغرى الموجبة الجزئية مع الكبريين الجزئيتين الموجبة والسالبة منجزى

هـ والحال ان الحكم على بعض الحيوان بالفرسية لا يتعدى الى بعض الحيوان ان المحكوم عليه بالانسانية وهذا المكشوف لا سترة فيه

عبد الحكيم + مثلا كل انسان حيوان بالامكان وكل انسان ناطق بالفعل س

ص ٥/١٧١

٩
وهي الموجبة
الكلية والجزئية
والسالبة الكلية والجزئية والفرق
المنتجة بستة الاول الصغرى الموجبة
الكلية والكبرى الموجبة الكلية ايضا نحو كل انسان
حيوان وكل انسان ناطق ينتج بعض الحيوان ناطق والثاني الصغرى
الموجبة الجزئية والكبرى الموجبة الكلية نحو بعض الحيوان ناطق وكل حيوان
جسم ينتج بعض الناطق جسم والثالث عكسه كلية اي الصغرى الموجبة الكلية والكبرى
الموجبة الجزئية نحو كل حيوان جسم وبعض الحيوان ناطق ينتج بعض الجسم ناطق فالنتيجة في
هذه الثلاثة موجبة جزئية والرابع الصغرى الموجبة الكلية والكبرى السالبة الكلية نحو كل انسان حيوان
ولاشئ من الانسان بفرس ينتج بعض الحيوان ليس بفرس والخامس الصغرى الموجبة الجزئية والكبرى السالبة الكلية
وبعض الحيوان انسان ولاشئ من الحيوان بحجر ينتج بعض الانسان ليس بحجر والسادس الصغرى الموجبة الكلية والكبرى
سالبة الجزئية نحو كل انسان حيوان وبعض الانسان ليس بفرس ينتج بعض الحيوان ليس بفرس فالنتيجة في هذه الثلاثة الاخيرة سالبة جزئية عبد اللطيف
كان وجه هو انه لك ان تأخذ عكس الضربين كما هو المتبادر تستنتج بالتباينة المنفصلة اعني العقل اقول وكذا ان تحمل العكس على
مصطلاحي والباء بمعنى مع فتستنتج ايضا الاستثناء متصلا ويحكى صـ وجها التأمل ان المراد بالعكس عكس الضرب الثاني لا الاول
وان كان العبارة ابن آدم قيل لعله اشارة الا انه ليس المراد بالعكس المعنى الاصطلاحي واقول لعله اشارة الى انه كيف
كيف يكون ارادة عكس الضرب الثاني فقط مع ان العبارة تشتمله اذ مآل الكلام بعد ما قال وبالعكس هكذا ينتج الموجبة الجزئية فيكون
الكلية مع الموجبتين اطلاقا للنظر على احد محتمليه ثم يراد منا هذا الشكل الجزء الذي هو الموجبة الجزئية عكس الاول
المثال ينتج الموجبة الكلية مع الموجبة الجزئية وهذا انضح عكس الثاني ولا يشتمل عكس العكس
هكذا ينبغي ان نفهم محلا وسلم هـ يحتمل ان يكون اشارة الى ان المراد بالعكس الاول الا الاول فتقديره
المستوى ولا عكس العقد متين وقوله اذ ليس عكس الاول الموجبة الجزئية فيصير الصغرى موجبة
بعكس الكبرى وهي الموجبة الكلية والموجبة وهو المطلوب شرائط علم ضبط المنتجة
كلية والكبرى موجبة جزئية وهو المنتجة للسلب من تلك الضروب الستة
للايجاب اي الضروب صـ (١٧) علة لان المراد من
للشكل الثالث فامضي منتان لا بمعناه
العكس ههنا ليس بل المقلب عبد الرحيم
الاصطلاحي
فان عكس الاصطلاحي للموجبة هذا
اي سواء كانت كلية او جزئية
موجبة جزئية

المذكورة ستة حاصلة من ضم الصغرى الموجبة الكلية الى الكبريات الاربع(١) وضم الصغرى الموجبة الجزئية الى الكبريين الكليتين (٢) الموجبة والسالبة .

وهذه الضروب كلها مشتركة في انها لاتنتج الا جزئية لكن ثلثة منها تنتج الايجاب وثلثة منها تنتج السلب واما المنتجة للايجاب :

فأولها : المركب من موجبتين كليتين نحو كل (ج) (ب) (٣) وكل (ج) (الف) فبعض (ب) (الف) .

وثانيها: المركب من موجبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى (٤) والى هذين أشار المصنف بقوله: (لينتج الموجبتان) أي الصغرى مع الموجبة الكلية أي الكبرى .

والثالث: عكس الثاني (٥) أعني المركب من موجبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى واليه (٦) أشار بقوله: (أو بالعكس) فليس المراد بالعكس عكس الضربين المذكورين (٧) اذ ليس عكس الاول الا الاول (٨) فتأمل .

وأما المنتجة للسلب :

---

(١) فتكون أربع صور واجدة لشرطي ايجاب الصغرى وكلية أحديهما .

(٢) دون الكبريين الجزئيتين لاشتراط الكلية فى أحديهما .

(٣) كقولنا كل انسان حيوان وكل انسان ناطق فبعض الحيوان ناطق .

(٤) نحو بعض الحيوان انسان وكل حيوان جسم فبعض الانسان جسم .

(٥) أى موجبة كلية كبرى وموجبة جزئية صغرى نحو كل حيوان جسم وبعض الحيوان انسان فبعض الجسم انسان .

(٦) أى الى عكس الثانى فقط لاعكس الضربين كليهما .

(٧) وان كان ظاهر العبارة يوهم ذلك لوقوع قوله (أو بالعكس) بعد عبارة تتضمن الضربين معاً وهو قوله (الموجبتان مع ...) .

(٨) لان الضرب الاول كلا مقدمتيه متماثلتان فى الكلية وليستا مختلفتين ليحصل من عكسه ضرب آخر كما هو مُلَوَّح بالتأمل ولهذا أمر به .

بالخلف أو عكس الصغرى أو الكبرى ثم الترتيب ثم عكس النتيجة

وفى الرابع ايجابهما مع كلية الصغرى

فأولها : المركب (١) من موجبة كلية صغرى وسالبة كلية كبرى .

والثاني (٢) من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى واليهما اشار بقوله : (ومع السالبة الكلية(٣) الى آخره) .

والثالث(٤) من موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى، كما قال المصنف او الكلية مع الجزئية اى الموجبة الكلية مع السالبة الجزئية .

قوله : (بالخلف) يعني بيان انتاج هذه الضروب لهذه النتائج امابالخلف وهو هيهنا ان يؤخذ نقيض النتيجة ويجعل لكليته(٥) كبرى وصغرى القياس لايجابها(٦) صغرى لينتج من الشكل الاول ما ينافي الكبرى(٧) وهذا يجري

---

(١) نحو كل انسان حيوان ولاشيء من لانسان بحجر فبعض الحيوان ليس بحجر.

(٢) نحو بعض الحيوان انسان ولا شيء من الحيوان بحجر فبعض الانسان ليس

(٣) أى الموجبتان مع السالبة الكلية .

(٤) نحو كل حيوان جسم وبعض الحيوان ليس بانسان فبعض الجسم ليس بانسان.

(٥) أى لكلية النقيض وذلك لان النتيجة فى الضروب الثلاثة الاول هى الموجبة الجزئية ونقيضها سالبة كلية وفى الثلاثة الاخيرة سالبة جزئية ونقيضها موجبة كلية فيصلح لان يكون كبرى للشكل الاول .

(٦) أى لكون صغرى فى هذا الشكل موجبة تصلح أن تكون صغرى للشكل الاول فنجعلها صغرى .

(٧) والمفروض ان الكبرى صادقة فيكشف ذلك عن كذب النقيض وصدق الاصل لاستحالة صدق النقيض .

على نحو بعض
الحيوان انسان ولا
شيء من الحيوان بحجر فبعض
الانسان ليس بحجر بنجوي صـ ١٧١١
في اللغة الباطل وفي الاصطلاح اقامة الدليل على ابطال
لنقيض المطلوب ليثبت قد ذكر ثم غير الاسلوب اشتغالا بغيرية
العاطف لما قبله كلام المصنف و ايماء بالتأسيس فيه وان كان ما هو قبله
مفيد له فتأمل بنجوي اشارة الى ان ما قبله اعني قوله ومع السالبة الكلية وان كان يفيد
التأسيس نتيجة مغايرة لنتيجة سابقة الا انه ليس بمستقل في تحققه بخلاف قوله او الكلية مع الجزئية
فانه مستقل فيه كما لا يخفى على المتأمل في عبارة المصنف ينتج هي هذه الاول كل انسان حيوان وكل
انسان ناطق فبعض الحيوان ناطق وطريق الخلف نحو كل انسان حيوان ولا شيء من الحيوان بناطق فلا شيء من
الانسان بناطق وهذا خلف ومحتشأنه بنقيض النتيجة لان الاصل مفروض الصدق والهيئة التركيبية من
المقدمتين منتجة فيكون لنقيض النتيجة باطلا والنتيجة حقا وهو المطلوب والثاني بعض الحيوان ابيض وكل
حيوان جسم فبعض الابيض جسم ثم بعض الحيوان ابيض ولا شيء من الابيض بجسم فبعض الحيوان ليس
بجسم وكان الكبرى كل حيوان جسم هذا خلف لانه ناشئ من كذب نقيض النتيجة فلزم صدق النتيجة لما مر
والثالث كل انسان حيوان وبعض الانسان كاتب فبعض الحيوان كاتب ثم كل انسان حيوان ولا شيء من الحيوان
بكاتب فلا شيء من الانسان بكاتب وكان الكبرى بعض الانسان كاتب هذا خلف والرابع كل انسان حيوان
ولا شيء من الانسان بحجر فبعض الحيوان ليس بحجر ثم كل انسان حيوان وكل حيوان
حجر فكل انسان حجر وكان الكبرى لا شيء من الانسان بحجر هذا خلف والخامس بعض
الحيوان انسان ولا شيء من الحيوان بمدر فبعض الانسان ليس بمدر
ثم بعض الحيوان انسان فكل انسان مدر فبعض الحيوان مدر وكان
الكبرى لا شيء من الحيوان بمدر وهذا خلف والسادس
كل انسان حيوان وبعض الانسان ليس بشجر فبعض
الحيوان ليس بشجر ثم كل انسان حيوان
وكل حيوان شجر فكل انسان شجر
وكان الكبرى بعض الانسان
ليس بشجر هذا خلف
تم تلميذ

واما الضرب.
السادس فكبراه سالبة
جزئية وهي لا تصلح لكبروية الشكل
الاول وان كان تنعكس صغراه ما لم لصغراه لكونها
موجبة كلية انه لا يخلو اما ان يكون ما العكس عكسا لغويا
او اصطلاحيا فعلى كلا التقديرين يصلح لصغراه يعني
مه نحو كل انسان حيوان وكل ناطق انسان ينتج بعض الحيوان ناطق فعكس
هذا الترتيب بتغير كل ناطق انسان وكل انسان حيوان ينتج كل ناطق حيوان فعكس هذه
النتيجة عكسا اصطلاحيا بتغير بعض الحيوان ناطق فانه عين نتيجة الشكل الثالث وذلك هو
المطلوب من هذه العكوسات يعني على اي ترتيب يعتد متى الشكل الرابع بعد مبيورته اياه من الشكل
الثالث ليرتد الى الشكل الاول مثاله كما هو ابناس

نيار ١٧ ص

في هذه الضروب كلها[1].

واما بعكس الصغرى ليرجع الى الشكل الاول وذلك حيث تكون الكبرى كلية[2] كما في الاول والثاني والرابع والخامس[3].

واما بعكس الكبرى ليصير شكلا رابعاً ثم عكس الترتيب ليرتد شكلا اولا وينتج نتيجة ثم يعكس هذه النتيجة فانه المطلوب وذلك حيث يكون الكبرى موجبة ليصلح عكسها صغرى[4] للشكل الاول ويكون الصغرى كلية ليصلح كبرى له كما في الضرب الاول[5] والثالث لاغير.

(١) لان نتائج جميعها جزئية فتكون نقايضها كلية فتصلح لكبروية الشكل الاول فمثلا فى الضرب الاول نقول كل حيوان جسم وكل جسم انسان فكل حيوان انسان وهذه النتيجة نقيض الكبرى « بعض الحيوان ليس بانسان ».

(٢) لتصلح أن تكون كبرى للشكل الاول.

(٣) فالاول وهو المركب من موجبتين كليتين فعلى ما مثلنا له نقول بعض الحيوان انسان وكل انسان ناطق فبعض الحيوان ناطق.

ومن الثانى نقول بعض الانسان حيوان وكل حيوان جسم فبعض الانسان جسم.

ومن الرابع بعض الحيوان انسان ولاشىء من الانسان بحجر فبعض الحيوان ليس بحجر.

ومن الخامس بعض الانسان حيوان ولاشىء من الحيوان بحجر فبعض الانسان ليس بحجر.

ومن المعلوم ان الشكل الاول بديهى الانتاج وصحة نتيجة العكس مستلزمة لصحة نتيجة الاصل لتلازم الاصل والعكس فى الصدق.

(٤) أى عند عكس الترتيب.

(٥) فعلى مثاله السابق نعكس الكبرى أولا فيصير هكذا كل انسان حيوان وبعض الناطق انسان ثم نعكس الترتيب فنقول بعض الناطق انسان وكل انسان حيوان فبعض الناطق حيوان ثم نعكس النتيجة فتصير بعض الحيوان ناطق وهو عين نتيجة الاصل وعليك بالتطبيق على الثالث.

قوله : (وفي الرابع) اي شرط انتاج الشكل الرابع بحسب الكم والكيف احد الامرين (١) اما ايجاب المقدمتين مع كلية الصغرى واما اختلاف المقدمتين في الكيف مع كلية احديهما (٢) وذلك لانه لولا احدهما لزم اما كون المقدمتين سالبتين او موجبتين مع كون الصغرى جزئية او جزئيتين مختلفتين في الكيف وعلى التقادير الثلثة يحصل الاختلاف وهو دليل العقم .

اما على الاول (٣) : فلان الحق في قولنا : لاشيء من الحجر بانسان ولا شيء من الناطق بحجر هو الايجاب (٤) ولو قلنا : لاشيء من الفرس بحجر (٥) كان الحق السلب .

واما على الثاني (٦) : فلانا اذا قلنا : بعض الحيوان انسان وكل ناطق حيوان الحق الايجاب (٧) ولو قلنا : وكل فرس حيوان كان الحق السلب (٨)

واما على الثالث (٩) : فلان الحق في قولنا : بعض الحيوان انسان وبعض الجسم ليس بحيوان هو الايجاب (١٠) ولو قلنا : بعض الحجر ليس بحيوان كان

---

(١) على سبيل منع الخلو .

(٢) فعلى هذين الشرطين لايجوز أن تكون المقدمتان فى هذا الشكل سالبتين ولا موجبتين مع كون الصغرى جزئية ولاجزئيتين مختلفتين فى الكيف .

(٣) أى على كونهما سالبتين .

(٤) وهوكل انسان ناطق .

(٥) بأن نقول لاشىء من الحجر بانسان ولاشىء من الفرس بحجركان النتيجةلاشىء من الانسان بفرس .

(٦) أى على أن تكونا موجبتين مع كون الصغرى جزئية وان كانت الكبرى كلية .

(٧) أى كل انسان ناطق .

(٨) أى لاشىء من الانسان بفرس .

(٩) أى على كونهما جزئيتين مختلفتين فى الكيف .

(١٠) أى بعض الانسان جسم .

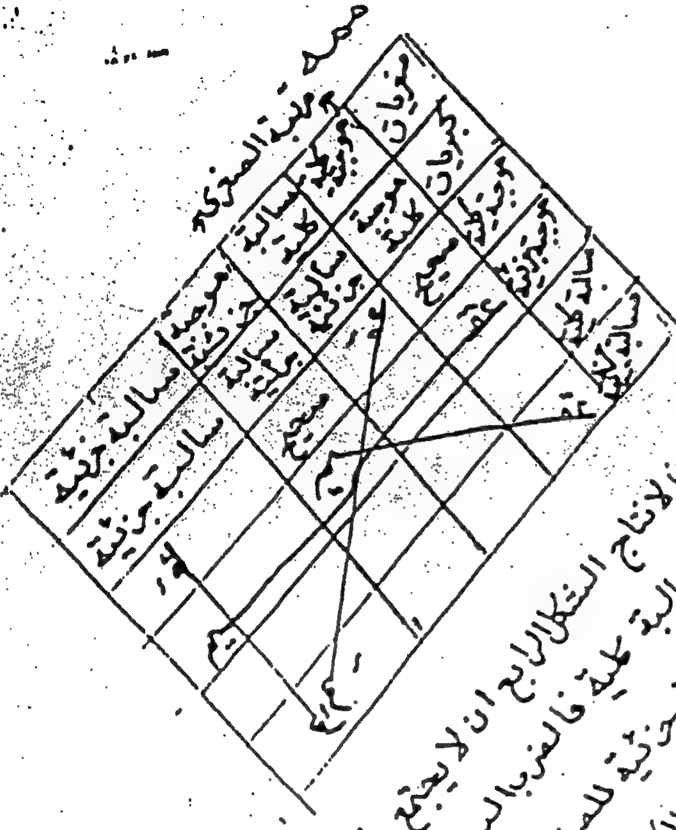

هذا الحد ولعل مذهب القدماء الذين يشترطون لانتاج الشكل الرابع ان لا يجتمع فى واحد من المقدمتين ولا فى كليهما خسيسا اعنى السلب

والجزئية الا اذا كانت الصغرى موجبة جزئية والكبرى سالبة كلية فالضرب السادس والسابع والثامن عقيمة عندهم قرتبلى

٧ اشارة الى اربعة اضرب الاول والثانى سالبة كلية وسالبة جزئية للصغرى والكبرى والثالث والرابع سالبة كلية وسالبة جزئية كذلك فكلها عقيمة

لاختلاف الذى ذكره المحشى فيما بعد وانما مثل للسالبتين الكليتين وترك السالبتين الجزئيتين اكتفاء بالاخص عن الاعم فمثاله بعض الحجر ليس

بانسان وبعض الناطق ليس بحجر فالحق فى النتيجة الايجاب ولو قلنا بدل الكبرى بعض الحجر ليس بحجر فالحق السلب قاضى خان

٨ اشارة الى مذهب بنجوبى اى الموجبة الجزئية والكلية للكبرى والموجبة الجزئية للصغرى فكلاهما عقيمان عبد الحكيم

٩ اى الاختلاف معتبر فى الكيف فتكون لتلقى الاعتبار مدخولها منتهى ١ اى كل انسان ناطق مع ان النتيجة لا شئ

من الانسان بناطق المستلزم لسلب احد المتساويين عن الآخر عبد الحكيم ٢ اى ولو بدلنا الكبرى بقولنا

لا شئ من الانسان بفرس منتهى ٥ نحو لا شئ من الانسان بفرس ٦ اى كون المقدمتين موجبتين مع الصغرى

الموجبة الجزئية منتج ٦ اى عدم الانتاج در ح اى بعض الانسان ليس

بفرس ١٣ ص ١٧٤

سه حق

استغله بعض المنطقيين

عند درجة الاعتبار ب فانجبر

ص اقول وهي خمسة الاول يشتمل الثمانية

من النقد متين فعلية ولا تستعمل الممكنة

وهي كون الكل من اصله الثاني يشتمل ثلاثة منها اعني الثالث والرابع

في الشكل الرابع انعكاس السالبة الكلية المستعملة فيها الثالث يشتمل ثلاثة

والخامس وهو انعكاس السابع والثامن وهو كون السالبة الكائنة فيها احدى

والخامس اعني السادس والثامن وهو كون الكبرى فيها من القضايا الست

منها ايضا ثلاثة اعني الثالث والصغرى في الاول والثالث والخامس يختص بثلاث منها وهو ان يكون

الرابع يشتمل السوالب ان لم يصدق الدوام على الصغرى في الاول والثالث والسوالب هذا وكلي ٥ الشكل الصغرى قابل الانعكاس فيه ينتج

المنعكسة السوالب اذا لم يكن كبراه من القضايا الست يعني العكس وباعتبار نسخة الاربع لا الاربعة والافلا اشكال فيه ينتج

الصغرى ضرورية او دائمة نعت للاشكال لكن باعتبار ان الشكل آ. واما قوله لم يترض من ايانا للمغايرة بين البحثين تامل ينتج

اشارة الى ان الاربعة اي كما لم يتعرض لبيان شرائط الشكل مع الكل لا الابع لانه يحصل مع بلا كل واحد منهما كما هو

• اشارة لبيان نتائج آ. ايضا اي كما لم يتعرض واحد من الشرطين على سبيل منع الخلو لا الجمع لانه انسان ينتج بعض

٤ اي لبيان انه لابد ان يكون في الضروب المنتجة والصغرى وياتي عليها ضرع آ كقولنا كل انسان حيوان وكلنا لاطق انسان مثال وبعض

سه معناه انه لابد ان يكون في الضروب عنه على الصغرى من موجبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى كقولنا كل ولا شيء من قولنا كل انسان

متبادر بعض المتبادرين ابن اسماعيل موجبة كليتين ومثال المؤلف من موجبة السالبة الكلية مع السالبة الكلية لان الكل في قولنا كل انسان

كحيوان فانا لمتن هذا مثال المؤلف من موجبة ابن آدم لا وانما لم ينتج الصغرى الموجبة الكلية مع السالبة الكلية

حيوان وفرس ينتج بعض مثال حيوان ابن آدم ليس بفرس ينتج ~~~

حيوان ولا شيء من الفرس بانسان بعض الحيوان ليس بفرس ينتج

صـ ١٧٥

أو اختلافهما فى الكيف مع كلية أحديهما لينتج الموجبة الكلية مع الاربع والجزئية مع السالبة الكلية والسالبتان مع الموجبة

الحق السلب . اى بعض الانسان ليس بحجر

ثم ان المصنف لم يتعرض لبيان شرايط الشكل الرابع بحسب الجهة لقلة الاعتداد(١) بهذا الشكل لكمال بعده عن الطبع ولم يتعرض أيضاً لنتايج الاختلاطات الحاصلة من الموجهات في شيء من الاشكال الاربعة لطول الكلام فيها فتفصيلها مذكور في المطولات(٢).

قوله : (لينتج الموجبة) الضروب المنتجة في هذا الشكل بحسب احد الشرطين السابقين ثمانية حاصلة من ضم الصغرى الموجبة الكلية مع الكبريات الاربع (٣) والصغرى الموجبة الجزئية مع الكبرى السالبة الكلية (٤) وضم الصغريين السالبتين الكلية والجزئية مع الكبرى الموجبة الكلية وضم كليتها اي الصغرى السالبة الكلية مع الكبرى الموجبة الجزئية فالا ولان من هذه الضروب وهما المؤلف من موجبتين كليتين والمؤلف من موجبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى ينتجان موجبة جزئية والبواقي المشتملة على السلب تنتج سالبة جزئية في جميعها الا في ضرب واحد وهو المركب من صغرى سالبة

---

(١) أى لقلة اعتناء أهل الاستدلال بهذا الشكل .

(٢) فلاينبغى التعرض لها ولامثالها الا لمن أراد الاستكمال فى الفن .

(٣) ضربان منها وهما الصغرى الموجبة الكلية مع كل من الكبرين الموجبتين واجدان للشرط الاول وضربان منها وهما الصغرى الموجبة الكلية مع كل من الكبرين السالبتين واجدان للشرط الثانى .

(٤) هذا الضرب واجد للشرط الثانى .

الكلية وكليتها مع الموجبة الجزئية جزئية موجبة ان لم يكن سلب والا فسالبة بالخلف أو بعكس الترتيب

كلية وكبرى موجبة كلية فانه ينتج سالبة كلية .

وفي عبارة المصنف تسامح حيث توهم (١) ان ماسوى الاولين من هذه الضروب ينتج السلب الجزئي وليس كذلك كما عرفت ولو قدم لفظ موجبة على جزئية (٢) لكان أولى (٣).

والتفصيل هيهنا ان ضروب هذا الشكل ثمانية :

الاول : من موجبتين كليتين .

الثاني: من موجبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى ينتجان موجبة جزئية.

الثالث : من صغرى سالبة كلية وكبرى موجبة كلية ينتج سالبة كلية.

الرابع : عكس ذلك .

الخامس : من صغرى موجبة جزئية وكبرى سالبة كلية .

السادس : من سالبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى .

السابع : من موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى .

---

(١) بصيغة المجهول أي توهم بعض من عبارة المصنف (ان لم يكن سلب) انه قيد لقوله موجبة وان قوله جزئية مطلقة فمعنى العبارة على هذا ان النتيجة في جميع الصور جزئية وانها موجبة ان لم يكن سلب والا فسالبة .

(٢) فيكون قوله (ان لم يكن سلب) قيدا لمجموع (موجبة جزئية) ويكون قوله فسالبة مطلقة — وعليه فمعنى العبارة ان النتيجة في الكل موجبة جزئية ان لم يكن سلب وأما ان كان سلب فالنتيجة سالبة جزئية أو كلية .

(٣) اذ عليه لامجال للتوهم المذكور .

كقولنا

لا شي من الانسان بحجر

وكل ناطق انسان ينتج لاشئ من الحجر

بناطق ابن آدم هـ نحو كل انسان حيوان

ولاشئ من الفرس بانسان فبعض الحيوان ليس بفرس

ابن آدم هـ واعلم ان الضرب الرابع انما لم ينتج الكلية مع ان

مقدمتيه كليتان لاحتمال عموم الاصغر وامتناع سلب الاخص عن كل افراد الاعم

كقولنا كل انسان حيوان ولاشئ من الفرس بانسان مع ان الصادق بعض الحيوان ليس

بفرس وان الحاصل من المقدمتين حقيقة لاشئ من الحيوان بفرس فهو كاذب هذا ابن آدم

ص ١٧٦

اقول ترتيب
هذه الضروب الثمانية
للشكل الرابع ليس باعتبار انتاجها لانها
ليعدها عن الطبع لم يعتبر بسبب انتاجها بل
بسبب اعتبارا بانتشرها فلا بد من تقديم الضرب الاول لانه
مركب من موجبتين كليتين والايجاب الكلي اشرف المحصورات الاربع
فحقه التقديم وتقديم الثاني على الاول وان كان الضروب الثالث والرابع مشتملان على
كليتين والكلية اشرف من الجزئي وان كانت سالبة والجزئي ايجابا لمشاركته الاول في ايجاب
المقدمتين وتقديم الثالث لارتداده الى الشكل الاول بعكس الترتيب بخلاف الشكل الرابع لان
ارتداده الى الاول بعكس المقدمتين ولان الايجاب ليصلح لصغروية الشكل الاول سواء كان الايجاب كليا او جزئيا
فيه وتقديم الرابع لكونه اخص من الخامس لانه مركب من الكليتين والخامس مركب من الجزئي والكلي والكلي اخص من الجزئي
مطلقا والاخص اشرف من الاعم وتقديم الخامس لاشتماله على صغرى الشكل الاول ولانه يرتد الى الشكل الاول بعكس
المقدمتين ولا بعكس الترتيب وتقديم السادس والسابع
على الثامن لاشتمالهما ايضا على الايجاب الكلي وتقديم السادس على السابع لارتداده
الى الشكل الثاني دون السابع وهي الكبرى واما اشتراك الشكل الثالث والثاني مع الشكل
الاول في اخس المقدمتين وهي الكبرى والثاني اذ اشرف من الثالث لان الاول في اشرف المقدمتين وهي الصغرى
ابن آدم كقولنا الضرب الاول من هذا الشكل كل انسان حيوان وكل ناطق انسان ينتج بعض الحيوان ناطق وفي
الثاني كل فرس صهال وبعض الحيوان فرس ينتج بعض الصهال حيوان فلو لم تصدق النتيجتان لصدق
نقيضهما وهما لا شئ من الحيوان بناطق للاول ولا شئ من الصهال بحيوان للثاني وبعد ضمهما
الى احدى المقدمتين يجعل نقيض النتيجة كبرى والصغرى لينتج ما ينافي كبرى
القياس عند عكسه فيجعل الاول لايجابها صغرى القياس الثاني ومعنى
ولا ينتج من الكامل من هذا الضم القياس الثاني هكذا كل انسان حيوان
كبرى القياس المفروض لكونه كلية كبرى كل انسان ناطق وهو ينافي
هو القاعدة ثم عكسه ولا شئ من الحيوان بناطق فلا شئ من الانسان بناطق بنفسه كما
بانسان لانه كل ناطق انسان الصدق عند عكسه بنفسه تقول لنا لا شئ من الناطق
هذا فرس البراق ابن آدم

انسان وعلى
ابن آدم

١٧٧

الثامن : من سالبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى نحو لا شيء من الانسان بفرس وبعض الناطق ليس بناطق.

وهذه الضروب الخمسة الباقية تنتج سالبة جزئية فاحفظ هذا التفصيل فانه نافع فيما سيجيء .

قوله: (بالخلف) وهو في هذا الشكل أن يؤخذ نقيض النتيجة ويضم الى احدى المقدمتين لينتج (١) ماينعكس الى ماينافي المقدمة الاخرى (٢) وذلك انمايجري في الضرب الاول والثاني (٣) والثالث والرابع والخامس دون البواقي (٤).

(١) من الشكل الاول .

(٢) التي لم تضم الى نقيض النتيجة .

(٣) المركبين من موجبتين وحيث ان نتيجتهما موجبة جزئية فنقيضها سالبة كلية تصلح لان تكون كبرى وصغرى الاصل لايجابه صغرى فنقول في الضرب الاول كل انسان حيوان وكل ناطق انسان فبعض الحيوان ناطق ونقيضه لاشيء من الحيوان بناطق فنجعل هذا النقيض كبرى وصغرى الاصل صغرى ونقول كل انسان حيوان ولاشيء من الحيوان بناطق فلاشيء من الانسان بناطق عكسه بعض الناطق ليس بانسان وهذا ينافي كبرى الاصل «كل ناطق انسان» .

وفي الضرب الثاني أصل القياس كل انسان حيوان وبعض الابيض انسان فبعض الحيوان أبيض نقيضها لاشيء من الحيوان بأبيض فنجعل صغرى الاصل صغرى والنقيض كبرى ونقول كل انسان حيوان ولاشيء من الحيوان بأبيض فلاشيء من الانسان بأبيض عكسها لاشيء من الابيض بانسان وهو ينافي كبرى الاصل « بعض الابيض انسان » .

وأما في الثالث فيجعل نقيض النتيجة لايجابه صغرى وكبرى القياس لكليتها كبرى فنقول لاشيء من الحيوان بحجر وكل انسان حيوان فلاشيء من الحجر بانسان نقيضه بعض الحجر انسان فنجعله صغرى ونقول بعض الحجر انسان وكل انسان حيوان فبعض الحجر حيوان عكسها بعض الحيوان حجر وهذا ينافي صغرى القياس « لاشيء من الحيوان بحجر » .

وأما الضرب الرابع والخامس فيمكن استخراجها على الطريقتين أي بجعل النقيض صغرى وكبرى القياس كبرى أوبجعل النقيض كبرى وصغرى القياس صغرى فعليك باستخراجهما.

(٤) أما السادس فلان النتيجة فيه سالبة جزئية ونقيضها موجبة كلية فيكون صغرى ـــ

ثم عكس النتيجة اوبعكس المقدمتين اوبالرد الى الثاني بعكس الصغرى او الثالث بعكس الكبرى وضابطة شرائط الاربعة انه لابد

وقال المصنف في شرح الرسالة بجرياته في السادس وهو سهو (١).

قوله: (أوبعكس الترتيب) وذلك انمايجري حيث يكون الكبرى موجبة (٢) والصغرى كلية (٣) والنتيجة مع ذلك قابلة للانعكاس (٤) كما في الاول والثاني والثالث (٥) والثامن أيضاً (٦) ان انعكست السالبة الجزئية كما اذا كانت احدى الخاصتين (٧) دون البواقي (٨).

وكبرى القياس الكلتيهاكبرى ونتيجة الموجبتين الكليتين موجبة كلية وعكس الموجبة الكلية موجبة جزئية وهى لاتنافى صغرى القياس السالبة الجزئية لجواز أن يصدق الايجاب باعتبار بعض الافراد والسلب باعتبار بعض آخر .

وأما فى السابع فلعين ماذكر فى السادس لان النتيجة فيه أيضاً سالبة جزئية ونقيضها موجبة كلية وبانضمام النقيض مع الصغرى الموجبة الكلية ينتجان موجبة كلية تنعكس الى موجبة جزئية وهى لاتنافي الكبرى السالبة الجزئية لما مر فى السادس .

وأما الثامن فلانتفاء ايجاب الصغرى وكلية الكبرى فلايتحقق فيه الشكل الاول .

(١) لماذكرنا آنفاً .

(٢) لتكون صالحة لصغروية الشكل الاول .

(٣) لتكون صالحة لكبروية الشكل الاول .

(٤) بأن لاتكون سالبة جزئية لمابين فى العكس المستوى انها لاتنعكس .

(٥) لايجاب الكبرى وكلية الصغرى فى الثلاثة وكون النتيجة فى الاولين موجبة وفى الثالث سالبة كلية وكلتاهما قابلتان للانعكاس .

(٦) لان كبراه موجبة وصغراه كلية فيبقى الكلام فى النتيجة .

(٧) وقلنا بانعكاسها بدليل الافتراض على مابينه المتأخرون .

(٨) لفقد الشرائط الثلاثة فيها كما هو واضح .

سه اى بالا
الى الشكل الثانى لينتج
النتيجة المذكورة فى تلك الضروب.
الاربعة من ضروب الشكل الرابع يعنى السالبة
الجزئية بعينها ابن آدم ط لان النتيجة الكاملة فيه بطريق
الخلف لا تصير بعد الانعكاس منافيا للصغرى لان عكس النتيجة
موجبة جزئية وصغرى القياس سالبة جزئية ولا منافاة بين الجزئيتين وذلك
ظاهر بادنى تأمل [illegible] ع قيد الضرب الثامن بهذا الشرط لان نتيجة سالبة جزئية
وهى لا تنعكس الا فى تلك المادة التى ذكرها المحشى بخلاف الضرب الاول والثانى فان النتيجة
فيهما موجبة جزئية وهى تنعكس كنفسها بالعكس الاصطلاحى وبخلاف الضرب الثالث ايضا لان النتيجة فيه
سالبة كلية وهى تنعكس كنفسها بالعكس المذكور سك ط لان نتيجة قولنا بعض ج ليس ب وكل ا ج بعض ب ليس ا
ونقيضه كل ب ا او لا يصلح منه الى صغرى لا تصلح لكبروية الشكل الاول لجزئيتها ولا لصغرويته لسالبتها فنضمه الى الكبرى هكذا كل ب ا
وكل ا ج فينتج كل ب ج فينعكس الى بعض ج ب وهو لا ينافى السالبة الجزئية لاحتمال ان يكون الموضوع اعم فيها نحو بعض الحيوان انسان
وبعضه ليس بانسان. ابن آدم ع اى بعكس الاصطلاحى وهو عكس الموجبة مطلقا بالموجبة الجزئية لا بعكس اللغوى وهو العكس الكل بالكل
والجزئى بالجزئى سالبة او موجبة * حه فلا ينافيه متى صدق بالضرورة او بالدوام بعض الكاتب ليس بساكن الاصابع ما دام كاتبا
لا دائما اى بعض الكاتب ساكن الاصابع بالفعل صدق بعض ساكن الاصابع ليس كاتبا ما دام ساكن الاصابع لا دائما
اى بعض ساكن الاصابع كاتب بالفعل فتدبر (عرفية خاصة عكس للاصل منه ه برمثال العرفية الخاصة منه
تيسير لادوام العكس منه . اهذا امثال المشروطة الخاصة التى تؤخذ النسبة بين موضوعها ومحمولها
بشرط الوصف منه ه لان جميع اوقات الوصف بعض اوقات الذات منه ه والبادر باللادوام
اللادوام الذاتى لا الوصفى منه ه اشارة الى مطلقة عامة منه
٧ والبواقى اربعة الاول الرابع وهو المركب من موجبة كلية صغرى وسالبة
كلية كبرى ينتج سالبة جزئية الثانى الخامس وهو المركب من موجبة
جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية الثالث السادس وهو المركب من سالبة
جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى
ينتج سالبة جزئية
الرابع +

ـ✗ـ الرابع

السابع وهو المركب من

موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية

صغرى ينتج سالبة جزئية وهذه النتائج كلها

غير قابلة للانعكاس لما مر من بيان شرائط عكس المستوي

ولصغروية الشكل الاول ولكبروية لما مر من ان يشترط صحة انتاجـ

ايجاب الصغرى وكلية الكبرى واما الثامن وان كانت نتيجته سالبة جزئية

الا ان اعتبار انعكاسها بخصوص المادة كما ذكرها المحشي فافهم فانه دقيق عبد الحكيم

ص ١٧٨ / ١٧٧ ص ١٧٩ ← ٨ عاد الباء اشارة الى انه عطف على قوله بعكس الترتيب وايا ما للمغايرة بين

المعطوف والمعطوف عليه لطيفة ٧ مه نحو كل ج ب (اي كل انسان حيوان) ولا شيء من ا ب (حيوان) فبعض ج ليس ا (زيد) تنعكس المقدمتان هكذا

بعض ج ب (حيوان انسان) ولا شيء من ب ا (وانسان زيد) فبعض ج ليس ا (اي لا شيء من الفرس بانسان ينتج بعض الحيوان ليس بفرس) ع

مه هذا مثال الضرب الرابع من الضروب الثمانية لهذا الشكل وترك مثال الضرب الخامس اكتفاء بذكر مقدمة خاصة عن مقدمة عامة ويتقدمة

مساوية عن مقدمة مساوية فمثاله بعض ب ا ج ولا شيء من ا ب فبعض ج ليس ا ويعكس هذين المقدمتين هكذا ينتج بعض ج ب ولا شيء

من ب ا ينتج بعض ج ليس ا عبد الحكيم ع اي يرجع الى الشكل الاول من الضرب الرابع المركب من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى منه

مع بالعكس الاصطلاحي فعكس المقدمة الاولى بالموجبة الجزئية وعكس المقدمة الثانية بالسالبة الكلية اي كنفسها كما هو القاعدة

ابن ادم ∓ الضرب الثالث المركب من سالبة كلية صغرى وموجبة كلية كبرى ينتج سالبة كلية نحو لا شيء من الفرس بانسان

وكل صاهل فرس ينتج لا شيء من الانسان بصاهل فعكس الصغرى عكسا اصطلاحيا يرجع الى الشكل الثاني هكذا لا شيء

من الانسان بفرس وكل صاهل فرس ينتج لا شيء من الانسان بصاهل فهي عين النتيجة السابقة ابن ادم

H اي من الضرب الثاني من ذلك الشكل وهو المركب من سالبة كلية صغرى وموجبة كلية كبرى ينتج

سالبة كلية يتأدى (الضرب الرابع المركب من موجبة كلية صغرى وسالبة كلية كبرى

ينتج سالبة جزئية نحو كل انسان حيوان ولا شيء من الفرس بانسان ينتج بعض

الحيوان ليس بفرس فعكس الصغرى عكسا اصطلاحيا يرجع الى الشكل H

الثالث هكذا بعض الحيوان انسان ولا شيء من الفرس بانسان

ينتج بعض الحيوان ليس بفرس فهي عين النتيجة

السابقة ابن ادم H من الضرب الثالث

المركب من موجبة جزئية صغرى وسالبة

كلية كبرى ينتج سالبة

جزئية يتأدى

...رب الخامس
...بمن موجبة جزئية
...و سالبة كلية كبرى ينتج سالبة
...نحو بعض الفرس حيوان و لا شيء من الحمار
...ينتج بعض الحيوان ليس بحمار فينعكس الصغرى ينتج
...شكل الثالث هكذا بعض الحيوان فرس و لا شيء من الحمار بفرس ينتج
...الحيوان ليس بحمار فهي عين النتيجة السابقة ابن آدم
...ن الضرب الثالث المركب من موجبة صغرى و سالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية يشتهي
...بأن تكون من احدى الخاصتين اي المشروطة و العرفية الخاصتين كقولنا بالضرورة او بالدوام بعض الكاتب ليس
...لكن الاصابع مادام كاتبا لا دائما وكل عالم كاتب ينتج بعض ساكن الاصابع ليس بعالم فينعكس الصغرى
...ن الى الشكل الثاني و ينتج النتيجة السابقة بعينها هكذا بعض ساكن الاصابع ليس بكاتب مادام ساكن الاصابع
ضرورة او بالدوام لا دائما وكل عالم كاتب ينتج بعض ساكن الاصابع ليس بعالم بالضرورة او بالدوام فهي عين
تلك النتيجة المذكورة و اعلم ان الخاصتين انما تنعكسان بالعرفية الخاصة و ان اللادوام اشارة الى المطلقة
عامة مخالفتي الكيفية موافقتي الكمية لا قيد اي للقضية المقيدة به الا ان يكون اللادوام قيد
بلفظ البعض كما مر في عكس الخاصتين في باب عكس المستوي عبد الواحد
ـمم من الضرب الرابع المركب من سالبة جزئية صغرى و موجبة كلية كبرى ينتج
سالبة جزئية يشتهي ٥ ا بأن لم تكن سالبة جزئية اذ لا عكس
لها الا في الخاصتين ابن آدم عه بأن لم تكن تلك الكبرى
احدى السوالب التسع في الموجبات اعني المطلقة
العامة و الوقتيتين المطلقتين في البـ
و الوقتيتين و الوجوديتين
و الممكنتين ما

حا والسكتين
في المركبات فانها لاتنعكس
وايضا لم تكن سالبة جزئية من غير
الموجبات لانها لاتنعكس بالعكس المستوي
ولا بالعكس النقيض لزوما الا في الخاصتين منها وانما قلت
لزوما لان السالبة الجزئية قد تنعكس كنفسها نحو بعض الانسان
ليس بحجر وبعض الحجر ليس بانسان في المستوي وفي النقيض على طريق
القدماء بعض الانسان لاحجر وبعض اللاحجر لا انسان وعلى طريق المتاخرين لا
تتعرض له اذ هو مهجور عبد اللطيف ٦ وانما قال وتكون الصغرى او عكس الكبرى كلية لان الكلية
لاحدى المقدمتين شرط لانتاج الشكل الثالث فتدبر يتشدى ١٧ الاولى وهذا ان الاخيران لازمان للاول
قوله لانه اذا كانت الصغرى في هذا الشكل موجبة يلزم كون الكبرى قابلة للانعكاس وكون الصغرى او عكس الكبرى
كلية ينحوي ٨ يمكن ان يكون اشارة الى تذكير مضمون الشكل الرابع على ما امر بعضها للنتج فيما سيأتي وهذا هو الموجود
او الى ان الاخير لما كان لازما للاولين فالاشتراط بهما مغن عن الاشتراط به ولا قرينة تبين قوله وحذف الاخير
اى اشتراط الاخير اعنى كون الصغرى او عكس الكبرى كلية لازمان للشرطين اعنى كون الصغرى موجبة والكبرى
قابلة للانعكاس بيرسعيد
حـ ١٧٩

قوله: (أو بعكس المقدمتين) فيرجع الى الشكل الاول ولايجري الا حيث يكون الصغرى موجبة والكبرى سالبة كلية لتنعكس الى السالبة الكلية [١] كما في الرابع والخامس [٢] لاغير [٣].

قوله : (أو بالرد الى الثاني) ولايجري الا حيث تكون المقدمتان مختلفتين في الكيف والكبرى كلية [٤] و الصغرى قابلة للانعكاس [٥] كما في الثالث والرابع والخامس [٦] والسادس أيضاً [٧] ان انعكست السالبة الجزئية لاغير .

قوله: (أوالثالث [٨] بعكس الكبرى) ولايجري الا حيث يكون الصغرى موجبة [٩] والكبرى قابلة للانعكاس ويكون الصغرى أو عكس الكبرى كلية [١٠] ولهذا الاخير لازم للاولين [١١] في هذا الشكل فتدبر .

---

(١) وأما اذا كانت الكبرى موجبة أو سالبة جزئية فلا لانعكاس الجميع الى جزئية وهي لاتصلح كبرى للشكل الاول .

(٢) لايجاب الصغرى وكلية الكبرى فيهما فالرابع نحو كل انسان حيوان ولاشيء من الحجر بانسان فبعض الحيوان ليس بحجر ؛ عكسه بعض الحيوان انسان ولا شيء من الانسان بحجر فبعض الحيوان ليس بحجر وهكذا الخامس .

(٣) لسلب الصغرى في بعض وانعكاس الكبرى جزئية في بعض آخر .

(٤) لاشتراط الشكل الثاني باختلافهما وكلية الكبرى .

(٥) ليمكن رده الى الثاني .

(٦) لاشتمال الثلاثة على الشرائط الثلاثة .

(٧) لانه مشتمل على شرطين من الثلاثة هما اختلاف المقدمتين وكلية الكبرى وأما الشرط الثالث فمبني على انعكاس السالبة الجزئية بدليل الافتراض .

(٨) أي الرد الى الشكل الثالث .

(٩) لتصلح لصغروية الشكل الثالث .

(١٠) لما مر في الثالث من اشتراط كلية احداهما .

(١١) يعني ان هذا الشرط الاخير وهو كلية الصغرى أو عكس الكبرى لازم في ←

اما من عموم موضوعية الاوسط مع ملاقاته للاصغر بالفعل اوحمله على الاكبر واما من عموم موضوعية الاكبر مع الاختلاف

وذلك كما في الأول والثاني والرابع والخامس والسابع أيضاً ان انعكس السلب الجزئي دون البواقي .

قوله: (وضابطة شرايط الاربعة) أي الأمر الذي اذا راعيته في كل قياس اقتراني حملي كان منتجاً وتمشتملا على الشرايط المذكورة (١) (السابقة) جزماً .

قوله: (انه لابد) أي لابد في انتاج القياس من أحد الأمرين على سبيل منع الخلو (٢) .

قوله: (اما من عموم (٣) موضوعية الاوسط) أي قضية كلية موضوعها

← هذا الشكل الشرطين الاولين وهما كون الصغرى موجبة وكون الكبرى قابلة للانعكاس بمعنى انه كلما وجد الاولان وجد الاخير فلاحاجة الى القيد الاخير فتدبر في الضروب الثمانية كي ينكشف لك حقيقة ذلك .

(١) لكل واحد من الاتية .

(٢) فيجوز اجتماعهما في قياس واحد .

(٣) الامر الاول مركب من جزئين جزء مفرد وجزء مردد أما الجزء المفرد فهو وجود قضية كلية في القياس يكون موضوعها الاوسط والجزء المردد هو أحد الامرين من ملاقاة الاوسط للاصغر «سواء كان موضوعاً للاصغر أو محمولا له» ومن حمله أي الاوسط على الاكبر .

فان كان القياس مشتملا على قضية كلية موضوعها الاوسط وتلاقي الاوسط مع الاصغر كان ذلك القياس منتجاً .

وكذا اذا كان مشتملا على قضية كلية موضوعها الاوسط وكان الاوسط محمولا على الاكبر كان منتجاً أيضاً .

٩ اى
كون السوى اوعكس
الكبرى لانه مبين لكون المسوى موجبة
وكون الكبرى قابلة للانعكاس يلزم احد الأمرين.
على سبيل منع الخلو لعل هذا هو وجه الأمر بالتدبر ابن ادم
١٠ اى الضرب الاول من هذا الشكل المركب من موجبتين الكليتين نحو كل
انسان حيوان وكل ناطق انسان ينتج موجبة جزئية نحو فبعض الحيوان ناطق وبالرد
الى الشكل الثالث بطريق عكس الكبرى يتم كل انسان حيوان وبعض الانسان ناطق من الشكل
الثالث من ضربه الثالث وهو المركب من موجبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى ينتج موجبة جزئية هي فبعض
الحيوان ناطق عبد العزيز. ١١ اى الضرب الثاني من هذا الشكل المركب من موجبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى
ينتج موجبة جزئية نحو كل فرس صهال وبعض الحيوان فرس ينتج بعض الصهال حيوان وبالرد الى الشكل الثالث بطريق عكس
الكبرى يتم كل فرس صهال وبعض الفرس حيوان ينتج من الشكل الثالث من ضربه الثالث موجبة جزئية وهي بعض الصهال حيوان فهو
عين النتيجة المطلوبة من الضرب الثاني من الشكل الرابع كما ان الضرب الاول منه بالرد كذلك عبد العزيز ١٢ اى الضرب الرابع من هذا
الشكل المركب من موجبة كلية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية نحو كل انسان حيوان ولا شيء من الفرس بانسان ينتج فبعض
الحيوان ليس بفرس وبالرد الى الشكل الثالث هكذا يتم كل انسان حيوان ولا شيء من الانسان بفرس ينتج من الشكل الثالث من ضربه الرابع
سالبة جزئية نحو بعض الحيوان ليس بفرس فهي المطلوب عبد العزيز ١٣ اى الضرب الخامس من هذا الشكل المركب من موجبة
جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية نحو بعض الفرس حيوان ولا شيء من الحمار بفرس ينتج بعض الحيوان
ليس بحمار وبالرد الى الشكل الثالث بواسطة عكس الكبرى هكذا يتم بعض الفرس حيوان ولا شيء من الفرس
بحمار ينتج من الشكل الثالث من ضربه الخامس المركب من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية
كبرى سالبة جزئية اعني قولنا بعض الحيوان ليس بحمار عبد العزيز ١٤ اى الضرب
السابع من هذا الشكل المركب من موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى ينتج سالبة
جزئية نحو كل انسان حيوان وبعض الحجر ليس بانسان فبعض الحيوان
ليس بحجر وبالرد الى الشكل الثالث بعكس الكبرى يتم كل انسان
حيوان وبعض الانسان ليس بحجر ان يجوز ذلك
ينتج من الشكل الثالث من ضربه السادس
المركب من موجبة كلية صغرى وسالبة
جزئية كبرى سالبة جزئية
نحو بعض الحيوان ليس
بحجر فهو
لاد

✗ فهو المطلوب

عبد العزيز رحمه اي الضرب

الثالث والسادس والثامن وانما تركها

لان الصغرى في الضرب الثالث والثامن سالبة كلية

وفي السادس سالبة والكبرى في الاولين موجبة كلية وفي

الاخير موجبة جزئية والنتيجة في الكل سالبة جزئية فالمحال ان شرط الانتاج اي التباين

انتاج الشكل الثالث ايجاب الصغرى وذلك منتف فيها عبد العزيز اي وحدانه فيه

او المراد بالرعاية ايجاده وتحصيله لا ملاحظة انه هل وجد ام لا جرجاني

ص ١٨٠ ص ١٨١ ← ٤ امثال القضية الكلية التي موضوعها الاوسط لا للقضية التي موضوعها

الاوسط مطلقا ولو جزئية بقرينة قوله وكالصغرى الخ قرئ ٤ ا فان الكبرى في جميع ضروب الشكل الاول كلية

اوسط اي عامة ٩ ليشير الى ان المراد بقوله عموم موضوعية الاوسط عموما في الجملة اي في الصغرى او في الكبرى

وكلتي ١٠ المركب من موجبتين كليتين هـ ١٥ الاخص فيما عدى الخامس والسادس من الشكل الرابع بحريني

١٧ المركب من صغرى سالبة كلية وكبرى موجبة كلية قوله والرابع اي المركب من صغرى موجبة كلية وكبرى سالبة كلية والسابع اي

المركب من صغرى موجبة كلية وكبرى سالبة جزئية قوله والثامن اي المركب من صغرى سالبة كلية وكبرى موجبة جزئية عبد العزيز

١٨ واما الخامس والسادس فموضوعها جزئية بخلاف باقي الضروب فان الموضوع فيه كلية موجبة او سالبة ابن آدم

موضوع الاول موجبة جزئية والثاني سالبة جزئية + اما في المعتبرة التي كان الاوسط موضوعها او الاخرى بحريني

٥ بان يكون الاصغر موضوعها والاوسط محمولا في الصغرى فحاصل هذه الملاقات ان تكون الصغرى موجبة جرجاني

لان الاوسط في صغرى هذا الشكل يكون محمولا في الاصغر بالايجاب لاشتراط الايجابية فيها في فعليتها

ميرسيد ٥٠ المركب من موجبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى ٥.٥ المركب من موجبة كلية صغرى

وسالبة كلية كبرى ٥ ٦ المركب من موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى والنتيجة

في كل من الضروب الاربعة جزئية سالبة او موجبة عبد الرحمن بلا فرق مطلق

الضروب قال المصنف رحمه الله في شرح الرسالة يشترط في الشكل الرابع

ان لا تستعمل الممكنة فيه اصلا اي لا في الصغرى ولا في الكبرى

اقول فعلى هذا يكون في ضمن قوله بالفعل اشارة

استطرادية الى فعلية الصغرى في الشكل

الرابع لكن المقصود افادة اشتراطها

في الصغرى للشكل الاول

والثالث

وانترك

الرابع من الضروب اغ

الثالث الكبرى من الصغرى الموجبة الكلية فالنتيجة السالبة

الكلية والكبرى والخامس الكبرى من الصغرى الموجبة الجزئية

سالبة كلية والخامس الكبرى من السالبة الجزئية والسادس من الكبرى

والكبرى السالبة الكلية فالنتيجة سالبة جزئية والنتيجة سالبة جزئية

والسالبة الجزئية للصغرى والموجبة الكلية والكبرى فالنتيجة الموجبة الجزئية فالنتيجة

منا السالبة الكبرى من الصغرى السالبة الكلية والكبرى الموجبة الجزئية

والثامن من الكبرى موضوعه الاوسط اى كليتها مع ملاقاته للاصغر بالنقل

سالبة جزئية لان عموم موضوعه الاوسط بالنص فبيان مستقطان فستقط البرب

اى بان يحمل الاوسط على الاصغر ايجابا بالتاني شرح للمفيد ٧ فلا بد ان يكون

الخامس بالقياس الاول والرابع بان يكون موجبة ٧ هذا لا يجرى في

هذا الحمل في الكبرى بان يكون تنجوبين ٨ اشارة الى

الشكل الاول والثالث من ان الحمل اعم من ان يكون

دفع ما يقال منا ان الحمل اعم من ان يكون

بالايجاب او بالسلب وتخصيص

الحمل بالايجاب منا ى

شيء [illegible]

٢ كالكلمة والكلام والهيولى

والصورة ٢ اى متعددة اى

والمعلوم التصوري الذي هو جزء من موضوع

بان يعرف المعلوم التصديقي الذي هو جزء آخر منه [illegible]

المثلث والعلوم ٨ اى موضوع المسألة اما مركب من موضوع العلم

للعيد الخ بل ويسمى مبادىء ايضا وهو كالتصور

الاضافة القائع له كقولنا في العاديين المساوية لشيء واحد متساوية شرح ١٠٠

٥ العرض الذاتي له كقولنا علم الهندسة يخط مستقيم شرح شهمسه هكذا

مع كقولنا ان نصل بين كل نقطتين المصطلح بل المادة هو الزام المتعلم بان يقبل منه القدرة

تامل وتجلي ٣ كقولنا بالمصادرة ما هو من مبادئ على ذلك كانا مستقيما فالمصادرة بمعنى المصادر عليه

ليس المادة المطلوب به ٥ من مباحث على خطين وهكذا كانت الذاتيان الداخلتان في حقائق من

١٠٠ لا بالزمنية فتامل كقولنا اذا وقع خط على خطين متبائنان مبدءا هكذا المسى قبل ٦ او نوع يوجد الذاتي

٦ كما يقال هو كذلك لا يقبل الخرق او كل جسم ان فله قوة النحرك كل حرب اما الفعل او تدبير

فان الخطين اذا اخرجا في تلك الجهة التقيا شرحه ٦ كقول المتحرك ان لم يتقيد عائق فيلي

قد الغرد ما بين الفرد الزوج المتحرك بسببها المتحرك ان لم يتعين

بل حالة يتحرك المتحرك بسببها يتحرك المتحرك ان لم

في حالة المتحرك

٢/١١

محشي ١

الصغرى والكبرى فالصغرى

حادة والكبرى منفرجة هكذا ١

حادة منفرجة سيد شريف ط واما المثلث

فهو الذي يلزمه المتساوي الذي يحيط به ثلاث خطوط

مستقيمة هكذا ١ ◁ سيد شريف ٥ يعني يلزم ان تكون مجهولات

المسائل خارجة عن موضوعاتها اي بعض لم تكن ماهيات موضوعاتها والا يلزم ما يلزم

اسم العلم اما موضوع بازاء المسائل فقط فعد المبادي والموضوع جزء من اجزاء العلوم ١٢١ مسامحة

او موضوع لمجموع الثلثة فعدها منها حقيقة والاول اولى اذ المقصود بالذات هو المسائل الاغير

مير سيد ١٢١ فيما علي مثل شرائط العلوم اجزاء لها مبالغة في مدخليتها فيها مير ابو الفتح

ص ١٢١

٩ الكاف

استثنائية او مبنية

على التقديم البطيء على العطف بنحويته

١١ المركب من صغرى سالبة كلية وكبرى موجبة

كلية ينتج سالبة كلية نحو لا شيء من الفرس بانسان وكل صاهل

فلا شيء من الانسان بصاهل محمد ١١ المركب من صغرى سالبة

وكبرى موجبة جزئية ينتج سالبة جزئية نحو لا شيء من الانسان بفرس و

بعض الناطق انسان فبعض الفرس ليس بناطق محمد ١٨ وذلك الرابع والخامس والسادس

السابع لان الكبرى في غير الضرب السادس سالبة سواء كانت كلية كما في الاول

والثاني او جزئية كما في الرابع لان حمل الاوسط على الاصغر انما يكون ايجابا

وهو منتف في المذكورات واما الثالث فان الكبرى فيه وان كانت

كلية موجبة الا ان عموم موضوعية الاوسط الذي

هو الشرط منتف فيه ايضا شرح تلميذ

الاخص كما في كبرى الضروب

٨ الاول والاخير بنحويته

ص ١٨١

الاوسط (١) كالكبرى في الشكل الاول وكاحدى المقدمتين في الشكل الثالث (٢) وكالصغرى في الضرب الاول والثاني والثالث والرابع والسابع والثامن من الشكل الرابع (٣) لا الكبرى

قوله : (مع ملاقاته) (٤) أي اما بأن يحمل الاوسط ايجاباً على الاصغر بالفعل كما في صغرى الشكل الاول واما بأن يحمل الاصغر على الاوسط ايجاباً بالفعل كما في صغرى الشكل الثالث (٥) وكما في صغرى الضرب الاول والثاني والرابع والسابع من الشكل الرابع (٦) ففي الكلام اشارة استطرادية الى اشتراط فعلية الصغرى في هذه الضروب أيضاً .

قوله : (أو لحمله على الاكبر) أي مع حمل الاوسط على الاكبر ايجاباً فان (٧) السلب سلب الحمل وانما الحمل هو الايجاب وذلك كما في كبرى الضرب الاول والثاني والثالث والثامن من الشكل الرابع (٨) فالضربان الاولان قد اندرجا

---

(١) موضوعها الاوسط مبتدء وخبر والجملة صفة ثانية لقضية .

(٢) لاشتراط كلية احداهما فيه ومعلوم ان الاوسط موضوع فى كلتا مقدمتى الشكل الثالث .

(٣) لان الصغرى فى جميع هذه الضروب كلية فراجع .

(٤) المراد من ملاقاة الاوسط للاصغر بالفعل هو اجتماعهما فى قضية فعلية موجبة سواء كان الاوسط موضوعاً أو محمولا .

(٥) لانه يشترط فى الثالث ايجاب الصغرى مع فعليتها .

(٦) لان الصغرى فى هذه الضروب موجبة نعم لم يشترط المصنف فعلية الصغرى فى الشكل الرابع ولكن حيث انه « المصنف » ناظر فى هذه الضابطة لهذه الضروب الاربعة من الرابع أيضاً نعلم ان الفعلية عنده شرط لها .

(٧) تعليل لتفسيره الحمل بالحمل الايجابي وحاصله ان الحمل حقيقة هو الحمل الايجابي وأما الحمل السلبي فهو سلب الحمل حقيقة .

(٨) لان الاوسط فى هذه الضروب محمول ايجاباً على الاكبر فراجع .

تحت كلاشقى الترديد الثاني (١) فهو أيضاً (٢) على سبيل منع الخلو كالاول وهيهنا تمت الإشارة الى شرائط انتاج جميع ضروب الشكل الاول والثالث وستة ضروب (٣) من الشكل الرابع فاحفظ .

واعلم : أنه لم يقل أو للاكبر (٤) أي مع ملاقاته للاكبر حتى يكون اخصر لان الملاقات يشتمل الوضع والحمل كما تقدم فيلزم كون القياس المرتب على هيئة الشكل الاول من كبرى موجبة كلية مع صغرى سالبة منتجاً (٥) هذا خلف .

ويلزم أيضاً كون القياس المرتب على هيئة الشكل الثالث من صغرى سالبة وكبرى موجبة مع كلية احدى المقدمتين منتجاً (٦) وقد اشتبه ذلك على

---

(١) والشقان هما ملاقاة الاوسط للاصغر بالفعل وحمل الاوسط على الاكبر وذلك لان الصغرى فيها موجبة فعلية وموضوعها الاوسط ومحمولها الاصغر .

(٢) أى فالترديد الثانى أيضاً على سبيل منع الخلو لاجتماع شقيه فى هذين الضربين كما ان الترديد الاول وهو قوله أما من عموم موضوعية الاوسط ... وأما من عموم موضوعية الاكبر كذلك .

(٣) أى غير الضرب الخامس والسادس .

(٤) ليكون عطفاً على للاصغر بل قال أو حمله على الاكبر مع انه لو قال أو للاكبر كان أخصر عبارة .

(٥) لوجود كلا الشرطين (عموم موضوعية الاوسط وملاقاته للاكبر) فى كبرى هذا المرتب لان الاوسط كلياً موضوع فيها وهو ملاق للاكبر لحمل الاكبر عليه .

مع ان هذا خلاف مااتفقوا عليه من لزوم ايجاب الصغرى فى الشكل الاول .

(٦) فان الاوسط فى الثالث أيضاً موضوع للكبرى فان كانت كلية فقد حصل الشرط الاول « عموم موضوعية الاوسط » وحيث ان المحمول فيها هو الاكبر فحصلت الملاقاة أيضاً وهى الشرط الثانى مع انهم اشترطوا ايجاب الصغرى فى الثالث .

١٤٠ بخلاف باقي الضروب الستة

فان بعضها كالضرب الرابع والسابع

مندرج تحت الشق الاول فقط وبعضها كالثالث

والثامن مندرج تحت الشق الثاني فقط كما مر وبعضها

كالخامس والسادس غير مندرج تحت الامر الاول مطلقا بل مندرج

تحت الامر الثاني فقط كما سيأتي جرجاني (اي بلا شتبه ٨ لا في قوة قولنا

اما من عموم موضوعية الاوسط واما من عموم موضوعية الاكبر والاول مع ملاقاتها للاصغر

او حمله على الاكبر فمدار هذا الترديد ثانيا لكنه ذكره قبل تمام الترديد الاول لتعلقه بالامر الاول

+ اي كالترديد الاول الذي هو واقع في شق الاول جرجاني ١٥ اي في الشق الاول من الترديد الاول

المشتمل على الترديد الثاني بلا شتبه وتحى (وهو قوله من عموم موضوعية الاوسط)

وهما قوله مع ملاقاته للاصغر او حمله على الاكبر ١٦ اقول الاشارة الى جميع الضروب الشكلين اعني الاول والثالث والا الضرب الرابع

والسابع من الشكل الرابع بالشق الاول من الترديدين والى الاولين من الشكل الرابع بالشق الاول من الترديد الاول وبلا شق الترديد

الثاني والى الثالث والثامن بالشق الاول من الترديد الاول والشق الثاني من الترديد الثاني يجري ٥ـ اي الشرائط المعتبرة وبيانها عند

المصنف وتحى صـ ـ اي يشمل كون الاوسط موضوعا وكونه محمولا في قوله اما من عموم موضوعية الاوسط مع ملاقاته للاكبر يشمل

الضرب الاول والثاني من الشكل الاول فان كبراهما موجبة كلية وهو مع قوله عموم موضوعية الاوسط والاوسط ملاق

للاكبر لانه موضوع والملاقات اعم من كونه موضوعا او محمولا كما قلنا فيلزم انه اذا كان الشكل الاول كبرا من صغرى

سالبة وكبرى موجبة كلية ان يكون منتجا لانه يصدق عليه عموم موضوعية الاوسط مع ملاقاته للاكبر ٥٥ الضرب الاول

وقد بين انه غير منتج فيلزم على المصنف ان يزيد لنظ حمله على الاكبر ابو بكر

من الشكل الاول المركب من الصغرى الموجبة الكلية والكبرى السالبة الكلية والضرب الثاني

مثله هو المركب من الصغرى الموجبة الكلية وفي الثاني السالبة الكلية والنتيجة

في الاول الموجبة الكلية وفي الثاني السالبة الكلية وتاليهما

وانتج عدم ؛ فان كانت الصغرى سالبة كلية لا يكون

من الضروب المنتجة وان كانت ايضا

جزئية لا يكون من الضروب

المنتجة

صـ ١٨٢

عنه هذه

المنافات اشارة الى شرطي

الشكل الثاني بحسب الجهة لكن ليثبت

تنس تلك الجهة التي هي دوام الصغرى الى آخر ما مر

هناك بل هي معلولها فتحققها دال على تحقق ذينك الشرطين

دلالة المعلول على العلة فالمعتبر مع منافات نسبة وصف الاوسط الى الخ

اي ليعلم بها تحقق شرطي الشكل الثاني بحسب الجهة جزء ثاني ط اقول وبه العون الاله

بنسبة وصف الاوسط الى وصف الاكبر نسبة الكبرى موجبة باي جهة تكن فمن الوصف ذاتا

ونسبة وصف الاوسط الى ذات الاصغر نسبة والصغرى كذلك بلا فرض الوصف ذاتا فالصغرى الممكنة مع الكبرى

المشروطة متنافيان اذ المشروط لا تكون ضرورية على تقدير النسبة الى وصف الاكبر وفرضه ذاتا بخلاف عكس هذه

الصورة اذ لم يفرض وصف الاصغر ذاتا بل الكبرى ذات الاصغر فتأمل الحلبي ٢ وهي الاربعة المنتجة الاول من الموجبة الكلية الصغرى

وسالبة الكلية الكبرى المنتج للسالبة الكلية والثاني من سالبة كلية صغرى وموجبة كلية كبرى ينتج سالبة كلية والثالث من موجبة جزئية

للصغرى وسالبة كلية للكبرى فالنتيجة سالبة جزئية والرابع جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية ع

٣ الضرب الثالث من الشكل الرابع مركب من صغرى سالبة كلية وكبرى موجبة كلية ينتج سالبة كلية نحو لا شيء من الانسان بفرس وكل ناطق انسان

ولا شيء من الفرس بناطق والرابع منه المركب من الصغرى الموجبة الكلية والكبرى السالبة الكلية ينتج السالبة الجزئية نحو كل انسان حيوان

ولا شيء من الفرس بانسان فبعض الحيوان ليس بفرس والخامس المركب من الصغرى الموجبة الجزئية والكبرى السالبة الكلية ينتج سالبة جزئية

نحو بعض الفرس حيوان ولا شيء من الحمار بفرس ينتج بعض الحيوان ليس بحمار والسادس من الصغرى السالبة الجزئية والكبرى الموجبة

الكلية ينتج سالبة جزئية نحو بعض الفرس ليس بانسان وكل ناطق فرس ينتج بعض الانسان ليس بناطق ليس بما هو عبد الحكيم

ع بل الى شرط فعلية الصغرى في بعض ضروب الشكل الرابع بتجريبي ٥ اي ولم يذكر شرائط الرابع بحسب الجهة فبين

قولي ... اي مع هذه المناسبة ايضا لئلا يلزم مزية الاجمال على التفصيل ينتهي (اي لم يذكر شرائطه)

تم حاصله منافات نسبة الصغرى لنسبة الكبرى بان تكون احدهما ممكنة بكيفية تنافي

كيفية الاخرى ابن آدم

ع ١٨٢

في الكيف ومع منافاة نسبة وصف الاوسط الى وصف الاكبر

بعض الفحول (١) فاعرفه .

قوله: (واما من عموم موضوعية الاكبر) هذا هو الامر الثاني من الامرين اللذين ذكرنا اولا انه لابد في انتاج القياس من احدهما وحاصله كلية كبرى حيث (٢) يكون الاكبر موضوعاً فيها مع اختلاف المقدمتين في الكيف .

وذلك كما في جميع ضروب الشكل الثاني (٣) وكما في الضروب الثالث والرابع والخامس والسادس من الشكل الرابع وقد اشتمل الضرب الثالث والرابع منه على كلا الامرين (٤) .

ولذا (٥) حملنا الترديد الاول على منع الخلو وقد اشير الى جميع شرايط الشكل الاول والثالث بحسب الكم والكيف والجهة (٦) والى شرايط الشكل الثاني والرابع كماً وكيفاً وبقيت شرايط الشكل الثاني بحسب الجهة فاشار اليها بقوله : (مع منافاة الى آخره) .

قوله : (مع منافاة) يعني (٧) ان القياس المنتج المشتمل على الامر الثاني

(١) فاعترضوا على المصنف بأنه اختار الاطول عبارة على الاخصر غفلة منهم بأن الاخصر لايؤدي المراد بل يستلزم الخلف .

(٢) أي في مورد .

(٣) لاشتراطه بكلية الكبرى واختلاف المقدمتين كما مر .

(٤) هما عموم موضوعية الاوسط .... وعموم موضوعية الاكبر ..

(٥) أي لاجتماع الامرين في الضرب الثالث والرابع .

(٦) أما بحسب الكم والكيف فظاهر وأما بحسب الجهة فقوله مع ملاقاته للاصغر بالفعل .

(٧) هنا وقع سهو من بعض المحشين (ر ـ ه) في تركيب هذه العبارة الى قوله اذا

اعني عموم موضوعية الاكبر مع الاختلاف في الكيف اذا كان الاوسط منسوباً ومحمولا في كلتا مقدمتيه كما في الشكل الثاني فحينئذ لابد في انتاجه من شرط ثالث وهو (١) منافات نسبة وصف الاوسط المحمول في الصغرى (٢) الى وصف

كان فانه جعل (اذا كان) خبراً لان فى قوله ان القياس مع انه من متعلقات الاسم والصحيح ان الخبر هو قوله فحينئذ ومعنى العبارة هكذا ان القياس المشتمل على الامر الثانى فى خصوص قياس يكون الاوسط محمولا فى كلتامقدمتيه كما فى الشكل الثانى يحتاج الى قيد آخر وهو منافاة نسبته .. وأما فى غيره فعموم موضوعية الاكبر مع الاختلاف فى الكيف كاف فى انتاجه كما فى بعض ضروب الرابع واختصاص هذا القيد « مع منافاة » بالشكل الثانى مستفاد من عبارة المصنف حيث فرض نسبتين وفى كل منهما جعل المحمول الاوسط وليس لنا قياس يكون الاوسط محمولا فى كلتا مقدمتيه غير الشكل الثانى .

(١) لايخفى مافى هذه العبارة من قوله منافاة الى قوله الموضوع فى الصغرى من غلاقة فنذكرك لتوضيحه بأمرين (الاول) ان المصنف والمحشى عبرا عن الاوسط بالوصف وذلك لانه محمول فى هذه النسبة ويعبر عن المحمول بالوصف كما يعبر عن الموضوع بالذات نعم عبرا عن الاكبر بالوصف مع انه موضوع وذلك بملاحظة النتيجة فان الاكبر محمول فيها (الثانى) ان المحشى قيد الاوسط بالمحمول فى الصغرى وقيد الاكبر بالموضوع فى الكبرى اشارة الى ان هذا الشرط « منافاة النسبة » غير معتبر فى الشكل الرابع فان الاوسط هناك موضوع فى الصغرى لا محمول والاكبر محمول لا موضوع فاحترز بهذين القيدين عن الرابع .

اذا عرفت ذلك فمعنى العبارة انه يعتبر منافاة نسبة الاوسط الى الاكبر (أى الكبرى) مع نسبة الاوسط الى الاصغر (أى الصغرى) .

وحاصله منافاة النسبة التى فى الصغرى مع النسبة التى فى الكبرى بحيث يمتنع اجتماعهما كما اذا كانت النسبة فى الصغرى دوام السلب وفى الكبرى فعلية الايجاب مثلا

وقوله شرط ثالث أى غير عموم موضوعية الاكبر والاختلاف فى الكيف فيعتبر فى الشكل الثانى ثلاث شروط .

(٢) أى لا الاوسط الموضوع فى الصغرى كما فى الرابع .

...على قاعدة الشكل

...الأول والثاني وهما

...عموم موضوعية الأكبر مع الاختلاف

...في الكيف يرسل ١ احترازاً عن الضرب الثالث و

والرابع والخامس والسادس من الشكل الرابع فتأمل

...صفة للأوسط وكذا قوله الآتي ، ثم لم يقل ذات الأكبر مع

...أنه موضوع الكبرى لكونه محمول النتيجة يتحرى

ص ١٨٤

ثم امتناع فيه
للمحمول والموضوع اوصلة
النسبة وكذا قوله في الصغرى يعني
اي كالنسبة التي في الكبرى يعني كما ان النسبة
فيها هي نسبة وصف الاوسط الذي هو محمول كذلك النسبة
التي في الصغرى هي نسبة وصف الاوسط الذي هو محمول لكن الى الذات
الاصغر لا الى وصفه بيد لسعيد ٥ وانما اعتبر في الاصغر الذات حيث قال النسبة
ووصف الاوسط الى الذات الاصغر واعتبر في الاكبر الوصف حيث قال ايضا ونسبة وصف
والاوسط الى وصف الاكبر لان شأن الحمل في النتيجة وصف الاكبر مع ذات الاصغر لا ذات الاكبر
مع ذاته او الذات لا يحمل على الذات
اشار بصيغة الاشارة الشخصية الا ان المراد منافات هذه النسبة مع هذه النسبة ٦ لا منافاة نوع هذه لنوع
هذه تأمل وتجلي ٦ اذ لا منافاة بين كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة او دائما مادام كاتبا وبين لا شيء من الكاتب بمتحرك الاصابع بالفعل
جلستان كما في المطلقة العامة صغرى والعرفية العامة كبرى ٧ والمراد بهما هنا موضوع الصغرى وموضوع الكبرى لا موضوعاهما
ومحمولاهما اذ محمولاهما هنا اي في الشكل الثالث والحينية لازمنا ابريكي ٧ اي موضوع الصغرى والكبرى ايجابا وسلبا لا تكونا
كل كاتب متحرك الاصابع دائما ولا شيء من الكاتب بمتحرك الاصابع بالفعل له ٨ احدهما دوام الصغرى وانعكاس سالبة الكبرى
الثالث كون الممكنة مع الضرورية للكبرى او المشروطة ع ٨ احدهما المفهوم بين دوام الصغرى وانعكاس السالبة الكبرى والثالث
الصدر دين كون الممكنة مع الضرورية او كبرى مشروطة ٩ الغرض بالنظر الى الموضوع اذ محمولهما متحدان في الاوسط
وتجلي ٩ اي اذا عرفت ان المنافاة علامة لازمة لما مر من الشرطية في باب القياس واللازم اذا كان مساويا يكون علامة على ملزومه
وجودا او عدما فكما ان المنافات علامة الانتاج كذلك ما مر علامة له وجودا وعدما اذ علامة العلامة علامة فافهم
العلامة اصالة هي ما مر وما هو تبعا هو المنافاة فاعرف انه بتحققها يتحقق الانتاج وبانتفائهما الخ
وتجلي ١٠ وذلك السادق ثلاثة عشرة قضية من جانب الكبرى وفي جانب الصغرى حكما
بقضيتين فالضرب تحصيل ستة وعشرون ضربا منتجا وتسقط هنا هي
بضرب الكبريين الممكنتين في ثلاثة عشر صغريات لان المنوعة
والدوام حكمهما مر تمت

ص ١٨٥

الاكبر (١) الموضوع في الكبرى (٢) لنسبة (٣) وصف الاوسط المحمول كذلك (٤) الى ذات الاصغر الموضوع في الصغرى يعني لابد ان يكون النسبتان المذكورتان مكيفتين بكيفيتين بحيث يمتنع اجتماع هاتين النسبتين في الصدق لو اتحد طرفاهما (٥) فرضاً وهذه المنافاة دايرة وجوداً وعدماً (٦) مع مامر من شرطي (٧) الشكل الثاني بحسب الجهة فبتحققها يتحقق الانتاج وبانتفائها ينتفي الانتاج .

أما انها دايرة مع الشرطين وجوداً أي كلما وجد الشرطان المذكوران تحقق المنافاة المذكورة فلانه (٨) اذا كانت الصغرى مما يصدق عليه الدوام والكبرى أي قضية كانت من الموجهات ماعدا الممكنتين فان لهما حكماً على حدة سيجيء .

فلاشك انه حينئذ (٩) يكون نسبة وصف الاوسط الى ذات الاصغر بدوام

(١) أى الى الاكبر وانما قال وصف لان الاكبر محمول فى النتيجة .

(٢) أى لا الاكبر المحمول فى الكبرى كما فى الشكل الرابع .

(٣) متعلق بقوله منافاة أى منافاة نسبة الاوسط الى الاكبر لنسبة الاوسط الى الاصغر .

(٤) أى فى الصغرى .

(٥) أى لوكان الموضوع والمحمول واحداً فى النسبتين مثلا يمتنع اجتماع سلب الدوام مع فعلية الايجاب فى قولنا الانسان كاتب فلايجتمع ليس الانسان بكاتب دائماً مع الانسان كاتب بالفعل .

(٦) ففى كل مورد وجد الشرطان وجد المنافاة وفيما فقد أحد الشرطين فقد المنافاة.

(٧) أحدهما دوام الصغرى أو انعكاس السالبة الكبرى وثانيهما كون الممكنة مع الضرورية أو كبرى مشروطة .

(٨) بيان لتحقق المنافاة مع الشق الاول من الشرط الاول وهو دوام الصغرى .

(٩) الضمير للشأن وحينئذ يعني حينما كانت الصغرى مما يصدق عليه الدوام .

لنسبته الى ذات الاصغر

الايجاب مثلا(١) ولا اقل(٢) من ان يكون نسبة وصف الاوسط الى وصف الاكبر بفعلية السلب ضرورة ان المطلقة العامة اعم(٣) من تلك الكبريات والمطلقة العامة تدل على سلب الاوسط عن ذات الاكبر بالفعل واذا كان مسلوبا(٤) عن ذات الاكبر بالفعل كان مسلوبا عن وصفه بالفعل قطعاً.

ولاخفاء في المنافاة بين دوام الايجاب وفعلية السلب واذا تحققت المنافات بين شيء وبين الاعم لزم المنافاة بينه وبين الاخص بالضرورة وكذا(٥) اذا كانت الكبرى مما تنعكس سالبتها(٦) والصغرى أي قضية كانت سوى الممكنة لما مر(٧) اذ حينئذ(٨) يكون نسبة وصف الاوسط الى وصف الاكبر بضرورة

---

(١) كما اذا كان الصغرى كل حيوان حساس دائماً فنسبة وصف الحساس الى ذات الحيوان يكون بدوام الايجاب فاذا كان الكبرى بعض الحيوان ليس بحساس بالفعل كانت النسبة فعلية السلب والتنافى بين دوام حساسية الحيوان وسلبها عنه بالفعل واضح.

(٢) أى أقل مايقطع دوام الإيجاب عدم الوقوع أنا ما وهو معنى الفعلية فضلا عما اذا حكم بدوام السلب أو ضرورته.

(٣) فان المطلقة العامة ماحكم فيها بالوقوع أنا ما وهو يصدق مع القضية المحكوم فيها بالدوام أوالضرورة ذاتاً أو وصفاً أو الفعلية المقيدة باللادوام واللاضرورة.

(٤) اشارة الى أعمية المطلقة العامة من القضايا الدائمة مادام الوصف والضرورية مادام الوصف كالعرفية العامة والمشروطة العامة.

(٥) هذا بيان لتحقق المنافاة مع الشق الثانى من الشرط الاول وهو انعكاس السالبة الكبرى.

(٦) وهى الدائمتان والخاصتان والعامتان.

(٧) من ان لهما حكماً على حدة سيجيء.

(٨) أى حين تكون للكبرى من القضايا الستة المنعكسة سالبتها.

الايجاب [١] مثلا او بدوامه ولاخفاء في منافاته [٢] مع نسبة وصف الاوسط الى ذات الاصغر بفعلية السلب او اخص منها وكذا [٣] اذا كانت الصغرى ممكنة والكبرى ضرورية اومشروطة اذ حينئذ [٤] يكون نسبة وصف الاوسط الى ذات الاصغر بامكان الايجاب [٥] مثلا ونسبة وصف الاوسط الى وصف الاكبر بضرورة السلب اما في الكبرى المشروطة فظاهر [٦].

وأما في الضرورية فلان المحمول اذا كان ضرورياً للذات مادامت موجودة كان ضرورياً لوصفها العنواني لان الذات لازمة للوصف [٧] والمحمول لازم

---

(١) كما فى الضرورية المطلقة والمشروطة العامة والمشروطة الخاصة وما حكم فيه بالدوام هى الدائمة المطلقة والعرفية العامة والعرفية الخاصة .

(٢) أى لاخفاء فى منافاة الايجاب بالضرورة أو بالدوام فى نسبته مع الحكم بفعلية سلب تلك النسبة أوالحكم بأخص من فعلية السلب كضرورة السلب ودوامه.

(٣) بيان لتحقق المنافاة مع الشرط الثانى من شرطى إنتاج الشكل الثانى وهو كون الممكنة مع الضرورية أوكبرى مشروطة وهذا هو الحكم الذى وعده بقوله فان لهما حكماً على حدة سيجىء .

(٤) يعنى حينما تكون الصغرى ممكنة سواء كانت العامة أو الخاصة .

(٥) وهو ينافى ضرورة السلب قطعاً .

(٦) لان المشروطة يحكم فيها بضرورة النسبة مادام الوصف والمتحد مع الاصغر فى النتيجة هو وصف الاكبر لاذاته فاذا كانت الكبرى مشروطة يحصل المطلوب .

وأما فى الضرورية وان كان الحكم فيها بضرورة النسبة للذات والمطلوب هو نسبة الاوسط الى وصف الاكبر ولكن اذا كانت النسبة ضرورية لذات مادامت الذات موجودة فهى ضرورية لوصفها قهراً .

(٧) لان الوصف عارض والذات معروض لازم للعارض والمفروض ان المحمول لازم للذات لكونه ضرورياً لها والوصف لازم للذات فالمحمول اللازم للذات لازم للوصف أيضاً وهو المطلوب .

للذات ولازم اللازم لازم وكذا اذا كانت الكبرى ممكنة والصغرى ضرورية بمثل مامر .

وأما انها(١) دايره مع الشرطين عدماً أي كلما انتفى احد الشرطين المذكورين لم يتحقق المنافاة المذكورة فلانه (٢) اذا لم يكن الصغرى مما يصدق عليه الدوام (٣) ولا الكبرى مما تنعكس سالبتها (٤) لم يكن في الصغريات اخص من المشروطة الخاصة (٥) ولا في الكبريات اخص من الوقتية (٦).

ولا منافاة بين ضرورة الايجاب مثلا بحسب الوصف لا دائماً (٧) وبين ضرورة السلب في وقت معين لا دائماً (٨) اذ لعل ذلك الوقت (٩) غير اوقات الوصف العنواني واذا ارتفعت المنافاة بين الاخصين ارتفعت بين ماهو اعم

---

(١) أى المنافاة .

(٢) هذا بيان عدم تحقق المنافاة عند انتفاء الشرط الاول «كون الصغرى مما يصدق عليه الدوام أو الكبرى مما تنعكس سالبتها» ولاشك فى ان انتفاء هذا الشرط بانتفاء كلا شقيه فلذا فرض المحشى انتفائهما .

(٣) بأن تكون الصغرى من القضايا الثلاث عشرة الاخر .

(٤) بل من التسع التى لاتنعكس سالبتها .

(٥) التى يحكم فيها بضرورة النسبة مادام الوصف لادائماً لان النسبة اذا كانت ضرورية مادام الوصف فهى ضرورية فى وقت معين وغير معين وبالفعل كما لايخفى .

(٦) التى يحكم فيها بضرورة النسبة فى وقت معين لادائماً أما كونها أخص من الوقتية المطلقة فظاهر وأما من السبع الاخر فلان مايصدق فى وقت معين فهو صادق فى وقت غير معين وبالفعل وبالامكان كما هو واضح .

(٧) كما هو مضمون المشروطة الخاصة .

(٨) كما هو معنى الوقتية .

(٩) أى الوقت المعين للسلب غير أوقات اتصاف ذلك الموضوع بوصفه المعنون .

[illegible] حيوان بالضرورة ولا شئ من
الحجر بحيوان بالإمكان .
٢ اذ ح يكون نسبة وصف الاوسط الى وصف
الاكبر بامكان السلب ولا خفاء في المنافات بينهما فينتج
السلب ابن آدم ٢ عطف على قوله واما انها دائرة في الشرطين وجوداً .
٨ هذا في غير الممكنة اذ لها حكم سيجئ ه ٣ المنافاة بين الشئ والأعم من الآخر
يستلزم المنافاة بينه وبين الأخص والمنافاة بين الشئ والأخص لا يستلزم المنافاة
بينه وبين الأعم واما عدم المنافاة فبالعكس فتجلى :. بين النسبتين :. هذا في غير الممكنتين اذ لها
حكم سيجئ ه ٧ التي هي غير الست والممكنتين اعني الوقتيتين المطلقتين و الوقتيتين والوجوديتين والمطلقة
العامة ه ٨ لكن لا ادري ما الفرق بين ان يكون الصغرى مشروطة خاصة والكبرى وقتية وبين ان يكون الصغرى وقتية والكبرى
مشروطة عامة حيث لا يتحقق المنافاة في الاول دون الثاني فليس الاشكال مدفوعاً ابن آدم ٩ نحو كل منخسف مظلم بالضرورة مادام
منخسفاً لا دائماً ولا شئ من القمر بمظلم وقت التربيع بالضرورة لا دائماً اى كل قمر مظلم بالفعل فان المنافاة بينهما غير متحققة اذ لا منافاة
بين ضرورة ايجاب المظلمة للمنخسف بحسب الانخساف لا دائماً وبين ضرورة سلبها عن القمر في وقت معين لا دائماً
ص ١٨٨

[illegible] الانسان
حيوان بالضرورة ولاشئ من
الحجر بحيوان بالإمكان ـ
لا اذ ح يكون نسبة وصف الاوسط الى وصف
الاكبر بامكان السلب ولاخفاء في المنافات بينهما فنتيج
السلب ابن آدم لا عطف على قوله واما انها دائرة مع الشرطين وجوداً ـ
٨ هذا في غير الممكنة اذ لها حكم سيجيء ها ٢ المنافاة بين الشئ والاعم من الآخر
يستلزم المنافاة بينه وبين الاخص والمنافاة بين الشئ والاخص لا يستلزم المنافاة
بينه وبين الاعم واما عدم المنافاة فبالعكس فتلخص ؛ بين النسبتين ؛ هذا في غير الممكنتين اذ لها
حكم سيجيء ها ٧ التي هي غير الست والممكنتين اعني الوقتيتين المطلقتين و الوقتيتين والوجوديتين والمطلقة
العامة ها ٨ لكن لا ادري ما الفرق بين ان يكون الصغرى مشروطة خاصة والكبرى وقتية وبين ان يكون الصغرى وقتية والكبرى
مشروطة خاصة حيث لا يتحقق المنافاة في الاول دون الثاني فليس الاشكال مدفوعاً ابن آدم ٩ نحو كل منخسف مظلم بالضرورة مادام
منخسفاً لا دائماً ولا شئ من القمر بمظلم وقت التربيع بالضرورة لا دائماً اي كل قمر مظلم بالفعل فان المنافاة بينهما غير متحققة اذ لا منافاة
بين ضرورة ايجاب المظلمة للمنخسف بحسب الانخساف لا دائماً وبين ضرورة سلبها عن القمر في وقت معين لا دائماً

صـ ١٨٨

(فصل) الشرطى من الاقترانى اما ان يتركب من متصلتين او منفصلتين اوحملية ومتصلة اوحملية ومنفصلة او متصلة ومنفصلة

منهما ضرورة وكذا اذا لم يكن الكبرى ضرورية ولا مشروطة حين كون الصغرى ممكنة كان اخص الكبريات الدائمة أو العرفية الخاصة أو الوقتية (١).

ولامنافاة بين امكان الايجاب ودوام السلب مادام الذات ولابينه وبين دوام السلب بحسب الوصف لادائماً ولابينه وبين ضرورة السلب في وقت معين لادائماً (٢) وكذا اذا لم يكن الصغرى ضرورية على تقدير كون الكبرى ممكنة كان اخص الصغريات المشروطة الخاصة (٣) أو الدائمة.

ولامنافاة بين امكان الايجاب وبين ضرورة السلب بحسب الوصف لادائماً ولابينه وبين دوام السلب مادام الذات قطعاً (٤)

وتحقيق هذا البحث على هذا الوجه مما تفردت به بعون الله الجليل والله يهدي من يشاء الى سواء السبيل وهو حسبي ونعم الوكيل.

القياس الشرطى

قوله: (من متصلتين) كقولنا: كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود

---

(١) انما تردد بين هذه الثلاثة لان النسبة بين الاولى وبين كل واحدة من الاخريين هي المباينة وبين الثانية والاخيرة هي العموم من وجه وبالجملة هذه الثلاثة أخص الكبريات الغير الضرورية والمشروطة الخاصة والعامة ـ محمد علي.

(٢) وذلك لان الامكان هو جواز الوقوع عقلا فلاينافى عدم الوقوع خارجاً دائماً أو بحسب الوصف أو في وقت معين كما لايخفى.

(٣) وذلك لان الصغرى اذا لم تكن ضرورية كانت من الاربع عشرة الاخر والمشروطة الخاصة أخص من جميعها سوى الدائمة وبينهما تباين ولهذا تردد بينهما.

(٤) وذلك لما ذكرنا من عدم المنافاة بين امكان شيء وعدم وقوعه أبداً.

وكلما كان النهار موجوداً فالعالم مضيء ينتج كلما كانت الشمس طالعة فالعالم مضيء (١) .

قوله : (او منفصلتين) كقولنا ، اما ان يكون العدد زوجاً او يكون فرداً (٢) ودائماً اما ان يكون الزوج زوج الزوج او يكون زوج الفرد ينتج اما ان يكون العدد زوج الزوج او يكون زوج الفرد او يكون فرداً .

قوله : (او حملية ومتصلة) (٣) نحو : هذا الشيء انسان وكلما كان الشيء انساناً كان حيواناً ينتج هذا الشيء حيوان .

قوله : (او حملية ومنفصلة) (٤) نحو هذا عدد ودائماً اما ان يكون العدد زوجاً او يكون فرداً ينتج فهذا اما ان يكون زوجاً او فرداً .

قوله : (او متصلة ومنفصلة) (٥) نحو كلما كان هذا الشيء ثلثة فهو عدد

---

(١) وهذا على الشكل الاول لان الحد الاوسط هو النهار موجود وهو محمول فى الصغرى وموضوع فى الكبرى والحد الاوسط هنا جزء تام من كل من المقدمتين لانه تال للصغرى ومقدم للكبرى .

(٢) وهذا أيضاً على الشكل الاول، والاوسط هنا جزء من جزء المقدمتين لان الاوسط وهو زوجاً والزوج جزء من المقدم فى الصغرى والكبرى .

(٣) بأن تكون الحملية صغرى والمتصلة كبرى كالمثال المذكور أو تكون بعكس ذلك نحو قولنا كلما كان الشيء ناطقاً كان انساناً . وكل إنسان حيوان فكلما كان الشيء ناطقاً كان حيواناً .

(٤) بأن تكون الحملية صغرى والمنفصلة كبرى كالمثال المذكور أو بالعكس نحو اما أن يكون العدد زوجاً أو فرداً وكل زوج منقسم بمتساويين فاما أن يكون العدد منقسماً بمتساويين أو فرداً .

(٥) بأن تكون المتصلة صغرى والمنفصلة كبرى كمثال المحشي أو بالعكس نحو قولنا أما أن يكون العدد زوجياً وأما أن يكون فرداً وكلما كان العدد زوجاً كان منقسماً بمتساوين فأما أن يكون العدد منقسماً بمتساوين وأما أن يكون فرداً .

دحـ وهو

ايضا على ثلاثة اقسام كما مر

والمطبوع منها هو الاول وهو على ثلاثة

اقسام لانهما اما حقيقيتان او حقيقية ومانعة الجمع

او الخلو ومانعتا الجمع او الخلو او مانعة الخلو والجمع ويشترط انتاجه

ايجاب المقدمتين وكلية احديهما وصدق منع الخلو عليهما ويختلف فيه

الاشكال الاربعة ايضا بحسب الطرفين المتشاركين ويجب ان يوجد فيها شرائط

الاشكال شرح التلميذ دحـ الجزء الاول من اجزاء النتيجة ههنا بمنزلة نتيجة التأليف لكونه

نتيجة لقياس مؤلف من المقدمتين المتشاركتين اعني مقدمتي المنفصلة الاولى والثانية بان يقال كل

عدد زوج وكل زوج زوج الزوج ينتج كل عدد زوج الزوج ثم الاعتبار بكون هذا القسم واقعا على هيئة شكل

من الاشكال برعايتين المقدمتين فلا بد من رعاية الشروط المادة بينهما لا غير بنجويني

هـ قوله مقدمتا التأليف اعني الحملية ومقدم الشرطية ليس على هيئة شكل من الاشكال الاربعة اما

ماعدا الثالث فظاهر واما الثالث فلاشتراط اختلاف مقدمتيه كيفا فالاولى التمثيل بنحو قولنا

هذا انسان وكلما كان الانسان حيوانا كان جسما ينتج كلما كان هذا حيوانا

كان جسما بل الاولى التمثيل بنحو قولنا كلما كان هذا انسانا كان حيوانا

وكل حيوان جسم اذ المتبوع من القسم ما كان الحملية فيه كبرى

والشرطية مع تالي المنفصلة تجمع التحرير وغيره

بنجوين

ص ١٦

(١) اى محكوما
عليه فى الصغرى ومحكوما به
فى الكبرى والمراد بالعكس العكس
اللغوى = (٢) اى كون الجزء المشترك فيه للمقدمتين
محكوما به اى محمولا فيهما اى المقدمتين هو الشكل الثانى *
(٣) اى كون الجزء المشترك فيه للمقدمتين محكوما به اى محمولا
فى الصغرى ومحكوما عليه اى موضوعا فى الكبرى هو الشكل الاول * اى كون
المشترك فيه للمقدمتين العكس اى محكوما عليه فى الصغرى ومحكوما به فى الكبرى =
(٤) الاضافة من اضافة صفة موصوف محذوف فالصفة موصوف كذلك ابن رى

(١٩١)

وينعقد فيه الاشكال الاربعة وفي تفصيلها طول

ودائماً اما ان يكون العدد زوجاً او فرداً ينتج كلما كان هذا الشيء ثلثة فاما ان يكون زوجاً او فرداً (٢).

قوله (وينعقد) يعني لابد في تلك الأقسام من اشتراك المقدمتين في جزء يكون هو الحد الأوسط فاما ان يكون محكوماً عليه (١) في كلتا المقدمتين او محكوماً به فيهما او محكوماً به في الصغرى ومحكوماً عليه في الكبرى او بالعكس فالأول هو الشكل الثالث (٢) والثاني هو الثاني (٣) والثالث هو الاول (٤) والرابع هو الرابع (٥).

وفي تفصيل الاشكال الاربعة في تلك الاقسام الخمسة بحسب الشرايط والضروب والنتايج طول لايليق بالمختصرات فليطلب من مطولات المتأخرين.

---

(١) المراد بالمحكوم عليه هنا أعم من الموضوع والمقدم وكذا المحكوم به أعم من المحمول والتالى.

(٢) نحو كلما كان هذا الشيء ناطقاً فهو حيوان وكلما كان هذا الشيء ناطقاً فهو انسان ينتج قد يكون اذا كان هذا الشيء حيواناً فهو انسان.

(٣) نحو كلما كان النهار موجوداً فالارض مضيئة وليس البتة اذا كان الليل موجوداً فالارض مضيئة ينتج ليس البتة اذا كان النهار موجوداً فالليل موجود والارض مضيئة.

(٤) كجميع أمثلة المحشى.

(٥) نحو كلما كان هذا الشيء ناطقاً فهو حيوان وكلما كان هذا الشيء انساناً فهو ناطق ينتج قد يكون اذا كان هذا الشيء حيواناً فهو انسان وهذا الشيء ناطق.

(فصل) الاستثنائي ينتج مع المتصلة

القياس الاستثنائي

قوله : (الاستثنائي) أي القياس الاستثنائي وهو الذي تكون النتيجة مذكورة فيه بمادته وهيئته ابداً (١) يتركب من مقدمة شرطية (٢) ومقدمة حملية يستثنى فيها عين احد جزئي الشرطية (٣) او نقيضه لينتج عين الاخر او نقيضه.

فالاحتمالات المتصورة في انتاج كل استثنائي اربعة وضع كل ورفع كل (٤) لكن المنتج في كل قسم (٥) شيء.

وتفصيله ما افاده المصنف من ان الشرطية ان كانت متصلة ينتج منها احتمالان: لان وضع المقدم ينتج وضع التالي لاستلزام تحقق الملزوم (٦) تحقق اللازم ورفع التالي ينتج رفع المقدم لاستلزام انتفاء اللازم انتفاء الملزوم. وأما وضع التالي فلا ينتج وضع المقدم ولا رفع المقدم ينتج رفع التالي لجواز ان يكون اللازم اعم (٧) فلا يلزم من تحققه تحقق الملزوم ولا من انتفاء

(١) أبداً قيد لقوله يتركب أي يتركب دائماً من شرطية وحملية.

(٢) سواء كانت متصلة أو منفصلة.

(٣) فتارة يستثنى المقدم واخرى التالي وثالثة نقيض المقدم ورابعة نقيض التالي.

(٤) أي وضع كل من المقدم والتالي ورفع كل منهما.

(٥) من قسمي الوضع والرفع كما قال بعض المحشين أو كل قسم من قسمي الشرطية كما هو الظاهر والامر سهل.

(٦) فان المقدم ملزوم والتالي لازم له.

(٧) ولا يلزم من انتفاء الاخص انتفاء الاعم كما في الانسان بالنسبة الى الحيوان ففي قولنا ان كان هذا انساناً كان حيواناً يصح أن يقال لكنه انسان فهو حيوان ولكنه

٢ و الصواب تركيب بدل ان تكون حملية
ان يترتب الباتيرتب لا يلزم ان تكون مثل كلما كانت … موجود فالعالم موجوداً
لان النتيجة الثانية ٣ اى مثلا فلا ينتج النهار موجود فكلما كان النهار موجوداً
في جميع المواد ونجلى وكلما كان النهار موجود ينتج
الشمس طالعة فالنهار موجود فالنهار موجود
مفتوح لكن كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
فالعالم مفتوح والكامل ان المقدمة الواضحة او الرافعة اما حملية او متصلة او منفصلة
ونجلى ٤ من اطلاق اسم الجنس على الانواع ونجلى ٥ لان اللازم اما اعم او مساو وانتفاء الاعم او المساوي
يستلزم انتفاء الاخص والمساوى كالحيوان والانسان الناطق شيخ الاسلام
٦ نحو كلما كان الشئ انسانا كان حيوانا لكنه حيوان ينتج انه انسان ولكنه ليس بانسان لينتج انه ليس بحيوان ابو بكر

١٩٦

ماعداه بالقياس ـه ويسمى المستقيم
وقياس الخلف من القياس المركب التقسيم
الى موصول النتائج ومفصول الخلف النتائج القابل
للقياس المفرد ويحكى عنه في القاموس ينتج الكاذب ويكون
اللازم منه التقدم والترك من القول ويجوز ان يؤخذ بالكسر بمعنى
المتخلف من القول او الفهم بمعنى الاخلاق بتجريب عنه ولايخفى ان قياس
الخلف قسم من القياس المركب فلا يصح جعله قسيماله عصام الدين صـ ١٩٣

وضع المقدم ورفع التالي ومع الحقيقية وضع كل كمانعة الجمع ورفعه كمانعة الخلو وقد يختص باسم قياس الخلف وهو ما يقصد به اثبات المطلوب بابطال نقيضه

الملزوم انتفاء اللازم وقد عرفت من هنا ان المراد بالمتصلة في هذا الباب اللزومية (١) .

واعلم : أيضاً ان المراد بالمنفصلة هيهنا العنادية وان كانت الشرطية منفصلة فمانعة الجمع ينتج من وضع كل جزء رفع الآخر لامتناع اجتماعهما ولا ينتج من رفع كل جزء وضع الآخر لعدم امتناع الخلو بينهما ومانعة الخلو بالعكس واما الحقيقية فلما اشتملت على منع الجمع والخلو معاً تنتج في الصور الاربع النتايج الاربع .

قوله : (وضع المقدم ورفع التالي) نحو ان كان هذا انساناً كان حيواناً لكنه انسان فهو حيوان لكنه ليس بحيوان فهو ليس بانسان .

قوله : (والحقيقية) كقولنا : اما ان يكون هذا العدد زوجاً او فرداً لكنه زوج فليس بفرد لكنه فرد فليس بزوج لكنه ليس بفرد فهو زوج لكنه ليس بزوج فهو فرد .

قوله : (كمانعة الجمع) نحو اما ان يكون هذا شجراً او حجراً لكنه شجر

—ليس بحيوان فهو ليس بانسان .

ولا يصح أن يقال لكنه حيوان فهو انسان اذ يجوز أن يكون فرساً ولا أن يقال لكنه ليس بانسان فليس بحيوان .

(١) ليستلزم تحقق المقدم تحقق التالي ورفع التالي رفع المقدم ولو كانت اتفاقية لما استلزمت ذلك .

فليس بحجر لكنه حجر فليس بشجر .

قوله : (كمانعة الخلو) نحو هذا اما لاحجر اولا شجر لكنه ليس بلاشجر فهو لاحجر لكنه ليس بلا حجر فهو لاشجر .

قوله : (وقد يختص[١] الى آخره) اعلم : انه قد يستدل على اثبات المدعي بانه لولاه لصدق نقيضه لاستحالة ارتفاع النقيضين لكن نقيضه غير واقع فيكون هذا واقعاً كما مر غير مرة في مباحث العكوس والاقيسة .

وهذا القسم من الاستدلال يسمى بالخلف اما لانه ينجر الى الخُلْف أي المحال على تقدير صدق نقيض المطلوب اولانه ينتقل منه الى المطلوب من خَلْفه أي من ورائه الذي هو نقيضه وليس هذا قياساً واحداً بل ينحل الى قياسين :

أحدهما : اقتراني شرطي .

والاخر : استثنائي متصل ، يستثنى فيه نقيض التالي هكذا لو لم يثبت المطلوب لثبت نقيضه وكلما ثبت نقيضه ثبت المحال ينتج لو لم يثبت المطلوب لثبت المحال لكن المحال ليس بثابت فيلزم ثبوت المطلوب لكونه[٢] نقيض المقدم .

ثم قد يفتقر بيان الشرطية[٣] يعني قولنا : كلما ثبت نقيضه ثبت المحال الى

---

(١) أى قد يعد من الاقيسة قسم آخر من القياس يسمى الخلف وانما قال قد لعدم عده عند بعضهم قسماً آخر فانه مركب من الاقيسة المعروفة فالاعتداد والاعتبار بنفس تلك الاقيسة .

ويسمى بالقياس غير المستقيم لتوقف انتاجه على ابطال نقيضه بخلاف الاقيسة المستقيمة .

(٢) أى لكون ثبوت المطلوب نقيض لم يثبت المطلوب وهو المقدم فبرفع التالى « ثبت المحال » ارتفع المقدم كما هو أحد قسمى انتاج المتصلة .

(٣) وهى كبرى القياس يعنى انها قد تكون بديهية عند الخصم فلا يحتاج الى بيان وقد لاتكون كذلك فيحتاج لبيانها الى قياس آخر لاثبات استحالة ثبوت نقيضه .

وبان تقول
لولم يثبت وحدة الله
فقال لثبت كثرته وكلما ثبت كثرته
يمكن فساد السموات والارض لقوله
فقال لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا ينتج لولم
يثبت وحدة الله تعالى يمكن فساد السموات والارض وهذه النتيجة
تجعل صغرى قياس استثنائي هكذا يقال لولم يثبت وحدة الله تعالى يمكن
فساد السموات والارض لكن فساد هما اى خروجهما عن طريق النظام الذى خلقتا
عليه غير واقع بداهة فوحدة الله تعالى ثابتة وهى المطلوب شرح تلميذ (لابد ان يكون صغرى
الاقتراني والحملية من الاستثنائي بديهيات بخلاف كبرى الاقتراني فقد يكون بديهية وقد لا يكون
كما اشار اليه الشارح بقوله ثم قد ينتفي بنجريني) اهـ فتأمل راى المحشي او مؤلف من متصلة وحملية على
راى شارح الشمسية بنجريني بر مثل لولم يكن العالم حادثا لكان قديما ولو كان لتسلسل فلو لم يكن العالم حادثا
لتسلسل لكن التسلسل باطل فالعالم حادث ابن آدم ٤ اى لو ثبت لثبت المحال لكن المحال ليس بثابت فظهر انه يمكن
اوشكال الخلفى في الاستثنائي اذ يجوز ان لا يكون قولنا اذ لو ثبت لثبت المحال جزءا من قياس الخلفى وكان المصنف
للتضمن لهذا اورد الخلفى في فصل الاستثنائي هـ ٧ هذا كبرى القياس الاقتراني الشرطى
ملـ فتحصل هذه النتيجة صغرى القياس الاستثنائي وتقول لولم يثبت المطلوب لثبت المحال لكن المحال ليس بثابت ينتج
قوله فيلزم ثبوت المطلوب لكن المحشي ترك بيان الصغرى لكونها معلومة من بيان القياس الاستثنائي
في اول الفصل عموما وخصوصا من ذكر مادة القياس الاقتراني واتى باللزوم في النتيجة
تصريحا بلزومها للقياس وطوطئة لقوله لكونه نقيض المقدم شلبي
هـ استثناء لنقيض التالي ينتج نقيض المقدم بر وهو لولم يثبت
المطلوب ونقيضه الصريح ثبوت المطلوب ٥ . صـ ١٩٤

حاشية

الا انه ليس قياسيا

علحدة بل من اجتماع القسمين

لكن ذكره لاستعمال وكانه لهذا الربوبيه

ولم يجعلونه بفصل ونجلى عه وفي بعض النسخ

تفسح الجزئيات وهو من النفسح بعض البيان اى تكلف البيان

وفي بعض اخر تفسح الجزئيات وهو من التتبع لكن المآل في المجموع

لايكون الا واحدا وهو التتبع لان تتحصر الجزئيات وتكلف بيانها لايكون الابتتبعها

فافهم ابن نجلى ٤ اى متقدمة استثنائى ومتقدمة اقترانى عبـ ط وكان وجهه ان الزوائد

لايكون جزء من الحلف فافهم نجلى ط اشارة الى ان كلام المص يفيد الانحصار اذ السكوت في معرض

البيان يفيد الحصر ابن آدم ٥ ـ لانهم قالوا يرجع الاستثنائي الى الاقتراني وكل اقترانى الى الحملي من اول الاول

وقد قال الشيخ الحكم على الافراد الشخصية ان كان العنوان نوعا والنوعية ان كان العنوان جنسا فافهم

اى الاستدلال من حال الجزئيات على كليها ابن آدم ٥ ص ١٩٥

١٤

ومرجعه الى استثنائى واقترانى

(فصل) الاستقراء تصفح الجزئيات

دليل آخر فتكثر القياسات كذا قال المصنف في شرح الاصول .

فقوله : (ومرجعه الى استثنائى واقتراني) معناه ان هذا القدر مما لابد منه في كل قياس خلف وقد يزيد عليه فافهم (١) .

الاستقراء

قوله : (الاستقراء تصفح الجزئيات) اعلم : ان الحجة على ثلثة اقسام ، لان الاستدلال اما من حال الكلي على حال جزئياته واما من حال الجزئيات على حال كليها واما من حال احد الجزئيين المندرجين تحت كلي على حال الجزئي الآخر .

فالاول : هو القياس وقد سبق مفصلا .

والثاني : هو الاستقراء .

والثالث : هو التمثيل .

فالاستقراء هو الحجة التي يستدل فيها من حكم الجزئيات (٢) على حكم

(١) أى افهم ان قول المصنف (ومرجعه الى استثنائى واقترانى) لايريد به الحصر بل بيان القدر الذى لابد منه .

(٢) فالاستقراء الذى يعد حجة هو نتيجة الاستقراء المصدرى وهو حكم الجزئيات الذى هو حاصل التصفح والتتبع وهو المعلوم التصديقى الموصل الى مجهول تصديقى هو حكم الكلى .

لاثبات حكم كلى

كليها ، هذا تعريفه الصحيح الذي لاغبار عليه واما ما استنبطه المصنف من كلام الفارابي وحجة الاسلام واختاره اعنى تصفح الجزئيات وتتبعها لاثبات حكم كلى ففيه تسامح ظاهر فان هذا التتبع ليس معلوماً تصديقياً موصلا الى مجهول تصديقى فلا يندرج [1] تحت الحجة وكان الباعث على هذه المسامحة هو الاشارة الى ان تسمية هذا القسم من الحجة بالاستقراء ليس على سبيل الارتجال [2] بل على سبيل النقل [3] وههنا وجه آخر يجيء بيانه انشاء الله الجليل في تحقيق التمثيل .

قوله : (لاثبات حكم كلى) اما بطريق التوصيف [4] فيكون اشارة الى ان

لاالمعنى المصدرى الذى هو عمل المستقرى لعدم كونه معلوماً تصديقياً يقع فى طريق كشف مجهول كما لايخفى

(١) مع انهم اتفقوا على ان الاستقراء من أقسام الحجة ، حاصله ان الاستقراء المصطلح عنه المصنف وغيره من المتقدمين أيضاً ماذكرنا « نتيجة التصفح » لا المعنى المصدرى أى التصفح وان تسامحوا فى التعبير .

(٢) يعنى لو قال المصنف ان الاستقراء هو الاستدلال بحكم الجزئيات المعلومة على حكم كليها لكان تسمية هذا الحجة بالاستقراء ارتجالياً بغير مناسبة لعدم المناسبة بين الاستقراء وحكم الجزئى المعلوم .

فللاشارة الى ان التسمية منقولة من المعنى المصدرى الى نتيجة المصدر قال الاستقراء تصفح الجزئيات .

(٣) من المعنى المصدرى الذى هو عمل المستقرى الى نتيجة الاستقراء « حكم الجزئيات المعلومة » .

(٤) أى بأن يكون كلى صفة لحكم .

الا ان العلوم
التصديقية ان يكون قضية
وتتبع الجزئيات منافٍ ومنافٍ اليه
وهنا من المعروات لا الجمل وكذا التتبع لانه
مصدر وهو منها [redacted] ٢ الاشارة الى ان وجه ارتكاب
التسامح هو ترجيح النقل على الارتجال الذى ليس هو ان يوضع اللفظ
اولا بازاء المعنى ثم بازاء معنى آخر بالتلازمه الى آخر للتناسب والحال ان النقل
بخلافه ولا شك ان المناسبة بين اللغوى والاصطلاحى امر مهم عندهم ابرسعيد
بـ التاديه النقل الذى من المعنى اللغوى الى المعنى الاصطلاحى والمعنى اللغوى لانها للمعنى
الاصطلاحى اما اللغوى فهو الذى ذكره المص بقوله الاستقراء تصفح الجزئيات الخ واما الاصطلاحى
فهو الذى ذكره القوم اعنى الحجة التى يستدل فيها من حكم الجزئيات على حكم كليها [redacted] ٥ اى جعل لتقاطع من المتن
صفة حكم فيه عبد الحكيم ص ١٩٦

ـه اى سواء
كان ذلك الحكم جزئيا او
كليا ابن ـه ٥ لانه مشتمل على الحكم
الكلى وهو على الحكم الجزئى فكان مشتملا عليهما
بيجورى ٩ اى ينقسم موضوع المطلوب الى جميع اقسامه
واثبات المحمول لكل واحد من الاقسام كذا قال استاذ الفاضل
شنشورى ٥ اى القسم من الاستقراء ـه اى فى الاكثر و الا فقد يكون منتجا
قوله و الاستقراء التام يسمى قياسا مقسما والقياس المقسم تقسيم موضوع المطلوب الى
جميع اقسامه ثم اثبات محموله لكل واحد من الاقسام كقولنا كل كلمة اما اسم او فعل او حرف وكل اسم
دال على معنى وكل فعل دال على معنى وكل حرف كذا ينتج كل كلمة دال على معنى بسول الاسم عبده فيه ان القياس
المقسم ليس كذلك والاولى ان يقرر انه قول مؤلف من قضايا مشتملا على ذلك التقسيم ابن آدم ٩ لابد فى القياس المقسم
عند عصم من تحصيل الحكم بترديد الموضوع بين الجزئيات والحكم على كل واحد منها بالاكبر واما عند عبد الحكيم لا يجب ذلك بل كل
استقراء تام قياس مقسم فى الحقيقة وان لم يكن فى صورة القياس ثم انه قال قد يورد الاستقراء الناقص على سبيل ترديد الموضوع
بين الجزئيات فيكون فى صورة القياس المقسم وليس بذلك حقيقة بيجورى

ص ١٩٧

المطلوب في الاستقراء لايكون حكماً جزئياً كما سنحققه واما بطريق الاضافة(١) والتنوين في كلي حينئذ عوض من المضاف اليه اى لاثبات حكم كليها اى كلي تلك الجزئيات وهذا (٢) وان اشتمل على الحكم الجزئي والكلي كليهما بحسب الظاهر الا انه في الواقع لايكون المطلوب بالاستقراء الا الكلي :

وتحقيق ذلك(٣) انهم قالوا ان الاستقراء اما تام يتصفح فيه حال الجزئيات باسرها وهو يرجع الى القياس المقسم (٤) كقولنا : كل حيوان اما ناطق اوغير ناطق وكل ناطق من الحيوان حساس وكل غير ناطق من الحيوان حساس ينتج كل حيوان حساس(٥) وهذا القسم يفيد اليقين

واما ناقص(٦) يكفي فيه تتبع أكثر الجزئيات كقولنا : كل حيوان يحرك فكه الاسفل عند المضغ لان الانسان كذلك والفرس كذلك والبقر كذلك الى غير ذلك مما صادفناه من افراد الحيوان ، وهذا القسم لايفيد الا الظن اذ من الجايز ان يكون من الحيوانات التي لم نصادفها ما يحرك فكه الاعلى عند المضغ كما نسمعه في التمساح

ولايخفى ان الحكم بأن الثاني لايفيد الا الظن انما يصح اذا كان المطلوب الحكم الكلي واما اذا اكتفي بالجزئي فلا شك ان تتبع البعض يفيد اليقين به كما يقال بعض الحيوان فرس وبعضه انسان وكل فرس يحرك فكه الاسفل

(١) أى اضافة حكم الى كلي فيكون حكم غير منون .

(٢) يعنى بناء على الاضافة فالحكم في كلام المصنف مطلق من حيث الكلية والجزئية اذ لم يبين فيه انه كلي .

(٣) أى تحقيق ان المطلوب بالاستقراء هو الكلي لاالجزئي .

(٤) يعنى انه ليس من أقسام الاستقراء المصطلح بل من أقسام القياس الاقتراني.

(٥) فثبت ان المطلوب في هذا القسم هو الكلي .

(٦) وهذا هو الاستقراء المصطلح .

والتمثيل بيان مشاركة جزئى لجزئى آخر فى علة الحكم ليثبت فيه

عند المضغ وكل انسان كذلك ينتج قطعاً أن بعض الحيوان كذلك .

ومن هذا (١) علم أن حمل عبارة المصنف على التوصيف كما هو الرواية (٢) أحسن من حيث الدراية (٣) أيضاً إذ ليس فيه توهم وطمة التعريف بالاعم (٤) (بخلاف الاضافة فانه يحتمل الحكم الكلي والجزئي كما ذكرنا) .

التمثيل

قوله : (والتمثيل بيان مشاركة جزئي لجزئي آخر في علة الحكم ليثبت فيه) اى ليثبت الحكم في الجزئي الأول .

وبعبارة أخرى : تشبيه جزئي بجزئي في معنى مشترك بينهما ليثبت في المشبه الحكم الثابت في المشبه به المعلل (٥) بذلك المعنى كما يقال : النبيذ حرام لأن الخمر حرام وعلة حرمته الاسكار وهو موجود في النبيذ .

وفي العبارتين (٦) تسامح فان التمثيل هو الحجة التي يقع فيها ذلك البيان

(١) أى مما بينا فى قسمى الاستقراء ان المطلوب به هو الحكم الكلى لا الجزئى.

(٢) أى كما هو المنقول عن المصنف أوعن بعض تلامذته انه على طريق التوصيف.

(٣) أى من الجانب العلمى والفنى أيضاً .

(٤) لانا نعلم ان المطلوب بالاستقراء هو الحكم الكلى فتعريفه بالحكم المطلق الشامل للكلى والجزئى تعريف بالاعم .

(٥) صفة للحكم .

(٦) هما عبارة المصنف (بيان مشاركة جزئى لجزئى آخر فى علة الحكم ليثبت فيه) وعبارة المحشى (تشبيه جزئى بجزئى) .

اى ومن

بيان ان الناقص من

الاستقراء هو القسم من القياس

المفيد للظن اذ الان المطلوب الحكم الكلي

لا الجزئي علم ان تحمل عبارة المتن الخ و ذلك لانه على التقدير

الاضافة يصير حاصل الكلام هكذا الاستقراء التي يفيد للظن

يكون بتتبع الجزئيات لافادت حكم كلي او جزئي او ظني او يقيني عبد الحكيم

٥ اشارة الى انه احسن من حيث اللفظ ايضا لعدم التكلف وهو حذف المضاف اليه

و اقامة التنوين مقامه ابن آدم ١ بضم الواو وسكون الصاد

يجيء على تقدير الاضافة يلزم ان يكون هذا التعريف تعريفا بالاعم لان المعرف هو تتبع الجزئيات لاثبات

حكم كلي اه اعم من الكلي والجزئي ٢ لان قوله لاثبات حكم كلي بالاضافة نصا على ان الحكم كلي بل يحتمل الكلي والجزئي

بخلاف التوصيف فان التوصيف بالكلي نص على ان الحكم كلي لا غير ابن [illegible] بل يجيء ان ما يفيد الحكم الجزئي ليس من افراد

الاستقراء لافادته اليقين فعلى هذا ينبغي ان يخرج الاستقراء التام من التعريف مع انه مثال له ها

٥ اعلم ان القوم قسموا التمثيل الى قطعي يفيد اليقين كقولنا العالم كالبيت في الامكان وهو علة الاحتياج الى المؤثر

والى غير قطعي يفيد الظن كالبيت في التأليف و هو علة الحدوث فيكون العالم حادثا و المطلوب من التمثيل المقابل هو الثاني

اذ الاول يرجع الى القياس قطعا منير ابو النجا ١ كقولنا العالم كالبيت في الامكان و البيت حادث فالعالم حادث بخلاف

الثاني كقولنا العالم كالبيت في التأليف والبيت حادث فالعالم حادث اذ يتحقق الحدوث بدون التأليف [illegible]

الفردة لكن كلام المنير لا يخلو عن الخدشة اذ لا يثبت به الحدوث بعلة هي الامكان لانه منافاة [illegible]

ممكنة مع انها ليست بحادثة [illegible]

حد ١٩٨

ومن الإشارة
الاداة تسمية هذا
ـ الاداة لينتقل من المعنى سبيل الارتجال
ـ القسم سبيل النقل من المعنى اللغوي وهو
بل على سبيل النقل الى المعنى الاصطلاحي لما انسب
جعل الشيء مثلا لآخر ابوبكر ٦ اي باصطلاح المعرف في زيد
اياه بالحالية والمطلبية في باب الاستثناء وفي تفسيره عن تصحيح اموي جزئية
حيث قال في شرح الشمسية ماذكره الامام حجة الاسلام وهو عبارة عن التناقض ان نص الناظر اي اشراف ابوبكر
والصحيح في تفسيره على تلك الجزئيات وهذا هو الموافق لكلام ان التقسيم هذه المساحة هو
ليحكم بناء على امور يشتمل المص هذين التعريفين قولي ٥ اي من ان الباعث على ارتكاب بل على سبيل النقل شرايف
٧ اي في توجيه لتشابه القسم من الحجة بالتمثيل لينبئ على سبيل الارتجال بل على سبيل النقل بالامساحة
الاشارة الاداة تسمية هذا واستدراك على توهم كونه الملازمها على المعنى المسدي اصطلاحا بالامساحة
٩ قوله ولكن تشنيع على المص ان اي بالتوجيه الذي قلنا آخرا وهو قولنا او تقول هنا كما ان
تامل ابوبكر ط اي لم يتكلم بما قلنا به آخرا فافهم قولي المساحة هو الاشارة ابوبكر رحمه الله
العكس الخ بل ايتال بالاول وهو قولنا السابق وكان الباعث على هذه
١٩٠٩

والتشبيه (١) وقد عرفت النكتة (٢) في التسامح في تعريف الاستقراء فاعرفه هنا ايضا وهو قوله ونقول هيهنا (٣) كما ان العكس يطلق على المعني المصدري اعنى التبديل وعلى القضية الحاصلة بالتبديل كذلك التمثيل يطلق على المعنى المصدري وهو التشبيه والبيان المذكوران وعلى الحجة التي يقع فيها ذلك التشبيه والبيان فما ذكره (٤) تعريف للتمثيل بالمعنى الاول ويعلم المعنى الثاني (٥) بالمقايسة .

وهذا (٦) كما عرف المصنف العكس بالتبديل المذكور وقس عليه الحال فيما سبق في الاستقراء .

هذا ولكن لايخفى ان المصنف عدل في تعريف الاستقراء والتمثيل عن المشهور (٧) الى المذكور دفعا لهذا التسامح وهل هو الا كر (٨) على ما فر منه .

---

(١) لا نفس البيان والتشبيه .

(٢) يعني الاشارة الي ان تسمية هذا القسم من الحجة بالتمثيل ليس على سبيل الارتجال بل على سبيل النقل .

(٣) هذا هو الوجه الموعود فى الاستقراء بقوله وهيهنا وجه آخر ...

(٤) أى ماذكره المصنف فى تعريف التمثيل وهوقوله بيان مشاركة جزئى لجزئى ... تعريف للتمثيل بالمعنى المصدرى .

(٥) أى الحجة والمقايسة أى التناسب بين المعنى اللغوى والحجة فينتقل الذهن منه اليه .

(٦) أى تعريف المصنف التمثيل ببيان مشاركة ... نظير تعريفه العكس بالتبديل فان التبديل هو العكس المصدرى لا الاصطلاحى .

(٧) وهو تعريفهم الاستقراء بأنه اثبات الحكم على الكلى لثبوته فى أكثر الجزئيات وتعريفهم التمثيل بأنه اثبات حكم فى جزئى لثبوته فى جزئى آخر لمعنى مشترك بينهما ووجه التسامح فيهما ان الاثبات مسبب عن الحجة والاستقراء والتمثيل حجة .

(٨) أى عود الى ما فر منه من التسامح .

والعمدة فى طريقه الدوران والترديد

قوله : (والعمدة في طريقه الدوران والترديد) اعلم : انه لابد في التمثيل من مقدمات :

الاولى : ان الحكم ثابت في الاصل اعني المشبه به .

الثانية : ان علة الحكم فى الاصل الوصف الكذائى . (١)

الثالثة: ان ذلك الوصف موجود في الفرع اعنى المشبه (٢) فانه اذا تحقق العلم بهذه المقدمات الثلث ينتقل الذهن الى كون الحكم ثابتاً في الفرع أيضاً وهو المطلوب من التمثيل .

ثم المقدمة الاولى والثالثة ظاهرتان في كل تمثيل وانما الاشكال في الثانية (٣) وبيانها بطرق متعددة فصلوها في كتب اصول الفقه والمصنف ذكر ما هو العمدة بينها وهو طريقان :

الاول : الدوران وهو ترتب الحكم على الوصف الذي له صلاحية العلية وجوداً وعدماً (٤) كترتب الحرمة في الخمر على الاسكار فانه مادام مسكراً حرام فاذا زال عنه الاسكار زالت عنه الحرمة قالوا والدوران علامة كون المدار (٥) اعنى الوصف علة (٦) للداير اعنى الحكم .

(١) كالاسكار فى الخمر .

(٢) كالنبيذ .

(٣) أى فى احراز ان علة الحكم فى الاصل هو ذلك الوصف .

(٤) قيد للترتب أى يكون بحيث كلما وجد الوصف وجد الحكم وكلما فقد فقد .

(٥) اسم مكان أى محل الدوران .

(٦) ولولاها لنزل بمحل آخر .

ه اي ثبوته
الحكم في المشبه به

وان علة الحكم الوصف الكذائي
وان ذلك الوصف موجود في المشبه عبد

ه وبيانه بالقياس بان يقال الاسكار علة حرمة الخمر
لانه يترتب عليه حكمته فهو علتها فالاسكار علتها ابو بكر

ه اي لا وجود كعدم الطهارة بالنسبة الى عدم جواز الصلوة فان عدمه يترتب
علي عدمها ابن المدرس المشهور حفـ
وهو علة الحرمة والعلة مدار الحكم اي الحرمة

فاذ الان العلة تحقق تحقق الحكم ه صـ در

ره ٩ اما الدوران فهو اقتران الشيء بغيره وجوداً وعدماً كما يقال الحرمة دائرة مع الاسكار وجوداً
وعدماً اما وجوداً ففي الخمر، واما عدماً ففي سائر الاشربة والاطعمة، والدوران امارة كون المدار
علة للدائر فالاسكار علة الحرمة، اما الترديد فهو ايراد اوصاف الاصل وابطال بعضها لتنحصر العلية في الباقي
كما يقال علة الحرمة في الخمر اما الاسكار واما السيلان و الثاني باطل لان الماء سيال وليس بحرام فتعين الاول
شرح الخبيصي

مه قوله

بالسير في القاموس

السبر امتحان غور الجرح وغيره

والمراد امتحان اوصاف الاصل ليعلم

ايها تصلح لعلية الحكم عبد الحكيم

ة اى العمرة او

الحلو الخ ه علة في المرتبة الثانية ع ١٢ اى الاتخاذ من العنب

ع ٧ اعلم ان القياس مادة وهي القضايا التي يتالف منها وصورة وهي

الهيئة الحاصلة لتلك القضايا بواسطة تاليفها وتركيبها قره باغي ٨ وهو مايكون

جميع مقدماته يقينية او نظرية منتهية الى البديهي كقولنا العالم متغير وكل متغير حادث فالعالم

حادث والغرض منه تحصيل اليقين الذي هو كمال المعارف شيخ ٩ وهو مايكون بعض مقدماته من

المشهورات او المسلمات كقولنا هذا الامر قبيح لانه ظلم الخ والغرض منه الزام الخصم اقناع العاجز عند

درك البرهان شيخ ١٠ وهو مايكون بعض مقدماته من المقبولات او المظنونات كقولنا هذا الشخص

الطواف لازم ان يجتنب عنه لانه سارق الخ والغرض منه ترغيب الناس فيما ينفعهم شيخ ١١ وهو مايكون

بعض مقدماته من المخيلات كقول الشاعر ما نشن موى بل الخ والغرض منه ترغيب الناس او ترغيبه عنه

شيخ ط وهو ما يعد وهو انهم عدوا الشعر من اقسام القياس من المعلوم التصوري بحيث قالوا انه لا يفيد التصديق بل التخييل

الصرف العاري عن الحكم مع انهم جعلوه من منزلة ما يفيد التصديق فعدوه منه وان كان من المعلوم التصوري

انما عدوه من القياس لان التمثيل المشتمل على التصديق فافهم ابن آدم هـ النظرية التمهيدية

على ان صورته صورة القياس ومنبر امورها عائد الى اليقينيات النظرية على سبيل الاستخدام

الى البديهي او البديهية

بنجويني

صح ١٢

١٩

(فصل) القياس اما برهاني يتألف من اليقينيات

الثاني : الترديد ويسمى بالسبر (١) والتقسيم أيضاً وهو ان يتفحص اولا اوصاف الاصل ويردد ان علة الحكم هل هي هذه الصفة أو تلك ثم يبطل ثانيا حكم علية كل كل حتى يستقر على وصف واحد ويستفاد من ذلك كون هذا الوصف علة كما يقال علة حرمة الخمر اما الاتخاذ من العنب أوالميعان أواللون المخصوص أو الطعم المخصوص أو الرايحة المخصوصة أو الاسكار لكن الاول ليس بعلة لوجوده في الدبس بدون الحرمة وكذا البواقي ماسوى الاسكار (٢) بمثل ماذكر (٣) فتعين الاسكار للعلية.

الصناعات الخمس

قوله: (القياس الى آخره) كما ينقسم باعتبار الهيئة والصورة الى استثنائي واقتراني بأقسامها فكذلك ينقسم باعتبار المادة الى الصناعات الخمس اعني البرهان والجدل والخطابة والشعر والمغالطة وقد يسمى سفسطة أيضاً. لان (٤) مقدماته اما أن تفيد تصديقاً أو تأثيراً آخر غير التصديق أعني التخييل والثاني الشعر والاول (٥) اما أن يفيد ظناً أو جزماً فالاول (٦) الخطابة والثاني ان أفاد جزماً يقينياً فهو البرهان والا فان اعتبر فيه عموم الاعتراف من العامة أو التسليم

(١) السبر هنا بمعنى الغور وانفاذ الفكر في أمر والتفحص فيه.

(٢) لانه لم ير شيئاً فيه الاسكار بدون الحرمة.

(٣) أي كذا البواقي بمثل ماذكر في الدبس من انها موجودة بدون الحرمة.

(٤) استدلال لانحصار القياس في هذه الخمسة.

(٥) أي ماكان مقدماته تصديقاً أو تأثيرا آخر.

(٦) أي مايفيد ظناً والمراد بالثاني مايفيد الجزم.

واصولها الاوليات

من الخصم فهو الجدل والا (١) فالمغالطة .

واعلم : ان المغالطة ان استعملت في مقابلة الحكيم سميت سفسطة وان استعملت في مقابلة غير الحكيم سميت مشاغبة .

واعلم: أيضاً انه يعتبر في البرهان أن يكون مقدماته باسرها يقينية بخلاف غيره من الاقسام (٢) مثلا يكفي في كون القياس مغالطة أن يكون احدى مقدمتيه وهمية وان كانت الاخرى يقينية ، نعم (٣) يجب أن لايكون فيها ماهو أدون منها كالشعريات (٤) والا يلحق بالادون فان المؤلف من مقدمة مشهورة وأخرى مخيلة لايسمى جدلياً بل شعرياً فاعرفه .

قوله: (من اليقينيات) اليقين هو التصديق الجازم المطابق للواقع الثابت (٥) فباعتبار التصديق (٦) لم يشمل الشك والوهم والتخيل وساير التصورات وقيد الجزم

---

(١) يعنى ان كان مقدماته تفيد جزما غير يقين ولم يعتبر فيه الاعتراف من العامة ولا التصديق من الخصم فمغالطة .

(٢) أى الاربعة الاخر فيجوز أن تكون فيها مقدمة يقينية .

(٣) استدراك من قوله بخلاف غيره يعنى انما يجوز فى غيره من الاقسام وجود مقدمة فيه من غير سنخه لا أن يكون من أدون منه بل من المرتبة الاعلى منه .

(٤) أى كما اذا كان من مقدمات الجدل مقدمة شعرية فان الشعر أدون من الجدل فتلحقه بالشعر .

(٥) صفة للتصديق .

(٦) يعنى حيث اعتبرنا التصديق فى تعريف اليقين فاليقين لم يشمل هذه الثلاثة لان التصديق قسم من العلم كما سبق فى أول الكتاب وحيث ان التصديق هو الاذعان بالنسبة التامة فالعلم بالمفردات وكذا العلم بالنسبة الناقصة أيضاً خارج عن اليقين وهذا هو المراد بساير التصورات .

ح ولا يخفى

ان اعتقاد المقلد من

قسم الجزم وقد صرحوا باسمهم بان

القياس المؤلف من المقدمات المأخوذة

من الحكماء والاولياء والزهداء من الخطابة وتسمى

كلام المحشي انه د اغلاط المغالطة بتجربى ح مقتضاه

ان ما يعيد مقدماته جهلا مركبا او جزما تقليديا من المغالطة بتجربى

لـه اعلم ان المتمسك بمقدمات كاذبة بالنظر الى الخصم يسمى مغالطا وان كان

غالطا في نفسه وان المغالطة قد تطلق على ما يقابل المشاغبة كذا افهم من شرح تلميذ وتجلى

الا ان التخييل عبارة عن تصور الوقوع واللاوقوع من غير ترديد ولا تجويز لاحدهما والشك عبارة عن

تصورهما على وجه الترديد والوهم عبارة عن تجويز احد الطرفين مع ظن الآخر وذلك كلها من اقسام

التصورات لا التصديقات وكذا باقي التصورات الساذجة كلا منزب و امثاله وذلك لعدم اشتمالها على الحكم

نفيا او اثباتا بتجربى له في زيادة قيد اشارة الى انه ليس عطفا على التصديق والالما احتيج اليه بل

الاولى تركها لكاتب اصل النسخة الى كتب هذا في وجهها • ص ٢٠٢

اخرج الظن والمطابقة[1] الجهل المركب والثابت[2] التقليد .

ثم المقدمات اليقينية اما بديهيات أو نظريات منتهية الى البديهيات لاستحالة[3] الدور والتسلسل فاصول اليقينيات هي البديهيات والنظريات متفرعه عليها[4] والبديهيات ستة أقسام بحكم الاستقراء .

ووجه الضبط ان القضايا البديهية اما أن يكون تصور طرفيها مع النسبة كافياً في الحكم والجزم اولايكون والاول هو الاوليات والثاني اما انيتوقف على واسطة غير الحس الظاهر والباطن أولا والثاني المشاهدات وينقسم الى مشاهدات بالحس الظاهر وتسمى حسيات والى مشاهدات بالحس الباطن وتسمى وجدانيات .

والاول[5] : اما ان يكون تلك الواسطة بحيث لاتغيب عن الذهن عند تصور الاطراف اولاتكون كذلك والاول هي الفطريات ويسمى قضايا قياساتها معها .

والثاني : اماان يستعمل فيه الحدس وهو انتقال الذهن الدفعي من المبادى

---

(١) أي باعتبار المطابقة في تعريف اليقين خرج الجهل المركب والجهل المركب هو الجزم بخلاف الواقع ويسمى مركباً لانه مركب من جهلين الجهل بالواقع والجهل بالجهل .

(٢) أي باعتبار الثابت في التعريف خرج التقليد لان المقلد جازم وجزمه مطابق للواقع لانه الحجة عليه لكنه غير ثابت لامكان عدوله الى مجتهد آخر .

(٣) تعليل لقوله منتهية الى البديهيات يعني ان النظريات لابد وأن تنتهي الى البديهيات والا لزم الدور أو التسلسل وذلك لان النظرى لابد وأن يكون حصوله بشيء آخر فاذا لم يكن ذلك الاخر بديهياً يحتاج ذلك الى شيء آخر وهكذا فاما أن يذهب الى ما لانهاية له وهو التسلسل أو يعود الى ماقبله وهو الدور وكل منهما محال باطل .

(٤) لما ذكر من انها منتهية اليها .

(٥) أي مايتوقف على واسطة غير الحس الظاهر .

والمشاهدات والتجربيات والحدسيات والمتواترات والفطريات ثم ان كان الاوسط مع عليته . للنسبة فى الذهن علة لها فى الواقع فلمى والافأنى

الى المطالب أولا يستعمل فيه فالاول هو الحدسيات والثاني ان كان الحكم فيه حاصلا باخبار جماعة يمتنع عند العقل تواطؤهم على الكذب فهي المتواترات وان لم يكن كذلك بل حاصلا من كثرة التجارب فهي التجربيات وقد علم بذلك حد كل واحد منها (١) .

قوله: (الاوليات) كقولنا: الكل أعظم من الجزء(٢) .

قوله : (المشاهدات) أما المشاهدات الظاهرة فكقولنا: الشمس مشرقة والنار محرقة وأما الباطنة فكقولنا: ان لنا جوعاً وعطشاً .

قوله : (والتجربيات) كقولنا: السقمونيا مسهل للصفراء .

قوله : (والحدسيات) كقولنا: نور القمر مستفاد من الشمس .

قوله : (والمتواترات) كقولنا: مكة موجودة .

قوله : (والفطريات) كقولنا: الاربعة زوج ، فان الحكم فيه بواسطة لا تغيب عن ذهنك(٢) عند ملاحظة أطراف هذا الحكم وهو الانقسام بمتساويين.

---

(١) أي من اليقينيات الست مثلا الاوليات ما كان تصور طرفيها مع النسبة كافياً في الحكم والجزم وهكذا .

(٢) فان تصور الكل والجزء والنسبة بينهما كاف فى الحكم والجزم به ولا يحتاج الى شيء آخر .

(٣) فانك عند تصور الاربعة والزوجية يحضر في ذهنك ان الاربعة منقسمة بمتساويين و ان كل منقسم بمتساويين فهو زوج ينتج فالاربعة زوج فهي قضية قياسها معها في الذهن .

٥ وكل
محرقة مؤذية فالنار
مؤذية
لم والفرق بين الفكر والحدس ان الاوسط
ان انهضت النفس اليه طالبة له فهو الفكر وان حصل
الاوسط للنفس من غير تشوق وطلب او عقيب طلب وتشوق
من غير حركة وتمثل له فهو الحدس شرح مطالع مص فانه لا يحتاج الى النظر
لان النظر اما مجموع الحركتين كما هو رأى المتقدمين او الحركة الاولى كما هو رأى الاصح
او الترتيب اللازم للحركة الثانية كما هو رأى المتأخرين او الامور المرتبة كما هو رأى الامام وكل من
الاقسام الاربعة للنظر يحتاج الى الارادة والقصد وبالتفات الذهن وهذا ليس كذلك لانه لا يحتاج الى
القصد بل من ذكره يتحصل الذهن ترتيب الصغرى والكبرى بلا اختيار كما هو رأى البديهيات ولما ذكرت عنى
الفاضل البيجوري اخراج الحدس من المكتسبات الى القصد كما مر بكلامه في باب تقسيم الى التصور والتصديق وان شككت فيما
آتيناك فارجع اليه شندي في هذه المدعى مدللة بدليلين احدهما ما ذكره الفاضل عبد الحكيم كماري والثاني بان يقال هذا الخبر اشتمل
يمتنع فيه الكذب وكل خبر شأنه هذا فمفاده صادق فهذا مفاده صادق شندي رحمه الله فان قلت لم يعد واهذه القضايا من الضروريات مع انها
تحتاج الى الواسطة وهي الانقسام بمتساويين وهي ملزوم للزوج فيحصل هناك قياس من الشكل الاول اي فكل اربعة منقسم بمتساويين وكلامهم
بمتساويين زوج فكل اربعة زوج وما هذا الا مع ان الفكر قلت الفكر عبارة عن الحركتين على ما بين في موضعه والحركة الثانية اعني ترتب
المبادي مع المطالب موجودة هناك الا ان الحركة الاولى منتفية اذ هي متكلفة المبادي فقط وهي للزوم وهما التصور الاولى
حاصلة فلا احتياج لتلك القضايا الى الفكر لان الاحتياج الى الجزء التي لا يوجب الاحتياج الى كله واما اذا فرض
بترتيب الامور والنظر مما يحتاج اليه فيكون من عدها من الضروريات نوع اشكال لمحي الدين
صح

٢٦

٥ وكل
محرقة مؤذية فالنار
مؤذية
لم و الفرق بين الفكر و الحدس ان الاوسط
ان انتهت النفس اليه طالبة له فهو الفكر وان حصل
الاوسط للنفس من غير شوق وطلب او عقب طلب وشوق
من غير حركة و تمثل له فهو الحدس شرح مطالع ص فانه لا يحتاج الى النظر
لان النظر اما مجموع الحركتين كما هو رأي المتقدمين او الحركة الاولى كما هو رأي الاقدمين
او الترتيب اللازم للحركة الثانية كما هو رأي المتأخرين او الامور المرتبة كما هو رأي الامام وكل من
الاقسام الاربعة للنظر يحتاج الى الارادة والقصد وبالتفات الذهن وهذا ليس كذلك لانه لا يحتاج الى
القصد بل من ذكره يتحصل الذهن ترتيب الصغرى والكبرى بلا اختيار كما هو دأب البديهيات ولما ذكرت عرفت
الفاضل الچلپی اخراج الحدس من المكتسبات الى القصد كما مر في كلامه في باب تقسيم الى التصور والتصديق و ان تشككت فيما
آنيتك فاحتج اليه يتندى في هذه المدعى مدللة بدليلين احدهما ما ذكره الفاضل عبد الحكيم كما يرى و الثاني بان يقال هذا الخبر اشتمل
يمتنع طرو الوهم على الكذب وكل خبر شأنه هذا فمفاده صادق فهذا مفاده صادق يتندى [illegible] فان قلت لم عد و اهذه القضايا من الضروريات مع انها
فيحتاج الى الواسطة وهي الانقسام بمتساويين وهي ملزوم الزوج فيحصل هناك قياس من الشكل الاول اي فكل اربعة منقسم بمتساويين وكل منقسم
بمتساويين زوج فكل اربعة زوج وما هذا الا صحيح. الفكر قلت الفكر عبارة عن الحركتين على ما بين في موضعه والحركة الثانية اعني ترتيب
المبادي مع المطالب موجودة هناك الا ان الحركة الاولى منتفية اذ هي ملاحظة المبادي فقط وهي اللازم مع التصور الاول
حاصلة فلا احتياج لتلك القضايا الا الفكر لان الاحتياج الى جزء الشيء لا يوجب الاحتياج الى كله واما اذا افسر
بترتيب الامور و النظر مما يحتاج اليه فيكون منع عدها من الضروريات نوع اشكال محيي الدين
صح

٢٦

قوله : (ثم ان كان) الحد الاوسط في البرهان بل في كل قياس لابدان يكون علة لحصول العلم بالنسبة الايجابية أوالسلبية المطلوبة في النتيجة ولهذا يقال له الواسطة في الاثبات والواسطة في التصديق فان كان مع ذلك (١) واسطة في الثبوت أيضاً أي علة لتلك النسبة الايجابية أو السلبية في الواقع وفي نفس الامر كتعفن الاخلاط (٢) في قولك هذا متعفن الاخلاط وكل متعفن الاخلاط محموم فهذا محموم .

والبرهان حينئذ يسمى البرهان اللمي لدلالته على ماهو لم (٣) الحكم وعلته في الواقع وان لم يكن واسطة في الثبوت أيضاً يعني لم يكن علة لتلك النسبة الايجابية أوالسلبية في الواقع وفي نفس الامر .

فالبرهان حينئذ يسمى البرهان الاني حيث لم يدل الا على انية (٣) الحكم وتحققه في الذهن دون علته للحكم في الواقع سواء كان الواسطة حينئذ (٤) معلولا للحكم كالحمى (٥) في قولنا : زيد محموم وكل محموم متعفن الاخلاط فزيد متعفن الاخلاط .

وقد يخص هذا (٦) باسم الدليل أو لم يكن معلولا للحكم كما انه ليس علة له بل يكونان معلولين لثالث وهذا لم يخص باسم كما يقال هذه الحمى

---

(١) أي مع كونه واسطة فى الاثبات واسطة فى الثبوت والوجود أيضاً .

(٢) فانه كما هو علة لاثبات الحمى فى المريض كذلك علة لثبوت الحمى ووجودها فيه .

(٣) من ان « الحرف المشبهة بالفعل » لانها للتحقيق .

(٤) أى حين دلالتها على الاثبات فقط دون الثبوت .

(٥) فانه وان كان علة لاثبات التعفن لزيد لكنه معلول للتعفن .

(٦) أى الحد الوسط الذى هو علة للاثبات ومعلول للثابت .

واما جدلى يتألف من المشهورات والمسلمات واما خطابى يتألف من المقبولات والمظنونات واما شعرى يتألف من المخيلات .

تشتد غباً وكل حمى تشتد غباً (١) فهي محرقة فهذه الحمى محرقة فان الاشتداد غباً ليس معلولا للاحراق ولا العكس بل كلاهما معلولان للصفراء المتعفنة الخارجة من العروق :

قولـه : (من المشهورات) هي القضاياء التي تطابـق فيها آراء الكل كحسن الاحسان وقبح العدوان أو آراء طائفة كقبح ذبح الحيوانات عند أهل الهند .

قوله: (والمسلمات) هي القضاياء التي سلمت من الخصم (٢) في المناظرة أو برهن عليها (٣) في علم وأخذت في آخر على سبيل (٤) التسليم .

قوله: (من المقبولات) هي القضاياء التي تؤخذ عمن يُعتقد فيه كالاولياء والحكماء (٥) .

قوله : (والمظنونات) هي قضايتاء يحكم بها العقل حكماً راجحاً غير

---

(١) الغب بالكسر من الحمى ماتأخذ يوماً وتدع يوماً .

(٢) سواء كانت صادقة فى الواقع أو كاذبة لان الغرض بها هو الزام الخصم واقناعه .

(٣) كالاقيسة المبرهنة عليها فى المنطق وتستفاد منها فى الكلام أو الفقه .

(٤) متعلق بأخذت يعنى ان الاخذ بها فى العلم الاخر انما يكون على سبيل التسليم والفراغ من صحتها هناك .

(٥) فأقوال الانبياء والائمة عليهم السلام مقبولة عند من يؤمن بهم بلاحاجة الى طلب الدليل منهم لصحة قولهم .

٢ اى سورة
ينجريني بها والماد اذ كان
النفس بها غير مطلوب وانما المطلوب
الترغيب والترهيب وتلى ٣ كقولك هذه ٥
خـ وكل حجر يا قرة سيالة فهذه يا قرة سيالة وقولك هذا
عسل وكل عسل مرة موقعة هذه مرة موقعة محيى الدين حـ ٧٠٢
٤ اى يا قرنية ان احيا حذف في الياء النسبة او على انه بجلة وهى جملة وتجانس
اى صارت كالرجل قاموس فقوله يا قرة على هذه اللغة اى صارت كاليا قرة ٥
٦ ليست مصغرة السيم من المادة التى هى مقابلة للحلاوة كما توهم من تاء هما
و الا لقيل ... بكسر الميم وهى الصفراء والسوداء والعاد هنا صفراء تناسب
اياه في اللون ... كقولنا في الصورة المنقوش على الجدار هذا فرس وكل فرس
مهمال ينتج هنا مهمال ... ٧ من جهة الصورة او المادة اما من جهة الصورة فبان لا يكون
القياس المركب منها على هيئة منتجة لكن يكون شبيهة بالاختلاف في شرط بحسب الكمية او الكيفية
او الجهة كما اذا كان كبرى الشكل الاول جزئية او صغراه سالبة او ممكنة واما من جهة المادة
فبان يكون السطح وبعض مثله ماته شيئا واحدا وهو المصادرة على المطلوب كقولنا كل انسان بشر
وكل بشر ضاحك فكل انسان ضاحك فوجد ٥ النتيجة مع كبرى القياس واحد لان ثبوت شئ لاحد
المترادفين في ثبوت ذلك الشئ للصادق او بان يكون يدخل السعد مات كاذبة شبيهة بالصادق
وبشبيه الكاذب بالصادق اما من حيث الصورة او المعنى اما من حيث الصورة فكقولنا الصورة
الفرس المنقوش على الجدار انما فرس وكل فرس صهال لينتج ان تلك الصورة صهالة واما من حيث
المعنى فلعدم رعاية وجود الموضوع في الموجبة كقولنا كل انسان وفرس فهو انسان
وكل انسان وفرس فهو فرس ينتج من الشكل الثالث من منزلة الاول بعض
الانسان فرس فانه مشابه بالصادق لاستلزام الكل للجزء
لكن لا يلزم من استلزام الكل للجزء صحة اللازم الجزء على الكل
والغلط فيه ان موضوع المقدمتين ليس بموجود
اذ ليس شئ موجود يصدق عليه
انه انسان وفرس وكذا تبع
القضية ق

محل باسم
المفعول وانما يسمى
بها لانها هي عبارة عن القضايا التي يتخيلها
ويخترعها القوة المتفكرة والمتخيلة فالتسمية
من تسمية المخترَع بالفتح باسم صفة المخترِع بالكسر ولذلك
تسمى تلك القضايا شعرا لانه يخترعه قوة اختراعية الشاعر كما قال
القائل ميانش هوى بل انه موي يلي اه محي الدين عـه وهذه الصناعات الثلث
هي اشير اليها بقوله تعالى ادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي احسن نتيج
ه جمع بأي ع ط كقولك الاحسان حسن وكل حسن يلتفت اليه ينتج الاحسان يلتفت
اليه وكقولك العدوان قبيح وكل قبيح يتنفر عنه ينتج العدوان يتنفر عنه هذا من الشكل
الاول ومن ضربه الاول بناء على ان اللام للاستغراق عبد اللطيف
عـ كما يستدل الفقيه اي الحنفي على وجوب الزكاة في الحلي البالغ الى النصاب بقوله عليه السلام في
الحلي زكاة فلو قال الخصم اي الشافعي هذا خبر واحد لا جماعة ولا نسلم انه حجة فنقول لا نقد
على هذا حجيته هذا في علم اصول الفقه فلابد ان تأخذه هنا مسلما يوسف الادهم
ص ٢٠٦
١٧

واعلم : ان ماذكره المتأخرون في الصناعات الخمس اقتصار مخل قد أجملوه وأهملوه مع كونه من المهمات وطولوا في الاقترانيات الشرطية ولوازم الشرطيات مع قلة الجدوى وعليك بمطالعة كتب القدماء فان فيها شفاء العليل ونجاة الغليل .

البيتان والاشتباه في عدم تكرار حد الوسط « في البطيخ » .

والمعنوى فكقولنا لصورة الفرس المنقوشة في الجدار هذا فرس وكل فرس حيوان فهذا حيوان .

واما سفسطى يتألف من الوهميات والمشبهات

جازم ومقابلته (١) بالمقبولات من قبيل مقابلة العام بالخاص فالمراد به (٢) ما سوى الخاص .

قوله : (من المخيلات) هي قضايا لا تذعن بها النفس ولكن تتأثر منها ترغيباً وترهيباً (كما اذا قيل الخمر ياقوتة سيالة تنشط النفس وترغب بشربها واذا قيل العسل مرة مهوعة انقبضت وتنفرت منه) (٣) واذا قورن بها سجع أو وزن كماهو المتعارف الآن ازداد تأثيراً .

قوله: (وأماسفسطى) منسوب الى سفسطة وهي مشتقة من سوفسطا معرب سوفا اسطا لغة يونانية يعنى الحكمة المموهة والمدلسة .

قوله : (من الوهميات) هي القضايا التي يحكم بها الوهم في غير المحسوس قياساً على المحسوس كما يقال كل موجود فهو متحيز (٤) .

قوله : (والمشبهات) هي القضايا الكاذبة الشبيهة بالصادقة الاولية أو المشهورة لاشتباه لفظي أو معنوي (٥) .

---

(١) يعنى ان مقابلة المصنف المظنونات بالمقبولات ليس من قبيل مقابلة المغاير بالمغاير بل من باب مقابلة العام بالخاص والعام هو المظنونات والخاص المقبولات فان كل مقبول مظنون ولاعكس ولكن الصحيح هو التغاير لان المقبولات معلومات عند من يؤمن بالمأخوذ منه مع القطع بصدوره منه .

(٢) أى فمراد المصنف من المظنونات ماسوى المقبولات كقولنا فلان يطوف بالليل ومن يطوف بالليل فهو سارق ففلان سارق .

(٣) وان كان الواقع على خلافه .

(٤) أى مستقر فى مكان مع ان المحسوس لنا من الموجودات بعضها فنقيس غيرها عليها .

(٥) فاللفظى كقولنا السكين فى البطيخ والبطيخ ينبت فى البستان فالسكين ينبت فى

ثم اقول اجزاء
العلوم ثلثة موضوعات
ومباد ومسائل اما الموضوع فقد
عرفته في صدر الكتاب وهو اما امر واحد كالعدد
لعلم الحساب واما امور متعددة ولا بد من اشتراكها
في امر يلاحظ في سائر مباحث العلم كموضوعات هذا الفن فانها مشتركة
في الايصال الى مطلوب مجهول والا اى وان لم تكن مشاركة تلك الامور في امر يلاحظ
في جميع مباحث العلم يلزم ان تكون العلوم المتفرقة علما واحدا واما المبادى فهى التى عليها كما صح
مسائل العلم وهى اما تصورات او تصديقات اما التصورات فهى حدود الموضوعات واجزائها ان الموضوع
متعددة بان يعرف المعلوم التصورى الذى هو جزء من موضوع المنطق والمعلوم التصديقى الذى هو جزء آخر له
وجزئياتها كقولنا الجسم البسيط هو الذى لا يتالف من اجزاء مختلفة الصورة واعراضها الذاتية كقولنا الحركة كون الشيء في اين
في مكانين غير اللاحق لذات الانسان وعرض ذاتى له واما التصديقات فهى اما بينة بنفسها وتسمى علوما متعارفة كقولنا
في علم الهندسة المقادير المساوية لشيء واحد متساوية واما غير بينة بنفسها ففيه طول فاحتج الى المطولات
شرح شمسى مع سيد م وهو فاد اذهن المتعلم بها بحسن سميت اصولا موضوعة كقولنا لنا ان نصل بين كل
نقطتين بخط مستقيم وان تلقيها بالانكار والشك سميت مصادرات من الصدور وبعض الجزء يجرح المتعلم عنها
وعدم القبول عنها كقولنا لنا ان نعمل باى بعد على اى نقطة شئنا دائرة شرح مطالع ٥ اى ما يصدق عليه
موضوع العلم لا مفهوم الموضوع عبد الحكيم فقيد اجزائها فقط ع اشارة الجزاء ايراد وهو ان
اكثر الاحوال المبحوث عنها في العلم ليست من الاعراض الذاتية للموضوع لانها بواسطة
الخارج الاخص وحاصل الجواب ان المراد بالبحث في العلم عن الاعراض الذاتية للشيء
يرجع البحث اليها بان يحمل موضوع العلم موضوع المسئلة ويحمل
عليه ما هو عرض ذاتى له او يحمل نوعه او عرضه موضوع
المسئلة ويحمل عليه ما هو عرض ذاتى لها او ما يعرضها
لامر اعم لكن بشرط ان لا يتجاوز العموم
حـ ٩ . پا

عن اعراضها الذاتية والمبادئ وهى حدود الموضوعات

(تطلب في العلم) يعم القبيلتين [١] وأما ماوجد في بعض النسخ من التخصيص بقوله : (بالبرهان)[٢] فمن زيادة الناسخ على أنه يمكن توجيهه بانه بناء على الغالب[٣] أو بان المراد بالبرهان مايشتمل التنبيه[٤] فتنبه .

الثالث: ماينبني عليه المسائل كمايفيد تصورات أطرافها[٥] أوالتصديقات[٦] بالقضاياء المأخوذة في دلائلها فالاولى هي المبادىء التصورية والثانية هي المبادىء التصديقية

قوله : (الموضوعات) ههنا اشكال مشهور[٧] وهو ان من عد الموضوع من اجزاء العلوم أما ان يريد به نفس الموضوع [٨] أو تعريفه أو التصديق

---

(١) أى المسائل النظرية والبديهية .

(٢) بأن يكون عبارة المصنف هكذا وهى قضايا تطلب فى العلم بالبرهان فعلى تلك النسخة شمول العبارة للبديهيات غير ظاهر لعدم الحاجة فى طلبها الى البرهان الا على أحد الوجهين .

(٣) يعنى ان نظر المصنف بقوله تطلب بالبرهان انما هو الى غالب المسائل وهى المسائل النظرية .

(٤) فان التنبيه أيضاً نوع برهان بمعناه العام .

(٥) أى أطراف المسائل « موضوعاتها ومحمولاتها » كذكر مباحث الالفاظ فى أول علم اصول الفقه مثلا .

(٦) كتقديم المنطق على الكلام أو الفقه ليفيد التصديق بالقضايا الاستدلالية فيها.

(٧) حاصل الاشكال ان عد الموضوع من أجزاء العلوم غير صحيح لانه أما مذكور فى ضمن بقية الاجزاء أو انه ليس بجزء للعلم بل هو من مقدمات الشروع فى العلم .

(٨) فيكون جزئيته بمعنى ذكره فى العلم .

(خاتمة) أجزاء العلوم ثلاثة الموضوعات وهى التى يبحث فى العلم

أجزاء العلوم

قوله : (أجزاء العلوم) كل علم من العلوم المدونة لابد فيه من امور ثلثة :

أحدها: مايبحث فيه (١) عن خصايصه والاثار المطلوبة منه أي يرجع جميع أبحاث العلم اليه وهو الموضوع وتلك الاثار هي الاعراض الذاتية .

الثاني : القضاياء التي يقع فيها هذا البحث (٢) وهي المسائل وهي تكون نظرية في الاغلب وقد تكون بديهية محتاجة الى تنبيه(٣) كما صرحوا به وقوله

---

(١) ضمير فيه يعود الى العلم وضمير خصايصه يعود الى ما الموصولة أى يبحث فى ذلك العلم عن خصائص وحالات ذلك الشىء .

(٢) أى البحث عن الموضوع .

(٣) أى تذكير وأخطار فقط.

٧ وهو ما كان على
صورة الدليل هـ
٨ كان وجهه ان المص صرح في شرح
الرسالة بان المسئلة لابد ان تكون كسبية
قال هذا الاختلاف لاحد فيه فالقول باحتمال كونها غير كسبية
بعيد جدا قبلي ٩ نحو العالم حادث ابن ـ ١ واعلم ان المسائل تطلق
تارة بمعنى النسبة التامة الخبرية في القضية وهو المناسب لقولهم المسئلة مطلوب
خبري يبرهن عليه وتطلق تارة على مجموع القضية بتا ٢ وفيه نظر لان ما يبنى عليه المسائل
نفس المبادي التي هي نفس تصورات الاطراف والتصديقات بها لا يفيد هما وهو المباحث المفيدة
لهما الا ان يقال انه مجاز فتدبر ابن آدم ٣ كان هذا من الاحتباك اي ما يفيد تصورات اطرافها وتصديقاتها
تها او التصديقات بالقضايا المأخوذة في دلائلها وتصورات اطرافها قبلي ـ المسئلة ما يبرهن على اثبات
محمول لموضوعه في العلم ومن شانه ذلك ان يطلب ويسئل عنه فلذا يسمى مطلوبة ومسئلة ابن حجر
٤ المراد بالتصورات هنا التعريفات. ابن ـ .. اي الاطراف دلائلها قبلي ٥ عطف على ما في ضمنها لا على تصورات الخ
ومن القضايا المصدق بها المأخوذة اه بتجويزي ص ١٠ ٢
٨ يحتمل ان يكون اشارة الى تضعيف التخصيص بانه يلزم ان لا يكون القضايا الظنية من المسائل لعدم اشتمالها على
البرهان كما هو ظاهر وهو مما بالاتفاق ... (مخطط)

٦ ولا ينبغي ان

ماهو اجزاء للمسائل في

الاغلب انما هو جزئيات الموضوع

لكن لما كان وجوده مادتها المجرده جعله مندرجا

فهنا كذلك عبد الله بن خليل رحمه الله ان اريد بالمبادي التصديقية

ما يتوقف عليها المسائل فالتصديق بوجود الموضوع داخل فيها لان ثبوته

الشيء للشيء فرع ثبوت المثبت له على ما قيل وان اريد بها المقدمات التي يتركب عنها

ادلة المسائل فهو نتج عنها فلعل من جعله جزءا على حدة اراد بها المعنى الثاني عبد الحكيم

٧ ففي هذا اجزاء العلوم اثنان المسائل والمبادي والمسائل مشتملة على امور متعددة هي الموضوعات

والمحمولات والنسبة ٨ لما قال الشارح التهذيب من انه لما كانت المحمولات محط الفائدة

في اجزاء المسائل التي اسم الكل عليها تسمية الجزء باسم الكل مبالغة في شرفه يشتدى م واذا كان

هذا الجواب من الدواني لا يلائمه يرد قول المصنف فلازم ملاحظته لعلاقة ظاهره لاستحالة ارتفاع النقيضين

وخلاف ظاهره الذي يلائمه الجواب من الدواني ما قاله الفاضل التولي بقوله وخلاف النظر ان يغير المحمول

اه وقال الفاضل البنجويني بقوله وخلاف الظاهر هنا اه يشتدى م وخلاف النظر ان يقال

المعنى وهو محمول القضايا باولى ٢ وخلاف الظاهر هنا ان يغير ليس اضافة وموضوعاتها ومحمولاتها

اضافة الجزء الى الكل بل الاضافة الاولى لادنى ملابسة والثانية بيانية بنجويني الى الضمير المؤنث

اعني الموضوعات الى الكل اعني المسائل يشتدى اعني اضافة لفظ موضوعات الى التركيبية والحكمية اه

الراجع الى المسائل بعض المحمولات لادنى ملابسة اعني التركيبية اي محمولاتها هي المسائل يشتدى

الموضوعية والمحمولية قوله الثانية بيانية اي محمولات هي المسائل فيه نظر

لما اي في الجواب الثاني المشار اليه بقوله او يغير فيه نظر

ابا اي كما ان الجواب الثاني مخالف لما هو قول المصنف

وهو ليس ببعيد كذلك فيه فلو كان حمدي

ص (٢١١)

وفي كون الموضوع جزء من العلم عليحدة نظر حاصل النظر حصر اجزاء العلوم في اثنين فان اريد به التصديق بالموضوعية فهو ليس من اجزاء العلوم لعدم توقف العلم عليه بل هو من مقدمات الشروع وان اريد به تصور الموضوع فهو من المبادي وليس جزء آخر بالاستقلال

المنسوبة لوجب عد ساير موضوعات المسائل التيهي وراء موضوع العلم (١) جزء عليحدة فتدبر (٢)

وأما على الثاني : فيقال أن تعريف الموضوع وان كان مندرجاً في المبادى التصورية لكن عده جزء عليحدة لمزيد الاعتناء بـه كما سبق (٣).

وأما على الثالث فيقال بمثل مامر (٤) أو يقال بان عد التصديق بوجـود الموضوع مـن المبادى التصديقية كما نقـل عن الشيخ تسامح فان المبادى التصديقية هي القضايا التي تتألف منها قياسات العلم كما نص على ذلك العلامة في شرح الكليات وايده بكلام الشيخ أيضاً وحينئذ فقول المصنف يبتني عليها قياسات العلم (٥) تعريف أو تفسير بالأعم (٦)

وأما على الرابع: فيقال أن التصديق بالموضوعية لما توقف عليه الشروع على بصيرة وكان له مزيد مدخلية في معرفة مباحث العلم وتميزها عما ليس منه عد جزء من العلم مسامحة وهذا (٧) أبعد المحتملات..

(١) التى أشار اليها المصنف بقوله أو نـوع منه أو عرض ذاتي لـه فعلى هذا يجب أن يعد المبتدأ في قوائم المبتدأ مرفوع أيضاً خارجاً عن مسائل النحو مع انه وأمثاله داخل في المسئلة قطعاً.

(٢) لعله اشارة الى انه بعد ماقلنا اخراج الكلمة والكلام عن جزئيتهما للمسائل فلا مانع من اخراج المبتدأ أيضاً من جزئيتا لمسئلة المبتدأ مرفوع.

(٣) مثله في الشق الاول.

(٤) وهو مزيد الاعتناء به.

(٥) والتصديق بالموضوع خارج عنها.

(٦) فان ما يبتني عليه قياس العلم يمكن أن يكون من أجزاء قياساته كان يكون كبرى فيه ويمكن أن تكون قضية عامة تنطبق على موارد قضايا العلم.

(٧) أى الاحتمال الرابع أبعد المحتملات لتفسير مرادهم بجزئية الموضوع للعلم.

بوجوده (١) أو بموضوعيته (٢) والاول مندرج في موضوعات المسائل (٣) التي هي اجزاء المسائل فلايكون جزء عليحدة (٤) والثاني من المبادى التصورية (٥) والثالث من المبادى التصديقية فلايكونان جزء عليحدة أيضاً والرابع من مقدمات الشروع (٦) فلايكون جزء.

ويمكن الجواب باختيار كل من الشقوق الاربعة أما على الاول فيقال ان نفس الموضوع وان اندرج في المسائل لكن لشدة الاعتناء به من حيث ان المقصود من العلم معرفة احواله والبحث عنها عد جزء عليحدة أو يقال ان المسائل ليست هي مجموع الموضوعات والمحمولات والنسب بل المحمولات المنسوبة الى الموضوعات (٧).

قال المحقق الدواني في حاشية المطالع المسائل هي المحمولات المثبتة بالدليل.

وفيه نظر، لانه لايلائمه ظاهر قول المصنف والمسائل هي قضايا كذا وموضوعاتها كذا ومحمولاتها كذا (٨) وأيضاً فلو كان المسائل هي نفس المحمولات

---

(١) فالموضوع لعلم النحو مثلا هو العلم بوجود الكلمة والكلام.

(٢) كالعلم بأن موضوع النحو هو الكلمة والكلام.

(٣) فان موضوعات المسائل هى جزئيات وأفراد لموضوع العلم.

(٤) فبذكره الضمنى يستغنى عن ذكره مستقلا.

(٥) فان منها تعريف الموضوع فلايكون تعريف الموضوع جزءاً مستقلا.

(٦) أى مما يجب العلم به قبل الشروع في العلم فلايكون جزء للعلم أصلا فان جزء الشيء ماهو داخل فيه لا ماكان قبله.

(٧) فالموضوعات خارجة عن المسائل فتكون جزء برأسه.

(٨) فالموضوعات كالمحمولات معتنى بها في المسائل فلا تكون الموضوعات خارجة عنها.

٧٥

وتركه السابع من الضروب اعني
. الثالث المركب من الصغرى السالبة
. الكلية والكبرى الموجبة الكلية فالنتيجة
الكلية والخامس المركب من الصغرى الموجبة الجزئية
سالبة كلية والسالبة الكلية فالنتيجة سالبة جزئية والسادس من المركب
والكبرى السالبة الجزئية للصغرى والكبرى الموجبة الجزئية
من السالبة المركب من الصغرى السالبة الكلية والكبرى الموجبة جزئية فالنتيجة
والثامن من المركب ... لان عموم موضوعه الاوسط اى كليتها مع ملاقاته للاصغر بالفعل
سالبة جزئية لا لان ... الاوسط على الاصغر ايجابا بالفعل فبيان مستقلان فستقل البرهان
اى بان يحمل الاوسط بالقيد الاول والسابع بالثاني شرح للمفيد ٧ فلا بد ان يكون
الخامس من بالقيد الاول والكبرى بان يكون موجبة ٨ هذا الا يجرى في
هذا الحمل في الكبرى والثالث بتجريبي ٨ اشارة الى
الشكل الاول من ان الحمل اعم من ان يكون
دفع ما يقال من بالايجاب او بالسلب ويخصه
بالايجاب الحمل بالايجاب منا ...
شيء

كالكلمة
٢ والصورة والكلام ٢ اى متعددة اى
والمعلوم التصوري الذي هو جزء من موضوع
بان يعرف المعلوم التصديقي الذي هو جزء آخر منه [redacted]
المنطق والعلوم التصديقية اى موضوع المسئلة اما مركب من موضوع العلم
الاضافة للحد ٨ اى موضوع ... ويسمى مبادرات ايضا فيها كالنحو
٥ الاضافة لكقوله الخ ... المتقادير المعادلة لشيء واحد مساوية شئ هكذا ... ٥
مع العرض الذاتي علم الهندسة تحفظ مستقيم شيء الحد هكذا
تأمل تجلي ٣ لقولنا ان نقل بين كل نقطتين المصطلح بالتام العلم المتعلم بان نقبل منه القدرة
١٠٠١ كقولنا ان ... المعادرة ماهو المعادرة بالمبادئ فالمعادرة بمعنى المعادرة عليه
لا بالرعية ... ٥ كقولنا اذا وقع خط على خطين فالبداية الدالة والداوديان الداخلتان في جهة اقل من
ليس المبادئ به ... اخرجا تلك الجهة التقيا الدانكان ... ٦ اونوع عرضه الذاتي
فان الخطين اذا ... لا يقبل الخرق اوكل جسم ان فلك فوق النفس قابلي اما لفظ او تقديره
لا مطلقا ... كما يقال مابين فلك الزوج شرح ٦ كقول النحوي كل مجرب قابلي
في الغد ... بحالة يتحرك المتحرك ان لم يعقه عائق قابلي
بل حاله في المتحرك بسببها المتحرك يتحرك ان لم يعد
ص ١٣/٢

٩ الكاف

الاستثنائية او مبنية
على التقديم البطيء العلمي بتجربة
١٠ المركب من صغرى سالبة كلية وكبرى موجبة
كلية ينتج سالبة كلية نحو لا شيء من الفرس بانسان وكل صاهل
فرس فلا شيء من الانسان بصاهل محمد ١١ المركب من صغرى سالبة
كلية وكبرى موجبة جزئية ينتج سالبة جزئية نحو لا شيء من الانسان بفرس و
بعض الناطق انسان فبعض الفرس ليس بناطق محمد ١٢ وتلك الرابع والخامس والسادس
والسابع لان الكبرى في غير الضرب السادس سالبة سواء كانت كلية كما في الاول
والثاني او جزئية كما في الرابع لان حمل الاوسط على الاصغر اثباتيكون ايجابا
وهو منتف في المذكورات واما الثالث فان الكبرى فيه وان كانت
كلية موجبة الا ان عموم موضوعية الاوسط الذي
هو الشرط منتف فيه ايضا شيخ تلميذ
٨ الاخص كما في كبرى الضروب
الاول والاخير بجرتي
صـ ١٨١

حاشي ١

الصغرى والكبرى فالصغرى
صادقة والبارى منزوجة هكذا ١
كاذبة / منفرجة سيد شريف ط واما المثلث
فهو الذي يلزمه المتساوي الذي يحيط به ثلاث خطوط
مستقيمة هكذا △ سيد شريف ٥ يعني يلزم ان تكون مجهولات
المسائل خارجة عن موضوعاتها اي يبحث لم تكن ماهيات موضوعاتها والا يلزم ما يلزمه
اسم العلم اما موضوع بازاء المسائل فقط فعد المبادي والموضوع جزء من اجزاء العلوم مسامحة
او موضوع لمجموع الثلثة فعدها منها حقيقة والاول اولى اذ المقصود بالذات هو المسائل لا غير
مسيد ... تاعا تعلل شرائط العلوم اجزاء لها مبالغة في مدخليتها فيها مير ابو الفتح
صـ ١٣١

كل مقدار (١) وسط في النسبة فهو ضلع ما يحيط به الطرفان او من نوعه مع العرض الذاتي كقوله(٢) كل خط قام على خط فان زاويتي جنبيه قائمتان او متساويتان لهما (٣) .

قوله : (ومحمولاتها) اى محمولات المسائل .

قوله : (امور خارجة عنها) اى عن موضوعات المسائل .

قوله : (لاحقة لها) اى عارضة لتلك الموضوعات والمراد هيهنا (٤) محمولة عليها فان العارض هو الخارج المحمول فاذا جرد عن قيد الخروج للتصريح به قبل بقي الحمل ولو اكتفى (٥) المصنف باللحوق لكفى ويوجد في بعض

---

(١) فان المقدار موضوع لعلم الهندسة والوسطية في النسبة وهو حصول الشيء بين مقدارين نسبته الى أحدهما كنسبة الاخر اليه عرض ذاتي وقد جعلا هنا معاً موضوع المسئلة .

ثم معنى كون المقدار الوسط ضلع مايحيط به الطرفان أن يكون الحاصل من ضربه في نفسه هو الحاصل من ضرب أحد الطرفين في الاخر مثلاً أن الثلاثة وسط بين الواحد والتسعة والحاصل من ضربه في نفسه هو التسعة وهو الحاصل من ضرب التسعة في الواحد وكذا الاربعة بين الاثنين والثمانين وهكذا محمد علي .

(٢) أي قول المهندس .

(٣) فان الخط نوع من المقدار الذي هو موضوع علم الهندسة وقد أخذمعه القيام على خط وهو العرض الذاتي .

واعلم انه اذا وقع خط عموداً على خط آخر يحدث زاويتان عن اليمين واليسار فان كانتا متساويتين سميتا قائمتين وان اختلفتا فالاضيق حادة والاوسع منفرجة .

(٤) يعني ان أصل معنى اللاحقة هي العارضة ومعنى العارضة هي المحمولات الخارجة ولكن اللاحقة هيهنا يراد بها المحمول فقط لان جزئها الاخرى الخارجة صرح به المصنف بقوله خارجة فلابد من تجريده عن قيد الخروج فيبقى محمولة فقط .

(٥) بأن يقول امور لاحقة لها بحذف خارجة لان الخروج مفهوم من اللحوق .

وأجزائها واعراضها ومقدمات بينة أو مأخوذة يبتنى عليها قياسات العلم والمسائل وهى قضايا تطلب فى العلم وموضوعاتها اما موضوع العلم أو نوع منه أو عرض ذاتي له أو مركب ومحمولاتها أمور خارجة عنها لاحقة لذواتها

قوله : (واجزائها) اى حدود اجزائها اذا كانت الموضوعات مركبة (١).

قوله : (واعراضها) اى حدود العوارض المثبتة (٢) لتلك الموضوعات .

قوله : (ومقدمات بينة) المبادىء التصديقية اما مقدمات بينة بنفسها اى بديهية او مقدمات مأخوذة اى نظرية .

فالاولى : تسمى علوما متعارفة .

والثانية: ان اذ عن بها المتعلم بحسن الظن بالمعلم سميت اصولا موضوعة وان اخذها مع استنكار سميت مصادرات ومن هيهنا يعلم ان مقدمة واحدة يجوز ان يكون اصلاموضوعاً بالنسبة الى شخص ومصادرة بالقياس الى آخر.

قوله : (موضوع العلم) كقولهم في الطبيعي كل جسم فله شكل طبيعي (٣).

قوله : (او عرض ذاتي له) كقولهم كل متحرك فله ميل (٤).

قوله : (او مركب من الموضوع) مع العرض الذاتي كقول المهندس

(١) كموضوع علم الطب « بدن الانسان » مثلا فانه مركب من أجزاء عديدة لا تحصى وكالكلام فى علم النحو .

(٢) سيأتي مثاله من المحشى .

(٣) فالجسم مع انه موضوع لعلم الطبيعة مع ذلك وقع موضوعاً لمسئلة من مسائله.

(٤) فان التحرك من عوارض الجسم « موضوع علم الطبيعة » ووقع (التحرك) موضوعاً للمسئلة .

٩ مثل قول النحاة
الكلمة المعربة اما اسم او
فعل ١٠١٥ ٩ المقدار الخط والسطح
والجسم التعليمي ها ٩ اى ضلع مقدار ا ب مثل مقدار يحيط
به الطرفان اى يحصل من ضرب احدهما في الآخر تأمل بجميع ان
الاربعة في مثال ذلك تصير مبلغا لمجموع الطرفين اعني لستة عشر بالضرب اى
مثاله وفيه ما فيه يشتدى اب تسير يحيط به الطرفان ٩ اى المقدار موضوع للعلم في ابين
الهند هى وقد اخذ في هذا المثال مع العرض الذاتي وهو كونه وسطا بالنسبة اليه كونه بين مقدارين
بحيث يكون نسبة الى احدهما كنسبة الآخر اليه كالاربعة مثلا بين اثنين والثمانية فانها نسبت اليها ومع كونه
مبلغا ما يحيط به الطرفان اى الحاصل من ضربه في نفسه كالحاصل من ضرب احدهما في الآخر فان الحاصل من ضرب الاربعة
في نفسها ستة عشر كما ان الحاصل من ضرب الاثنين في الثمانية ذلك شرع في شرح شىء لها وهو الاربعة ٥ ٦ كالاثنين ٥ في والثمانية
كما صرح به ١٤ كما ان الاثنين نصف الاربعة ١٠ اى موضوع المسئلة مركب من نوع من موضوع العلم مع العرض الخ ١١ ومثل قولهم الاسم المعرب
هو منصرف وغير منصرف ١٢ فان الخط نوع المقدار الذى هو موضوع العلم لانه يتنوع الى السطح والخط والجسم التعليمي ١٣
٥٥ كالمثلث ▽ يشتدى ٨ اذ اللحوق يشمل الخروج منه

ص ٢١٤

٩ مثل قوالنجاة

الكمة المعينة اما امراو

فعل ١٠ ؛ ٩ المقدار الخط والسطح

والجسم التعليمي ؛ ٩ اى ضلع مقدار الآخر مثل مقدار يحيط

به الطرفان (اى يحصل من ضرب احدهما ٤ الطرفين اى لستة عشر بالغبار اى يبلغ ان

الاربعة ٤ مثال ذلك تصير مبلغا لمجموع الطرفان ؛ ٩ اى المقدار موضوع للعلم

بقاله وفيه ما فيه ويشتدى ١ تسير يحيط به الطرفان وسطا بالنسبة الى كونه بين مقدارين

الهند هى وقد اخذ ٤ هذا المثال مع العرض الذاتى وهو كونه مثلا بين اثنين والثانية فانها نصف الكل ومع كونه

بحيث يكون نسبة الى احدهما كنسبة الآخر اليه كالاربعة مثلا بين من ضرب احدهما في الآخر فان الحاصل من ضرب الاربعة

فلقا ما يحيط به الطرفان ان الحاصل من ضرب الاثنين ٤ نفسه كالحاصل من ضرب الاربعة ؛ ٥ كالاثنين ، ف والثمانية

في نفسها ستة عشر كما ان الحاصل من ضرب الاثنين في الثمانية ذلك تتبع نتائج شيء الا وهو الاربعة ؛ ١١ وقيل قولهم الدسم العدد

كما صح به ؛ ١٢ كما ان الاثنين نصف الاربعة ؛ ١٠ اى موضوع المسئلة مركب من تتبع من موضوع العلم مع العرض الخ والجسم التعليمي

هو منصف وغير منصرف ؛ ١١ فان الخط نوع المقدار الذى هو موضوع العلم لانه يتنوع الى السطح والخط والجسم التعليمى

٥٥ كالمثلث ∆ ويشتدى ٨ انا للعرق وشمل الخارج منه ص ٤١٢

٦٢

حرام (١) وقول النحاة : كل فاعل مرفوع (٢) وقول الطبيعيين : كل فلك متحرك على الاستدارة (٣) .

نعم يعتبر ان لايكون اعم من موضوع العلم (٤) وصرح بذلك المحقق الطوسي أيضاً في نقد التنزيل .

واقول : في لزوم هذا الاعتبار (٥) أيضاً نظر لصحة ارجاع المحمولات العامة الى العرض الذاتي بالقيود المخصصة (٦) كما يرجع المحمولات الخاصة اليه (٧) بالمفهوم المردد (٨) والاستاد صرح باعتبار الثاني (٩) فعدم اعتبار الاول تحكم (١٠) وهيهنا زيادة كلام لايسعها المقام .

قوله : (وقد يقال المبادي) اشارة الى اصطلاح آخر في المبادي سوى

---

(١) فان الحرمة عامة للمسكر وغيره كالميتة مثلا .

(٢) والرفع غير مختص بالفاعل لان المبتدأ أيضاً مرفوع .

(٣) والتحرك استدارة لاينحصر بالفلك .

(٤) كما في الامثلة الثلاثة فان الحرمة منحصرة بفعل المكلف الموضوع لعلم الفقه والرفع منحصر بالكلمة الموضوع لعلم النحو والتحرك استدارة منحصرة بالجسم وهو موضوع علم الطبيعة .

(٥) وهو أن لايكون أعم من موضوع العلم .

(٦) كمستقيم القامة الذي يُحمل على الانسان بقيد الماشي وبالعكس .

(٧) أي الى العرض الذاتي .

(٨) وهو ان تردد محمولا بين مواضيع متعددة فتراه مختصاً بالموضوع الفلاني فكذا المحمولات العامة ترددها فتراها مشتركة بين متعدد ثم نقيدها بما يخرج غير الواحد فتكون عرضاً خاصاً له .

(٩) وهو عدم كونه أعم من موضوع العلم .

(١٠) يعني من يعتبر القيد الثاني فعليه باعتبار القيد الاول وهو لزوم كون المحمول عرضاً ذاتياً لموضوع المسألة وذلك لان القيد الثاني فرع وبدل اضطرار عن القيد الاول .

النسخ . قوله : (لذواتها) وهو[1] بحسب الظاهر لاينطبق الا على العرض الاولي اي اللاحق للشيء اولا وبالذات اى بدون واسطة في العروض ولايشتمل على العارض بواسطة المساوي مع انه[2] من العرض الذاتي اتفاقاً .

ولذا أوله[3] بعض الشارحين وقال اى لاستعداد مخصوص بذواتها سواء كان لحوقه اياها لذاتها او لامر يساويها فان اللاحق للشيء لما هو هو[4] يتناول الاعراض الذاتية جميعاً على ما قال المصنف في شرح الرسالة الشمسية .

ثم ان هذا القيد يدل على ان المصنف اختار مذهب الشيخ في لزوم كون محمولات المسائل اعراضاً ذاتية لموضوعاتها واليه ينظر كلام شارح المطالع لكن الأستاذ المحقق (قدس سره) أورد عليه انه كثيراً ما يكون محمول المسئلة بالنسبة الى موضوعها من الاعراض العامة الغريبة كقول الفقهاء : كل مسكر

(١) أى العرض اللاحق لذات المعروض منحصر بالاعراض الاولية لانها هى المعروضة للشيء لذات الشيء مع انا نعلم ان العرض الذى يلحق الشيء بواسطة الخارج المساوى أيضاً محمول على الذات فيكون تعريف المصنف للمحمول تعريفاً بالاخص .

(٢) أى مع ان العارض بواسطة المساوى أيضاً يعد من الاعراض الذاتية القابلة للحمل .

(٣) أى لكون العرض العارض بالمساوى عرضاً ذاتياً مع انه لم يعرض لذات المعروض أول بعض الشارحين عبارة المصنف (لذواتها) بأنه ليس مراد المصنف من ذلك العرض الذاتى بلاواسطة بل المراد من لذاتها لاستعداد فى الذات بحيث يصحب العرض ولو بواسطة أمر مساو له .

(٤) أى اللاحق للشيء لخصوصية فى نفس الذات فيشمل العارض بلاواسطة كالتعجب اللاحق للانسان لكونه انساناً وبواسطة المساوى كالضحك العارض له لكونه متعجباً فان المتعجب هو الانسان فيصدق انه عارض للانسان بماهو هو بخلاف العارض بواسطة الاعم كالماشى العارض للانسان لكونه حيواناً فانه لايصدق انه ماش بماهو انسان بل بماهو حيوان .

ثم فان الحرمة
عاً نفقة على اكل المسك
بواسطة فعل المكلف الاعم من اكل
، المسك و اللاحق بالاعم من الاعراض الغريبة
وكذلك لحوق الموضوعية بواسطة اسم العام من الفاعل
ولحوق التحرك بواسطة الجسم العام من الفلك جوري
ثم اى كما في لزوم كون المحمولات اعراضا ذاتية لموضوعات المسائل نظير على ما
نقل عن الاستاذ مدرس ٥ كقولهم العدد اما زوج او فرد والكلمة اما الاسم او فعل او حرف
الاول في علم الحساب والثاني في علم النحو شرح على ما هو ان لا يكون اعم من موضوع العلم شرح
٨ ليستقيم القاعدة الذي يحمل على الانسان بقيد الماشي وبالعكس شرح
٦ اعتبار عدم كون المحمول اعم في موضوع العلم لا في موضوع المسئلة تحكم فان من لا يجوز كون
المحمول اعم اما ان يكون مراده انه لا يكون اعم بحيث يتبع عمومه ولم يرجع الى العرض الذاتي بالقيود
المخصصة و اما ان يكون مراده انه لا يكون اعم من حيث الظاهر وان كان بالحقيقة عرضا
ذاتيا باعتبار القيود المخصصة فالاول يجري في المحمولين فلا وجه لما اجاز
و ادعاه الاستاذ و الثاني لا يجري في واحد منهما فاذا لا وجه للمنع في محمول
موضوع العلم وتجويزه في محمول موضوع المسئلة ويجوز ان
يكون المراد بالاول رجوع المحمولات العامة
بالقيود ومن الثاني رجوع المحمولات الخاصة
السيالكوتي ص ٢١٦

اى ولمترتكيد
(١) اى العلوم ولولم وجد البصيرة
داخلة في الشروع على البحث السابق في اول
يتوقف عليها المبادى بالبحث لانها تصدق على خطبة الكتاب
فيها اعم من هذا الفصل الشروع في المسائل يتجوز
الكتاب وفي اول ان يبدأ بها قبل الممكنات من الصغرى والكبرى المشتبين لقولنا
(٧) بشرط مسائل العلة كالممكنات بشتى عه اما اجمالا ببيان انه من اى علم
(٨) اى قياسات مثلا بشتى م اى ما يبدأ به فانا فائدة شيء مثالا لا ثلث من تصوره وتسليمه
الحجة موصلة اليه عند المحققين واما تفصيلا عه اى للمعاونة على التفصيل الآتي =
يستمد اى يرجع المسائل كل تعليه مختبر الاصول فالنسبة عموم وخصوص مطلقا لان
وتحقيقه لبيان المبادى على ما يبدأ به قبل المقصود ان كان داخلا في العلم فهو ليست
(٢) اى معنى الطرق المبادى كليا اى لغوى لان المبادى اى هذا التفسير الا اصطلاحى اشارة الى
كل مقدمة مبادى ولا عكس كليا على المتعلم بشتى س اى هذا لكونها ولذا فسر المبادى المحشى
مقدمة بشتى كر على كلام الحصر وانما كان من المقدمة ومن وجه فمن المبادى
تقدير التلذذ في كلام ١٥ اى مطلقا من المقدمة وان المبادى من قوله
باى دون بحث (اى اعم مطلقا من وجه فالمبادى هنا اعم
الذكر والبحث الاعم من وجه المبادى الذى ذكر سابقا
بالبحث الاعم من المبادى
من وجه
صح ١٧ ان

مايسمونه الرؤس الثمانية الاول الغرض لئلا يكون النظر فيه عبثاً الثاني المنفعة وهي ما يتشوقه الكل طبعاً لينشط الطالب ويتحمل المشقة الثالث السمة وهي عنوان العلم ليكون عنده اجمال ما يفصله الرابع المؤلف ليسكن قلب المتعلم

افعال الله تعالى لاتعلل بالاغراض وان اشتملت على غايات ومنافع لاتحصى .

فكان مقصود المصنف ان القدماء كانوا يذكرون في صدر كتبهم ما كان سبباً حاملا على تدوين المدون الاول لهذا العلم ثم يتعقبونه بمايشتمل عليه من منفعة ومصلحة حتى يميل اليها عموم الطبايع (الطباع) ان كانت لهذا العلم منفعة ومصلحة سوى الغرض الباعث للواضع الاول وقد عرفت في صدر الكتاب الغرض والغاية من علم المنطق وهما العصمة فتذكر .

قوله: (الثالث: السمة) السمة في اللغة العلامة وكان المقصود هيهنا الاشارة الى وجه تسمية العلم كما يقال: انما سمي المنطق منطقاً لان النطق يطلق على الظاهري (١) وهو التكلم وعلى الباطني وهو (٢) ادراك الكليات وهذا العلم يقوى الاول (٣) ويسلك بالثاني مسلك السداد فاشتق له اسم من النطق .

فالمنطق اما مصدر ميمي بمعنى النطق اطلق على العلم المذكور مبالغة في

ـــ وقد قال تعالى وماخلقنا السماء والارض ومابينهما باطلا ذلك ظن الذين كفروا وقال عز من قائل أفحسبتم انما خلقناكم عبثاً وانكم الينا لاترجعون .

(١) أي على النطق الظاهري .

(٢) أي النطق الباطني .

(٣) يعني ان علم المنطق نافع للظاهري والباطني لانه يقوى قوة التكلم في الانسان ويعصمه عن الخطاء في ادراك الكليات .

وقد يقال المبادي لما يبدء به قبل المقصود والمقدمات لما يتوقف عليه الشروع على وجه الخبرة وفرط الرغبة كتعريف العلم وبيان غايته وموضوعه وكان القدماء يذكرون

ما تقدم وضعه ابن الحاجب في مختصر الاصول حيث اطلق المبادي على ما يبدء به قبل الشروع في مقاصد العلم سواء كان داخلا في العلم فيكون من المبادي المصطلحة السابقة كتصور الموضوع والاعراض الذاتية والتصديقات التي يتألف منها قياسات العلم او خارجا عنه يتوقف عليه الشروع (على وجه الخبرة ويسمى مقدمات) كمعرفة الحد والغاية وبيان الموضوع والاستمداد(1). والفرق بين المقدمات والمبادي بهذا المعنى مما لاينبغي ان يشتبه فان المقدمات خارجة عن العلم لامحالة بخلاف المبادي فتبصر.

الرؤس الثمانية

قوله: (يذكرون) اى في صدر كتبهم على انها من المقدمات او من المبادي بالمعنى الاعم.

قوله: (الغرض) اعلم(2) ان ما يترتب على فعل ان كان باعثا للفاعل على صدور ذلك الفعل منه يسمى غرضاً وعلة غائية والايسمى فايدة ومنفعة وغاية قالوا(3)

---

(1) أى بيان ان المتعلم يحتاج الى أى علم أوكتاب ليعينه على فهم هذا العلم.

(2) الغرض من هذا الكلام هو بيان الفرق بين الغرض والمنفعة دفعاً لتوهم التكرار.

(3) نقل ذلك عن الاشاعرة ونقل عنهم فى وجهه ان بعث الفاعل الى غاية الفعل احتياج منه اليها والله غنى بالذات ـ واجيب عنه بأن ذلك انما يتحقق اذا كانت الغاية عايدة الى الفاعل لا ما اذا كانت عايدة الى الغير كما هو ظاهر فى أفعاله سبحانه

السابع القسمة ليطلب في كل با ــــــب ما يليق به الثامن الانحاء التعليمية
وهي التقسيم أعنى التكثير من [redacted] وق

الامر بقدر الطاقة البشرية لم يكن [redacted] منها (١) اذ ليس بحثه الا عن المفهومات والموجودات الذهنية الموصلة الى ا[redacted]ـصور أو الى التصديق وان حذف الاعيان (٢) من التفسير المذكور فهو من الحكـ[redacted]ـة.

ثم على التقدير الثاني (٣) فهو ــــــ من قسم الحكمة النظرية الباحثة عما ليس وجودها بقدرتنا (٤) واختيارنا ثم هـ ـــــــ ل (٥) هو حينئذ اصل من اصول الحكمة النظرية أو من فروع الالهية والمتا [redacted] لا ينبغي بسط ذلك الكلام.

قوله: (في أي مرتبة هو) [redacted] ما يقال ان مرتبة المنطق ان يشتغل به بعد تهذيب الاخلاق وتقويم الفكر ببعض ــــــ الهندسيات وذكر الاستاد في بعض رسائله انه ينبغي تأخيره في زماننا هذا عن [redacted] ـن يعلم قدر صالح من العلوم الادبية لما شاع من كون التداوين باللغة العربية.

قوله: (القسمة) أي قسمة الـ[redacted]ـم أي الكتاب الى ابوابها.

---

(١) أى لم يكن المنطق من الـ[redacted]ـوم الحكمية.

(٢) أى حذف من تفسير الحكـ[redacted] فيقال انها (علم بأحوال الموجودات ...).

(٣) أى على تقدير أن يكون الـــــنطق من الحكمة.

(٤) لا الحكمة العملية الباحثة ــــــ عن أحوال الموجودات التى وجودها بقدرتنا واختيارنا.

(٥) الحكمة الالهية تبحث عن [redacted] الموجودات التى لا تحتاج فى وجودها الخارجى والعقلى الى المادة والحكمة الطبيعية ـــبحث عما يحتاج فى وجوده الخارجى والعقلى الى المادة و الحكمة الرياضية تبحث عما يحتاج فى وجوده الخارجى فقط الى المادة دون التعقل.

فالاول : كما يقال ابواب المنطق تسعة :

الاول : باب ايساغوجى أي الكليات الخمس الثاني : التعريفات الثالث: القضايا الرابع: القياس واخواده الخامس : البرهان السادس :الجدل السابع : الخطابة الثامن : المغالطة التاسع : الشعر.

وبعضهم عد بحث الالفاظ باباً آخر فعاد ابواب المنطق عشرة كاملة .

والثاني [١] : كما يقال : ان كتابنا هذا مرتب على قسمين :

القسم الاول : في المنطق وهو مرتب على مقدمة ومقصدين وخاتمة :

المقدمة : في بيان الماهية والغاية والموضوع .

المقصد الاول : في مباحث التصورات .

والمقصد الثاني : في مباحث التصديقات .

والخاتمة : في اجزاء العلوم .

والقسم الثاني : في علم الكلام وهو مرتب على كذا ابواب الاول في كذا الى آخره وكما قال في الشمسية ورتبته على مقدمة وثلث مقالات وخاتمة

وهذا الثاني [٢] شايع كثير فلايخلو عنه كتاب .

قوله : (الانحاء التعليمية) أي الطرق المذكورة في التعاليم لعموم نفعها في العلوم وقد اضطربت كلمة الشراح ههنا ومانذكره هو الموافق لتتبع كتب القوم والمأخوذ من شرح المطالع .

قوله : (وهي التقسيم) كان المراد به مايسمى تركيب القياس أيضاً وذلك بان يقال اذا اردت تحصيل مطلب من المطالب التصديقية ضع طرفى المطلوب [٣]

(١) أى قسمة الكتاب .

(٢) أى تقسيم الكتاب .

(٣) أى الموضوع والمحمول فى النتيجة مثلا اذا أردنا تحصيل التصديق بكون

الكبرى ثم ضم الجزء الاخر من المطلوب الى الجزء الاخر (١) من تلك المقدمة فان تألفا على احد التأليفات الاربع (٢) فما انضم الى جزئى المطلوب هو الحد الاوسط ويتميز الشكل المنتج وان لم يتألفا كان القياس مركبا (٣).

فاعمل بكل واحد منهما (٤) العمل المذكور (٥) اي ضع الجزء الاخر من المطلوب والجزء الاخر من المقدمة كما وضعت طرفي المطلوب في التقسيم (٦) فلابد ان يكون لكل واحد منهما نسبة (٧) الى شيء مما في القياس والا لم يكن القياس منتجاً للمطلوب.

فان وجدت حداً مشتركاً بينهما (٨) فقدتم القياس وتبين لك المقدمات والاشكال والنتيجة.

فقوله : (وهو عكسه) اى تكثير المقدمات الى فوق وهو النتيجة كمامر وجهه (٩).

---

(١) وهذا الجزء الاخر هو الاوسط.

(٢) مثلا اذا كان القياس التساهلى هكذا (زيد عالم فيجب اكرامه) الموضوع فى المطلوب (يجب اكرامه) هو الضمير العايد الى زيد فزيد هو الاصغر ونراه فى جملة زيد عالم فنجعلها صغرى لوجود الاصغر فيها والجزء الاخر أعنى عالم هو الاوسط فنضمه الى محمول المطلوب « يجب اكرامه » فيصير العالم يجب اكرامه وهى الكبرى فيتم القياس.

(٣) من قياسين أو أكثر كما مر ذكر القياس المركب سابقاً.

(٤) أى من جزئى المطلوب.

(٥) فى الجزء الاول مثلا ضممت فى المرة الاولى موضوع المطلوب الى جزء من المقدمة فلم يتألفا ففى هذه المرة تضم محمول المطلوب الى الجزء الاخر من المقدمة.

(٦) أى كما استفدت فى التقسيم من طرفى المطلوب فكذا هنا.

(٧) بأن يكون أحد الطرفين موضوعاً فى القياس أو محمولا.

(٨) أى بين المطلوب والقياس ليكون أوسط القياس.

(٩) أى وجه اطلاق الفوق على النتيجة بقوله لانها المقصد الاقصى بالنسبة الى الدليل.

والتحليل وهو عكسه

لمحموله فمن الرابع كل ذلك بعد اعتبار الشرايط بحسب الكمية والكيفية(١) كذا في شرح المطالع .

وقد عبر المصنف عن هذا المعنى بقوله : (اعنى التكثير) اي تكثير المقدمات (٢) اخذاً من فوق أي من النتيجة لانها المقصد الاقصى بالنسبة الى الدليل .

قوله : (والتحليل) في شرح المطالع كثيراً مايورد في العلوم قياسات منتجة للمطالب لاعلى الهيئات المنطقية لتساهل المركب(٣) اعتماداً على الفطن العالم بالقواعد فان اردت ان تعرف انه على اى شكل من الاشكال فعليك بالتحليل وهو عكس التركيب حصّل المطلوب .

وانظر الى القياس المنتج له فان كان فيه مقدمة تشارك المطلوب بكلا جزئيه(٤) فالقياس استثنائي وان كانت مشاركته للمطلوب باحد جزئيه فالقياس اقتراني ثم انظر الى طرفي المطلوب (٥) ليتميز عندك الصغرى عن الكبرى لان ذلك الجزء (٦) ان كان محكوماً عليه في النتيجة فهي الصغرى او محكوماً به فيها فهي

(١) ككلية الكبرى وايجاب الصغرى فى الشكل الاول مثلا .
(٢) من الموضوعات والمحمولات .
(٣) بكسر الكاف .
(٤) بأن تكون النتيجة مذكورة بهيئتها كما هو شأن الاستثنائى .
(٥) يعنى انظر الى موضوع المطلوب ومحموله فان وجدت الموضوع فى مقدمة من القياس المسامحى فتلك المقدمة هى الصغرى والجزء الاخر من تلك المقدمة هو الاوسط ثم كرر الاوسط وضمه الى محمول المطلوب فتكون كبرى فيتم القياس .
(٦) المشترك بين المطلوب والقياس.

والبرهان أى الطريق الى الوقوف على الحق والعمل وهذا بالمقاصد أشبه

وتبالغ في التفحص عن ذلك حتى لاتشتبه بالمشهورات او المسلمات او المشبهات ولا تذعن لشيء بمجرد حسن الظن به او بمن تسمع منه حتى لاتقع في مضيق الخطابة ولاترتبط بربقة التقليد .

قوله : (وهذا بالمقاصد اشبه) اى الأمر الثامن [1] اشبه بمقاصد الفن منه بمقدماته ولذا ترى المتأخرين كصاحب المطالع يوردون ما سوى التحديد[2] في مباحث الحجة ولو احق القياس واما التحديد فشأنه ان يذكر في مباحث المعرف وقيل هذا [3] اشارة الى العمل وكونه اشبه بالمقصود ظاهر بل المقصود من العلم العمل .

جعلنا الله واياكم من الراسخين في الأمرين ورزقنا بفضله وجوده سعادة الدارين بحق نبيه محمد خير البرية اجمعين وآله وعترته الطاهرين انه موفق ومعين .

تمت الحاشية بعونه تعالى

---

(١) يعنى ان الامر الثامن وهو الانحاء التعليمية ذكره فى مقاصد الفن أولى من ذكره فى المقدمات بخلاف السبعة الباقية .

(٢) أى التقسيم والتحليل والبرهان .

(٣) يعنى قيل ان هذا فى كلام المصنف ليس اشارة الى الامر الثامن بل اشارة للعمل يعنى ان العمل أشبه بمقاصد الانسان وأهدافه من العلم بلاعمل .

والتحديد أى فعل الحد

قوله : (والتحديد) اى فعل الحد يعنى ان المراد بالتحديد بيان اخذ الحد وكان المراد المعرف مطلقاً(١) للاشياء .

وذلك بان يقال : اذا اردت تعريف شيء فلا بدان تضع ذلك الشيء (٢) وتطلب (٣) جميع ما هو اعم منه وتحمل عليه بواسطة او بغيرها (٤) وتميز الذاتيات عن العرضيات بأن تعد ما هو بين الثبوت له وما يلزم من مجرد ارتفاعه ارتفاعُ نفس الماهية ذاتياً وما ليس كذلك عرضياً عاماً وتطلب جميع ما هو مساو له فيميز عندك الجنس من العرض العام والفصل من الخاصة .

ثم تركب اىَّ قسم شئت من اقسام المعرف (٥) بعد اعتبار الشرايط المذكورة فى باب المعرف .

قوله : (اى الطريق الى الوقوف على الحق) اى اليقين ان كان المطلوب علماً نظرياً والى الوقوف عليه والعمل به ان كان علماً عملياً كما يقال : اذا اردت الوصول الى اليقين فلا بدان تستعمل فى الدليل بعد محافظة شرايط صحة الصورة .

اما الضروريات الست (٦) او ما يحصل منها بصورة صحيحة وهيئة منتجة

---

(١) سواء كان التعريف بالحد أو الرسم وليس المراد الحد فى مقابل الرسم .

(٢) المراد تعريفه .

(٣) أى تنظر الى جميع الكليات التى فوقه .

(٤) وهذا يتم فى الكليات العرضية فقد تكون عارضة على ذات المعرف بلا واسطة فى العروض وقد تكون بالواسطة .

(٥) من الحد التام والناقص والرسم التام والناقص .

(٦) أى الاوليات والمشاهدات والتجربيات والحدسيات والمتواترات والفطريات

التصديقات (تعريف القضية وحصرها في الحملية والشرطية)	٩٤
تقسيم القضية الحملية باعتبار الموضوع	٩٨
المحصورات الاربع	١٠٠
اقسام الحملية	١٠١
المعدولة والمحصلة	١٠٣
الموجهات : البسائط والمركبات	١٠٤
القضية الشرطية المتصلة والمنفصلة	١١٩
التناقض	١٢٦
العكس المستوى	١٣٥
عكس النقيض	١٤٨
القياس وتعريفه	١٥٧
اقسام القياس	١٥٩
الاشكال الاربعة	١٦٢
القياس الشرطي	١٨٩
القياس الاستثنائي	١٩٢
الاستقراء	١٩٥
التمثيل	١٩٨
الصناعات الخمس	٢٠١
أجزاء العلوم	٢٠٩
الرؤس الثمانية	٢١٧

فهرس الكتاب

خطبة الكتاب	٥
تعريف الكتاب وعلل تأليفه	٢٠
المقدمة	٢٨
موضوع المنطق	٣٥
المقصد الاول في التصورات	٣٨
المفرد والمركب	٤٢
الكلي والجزئي	٥١
النسب الاربع	٥٥
الكليات الخمس (الجنس)	٦٤
النوع	٦٩
الفصل	٧٤
الخاصة	٨٠
العرض العام	٨١
خاتمة في مفهوم الكلي	٨٥
المعرف	٨٩

حاشية القزلجي على عبد الله يزدي

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين رب تمم بالخير آمين يا معين

ابتدأ متعلق بالمقيد من حيث هو مقيد تمت ق بحمد الله اى بترتيب على ترتيب خير الكلام ~~...~~ او بترتيب خير

الكلام لله تعالى فان قلت الغرض بيان ان الاقتداء كيف يكون علة للاشياء الثلاثة تمت ق مقول بالعرف والاجماع العلمي تمت

هو الثناء قيل قد يطلق الثناء على ما ليس بلسان حقيقة كلا احصى ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك فاحترازى والتعظيم مأخوذ فى الثناء

على الاصح فلا حاجة الى قيد زائد د ر ق علم بالغلبة ق للذات اطلاق الذات والواجب الوجود والمستحق للمحامد و

المستجمع للكمالات بالاجماع والاجماع من الشرع د ر ق الكمال الشاملة لصفات الجلال اى الوجودية كالعلم ولصفات

الجلال اى السلبية كليس بجوهر ولا عرض د ر ق للدلالة اما لانه آلة الوضع او للاشعار كجودة الخاتم د ر ق فيه فيهم

الزاوية وفيه بناء الدين د ر ق وفيه الدلالة اى الدلالة د ر بشروط السلوك وعدم الضلالة قوله فكيف يوصل

وما منقوض بلا تجوز د ر ق والثاني منقوض بلا تجوز د ر قيل الاحسن الكلام على عموم التغليب لا بسبب العموم

المستفاد من كلمة من تبيع ق الدفاع هذا التخصيص بلا تجوز واما على القائلين فالاندفاع خفي د ر قوله

وتقدير الآية الاولى واما ثمود فهديناهم الى الطريق او للطريق وتقدير الآية الثانية انك لا تهدى من احببت

الطريق د ر ق الخلاف اى مخالفة الذى يفهم من كلامه د ر ق من البين اى بين العلماء اى لا ينبغى مخالفة

الا فلانه قال وهو الحق وليس المراد يرتفع الخلاف من بين الفريقين اذ لم يعلم ما يدعى الحصر فى معناه ولا يقول بالاشتراك كما

صرحوا به د ر ق هو الايصال ونحو هديناه النجدين و فاتبعني اهدك صراطا سويا من قبيل المنصوب بنزع الخافض

د ر ق الحدود علم اى فى العرض لا فى الطول تأمل تبيع ق ملازمان لزوما بينا د ر ق ملة الاسلام اى العقائد التى تملى

وتكتب د ر ق معرفة لنا د ر ق المضاف اليه رفيق د ر ق المضاف خير د ر ق الرحمة مجازا باطلاق اسم المقيد

على القيد ويراد بها اللطف والاحسان مجازا موسلا بعلاقة اللزوم ابن القره ق وكتاب الواو بمعنى او ق مبالغة او

هو حذف المضاف وهو د ر ق لا يليق وان صح من حيث التركيب بناء على توسعهم فى الظروف د ر ق العصر او

الاختصاص فافهم ابن القره ق عترته هذا على مذهب الشيعة واما على مذهبنا وهو الحق مؤمنو بنى هاشم والمطلب

د ر ق سعيهم فى سلوكوا بالسعادة د ر ق مناهج اى جميع مواتبه د ر فيه استعارة بالكناية ابن ادهم

وهو الصلوة المعهود وهو طلب الرحمة تعالى لغيره وهو الرحمة منه

من قال بحذف الاختصاص ... والمراد بالقوم تابعيه

Scanned by CamScanner

ق الخبر اى القضية الملفوظة والمعقولة دد ق والاعتقاد اى القضية المعقولة دد ق يحيى صلى الله عليه وسلم

ثم الفرق بالحيثية عند بعض والترقيع ترادفهما دد ق في تحرير اى الاجل دد ق قانونية نسبة الفرد الى الكلى دد

ق عقايد الاسلام بيانية بيانية باعتبار الاكثر او نحوية باعتبار القليل او لغوية دد لامية بيانية باعتبار قليل و

نحوية باعتبار اكثر هم ابن القوه داغ ق جعلته اشارة الى الفعل بالقوة اعنى ملكة الاستنباط دد ق وتذكره

اشارة الى الفعل بالقوة لفعل اعنى ملكة الاستحضار دد ق التى اصله سوى دد ق ثلثة اوجه الجر بالاضافة

وما غير لا فيه والرفع على انه خبر مبتدأ محذوف والجملة صلة او صفة والنصب على انه مستثنى وما زائدة لانه

او على انه خبر لان المقدر والجملة صلة له او صفة دد ق اما الكل لادرى لم يعتبر الملكة تنتين مرة باعتبار حصولها

من جميع القواعد ومرة باعتبار حصولها من القواعد ... عند اهل الفن ابى عبد الله قوله

الماثر اى المستخرج من لوزمان او وسط ... دد ق ماخوذ اى منقولة دد ق

والعبارات بناء على جمع المقدم من الفن ... دد ق العلم اى الاتساع قوله

عند القائل وانما قال عند العقل لان علم الانسان ... علم ان الاحضار لا يسمى علما عند البادى

السافلة تامل دد ق الخبرية لان الفرد الكامل دد ق واختار ... ولعله لم يقل ان لان اذعانا فتصديق ولم يقل

للنسبة التامة الخبرية اذ الغرض والمشار اليه حاصل بدون التقييد اما الاول فبالاذعان واما الثانى فبقوله للنسبة حيث

لم يقل النسبة اولا وقوعها فافهم دد ق ويقتسمان اى يوخذان دد قدم الضرورى لتقدمه بالذات واخر

تعريفه لانه عدمى وبطلانها دد ق كلا من اى الربط مقدم على العطف دد ق الاكتساب مصدر مبنى للمفعول دد

قوله فيوخذ الفاء سببية وعاطفة دد ق وكناية تغيير دد ق بالنظر كتصريح بما علم ضمنا توطئة للتعريف دد ق

اى الامور لان هذا مبنى على ما اشتهر استعماله والا فالجزء المفارق بالمقارن ايضا على الاصح معقول ثم اعلم ان النسبة

التصديقية فى معنى القضية كلية فلا يرد بنحو هذا زيد وزيد عالم تامل دد ق قانون بر قوانين افردها اشارة الى انها

بالترتيب لانه قانون واحد دد ق قضية موجبة حملية دد ق تحقيق بيان دد ق وهو المتعلق فى تقديم الحد

لكي مطابقة الذكر بالكسر الذكر بالضم د ر ق للتعجب اى الانفما ل د ر ق من حيث انه يوصل اى من حيث

انه يوصل والمراد بالايصال الايصال بطريق النظر فلا يرد التنبيهات على تعريف المعرف والحجة د ر ق لا ينتقض بالاداة

سؤال انه قيل ان قوله اما المعرف فهو عبارة عن المعلوم التصورى من حيث الايصال وقوله اما الحجة فهو عبارة عن المعلوم التصديقى

فى ذكر الحد الحد الاسم الرسم الحقيقى آخرا والاسمى اولا ق من المفرد اشارة الى ان المفرد والمركب حقيقتان

الفاظ سواء لانها حقيقتان للمعانى ايضا اولا د ر ق والكلى اشارة الى ان الكلى والجزئى حقيقتان فى باب

الفاظ لها فافهم د ر ق فالمركب من الموضوع قسم واحد اى غير منقسم والمفرد بذلك الاعتبار د ر

معناه القسم د ر ق معناه المقصود د ر ق ان يتصف بهما اشارة الى ان الاحتمال بمعنى الاتصاف من الاحتمال

لا لان معناه الخبر المقصود جزءا او لان معنى لفظ الامر الثانى

نوعا اى يرد النسبة والمراد بالاتصاف فى النسبة والجملة لا نفس الامر فيخرج كلام النائم والمجنون فانه لا يتم

الخبر والقصد د ر ق بان اشارة الى ان الوصف باحد الامرين كاف من الخبرية والا فلا حاجة الى جمع الواو بمعنى

ثالث د ر ق فيه اى فى العرف د ر ق ع الدلالة لا فى التلفظ د ر ق الى ضم كثير قليلا د ر ق فلا حاجة فيه

يعنى قوله ان كان واحدا اى لان معناه واحد فى الملاحظة ... اى الحقيقية او الفرضية فلا يرد

عن الاعتراض بالسلب فرد ابن القره قوله بالزيادة ... كما فى الالوان د ر ق ولم يوجد

الامر وليس ...

العموم السلب فى لباس سلب العموم ق الى موجبتين د ر ك معلقتين د ر ق سالبتين د ائمتين د ر ق ونقيضاهما

فيصدق على النائم والمستيقظ انهما متساويان ...

يرد اللاشئ واللاممكن لان الكلام فى الكليين الصادقين على شئ فى نفس الامر د ر ق ونقيضاهما بالعكس

يرد اللاشئ واللاانسان لا مر د ر ق كذلك بين اشارة الى ان اللام للقران او للتنبيه المقلوب د ر ق كالوجود

الخارجى والمعدوم فى الخارج فان المعدوم المطلق اى من غير تقييد بالذهن والخارج لا فرد كاللاشئ د ر

الاخص مطلقا د ر اى لا من وجه والا يلزم جعل كل من الاخص والاعم جزئيا للآخر ابن القره داغ ق للاعم مطلقا

فى ذلك الاولى بل الصواب اى ابن القره داغ ق فهو مندرج ومنه يعلم ان الاخص هيهنا اعم من الاخص السابق

ق فى بالبحث عنها فيه اشارة الى انه لابد دخولها تحت التعريف كما كان كذلك اذ هو تصوير بحث فى متمم كذلك

بحره بهذا الروه والزنجى د ر ق بين تلك الحقائق لا نعرف المغ على القلب فان فيه رمزا اى رمز د ر . وهو ان تمام

Scanned by CamScanner

الحقيقة مشتركة بين حقايق الامور بلا واسطة وبين الامور بواسطة الاشتراك المذكور ابن اللالتزاوي قوله طرف
الخط وقد يكون طرف السطح كما في المخروط ١٢ قوله الاجناس اللام فيه ابطل معنى الجمعية فلا يرد انه لا يشمل ما
له جنسان فقط ١٢ قوله متصاعدة من السافل والانواع الاضافية ١٢ قوله متنازلة من العالي ففي الكلام
احتباك ١٢ قوله التنزل اى الترتيب ١٢ قوله وما بينهما ان كان ١٢ قوله والنوع السافل في سلسلة
الانواع ما لا يكون تحته نوع محصل قوله ولا يسمى السافل جنس الاجناس ولا النوع العالي نوع الانواع
بمعنى الاندراج تحت الاجناس وكون الانواع مندرجة تحته لان جنسية الشئ بالقياس الى ما تحته ونوعيته
بالنسبة الى ما فوقه ١٢ قوله لم يتعرض لبيانه غير تعرض لبعوله وقد ترتب تأمل ١٢ قوله الشئ اى في الجملة
سواء كان مميزا ذاتيا او عرضيا ... فالحد والجنس والفصل والخاصة وا
لعرض العام داخلان في شئ ... اى جوهر او جسم الى غير ذلك لان
لعمومه وصلوحه للسؤال عن مميز ... من قال لفظ شئ كناية
عن الجنس المعلوم ١٢ قوله فيما الصق جنسا او فصلا بعيدا او عرضا عاما ١٢ قوله ذاتيا من آه مفردا او
مركبا كالحد فالذاتي اللغوي اعم من الاصطلاحي ١٢ قوله تستوهم انسبين للمبالغة لا الطلب ... قوله
لطلب التمييز حتى العرض العام والفصل البعيد ١٢ اللام زائدة ولا يبعد ان يكون للتقوية تأمل ١٢ قوله
الحد واما الحد الناقص فيخرج باعتبار قيد الكلي والمفرد في قوله ولهو المذكور تامل ١٢ قوله والجنس ايضا انه لا
المراد بالتمييز التمييز في الجملة يدخل الجنس ايضا او التمييز بالجملة لا يدخل ويدل على ذلك قوله فيما سبق فيجاب بما يخصصه
وغيره وعدم الاعتراض بالجنس عليه سابقا بل بالحد فقط الذاتي يكون المراد بالخاصة الخاصة الاضافية ويكون
عدم الاعتراض بالجنس سابقا مبنيا على قياس على الاعتراض بالحد مع ان بالذي قوله فيطلب باى شئ هو في ذاته ١٢
قوله ما ذاتي ١٢ قوله بالناطق بالفصل حقيقة كما اذا علمنا الشبح بالجوهر واجبنا بالقابل للابعاد الثلثة
مثلا وكذلك اذا اجبنا بالجسم او الحيوان او جوهر قابل للابعاد الثلثة غاية اشتمال الجواب على زيادة ١٢

حيث ترك التصاعد الى العالي بقرينة ما يأتي وهو التنازل بقرينة ما سبق تأمل

Scanned by CamScanner

ق بحذافيره الحذفور كحذفور الجانب وبحذافيره بجوانبه او باسره او باعاليه مر ق في الجنس القريب كما في البعيد
مر ق الماهية الاضافية دك ق من بين حال مؤكدة اى ممتازة من بين افراده دك ق وتحصر اى مميز دك
ق كما مرّ في تقسيم الفصل المط الجنس المط دك ق في تقسيم اى تقسيم الناطق الحيوان دك ق مقدم بلا واسطة
للعاكل اى لا عالٍ دك ق مقدم بالواسطة للسافر اى للمسافر دك ق مقدم الجوهر هى دك ق فصل
محصل بهذا اشارة الى المعنى الخير الاشهر للتقسيم اعنى تحصيل القسم والمراد بالقسم الجنس فيشمل المعنى المشهور الذى
حاصله تحصيل قسمين او اكثر دك ق مفهومات الاقسام اضيف اليه الاقسام المحلى باللام الاستغراقية ثم اضيف
اليها لفظ جميع تاكيداً لاستغراق الاضافة التى للمؤكد الى تمام الجنس والمفهومات هى الحدود التامة مر فهو كقوله
فلا صنف امر بعداد مد ق فان الماتن تفريع على ما تقدم تنبيه على ما سيجيء على انه لا يشترط في المفرع عليه
ان يكون علة تامة بل يكفي ان يكون له دخل مر ق فاختيار عنترة الى اعتبار قيد الحيثية في التعريفين لكونهما
اعتبارية ابن القره داعى اشارة الى ان بهذا التقسيم لا يوجد خفيها اختلفهم عن ان الخاصة منحصرة في خاصة
النوع مير سعيد ق والجملة اى المحصول الحاصر مجموع كلام المصنف بهذا الذى تذكره دك ق لازم لعروضه دك ق
مفارق عن عروضه اللازم معه محمولا ذاتيا او لا موضحه تأكيد النفى لا الشباب اعلم ان بعد الشباب الشيب
وبعد الشيب الكهولة وبعدها الشيخ اى ما يصدق اى مفهوم الزائد اى القوى الشئ الواحد في ان واحد
دك بالوحدة الشخصية اذ كل موجود في الخارج متشخص بالاهة دك ق ما يتركب عبارة عن الكليات الخمس
ما يقع اى بحسب الظ سواء كان بحسب الحقيقة او لا فخرج المباين مساويا اى في الصدق دك فلا ينافيه
قوله واجزا اذ هو بحسب المفهوم ابن القره داعى ق بالاعم كنفس والاخص بالاخص والمصنف ترك الترقى للسجع
لان الاعم علة العلية دك ق اعنى مط اى لا من وجه اذ فيه وجه الانسان وفيه تأمل مر ق لا اخص منه
لا العدم والملكة لا لتضايف التعريف اى التعريف المعتبر عندهم وهو ما لا يشتمل الاعلى ما يتوقف عليه الاطلاع الى الذاتيات
والامتياز عن جميع الاغيار تامة حداً تاما او ناقصا رسماً تاما او ناقصا المتقدمون قالوا المساوات شرط لجوده

Scanned by CamScanner

ق تعيين اى من المفيد بدل

التعريف د ر ق بين المعاني ولو من كل الخاطر اى المستفيد فافهم وجهه ان مذهب المصنف انه من المطالب التصورية لا التصد

يقية كما ذهب اليه المحققون ر ر ق الثبوت على تقدير ذلك الثبوت لتقدم اى بالوضع فغالبا او بالطبع فدائما

هذا انسان وكقولنا جميع الناس يحملون الف الف من ر ر ق في العلوم الحكمية ر ر اى في الجمع والدلائل

بحال الجمع بدل

اى من صدقها اذ اللاذبة لا يقتضي وجود الموضوع ر ر ق اعلم ان في القضية اربعة امور في نفس الامر و

اربعة امور في العقل واما في اللفظ فقد يكون اربعة وقد لا ر ر كذات الموضوع ومفهومه وثبوته وضرورة

ذلك الثبوت منه ق شيء في ظرف المثبت له في ذلك الظرف محمولا اى بالحمل الحقيقي وهذه الاعتبارات

الثلث تجري في الموجبة بالنظر الى الوجود الذهني ايضا لحصول الكلي له افراد في نظر العقل فالام تع جزئي ر ر قوله

شريك الباري الاضافة للاستغراق فتدبر بالاختيار في الخارج حرف السلب اى معناه بحذف المضاف وتبعا

على الغالب فلا يرد زيد اعمى جمعا ولا نحو الله تعالى عالم منعا اذ الان اللازمي على موجبه ويسمى متنوعة ورباعية

الدالة بالدلالة العقلية عن الموضوع الحقيقي ويحمل لعدم فيه مسامحة اذ ليس المطلق اسما بالاستقلال بل للفع

غالبا فلا يرد شرط لزناكم مستيقظا ر ر ق غير سهلة اشارة الى مذهب من قال امكان الشيء هو سلب امتناع

بعد ان اشارة الى مذهب الجمهور من ان معنى امكان الشيء سلب ضرورة خلافه حقيقتها اى معنى القضية الملفوظ

ايجابا ثم الحمل دعائي باقامة الجزء الاقعد في الافادة مقام الكل ايجابا اى وقوعا او سلبا اى لا وقوعا

فقط والوقتيان لم يكتف به للالتباس بمركبتيها ولا بمطلقتين للالتباس بالضرورة والدائمة الاتيتين

ر ر ق فيكون هذا اى الحكم بسلب ضرورة النسبة مفاد اللاضرورة اى معناه المطابقي لا معناه الالتزامي كما في

اللادوام ووجودها تفسير وانما قيد في القضايا الخمس د ر والاولى تاخيره عن قوله فتسمى الوجودية

اللادائمة د ر ق غير معتبر لعدم ضبط احكامه من العكوس والتناقض وغيرها معتبرة عند القوم في

العلوم كما اعتبره المصنف مطلقتين عامتين فلا فرق بين موجبتها وسالبتها في المعنى بل في اللفظ فقط سلب ضرورة

بلفظ الامكان الخاص من الاعليه المعاير بلفظ الامكان الخاص ايضا كل انسان نظرا الى جانب الموافق د ر والتوضيح

اعلم ان هذا الحل كتب هذه الحاشية على نسخة وقعت فيه قوله وانما قيد الخ في اثر قول المصنف وقد تقيد العامتان الخ باللادوام الذاتي ولذا قال الاولى تاخيره الخ والله اعلم منه

ن اسود اولا تبا اذ كان اميا والمانعة الخلو مثل قولنا هذا الجسم اما ان يكون اسود او لا تبا اذ لا كانه زز ه
ان دائما الحكم دائما او ابدا للتكرار اداة الاتصال والانفصال متغايرة زز بحيث يلزم خروج بالمشيئة ه
خلاف بالحمل والشرط والسور والتحصيل فلا حاجة الا قولكم الايجاب والسلب لا يكم بخروج الاختلاف
الطرفين لانه يلزم عدم الموضوع فلا يلزم من كذب كل صدق الاخرى اي التزاما افا ان اوابيض
ليه با فا ان او ابيض زز كقولنا كل انسان الظ بعض نقيض الانسان اللاانسان ونقيض ه
الانسان اللاانسان وتسمية الانسان نقيضا له مجاز لانه مساو لنقيض الحقيقي كما رجحه عبد في
الخيالية او التقدير فنقيض كل شيء موجب رفعه ونقيض كل شيء سالب ايجابه ويؤيده ان
نقض من الطرفين فتسمية اللاانسان نقيضا للانسان مجاز ذكره او المنع نقيض كل شيء رفعه
نقيضا للانسان او حكما كاللانسان ويؤيده ما ذكره السيد السند الاولى ان يقال رفع كل شيء نقيضه
زز المفهوم المردد المراد بالمفهوم المردد قضية معقولة مشتملة على الترديد سواء كانت
منفصلة او حملية مرددة المحمول والاصل المردد منفصلة بين الجزئيين وهو احد الامرين الصادق
فلا نادرة و باخرى اخرى زز اما بعض مهملة منفصلة زز و لكن ذلك الترديد في نقيض
المركبة الجزئية واقع لمحمول النقيضين لا لنفسها بالنسبة الى موضوع هو كل فرد فرد من
موضوع تلك المركبة لا جميع افراده من حيث المجموع فان قلت لم اطلق النقيضين على المحمولين
قلت تنبيها على ان المحمول بايجابه في احد النقيضين الموجبة و سلبه في الاخرى السالبة يتفق
ثابت لكل الافراد والمفرد مع ايجابه وسلبه في قوة القضية تامل زز نقيض الجزئيتين اشارة الى
بيان جزئي ذلك المفهوم المردد فيه اي ترديدا واقعا بين نقيض جزئي المركبة ولما كان المتبادر منه

نقوض

من نقيضي الجزئيين ان يوقع الترديد بين النقيضين اللذين هما قضيتان وكان ذلك لكونه نقيض
المركبة الكلية دون الجزئية ز ز مرددة المحمول على سبيل منع الخلو والجمع ز ز الصدق المعتبر ز ز
والكيف المحقق ز ز والمعرجبة اللام للاستغراق ز ز ضرورة انه اشارة الى الافراض ولم يرض به
ز ز صادق بالفرض ز ز وهو مع الاصل هكذا كل انسان حيوان بالضرورة او دائما ودائما
شيء من الحيوان بانسان مادام حيوانا قلت قد تقرر ان الكبرى اذا كانت عرفية عامة و
لصغرى احدى الدائمتين ينتج دائمة لا ضرورية ز ز كل كاتب او بعض كاتب ز ز وهو مع الاصل
هكذا بالضرورة او بالدوام كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتبا ودائما لا شيء من متحرك
الاصابع بكاتب مادام متحرك الاصابع قلت قد قال في الشمسية اذا كانت الكبرى احدى
الوصفيات الاربع فالنتيجة كالكبرى محذوفا عنها الضرورة المخصوصة بالصغرى فيه
هي العرفية العامة لا غير ز ز الحينية الكلية ينتج لكلما صدقت انه انسان صدق في عكس
الحينية المطلقة ز ز كل كاتب او بعض كاتب ز ز ينتج لا شيء او بعض حجج ز ز اعلم ان
ان كلام المصنف انما يصح على مذهب الشيخ لا الفارابي فلو قيده بقوله على مذهب الشيخ لكان اولى
ابن القره داغي وصف الموضوع ان كانت اضافة الوصف الى الموضوع بيانية بان يراد الذكر فاضافة
الذات الى الضمير لامية وان كانت لامية بان اريد به الحقيقة فاضافتها اليه بيانية
ابن القره داغي بالاطلاق العام او الخاص ز ز ومن السوالب كلية لما مر ز ز دائما في الدائمة
وبالضرورة في الضرورية ز ز كالارض فانها من الساكن الاصابع وان كانت متحركة في بعضها

Scanned by CamScanner

ما فسرها انه معنى ساكن الاصابع ان لا يكون متحركا الاصابع سواء لم يكن له اصابع او كان ولم يتحرك
فز الاولى ان يقول والطيور او لا الطيور ابن الغرادغى للادوام فى الاصل قز السالبة الكلية
لا جزئية فيجب ان يكون لادوام العكس جزئية لكونه عكسا للادوام العكس قز لا عكس او لا انتقا
بين قز فافهم كان وجهه ان هذا خاصة للتى صدقت الا يرى ان السالبة الجزئية لا تنعكس
فيها قز نقيض العكس او جزئية مع الاصل او جزئه بعض المحققين اذ الانخساف خاص
بهم بالقمر دون الشمس وسائر الكواكب مع بقاء لزوما الصدق المتيد والكيف المحقق وا
فى الموجبة او جبل نقيض الثانى اى منقط بالحصر السكونى مع مخالفة الكيف اى منقط بالحصرا
مونا قز بجر لم يأت الله اى لم يأت بخلافه قز اولم يأت المصنف التعريف الاول فى هذا القيد
لم يأت القيد فى التعريف الاول نفسه فى الثانى ابن الغرادغى عنية بالعم والكسر اكم من الشئ
فى ضد الفقر والوقتيات الاول والوقتيات فافهم قز بفرض ذات الموضوع اى الافراد ا
اشار اليها ببعض ج قز اعم ببعض ج ان كان تغير الذات بمنه ذكر الدال وارادة المدلول وان
تغير الموضوع بمنه ذكر الكل وارادة الجزء فعلى كل فيه مسامحة ابن الغرادغى فافهم كان وجهه
الجزء الاول منه العكس نثبت بطريق العكس لا بالافتراض فافهم قز كان وجهه ان يقول ا
مة بالافتراض اى فى الجملة — بعض ما ليس ب ليس ج موجبة معدولة الطرفين ودج
النتيجة فهذا قياس لاثبات الجزء الثانى منه العكس ليس ب بالفعل موجبة معدولة المحمول و
نتيجة صغرى لادوام العكس وهو قولنا بعض ما ليس ب ليس ج بالفعل واثبات الملزوم

١٧ الموضوع

يستلزم اثبات اللازم يلزم نفي النفي لانه عينه كما اشتهر من ان نفي النفي اثبات فنفيه ما هو اي
نفي النفي فالانسان يلزمه اللااللاانسان دليس ج سالبة المحمول او موجبة معدولة المحمول الوجود
حكم الاصل اي الجزء الاول منه فتذكر اعم من المؤلف اي يجب المفهوم ومساو يجب التحقق اذا
تناسب باين اجزاء المركب الخارجي لازم ابن الترديح يلزمه اي من القول المؤلف من حيث
هو مؤلف آخر اي مغاير لكل من تلك الاقوال قول آخر بواسطة سواء كان صادقا كما
في مادة المساواة اولا كما في مادة النصفية فارجة اي غريبة وهي ما لم تكن اطرافها اجزاء
المقدمات فان لم تكن لازمة لها كما في قياس المساواة تسمى اجنبية والا غريبة ح

هذه الورقة من حاشية الغزلي على عبد الله يزدي
خرجت من العبارة وبعد هاتان الورقتان او هاتين الورقتين آ

توضيح ان العنقاء انسان لا تتب بالاطلاق العام او بالضرورة فاقيم مقامهما لفظ الاطلاق الخاص وقد يقع في المطلقات
عامة كل انسان ضاحك بالاطلاق العام وفي الوجودية اللادائمة بالاطلاق الخاص فافهم د ر ق ولا شيء نظرا
بسلب جانب المخالف د ر ق اي ممكنة بحذف لفظ الاشارة لئلا يلزم العطف على معمولي عاملين مختلفين (من الجملة الثانية)
غير تقديم المجرور عب ق ثبوتيتين متصلتين او سلبيتين معد ولكن ليس البتة كلما اي اذا تأمل د ر
ان كلما سور موجبة كلية واذا دخل عليه النفي يكون للسلب الجزئي وليس البتة للسلب الكلي فلا يجتمعان منه
ثبوتيتين زوج او فرد او سلبيتين لا زوج ولا فرد او مختلفتين لا فرد فرد ولا زوج زوج د ر ق فالمنفصلة
الفرق بين المنفصلة والحملية المرددة المحمول انه ان قدم الموضوع على حرف العناد تكون حملية نحو العدد اما زوج
او فرد وان تأخر عنها فمنفصلة نحو اما ان يكون العدد زوجا او يكون فردا لكن شبيهة بالحملية قال السيد اذا
قلت هذا اما واحد واما كثير فان اردت المنافاة بين هذا واحد وهذا كثير فالقضية منفصلة مركبة من
قضيتين وان اردت المنافاة بين مفهومي الواحد والكثير في الصدق والحمل على هذا فالقضية حملية مركبة
من موضوع واحد الا انه ردد في محمولية فهما شبيهة بالمنفصلة انتهى ويلوح من كلام قدس سره ان النظر
باعتبار وانه لا فرق بين تقديم اداة العناد على الموضوع وتأخيرها عنه ابن القره داغ ق ان لا يفرق اي فيه فعلى
هذا لا يحتاج الى حمل الجمع على ما اذا الفرق كما هو الشـ د ر ق فهذه منفصلة والمانعة الجمع شرطا ان يكون هذا الـ
تفريعية فيجب كما في القياس المبني بعكس النقيض د ر فقط اجنبية اولا مع نهره اي بان اعتبرت مقدمة من
القياس الى قياسين لان قياس المساوات ح قياس مركب مفصول النتيجة فافهم د ر ق وذلك بان اشارة
الى الموجود من الثلثة المقصودة باعتبار توجه النفي الى المقيد ولا من القيدين المتعاطفين واحدها الحاصر بتوجه النفي
الى القيد الاخير فقط ابن القره داغ ق حدود المعلم لو حذف المعلم لكان اولى د ر المراد بالجمع ما فوق الواحد والآ
سلط بالجر معطوف على الحدود او في الضمير استخدام او الاوسط احد بالمجاز باعتبار انه في القياس سبب لوجود الحكم ؟
ابن القره ق الموضوع في النتيجة من المحمول في النتيجة د ر ق لفظ الموصول ومعناه الذي هو معنى المقدمة تدبر ابن القره

[Margin:]
ليكون من عطف الجملة على الجملة ويكون العامل فيهما واحدا وبعباره او ليكون من عطف معمولين على معمولي عامل واحد ابو بكر بتقديم الربط فتدبر العطف فتدبر عه

فيه ان المصدر لا يعمل محذوفا على الاصح فالاولى تقدير يشير او يشير او يفيد اشارة في التقدير بالنصب مفعول مطلق ليشير فافهم فتدبر

ق نظرى فى الجملة اشرف لاشتماله على موضوع المط ررٓ ق عن الاولى لعدم اشتراكه مع الاولى فى شئ من

المقدمتين وذلك اى عدم تعدى المفهوم فى ذلك البعض والتعيين بجعل الاضافة للعهد الخارجى حتى

يتحقق الاندراج غير جائز لأن القضية الشخصية وان كانت منتجة لكونها كالكلية لكنها لعدم استعمالها فى

العلوم غير معتد بها ابن القره ق مع دوام الصغرى اى والكبرى ح غير المكنتين اذ يأتى حكمها السالبة ،،

الكبرى اى والصغرى غير الممكنتين والاخصان من الضرورية مطلقة مشروطة عامة او خاصة ررٓ ق القضايا الست

الاخصان والعامتان من البسائط والخاصتان من المركبات ابن القره ق لان كبراهما سالبة كلية وصغراهما

موجبة تصلح لصغروية الشكل الاول فى الضرب الثانى ولا يخفى عليك ان الضرب الثانى بعكس الترتيب

يرجع الى الاول من هذا الشكل ... ررٓ ق الصغرى سالبة مثلا بعض الحيوان ليس بحجر ولا كل

او لا شئ من الحيوان بجماد ررٓ اى لا شئ من الحيوان بحجر منه ق من الشكل زيادة فى الاثبات ق

ما ينافى الكبرى سواء كان نقيضا لها او اخص من نقيضها ررٓ اى فلا يرد ان التنافى انما يكون فى الضرب

الاول والرابع وفى البواقى التناقض ابن القره ق وهو كما اى عكس الصغرى ررٓ ق مع كلية احدهما

ولو فى ضمن كليهما ررٓ ق لولا احدهما اى شئ منهما ررٓ ق كون اربعة اضرب ررٓ ق الصغرى ضربان ررٓ

ق او جزئيين ضربان ررٓ ق بعض الحيوان انسان او ليس بانسان ررٓ ق بعض الحجر او بعض الفرس حيوان

ررٓ ق الاشكال الشكل الصورة تأمل ررٓ ق احد الشرطين لا احد منهما فالاضافة للاستغراق ررٓ ق توهم اى يوقع

فى وهمنا بأنى ضروب المنتج ررٓ ق احدى المقدمتين اى الصغرى فى الاوليين والكبرى فى البواقى ررٓ ق ينتج

اى الشكل الاول الحاصر من هذا الضم ررٓ ق الاول الخ اذ شرط انتاج السادس والسابع والثامن ان يكون

السالبة فيها احدى الخاصتين ررٓ ق او بعكس الترتيب اى يرتد الى الشكل الاول ويسمى هذا العكس قلبا وتبديلا

ررٓ ق ثم النتيجة اى ثم عكس النتيجة ليحصل النتيجة المطلوبة ررٓ ق وهذا الاخير الاولى وهذان الاخيران لا زمان للاول

ررٓ ق فى انتاج القياس متحدا من اى شكل كان منع الخلو لا الجمع للاجتماع فى الثالث والرابع من الرابع ابن القره

Scanned by CamScanner

ابن القره ق ولاحدى المقدمتين يشير الى ان المواد بقوله عموم موضوعية الاوسط عمومها في الجملة اى في الصغرى او في
الكبرى دد ق ولا الصغرى الا في استقصائية ان لان العطف مقدما على الربط والسابع من الشكل الرابع بخلاف البواقي
فان فيها السلب المانع من الملاقات ابن القره ق اشارة استطرادية اى كما كان فيه اشارة مقصودة الى الاشتراط فعلية
الصغرى في الشكل الاول والثالث وجه الاستطرادية ان المصنف ترك الشكل الرابع في التفصيل لعدم الاعتداد به فلو لم يكن
لا يلزم الاجمال عليه ابن القره فان السلب سلب الحمل بهذا مخالف لما قيل من ان الحمل شيء آخر ايجابا او سلبا ويمكن
التوفيق بان المحشي اراد الحمل اللغوي والغير اراد الاصطلاح ابن القره ق لا شق في الترديد الشق الاول من الترديد قوله
اما من عموم موضوعية الاوسط والشق الثاني منه قوله عموم ملاقاة الاصغر والشق الثاني منه قوله او حمله على الاكبر
فاضى في الاول تاكيد ابن القره ق وهذا الشق الاول من الترديد الاول المتفرع على الترديد الثاني بلا شقيه تحت
اول دد ق من صغرى سالبة اى ولو ممكنة ... فافهم دد ق عموم موضوعية كلية قضية
بكون الاكبر موضوعا فيها دد ق وكذا في الضرب الثالث والرابع الاخص كما في غير الاوليين والاخيرين من الشكل
الرابع ابن القره ق على كلا الامرين الاول على الثاني والثاني على الاول رد ق هاتين النسبتين اشار بصيغة
الاشارة التخصيصية الى ان المواد منافاة بهذه النسبة لا منافاة نوع بهذه كما في المطلقة العامة صغرى والعرفية
العامة كبرى تامل ونحن ق في كلا مقدمتيه احتراز عن ما عدا الاوليين والاخيرين من الشكل الرابع ابن القره قوله
النسبتين لكونهما نقيضين او اخص منهما تامل دد ق لو اتحدا اى ان او فرضا تاكيد وفائدته الايماء
الى ان الاتحاد غير ممكن لان موضوع الصغرى موضوع النتيجة وموضوع الكبرى محمولها ابن القره ق فرضا
الفرض بالنظر الى الموضوع اذ محمولها متحد اعني الاوسط دد ق ما عدا الممكنتين خاصة او عامة اذ يأتي حكمهما دد
ق ولا تراه لا اثر سمة او شرافة من ذلك الكون موجودا اذ الضرورة اشرف من الدوام والدوام من الفعل والفعل
من الامكان ولزم ما هو اعم فهو اقل سمة ولزم ما هو اعم من الجهات فهو اقل شرافة دد ق بالفعل قطعا
يرد عليه مثل لا شيء من المنخسف بمظلم بالفعل اللادائمة مثل بهذه لا تقع كبرى الشكل الثاني تامل دد ق وفعلية السلب

رابعها فلعدم افتراق المقدمتين وان وجد في الاول عموم موضوعية الاكبر عرفي

ثانيها وثالثها فلعدم عموم موضوعية الاكبر وانحصر الاختلاف في الكيف عبق

Scanned by CamScanner

اما بوجه التنافي فمن كلا في الضربين الأخيرين من هذا الشكل ولا كما في الضربين الأولين قوله ق وبين الأعم
وبين الدائمة في الصغرى والمطلقة العامة في الكبرى قوله ق سوى الممكنة وسوى الدائمتين اذ حكمهما قد
ذكر آنفا فافهم قوله ق المنافاة المذكورة هذا في غير الممكنتين اذ لهما سيجيء قوله ق في الصغريات
التي هي غير الدائمتين والممكنتين وهي احد عشر قضية قوله ق في الكبريات التي هي غير الست والممكنتين
اعني الوقتيتين المطلقتين والوجوديتين والمطلقة والعامة قوله ق واما الدائمة والدائمة بيانية لما
لانهما مقيدتان باللادوام وهو ينافيه العموم من وجه قوله ق مقدمة شرطية او حملية مرددة المحمول
شبيهة بالمتصلة قوله ق ومقدمة حملية متعين فلا يخرج عنه شرطا ما كان كلما كانت الشمس طالعة فالنهار
النهار موجود فكلما كان النهار موجودا [illegible] لكن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ينتج كلما كان
النهار موجودا فالعالم مضيء فالحاصل لنا ان المقدمة الواضحة والواقعة اما حملية او متصلة او منفصلة
قوله ق كل استثنائي من اطلاق اسم الجنس على الانواع قوله ق وقد يختص اى القياس الاستثنائي حتى يحتاج
الى التأويل قوله ق غير واقع اذ لو ثبت لثبت المحال لان المحال ليس بثابت فظهر انه يمكن ادخال الخلف في الا
ستثنائي اذ يجوز ان لا يكون قولنا اذ لو ثبت لثبت المحال جزءا من مسمى الخلف تأمل ولكن المقصد للرمز الى
هذا او دال الخلف في فصل الاستثنائي قوله ق ينجر الى الخلف اى ينتج الخلف اى الباطل قوله ق او لانه ينتقل
فعلى الاول من تسمية المنجر باسم المنجر اليه وعلى الثاني من تسمية الدليل باسم نقيض معطى ابن القرة ق لثبت
نقيضه لاستحالة ارتفاع النقيضين قوله ق الى الاستثنائي رجوع الكل الى الاجزاء فلا يلزم اتحاد الرا
جع والمرجع قوله قياس خلف بالاضافة او التوصيف ابن القرة ق فانهم كان وجهه ان الواو لا يدل
يكون جزءا من الخلف قوله ق تصنيع بتقديم ثالث مخصص على رابع من الفصل بجمع البيان او تعقب به
رابع على ثالثه من الصنيع بجمع التتبع والكل واحد ابن القرة ق الجزئيات اى اكثرها ابن القرة قوله
على حال الجزئيات لانهم قالوا برجوع الاستثنائي الى الاقتراني وكل اقتراني الى الحملي من اول الاول وقد قال الشيخ

Scanned by CamScanner

لنفي الحكم على الافراد الشخصية ان كان العنوان نوعا والنوعية ان كان جنساً فافهم د ر ق الجزئيات
اضافية الجزئيين الاضافيين د ر وهذا الحصر استقرائي لا عقلي ومن المعلوم ان الامور الاستقرائية
تنتقض بالاحتمالات العقلية فلا يرد ان العقل يجوز الاستدلال بالحال اللاحق على الحال اللاحق ابن القره ق تسامح طه
ذ تعريف باللازم بل على سبيل توقف الاخراج المشترك المطلق اى النتيجة د ر ق اليقين اى الجزم الثابت الذ
ر وقد يكون نصفا اذ من الجائز قبل العلم بما يتخلف الحكم عنه لا التسامح وبعبارة اخرى لا بمعنى اخر
مؤنث وقد يذكر د ر ق ولكن لا يخفى دفع توهم تساوى الوجهين في تعريف اى في مقام تعريف لهذا
ى لفظ وليس هو اعادة لم يقل بما قلنا آخراً فافهم على ما مر فيه ان دفع التسامح على المصدر فتأمل د ر ق حكم
لية الاضافة بيانية كل الاضافة لامية من اضافة الحال الى المحل تسمى السفسطة يعني انه سفسطة تطلق على المقسم
القسم للتصور وصاحبها على التقديرين يسمى سوفسطائياً كما في شرح التلميذ التخيير اى ايجاد القبض و
البسط د ر ق الشعر وعده من التصديق وان كان من التصور اذ لا يفيد الا التخييل العاري عن الحكم لان
صورته صورة القياس المشتمل عليه فتدبر ابن القره ق الواسطة في الاثبات باعتبار القسم الاشرف او ه
ثبوت اعم من ثبوت النفي د ر ق للدلالة لاشتماله لم يخص بكم لانه من اجتماع الاسمين كما قال المحوا باد ر
بالاجزاء تحقق المطلوب فيه اى الناشئة اوله اليه اى الموضوع الى التنبيه او بيان اللم صرح به الشيخ
د ق فتنبه لان وجهه ان المفتي صرح بان المسئلة لابد ان يكون كسبية قال وهذا الخلاف لا حد فيه فالقول
احتمال كونها غير كسبية بعيد جداً مما يفيده والمراد بافادة التصديق اعم من ان يكون بطريق الاثبات كمقدمات
دلائلها اولا كمقدمات نفي دلائلها (اى بطريق الدلالة منه) فافهم فتلجب ق اطرافها والمراد دلائلها د ر او تصديقاتها
د ر ق والتصديقات لان هذا من الاحتباك في دلائلها وتصورات اطرافها فافهم والثالث من المتاركة
لازم بالنسبة الى ما مر كما يأتي د ر ق هي المحمولات لانها المسئول عنها ولا يخفى انه لا يلزم التسمية وجهاً مع
لزم ان لا يسمى القضية البديهية مسئلة فتأمل ابن القره ق ظ وهذا الظاهر ان يعم المعنى مع جميع القضايا د ر

Scanned by CamScanner

ق تسامح من تسمية الكل باسم الجزء ابن القره ق قياسات العلم ولو بالواسطة ردَ ق ابعد لانه يجعل غير
الجزء جزء ردَ ق واجزائها ولو بالواسطة مركبة كاللحمة والالام الهيولى والصورة ردَ ق واعراضها الا
ضافة للعهد ردَ اى اعراضها الذاتية وكذا انواع الاعراض الذاتية ردَ ق المبادى النصب يقينة وتسمى
مصادرات ايضا فهى للتصور علوما متعارفة وقضايا متعارفة بالعلم مثلا والحاصل ان اذعن بها من
استنكار ردَ ق الى آخره ومتعارفة بالنحو الى ثالث ردَ ق فلم ير البرحالة في المتحرك بسببها يتحرك
المتحرك ان لم يعت عائت ردَ والكل صورة منسوبة الى ذات الجسم بمعنى ان ذاته تقتضى تلك الصورة كالخط
مستقيم قام اى وقع على خط مستقيم خارجة عنها اى عن موضوعات لا عن موضوعات المسائل كما هو
الظ وما ال اليه المحشى تأمل والمراد من عارضة بواسطة المساوى اى جزء اولا ردَ ق لاستعداد مخصوص
اى المضاف محذوف والاضافة للاختصاص لما هو اى بماح اى باسعطل د ماهو بهو كثيرا ما يكون
كنائز الوالرشد وما مصدرية موضوعها اى موضوعها الذى ليس موضوع العلم تأمل ردَ قوله
العامة وان كان الاكثر من الاعراض الذاتية كل مسكر اى كل الاسكر كل احتف امرء بمقدار ردَ
لان الكل كل كافر ليفيد العموم بالنظر الى المضاف والمضاف اليه ولابد من تقدير الكل لان موضوع
الشعر الكل ابن القره ق ايضا نظر فيه ان اشتراط عدم الاعمية بحسب الاستعداد امر مكشوف
لذا قيل المحمولات العامة بحيث يختص الموضوع بحسبه اندرجت تحت الاشتراط تأمل ق المحمولات
العامة بالنظر الى موضوع العلم سواء كانت محمولة على نفس الموضوع اولا لانواعه تأمل ردَ ق
الذاتى لموضوع العلم ردَ ق بالقيود المخصصة كان بقيد الكم والحرام والمرفوع والمتحرك بالاستدارة
بمتعصر والاسلاره ولاصالة ودائما ابن القره ق الخاصة اى العارضة له لامر اخص لا العارضة له لكن
كانت اخص كالحركة للجسم بواسطة الانسان فانها لا تحتاج الى الاحتياج ردَ ق اليه بالنظر الى موضوع
العلم سواء كانت محمولة عليه اولا ردَ ق كمعرفة الحد اى تعريف العلم على انها اى الاولى الثمانية

نية بالمعنى اللام للعهد الاعم مطلقا فمن المقدمة او من وجه فمن المبادى المذكورة رر ف اعلم
اى مصطلح رر اى اذا تقرر بهذا يندفع ما يقال ان التغاير بين الغرض والمنفعة بالاعتبار
الذات فلا يجوز تقابلهما ابن القره ف لا تملل اى لئلا يلزم الاستكمال بالغير ابن القره
لهذا العلم مثلا رر ف الكليات والجزئيات المجردة رر اذ الجزئيات المادية لا يكون اسبابا
مكتسبا ابن القره ف وبهذه العلم فيكون من تسمية القوى بالكسر باسم المقوى ابن القره ف
التلفظ يفهم منه انه لو كان مصدرا ميميا لكان مشتقا من التلفظ وهو ليس على اطلاقه بل عند من
يشترط التفاوت بين المشتق والمشتق منه فى المعنى ابن القره ف اشارة اجمالية بتعريف ضمنى
رر قوله شكرا اى فيه حيث نسب الى الله كما فى قوله تعالى وكان سعيهم مشكورا ابن القره قوله
تهذيب الاخلاق بل وتدبير المنزل لان المعلم والمتعلم كالوالد والولد رر ف الهندسيات لان
القوة على المحسوس توجب القوة على المعقول ابن القره ف قدر صالح اى مناسب لعصمة
اللسان عن الخطاء رر ف ولذلك اى التحصيل رر ف اخذا لان المحتاج بالبيان وهو مبدء
الاخذ رر ف ثم ضم الجزء بعد النظر والعلم بان ذلك صحيح رر ف وان لم يتالفا مع المقدمة
المشاركة المذكورة فى التقسيم رر قوله القياس منتجا اى ضم اليهما واذا ضممته
اليهما فقد تم القياس رر قوله ثم القياس المركب رر قوله ما هو
بين الثبوت اى لا يمكن تصوره اى الشئ المعرف بدون تصوره رر
زمان تصوره لا ان يكون تصوره بعد تصوره غير منفك
عنه كما فى اللوازم البينة رر قوله نفى الماهية بان رفعه رفعها
لا ان يكون رفعه مستلزما لرفعها كما فى اللوازم البينة فافهم رر قوله
ذاتيا اى جنسا او فصلا بعيدا فيتميز اى ويتميز الذاتيات عن العرضيات

Scanned by CamScanner

بالطريق المذكور ررر قوله الجنس والفصل البعيد ددك قوله
عمليا من نسبة المتعلق بالكسر الى موصوف المتعلق لأنها متعلقة
بكيفية العمل ابن القره قوله في الدليل اى الحجة ددر قوله شرائط كما
وكيفا وجهة ددر قوله عن ذلك اى المذكور ددر قوله اشبه اى
اجدر ملحقا بمقاصد الفن منه متصلا ددر ق ولواحق القياس اى
الاستقراء والتمثيل والقياس المركب والخلف ددر ذكر الخاص بعد العام
جدير فالأولى ذكره لاتركه ابن القره داغ قوله من العلم العملى
قزلجى اى علم لات قزلجى

سنه
١٣٦٢
تم

تمت التعليقات الشريفة للفاضل القزلجي
مع بعض الحواشي المتفرقة
للشيخ عمر القره داغي
علامة عبد الله اليزدي
و غيره تمت

٣٢

ق عرض جنس ق لا يقبل القسمة بجزء الكم فانه يقتضي القسمة ق اصلا اى لا باعتبار ذاته ولا
باعتبار امر خارج بجزء الكيف فانه يقبل القسمة باعتبار المحل بجزء الاعراض النسبية السبعة داخلة في
التعريف فلان الاول ان يقول لا يقبل القسمة ولا النسبة ق مندرجا فيه تعريض بان الاخصر ان يقول
المطلق وتقديمه على نوع تحت جنس وجنس تحت جنس ق فيه بحث لا يخلو اما ان يكون جنسا او نوعا
او مفصلا او واحد من العرضيات والاول منتف لعدم كونه تمام المشترك والثاني كذلك لعدم
كونه مقولا في جواب ما هو شيئا والثالث ايضا منتف والا لما كان للافراد معنى نيلي د مولوي ف

Scanned by CamScanner

في الرياضيات ويحكم فلا ريبة في عروضها بقوله في جواب ما هو ابن بابا علي ق ويوجد نقض
به لو انه يتصادق ومتواقعين في من امرين متساويين او من امور متساوية ثم هذا ممتنع
عند المتقدمين كما هو المذكور في الشفاء لان الجزئين كل منهما اما ان يحتاج الى الآخر
اولا والثاني باطل لوجوب الاحتياج في اجزاء الماهية بداهة وعلى الاول اما ان يحتاج
كل الى الآخر او احدهما دون وعلى الاول يلزم الدور وعلى الثاني يلزم التحكم اولانه كل
ماهية اما جوهر او عرض وعلى كل تقدير فلا محالة تندرج تحت مقولة من المقولات
العشرة فيكون جنسا لها ويمكن عند المتأخرين وهو المذكور في الاشارات ابن بابا علي
ق مناقشة اي في كون النقطة مثالا للبسيط مناقشة لانه جعلها بساطتها
تماما باعتبار ما صدقها لا باعتبار مفهومها اعني نهاية الخط ابن بابا علي ق لقما
دفعها فيه مصادرة لان هذا عين مفهوم عموم الوجه قال هي العموم من وجه هذا مذ
هب المتأخرين وذهب المتقدمون الى ان النوع الاضافي مندرج تحت مقولة من
المقولات فهو اجناس فيتحقق الاضافي ايضا ورده المتأخرون بانه ان ارادوا
انحصار الماهية مطلقا في تلك العشرة فهو او الماهية الممكنة فمسلم وهو غير مفيد لجواز
تحقق النوع الحقيقي في المعدوم فلا يثبت المدعى وعلى تقدير التسليم فيجوز ان يكون المقو
لات العشرة اعراضا لا اجناسا ابني بابا علي

Scanned by CamScanner

بسم الله الرحمن الرحيم

ق افتتاحه اقول هذا ليس علة لجمع الافتتاحين مع الترتيب اذ ليس حديث يدل على الترتيب ولا
لجمع الافتتاحين مع قطع النظر عن الترتيب اذ المناسب ح ان يقول في السؤال اذا كان حديث الابتداء
مرويا في كل آه بل لمجرد الافتتاح مع قطع النظر عن التقييد ق قلت الابتداء هذا الجواب مبني على كون ا
لباء في الحديثين لمجرد الصلة واما اذا كان للاستعانة فيجوز حمل الابتداء على الحقيقي ويصير المعنى ح كل
امر ذي بال لم يبدء ذلك الامر باستعانة التسمية والتحميد بقي اجذم وا قطع ولا شك في جواز الاستعانة
في امر بمتعدد غاية الامر التزام عدم كون شيء من الحمد والتسمية جزء منه للتبديه حيث لا يجوز الاستعانة
في الشيء باجزائه ق على الاصح هذا الخلاف مبني على انه هل يقتضي الوضع العلي العلم بالموضوع له مع انه لا
سبيل الى العلم بحقيقته ذاته فالجمهور على كفاية العلم بوجه منحصر فيه لكونه واجب الوجود على انه يجوز
ان يكون الواضع هو الله تع والمقابل على اقتضائه ذلك ثم فيه توقيف الحنفية للتعليل واشار اليه المصنف
بالانفهام ق قيل هذا المتن ان هذا راى المعتزلة ق ارائة الطريق لانه من قبيل ذكر الخاص وارا
دة العام اعني الدلالة على الطريق الموصل كما يعرف قوله تع الاتي فان الدلالة على ما يوصل آه فان الدلالة قد
يكون بغير الارائة لان يكون بالتعريف ونحو ق الطريق وبعبارة اخرى بيان طريق الحق ق الموصل
نعت كلام المصنف على الاول الحمد لله الذي دلنا دلالة موصلة اي اوصلنا الى المطلوب الذي هو سواء
الطريق وعلى الثاني اراءنا طريقا موصلا الى سواء الطريق ق موصلة الى ما يوصل اقامة المظهر مقام المضمر
لنكتة لا تخفى ق والاول اي التعريف الاول منقوض اي جمعا ق الضلال اشارة الى معنى المعي ق بعد الو
صول الا آه اشارة الى معنى الهدى وانه بمعنى الاهتداء وليس بمعنى الهداية المتعدية ق بعد الوصول الا آه
اي عقيب سبب الوصول اعني الايصال فقوله بعد للتعقيب كما هو مدلول الفاء ق منقوض قيل اذ حمل
الكلام على عموم السلب لا سلب العموم المستفاد منه ظاهره وفيه ما فيه ق بقوله تع وبان الناس مختلفون
في الهداية فبعضهم هدى وبعضهم لا والدلالة على ما يوصل يعم الكل وبان فلان هدى يقع في مقام المدح

Scanned by CamScanner

مع انه لا يصح اذا كان الهدى بمعنى المبين له طريق الحق واجيب عن الحل بانه انما يرد اذا كان المراد
الارائة ذات الطريق واما اذا اريد ارائته من حيث انه موصل وصواب فلا وبهذا يهدي الله تع تارة ما
بنفسه الذي هو المط هنا ق هو الايصال وينتقض بقوله تع وهديناه النجدين اذ هو وارد في معرض الا
متنان ولا امتنان في الايصال الى الطريق الشر الكلام الا ان يقتضي بتقدير الا تدبر ق اي وسطه اي في العرض
لا في الطول ق والصراط المستقيم تتغير وتارة الى ان في كلام المعترض صفة التلميح وان الاستواء ليس
مقابلا للارتفاع والانخفاض بل مقابل الاعوجاج وبهذا فراد منه فلا يرد ثانيا ما اورده عليه ان اصل
السواء بمعنى الاستواء ثم استعماله بمعنى المستوي ثم جعل الاضافة من باب جرد قطيفة فيكون ما ذكر تفسيرا
لسواء بالوسط اذ جاء في كتب اللغة سواء الشيء وسطه ق ملة الاسلام اضافة المتعلق بالفتح الى
المتعلق بالكسر لان الملة هي النسب التامة من حيث انها تكتب والاسلام هو الاعتقاد بما جاء به
نبينا عليه السلام بمعنى الدعاء اي الدعاء بغير قرينة التغير ق عن معنى الطلب يعني ان الطلب مد
لول تضمني كالرحمة لان الطلب المقيد مدلول مطابقي حتى يكون الرحمة مدلولا التزاميا كالبصر للعين
والا يلزم التجريد عن المعنى المطابقي تامل ق الفصل وسل قد يتوهم ان هذا من قبيل تعريف الشيء ما
بنفسه ق دين وكتاب كان الواو صلة بمعنى او الفاصلة حتى لا يرد الاعتراض بما ورد في الخبر من زيادة
عدد الرسل على عدد الكتب وقد يجاب بتكرير النزول او باشتراك اثنين فصاعدا في كتاب واحد
كموسى وهارون في التورية ق يهدي الله للحق له ق مبالغة وعلى هذا يكون المجاز في النسبة دون
الطرف كما في السابق ق حالين مترادفين لكن الجملة الاسمية حالا بغير واو وان كان ضعيفا الا انه
تقويم الحال المفردة يهون امره على ما صرح به المفتي في شرح التصريف الزنجاني ويشهد بقوله الآية بيتا
سالما بر ذكره تعظيم وتبجيل ق يليق اي ينبغي ق والاشارة لانه عطف المسبب على السبب ق
هم المؤمنون آه فيتجمل منه او ذكر صحبته صلى الله عليه وسلم وابن في فلانة الخلفاء رضي الله عنهم مع انه ليس

اشارة الى جواب آخر وهو ان الآية المراد من التحويل التشبيه فافهم تأمل

Scanned by CamScanner

ليس بصحابي وقوله مع الايمان احتراز منه ولم يكتف به لئلا يشمل المرتد مثلا اشتركر وهو احسن مما قاله الجلال المحلي ان الصحابي من اجتمع مؤمنا بمحمد صلى الله عليه وسلم على دين الاسلام ق اى بسبب التصديق اى نسبة ما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم الى انه مطابق للواقع وقس عليه معنى التحقيق بقصده الكامر فالباء هنا ايضا للسببية والمراد بالتحقيق الايقان بما جاء به النبي عليه السلام ق اما ان يذكر اى حقيقة او كل الشمل ما اذ لان المضاف اليه مقدرا فانها ح معربة ايضا صرح به صاحب منح الفتاح ف نسيا منسيا النسي بالكسر وقد يفتح اما بمعنى ما نسي او بمعنى ما تلقيه المرأة من خرقة اعتلالها كذا في القاموس فعلى الاول منسيا تاكيد وعلى الثاني صفة والكلام مبني على حذف اداة التشبيه اى كشيء منسي ق او تلك الالفاظ قيل قوله الاتي فان كان للاشارة الى الاتي او للانفصال الحقيقي والا يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز او استعمال المشترك في المعنيين تدبر ق سواء كان التسوية متعلق بالشقين ق على المبالغة في الاسناد لتوزيع الطبائع والاوهام من قبيل ذكر الحال وارادة المحل اعني الذهن ق عن نفس الاعتقادات انما لانت الاضافة بيانية

من قوله من المعاني اي او تلك الالفاظ اي

اذ لكان المراد بالاعتقادات المعتقدات لا التصديقات او لكن المراد بالعقائد التصديقات والا فما الاضافة لامية من قبيل اضافة المتعلق بالفتح الى المتعلق بالكسر فان العقائد جمع عقيدة بمعنى النسبة التامة الخبرية والاسلام بمعنى التصديق في المعتبر النسب لا التصديقات ويجوز ان يكون الكلام على حذف المضاف اى عقائد اهل الاسلام ق الاعتقادات الظاهر ان مراده بها المعنى المصدري والانسب ان يعرف لان الاسلام عبارة عن مجرد التصديق بالجنان واما التعريف لكونه بمعنى المعتقدات فغير واجب لكونه معنى مجازيا للاسلام ق في الاسناد وعلى الاول مجاز مرسل ق او موصوفة او نكرة تامة على تيك قوله فيما بعد ثلثة اوجه اذ على تقدير المصادر ما فيما ذكره لا يصح النعت فيما بعد تبصر ق من التوفيق من قبيل فغشيهم من اليم ما غشيهم وكذا قوله من التاييد ق اى ما يقوم به ان المقوم الاهم الا انه

(٧١)

يعلم كنهه الا الله عز وجل مدة ذكره

قلتها بالمعاني الكثيرة اى غشيهم مالا

هو من جوامع الكلم الخ مستقيم

اصابهم من البحر مدة ذكره

من جهة تشبيه البيان على الحقيقة

نظم

كذا في عصم قد بالمنطق المعاني او الكلام انه اراد بالمعاني المخصوصة المعبرة بهذه الالفاظ المخصوصة فيكون
المنطق عبارة عن القدر العام من المسائل ومن المبادي التصورية والتصديقية ويحتمل ان يكون المراد
بالمعاني مجموع المسائل او القدر المعتد به منها مع المبادي حيث لم يذكر المنطق بهذا المعنى في اه
للتفصيل لكن كلامه على الاول بنى على المبالغة للاشارة الى اشتمال كتابه على امهات المسائل والا فليست
تلك المعاني والالفاظ في بيان جميع المسائل وقس عليه هذا فيما بعد اذ كان المراد من المنطق العلم بجميع
المسائل قد في بيان هذه الاوفق لكلام المحشي ان يقول في تحرير هذه المعاني والتفصيل اي تفصيل الوجه الاول
مع الوجوه الاخر قد او المنقوش لا يخفى انه اذا كان القسم الاول عبارة عن المنقوش او احد المعنيين الا
خريين يلزم العكس اعني قوله هذا غاية تهذيب الكلام عبارة عنه مع ان المذكور سابقا ان هذا اشارة
الى المرتب الحاضر في الذهن من الالفاظ والمعاني المخصوصة في بعضها الا في دلالته تقدير لكل من البيان والتحصيل
والحصول فيما اذا كان المراد بالقسم الاول المعاني وبالمنطق نفس المسائل او القدر العام فتقدير قد او الحصول
حيث قال اوالي ولم يتعرض لبعضها الحصول
هذا مشعر بان كل موضع يصح فيه تقدير التحصيل يصح تقدير الحصول ايضا قد ان كان الكتاب وان كان وكذا قوله
في المقدمة التي هي جزئه صريح في ان مراده بالمقدمة مقدمة الكتاب فلا يتوجه عليه انه فليكن الكتاب عبارة
من معانيه ايا كان ولا يكون المقدمة بذلك المعنى بل يكون بمعنى معرفة الرسم والتصديق بالغاية والموضوع
تأمل الكلام اللفظي قد امام المقصود اي امام ذاته قد بها اي بجملها قد يوجب الاطلاع اي ادراكها
تصورا او تصديقيا قد هو الصورة الى صلته اي ان كان من مقولة الكيف وانتقاش الذهن بالصورة
ان كان من مقولة الانفعال او تعلق الذهن بالصورة ان كان من مقولة الاضافة قد على ما قيل هذا
هو المختار عند المحشي حيث قال في القسم الثالث العلم لا يحتاج الى تعريف لكونه ضروريا واحتج القائل ببداهته بان تصديق
من التصديق
كل احد بان وجوده معلوم ضروري وهذا التصديق متوقف على تصورات منها تصور العلم فيكون بديهيا

اشارة الى الجانب ويجوز ان
القسم الاول والمسائل جملة
بالنسبة اليه فلا ان قال هذا
على في هذا الوجه او بالعكس
تأمل
القسم الاول ويجوز ان
يبعض من المنطق الامور المسائل

Scanned by CamScanner

بديهيا وأجيب بأن التصديق يتوقف على تصور طرفيه بالوجه وأما بالكنه فلا ق إن كان إذعانا أي صورة حا
صلة عن النسبة في العقل من حيث أنها مطابقة للواقع ق الجزئية إن كان الخبر بمعنى القضية فالنسبة منه
نسبة الجزء إلى الكل ق النسبية نسبة العام إلى الخاص إذ الثبوت بمعنى الاتحاد أي اتحاد المحمول مع الموضوع
على رأي الشيخ وبمعنى مطابقة نسبة باين بين للواقع ق والحكم دونه أو فيتحقق التصديق بسيطا بمعنى أنه
لا يتركب من الأجزاء الغير المحمولة وإن تركب من الأجزاء المحمولة من الجنس والفصل ق واختار مذهب القد
ماء وكذا اختار مذهب الحكماء حيث حمل الإذعان والحكم على العلم إشارة إلى أنه ليس من مقولة الانفعال كما
هو مذهب المتأخرين من المناطقة ومما تمسكوا به أنه يلزم أن يكون من مقولة الفعل والتعليق باعتبار تحصيله
الذي هو اختياري وإلا فتصور أي إن لم يكن العلم إذعانا للنسبة سواء لم يكن هناك نسبة أو كانت ولكن
أدركت بلا إدراك عن إذعان ق أو لأمور متعددة اعترض بأن المتعلق بالأمور المتعددة سواء كان بدون
النسبة أو معها إدراكات لا إدراك واحد فكيف يصدق عليها القسم الثاني مع أن الوحدة معتبرة في المقسم أجيب
عن الأول بأن المعتبر فيه الوحدة النوعية فلا ينافيها التعدد الشخصي وقد يجاب عن الثانية بأن المتعلق
بها إدراك واحد بالشخص من حيث حصل لها الوحدة بحيث صار المجموع مركبا مخصوصا تأمل ق فلا منع وصح
إشارة إلى أن قوله الضرورة والاكتساب بالنظر مبني على تقديم العطف على الربط ق قسما منه الضرورة
وهو الحصول بلا نظر تصورية ق وقسما وهو الحصول بالنظر التصورية ق هذه القسمة لا القسمة السابقة
ق بديهية ببداهة انقسام التصور إلى الضرورية والنظرية لانقسام التصديق إليهما مسلمة بخلاف
انقسام الأول إلى الضرورية والمكتسب وللأ مذهب الإمام الرازي إلى أن بعض التصورات بديهي
بعضها ممتنع الاكتساب مستدلا بقياس مستقيم مؤلف من منفصلة ذات جزئين ومن حملية هو أن
المطلوب النظري إما مشعور به وإما غير مشعور به وكل مشعور به يمتنع طلبه وكل غير مشعور به يمتنع

دليل عليه [illegible] يمتنع طلبه فالمطلوب التصوري يمتنع تصوره ق اي النظر توجه هذا ظهر وان
النظر هو الحركة الاولى لا مجموع الحركتين كما مذهب المتقدمين ولا الترتيب اللازم للحركة الثانية كما هو مذ
هب المتأخرين ولا الامور المرتبة كما هو عند الامام الرازي فلا يرد ان يستدرك اخراج الحدس لانا نقصد
ق منها التحرز هذا التحرز لو وجب انما يجب لو كان الاطلاق على اليقين لا الاطلاق على مطلق الادراك من
اوضاع هذا الفن اما لو كان اطلاقا لغويا او من اوضاع فن آخر فلا فالحق عم ق عن استعمال وان امكن
الجواب بان استعمال عند عدم وجود القرينة جائز وهنا قد وجدت اذ المعلوم سابقا من كلام المعرف هو
العلم بمعنى مطلق الادراك ق المشترك بين مطلق الادراك الشامل للتصور والتصديق باقسامه وبين ا
ليقين ق في التعريف فيه قد يقال كما ان العلم مشترك لفظي كذا الجهل فلو كانت فائدة العدول التحرز عن
استعمال اللفظ المشترك لوجب العدول عن لفظ المجهول ايضا فتأمل فانه قد [illegible] الجزء الاشرف على الكل ق كليه
بيان للواقع ق مقدمات اثنتان منها اعني الاولين بديهيتان [illegible] الاخيرة فانها نظرية ق الثانية
ان كلا آه وهذه في قوة مقدمتين احديهما ان كلا منها ضروري ونظري والثانية ان النظري يحصل من
الضروري فاثبات الاحتياج حقيقة باربعة مقدمات بل بخمس خامسها ان بداهة العقل غير كافية لمعرفة ا
لخطاء في الفكر ق اما ان يحصل لان هذا من الحصول والثاني من التحصيل ولذا لم يقل او بالتطرق بانه فاقو
الاولى بقانون ق نعم العاصم القانون والمراعاة شرط في الاسناد مجاز او تكلمه اشارة لشدة الاحتياج
الا الشرط ق عن الخطأ مادة او صورة في الفكر الجزئي المندرج تحت موضوع تلك القوانين تدبر ق علم
من العلم بمعنى مطلق الادراك ليشمل تصور الرسم والتصديق بالاحتياج ق امرا [illegible] عن الرسم والاحتياج
الناس لانه ادركها ان [illegible] علم ق الثلاثة التي اي مدلولات قوله المقدمة اي مقدمة الكتاب ق لها
لبيانها اما ادراكها تصورا او تصديقا ق الامر هو موضوع الموضوع ق وهو اي التصديق بموضوعيته

Scanned by CamScanner

عنه اه نع الغير تأمل ق وهو التحقيق اى التصديق بجواب اه ق موضوع الكلام انما عرف بعنوان الموضوع لكونه
عنوان موضوع المنطق فيكون موقوفا عليه للتصديق وليعم الفقية الحاصلة من طرق التعريف
قولنا المعلوم التصوري والتصديقي ما يبحث في المنطق عن عوارضه الذاتية فيحصل قياس من الشكل الاول ينتج
لذلك التصديق ق عن عوارضه اى لا عن ذاتياته ق الذاتية اى لا الغريبة ق اولا وبالذات اى بدون
واسطة في العروض سواء وجدت واسطة او لا لا الواسطة في الاثبات ق من حيث الحيثية التعليلية
قام ما او جزءا او خارجا في الحمل او في الوجود فيشمل التعريف اللون اللاحق للجسم بواسطة السطح الما
ين له في الحمل المساوى له في الوجود ق هو المعرف فتقوم الجنس موقوف عليه الايصال بالكنه في ضمن انه
الذي تركب منه موقوف عليه الايصال ق من حيث انه يوصل اى من حيث انه يستعد للايصال فلا يرد
ان الايصال محمول المسائل فلا يليق قيدا للموضوع ق لا يوصل او يوصل لكن لا من تلك الحيثية بل من
الموضوع مع مباديه لا بد وان يكون مسلم الثبوت فافهم
حيث انه موجود في الذهن وانه في الذهن مطابق لما في الخارج او لا الى غير ذلك ق لا يوصل اه اى
اصلا كمثال الشيء او ايصالا قريبا كما في النظريات الخفية ق لا يبحث عنه اه اى اصلا او بالنظر الى المتينة
وان بحث عنه بالنظر الى الكل ق انه يوصل اى يستعد لان يوصل ق لا يوصل اى ايصالا قريبا اه الا
يمكن ان يجعل صغرى قياس ق من حيث انهما اه على ما قاله عبد ظرف يبحث والمراد بالحيثية ما يقع
جوابا للسؤال بكيف اعني الهيئة المخصوصة التي بها يحصل الحد او الرسم بالفعل فالتي بها يحصل الاشكال الا
ربعة وغيرها ذكره ذلك اشارة الى ما يفيد قيد الموضوع اعني استعداد الايصال وليس بيانا للمبحوث
عنه حتى ان المبحوث عنه هو الايصال فالكفاني على قوله من المادي اه محذوف والتقدير عن احوال المعرف
والحجة ق انما هو في المعرف واما مباديها فقد سبق ان البحث عنها بالجهة اليها ق ذكر الحد اى
الرسم تامل ق ليبين اشارة الى ان الاطلاق حصولها بالاشارة والكتابة لكونه غير جيد فافهم

فالقيد هو الايصال بالامكان والمحمول الايصال بالفعل

اى الاستفادة والافادة

ليبين ان المراد بالحد التعريف الجامع المانع لا مقابل الرسم فافهم

Scanned by CamScanner

احتاج الى الالفاظ ق بان يبين معانى يتوقف منه اى التعريفات المذكورة فى مباحث الالفاظ لنظيره
وان تلك المباحث منحصرة فى التعريفات غير مشتملة على بيان احوال اللفظ وفى قل تامل ق الالفاظ ا
لمستعملة اى التى معانيها منه احوال الالفاظ فلا يرد انه ينبغى ان يبين معنى لفظ الجنس واخواتها ومعنى لفظ
القضية وبحثها فى مباحث الالفاظ تامل ق والكلى المراد بالكلى ما هو مبهم المتواطئ والمشكك وبالجزئى ما
يقابله وليس المراد بهما ما هو قسم المفهوم ق فالجنس ذكره مع انه مذكور سابقا توطئة لقوله وهما اما ه
ق من حيث قيد الحيثية للتعليل ق بالدلالة اى الدلالة المطابقية ق بذكر الدلالة اى الدلالة المطا
بقية واخويها قوله وهى اى الدلالة مطلقا تامل ق بحيث اى بحالة ق يلزم بها اى بتلك الحالة ق
فوضعية نسبة المسبب الى السبب وطبيعية بهذه النسبة نسبة الشئ الى موضوعها بالكسر ق على وجه
مقيد بذلك لان الالتزام الطبع عقلية حرج به عقلى ق وعقلية نسبة المذكور الى المذكور ق ملك بعقد
ميز للاسم فكان لمانع على ق اى فى الامر فى هذا التفسير فاعتقوا ان المراد باللزوم اللزوم الا
بنى والاخص ان المراد اللزوم البين بالمعنى الاخص ق بدونه اى بدون تصوره ق سواء كانت شروع
فى قوله ولو تقديرا وفيه مسامحة لان قوله ولو تقديرا قيد المطابقة لا قيد ملزومها ق بالتبع قال
عبد الحكيم فهم الجزء فى ضمنه وان كان مقدما على فهم الكل الان فهمه من اللفظ تابع لفهم الكل ق فى ا
لجزء دلالة اللفظ المشتمل فى الجزء او اللازم البين بالمعنى الاخص عليهما مطابقة عند الحكيم ابناء على ا
لوضع للكل بالذات فلعل ما هنا مبنى على عدم الوضع لها ق او اللازم العقلى او العرفى ق فالدلالة ا
لمسماة بالمطابقة ق وان لم يتحقق هذا وقوله ولو قصدا ه يشعر بان الدلالة مشروطة بالارادة
ق بالفعل اى لا اصالة ولا تبعا ق معنى بسيط اى مطابقى ق والالتزام لا يخفى ان عدم استلزام
المطابقة للالتزام غير متيقن كعدم استلزام التضمن له مع ان المصنف جزم به هذا وان الشارح سوى بين

Scanned by CamScanner

بين عدم استلزام التضمن للالتزام وبالعكس مع ان بينهما فرقا تامل ق ولو لان له شروع فيما لم يتعرض له ا
لصحة الظهور معنى مطابقة مركب لا لازم له لا عقليا ولا عرفيا ق معنى المطابقة ق فالمركب انما يتحقق
بعد تحقق آه اللفظ واصل المعنى والدلالة والقصد ق ما لاجزء من الاجزاء الغير المحولة وان كان له جزء منه ا
لاجزاء المحولة منه المبنى والفصل فقوله للفظ الاول ل تامل سواء لم يكن لمعناه جزء اصلا او كان لم جزء نهذه
شماوا منه لمعناه اى المقيود سواء لم يكن لمعناه الغير الملحق جزء اصلا او كان نحو لفظ الله من الثاني وسواء لم يكن
للفظ جزء او كان ق لفظ الاول لجزئه ق معناه كزيد اى معناه الملحق سواء دل على المعنى الغير الملحق كالمثال
الثاني اولا فتيل ان هذا مجرد احتمال عقلي ان اعتبر وضع الحروف بازاء الاعداد كما اعتبره في حساب الجمل واجيب
بان ذلك مختص باللغة العربية والمنطق لا يبحث عن الالفاظ على وجه يشمل سائر اللغات ولو سلم عدم
اختصاصه بها فنقول هذا القسم مقصور فيما عدا الحروف الثمانية والعشرين المشتملة من الكاف الفارسي والجيم
والباء وغيرها لا يقال المراد بالقصد الجاري على قانون الوضع اللغوي لانا نقول فيرد المصطلحات فتدبره
ق اى والدلالة على معناه اى المطابقة او التضمن فبعض الافعال الناقصة اذ لا ان معناه المطابقي غير
مستقل لكن معناه التضمني فانه صار مثلا يدل على انتقال مخصوص يعتبر من حيث الرابطة بين المحكوم عليه
الملحوظ لمحكوم به فهو داخلة في الاداة عندهم فان قيل انها وان لم يكن مستقلة باعتبار الحدث لكنها
بالنسبة الا انها مستقلة باعتبار الزمان قلنا ان الزمان المعتبر فيها قيد الحيثية وتابع لها فهو كالنسبة في
عدم الاستقلال صرح به عصم ق بهيئته لم يقل فيها بهيئته مع ان الهيئة مستقلة في الدلالة اشارة الا ان تلك ا
لهيئة انما تكون دالة بشرط تحققها في مادة موضوعة متصرفة فيها فلا دخل في الدلالة في الجملة قال عصم
ق لكن بشرط ذلك قال المحقق في الدلالة بهيئته ولم يقل في دلالة بهيئته مع ان الدال هو الهيئة ق
بل من حقق لما يمنع بقوله لا يسميها آه التسمية دون الاتصاف اظهر بقوله بل من حقق آه ق ان جمعها

معنيهما يعني ان الكلية والجزئية من صفات المعاني حقيقة فاذا لم يتصف بهما المعنى لم يتصف بهما اللفظ بخلاف الاشتراك
والمنقولية والنقل حقيقة ومجاز فانهما من احوال الالفاظ حقيقة فلذا يلحق كل من النص والمرفوع مشتركا ومنقولا او
حقيقة ومجازا وفي تناسل كلامه وجه التامل بان الاتصاف اما الاتصاف الحقيقي والنسبي اعني الاتصاف المطابق للواقع
واما الاتصاف لنفس الامر فان كان المراد الاول فنقول ان معنيهما لا يتصفان بهما والا يلزم ان يكونا محكوما
عليهما بالكلية والجزئية لكن يرد ان الانقسام الى الكلي والجزئي لا يتوقف على الاتصاف الحقيقي وان كان المراد الثاني
فيرد ان معنيهما وان لم يتصفا بالكلية والجزئية لكن الكلية عبارة عن امكان الحمل على كثيرين والاصح في معنى ا
لنفس والمرفوع كذلك لانه عدم اتصافهما بالجزئية قال يرد تشخيصه وضعا سواء لم يكن له تشخص او كان لكن لا له
وضعا كاسماء الاشارة على رأي المصنف ق لا يرد علينا فانه قد ثبت اي صنع واحد اعني المفهوم الكلي الموضوع له
من حيث التواطؤ او الاشتراك اعني المفهوم الكلي والماصدقات من الحقيقة والمجاز قوله او استعمل فيه قلنا المراد
بالموضوع له المعنى العام للوضع فحو ان الاشارة على رأي المصنف اذ تيسر ان يجوز الموضوع له الحقيقي والجزئيات
من متكثرة المعنى او الى الموضوع له او واحد من الجزئيات من متحدة المعنى فتقييد وضعا محتاج اليه قوله اقسام
متكثرة المعنى الا ان يقال بالاختلاف في ضميره وان كثر على نسخة ليس فيها لفظ معناه او بان تكثره امارة ان
لظهر مقام المفهوم ان هذا المعنى غير المعنى السابق على نسخة فيها ذلك لا قد يعرف لنحو آه فيه بحث لانه ان
اراد انها داخلة بالقياس الى الموضوع له والجزئيات فالموضوع له ليس مستقلا فيه وان اراد انها داخلة
داخلة بالقياس الى الجزئيات فقط ثم فان المراد من متكثرة المعنى ان لا تكون تلك المعاني داخلة في مرآة وا
حدة على ان تكثر معناها لا ينافي قياسها الى معنى واحد فاذا قيس الى معنى واحد يكون من قسم متحد المعنى
فيحتاج الى قيد وضعا الآن يقال ان المراد بالتكثر والمعنى التعدد في الواقع لا بحسب الاعتبار فيلزم ان لا يكون
الصيغ باعتبار شيء من معانيه متواطئا ولا مشككا وان لا يكون الاعلام المشتركة داخلة في العلم

ق ويرد بتقييد ان المحدود ق فلا حاجة هذا مشعر بان قيد وضعا محتاج اليه على الاول مع انه ليس كذلك لان قوله مع تشخص
لا حاجة عائد الى المعنى الذي بمعنى الموضوع له تحقيقا ليخرج اسماء الاشارة على راي المتأخرين عن تعريف العلم بدون ذكر وضعا
تامل ق اي يكون الاول يكون وكذا في الاتي ق بالزيادة هذا في الكميات ق وبالشدة في الكيفيات ق معناه المستعمل
اختيار للمعنى في التقسيم بمعنى المستعمل فيه حتى يكون اسم الاشارة على راي المتأخرين داخلا في متكثر المعنى وغيرها لا تدخل في
شيء من اقسام متكثر المعنى على ما فصلناه ق ابتداء احتراز عن المنقول ق بوضع على حدة احتراز عن اسم الاشارة
على مذهب غير المتأخرين واسماء الاجناس على راي من قال بوضعها للجزئيات ق فلا محالة اشارة الى ان النقل ليس متوجها
الى المقيد ق لو اخذ على سبيل منع الخلو اذ يجوز الجمع كما في المنقول ق اي ما يحصل اي من حيث انه حاصل في العقل ق
عند العقل اي بمجرد حصوله عند العقل ق فهم من السامع ق وقصد من المتكلم ق اي لم يمتنع في التعبير فا
ندة احدهما ان الامكان ليس بمعنى الامكان العام مطلقا فلا يلزم نحو قسم الشيء شيئا او ممتنع الافراد قسيما ولا بمعنى
الامكان الخاص حتى يلزم نحو قسم الشيء قسما او الواجب قسيم الامكان الخاص بل بمعنى الامكان العام المقيد بجانب
الوجود والاخرى ان الامكان لكونه بمعنى عدم الامتناع يفيد رفع الايجاب اللازم فلا يرد ان الواجب ليس جميع
افراده ممكنا ق ولم يوجد هذا عموم السلب في صورة سلب العموم ق مذهب الحكماء اي المتكلمين القائلين
بقدم العالم دون التناسخ لا الاشراقيين القائلين بالتناسخ ق اي كل كليين سواء كانا وجوديين او عدميين
او احدهما وجوديا والاخر عدميا ق الاربع اي كجنسية النوع او الجنس الاول في الاولين والفصل في الثانيين
ق الصدق الكلي الاول اما ان يكون الصدق الكلي من الجانب الاخر ايضا او لا لان الصدق الكلي من احد الجانبين
تبين منه علم لما مر ق مرجع مقصود ميم والان الكل المركبة بان كليتان بدون ذكر الى ق ال موجبتين اي منه
كليتين اذ الاطلاق في المفردات واما التساوي بين القضايا فبان موجبتين شرطيتين كليتين وعليه فقس
ق كليتين مطلقتين عامتين كالنائم والمستيقظ متساويان ق سالبتين كليتين دائمتين لا مطلقتين عامتين ج

Scanned by CamScanner

اذ لا يصدق السلب الضروري بين الفلك والساكن مع انهما متباينان بخلاف السلب الدائم اذ لا يصح ان ا
لفلك بالساكن دائما كالعكس ق موجبة ممكنة عامة ق سالبة دائمة ق جزئية ممكنة وسالبتين دائمتين لم
يكتف بالسالبتين الجزئيتين لجريانهما في المتباينين ولا بالموجبة الجزئية وبهذا فلو لم يقل الا موجبتين وسالبة
جزئية لجريانهما في العموم المطلق ولا ال موجبتين وسالبتين جزئيات لعدم الحاجة الى اعتبار الجزئية ق اي كلما
صدق لم يقل لان كل ما صدق عليه الخ كما في عبارة غيره لئلا يتوهم المصادرة ويحتاج في دفعها الى تكلف ق احد
النقيضين اي كل من احد آه فلا يرد انه جار في العموم المطلق مثلا كلما صدق عليه الانسان صدق عليه الحيوان
ق لامتناع اجتماع النقيضين آه دليل المقدمة الرافعة اعني لكن صدقه مع نقيض الاخر فلا مقامها ق فيصدق هذا الى
النتيجة والكبرى اعني ولو صدق مع عين الاخر يصدق عين الاخر بدون عين الاول مع مقدمة النتيجة اعني ولو
صدق احدهما بدون الاخر مطوية فهذا القياس اقتراني مؤلف من شرطيتين وقوله وبهذا يرتفع آه رفع
لتالي النتيجة فينتج المجموع قياسا مركبا من اقترانية واستثنائية ق صدق عليه اي بالصدق وليس كلما اي دائما
ق فلانه لو صدق اي لا لانه لو لا ذلك لصدق نقيض الاعم بدون نقيض الاخص ولو صدق نقيض آه فالصغرى
مطوية بخلاف الكبرى فينتج لو لا ذلك لصدق نقيض الاعم مع عين الاخص فاذا ضم اليه قولنا لكن صدق
نقيض الاعم مع عين الاخص باطل يثبت المطلوب فالمجموع قياس الخلف ق واللاابيض فان اللاحيوان
واللاابيض اذا اعتبرا من حيث انهما عينان يتحقق ان النسبة بينهما العموم من وجه آه ومن حيث انهما
نقيضان فالتباين الجزئي ق من وجه لتصادقهما اي اللاحيوان واللاابيض في الحجر الاسود وافتراق الاول في الثلج وافتراق الثاني
في الفرس الاسود ق فانا بينهما مادة الاجتماع الفرس مادة افتراق الاول افراد الانسان مادة
افتراق الثاني الجماد ق مباينة كلية فان اللاحيوان والانسان اذا لوحظا من حيث انهما عينان يتحقق
ان النسبة بينهما التباين الكلي ومن حيث انهما نقيضان فالتباين الجزئي ق كاللاموجود واللاانسان

Scanned by CamScanner

لكل مادة كان بين العينين انفصال حقيقي فان بين نقيضيهما تباينا كليا ق فمن الكون وذلك لان كل مادة يجتمع فيها
العينين منهما منع الجمع ق ويتباينان اى المعقد ايا هما اى نقيضي المتباينين ق عن خصوص فرديه اى خصوص
باعد فرديه بل من حيث انه شامل لهما ق ويطلق اى بالاشتراك اللفظي ق الاخص من قبيل وليست بالا
كثر منهم جمع ق مفهوم كليا ذاتا او عرضيا فلا يرد ان اللاحق جزئيا حقيقيا وليس مندرجا تحت ذاته ق صدقا كليا ه
احترازا عن الاخص من وجه وقوله لا بعكس احترازا عن المساوى ق الاضافى الذى هو المورد ق ومنه يعلم ه
وفيه شيء وهو ان السائل علم بهذه الاعمية قبل قوله وهو اعم كما يشعر به عبارة المؤلف ق اى الكليات
التي ينبغي ان الكليات جمع التي الاضافي الحقيقي والثاني اعم من الاول مطلقا ق او في الخارج لمنع الخلو لا الجمع
ق لا افراده لم يقل الا جميع افراده ليدخل الجنس فحيوان بالنظر الى حصصه في النوع فانه وان لم يكن عين
حقيقة جميع افراده لكنه عين حقيقة افراده التي هي الحصص فهو بالنسبة اليها نوع الحقيقة اى الغير المفروضة
وليس المراد بها ما يقابل الحصص ق بعض آخر اى بعض من الافراد مباين لذلك الفرد بحسب النوع اى بعض
كان فيه امر واحد تمام المشترك بين شيء من تلك الافراد وبين فرد ما وجزء تمام المشترك بين ذلك
الشيء وبين شيء آخر كالجسم فانه تمام المشترك بين زيد وبين حجر مخصوص وجزء تمام المشترك بين زيد وبين
شجر مخصوص او بين فرس مخصوص ق والاظهر بان لا يكون مشتركا بين فرد نوع وفرد آخر مباين لذلك النوع
اصلا كان فصول الانواع او يكون مشتركا بينهما ولا يكون تمام المشترك كفصول الاجناس ق ذاتيات بالمعنى
الاعم ق حقيقة جنسية او نوعية ق تمام الحقيقة اى تمام الماهية المجملة او المفصلة كما سيظهر ق انه
واحد كليا او جزئيا ق المختصة به سواء كان الاختصاص بحسب السؤال اذا كان النوع جوابا او بحسب الحقيقة
كما اذا كان الحد جوابا ق شخصيا او صنفيا ق قطعية اى مفهوما كليا سواء كان نوعا او جنسا قريبا او بعيدا
ق امور كلية او جزئية على سبيل منع الخلو ق كل واحد اشارة الى ان اللام في كلام المصنف للاستغراق لا للمجموع

وهو ما لا يكون خارجا عنها لان عينا للآحاد جزؤه لا بالمعنى الاخص وهو ما يكون منسوبا الى الذات فلا يخرج النوع تأمل

والاول مثل مانيه تعريف الجنس القريب بالجنس البعيد وجامعيته تعريف الجنس البعيد اذ لا يشمل شيئا من افراده
ق من كل الماهيات مختارة الى ان الموصوف المشاركات في تمام المعنى الماهيات لا الافراد ف ما اى نوع قد مر اكثر منها
نوع منه ق لا عرضية تمام الحقيقة لمختصة او المشتركة لا فصلا ق والشخص لم يتعرض الشارح للفصل والخاصة وان
لم يخرجا بالقيد الاخير اعني في جواب ما هو ايضا بخلاف الشخص والصنف فانهما لا يخرجان الا بالا
بيته بالمعنى الذي ذكره ق حقيقيا مندرجا احترز عن النقطة ق بسيطا او مركبا من امرين متساويين ق ذاتية
منافية كان قريبا ق في جواب ما هو بيان للواقع ق طرف الجزم اى التعليمي لا الطبيعي ق عرض جنس قد لا يقبل ا
لقسمة لجزئي الكم فانه يقبل القسمة قوله اصلا اى لا باعتبار ذاته ولا باعتبار امر آخر لجزئي الكيف فانه يقبل القسمة
باعتبار المحل مع الاعراض النسبية السبعة وقوله في التعريف عارضا والاولى ان يقول لا يقبل القسمة ولا النسبة
متوسط ق كل جنس متى يصدق عليه النوع الاضافي ق لانه هذا القياس ق لا جزء لها اى غير محمول ق والجنس
اى الجنس الطبيعي حيث انه معروض للجنس المنطقي ليس جزء خارجيا وفاقا اصلا او المراد ان الجنس الطبيعي مع
قطع النظر عن تلك الحيثية ليس جزء خارجيا متنازع فيه وفاقا والا فالجنس جزء خارجي عند من قال بوجود
الطبائع ق من الاجزاء المحمولة ق جزء عقلي غير محمول ق نوع الانواع الاضافية ق الى مجرد العالي او
يرجع لا العالي والسافل من كل من السلسلتين فان السافل من الاجناس متروك بقرينة سافل الانواع
والعالي من الانواع متروك بقرينة عالي الاجناس على صنعة الاحتباك ق كالنوع العالي والنسبة بين
النوع العالي والجنس المتوسط عموم وخصوص مطلق مادة الاجتماع الجسم والافتراق الجسم النامي ق او نوع
متوسط فقط والنسبة بينه وبين الجنس السافل العموم المطلق مادة الاجتماع الحيوان مادة الافتراق الجسم النامي
والنسبة بين المتوسطين العموم من وجه مادة الاجتماع الجسم النامي مادة الافتراق الجنس المتوسط الجسم مادة
افتراق النوع المتوسط الحيوان ق كالجنس المفرد كالعقل اذ كان تمام المشترك بين العقول وكان الجوهر

الجوهر عرضنا ما قـ والنوع المفرد كالعقل الاكانا عين حقيقة المعقول بان كان تحته افراد لا انواع وكان الجو
هر جنساً له قـ او البعيد اقول تعريف البعيد اعني ما يميز الشيء عن المشاركات في الجنس البعيد ليس مانعاً ولا
جامعاً الا لم يعتبر قيد ... فقط مرتين اما الاول فلان الناطق يميز الماهية عن جميع المشاركات في الجنس
البعيد كما يميزها عن المشاركات في القريب فلا بد من قيد فقط قيداً للتمييز فالمعنى ما يحصل به ذلك التمييز
دون تمييز آخر اعني التمييز عن المشاركات في الجنس القريب واما الثاني فلان الحساس لا يميز الانسان عن
جميع المشاركات في الجنس البعيد اذ من المشاركات فيه الفرس والبغل مثلاً فلا بد من قيد فقط مرة اخرى
قيداً للجنس البعيد قـ ما يميز الشيء اي ذاتياً او عرضياً قـ تمييزاً ما او في الجملة قـ عما يخصه ذاتياً او عرضياً
قـ حيوان ناطق او حيوان فقط قـ جميع الموارد ... والمهمل قـ استعمله السابق للمبالغة لا الطلب بحث قـ
مطلقاً حداً او جنساً او فصلاً او خاصة قـ سكت المصنف (?) عن جوابه لا القول بعدم بقائه اي على معناه اللغوي
قـ بعد ان تم فرع (?) الحد والجنس بتقييد القول بجوده في جواب اي شيء في ذاته اذ لا يكون حمله في على ذلك ... ا
لتقرير قـ جنساً يمكن ان يقرر ان اراد انه لا يجوز السؤال عنه الا بعد ذكر العلم ممنوع لم لا يجوز ان يسأل
عنه بعد العلم بانه شيء مثلاً [وانه ليس بجنس] او ان المطلوب ذلك غير مفيد فانه قد يمالا جنس له كالاجناس العالية و
[لشيء كذا ان كان] الانواع الحقيقية التي هي مواد اشراق الحقيقي عن الافناء (?) قـ لا فصل له بان يكون بسيطاً قـ واذا علمنا الجنس
اي تصورنا قـ بالجنس قريباً كان او بعيداً قـ ما يميزه في الجملة قـ اي شيء اي مثلاً الجواز انما هو جوهر او انا
جسم هو في ذاته فعلى الاول لا يجوز الجواب بالجسم ولا بالجسم النامي ولا بالحيوان وعلى الثاني لا يجوز بالجوهر القابل للابعاد
الثلاثة ولا بالاخيرين لاشتمال كل منهما على ما هو معلوم عند السائل قـ في التعريف اي اللازم قول السائل قـ
عن الجنس المعلوم فعلى هذا ينبغي ان يكون ما اضيف اليه كلمة اي هو الجنس المعلوم لا غير قـ كالناطق وكالحساس
بالنسبة الى الحيوان حيث يميزه عن المشاركات في الجنس القريب وهو الجسم النامي قـ حيث يميزه استدلال

بوجود المدعى وجود المحدود الثالث ق القريب كما يميزه عن المشاركات في الجنس القريب ق البعيد اي فقط
ق الماهية من الجنس والنوع ق عنه اي عن المشاركات فيه ق وحصل كما انه يميز ... انما فسر بهذا التفسير
لان المقسم عند المتن بمعنى المدعى ما صرح به في قوله الآن فيكون جزءا مميزا له وهو معنى المقسم ق الناطق
من حيث الوجود ق الغير الناطق من حيث العدم ق فصل مقوم اي بلا واسطة او بواسطة ق للسافل بواسطة
ق والعالي جزء للسافل ينتج ان مقوم العالي جزء جزء السافل ق فمقوم العالي نتيجة لقياس قولنا مقوم ا
لنتيجة اللازمة والمقدمة الاجنبية ق فيلزمه تفريع من مجموع ما قبل ثم وصدقوله ق فان الناطق فصل مقوم
للنوع السافل ق للعالي اي النوع العالي اعلم ان مقوم الشيء قد لا يميز له تميزا تاما او ناقصا ومقوم النوع
خاصة غير شاملة له كما ان ذلك الشيء عرض عام له ق مقسم للسافل اي بلا واسطة او بواسطة كالناطق و
الحساس المقسمين للجسم النامي من الاول بالواسطة والثاني بلا واسطة ق مقسم للعالي اي بواسطة ق فلان السافل
شامل الكبرى قياس المساوات ق فحصل انه تقرر النتيجة الاخرى ق الاقسام فيخرج الجزء عن التعريف ق
شاملة سواء كانت شاملة لجميع الافراد ايضا كالضاحك بالقوة او لا كالمتنفس للحيوان ق غير شاملة سواء كانت مفارقة
كالمروحة او لا كالماشي ق خاصة النوع اي شاملة له او غير شاملة للجنس كالمثالين المارين ق خاصة الجنس
اي فقط ق ويسمى انفكاكه اي انفكاكه عن معروضه وسلبه عنه لامتناع وجوده بدونه فلا يرد ان التعريف
لا يشمل العرض العام اللازم ق اولا يمكن وقع الانفكاك او لم يقع اصلا بل امكن ق بهذا الشيء الملزوم
ق في الخارج اي وجد بالوجود الاصيل ق في الذهن اي وجد بالوجود الظلي ق بهذا اللازم اي ويلحق
الشيء الملزوم متصفا به اتصافا انتزاعيا اذ اللوازم الماهية امور اعتبارية ق ثابتا وجودا اصليا
ق معقولا ثانيا اعلم ان اللازم الذهني له معنيان احدهما ما يكون عارضا للشيء لكن باعتبار ان الوجود
الذهني ظرف لاتصافه به وثانيهما ما يمتنع ادراك الملزوم بدون ادراكه والمعنى الاول اعم من الثاني

Scanned by CamScanner

الثاني وهي المعقولات الثانية لوازم ذهنية انما هو بالمعنى الاول كما لا يخفى والاول ينقسم الى البين وغير البين باه
المعنيين بخلاف الثاني فانه يختص بالمعنى الاخص ليس الا فمن اراد بالقسم الثالث المعنى الثالث ادرج المعقولات الثانية
في لوازم الماهية ومن اراد المعنى الاول ادرجها فيه قـ هو اللازم الذي يمتنع هو اللازم الذي يكون القضية المؤلفة منه
ومن الملزوم والنسبة من الاوليات وبهذا يظهر ان التمثيل بزوجية الاربعة تمثيل بالغلط اذ القضية المؤلفة
ههنا من قضايا قياساتها معها فافهم قـ الاربعة الملزومة والزوجية اللازمة قـ هو الذي لا يلزم فيه بل يحتاج
الى الواسطة في الاثبات قـ اسم ما يطلق اطلاق الكلي على المفهومات الثلثة اعني المنطقي والطبيعي والعقلي
بالاشتراك اللفظي عند قوم والمعنوي عند بعض قـ لفظ الكلي في الاضافة لامية قـ من المذهبين فعلى المذهب
الاول من قبيل نسبة الشيء الى الظرف وعلى الثاني من قبيل نسبة الشيء الى ظرفها مصدوقه قـ الا في العقل اي وفاقا قـ
كما ان الكلي اي مفهومه قـ وطبيعيا اي معروضه وعقليا اي المركب منهما كذلك مفهوم الانواع الخمسة الكلي المنطقي
قـ موجود اي في ضمن احد قسمي لا بشرط شيء اعني الانسان بشرط شيء او قسمي الاقسام بشرط لا شيء قـ في الخارج
عين وجود افراده لا بوجود ممتاز قـ ام لا بل لكان قوله ام لا صادقا بان لا يكون موجودا اصلا وبان كان مو
جودا بوجود ممتاز لا بوجود افراده اضرب عنه فقال بل ليس اه قـ جمهور الحكماء منهم المشائيون قـ في الخارج
ولكان مشتركا بينهما قـ وفيه تامل قيل وجهه ان الاتصاف المذكور والوجود في الامكنة المتعددة انما يكون محالا لو لزم
اذا كان الكلي الطبيعي واحدا بالشخص لا واحدا بالنوع فليكن واحدا بالنوع قـ او بوجه والمقابلة بالنظر الى
المتعلق بالذات والا في يفيد تصور الشيء بالكنه يفيد الامتياز عن جميع ما عداه الا ان المتعلق بالذات في الاول الا
طلاع على الكنه وفي الثاني الامتياز عن جميع ما عداه قـ اعم اي لا مطلقا ولا من وجه قـ لان علة العلية قـ اعم
مطلقا اي لا من وجه اذ قد مر قـ وان جاز فيه انه لو جاز افادة الاخص التصور بالكنه او بوجه يميزه عن جميع
لا تصور الاعم
ما عداه يلزم ان يكون تعريفا للمعرف بما ذكره المحشي تعريفا بالاعم فالصواب ما قاله نعم ان الاخص لا يفيد
فهو بلا ...
اي ما يميز عن الشيء لا لافادة تصوره ١٢

جواب سؤال مقدر تقريره ان ما يفيد تصور الشيء بالكنه يفيد تصوره بوجه يميزه عن عداه فالمعرف بالمفيدة لجعل التعريف فيما ليس بصحيح والجواب ... ما ترى

Scanned by CamScanner

تصور الشيء ولا امتيازه قـ كما اذا تصورت انما تبدء ما تصورت الحيوان الذي كنت بصدد تعريفه بالانسان
لكن لا يخفى انه يلزم الدور قـ تصورت تصورت وفيه تامل تدبر ذ الصواب ان يقول كما اذا تصورت الحيوان بالانسان
الذي هو حيوان ناطق قـ واقع علته على السبب قـ واخفاء نظره فيه يتم بهذا الوجه انما يلزم اذا كان الاعم ذاتيا
للاخص واما اذا كان عرضيا فلا قـ بما يحمل عليه اعتذار عن ترك المصنف ذكر عدم صحة التعريف بالمباين قـ متفرع
تفريع على جميع ما سبق لا انه بمجرد قوله وقد علم وهو ظ قـ ثم ينبغي شروع في شرح المساوي معرفة والاخفى قـ التعريف
لا بد اى التعريف الملفوظ لا المعقول لا بد ان يشتمل على امر آه اشتمال الدال على المدلول سواء اشتمال مدلوله على
ذلك الامر اشتمال الكل على الجزء اولا فانه لا التعريف بالفصل وحده او بهذا البيان اغلبي قـ فصلا قريبا اى
بالنسبة الى المعرف وان كان بعيدا بالنسبة الى غيره كالحساس بالنسبة الى الحيوان وعلى الجنس البعيد فهلا
تعرض للفصل البعيد مع ان كلام المصنف يشمله قـ فصل قريب امر اشتمل على المعرف والخاصة كما
يقتضيه اطلاق المصنف فانها مع الفصل القريب حد ناقص كما صرح به الشريف قدس سره خلافا للمطبق
ولم يعتبروا اسند عدم الاعتبار الى الخروج عن عهدته قـ قالوا اى القوم سائر الاولى المتأخرون بـ ق
من التعريف اى من كل جزء من اجزائه قـ كنه المعرف اى ذاتياته وذاتياته قـ انفرادا اى عن عرض عام آخر يكمل
المجموع خاصة بقرينة قوله واما التعريف بمجموع امور آه فلا يرد ان الجنس مع آ والفصل البعيد كذا وانه لا
فائدة في ذكر هذا بعد اشتراط المساوات صدقا قـ بعض المتأخرين فينبغي ان يعمم ان مراد المصنف بالخاصة
اعم من الخاصة المفردة والمركبة قـ بالعرض الاخص اى بما هو عرض اخص بالنسبة الى المعرف وان كان
ذاتيا بالنسبة الى بعض الافراد لا ما هو عرضي بالنسبة الى جميع الافراد حتى يشمل تعريف الحيوان بالناطق
او الانسان مثلا قـ لكن المصنف اعتذر لترك المصنف التعرض لهذا التجويز قـ زعم اشار به
الى الزعم الى منع كلية الصغرى اى لا نسلم ان كل تعريف بالاخفى تعريف بما هو لا يخفى لو سلم انما

انما يسلم فيما اذا كان الاعم ذاتيا للاخص كالحيوان او الانسان لا كالحيوان والضاحك ق غير جائز اى وفاقا

وكذا المعرف الحقيقي الثاني استقصائية ق تعريفه اى تصوره والدال على آه اى اراد به الدال بالمطابقة فخرج

عنه الافعال الناقصة او الاعم منه ومن الدال بالتضمن فيدخل فيه ضرب في ضرب زيد مع انه لا يسمى رابطة تامل ق

اى اللفظ حقيقة او حكما ليشمل الحركات ق ان الرابطة زمانية او غيرها ق غير مستقل واعترض بان الدال

على غير المستقل لا يكفي في الكون اداة لجواز كونه غير لفظ ومركبا ورد الا على المستقل ايضا ق في القضية الملفوظة

غير زمانية تقوم بهذا شعر بان الحركات الاعرابية ليست رابطة في لغة العرب الا ان يراد بقيامها مقام است

واستعمل جريانها في كل كلام سواء كان طرفاه معربين او لا وفي نحو هما لا يخفى ان موافقة الضمائر للموضوع افرادا

وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا تنادي على عدم كونها مستعارة للنسبة فالحق ان يقال ان المستعار لفظ

هو فقط وانه يطرد في كل مادة سواء كان موضوعها مفردا او لا وسواء كان مذكرا او لا فكانه لهذا اقتصروا

لمثله على استعارة لفظ هو ق بثبوت اى بوقوع اتصال النسبة او لا وقوعه اى لا وقوع ذلك الثبوت الذي هو

الاتصال قم وبالمنافات اى بوقوع المنافات صدقا وكذبا جمعا وتفريقا ق فالاول شخصية اى فالقضية

المشتملة على الاول اى الجزئي الحقيقي شخصية وعليه فقس وليس الاول واخواته عبارة عن القضية ولذا لم

يقل فالاول والثانية ق هو كل اى كل الافراد لا المجموع والا فالقضية في شخصية عند جمع ومهملة عند

غيرهم وشخصية اذا دخل على المعرفة ومهملة اذا دخل على النكرة على ما في بعض حواشي الامير ابو الفتح ق هو بعض ٢

البعض الافرادي واما البعض الاجزائي فالقضية المشتملة عليه مهملة وفاقا ق وواحد واثنان وسائر اسماء

العدد ق ولا واحد ولا اثنين ولا ثلثة ونحوها ق في العلوم اى في المسائل او في القياسات التي يبتني عليها

المسائل ق اذ كل ما صدق الاول اى كل صدق لئلا يتوهم المصادرة ثم ان يقال صدق الحكم على

بعض افراده لزوما لئلا يتوهم ان الاستدلال بالاعم لان هذه الشرطية اعم من الاتفاقية واللزومية ق

جدا فمراده صدق الحكم لا الصدق ولذا كان بمعنى التحقق لا الحمل قـ وبالعكس اى اللغوى فحينئذ بينهما العموم
والخصوص المطلق قـ لا يبحث فى العلوم الحكمية عنها اى عن احوال موضوعها اى لا يجعل موضوعها موضوع المسائل
ولا موضوع الصغرى ولا موضوع الكبرى قـ معرفة الجزئيات اى احوال عنها اى عن احوال موضوعها قـ فى آلة
العلوم لانه المسائل ولانه دلائلها قـ فصلا اى لا بخصوصها ولانه ضمن المحصورات لكن يرد انه يبحث عنها فى ا
احيرات فى المنطق كما يقال كل جنس موصل بعيد وكل معرف اجلا على ما يستغنى عنه فالجواب ان المراد با
العلوم الحكمية التى رحم عن المنطق قـ غير موجودة ولهم على مذهب من قال بوجود الطبايع فى الخارج قـ احوالها
اى احوال تلك الطبائع فلا تجعل موضوع المسائل ولا موضوع مقدمة من مقدمة القياس قـ ثبوت شيء
لشيء اى طرف الثبت له فى ذلك الظرف وثبوت الثابت ولهم باعتبار وجود منشأ الانتزاع قـ اما فى الخارج
اى فى احد الازمنة اما بالفعل او بالامكان الاول للقضية الخارجية والثانى للحقيقية قـ فى الخارج ان كان
... لان اتصاف ذات الموضوع بوصف الموضوع بالفعل كما فى خارجية الشيخ وحقيقية او بالامكان كما فى
خارجية وحقيقية الفارابى قـ محققا اى فى احد الازمنة قـ كل انسان حيوان هذا مادة اجتماع الحقيقية و
الخارجية واما مادة افتراق الحقيقية نحو كل عنقاء يطير والخارجية نحو كل حيوان انسان ان فرضنا انحصار
الحيوان فى نوع الانسان قـ فى الموضوعات المذكورة قـ حرف السلب اى فى القضية الملفوظة او معناه فى ا
لقضية المعقولة جزء منه اى معدولة معنى ومحصلة لفظا واللا انسان اذ لا ان اللا جزء على الشخص انه
معدولة لفظا ومحصلة معنى واما اذا لم يكن على معدولة لفظا ومعنى فبين الملفوظة والمعقولة المعدولتين
عموم من وجه اى من الموضوع فسره بذلك لئلا يرد النقض بالسالبة اذ حرف السلب فيها جزء للرابطة على
ما صرح به عصام لا لشيء من المحمول والموضوع قـ من جزء منهما جمعا او تفريقا قـ فى طرفيها اذا لم يكن فيها
حرف السلب او كان ولم يجعل جزءا تسمى محصلة بالمعنى الاعم وقد تطلق المحصلة على الاولى وتسمى الثانية ع

عن موقف السلطة الزنجي ...

ﻫ بسيطة قـ حررته اعلم ان القضايا الحاصلة هنا ثمانية والفرق بين كل منها مع الآخر في غاية الوضوح الا بين
السالبة المحصلة مع الموجبة المعدولة المحمول فان كلا منهما مشتملة على نفي واحد وفرقوا بينهما بفرق لفظي
وآخر معنوي اما الاول فباعرين اما الاول فبيان الغالب في العدول مثل لاحجر وفي السلب مثل ليس واما
الثاني فبان الرابطة في الاول مقدمة على لفظ النفي نحو زيد هو ليس بعالم وبالعكس في الثاني نحو زيد ليس
هو بعالم واما الثاني فباعرين ايضا الاول ان الاول حكم بربط السلب والثاني بسلب الربط الثاني
ان الاول لا يصدق الا مع وجود الموضوع والثاني يصدق مع عدمه قـ اي نسبة المحمول الى الموضوع اي
النسبة الموجبة بالوجود ... لكيفية باعتبار ... الا مع بكيفية في نفس الامر في القضية الملفوظة
او المعقولة قـ بان تلك كانت ... آه قـ ـح اللفظ اي اللفظ الذي مدلوله الكيفية الواقعة
في نفس الامر بحسب الزعم فيتصور ح مخالفة الجهة للمادة في القضية الصادقة قال عبد الحكيم قـ الدال عليها
اي بالواسطة اذ الالفاظ يدل على الصورة العقلية وهي تدل على الكيفية ... في نفس الامر قـ والا كذب
هذا على رأي المتأخرين واما على رأي القدماء القائلين بان المادة هي الوجوب والامتناع والامكان
والجهة هي ما اعتبره المعبر كيفية اي اللفظ الدال عليه سواء كان عين المادة او اعم او اخص او مباينا فيجوز
مخالفته للمادة في القضية الصادقة قـ ـح اللفظ الدال عليها اي على الكيفية الثابتة في نفس الامر بحسب الزعم
لا بمعنى ان مدلوله الكيفية المتصفة بالثبوت في نفس الامر حتى لو لم تكن ثابتة لم يكن اللفظ الدال عليها
دالا على الكيفية الثابتة في نفس الامر لانه ينافي تجويزه مخالفة الجهة للمادة بل بمعنى انه يلزم منه ثبوت
تلك الكيفية في نفس الامر سواء كانت ثابتة او لا وهذا المعنى وان كان خلاف الظاهر الا انه يجب الحمل عليه
... قـ عن الموضوع اي عن ذات الموضوع قـ على ... اي ... على آه قـ الاول اي الاول من الوجوه
الاربعة لاشتمال الانفكاك في النسبة ... الانفكاك ما دام آه قـ لاشتمالها اي الكل على الجزء قـ لكن

الصواب في الثانية وقع قوله الآتي في الثانية في الاولى ولا في الا ... وقع من الناسخ
السويدي

صوابه الاولى ولعل ... الا ان الظاهر وقعت من قلمها ولكن التحريف وقع في الاول اعني قوله الا بين السالبة المحصلة آه فالاصل الا بين الموجبة المعدولة المحمول مع السالبة المحصلة
السويدي

ما صلح للشرطية العامة [illegible]

كما هو كذلك ... ظ، ان الضرورة هناك م

لاشتراط الضرورة بما دام بها الشرطية لا الظرفية بالمعنى الثاني قـ لعدم استحالة انفكاك شيء للذات ق وان لم يكن
مستحيلا للذات والا فهو مستحيل بالنظر الى الصلة ق ا فلا ان النسبة ايجابية او سلبية ق موجودة
اى بالوجود الاعم من الازلى وغيره فيما اذا كان المحمول غير الوجود نحو واجب الوجود عالم دائما او كل انسان
حيوان دائما او بالوجود الازلى خاصة فيما اذا كان المحمول نفس الوجود فلذا لم يكن بين قولنا زيد موجود دائما
اى مادام ذات الموضوع موجودا بالوجود الغير الازلى وبين قولنا زيد ليس بموجود بالفعل تناقض ق النسبة
ايجابية او سلبية قـ من القضية السالبة التي بين وصف موضوعها ومحمولها تناف نحو لا شيء من النائم بمستيقظ
لا من حكم السالبة حتى يرد ان لا رجل في الدار ولا شيء من الانسان بحجر ليس كذلك وكذا المراد من الموجبة
التي بين وصفي موضوعها ومحمولها مساواة في التحقق لا مطلق ق ما في احد الازمنة يرد عليه ان ما حكم فيها
بكون النسبة متحققة في الازمنة كلها منتشرة لا مطلقة عامة اذ هي اعم من الاولى لصدقها في قولنا الزمان موجود
بالاطلاق العام دون الاولى ق او بعدم ضرورة خلافها آه هذا من اقامة الحد مقام المحدود اذا
المراد او بما هو عدم ضرورة خلافها ق هو المفهوم عند اهل العرف ق خلاف النسبة موجبة او سالبة
هذا اذا كان امكان الشيء عين سلب ضرورة خلافه كما هو مذهب الجمهور او بان النسبة المذكورة ليست
ممتنعة الانفكاك على تقدير ان يكون امكان الشيء عبارة عن سلب امتناعه كما هو مذهب الافق ق ان
الكتابة اى وقوعها ق القضية الملفوظة ق اما ايجابا اى وقوعا والحمل من حمل الجزء الاخير
على الكل ق او سلبا اى لا وقوعها قـ ممكنان عامتان مختلفتان بالايجاب والسلب ق في معنى
اللادوام اى معناه المطابقي قـ باللادوام الذاتي فلا تصدق في مادة تصدق فيها الضرورة المطلقة
والدائمة المطلقة ق نحو كل كاتب آه وبالضرورة لا شيء من الكاتب بساكن الاصابع مادام كاتبا
لا دائما ق هي العرفية العامة واعلم انه لا بد في هذه والتي قبلها ان يكون الوصف العنواني وصفا مغايرا للذات

عكس ما قول الحق بان نفي ... الذات

الزوم ... اما المشروطة العامة

Scanned by CamScanner

لان الموضوع والاصل ويصح التقييد باللادوام فيهما قوله فكما بالامكان اى على رأى الجمهور او مستلزما له على انه
ب الاحق قوله للحكم اى للنسبة التى قيدت بالامكان او للاوعلى الذى متوجه للامكان فالحكم على الاول
بمعنى الوقوع واللاوقوع وعلى الثانى بمعنى ادراكهما قوله انما قيد اللادوام اى المصنف فى القضايا الاربع المذكورة
قوله مع انه سواء فى ضمن الضرورية او لا قوله بالفعل لا دائما ويصح ان يقال بدل بالفعل لا دائما بالاطلاق ا
لعامى كما يصح بدل بالامكان العام لا بالضرورة بالامكان الخاص قوله ايضا مركبة اى كما ان الوجودية اللادائمة
مركبة من مطلقتين قوله بثبوت نسبة اى بوقوع اتصال النسبة قوله او نفيها اى انتزاع اتصالها قوله اقو
ل نفيها اقول كلام المصنف مبنى على الاحتباك اراد التعرض للنسبة التامة الخبرية فى تعريف الموجبة بقر
ينة التعرض لها فى تعريف السالبة وترك التعرض للنسبة بين بين فى الثانى بقرينة التعرض لها فى الاول
قوله بالاتصال اى بوقوع الاتصال قوله بسلب اى لا وقوع قوله هناك اتصال كقولنا ليس كلما كان العدد
زوجا كان فردا لزوما قوله لكنه لا لعلاقة فالسالبة اللزومية اعم مطلقا من الموجبة الاتفاقية قوله من غير ان يكون
سواء لم يكن اتصال او كان لكن كان مستندا الى العلاقة قوله من غير ان قيد لقوله او نفيه ويجوز ان يكون قيدا
لقوله بمجرد الاتصال قوله بتنافى النسبتين اى بوقوع انفصال النسبتين قوله او لا تنافيهما اى لا وقوع
انفصالهما قوله بسلب تنافيهما صدقا وكذبا سواء كان لم يكن بينهما منافاة بان كان بينهما اتصا
ل لزوما او اتفاقا او لا ولا او كان لكن صدقا فقط او كذبا فالسالبة الحقيقية تصدق فى مادة الات
صال اللزومى او الاتفاقى وفى مادة منع الجمع او الخلو قوله هذا العدد زوجا هذه مادة الاتصال ا
للزومى واما مادة اتصال الاتفاقى فكقولنا ليس اما ان يكون الانسان ناطقا او يكون الحمار ناهقا
وكقولنا ليس اما ان يكون زيد جالسا او آكلا وكقولنا ليس اما ان يكون الشيء حجرا او شجرا وكقولنا
ليس اما ان يكون لا حجرا او لا شجرا قوله والصدق متنازع فيه فى الكذب متنازع فيه قوله الحجر المراد
به الملح المعرفة او المراد ان لا يغرق فيه والا فيجوز كذبهما بان يغرق فى الحوض قوله الا ان الكذب

بلا وقوع اه بدل قوله

اى امثلة المثال الذى ذكره المحشى انتفاء على ليس كلما كان العدد زوجا كان فردا كما هو للمتصلة اللزومية كقولنا كلما كان الشيء انسانا كان ناطقا فالشيء موجود بعض السلب لا السالبة الاتفاقية

Scanned by CamScanner

فيع هذا قوله فقط قيد الصدق بالتنافي قـ وعن الكذب اي عن الحكم بالتنافي في الكذب فيع هذا قوانفكا
متيدا لحكم قـ وان لا يبقيا اشارة الى مادة الاجتماع مع الحقيقية والافتراق للمنع الخلو عن الاولى
(اى المنفصلة الحقيقية)
قـ ان كان المنافاة صدقا وكذبا معا وتعريفا قـ فهم ذا تيرها بان تركب من الشيء والنقيض ان
(اى مانعة الجمع ومانعة الخلو)
كان حقيقية او من اخص من النقيض اذا كانت مانعة الجمع او من الشيء ومن اعم من النقيض اذا كانت
مانعة الخلو هذا اذا كانت موجبة كلية واما اذا كانت جزئية فلا والا لم يوجد مادة الافتراق اللازمة
(في انسان يتكلم اسود وكاتبا)
عن الجزئية في شيء منها قـ والكتابة في الحقيقية واللااسود والكتابة في مانعة الجمع والاسود واللاكتابة
في مانعة الخلو في انسان يكون اسود وغير كاتب قـ والمنفصلة الحقيقية قـ ايضا تاكيد لما مر قـ
تنقسم تفسير لما قـ ثم الحكم اى بالاتصال او الانفصال قـ مقادير المقدم جمع تقدير بمعنى مقدر اى
مقدرات المقدم اى الاوضاع المقدرة ثم ان هذا مختص باللزوميات والعناديات واما الاتفاقيات
فالاوضاع فيها محققة قـ وعلى معنى بالتعيين النوعي في الاوضاع والشخصي في الازمان ولذا قالوا
ان قولنا جيئني راكبا اكرمتك او تخفيفة قـ او منفصلة اما مثال المتصلة فقد مر واما مثال ا
لمنفصلة الحقيقية فكقولنا دائما اما ان يكون الشيء ناميا او جمادا ناميا قـ وما تركنا ما تركه ستة
من المتصلة وتسعة من المنفصلة قـ بين المفردات فلا يكون اختلاف المفردين من افراد المعرف
يجب اخراجه قـ على ما قيل اشارة الى ضعفه حيث يبطل كثيرا من اقوال المنطقيين منها قولهم نقيضا
المتساويين متساويان وقولهم عكس النقيض بتبديل نقيضي الطرفين لكن التحقيق ان ا
التناقض اما بمعنى تمانع الامكنين وتدافعهما لذاتيهما بان لا يجتمعا لا في التحقق ولا في الانتفاء كما
هو التفسير الاشهر فلا يكون بين المفردات اذ لا تدافع بين مفهومي الانسان واللاانسان مثلا الا
اذا اعتبر نسبتهما الى الشيء وح يحصل قضيتان متدافعتان صدقا فقط انما يجعل السلب الذي

Scanned by CamScanner

الذي في اللا انسان راجعا الى النسبة بل اعتبر جزءا من المحمول صدقا وكذبا ان جعل راجعا اليهما واما بجميع تدافع الامرين لذاتيهما ويكون كل منهما نافيا للاخر لذاته سواء كان التدافع في التحقق او الانتفاء كما في النقيضين او بمجرد التباعد في المفهوم بانه اذا قيس احدهما الى الآخر كان اشد بعدا مما سواه فيكون بين المفردات ايضا وقولهم نقيض كل شيء رفعه مبني على الثاني الاعم قوله بحيث اي بحالة بين الاتفاق في الوحدات الآتية قوله بهذا القيد اي بقيد يلزم لذاته مع ملاحظة من صدق كل منهما كذب الاخرى قوله السالبتين الجزئيتين اي معا سواء لا انهما صادقتين او كانت احديهما صادقة والاخرى كاذبة اما اذا انهما صادقتين فيقول لم من صدق كل كذب الاخرى واما اذا كانت احديهما صادقة الخ فيقوله لذاته قوله بين الجزئيتين معا وان تحقق في بعض المواد فلا عبرة به قوله بالعكس فالاولى ان يقول المختص اي ويلزم لذاته من كذب كل الخ قوله السالبتين الكليتين اي معا سواء لانهما كاذبتين او كانت احديهما صادقة دون الاخرى اما في الاوليين فيقوله بالعكس واما في الثانيتين فيقوله لذاته لكن لا يمنع مانع اسناد اخراج الثانية الى قوله لذاته مع ملاحظة قوله وبالعكس من التحكم قوله كل حيوان انسان كلام مشعر بان اختلاف الكاذبتين يصدق عليه انه اختلاف حقيقي بحيث يلزم لذاته من صدق كل كذب الاخرى الا انه لا يصدق عليه العكس وفيه بعد اذ ليس شيء منهما صادقا حتى يتم يلزم من صدق كل كذب الاخرى فالاولى ترك بالعكس بل الاولى ان يقول بحيث يلزم لذاته صدق احديهما وكذب الاخرى كما في عبارة غيره قوله بين الكليتين اصلا وان تحققا بخصوص المادة قوله كذا السالبتين اي حال كونهما في سن فلا يرد ان يقال ان الصواب ان يقول وكذا السالبتان قوله فان الغرض بيان في مادة الاصطلاح الحقيقي قوله كل انسان الخ المناسب اما بعض الانسان كاتب او بعض الانسان ليس بكاتب الخ وكذا في المثال الآتي قوله جزء كل يعني ان نقيض كل الزنجي اسود

كبعض الانسان حيوان
بعض ليس بحيوان
كما في مادة يكون الموضوع
فيها اعم من المحمول
كما في مادة يكون الموضوع
اخص من المحمول

مثلا كل الزنجي ليس باسود ونقيضه بعض الزنجي اسود وبعض الزنجي ليس آه وكذا الكلام فيما لم يصرح با
لكل او البعض بل ينوي معناهما اهـ و تحقيقه ان المراد بهنا بالكل المجموعي وبالبعض الاجزاء والقضية ا
المشتملة على الاول مهملة عند عدم القضية المشتملة على الثاني وفاقا ولا تناقض بين هذه المهملتين
كيف يتحقق المتنافيين في الكل والمتفقين في الجزء وشخصية عند عصبع والكل فيها نفس الموضوع
فبعد اشتراط الاتحاد في الموضوع لا حاجة الى اشتراط الاتحاد فيما الكل ق والنقيض للضرورية اي
الحقيقية ق الجزئية لكذب احد جزئيها ق وقولنا كل حيوان انسان دائما وقد قال تقرر ان مانعة الـ
خلو تكذب عن كاذبين لا الحقيقية ق ثم تردد الكل يردد بالياء التحتاني وبالبناء للمفعول
ق كل حيوان اما انسان او لا انسان قضية واحدة غير مؤلفة من قضيتين لكون الترديد متعلقا بالنسبة
وبعبارة اخرى لكون العطف متعلقا بالربط فقولنا كل حيوان اما انسان دائما او ليس بانسان
دائما معناه كل حيوان احد الامرين بان يكون بعضه انسانا دائما وبعضه لا انسانا دائما والموجود منه
الاحد حقيقة وبهكذا كل صغرى القياس المقسم اذا كانت موجبة كلية ولو كانت مؤلفة من قضيتين
كانت الثانية اما موجبة او سالبة كلية او جزئية وعلى التقديرين يكون الترديد بين النقيضين
لا حول النقيضين بالنسبة الى كل فرد فرد وايضا يلزم على الاول الاجتماع مع الاصل في الكذب
في المثال المذكور وعلى الثاني الاجتماع في الصدق في بعض الانسان لا ثبت لا دائما ونحو السلب الجزئي
نقيضا للايجاب الجزئي ولا السلب الجزئي برفع الايجاب الكلي فيما ذكر من غير فرق فلا وفاقا لما زعم
عصبع حيث جزم بكون الجزء الثاني رفعا للايجاب الكلي وعدم كونه سلبا جزئيا ولكن ما ذكرناه
اولى مما ذكره المدقق عصم من ان كلا من الجزئين قضايا شخصية متعددة في القصد او في
عبارة اجمالية لضيق العبارة انتهى وتحقيق لا انبالي بعدم موافقته كلام القطب لما ذكرنا ق

Scanned by CamScanner

العقدية حملية او شرطية ق المذكور اى فى المتن قـ مجازية وفى كلامه قدس سره اشارة الى ان كلا
نيين اصطلاحى على ما صرح به ثم قال بل الاول اصح بالنسبة الى الثانى وانه نقل منه اليه ق بتمامه
صدق المعتبر لانه لم يتعرض لقول غيره بل له لان معنى البقاء بحاله على ما قاله عبه انه ان كان الاصل
وض الصدق كان العكس كذلك وان كان محقق الصدق كان العكس كذلك فيرد ان قولنا كل حيوان …
فرض صدقه لم يكن عكسه مفروض الصدق بل محقق الصدق ق والكيف المحقق ق الا الى الموجبة الكلية
…وبيان للجزء السلبى قـ الكلية مع انها اخص منه الجزئية والاخص معتبر عندهم ق فكذلك ولذا لم
يرض المص لوليله ق اذ صدق المحمول اشارة الى الوضع … ق على ما اى موضوع حقيقى ق المرضع
ذكرى ق كلا او بعضا تميز عن نسبة صدق اى ما حمل عليه على الكل ما صدق او بعضه ق يصلح
اشارة الى معنون الكبرى وقوله والمحمول اشارة الى … ق فيصدق الاول ان يتم فيصدق
موضوع على افراد المحمول فى الجملة ليكون اشارة الى العكس ولك ان تقول المراد بالموضوع والمحمول هنا
هو محمول وموضوع فى الاصل لا العكس قـ فبديهى ان المص ترك بيان الايجاب لبداهته
يمكن ان يكون قوله الاتى والبيان فى الكل ان نقيض العكس مع الاصل ينتج المحال … دليلا للايجاب
وهو دليل لانعكاس الموجهات الان الواجب ح تركه والالزم سلب الشيء عن نفسه فانه
ينتج من رابع الاول ق والجزئية لا تنعكس وسيجيء ان الى حين من السالبة الجزئية تنعكس
عرفية خاصة ق لعموم الموضوع اى موضوع الاصل وكذا المقدم ق مثلا يصدق … ولم يصح سلب
لازمه الاخص للاعم ولا يصح العكس ق فهو مع كبرى ق ينتج من الشكل الاول ق والعامتان
ثم ان تلك الاربع لكونها منعكسة الى الحينية المطلقة لابد ان تنعكس الى ما هو اعم منها ايضا الا
انها لا تنعكس عكسا اصطلاحيا كالوجوب لان العكس اخص نقيضه لا ازيد ولا تنعكس الى ما هو اخص

فى العكس لا الاصل …

… من الحينية المطلقة

Scanned by CamScanner

للتخلف في مادة من المواد وقس عليه ما يأتي مثلا يصدق كل كاتب انسان بالضرورة او في الجملة ويكذب

لا الدائمة العامة ولا يصدق بعض الانسان كاتب بالضرورة او دائما اذ غيرها لا اخص جهات الفعل

من الحينية المطلقة ق الى حينية مطلقة مقيدة لم يقل الى حينية خاصة لعدم جرى الاصطلاح على هذه

التسمية ق الى الحينية المطلقة ولم يكتف بها اذ ليست اخص قضية لازمة لوجود اخص منها اعني ا

لحينية المطلقة المقيدة باللادوام ق لصدق نقيضه وهو الدائمة المطلقة ق فلانه لو لم يصدق ولا يجرى

هذا الدليل في الى صيلى الجزئيتين لكون جزئي كل جزئيتين وسيجيئ ان الجزئية لا تنتج في كبرى الشكل

الاول وان جعلت صغرى ونقيض العكس كبرى لا يكون القياس على هيئة الشكل الاول فلا بد في الشكل

من ان يكون القياس المنتج للمحال لكن ولا بد فيهما من دليل الافتراض كذا في التحرير وح فنفرض ونجعل

صغرى ق كل متحرك نقيض لادوام العكس ق وكل كاتب اه جزء اول من الاصل ق المخلص بل السبب اذا

كان المراد بالوقتيتين اعم من ان تكونا بسيطتين او مركبتين ق اعلم ان صدق اشارة الى ان الخلاف بين

المتقدمين القائلين بانعكاس الممكنتين والمتأخرين القائلين بعدم انعكاسهما لنزاع في المتقدمون

قالوا بالانعكاس على رأى الفارابي والمتأخرون قالوا بعدمه على رأى الشيخ ق وصف الموضوع اه انما

الاضافة بيانية فالمراد بالموضوع الموضوع الذكري والا فما حقيقي ق المعتبرة حقيقية او خارجية

ق كل ما صدق اى ما هو موجود بالفعل ان كانت خارجية عنده او بالامكان ان كانت حقيقية

عنده ق مجاز بالامكان فاذا لم تنعكس الى الممكنة لم تنعكس الى احدى الموجهات الباقية لكونها

اخص منها ق اى الضرورية المطلقة ولا تنعكس الضرورية المطلقة الى نفسها الصدق مولانا ا

لمثال المعروض لا شيء من مركوب زيد بحمار بالضرورة وكذب لا شيء من الحمار بمركوب زيد بالضرورة

لصدق بعض الحمار مركوب زيد بالامكان كذا في القطبية ق اى المشروطة العامة ولا تنعكس المشروطة

لنقيض وهو بعض اه

اى عكسهما الضرورية والدائمة اللتان اخص من الحينية

لكون الصغرى ح سالبة لان الجزء الثاني من الاصل لا بد ان يكون سالبا كما هو ظ

بالفعل

المشروطة لكنهما اصلا سواء كانت بالمعنى الاول او بالمعنى الثاني لصدق قولنا لا شيء من الحمار بجامد
با... بالضرورة ما دام حمارا وحيث فرض ان لا حمار في الواقع الا في الذهن وقولنا لا شيء من مركوب
الملك بحمار بالضرورة ما دام مركوب الملك فيما اذا فرض ان مركوبه في الواقع منحصر في الفرس مع كذب
قولنا لا شيء من الجامد بحمار بالضرورة ما دام جامدا وكذب قولنا لا شيء من الحمار بمركوب الملك
بالضرورة ما دام حمارا لصدق قولنا بعض الجامد حمار بالامكان حين هو جامد وقولنا بعض
الحمار مركوب الملك بالامكان حين هو حمار هذا ظاهر على مذهب الشيخ قوله ينتج لا شيء آه واما اذا
ضم الجزء الثاني من العكس الى الجزء الاول من الاصل او الجزء الاول من العكس الى الثاني من الاصل فلانه
يلزم سلب الشيء عن نفسه لانتاج القياس حينئذ عامة تقريرا الاول بعض الساكن كاتب بالفعل
لا شيء من الكاتب بساكن ما دام كاتبا ينتج بعض الساكن ليس [illegible] بساكن بالفعل وتقريرا
الثاني كل كاتب ساكن بالفعل لا شيء من الساكن بكاتب ما دام ساكنا ينتج لا شيء من الكاتب بكاتب
بالضرورة بكاتب دائما فان القياس المركب من مطلقة موجبة عامة صغرى وسالبة دائمة كبرى
ينتج دائمة قوله لصدق قولنا اي لصدق نقيضه وهو قولنا آه قوله كالاصابع الاولى التمثيل بالاصابع
الاربع فيه لا يحتاج الى القول بان ذكر الاصابع في الاصل كما هو في بعض النسخ من سهو الناسخ ولا
القول الاول بان سكون الاصابع عبارة عن عدم تحركها بناء على ان السكون عدمي وهو اعم من ان
لا يكون هناك اصابع او تكون لكن لا يكون لها حركة قوله وهو الشكل الاول اي هيئة ان كان الشكل بمعنى
المثلث قوله وقت التربيع اي وقت ربع من منطقة البروج بينه وبين الشمس قوله وعدم تحقق عطف
المسبب على السبب قوله في خلاصة متنازع فيه في بقاء الصدق والكم في الموجبة دون السالبة
قوله حينئذ علة لقوله علم فالفاء حقيقية داخلة عليه قوله وترك ما اورده مع ان فيه غنية

الانعكاس بدونه

Scanned by CamScanner

النتيجة ق لصدق قولنا وقد للارض لوا مر يعنى لان بينهما عموم من وجه وبين نقيضهما تباينا لحقيقيا ق عدم
المطلقة العامة لا تنعكس لكون اخصهما اى الوقتية لا تنعكس لصدق قولنا كل قمر لا منخسف بالاطلاق
وقت التربيع لا دائما وكذب بعض المنخسف ليس بقمر بالامكان العام ف ولا يجب الجهة اى لا السوالب
يجب الكلية من التجية لوجهها على المستوى فلا السوالب الاتية تجب الجهة ق فد ب اى نضم
تحت مقدمات الاولى ود ب ق ثم نقول فى اثبات الجزء الاول من العكس ق مادام ج هذا نقيض النتيجة
ج نضم المقدمة الاجنبية هنا فاذا جعلت كبرى لصغرى القياس الاول اعنى د ب ينتج ف وانتج القياس
ان بعض ب آه ق فالتزم وكان وجهه ان الجزء الاول من العكس يثبت بطريق العكس لا بالافتراض
فالتزم تركيب لكان وجهه ان يقول المصنف بالافتراض اسيء الجملة سم لان [illegible] يبنى على ما ذكر
فى الشرح التفتازاني بقوله فيصدق ق ان بعض ب [illegible] المقدمة الاجنبية على المعلم والا فالحق ثبت
ثبوت الحكم المقدمة الاجنبية دون الجزء الاول من العكس ق لجم لا دوام الاصل الان ليس لا
دوام الاصل للسلب وفى هذه للعدول لانها صغرى قياس من الشكل الثالث وسياتى انه لابد منه
ايجاب صغراه ق فيصدق بعض آه اى فينتج من الشكل الثالث بعض آه ق الاثبات الذى هو مدلول
النتيجة ق فى النفى الذى هو مدلول لا دوام العكس ق ثم نقول فى اثبات الجزء الاول من العكس ف
فيصدق اى فنضم هذه المقدمة الاجنبية كبرى الى صغرى القياس الاول فيصدق فينتج بعض ما ليس
ب ليس ج مادام ليس ب ق يلزم اى لزوما نقليا (اى نقليا الاولى) لا عقليا ولذا ترك قول غيره منتج سلب الشئ عن نفسه
اى بلا واسطة فى العروض وان كان هناك واسطة فى الاثبات كما فى ما عدا الشكل الاول ق وفى اعتبار
بيان تناقض الجمع بينهما ف المركبات التامة سواء كانت مركبة من مفردين او من قضيتين ق
(اى المؤلف والقولية)
بالمركبات التقييدية ولا المركبات التامة الانشائية ق الواضحة الاحتياج الى اخراجها [illegible] اذا

Scanned by CamScanner

لان المراد باللزوم النفس الامرى لا العلمي والا فلا حاجة الى اخراجها بهذا القيد ق الاستقراء اقول اذ كان المراد باللزوم اللزوم العلمي يخرج الاستقراء مطلقا تامة او ناقصة اذ لم يورد على هيئة القياس او اللزوم النفس الامرى يخرج بجرد الاستقراء الناقص الذى تخلف فيه الحكم ببعض المواد دون الاستقراء التام ودون الناقص الغير المتخلف فتدبر ق والتمثيل وبعض افراد الضروب العقيمة اى التى لا يلزمها شىء اصلا ق بواسطة مقدمة او بواسطة الاتفاق كما فى بعض افراد الضروب العقيمة ق فارجة اى غريبة ق اجنبية ما لم تكن لوازمها اطراف المقدمات فان لم تكن لازمة لها كما فى قياس المساواة تكون اجنبية والا فغريبة كما فى قياس المباين بعكس النقيض قيدا لكقولنا كل انسان حيوان وكل لا جسم لا حيوان المنتج لقولنا كل انسان جسم بواسطة عكس نقيض الكبرى اعنى كل حيوان جسم ق كقياس المساواة ولما القياس الاول من القياس المركب بالنسبة الى النتيجة الاخيرة فافهم ق فانه يلزم منه الى ان قياس المساواة الذى لا يلزم النتيجة الغير اللازمة يخرج بقوله يلزمه لا بقوله لذاته كما فى قولنا الواحد نصف الاثنين والاثنان نصف الاربعة ق مع هذه المقدمة بواسطة النتيجة اللازمة لكل مادة ق بالذات اى بالنسبة الى النتيجة الاخيرة ق بمادته اى ما لكونه متلبسا بمادته وهيئته وليست صلة المذكور اذ لا تتعلق الهيئة مذكورة ق المحكوم عليه وبه [illegible] موضوعا ومحمولا او مقدما وتاليا ق سواء تحققت فى ضمن القول الآخر مذكورا فى القياس بهيئته ق التركيب اى الربط الواقع آه ولان المراد به نسبة بين بين ق او السلب لان الاولى ان يقول سواء تحققت فى احدهما فى ضمن الايجاب وفى الاخرى فى ضمن السلب او الا فافهم ق لنتيجة النتيجة اى بحسب الصورة فعل ق لا بهيئته اى النتيجة متوجه لا القيد الاخير فقط ق فى الغالب غالب اشرف النتائج اعنى الموجبة الكلية ق اخص اى مطلقا والاوفق لما يأتى ان يقول الا بل اخفى اصغر فافهم ق واثنى فى تعرف ايجاب الصغرى بحسب الكيف ق وفعليتها بحسب الجهة اى عند الشيخ

اى غالب استدلال الموجبة الكلية

وأما بالنسبة الى النتيجة الاولى اعنى قولنا هذا اما ولما فى لج فمن اقسام الموصل بالذات

اعنى ان اما ولج

اى بان تحقق فى كليهما فى ضمن الايجاب كما فى القياس الاستثنائى المستقيم

لان الغائب ق لتيدى علة لاشتراط كل من الايجاب والفعلية للصغرى ح الحكم بالا كبر ق الحكم
بالاكبر في الكبرى كما في قولنا مركوب الملك فرس ق له الاوسط الذى هو الموضوع الذكرى في ا
لكبرى ق في الصغرى كما في قولنا كل حمار مركوب الملك بالامكان اذ لم يركب غير الفرس اصلا
ق بما فوق الاصغر ثبت له اعم من ان يكون الحكم بثبوت الاوسط للاصغر بل بسلبه عنه كقولنا لا شيء
من الانسان بفرس وكل فرس حيوان او الحكم بثبوته له لكن لا بالفعل كقولنا كل حمار مركوب الملك
بالامكان وكل مركوب الملك فرس ق تعدى الحكم بالاكبر على الاوسط ق من الحكم ايجابا او سلبا ق
منتابحها غير لازم فان نتاجها غير بديهي تامل ق في هذا الشكل اى انتاج ق ولو بدلنا الكبرى
او الصغرى ق ولو قلنا بدل الكبرى او الصغرى ق وحاصله ان الممكنة ان كانت صغرى وهذا
الكبرى ستة اضرب ق وان كانت كبرى وهذا ضربان ق لينتج الكليتان اى كل كليتين ق ما بنا
الصغرى اى ما بنا قصها في جميع الضروب ق في الضرب الثالث ولا يخفى ان الضرب الثاني بعكس التر
تيب يرجع الى الضرب الاول من هذا الشكل وهو اجلى تامل ثم يجب ق ايجاب الصغرى فيسقط منها
منه اضرب الصغريان السالبتان مع الكبريات الاربع قوله مع كلية احديهما على سبيل منع ا
لخلو لا الجمع ق مع كلية احديهما ليسقط ضربان الصغرى الموجبة الجزئية مع الكبريين الجزئيتين
الموجبة والسالبة ق جزئيتين اى موجبتين او كانت الكبرى سالبة ق المحكوم عليه ايجابا
لا صغر اى في الصغرى ق المحكوم عليه ايجابا او سلبا ق فرس او ليس بناطق ق يجب التراخط
اى يجب الكلية والكم لا الجهة الكم ق التراخط ما فوق الواحد ق من موجبة جزئية لا اخرجنا
هذا ق سالبة كلية كبرى نحو كل انسان حيوان لا شيء من الانسان بحجر بعض الحيوان ليس بحجر
ق وسالبة كلية نحو بعض الحيوان انسان ولا شيء من الحيوان بحجر فبعض الانسان ليس بحجر ق بموافقه

لان يقال في كل ما يصل مركوب الملك ولكن مركوب الملك فرس ح ولكل مركوب الملك فرس فلا يلزم ثبوت الاكبر للاصغر ولو بالامكان ح

الضرب الاول منه هذا نشكل اجعل الضرب الثاني منه فارجاع الضرب الثاني الى الضرب الاول ثم منه الى الشكل الاول اولى منه ارجاعه الى الشكل الرابع ثم منه الى الشكل الاول والى هذه الدقة اشار بقوله تامل ح يحيى

يؤخذ نقيض موجبة كما في الضروب الثلثة الاخيرة او سالبة كما في الثلثة الاول قوله ما ينافي الكبرى اى
ما يناقضها وذلك فيما عدا الاول والرابع او ما كان اخص من نقيضها وذلك فيهما قوله الكبرى كلية احتراز
عن الثالث والسادس قوله كما في الاول الثاني استثنائية والاخص فيما عدا الثالث والسادس قوله
نقيض الكبرى احترازا عن الضروب الثلثة الاخيرة قوله موجبة جزئية او كلية قوله عكس الاولى بعكسها قوله
الصغرى كلية احترازا عن الضرب الثاني والثالث فعلم ان الضرب الاول بالادلة الثلثة والسادس
لا يثبت الا بالخلف قوله الى بيان ما يثبت بها فسقط من الضروب اثنى عشر قوله كلية الصغرى فلم يبق الا اثنان
ولو اعتبر كونهما عادمين الشرائط الاول ثمانية قوله كلية احديهما سقط اثنان من الثمانية العائدات
قوله سالبتين اشارة الى اربعة من الضروب العقيمة قوله او من حيث اشارة الى ضربين قوله او جزئيتين
اشارة الى ضربين اخرين قوله لا شيء وترك مثال السالبتين الجزئيتين وكذا المختلفين اكتفاء بذكر الاخص عن الا
عم قوله فينتج ان موجبة جزئية وانما لم ينتج الضرب الاول الكلية لان الحق في قولنا كل
انسان حيوان وكل ناطق انسان بعض الحيوان ناطق قوله ينتج سالبة جزئية وانما لم ينتج ا
لصغرى الموجبة الكلية اعنى الضرب الرابع مع السالبة الكلية الكبرى لان الحق في قولنا كل انسان حيوان ولا شيء من الفرس
بانسان بعض الحيوان ليس بفرس قوله وفيه اى احدى المقدمتين اى الصغرى في الاولين والكبرى
في الباقي قوله موجبة كلية او جزئية احترازا عن الضرب الرابع والخامس والسادس قوله احديهما
كلية سالبة او موجبة احترازا عن الضرب الخامس والسادس قوله مع ذلك احترازا عن الضرب الثالث
والثامن اذا كان نتيجتهما من السوالب الست الغير المنعكسة قوله السالبة الجزئية التي هي نتيجة الثاني والسابع ايضا
قوله مختلفين احترازا عن الضربين الاولين قوله كلية احترازا عن الضربين الاخيرين قوله قابلة
للانعكاس احترازا عن الثالث اذا كانت صغراه موجبة من الموجهات الست الغير المنعكسة

اى الاول المطلق منتوا مع الرابع والاول من المتباينين يكون الا غير الاول

اى والرابع والخامس اليه بان يقع ذكرا لنتيجة ... بحوله

موجبه يلزم ... الصغرى في هذا الشكل للانعكاس وكون الصغرى ... او عكس الكبرى ... تجوز

المذكور قبله

ق لازم للاولين الاولى وبهذا الاقيدين لازمان للاول فانهم قد تركوق الشرايط السابقة كما وكيفا وجهة

ق عموم موضوعية بهذا جار فيما عدا الشكل الثاني من الاشكال ق ولا صدى المقدمتين على سبيل منع ا

لخلو ق في الشكل الثالث اي في جميع ضروب الشكل الثالث وفي الضرب الاول الاخص فيما عدا الخامس

والسادس من الشكل الرابع ق مع ملاقاته بهذا جار في الشكل الاول والثالث والرابع ق للاصغر اما

المقدمة التي كان الاوسط موضوعها او الاخرى ق كما في صغرى الكاف استقصائية ق او حمله على الاكبر

بهذا لا يجري في الشكل الاول والثالث ق على الاكبر اي في غير المقدمة التي الاوسط موضوعها ق وذلك لان

عموم موضوعية الاوسط مع حمله على الاكبر ق كما في كبرى الكاف استقصائية او مبنية على تقديم الربط

على العطف ق في كبرى الضرب الاول الاخص كما في كبرى الضروب الثلثة الاول والاخير ق تحت الاشارة

اقول الاشارة الى جميع ضروب الشكلين اعني الاول والثالث والى الضرب الرابع والسابع من ا

لشكل الرابع بالشق الاول من كل من الترديدين والى الاوليين من الشكل الرابع بالشق الاول من التر

ديد الاول وبالاشق الترديد الثاني والى الثالث والثامن بالشق الاول من الترديد الاول و

الشق الثاني من الترديد الثاني ق فعند تحقق الضرب اشتمال الصغرى على الموصوف ق في كما تقدم

مبنية الكاف استقصائية ق اي وصف الاكبر لم ينتقل الى ذات الاكبر مع انه موضوع الكبرى لكونه

محمول النتيجة ق في الكبرى متنازع فيه للمحمول والموضوع او صلة النسبة وكذا الكلام في قوله

في الصغرى ق مما يصدق عليه الدوام في ضمن الضرورة او لا ق بدوام الايجاب كما في الضرب

الاول والثالث من الشكل الثاني الذي كلامنا فيه ق اية قضية كانت سواء كانت منعكسة ا

لسوالب اولا وهذه ستة وستون ضربا ق بضرورة الايجاب ذاتية او وصفية ق او بدوامه

ذاتيا او وصفيا ق اذا كان اي سلبه كما في ما نحن فيه ق كان ضروريا اي سلبه مثلا ق اما ان تكون الدائمة

اي بعد تقديم الاول وحمله على الكبرى ... في الشكل الثاني والرابع

Scanned by CamScanner

او زوج الفرد

لعدد زوج الزوج الجزء الاول اجزاء النتيجة ههنا نتيجة لنتيجة التأليفين لكونه نتيجة لقياس مؤلف من ا
لمقدمتين المشاركتين اعني مقدمتي المنفصلة الاولى والثانية بان يقال كل عدد زوج وكل زوج زوج الزوج
ينتج كل عدد زوج زوج الزوج ثم الاعتبار يكون هذا القسم واقعا على هيئة شكل من الاشكال بما يلي المقدمتين
فلابد من رعاية الشروط المارة ق هذا انسان وكلما كان اعول مقدمتا التأليف عن الحملية ومقدم
الشرطية على هيئة شكل من الاشكال الاربعة اما ما على الثاني فظ واما فيه فلاشتراط اختلاف مقدم
فيه كيفا فالاولى التمثيل بنحو قولنا هذا انسان وكلما كان الانسان حيوانا كان جسما ينتج كلما كان هذا
حيوانا كان جسما بل الاولى التمثيل بنحو قولنا كلما كان هذا انسانا كان حيوانا وكل حيوان جسم اذ المطبوع
من هذا القسم ما كان الحملية فيه كبرى والشرطية مع تاليها المتصلة صغرى كما في التحرير وغيره ق فهذه اما
حملية مرددة المحمول ق ينتج كلما كان هذه الثلثة هذه النتيجة متصلة مؤلفة من حملية ومنفصلة ق
في جزء تام او ناقص ق محكوما عليه سواء كان مقدما بان يكون الاشتراك في الجزء التام او موضوعا بان
يكون في الجزء الناقص ق المقدمتين اى مقدمها او تاليها ان كان الاشتراك في الجزء الناقص تالي
ق محكوما به تاليا او محمولا ق محكوما عليه مقدما او موضوعا ق انتاج كل اشتمل اى مع
قطع النظر عن المنتج بالفتح والاقترانية وضع كل لوضع كل ورفع كل لرفعه والوضع للرفع ورا
لرفع للوضع ق في كل قسم شيء اى احتمالان فيما عدا الحقيقية واربعة فيها ق متصلة اى لزومية
ق يختص باسم اى القياس لا الاستثنائي حتى يحتاج الى التاويل فرجح هذا مشعر بان فاعل
يختص ضمير عائد الى القياس وهو سهو لان فاعله ما يقصد ق لاشماله تنبيه على الملازمة ق
فيكون هذا واقعا بهذا لازم النتيجة وتفريع عنها لا عينها ق اولانه يشتمل اولانه مشتمل على الخلف
الذى هو نقيض المطلوب ق من خلف اى من بطلان خلفه ق اقترانا شرطيا مركبا على رأى الجمهور ومؤ
لف من متصلة وحملية على ما رأى شارح الشمسية ثم انه لابد ان يكون صغرى الاقتراني والحملية من الاشكال
بديهيا لان كبرى الاقتراني فقد تكون بديهية وقد لا كما اشار اليه الشارح بقوله ثم قد يفتقر ق

استثنائي والمتصلة منه مكتسبة بالقياس الاول ق متصلة اضافة الكل الى الجزئي ق فيلزم من ثبوت
الحكم للمعدوم ثبوت المقدم ليس بثابت فيلزم ثبوت آه فهذا تفريع من النتيجة ق الشرطية التي هي كبرى
القياس الاول ق من حال الكلي الذي هو مضمون الكبرى ق على حال الذي هو مضمون النتيجة ق احد
الجزئيين الذي هو الاصل والمقيس عليه ق تحت كلي هو العلة الجامعة ق على حال الجزئي هو الفرع وا
لمقيس ق تسامح فظه اذ هو تعريفه باللازم ثم تخصيص الغير المحمول لكن حمل عليه مبالغة في لزومه له ق قال
القياس المقسم لا بدع في القياس عندهم من تحصيل الحكم بترديد الموضوع بين الجزئيات والحكم
على كل واحد منها بالاكبر واما عند محصيه فلا يجب فلا بل كل استقراء قياس مقسم في الحقيقة و
ان لم يكن في صورة القياس والخلاف بينهما لفظي ثم انه قال قد يورد الاستقراء الناقص على سبيل
ترديد الموضوع بين الجزئيات فيكون في صورة القياس المقسم وليس به لا حقيقة ق كقولنا
كل مثال القياس المقسم للاستقراء التام الراجع اليه ق لا يفيد الاول لا يرجع الى القياس المقسم
حقيقة بل انما يرجع على زعم المستقرء ق ان الحكم بمعنى الاذعان ق المقصود الحكم بمعنى الوقوع
واللاوقوع ق يفيد اليقيني فلا يصح قولهم السابق الا بان يقال ان هذا القسم يفيد الحكم الجزئي
ليس من افراد الاستقراء ق كما يقال لان الاولى التمثيل بما ليس في الهيئة القياس بان يقول كل ابقع
بعض الحيوان يحرك فكه الاسفل لان كل انسان كذا وكل فرس كذا ق يحتمل الحكم الجزئي مع ان ما يفيد
الحكم الجزئي ليس من افراد الاستقراء والا لم يصح قولهم السابق في ليست في الشبه عندهم ق في المثبته
باتفاق المتاصيق ق كما يقال مثال العبارتين ق فالاول الخطابة لا يفيد الا اعتقاد
المقلد من قسم الجزم وقد صرحوا باسرهم بان القياس المؤلف من المقدمات المأخوذة من ا
لحكماء والاولياء والزهاد من الخطابة ومقتضى كلام المحشي انه داخل في المغالطة ق من اليقينيات
النظرية المنتهية الى البديهي او البديهية وضمير اصولها عائد الى اليقينيات النظرية على كل الا
ستلزام تدبر ق اليقيني اي معلم نظريا او بديهيا ق الجهل المركب وتقليد المخطئ ق التقليد

Scanned by CamScanner

التقليد المعيب ق لا البديهيات اقامة المظهر مقام المفرق غير الحس الظ سواء توقف على الحس الظ
لا في المتواترات والمجربات اولا كما في الفطريات والحدسيات على رأي بعض ق ان يستعمل فيه لان الاولى
ان يقول الثاني اما ان يكون الواسطة فيه الحدس او يكون غير الحدس تأمل ق الحد الاوسط اي العلم بنسبة ا
لحد الاوسط آه ق في الاثبات لان في الاعتبار المدخول اي الواسطة باعتبار العلم بالثبوت اي بثبوت
الاكبر للاصغر ق في الثبوت اي باعتبار الوجود افهم تأكيد مع ذلك ق لم الحكم الذهني في النتيجة وا
لمراد به الوقوع واللاوقوع ق معلول الحكم ليس بمعنى التصديق والادراك بل بمعنى الوقوع واللا
وقوع او بمعنى المحكوم به كما هو الظاهر لكلام المحشي في المثال الثاني ق اما حد لي عطف على قوله اما برهان ق
المقبولات اي المعلومات ق مقابله العام اقول للمحشي اطلاقان التصديق الذي هو عن الجزم وبهذا
المعنى مباين للتقليد والجهل المركب كاليقين والتصديق الغير اليقيني وهذا المعنى اعم من المعنى الاول
والتقليد والجهل المركب ولكن المحشي اراد بهذا المعنى حيث قال في مقابله العام بالمعنى وانما قال
راجي غير الجازم لقوله فالمراد به ما هو الخاص ق ترغيبا لا يبعد ان يكون كل من الترغيب والترهيب
تميزا عن نسبة التأثير الى الضمير بواسطة حرف الجر ق والتصديقيات بالقضايا عطف على ما في قوله لا
على التصورات اي ومن القضايا المصدق بها المأخوذة آه ق المثبتة بالدليل اي ثبتها للموضوع
ق وموضوعاتها كذا وقلنا النظر ههنا ان يقع ليس اضافة وموضوعاتها ومحمولاتها اضافة الجزء
الى الكل بل الاضافة الاولى لادنى ملابسة والثانية بيانية ق اي حدود اجزائها اي الغير المحمولة
كالكلمة والكلام والهيولى والصورة او المحمولة كالحيوان والناطق الجزئي اذا كان موضوعا العلم ق
اي الاستعداد مخصوص اي باستعداد شيء ليتحد مع ذلك الشيء باعتبار المصدق وان لم يتحد با
عتبار المفهوم ق اخرج المبادي لا ارى فرقا بينها وبين مقدمة الكتاب ق السابقة الخ ق
كتصورات آه اي لا المحدود والمفيدة لتصور الموضوعات والاعراض ق الموضوع اي انه موضوعات
المسائل فهو التصديقيات اي القضايا المصدق بها الخ بيتا لغة آه ق ولو على وجه الجزء

Scanned by CamScanner

تنبيه على المصنف حيث لا يشمل ظاهر عبارته ما يتوقف عليه اصل الشروع ق يسمى مقدمات اى مقدمات
العلم بقرينة المثال وبقرينة قوله فان المقدمات آه كما نبه عليه فالمراد بقوله او خارجا او الامور
خارجة كتصورات العلم والتصديق بالغاية لا متعلق لها والنكتة عندى ان المبادى لا تطلق على
الامور اللاحقة وانما تطلق على المفهومات ثم قد يقيد اذا كان المراد مقدمات العلم لا يكن التعميم
حاصل الخروج مثل مباحث النظر والدليل التى قدمت على مسائل الكلام مما اختص ببعض الكلام
المعلوم فانه لا يطلق عليها مقدمة العلم لوجوب اطلاقها على ما لا اختصاص لنوع بعلم دون
علم بل هى من مقدمات الكتاب ق فان المقدمات اى مقدمات العلم والآ فالقسم الاول منها
المبادى من مقدمة الكتاب كما هو النكتة ق بالمعنى الاعم اى مطلق من المقدمة او من وجه من المبادى
المبادى المذكورة له تحزيم مادة الاجتماع تصورات موضوعات المسائل ومحمولاتها بشرط التقدم
على الشروع فى المسائل مادة افتراق المبادى بالمعنى الاول فكذلك التصور اذا كان فى اثناء المسائل
مادة افتراق المبادى بالمعنى الثانى الذى هو جزء العلم الموقوف عليه الشروع على وجه البصيرة ق
المنفعة فالمنفعة على هذا مباين للغرض بخلاف ما يشعر به كلام المصنف من كون المنفعة اعم ما لم
ق فالوا اى المتكلمون ق طبعا تمييز عن النسبة الايقاعية اى يتشوق اليه طبع الكل
لهذا العلم اى خلاف من منفعة لم تكن حاملة للمدون الاول ق حتى تحصل اليها يعنى ان ما
هو غرض المدون الاول لا يلزم ان يكون غرضا لكل احد من المحصلين بخلاف تلك المنفعة
عموم الطبايع فيكون تلك المنفعة بخصوصها اوسع مما هو غرض المدون الاول غرضا للطا
لبين فى تحصيل العلم فانهم ق لا وجه تسمية لا مانع من ان يكون المقصود رسم العلم ق سلكه
اضافة الى الصفة ق اسم من المنطق هو المنطق او اسم مكان وفى كون المنطق مصدرا

مدرا اشتقاقا من النطق فخفاء لوجوب التغاير بين المشتق والمشتق منه يجيب المعنى لما ه
تغاير اللفظ ق النطق الظاهرى او الباطنى ق على ما هو اى تقييد سكن القلب بالمتعلم مبنى
على ما هو الشائع اه وقيل للمنطق اى الفلسفة وقوله تكلم الفلسفيا اى والمنطق غير
كلام احباكم ق من اجناس العلوم اى من اجناسها المتوسطة او السافلة يدل عليه كلام الآتى
ثم انه لابد من زيادة ومن اى نوع من الانواع على ما يفصله تو برق الحكمة النظرية وتقابلها الحا
كمة العلمية وهى الباحثة عما يتعلق باختيارنا وقدرتنا وغايتها العمل وتحصيل الخير ولذلك
نسب الى العمل ق عما ليس اى اصول ما ليس الخ عليها ق بعده تهذيب الذى هو قسم الحكمة ا
لعملية المفسر بانه حكمة عملية متعلقة باصلاح شخص بانفراده ليتحلى بالفضائل ويتخلى عن الرذا
ئل ق الاخلاق بل و تدبير المنزل لان المعلم والمتعلم كالوالد والولد من جهة وهو القسم الثانى من ا
لحكمة العملية و مفسر بانه حكمة عملية متعلقة باصلاح اهل المنزل كالوالد والولد وا...ما
لك والمملوك ق ثم جمع الجوهر الافراد اى الذى ليس بمشترك فيه ق اى في الحد ... هذا ا...
لتغير ان مرادى مراد العقوما ق علما نظرا وا تمييز عملى ق هنا لا تقع نشر على ترتيب اللف ق
وكونه اشبه اى منه مجرد العلم ق بل اللفظ بل هما ابطاليه لافادة ما قبله المغايرة (بين العلم ح) والمقصود مع انه لا مغايرة بينهما

قد تم هذا النسخة الشريفة المسماة بالحواشى البنجوينى
المتعلقة على حاشية عبد الله يزدى بيد احقر العباد
غفر ... في قرية كسن نزان ...
الاستعجال فيه مطلوب ق
١٣٦٣
سنة
... الجوامع